

February
2025

الجزء الثاني

مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية

مجلة دورية علمية الكترونية محكمة

المجلد الأول العدد الثالث عشر

LDN 430/2018
ISSN(ONLine) 2788-6573

https://lab.edu.ly
a.journal@aob.edu.ly
+218925647471
شارع الجزائر/ الصابري - بنغازي

مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية

مجلة دورية علمية الكترونية مُحكمة

تصدر عن

الأكاديمية الليبية للدراسات العليا – بنغازي

المجلد: الأول العدد: الثالث عشر فبراير 2025م

الجزء الثاني

1.إن الأفكار الوارد في هذه المجلة لا تعبر الا عن رأي أصحابها ولا تمثل وجهة نظر أسرة التحرير أو أكاديمية الدراسات العليا بنغازي.

2.ترحب أسرة التحرير بمراسلاتكم وآرائكم على البريد الالكتروني:

journal@aob.edu.ly.

عنوان الاتصال: 0925647471

3.أن الأفكار والمعلومات العلمية والآراء التي ترد بالمجلة تنشر بأسماء كتابها وعلى مسؤوليتهم، لا تعبر عن وجهة نظر المجلة.

4.يسمح بنقل واقتباس المواد العلمية والفنية الواردة بالمجلة شريطة الإشارة إلى المصدر.

5.الباحث مسؤول مسؤولية كاملة عن الأمانة العلمية فيما تداوله من معلومات في بحثه.

6.ترتيب البحوث بالمجلة يخضع لاعتبارات فنية.

7.حقوق الطبع والنشر محفوظة لأكاديمية الليبية للدراسات العليا – بنغازي.

8.البحوث والمقالات العلمية وكافة المراسلات توجه إلى أسرة التحرير وفق المعلومات المشار إليها في الأسفل.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 2018-430
الرقم المعياري:ISSN-L 2788-6573

هيئة التحرير

أ.د. خالد سعيد أسبيتة	رئيس هيئة التحرير	أستـــاذ
د. مروان عبد الكريم المنصوري	عضـــوا	أستـــاذ مشارك
د. عادل منصور النجار	عضـــوا	أستـــاذ مشارك
د. أدريس محمد اقناوي	عضـــوا	أستـــاذ مشارك
د. طارق عبد الحفيظ الشريف	عضـــوا	أستـــاذ مساعد

اللجنة الاستشارية

أ.د. محمد عبد الحميد الطبولي	أستـــاذ
أ.د. عمر خليفة قنيبر	أستـــاذ
أ.د. يعقوب محمد البرعصي	أستـــاذ
أ.د. مفتاح سليمان المغربي	أستـــاذ
أ.د. سليمان صالح الغويل	أستـــاذ
أ.د. بلقاسم علي الذرعاني	أستـــاذ
أ.د. أحمد محمد بونوارة	أستـــاذ

مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية

دورية علمية محكمة تنشر على صفحاتها نتاج أعمال بحثية علمية متنوعة، ووجدت لتكون مصدر للنشر علمي إلكتروني، وتنقل خبرات أهل الاختصاص وتنشر المعلومة المتخصصة الأصيلة والمترجمة، وفق المعايير العلمية والعالمية وتضيف إلى المعرفة الإنسانية ما يستفيد منه الباحثون في شتى فروع المعرفة.

رؤيـــة المجلة:

المساهمة في توفير مجال لنشر الدراسات والبحوث العلمية المتميزة والرصينة التي تحقق طموحات الباحثين والأكاديميين، والوصول إلى مكانة متميزة في نشر ثقافة البحث العلمي في المجتمع المحلي والإقليمي.

رســالة المجلة:

نشر البحوث والدراسات المتميزة والمبنية على الدقة والمصداقية لضمان الجودة والتميز.

أهـداف المجلة:

-التشجيع على نشر البحوث العلمية الأصيلة والمبتكرة في المجالات العلمية المختلفة.
-الاهتمام بقضايا التنمية الشاملة في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية.
-إبراز جهود الباحثين من خلال ما يقدمونه من مواد علمية جيدة.
-التعرف على الباحثين المتميزين في التخصصات المختلفة وتطويرهم أكاديمياً.
-نَشْر البحوث المبتكرة التي يعدّها الباحثون في المجالات العلمية في مختلف القضايا من أجل إثراء البحث العلمي وتنميته في هذه المجالات.

شـــروط الـــنشر بالمجلة

1-ترحب المجلة بنشر كافة الأبحاث والمقالات العلمية في كافة التخصصات العلمية باللغتين العربية والإنجليزية، كما ترحب بالمقالات والبحوث المترجمة عن اللغات الأجنبية والتي يمكنها أن تتخاطب مع الثقافة العربية وتغني العقل والفكر بالمستجدات المعرفية في كافة التخصصات العلمية وفق الشروط التالية:

- أن يكون البحث أصيلاً، وتتوافر فيه شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها من حيث الإحاطة والاستقصاء والإضافة المعرفية والمنهجية والتوثيق وسلامة اللغة ودقة التعبير.
- ألا يكون البحث قد سبق نشرة أو قُدم للنشر في أي جهة أخرى.
- أن تكون البحوث والدراسات العلمية مطبوعة على برنامج Microsoft Word، وتقدم في شكل ورقي بحجم (A4) مع ترك مسافة مفردة بين الأسطر (Single Spaced)، وعلى وجه واحد، بالإضافة إلى نسخة مخزنة على قرص ليزري (CD)، وترسل نسخة إلكترونية على إيميل المجلة.
- أن يكون البحث مراعياً لقواعد الضبط ودقة الرسوم والأشكال- إن وجدت - ومطبوعاً على ملف وورد، حجم الخط (14) وبخط (Simplified Ara-bic) للغة العربية، و(12) بخط (Times New Roman) للغة الانجليزية، وألا تزيد صفحات البحث عن (25) صفحة متضمنة الهوامش والمراجع.
- بحيث يكون حجم الخط للبحث على النحو التالي:
- خط (18) داكن للعناوين الرئيسية.
- خط (16) داكن للعناوين الفرعية.
- خط (14) للمتن.
- خط (12) للملخص.
- تكون الهوامش على النحو التالي:
- أعلى وأسفل 2.5 سم.

- أيمن 3 سم.
- أيسر 2.5 سم.
- أن تكون الجداول والأشكال مدرجة في أماكنها الصحيحة، وأن تشمل العناوين والبيانات الإيضاحية الضرورية، ويُراعى ألا تتجاوز أبعاد الأشكال والجداول حجم الصفحة (10سم).
- أن يكون البحث ملتزما بدقة التوثيق حسب دليل جمعية علم النفس الأمريكية APA، وحسن استخدام المصادر والمراجع، وتثبيت هوامش البحث ومراجعتها في نهاية البحث على النحو الآتي:
- أن تُثبت المصادر بذكر اسم المؤلف كاملاً، ثم يوضع تاريخ النشر بين حاصرتين، ويلي ذلك ذكر عنوان المصدر، متبوعاً باسم المحقق أو المترجم، ودار النشر ومكان النشر ورقم الصفحة.

2.أن يراعى في المراجع الآتي:

-عند استخدام الكتب بوصفها مراجع للبحث: يتم كتابة اسم المؤلف كاملاً، ثم يوضع تاريخ النشر بين حاصرتين، يلي ذلك عنوان الكتاب وتحته خط، ويلي ذلك ذكر اسم دار النشر ومكان النشر ورقم الصفحة.

-عند استخدام الدوريات(المجلات) بوصفها مراجع للبحث: يُذكر اسم صاحب المقالة كاملاً، ثم تاريخ النشر بين حاصرتين، ثم عنوان المقالة، ثم ذكر اسم المجلة وتحته خط، ثم رقم المجلد، ثم رقم العدد ورقم الصفحات.

3.يقدم الباحث ملخص باللغتين العربية والانجليزية في حدود (150-100 كلمة) بحيث يتضمن المنهجية، والأهداف، والنتائج.

4. وضع مفتاح الكلمات بعد الملخص.

5.تحتفظ المجلة بحقها في إخراج البحث وإبراز عناوينه بما يتناسب وأسلوبها في النشر.

كيفيـــــة تقييم البحوث:

1. تخضع كافة البحوث والدّراسات المقدَّمة إلى المجلّة إلى فحص أولي من قبل هيئة التحرير للتأكد من أهليتها للتحكيم والتزامها بقواعد النشر حسب الشروط المعلنة، ويحق للهيئة أن تعتذر عن قبول أي بحث دون إبداء الأسباب وإذا تمت الموافقة للنشر ترسل هذه البحوث إلى محكمين في مجال الاختصاص يشهد لهم بالخبرة والكفاءة في مجال البحث العلمي لتقييمها، ولا تنشر بالمجلة إلا بعد موافقة المقيمين.
2. للمجلة أن تطلب من الباحث بناءً على اقتراح لجنة التقييم إجراء تعديلات شكلية أو موضوعية – جزئية أو كلية – على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر في المجلة.
3. يلتزم الباحث بإجراء تعديلات المحكمين على بحثه أو إبداء رأيه بشأن هذه التعديلات وفق التقارير المرسلة إليه، وموافاة المجلة بنسخة معدلة خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع.

افتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم

في رحاب العلم والمعرفة يتجدد بكم اللقاء في فضاء البحث العلمي، وفي ساحاته تطرح الأفكار وتتناول مشكلات المجتمع من زوايا متنوعة ساعية إلى تقليص الفجوة بين واقعنا وطموحاتنا في غد أفضل يستمد قوته من إرادة قوية لدى علماء الوطن وبحاثه ممن يؤمن بأن العلم والمعرفة هما السبيل للسير بنا نحو مستقبل مزهر لنا وللأجيال التي تلينا.

إن الإيمان يتجدد في هذا العدد – وفي كل عدد – بأننا سنعود دائماً برؤى معمقة وفهم أشمل يقدمه المشاركون في البحث العلمي عبر صفحات مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية بالأكاديمية الليبية — بنغازي، وليس من الغريب أن يتحول هذا الفضاء العلمي إلى ساحة بفضل كل هؤلاء العلماء والبحاث إلى منبر ونبراس يسلط الأضواء على قضايا الوطن واهتمامات المواطن، وليذهب بنا إلى عوالم متنوعة لم تكن حتى وقت قريب ضمن دائرة معارفنا، كما أنه استطاع أن يسبر بنا أغوار زادت من فرص الالتقاء السريع بركب التطور والرقي.

وفي انتظار اللقاء بكم في أعداد جديدة سنظل على اتصال بكم دائماً من خلال الاستمتاع معكم بالإبحار في محيطات وانهار لا تنضب من المتعة المعرفية والتجوال في عوالم ربما قد تكتشف لأول مرة عبر أقلام ساهمت وتساهم في فتح آفاق أوسع والنظر إلى آمال أبعد عبر صفحات ما قدمناه في هذا العدد.

هيئة التحرير



مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
Journal of the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific Studies
الإكاديمية الليبية - بنغازي
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch

محتويات العدد الثالث عشر "الجزء الثاني" فبراير 2025م

01	افتتاحية العدد	8
02	جهود بعثة هيئة الأمم المتحدة للدعم في إعادة بناء المؤسسة العسكرية والأمنية في ليبيا 2011-2025 .د التواتي صالح العابد، د.حافظ محمد التواتي، أ. عبدالكريم ادبيش	29-13
03	مدى تطبيق إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية دراسة ميدانية على فروع ونوافذ المصارف الإسلامية في ليبيا د.عبد المنعم حسن إجبارة، إيمان إبراهيم عبد الكريم العريبي	51-30
04	إعلان السند التنفيذي كمقدمة للتنفيذ الجبري، دراسة تحليلية في القانون الليبي أ.محمود بالحسن محمد	73-52
05	التحليل المكاني للاستعمالات التجارية المخالفة في مدينة بنغازي، دراسة حالة: شارع دبي أ. ابراهيم مفتاح بوبكر نجم	85-74
06	التوزيع الجغرافي للعيادات المجمعة الذهبية في مدينة بنغازي، دراسة تطبيقية في جغرافية الخدمات أ. اللافي عياد سليمان العبار	97-86
07	التوزيع الجغرافي للحشرات القشرية "المن" المسببة لتلف النباتات في ليبيا، دراسة حالة :مدينة بنغازي أ. د. مفتاح سليمان المغربي، أ. هويدا مفتاح سليمان	110-98
08	الازدحام المروري واثره في توليد السلوك العدواني أثناء القيادة ، دراسة سوسيولوجية د. رفيق أحمد محمد	129-111


مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
Journal of the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific Studies
الإكاديمية الليبية - بنغازي
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch

محتويات العدد الثالث عشر "الجزء الثاني" فبراير 2025م

09	توظيف الغموض: الشرق الأوسط والمصالح الدولية كمال يوسف الورفلي	144-130
10	دور مواقع التواصل الاجتماعي في إحياء قيم المواطنة الفيس بوك انموذجاً، دراسة ميدانية على عينه من طلاب كلية الإعلام والاتصال – جامعة اجدابيا أ. فاطمة عبد السلام الورفلي	164-145
11	السياسات التشريعية في مكافحة الفساد الإداري في ليبيا، دراسة تقويمية لقانون الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أ.عثمان بلقاسم عثمان، أ.د.منى رمضان المطردي	186-165
12	استراتيجيات إدارة الصراع التنظيمي وأثره على الأداء الوظيفي من وجهة نظر العاملين في كلية الآداب/ جامعة الزاوية أ. عادل عمران هيبة	206-187
13	المدخل الثقافي لعلاقة الفساد الإداري بالتنمية الاجتماعية من منظور النظرية اللامعيارية في علم الاجتماع: (إشكالية شرعنة غير المشروع) حالة المجتمع الليبي نموذجا أ.د عبدالله أحمد عبدالله المصراتي	221-207
14	التوزيع المكاني للخدمات التعليمية العامة بمراقبة تعليم بنغازي خلال الفترة الزمنية(2014 – 2024) دراسة تطبيقية في جغرافية التنمية أ. عادل عبدالله داوود بوخماده	238-222
15	رأس المال الفكري وعلاقته بالثقافة التنظيمية، دراسة ميدانية عن الشركة العامة للكهرباء/ فرع المنطقة الوسطى أ. عبدالله صالح محمد أبوحجر، أ. فرج محمد سلامة سلامة	254-239


مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
Journal of the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific Studies
الإكـاديمية الليبيـة - بنـغـازي
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch

محتويات العدد الثالث عشر "الجزء الثاني" فبراير 2025م

16	المنصات الإلكترونية ودورها في تسويق المعلومات للمؤسسات الليبية، دراسة ميدانية – تحليلية أ.د. عبد الخالق السعيطي، أ. انتصار الجماعي	267-255
17	دور الأمم المتحدة في إدارة النزاعات الدولية: دراسة حالة الأزمة الكورية 1945 1953م د.مسعود محمد يونس	277-268
18	الأمن النفسي وعلاقته بالصحة النفسية. دراسة ميدانية على عينة من رجال الشرطة القضائية بمدينة بنغازي د. نجمة عيسى العرفي	295-278
19	اسهامات وسائل الاعلام الجديد في المصالحة الوطنية الفيس بوك أنموذج أ د.سكينة محمود التهامي، أ.أسماء فرج مجيد	310-296
20	EXPLORATION DU POUVOIR DES MOTS DANS LA COMMUNICATION ET LA PERSUASION SUR LES DÉCISIONS HUMAINES Dr.Souad Ameur	342-311
21	Enhancing the Harmony Search algorithm via integrating it with the Whale Optimization Algorithm for solving optimization problems Khamiss M. S. Ahmed, Mahmmoud H. Alawan, Amna A. A. ALsanousi	362-343
22	Design, optimization, and analysis of a solar water pumping system for the Great Man-Made River project (GMMR)	377-363



مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية

Journal of the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific Studies

الإكاديمية الليبية - بنغازي

Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch

محتويات العدد الثالث عشر "الجزء الثاني" فبراير 2025م

Dr. Mohamed Muftah M. Saleha, M Sc. Rabee A. Al-Kashme

383-378	Representation of Group Algebra of Non-Abelian Group of Order 18	23

Nabila M. Bennour , Ola Ahmad Elhaj

399-384	WARENESS LEVEL, KNOWLEDGE AND ATTITUDE TO-WARDS BREAST CANCER AMONG FEMALES IN TRIPOLI ,LIBYA .	24

MARWA,A.RAMADAN, ANANI ABRAEEM MOUSAY



مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية

Journal of the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific Studies

الإكـاديمية الليبيـة ٠ بنـغـازي

Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch

جهود بعثة هيئة الأمم المتحدة للدعم في إعادة بناء المؤسسة العسكرية والأمنية في ليبيا (2011-2025)

د التواتي صالح العابد*، د.حافظ محمد التواتي**، أ. عبدالكريم ادبيش***

*أستاذ مساعد –قسم العلوم السياسية –كلية الاقتصاد–جامعة بنغازي

**أستاذ مساعد –قسم العلوم السياسية –كلية الاقتصاد–جامعة بنغازي

***محاضر–قسم العلوم السياسية –كلية الاقتصاد–جامعة بنغازي

ملخص الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلي وصف وتحليل جهود الأمم المتحدة في إعادة بناء المؤسسة العسكرية والأمنية في ليبيا بعد سقوط النظام السابق سنة 2011، من خلال بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL)، وتطرح مشكلة الدراسة التساؤل التالي: الى أي مدى ساهمت الأمم المتحدة في عملية بناء المؤسسة العسكرية والأمنية في ليبيا بعد سقوط النظام السابق في 2011؟ وخلصت الدراسة الى أن وبعد الإطاحة بالنظام السياسي الليبي سادت في البلاد حالة من عدم الاستقرار، وانهيار حاد في الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، وترهلت العلاقات الاجتماعية وانتشرت الجماعات المسلحة وفقدت الدولة السيطرة عليها، وان الأمم المتحدة عبر بعثتها قامت بعدة جهود عملت على تعزيز الحوار الوطني بين الفرقاء، من خلال مبادرات مثل الحوار الوطني 5+5 ساهمت في تقليل التوترات وتحقيق توافق بين الأطراف المتنازعة.

مع ذلك واجهت جهود الأمم المتحدة تحديات كبيرة نتيجة الانقسام السياسي بين الفصائل المسلحة بالإضافة الى التدخلات الخارجية التي تعتبر من أكثر العوامل المؤثرة، وايضا الى نقص الموارد المالية واللوجستية اللازمة لدعم البرامج المقترحة. وتنقسم الدراسة الى المباحث التالية.

المبحث الأول: التدخل الدولي في ليبيا وسقوط الدولة.

المبحث الثاني: تداعيات التدخل الدولي في ليبيا على المؤسسة العسكرية والأمنية.

المبحث الثالث: جهود الأمم المتحدة فيما يتعلق ببناء المؤسسة العسكرية والأمنية.

كلمات مفتاحية: المؤسسة العسكرية – المؤسسة الأمنية – بعثة الأمم المتحدة للدعم.

Study Summary

This study seeks to describe and analyze the efforts of the United Nations in rebuilding the military and security institution in Libya after the fall of the former regime in 2011, through the "United Nations Support Mission in Libya" (UNSMIL). The study problem poses the following question: To what extent did the United Nations contribute to the process of building the military and security institution in Libya after the fall of the former regime in 2011? The study concluded that after the overthrow of the Libyan political regime, a state of instability prevailed in the country, and a sharp collapse in economic and living conditions, social relations deteriorated, armed groups spread, and the state lost control over them, and that the United Nations, through its mission, made several efforts to enhance national dialogue between the parties, through initiatives such as the 5+5 National Dialogue, which contributed to reducing tensions and achieving consensus between the conflicting parties. However, the efforts of the United Nations faced major challenges as a result of the political division between the armed factions, in addition to external interventions, which are considered one of the most influential factors, and also to the lack of financial and logistical resources necessary to support the proposed .programs. The study is divided into the following sections

.Section One: International intervention in Libya and the fall of the state

Section Two: The repercussions of international intervention in Libya on the military and security institution.

Section Three: The efforts of the United Nations in relation to building the military .and security institution

Keywords: Military institution - Security institution - United Nations Support Mission

المقدمة:

تعد المؤسسة العسكرية والأمنية إحدى مؤسسات الدولة الحديثة، ويكمن دورهما في إعادة ضبط الامن في حالة حدوث فوضى وعدم الاستقرار في الدولة، حفاظاً على الأمن بمستوياته المختلفة ومنع انهيار المؤسسات وتفكك الدولة.

بعد سقوط النظام السياسي عام 2011 م، أدى ذلك الى انتشار الفوضى في الدولة وانهيار مؤسساتها وغياب الأمن بكل أنواعه، سببه الرئيسي هو تفكك المؤسستين العسكرية والأمنية، المنوط بهما حفظ الاستقرار وتقوية أركان الدولة واحترام سيادتها.

منذ ذلك تمر ليبيا بظروف استثنائية، أثرت على مقومات وجودها ونسيجها الاجتماعي ،حيث تنامت النعرات الجهوية والقبلية، وتمترس الجميع خلف السلاح، ناهيك عن انتشار الجماعات المسلحة ،التي اصبح لها نفوذ واسع، وتحصلت على الأموال من الدولة ،ثم تمردت على الدولة، وأسهمت في نشر الفوضى عدم الاستقرار فيها، هذا المشهد يتطلب وجود مؤسسات عسكرية وأمنية قوية، تواجه هذه الجماعات وتنهي تواجدها، ومن هنا لابد من العمل على إعادة بناء المؤسسات العسكرية والأمنية بشكل يعيد للدولة هيبتها واستقرارها وبما ان الوجود الخارجي في الأزمة الليبية كان منذ 2011 ومحاولة المجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة من خلال قرار مجلس الامن رقم 2009 بشان ارسال بعثة الأمم للدعم في ليبيا (UNSMIL) بهدف تقديم الدعم للحكومة الليبية في إعادة الاستقرار حسب الأهداف المعلنة ، و محاولة أن يكون للمجتمع الدولي الدور المحوري والأساسي في إعادة بناء مؤسسات الدولة المختلفة وأولها المؤسسة العسكرية والأمنية، ولكن ما زاد من تعقد المشهد الليبي هو عدم وجود الية واضحة وأسس شرعية تحكم عملية انتقال السلطة والطابع اللا مؤسساتي للدولة واتخاذ القرارات خارج نطاق الأطر المؤسساتية وعدم وجود المؤسسات التمثيلية والوسيطة

في ظل هذا الواقع لم تقدم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ما يوقف تمدد هذه الجماعات، وإعادة بناء المؤسسات ووضع خطة واضحة تعيد للدولة استقرارها، مما زاد من تعقد الوضع في ليبيا وبالتالي فتح المجال للتدخل الخارجي الذي أصبح أحد عوامل عرقلة بناء الدولة الليبية وبناء مؤسساتها العسكرية والأمنية التي تسيطر على التراب الليبي حيث لا تزال هذه المؤسسات تعاني الانقسام وغياب الاحترافية في العمل.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

وبعد الإطاحة بالنظام السياسي الليبي سادت في البلاد حالة من عدم الاستقرار، وانهيار حاد في الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، وترهلت العلاقات الاجتماعية وانتشرت الجماعات المسلحة وفقدت الدولة السيطرة عليها، وبذلك يمكن بلورة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي الاتي: الى أي مدى ساهمت الأمم المتحدة في إعادة بناء المؤسسة العسكرية والأمنية في ليبيا بعد سقوط النظام السياسي عام 2011؟ الى جانب ذلك يمكن إدراج جملة من التساؤلات الفرعية لعل أهمها:

1. كيف تعاملت الأمم المتحدة مع الوضع العسكري والأمني في ليبيا؟

2 ماهي تداعيات التدخل الدولي العسكرية والأمنية؟

فرضية الدراسة:

تحاول الدراسة اختبار الفرضية التالية. يرجع سبب التأخر في بناء المؤسسة العسكرية والأمنية في ليبيا الى عدم وجود استراتيجية واضحة من الأمم المتحدة لإعادة بناء هذه المؤسسات.

اهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى:

1. التعرف على جهود بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، في إعادة بناء المؤسسة العسكرية والأمنية في ليبيا.
2. التعرف على التحديات التي تواجه بعثة الأمم المتحدة في تنفيذ برنامج إعادة بناء المؤسسة العسكرية والأمنية في ليبيا.
3. التعرف على فعالية التعاون بين الأطراف المحلية والدولية في عملية إعادة بناء المؤسسة العسكرية والأمنية في ليبيا.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في انها تساهم في فهم جهود بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في في إعادة بناء المؤسسة العسكرية والأمنية في ليبيا، ضمن مؤسسات الدولة الليبية وهو هدف جوهري في تحقيق الاستقرار في ليبيا، وتبرز أهمية الدراسة من حيث.

الأهمية العلمية: وهي الوفاء بحاجة علمية أي المساعدة في خلق وتطوير النظريات السياسية المتعلقة في اليات في إعادة بناء المؤسسة العسكرية والأمنية في الحالات التي تعاني حالات عدم استقرار.

الأهمية العملية: وهي الوفاء بحاجة مجتمعية بمعنى المساعدة في تقديم حلول حول عملية إعادة بناء المؤسسة العسكرية والأمنية في ليبيا.

التعريفات الإجرائية:

الجهود: هي مجموعة الأنشطة والإجراءات المنهجية المبذولة من قبل الافراد او المؤسسات لتحقيق هدف معين أو حل مشكلة محددة وتشمل استخدام الموارد المتاحة بكفاءة وتنظيم الاعمال لتحقيق النتائج المرجوة في إطار زمني محدد.

بعثة الأمم المتحدة لدعم: هي مجموعة من الافراد أو الجهود التي يتم ارسالها من قبل هيئة الأمم المتحدة لتنفيذ مهمة معينة مثل حفظ السلام وتقديم المساعدة، التي تشمل تقديم الموارد اللازمة التي تساهم في تحقيق الأهداف المعلنة.

المؤسسة: هي مجموعة من الأشخاص يعملون معا لتحقيق هدف ما، ضمن مجموعة من القواعد العرفية او القانونية.

المؤسسة العسكرية: هي مؤسسة الدولة التي تشرف على القوات المسلحة. والجيش هو القوة المخولة باستخدام القوة والأسلحة لدعم مصالح الدولة ومواطنيها، وهي مؤسسة غير سياسية هدفها الدفاع عن الوطن وإدارة الحرب دون اتخاذ قرار إعلانها. وهي مجموعة من الهيئات والجهات التي تتكون من القوات المسلحة للدولة والتي تشمل القوات البرية والجوية والبحرية المؤسسة الأمنية: هي مجموعة من الهيئات والجهات الرسمية التي تتولى مسؤولية حماية الامن الداخلي والخارجي للدولة وتشمل، الشرطة والقوات المسلحة وأجهزة الاستخبارات.

مناهج الدراسة:

تستند هذه الدراسة الى مناهج رئيسية.

-المنهج التحليلي الوصفي: وهو منهج يركز على وصف وتحليل الظواهر السياسية والاجتماعية من خلال جمع البيانات وتحليلها من خلال وصف دقيق لموضوع الدراسة وتحليل العلاقات. للقوى الفاعلة والمؤثرة على وحدة التحليل.

-المدخل التاريخي. وهو مدخل يعتمد على دراسة الاحداث والوقائع التاريخية، وثم الاستعانة بهذا المدخل من اجل استكشاف السياقات التاريخية التي مرت بها المؤسسة العسكرية والامنية منذ 2011.

-المدخل القانوني: هو طريقة تعتمد على طريقة دراسة القوانين والتشريعات من خلال تحليل النصوص القانونية المتعلقة بإعادة بناء المؤسسة

العسكرية والأمنية في ليبيا.

حدود الدراسة ومبرراتها:

-الحدود المكانية: تركز الدراسة على الدولة الليبية فقط التي شهدت نشاطات بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مع جهودها بناء المؤسسات العسكرية والأمنية.

-الحدود الزمنية: تمتد حدود الدراسة من سنة 2011 وهي فترة تغير النظام السياسي في ليبيا، وصدور قرار مجلس الامن 2009 في تشكيل بعثة للدعم في ليبيا. الى 2025 تاريخ انتهاء الدراسة.

المبحث الأول

التدخل الدولي في ليبيا وسقوط الدولة

بعدما أصدر مجلس الأمن قرار رقم (2009) في 16 سبتمبر عام 2011 بنشا بعثة الأمم للدعم في ليبيا بناءً على طلب من السلطات الليبية لدعم السلطة الانتقالية الجديدة في البلاد خلال مرحلة ما بعد النزاع ، وتقوم البعثة في سبيل تنفيذ المهمة الموكلة إليها بعدة مبادرات وآليات واستراتيجيات لدعم المرحلة الانتقالية المتعثرة ودعم النظام السياسي الجديد، والعمل علي نشر مبادئ الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان في دولة بها تجاذب إقليمي كبير وصراعات مفتوحة تجعل مهام البعثة صعبة ومضطربة بين النجاح والفشل، لذلك تثير طول الفترة الانتقالية وتعثر بناء الدولة في ليبيا تثير الجدل حول وكفاءة دور البعثة الأممية. [1]

حيث اثأر التدخل الدولي في ليبيا جدلاً واسعاً في مداولات مجلس الأمن الدولي، ولهذا لا يمكن فصل مستقبل الدولة الليبية في مرحلة ما بعد سقوط النظام الجماهيري عن القوى المتدخلة في الشأن الليبي والتي أسهمت في إسقاط النظام السابق، مما جعل من احدث فبراير تتسم بخصائص لم تتكرر في ما يسمى الربيع العربي، لعل ابرزها حالة العسكرة التي فرضت على على الاحداث، فاتخذت شكل حرب أهلية، والإسهام الخارجي الفعال خاصة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في إسقاط النظام السابق، كذلك اختفاء البنية السياسية للنظام الجماهيري سواء أكانت مؤسسات عسكرية أم سياسية، مما جعل من المرحلة الانتقالية في ليبيا مرحلة صعبة لأنها تتطلب صياغة دولة جديدة على أسس مختلفة وهنا برز تساؤل(من سيحكم ليبيا بعد القذافي)، إذ إن احداث فبراير أخرجت قوى مختلفة التوجه (إسلامية – لبرالية – ملكية) فضلاً عن قوى دولية كالناتو تلاقت مصالحها على إنهاء النظام السابق ، دون اتفاق على هوية الدولة وإدارة النظام السياسي فيما بعد مرحلة أسقاط النظام[2].

وفي 25 – فبراير 2011، عقد مجلس الأمن الدولي جلسة حول الوضع في ليبيا وصدر عنه في هذه الجلسة القرار رقم (1970 لسنة2011)، بإجماع الأعضاء، مستنداً على الفصل السابع من الميثاق، والمادة رقم (41)، التي تخول مجلس الأمن اتخاذ ما يلزم من تدابير في سبيل تنفيذ القرار الذي أدان الهجمات الواسعة ضد المدنيين الليبيين، التي اعتبرها بمثابة جرائم ضد الإنسانية، إذ طالب النظام قبل ذلك بوقف العنف فوراً، واتخاذ الخطوات الكفيلة بتلبية المطالب الشعبية[3].

(1) احمد مصطفى عربي، دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا؛ النجاحات والإخفاقات، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، للمزيد انظر: دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا؛ النجاحات والإخفاقات

(2) خالد حنفي علي، سقوط الجماهيرية – من يحكم ليبيا بعدالقذافي،2011،مجلة السياسة الدولية،العدد 186،ص 140

(3) مجلس الامن القرار رقم 1970 لسنة 2011 بتاريخ 26 فبراير 2011، يتعلق بالحالة في ليبيا.

وقبل انقضاء شهر من صدور القرار الأول رقم1970 لسنة 2011، عاد مجلس الأمن ثانية للانعقاد برئاسة الصين للنظر الى الوضع في ليبيا بتاريخ 17مارس 2011 ليصدر القرار رقم 1973 لسنة 2011 تحت الفصل السابع من الميثاق، وما يترتب على ذلك من اثأر حاسمة على مسار انتفاضة فبراير، وكانت بنوده المؤثرة حول حماية المدنيين، والحضر الجوي محل مشاورات غير رسمية بين الدول الأعضاء[4].

وبذلك فقد مارست فرنسا وإيطاليا ضغطاً كبيراً للتأثير على أعضاء مجلس الأمن لاعتماد القرار[5]، وتم التصويت على مشروع القرار، واعتماده بأغلبية 10 أصوات وامتناع 5 أعضاء عن التصويت، وهي ألمانيا والبرازيل والهند، الى جانب روسيا والصين اللتين لم تستخدم حق الفيتو، واكتفيا بالامتناع عن التصويت، وقد تضمن القرار الاتي[6]:

– حماية المدنيين، وأوكل تنفيذه الى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، باتخاذ التدابير الضرورية.

– فرض حضر الطيران التجاري والعسكري، باستثناء طائرات المساعدات الإنسانية.

– تطبيق حظرا لأسلحة على نطاق أوسع من ال قرار1970 لسنة 2011، وإضافة أسماء جديدة الى قائمة حضر السفر وتجميد الأموال، وتشكيل لجنة مراقبة للتحقق من تنفيذ قرارات مجلس الأمن.

ويعد مؤتمر باريس حول الوضع في ليبيا والذي عُقد بتاريخ19 مارس 2011، البداية الفعلية لتطبيق قرار مجلس الأمن رقم 1973 والقاضي بالتدخل العسكري لحماية المدنيين في ليبيا، والذي خرج على إثره الرئيس نيكولاساركوزي(NIOLAS SAR–KOZY) معلناً بداية تنفيذ الحضر الجوي بتوجيه ضربات استهدفت وحدات من القوات المسلحة الليبية المتمركزة حول مدينة بنغازي في إطار عملية فجر أوديسا(OPERATION ODYSSEY DAWN)، واشتركت في تنفيذ القرار بشكل رئيسي كل من فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا، كما شاركت في العملية دول أخرى شملت الأمارات العربية وقطر، والكويت والأردن وتركيا، والدنمارك، والنرويج، فكان للتدخل العسكري الدولي دوراً فاعلاً في دعم معارضي النظام السابق الأمر الذي عجل بنهاية النظام في 23 أكتوبر 2011 [7].

ولقد فتح القرار رقم (1973) الخاص بحماية المدنيين بجميع الوسائل الممكنة والطريق أمام حلف (الناتو) لشن حملة قصف جوي لعبت دوراً كبيراً في مساعدة المعارضة على الإطاحة بالقذافي، وتضمن القرار عقوبات بمنع بعض الشخصيات الليبية من السفر الى أراضي الدول الأعضاء وعلى رأسهم العقيد معمر القذافي وعدد من أبنائه وأشخاص على صلة بنظامه، وتجميد أرصدتهم المالية الى جانب حظر بيع الأسلحة والذخائر الى ليبيا، وإنشاء لجنة عقوبات خاصة بليبيا، وقضى القرار بإحالة الوضع في ليبيا الى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، وبذلك اعتبرت ممارسات النظام حسب نظرهم من أشد الجرائم خطورة موضع اهتمام المجتمع الدولي، والتي تختص المحكمة بالنظر فيها، وتشمل جرائم الإبادة والجرائم ضد الإنسانية، ووفقا لقناعة المجتمع الدولي بفظاعة الوضع في ليبيا، وإعمالاً بمبدأ «مسئولية الحماية»، فقد أعتمد مجلس الأمن في قرار 1973 لعام 2011 الذي ركز على استخدام القوة لتوفير الحماية للشعب

(4) مجلس الامن القرار رقم1973 لسنة 2011 بتاريخ 17 مارس 2011، يتعلق بالحالة في ليبيا.

(5) جيسون دافيدسون(2014)،»فرنسا وبريطانيا والتدخل في ليبيا تحليل متكامل «،أبوظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد134، ص16.

(6) مجلس الامن القرار رقم1973 ، مرجع سبق ذكره.

(7)كرستيان هيرو،"دورفرنسا خلال الحرب في ليبيا»، مجلة المسلح، 25 ديسمبر 2012: مجلة المسلح – دور فرنسا خلال الحرب في ليبيا

الليبي . [8]

ورغم كل الانتقادات التي وجهت للحملة من روسيا والصين وبعض الدول النامية، التي قالت إن حملة الناتو تجاوزت التفويض الذي نص عليه قرار مجلس الأمن، فإن سقوط النظام الليبي، مثل نجاحاً غير مسبوق للحلف لا سيما مع التجارب السلبية للتدخل الدولي في أفغانستان والعراق ولم تلقي أي اهتمام بالمرحلة الانتقالية التي تمثل الانتقال من الفوضى الى الدولة المستقرة القائمة على التمثيل الصحيح والمساءلة.

ويمكن الإشارة هنا الى إن من أسباب سرعة انهيار نظام السابق، ونجاح التدخل الدولي في تحقيق (الانتصار) التفويض والشرعية التي وفرتها قرارات مجلس الأمن الدولي، ودعم المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية، وكذلك ضعف القوات المسلحة الليبية.

وبعد الإعلان عن انتهاء النظام السابق في 23 /10/2011، أجتمع مجلس الأمن بتاريخ 27 /10/2011، وأصدر بأجماع أعضائه القرار رقم (2016 لسنة 2011)، منهياً بذلك التفويض الذي منح للدول الأعضاء لاتخاذ جميع التدابير الضرورية لحماية المدنيين، وقرار رفع حظر الطيران اعتباراً من يوم31 أكتوبر2011، و نص القرار على تخفيف الحظر الدولي على الأسلحة ليتمكن بذلك المجلس الوطني الانتقالي من الحصول على ضروريات الأمن الوطني، كم أنهى القرار تجميد أموال المؤسسة الوطنية للنفط، وجميع القيود على البنك المركزي الليبي، وغيره من المؤسسات الرئيسية، كما أنهى كلياً الحظر على الرحلات الجوية الليبية المسجلة . [9]

وفي ظل الانتشار الواسع للسلاح الذي خلفته ترسانة القوات المسلحة الليبية، وما ترتب عن ذلك من تهديد للأمن والاستقرار الإقليمي خاصة مناطق الساحل، أجتمع مجلس الأمن الدولي بتاريخ 31 أكتوبر2011، وأصدر القرار رقم (2017 لسنة 2011)، مشدداً فيه على مدى خطورة انتشار الأسلحة الفردية والخفيفة غير المشروعة في منطقة الساحل، وناشد السلطات الليبية على ضرورة التنسيق مع منظمة حظر الأسلحة الكيماوية بهدف تدمير مخزونها وفقاً للالتزامات الدولية بالخصوص.[10]

والجدير بالذكر فإن مجلس الأمن أصدر قراره رقم (2009) الصادر في 16/9/2011 بناء على طلب من السلطات الليبية لدعم السلطات الانتقالية خلال مرحلة ما بعد النزاع، حيث نص القرار على إنشاء بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا UNSMIL تحت قيادة الممثل الخاص للأمين العام لفترة أولية قدرها (ثلاثة أشهر)، ولكن تم التمديد لولاية البعثة علي مدي الفترات الانتقالية المضطربة التي مرت بها ليبيا من خلال قرارات مجلس الأمن اللاحقة لقرار إنشائها، رقم 2022 لسنة2011، وقرار رقم 2040 لسنة 2012، ورقم2095 لسنة 2013، ورقم 2144 لسنة 2014، ورقم 2238 لسنة 2015، ورقم 2323 لسنة 2016، ورقم 2376 لسنة 2017، ورقم 2434 لسنة 2018، ورقم 2486 لسنة 2019، ورقم 2542 لسنة 2020 ورقم (2619) لسنة 2022 الذي مدد ولاية البعثة بوصفها بعثة سياسية خاصة متكاملة حتي 30 أبريل 2022 . [11]

(8) احمد مصطفى عربي، دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا؛ النجاحات والإخفاقات، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، للمزيد انظر: دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا؛ النجاحات والإخفاقات

(9) مجلس الامن القرار رقم 2016 لسنة 2011،بتاريخ27 أكتوبر 2011 يتعلق بالحالة في ليبيا.

(10) مجلس الامن، القرار رقم 2017 لسنة 2011، بتاريخ 31 أكتوبر 2011، يتعلق بالحالة في ليبيا.

(11) احمد مصطفى عربي، دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا؛ النجاحات والإخفاقات، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، للمزيد انظر: دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا؛ النجاحات والإخفاقات

المبحث الثاني

تداعيات التدخل الدولي في ليبيا على المؤسسة العسكرية والأمنية

تعتبر المؤسسة العسكرية من أهم مؤسسات الدولة بل تعتبر العمود الفقري لوجود الدولة وحمايتها ضد أي اعتداء خارجي، كما تسهم في حماية الشرعية الدستورية الداخلية للدولة ومكتسبات الشعب، فيما يزيد على طاقة الشرطة المدنية، وفي إدارة الأزمات خاصة في حالة الكوارث الطبيعية والحوادث الكبيرة[12].

وتعتبر عملية بناء المؤسسة العسكرية والأمنية من أبرز التحديات في ليبيا منذ انطلاق احدث فبراير، خاصة بعد أن تحولت آليات المطالب السلمية والمشروعة للمجتمع الليبي الى الجانب العسكري[13].

هذا التحول فرضته طبيعة النظام السابق حيث شكلت هذه المطالب تهديداً واضحاً لشرعيته واستقراره، وانتهى ذلك بمواجهات مسلحة بين المؤسسة الأمنية والعسكرية وبين المتظاهرين ، وتدخل ما سمي بالشرعية الدولية لحسم الصراع من خلال قرارات مجلس الأمن (1970 و1973)، ونتج عن ذلك تدخل قوات التحالف الدولي التي ساهمت في أن تكون الغطاء الجوي للعمليات العسكرية لثوار السابع عشر من فبراير على الأرض[14].

إن الإطار السياسي والمؤسسي الهش في ليبيا يواجه مخاطر كبيرة بسبب الفوضى التي دخلت فيها البلاد بعد سقوط النظام نتيجة للتدخل الدولي وانتشار الجماعات الإرهابية التي تحتاج الى التصدي لها بقوة وهذه القوة تتمثل في الأساس بوجود مؤسسة عسكرية قوية لها القدرة على مواجهة هذه التحديات، وأن ليبيا اليوم بحاجة الى وجود مؤسسة عسكرية محترفة تستطيع ان تواجه التحديات التي تأتي من عدم الاستقرار في الكثير من الدول المجاورة حيث باتت الحدود الليبية منتهكة من العصابات الإجرامية والإرهابية.

إن المتتبع لمجريات الأحداث وتطورها في ليبيا بعد 2011 سيلاحظ أن هناك صراع ايديولوجي بين القوى الإقليمية على المستوى السياسي، بل الأمر تعد ذلك الى التنافس والتدخل العسكري في الشأن الليبي بحجة محاربة الإرهاب[15].

فالقوى الإقليمية المؤثرة على الأزمة الليبية زاد تدخلها السياسي والعسكري في ليبيا مع مرور الوقت وأصبح التدخل الدولي جزء من المشكلة وفاقم الأزمة الليبية.

لقد اتضحت ليبيا موطناً لتجربة التقنيات العسكرية وإعادة تدوير الأسلحة القديمة، فقد تم نقل الطائرات المسلحة المسيرة والعربات المدرعة وسيارات النقل المزودة بمدافع رشاشة ومنصات صواريخ الى ليبيا بتواطؤ ودعم القوى الأجنبية المتدخلة في الشأن الليبي، وهذا ما تم تأكيده في إحاطة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة السابق غسان سلامة حول الوضع في ليبيا وذلك في جلسة الإحاطة بمجلس الأمن في 29 يوليو 2019.

إن ما ساهم في إضعاف المؤسسة العسكرية في النظام السابق هو محاولات تحييد المؤسسة العسكرية وحلها، وإن كان ذلك في الاطار الأيديولوجي الذي ركز على مفهوم الشعب المسلح، وعسكرة المدنيين، إلا أنه ومع مرور الزمن برزت ظاهرة الإحلال والتي

(12) محمد قشقوش، العلاقات العسكرية المدنية: الإشكاليات السبع التي تواجه الجيوش في مرحلة مابعد الثورات العربية،مجلة السياسة الدولية، العدد 188 – يناير2012،ص152.

(13) امال العبيدي، تحديات التحول الديمقراطي:من ثقافة الرعية إلى ثقافة المواطنة، ورقة مقدمة لمؤتمر ليبيا من الثورة الى الدولة:تحديات المرحلة الانتقالية، 7 – 8 – يناير – 2012، الدوحة، ص1.

(14) امال العبيدي،مرجع سبق ذكره، ص2.

(15)امصطفى ابوالقاسم خشيم، مواقف القوى الاقليمية الصراع والتناقضات، مجلة رؤى مصرية، العدد33، يوليو2015،ص 3.

من خلالها تم تشكيل قوات بديلة أخذت على عاتقها التركيز على الجوانب الأمنية المتعلقة بالمحافظة على النظام، ، كما يعتبر التجنيد للمؤسسة العسكرية والمؤسسات الأمنية الأخرى يقتصر على المصادر التقليدية [16].

وبعد مرور اكثر من 12 سنة على التدخل الدولي في ليبيا، مازالت البلاد تعاني في مختلف مناحي الحياة، فغالبية الليبيين أصبحوا يكافحون من اجل تأمين حاجياتهم الأساسية، وذلك بسبب مالات التدخل الدولي وتداعياته الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى تداعيات تتعلق بالأمن والاستقرار، والسيطرة على المنافذ الحدودية، والتضخم والبطالة، والنمو الاقتصادي، وسعر صرف العملة المحلية والسيولة المصرفية، ووفرة النقد الأجنبي، وأخر هذه التداعيات الانقسام الذي حدث في المصرف المركزي، (أهم مؤسسة مالية في البلاد) والعبث به والتلاعب بثروات الليبيين وقوتهم.

هذه التداعيات كان للجانب العسكري والأمني نصيب كبير منها، حيث كان من مسببات وتداعيات التدخل الدولي وأخطرها تفكك الجيش الليبي والمؤسسة العسكرية وتلاشي الأجهزة الأمنية، الموحدة هذا الأمر نتج عنه عدة نتائج خطيرة أهمها:

أولاً: تفكك الجيش وتلاشي الأجهزة الأمنية

على الرغم من إن ليبيا قبل احداث فبراير 2011، تخلت عن أنشطتها العسكرية وتخلت عن أسلحتها المتطورة خاصة أسلحة الدمار الشامل والصواريخ بعيدة المدى، ورغم ذلك لم تكافئا ليبيا بالشكل الكافي مقابل موافقتها هذا.[17]

وبشكل عام يوصف الجيش الليبي ما قبل احداث فبراير 2011 بالمتواضع تسليحاً وأداء، إذ تسانده وحدات شبه نظامية عديدة من حرس ثوري وحرس شعبي ووحدات نظامية امنيه خاصة تنتشر في اغلب مناطق البلاد[18].

ومع بداية تصاعد المواجهات بعد فبراير 2011، حدثت انقسامات في صفوف الجيش، خاضت خلالها وحداته العسكرية الموالية حرباً غير متكافئة دفاعاً عن النظام، مما تسببت في القضاء على مقومات المؤسسة العسكرية مما ساعد في انهيار الدولة وتفكك أجهزتها العسكرية والأمنية.

وبانتهاء الحرب دخلت البلاد مرحلة انتقالية، أصبح فيها العزل والإقصاء والتخوين بالولاء للنظام السابق مصير اغلب أفراد الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية وفي ذات الوقت فتح المجال لظهور تشكيلات ومليشيات مسلحة خارج الإطار الرسمي للمؤسسة العسكرية، تدعمها أطراف محلية ودولية بهدف عرقلة الانتقال الديمقراطي في البلاد[19].

والجدير بالذكر أن عدد الأفراد الذين سمح لهم بالانضمام الى المليشيات المسلحة يفوق بكثير أفراد الجيش، بحيث تجاوز عدد المنضمين الى هذه المليشيات 350 الف، يفوق عدد أفراد الشرطة قبل احداث فبراير 2011 بكثير[20].

لقد واجهت عملية بناء الجيش الليبي عقبات تتعلق بالتسليح تنفيذاً للحضر المفروض من مجلس الأمن على استيراد السلاح، ورغم ذلك

(16) آمال العبيدي، مرجع سبق ذكره،ص3.

(17) مجلة المشاهد السياسي، 19/2/2005-13 .

(18)احمدالزروق ،عبدالكريم ادبيش،»إشكالية التدخل الدولي في ليبيا»: تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلية 2011 – 2016،مجلة مدارات سياسية، 2017،العدد3، ص 13

(19) محمدعبدالحفيظ الشيخ، «ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة»، مجلة المستقبل العربي، العدد432، 2015،ص 124.

(20) كامل عبدالله، أحداث بنغازي:صراعات المليشيات الجهوية في ليبيا»، معهدالعربية للدراسات، يونيو 2013.

مكنت التنظيمات المتطرفة من الحصول على الدعم والسلاح بمساعدة أطراف داخلية وخارجية[21]. وتشير بعض الدلائل إلى أن فشل محاولات دمج المليشيات في الجيش والشرطة يرجع لاعتبارات أيديولوجية وارتباطات سياسية، بحيث مثلت هذه الارتباطات معضلة تواجه بناء الجيش داخل أروقة المؤتمر الوطني العام[22].

ثانياً: فقدان السيطرة على المنافذ الحدودية

تشترك ليبيا في حدودا البرية البالغ طولها (4300) كم، مع ست دول عربية وأفريقية هي مصر والسودان والنيجر وتشاد والجزائر وتونس، وتفتقر هذه الحدود الى فواصل وحواجز طبيعية مما يجعل مسألة ضبطها وتأمينها أحد أكبر التحديات التي تواجهها البلاد، فالحدود الجنوبية تسيطر عليها بعض القبائل وتمارس نفوذها بتحكمها بهذه الحدود وإدارتها خاصة في قضايا التهريب والهجرة غير الشرعية.

وبعد احداث 2011، وبسبب عجز الدولة وانهيار أجهزتها الأمنية والعسكرية، أصبحت أغلب الحدود الجنوبية خارج نطاق سيطرة الدولة بشكل أو أخر، واستخدمت هذه الحدود المترامية الأطراف من قبل المليشيات المسلحة كمصدر للتمويل مستفيدة من تدفق المهاجرين غير الشرعيين، وتهريب السلاح والمسلحين من والى الدول المجاورة، وانتشار عصابات الجريمة المنظمة بشكل غير مسبوق[23].

ثالثاً: ظهور التنظيمات الإرهابية والمليشيات المسلحة

تسببت حالة الانقسام السياسي والاجتماعي في ليبيا، وضعف الرقابة على الحدود، وانتشار الأسلحة بجميع أنواعها، وتفشي الجريمة المنظمة، وانهيار الأجهزة الأمنية والعسكرية في تحول أراضي البلاد الى ملاذ أمن، وبيئة مناسبة للمليشيات والتنظيمات الإرهابية المتطرفة. وبدأت هذه المليشيات في الظهور بشكل علني وملموس في نهاية عام 2011، وذلك بطريقتين الأولى العمل داخل النظام والقانون وذلك بحصولها على الشرعية من الأجسام السياسية القائمة، والثانية خارجية.

إن الأوضاع في ليبيا بعد انهيار المؤسسة العسكرية والأمنية اجتذبت الإرهابيين من كل مكان للتدريب في معسكرات تديرها الجماعات الإرهابية التي ظهرت إلى العلن مثل (أنصار الشريعة) والتي ظهرت بشكل علني في أبريل 2012، ووجدت أهم معسكراتها في مدن بنغازي وسرت ودرنة واجدابيا وصبراته، حيث حاولت هذه الجماعة السيطرة والتغلغل في بعض الأحياء الشعبية، وساعدها في ذلك الفراغ الأمني وحاجة الناس الملحة للأمن، فوجدت في بداية الأمر بعض القبول بدعوتها الى تحكيم الشريعة الإسلامية ومحاولتها محاربة بعض الظواهر السلبية، واعتمدت راية تنظيم القاعدة شعاراً لها، ولكن سرعان ما ثبت تورطها في الكثير من الأعمال الإرهابية، وما لبثت هذه الجماعة حتى انضم أغلب أعضائها الى تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وبايعوا زعيمها أبوبكر البغدادي[24].

حاول تنظيم الدولة الإسلامية استغلال فوضى المليشيات والمعارك مع وحدات الجيش العربي الليبي لبسط سيطرته على بعض المدن الليبية وبالتحديد درنة وسرت والنوفلية وأجزاء من بنغازي، وتشكل تنظيم الدولة وبدأ في الظهور في مدينة درنة في أبريل 2014، قبل أن يتمدد غرباً الى سرت لأسباب عديدة أبرزها الانشقاقات في تنظيم أنصار الشريعة الموالي للقاعدة، والتسويات التي توصل إليها

(21) حقيقة العثور على اسلحة سودانية في وكر داعش في مصراتة، المرصد: https://almarsad.o/2017/10/09
(22) محمد عبدالحفيظ الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 126.
(23) بيتر كول، فوضى، خطوط الحدود وتأمين حدود ليبيا، مجلة شؤون دولية، العدد الأول، ربيع 2013.
(24) فوضى المليشيات في ليبيا تغطي على تقدم الصراع ضد تنظيم الدولة: http://www.alauds.co.uk/p55673

التنظيم مع بعض القبائل المحلية، وانضمام بعض السكان المحليين إلى تنظيم الدولة لرفضهم وجود مليشيات مسلحة تابعة لمدينة مصراته في سرت[25].

وعلى الرغم من هزيمة وطرد تنظيم الدولة الإسلامية ومقاتليها من سرت ودرنة وبنغازي وصبراتة في عام 2016، فإن انهياره يحمل في طياته بوادر ولادة جديدة في مناطق أخرى، إذ بأماكن فلول هذا التنظيم أن ينتظموا من جديد في وسط البلاد خاصة في الأودية والمناطق النائية بالغرب من سرت وبني وليد والجفرة، وتشير بعض التقارير الى محاولة هذا التنظيم إعادة توحيد صفوفه في معسكرات صغيرة على غرار تلك التي قصفتها الولايات المتحدة في 18 يناير 2017، مستخدمة الاتجار بالبشر والتهريب عبر الحدود كمصدر أساسي من مصادر التمويل.

رابعاً: ظهور المليشيات القبلية والجهوية

قليلة هي الدول العربية بما فيها ليبيا التي توصف بالتجانس، فغالبية سكانها من العرب ويدينون الإسلام السني ومن اتباع المذهب المالكي، ورغم ذلك فإن هذا لا ينفي وجود أقليات أثنية وعرقية من بربر وتبو وطوارق، وأقلية مذهبية من اتباع الإباضية لا تتعد 5% من سكان ليبيا، وهو ما جعل ليبيا تنفرد بانتمائها شبه الكلي للثقافة العربية والإسلامية، وهو ما يعني أن المشهد السياسي الليبي حديث نسبياً، حيث كانت البلاد حتى عهد قريب خالية من الانقسامات الأثنية (الأيديولوجية الدينية والطائفية)، الذي يعتبر من اهم عوامل التجانس والاستقرار[26].

وفي غمرة أحداث فبراير 2011 حدث نوع من الانقسام داخل المجتمع الليبي على أسس قبلي وجهوي، وتم تعبئتها سياسياً في الحرب التي دارت بين النظام السياسي القائم والمعارضة المسلحة المدعومة من قبل حلف شمال الأطلسي (الناتو)، كما تم الترويج لها من قبل بعض النخب السياسية المعارضة وبسببها دخلت البلاد مرحلة خطيرة من الانقسام.

وما أن انتهت الحرب، وما نجم عنها من انهيار الدولة وتفكك الجيش النظامي والمنظومة الأمنية، برزت على إثر ذلك مليشيات قبلية وجهوية تتوافق مع الانقسامات القبلية السائدة في المجتمع، لعل أبرزها مليشيات تنتمي الى مصراته والزنتان والزاوية وطرابلس، ومجموعة حرس المنشأة النفطية حيث أعلن عن تكوين جيش وحكومة تمثل إقليم برقة، وقامت هذه الحكومة بمحاولة تصدير النفط خارج سلطة الدولة المركزية في طرابلس في 26 مارس 2014، أثارت مخاوف داخلية وخارجية من الاتجاه نحو انفصال البلاد وتفككها.[27]

(25) أحمدالزروق، عبدالكريم ادبيش،مرجع سبق ذكره، ص 15.

(26) أنتوني ديركن، النضال من أجل التعددية بعد ثورات شمال افريقيا، 2014، أبوظبي، مركز الأمارات للبحوث الاستراتيجية، ص 28.

(27) «طاقم الناقلة مورنينغ غلوري يروون تفاصيل صفقة النفط من زنزانتم بطرابلس»، بوابة الوسط: http://alwasat.ly/publc/ar/news/lya/10885

المبحث الثالث

جهود الأمم المتحدة فيما يتعلق ببناء المؤسسة العسكرية والأمنية

من أهم سمات مرحلة ما بعد احداث 17 فبراير في ليبيا هو ضعف وانهيار الكثير من مؤسسات الدولة مما أدى الى ضعف الحكومات المتعاقبة وعدم قدرتها على السيطرة وفرض سلطتها على الأرض فقد شهدت ليبيا دوامة من العنف والفوضى.

كما أن الحدود التي يسهل اختراقها وتنفيذ عمليات التهريب من خلالها زاد الوضع تفاقماً في ليبيا، وكذلك الوضع الأمني أصبح يعاني من عدم الاستقرار وسبب ذلك بالدرجة الأولى هو انتشار السلاح وكثرة الجماعات المسلحة وعدم قدرة الحكومة على السيطرة عليها، وفي مقابل ذلك ضعف الجيش والأجهزة الأمنية الرسمية وتفككها.

هذا الوضع استلزم بناء مؤسسة عسكرية قوية تعتمد على المهنية والاحتراف، وتحقيق التوازن بين السلطة المدنية والعسكرية بحيث يسهل عملية التحول الديمقراطي وكذلك إعادة بناء قطاع الأمن بناءً شاملاً.

هذا الأمر لم تتمكن الحكومات الليبية المتوالية من تحقيقه فهو يحتاج الى الدعم من المجتمع الدولي خاصة وان ليبيا تقع تحت الفصل السابع للأمم المتحدة، ومن هنا يأتي دور المجتمع الدولي متمثلاً في الأمم المتحدة أو القوى الدولية الفاعلة المؤثرة في المشهد الليبي في عملية إعادة بناء مؤسسات الدولة المختلفة بما فيها العسكرية والأمنية.

نلاحظ وبعد 2011 كيف اصبح للجماعات المسلحة نفوذاً كبيراً وسلطات واسعة امتلكتها بشرعية التغير حيث امتلكت هذه الجماعات السلاح وأصبحت تقوض به سلطة الدولة، ويعود امتلاك الجماعات المسلحة قدراً كبيراً من السلطة والضعف الشديد الذي يعاني منه قطاع الأمن في جزء منه الى حالة التفتت التي عانت منها الأجهزة الأمنية الرسمية، فالقوات المسلحة الليبية كانت تعاني من قلة التجهيز والتدريب، وتعاني من التضخم وقلة الكفاءة في الرتب العليا، وهذا الأمر سهل من سيطرة الجماعات المسلحة على كل ثكنات الجيش التي كانت موجودة[28].

إن استعادة الأمن، وتعزيز سيادة القانون في ليبيا بعد النظام السابق يعُد الهدف الرئيسي من إنشاء بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ففي 25 فبراير 2011، وفي جلسة استماع أمام مجلس الأمن حذر الأمين العام للأمم المتحدة من أن القضايا الأساسية المتعلقة بالسلام والأمن في ليبيا معرضة للخطر الشديد حيث قال: (ينبغي بذل كل جهد ممكن لكفالة الحماية الفورية للمدنيين، وأنه آن الأوان لكي ينظر مجلس الأمن في اتخاذ إجراءات ملموسة)

وفي إحاطة للسيد (إيان مارتن) مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا أمام مجلس الأمن بتاريخ 22 ديسمبر 2011، أكد فيا بأن الأمن من أولويات نجاح الانتخابات في ليبيا. وأفاد أن هناك خطوات قد بدأت بالفعل في إطار تحقيق الاستقرار في ليبيا وذلك من خلال البدء في مناقشة تدريب الشرطة على تأمين عملية الانتخابات من خلال مستشاري البعثة وفي إطار الإسهام في عملية إدماج المسلحين في مؤسستي الجيش والشرطة نشرت الأمم المتحدة بعثة استطلاعية لاستكشاف الدعم الممكن تقديمه لخطط إعادة الإدماج[29].

(28) مركز مالكوم كير – كارنيغي للشرق الأوسط.

(29) الأمم المتحدة، مجلس الامن، جلسة مجلس الامن 6698، نيويرك، 22 ديسمبر 2011.

فقد أسهمت البعثة في تقديم الدعم للسلطات الليبية في تنسيق المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف لإعادة تأهيل جهاز الشرطة الليبية وتعزيز جهاز امن الحدود وإدارته والإسهام في وضع خطط مفصلة تحدد نوع المساعدة المطلوبة في مجالات التدريب والمعدات وإعادة بناء مراكز الشرطة المدمرة في كافة المدن.

كما أشار (ايان مارتن) في إحاطته أمام مجلس الأمن بشأن جهاز الشرطة بأن وزارة الداخلية تواجه تحدياً مزدوجاً يتمثل في إدماج المحاربين السابقين في نفس الوقت الذي تجري فيه عملية إصلاح وتعزيز لقوة الشرطة وتدريبها وإدارتها، كما قدمت بعض الدول الأعضاء عروضاً للتدريب والمساعدة كما وقع بعضها اتفاقات ثنائية لدعم قوة الشرطة، وتشمل المساعدة التي تقدمها البعثة دعم الوزارة في وضع استراتيجيات للتدريب وعدد من الدورات بما فيا تأمين الانتخابات.

وفي سياق تعزيز سيادة القانون فقد عملت البعثة على تقديم المشورة الاستراتيجية والتقنية لأصحاب المصلحة الوطنية بشأن سائر قضايا الأمني، بما في ذلك المتعلقة بالإدماج أو تسريح المقاتلين وضبط الأسلحة والرقابة والإدارة المدنية، كان من أم القرارات في هذا الشأن القرار رقم 2040 لسنة2012، والذي تم فيه تكليف البعثة الأممية بمساعدة الحكومة الليبية في تطوير جهاز الشرطة والمؤسسات الأمنية وجعلها قادرة وخاضعة للمساءلة، كما نظمت البعثة حلقات نقاش بين رئيس الوزراء، ووزير الدفاع ورئيس الأركان، ونائب وزير الداخلية[30].

كما قدمت البعثة التدريب للمدعين العامين، والمشورة بشأن صياغة استراتيجية شاملة للادعاء العام من اجل معالجة حالات الاحتجاز المتصلة بالنزاع[31].

نتائج جهود بعثة الأمم المتحدة في ليبيا المتعلقة ببناء المؤسسة العسكرية والأمنية :

بالرغم من الوجود الواضح لبعثة الأمم المتحدة في ليبيا ومحاولتها تقديم الدعم لمؤسسات الدولة إلا أن المتتبع للواقع بعد عام 2013 سيلاحظ أن الوضع في ليبيا انتقل الى مرحلة متقدمة من الفوضى وسيطرة المليشيات وانتشار الجماعات المتطرفة، التي عملت على بسط نفوذها وسيطرتها على المدن الكبرى في ليبيا.

زد على ذلك عدم مهنية بعض المبعوثين حيث كشفت صحيفة الجارديان البريطانية في 4 نوفمبر 2015 أن بعض المبعوثين الأمميون كانوا يفاوضوا الأطراف الإقليمية مع الصراع الليبي على وظيفة بإحدى مؤسساتها الدبلوماسية أثناء وساطته في ليبيا. [32]ومن هنا زادت الحاجة الى العمل على إعادة بناء المؤسسة العسكرية والأمنية بشكل يعيد للدولة هيبتها واستقرارها.

وبما إن الوجود الخارجي في الأزمة الليبية كان منذ 2011، ومحاولته إعادة الاستقرار إلى ليبيا من خلال البعثة الأممية ومن هذا المنطلق كان يجب أن يكون للمجتمع الدولي الدور المحوري والأساسي في إعادة بناء مؤسسات الدولة المختلفة وأولها المؤسسة العسكرية والأمنية.

(30) الأمم المتحدة، مجلس الامن،جلسة مجلس الامن 6698، نيويورك،7 مارس2012.

(31) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لسنة 2013.

(32) احمد مصطفى عربي، دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا؛ النجاحات والإخفاقات، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، للمزيد انظر: دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا؛ النجاحات والإخفاقات

إن ما زاد من تعقد المشهد السياسي الليبي عدم وجود آلية واضحة وأسس شرعية تحكم عملية انتقال السلطة[33].والطابع المؤسساتي للدولة واتخاذ القرارات خارج نطاق الأطر المؤسساتية وعدم وجود المؤسسات التمثيلية والوسيطة[34].

كما لا يمكن إغفال رغبة حقيقة عند الأطراف الدولية الفاعلة في المشد الليبي لتحقيق الاستقرار في ليبيا والذي يعد وجود الدستور من اهم قواعده، حيث لم نلاحظ أي جهد للبعثة الأممية في ليبيا او الأطراف الدولية الفاعلة في المشهد الليبي للسير قدماً نحو وضع دستور دائم للبلاد ينقلها من المراحل الانتقالية والفوضى الى مرحلة الاستقرار الدائم.

إن سياسات الأمم المتحدة تُعنى بمتابعة بناء الدولة ورعاية النظام السياسي الجديد الذي يتفق ومرحلة ما بعد الثورة في دولة تشهد حالة من الفوضى السياسية والأمنية في ظل غياب دور المؤسسات العسكرية والأمنية الفاعلة[35]، ومن هنا كان لابد لبعثة الأمم المتحدة في ليبيا بذل الجود من اجل بناء الدولة الليبية من خلال إيجاد استراتيجية لبناء مؤسسات الدولة، وما مؤتمر برلين إلا مثال على محاولة يجاد هذه الاستراتيجية، حيث انطلقت بعد مؤتمر برلين عدة مسارات كان أحدها المسار العسكري والذي تمثل في تشكيل لجنة (5+5) العسكرية.

جهود بعثة الأمم المتحدة في ليبيا لإعادة بناء المؤسسة العسكرية (لجنة 5 + 5 العسكرية)

من ابرز محطات الدعم التي قامت بها بعثة الأمم المتحدة في ليبيا محاولة منها لإيجاد مقاربة لتوحيد المؤسسة العسكرية إنشائها لجنة (5 + 5) العسكرية، حيث تم الاتفاق على تشكيلها في مؤتمر برلين حول ليبيا في 19 يناير 2020، وبموجب الاتفاق يتم اختيار خمسة عسكريين من قوات الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، وخمسة عسكريين أخرين من حكومة الوفاق الوطني بقيادة فائز السراج، حيث كان الهدف الرئيسي لهذه اللجنة، تثبيت وقف اطلاق النار في طرابلس وغرب ليبيا عامة.[36]

العمل مع السلطات الليبية على إنشاء آلية ليبية فعالة لرصد وقف إطلاق النار مع تحسين القدرات التنفيذية من خلال:

المساهمة في تطوير قدرة الآلية الليبية لرصد وقف إطلاق النار من خلال تقديم وتنفيذ البرامج التدريبية.

التواصل والعمل مع الأطراف الليبية المعنية والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي بهدف مكافحة خطاب الكراهية ورصده وكذلك رصد وتسجيل الانتهاكات المحتملة لاتفاق وقف إطلاق النار.

دعم إنشاء لجنة وطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تحت رعاية الحكومة من خلال:

دعم وضع آلية لتنسيق الأنشطة المتصلة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ووضع خطة وطنية لدعم تنفيذ هذه الأنشطة وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2656 لسنة 2022.

تعزيز التنسيق والتعاون الدوليين بشأن عودة المقاتلين غير الليبيين إلى بلدانهم الأصلية.[37]

وتعتبر هذه اللجنة المسار العسكري لمخرجات مؤتمر برلين، الذي عقد تحت رعاية الأمم المتحدة في العاصمة برلين، وكان أحد المسارات الثلاثة التي حددها المبعوث الأممي غسان سلامة لحل الأزمة الليبية، وكانت أحدها سياسية والأخرى اقتصادية والأخيرة عسكرية وهي

(33) عبدالقادررزيق،الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرارالوطني والقوانين البناءة، القاهرة،دارالفجرالجديدللنشروالتوزيع، 2007، ص7.

(34) العربي العربي، المؤسسة العسكرية في ميزان الثورتين التونسية والليبية، مجلة سياسات عربية، العدد 37 – مارس،2019، ص 133.

(35) احمد مصطفى فتحي،دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا:النجاحات والاخفاقات، مجلة السياسة والاقتصاد، يوليو 2022، جامعة بني سويف.

(36) تقرير النتائج السنوي للأمم المتحدة في ليبيا 2023 للمزيد أنظر https://unsmil.unmissions.org/ar/

(37) تقرير النتائج السنوي للأمم المتحدة في ليبيا 2023 للمزيد أنظر. https://unsmil.unmissions.org/ar/

لجنة (5 + 5).

وعند تتبع محطات هذه اللجنة سنلاحظ إنها أخفقت في إنجاز استحقاقات اتفاق وقف اطلاق النار المنصوص عليها في الاتفاق خلال المدة الزمنية المقررة بثلاثة أشهر، إذ انتهت في 23 يناير 2021، وأقر أعضاء في اللجنة بأن هناك حاجة لتمديدها بهدف الحفاظ على المكتسب الرئيسي وهو تثبيت وقف اطلاق النار، وعدم العودة الى التصعيد المسلح بهدف تهيئة الأجواء للعملية السياسية الشاملة، لكن الواقع العملي والميداني يكشف أن حجم التحديات التي تواجهها اللجنة العسكرية المشتركة تتجاوز قدرتها على إنجاز الاستحقاقات في ضوء تشابك المسار العسكري مع المسارين الأخرين (السياسي – الاقتصادي)، بالإضافة الى انعكاسات تصارع القوى الداخلية والخارجية المنخرطة في ملف الأزمة خلال المرحلة الحالية[38]

دعم وضع سياسات مُحكمة ومُنسقة بشأن إصلاح قطاع الأمن وتنفيذُها من خلال:

بذل المساعي الحميدة وتقديم المشورة الاستراتيجية والوساطة للمساعدة على الوصول إلى جيش موحد، الأمر الذي يعالج مشكلة المجموعات المسلحة غير التابعة للدولة.

الخاتمة

منذ بداية الصراع في ليبيا عام 2011 واجهت البلاد تحديات هائلة في بناء مؤسسات عسكرية وأمنية فعالة. تدخلت الأمم المتحدة بشكل نشط لتقديم الدعم والمساعدة في إعادة بناء هذه المؤسسات. حيث ارتكزت جهودها في عدة محاور رئيسية،

-أولا. ساهمت الأمم المتحدة في تطوير السياسات والاستراتيجيات التي تؤطر عمل المؤسسات الأمنية من خلال التعاون مع الحكومة الليبية، مع وضع خطط شاملة تهدف الى توحيد المؤسسات العسكرية.

-ثانيا: عملت على تعزيز الحوار الوطني بين الفرقاء، من خلال مبادرات مثل الحوار الوطني 5+5 ساهمت في تقليل التوترات وتحقيق توافق بين الأطراف المتنازعة.

مع ذلك واجهت جهود الأمم المتحدة تحديات كبيرة نتيجة الانقسام السياسي بين الفصائل المسلحة بالإضافة الى التدخلات الخارجية التي تعتبر من أكثر العوامل المؤثرة، بالإضافة الى نقص الموارد المالية واللوجستية اللازمة لدعم البرامج المقترحة. في الختام تظل جهود الأمم المتحدة غير ذات فاعلية من دون وجود ارادة وطنية حيث تعتبر الإرادة الوطنية عنصراً حاسماً في إنجاح أي جهود دولية لدعم بناء المؤسسات العسكرية والأمنية في بلد يعاني انقسام سياسي. في النهاية اكدت الدراسة على صدق الفرضية محل الاختبار.

التوصيات:

-تعزيز الحوار الوطني: تشجيع الفصائل السياسية والمسلحة على الانخراط في حوار شامل يهدف الى توحيد وبناء رؤية مشتركة.

- التعاون مع المجتمع المدني. العمل مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني لتعزي الوعي بأهمية التعاون والوحدة في جهود بناء المؤسسات وتوحيدها.

-دعم جهود السلطات الوطنية لإصلاح القطاع الأمني في ليبيا. مع ضمان إشراك المرأة، وتقديم الدعم للإجراءات المتعلقة بإزالة الألغام، وإصلاح القطاع الأمني، لتمهيد الطريق لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

(38) احمد علية، إعادة بناء الجيش والمسار العسكري (5 + 5) في ليبيا، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2021

-إضفاء الطابع المهني على عملية إنفاذ القانون في ليبيا بما يتماشى والمعايير الدولية لإنفاذ القانون واحترام حقوق الإنسان من خلال توفير التدريب والمعدات وفقاً لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1970 لسنة 2011.

قائمة المراجع

أولاً:الوثائق والتقارير

1.الأمم المتحدة، مجلس الأمن، جلسة مجلس الأمن 6698، نيويورك، 22 ديسمبر2011.

2.تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لسنة 2013.

3.تقرير النتائج السنوي للأمم المتحدة في ليبيا 2023.

4.مجلس الأمن القرار رقم 1970 لسنة 2011 بتاريخ 26 فبراير 2011، يتعلق بالحالة في ليبيا.

5.مجلس الأمن القرار رقم1973 لسنة 2011 بتاريخ 17 مارس 2011، يتعلق بالحالة في ليبيا.

6.مجلس الأمن القرار رقم 2016 لسنة 2011، بتاريخ27 أكتوبر 2011 يتعلق بالحالة في ليبيا.

7.مجلس الأمن، القرار رقم 2017 لسنة 2011، بتاريخ 31 أكتوبر 2011، يتعلق بالحالة في ليبيا.

8.الأمم المتحدة، مجلس الأمن، جلسة مجلس الأمن 6698، نيويورك،7 مارس2012.

ثانياً: الدوريات

1.احمد الزروق، عبدالكريم ادبيش،»إشكالية التدخل الدولي في ليبيا»: تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلية 2011 – 2016، مجلة مدارات سياسية، 2017، العدد3.

2.احمد علبية، إعادة بناء الجيش والمسار العسكري (5 + 5) في ليبيا، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2021.

3.احمد مصطفى فتحي، دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، النجاحات والإخفاقات، مجلة السياسة والاقتصاد، يوليو 2022، جامعة بني سويف.

4.بيتر كول، فوضى، خطوط الحدود وتأمين حدود ليبيا، مجلة شؤون دولية، العدد الأول، ربيع 2013.

5.جيسون دافيدسون(2014)،»فرنسا وبريطانيا والتدخل في ليبيا تحليل متكامل «،أبوظبي، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد134.

6.خالد حنفي علي، سقوط الجماهيرية – من يحكم ليبيا بعدالقذافي،2011، مجلة السياسة الدولية، العدد 186.

7.عبدالقادر رزيق، الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والقوانين البناءة، القاهرة، دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع، 2007.

8.العربي العربي، المؤسسة العسكرية في ميزان الثورتين التونسية والليبية، مجلة سياسات عربية، العدد 37 – مارس،2019 .

مجلة المشاهد السياسي، 13-19/2/2005.

9.محمد عبدالحفيظ الشيخ، «ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة»، مجلة المستقبل العربي، العدد432، 2015.

10.محمد قشقوش، العلاقات العسكرية المدنية: الإشكاليات السبع التي تواجه الجيوش في مرحلة ما بعد الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 188 – يناير2012.

11.المصطفى بالقاسم خشيم، مواقف القوى الإقليمية الصراع والتناقضات، مجلة رؤى مصرية، العدد33، يوليو2015.

ثالثاً:الرسائل العلمية

1.أمال العبيدي، تحديات التحول الديمقراطي: من ثقافة الرعية إلى ثقافة المواطنة، ورقة مقدمة لمؤتمر ليبيا من الثورة الى الدولة: تحديات المرحلة الانتقالية، 7 – 8 – يناير – 2012، الدوحة.

رابعاً: المواقع الإلكترونية

1.احمد مصطفى عربي، دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا؛ النجاحات والإخفاقات، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، للمزيد انظر: دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا؛ النجاحات والإخفاقات

2.أنتوني ديركن، النضال من أجل التعددية بعد ثورات شمال أفريقيا، 2014، أبوظبي، مركز الأمارات للبحوث الاستراتيجية. تحميل كتاب النضال من أجل التعددية بعد ثورات شمال إفريقيا – انتوني دوركن pdf | مدونة مكتبة الياسين

3.حقيقة العثور على أسلحة سودانية في وكر داعش في مصراتة، المرصد: صور | حقيقة العثور على أسلحة سودانية فى " وكر داعش " بمصراتة – صحيفة المرصد الليبية

4.طاقم الناقلة مورنينغ غلوري يروون تفاصيل صفقة النفط من زنزانتهم بطرابلس»، بوابة الوسط: ماذا كشف طاقم الناقلة "مورنينغ غلوري" حول صفقة النفط من زنزانتهم بـ"طرابلس" ؟؟ – بوابة أفريقيا الإخبارية

5.كامل عبد الله، أحداث بنغازي، صراعات المليشيات الجهوية في ليبيا، معهد العربية للدراسات، يونيو 2013. كامل عبدالله احداث بنغازي صراعات المليشيات الجهويه في ليبيا معهد العربيه للدراسات يونيو 2013 – بحث الصور

6.كرستيان هيرو، دور فرنسا خلال الحرب في ليبيا، مجلة المسلح، 25 ديسمبر 2012: مجلة المسلح – دور فرنسا خلال الحرب في ليبيا مركز مالكوم كير – كارنيغي للشرق الأوسط. مركز مالكوم كير–كارنيغي للشرق الأوسط | Carnegie Endowment for International Peace


مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
Journal of the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific Studies
الإكاديمية الليبية - بنغازي
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch

مدى تطبيق إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية (دراسة ميدانية على فروع ونوافذ المصارف الإسلامية في ليبيا)

د.عبد المنعم حسن إجبارة*، إيمان إبراهيم عبد الكريم العربي**

* أستاذ مشارك قسم التمويل والمصارف/ كلية الاقتصاد/ جامعة بنغازي

** ماجستير تمويل ومصارف

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق إدارة المخاطر الائتمانية في فروع ونوافذ المصارف الإسلامية في ليبيا، بعملياته المحددة في تحديد وقياس وضبط ومراقبة المخاطر، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت الدراسة على استمارة استبيان لتجميع البيانات وزعت على عينة عشوائية بلغت 142 مفردة، جمعت وحللت بواسطة البرنامج الإحصائي SPSS، باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، أظهرت الدراسة نتائج تمثل أهمها في: قيام فروع ونوافذ المصارف الإسلامية في ليبيا بتطبيق إدارة المخاطر الائتمانية، كما تضمنت الدراسة بعض التوصيات تلخصت بزيادة الاهتمام والاستمرار في تطبيق إدارة المخاطر الائتمانية في فروع ونوافذ المصارف الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: الائتمان، المخاطر، إدارة المخاطر، المصارف الإسلامية، ليبيا

Abstract

The study aimed to identify the extent of the application of credit risk management in the branches and windows of Islamic banks in Libya, with its specific operations in identifying, measuring, controlling and monitoring risks, the study followed the descriptive analytical approach and relied on a questionnaire form to collect data distributed to a random sample of 142 individuals, to collect and analyze data the SPSS statistical program was used, and appropriate statistical methods, the study showed results, the most important of which are: the branches and windows of Islamic banks in Libya apply credit risk management, the study also included some recommendations summarized in increasing interest and continuing to apply credit .risk management in the branches and windows of Islamic banks

Keywords: Credit, Risk, Risk Management, Islamic Banks, Libya

المقدمة:

يلعب القطاع المصرفي دورا هاما وحيويا في الدفع بالعجلة الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال توفير الأموال اللازمة لإقامه المشاريع التي تقديم السلع والخدمات للمجتمع، أن عملية تقديم الأموال من قبل المصارف تعتريها مخاطر إمكانية تعثر استرداد هذه الأموال، لذلك تقوم المصارف بعملية محاولة استخدام طرق وأساليب التي قد تساعد في الحد أو التخفيض من مخاطر ضياع هذه الأموال، حيث يعتبر القطاع المصرفي من أكثر القطاعات المعرضة للمخاطر، خاصة بعد التحرر المالي، والتطورات الحديثة المستمرة والمتسارعة للعمل المصرفي، تماشيا مع ما أفرزه التقدم التكنولوجي من أدوات مالية جديدة، لذلك أصبح موضوع إدارة المخاطر في المؤسسات المالية يحظى بأهمية متزايدة بالنسبة لصانعي السياسات والمهتمين بالاستقرار المالي للمصارف، والمصارف الإسلامية كجزء من المؤسسات المالية ليس بمنأى عن هذه المخاطر التي تشكل التحدي الابرز لها (المختار، عبد القادر،2019).

تبرز أهمية وجود إدارة المخاطر، خاصة بكل مصرف بمراقبة وقياس المخاطر، ووضع القوانين اللازمة، واتخاذ التدابير الملائمة لكل نوع من أنواع المخاطر، وفي سبيل التقليل من المخاطر والتحكم فيها يجب على المصارف الإسلامية إتباع إجراءات وسياسات سليمة لإدارة المخاطر، وذلك للاستعداد للتعامل مع أي مستجدات تحدث مستقبلًا (غربي، 2014).

فدراسة القضايا المتعلقة بإدارة المخاطر في الصناعة المالية الإسلامية يعتبر موضوعا مهمًا وشائعًا، نظرا لأن من بين أهم المهام لهذه المصارف هو إدارة المخاطر المصاحبة للتعاملات المالية بفعالية. وباعتبار أن إدارة المخاطر من بين أهم مهام المصارف الإسلامية، فإن مستقبلها سيعتمد كثيرا على الكيفية التي تدير بها هذه المخاطر المتعددة التي تنشأ من تقديم خدماتها (المختار، عبد القادر،2019).

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدارسات السابقة التي إجريت والمتعلقة بإدارة المخاطر بشكل عام التي تواجه المصارف الإسلامية، وإدارة المخاطر الائتمانية التي تواجه المصارف الإسلامية بشكل خاص في الدول الإقليمية والبيئة المحلية، حيث كانت النتائج متشابهة إلى حد بعيد، ومنها على سبيل المثال:

دراسة (طهراوي ،2014): بعنوان(إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية)

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية، والتعرف على أدوات إدارة المخاطر التي تعمل بها المصارف الإسلامية. وماهي الوسائل والأساليب المشروعة التي يمكن استخدامها للتعامل مع المخاطر في المصارف الإسلامية، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى إن المصارف الإسلامية ذات كفاءة في ادارتها للمخاطر، وقد تمثلت هذه الكفاءة بحرصها على إبقاء أدائها المالي على أحسن ما يرام، كذلك تبين إن هناك وجود للمخاطر تنفرد بها المصارف الإسلامية يتطلب منها وجود أساليب ملائمة لإدارة مخاطرها. وأوصت الدراسة بانه يجب على المصارف الإسلامية أن تتبادل الخبرات في مجال إدارة المخاطر على المستويين الداخلي والخارجي.

دراسة (فضيلة، ومملوك ،2014): بعنوان «تحليل إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية».

هدفت الدراسة إلى تحليل قضية أساسية تتعلق بإدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، من خلال تحليل إدارة المخاطر في مجموعة البركة المصرفية البحرين، وأنواع ومخاطر صيغ التمويل الإسلامية والأساليب المتبعة لمواجهة تلك المخاطر والتحديات التي تواجهها. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى إن مخاطر محافظ الائتمان تأتي في مقدمة المخاطر التي تتعرض لها، لذلك يجب تفعيل دور إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية لتمكنها من فهم وتحديد وقياس ومعالجة المخاطر المختلفة،

وتقليلها إلى أدنى حد ممكن. كما أوصت بوضع الترتيبات اللازمة على مستوى الإدارة العليا في وذلك بوضع الإجراءات والسياسات اللازمة والفاعلة التي يمكن استخدامها في إدارة المخاطر.

دراسة (الفواز؛ وآخرون ،2016): بعنوان «إدارة المخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في الأردن».

هدفت الدراسة مقارنة عمليات إدارة مخاطر الائتمان بين البنوك التقليدية والإسلامية في الأردن. استخدمت الدراسة التحليل الوصفي لتحديد الاختلافات في مختلف عمليات إدارة المخاطر الائتمانية. وشملت عينة الدراسة العاملين بإدارات مخاطر الائتمان لـ (13) مصرف تجاري و(3) مصارف إسلامية. وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية أكثر حساسية لعملية إدارة مخاطر الائتمان، وان هناك فرقا كبيرا بين المصارف التقليدية والإسلامية في فهم وإدراك مخاطر الائتمان وتقييم وتحليل تلك المخاطر. كما أوصت الدراسة بضرورة تهيئة بيئة مناسبة لإدارة تلك المخاطر في المصارف وبخاصة التقليدية منها، وذلك بتوجيه مجالس الإدارة إلى تحفيز السياسة الائتمانية والاستراتيجية والإدارة العليا لتنفيذها. بالإضافة الي ذلك، ضرورة التأكد من سلامة عملية تقديم ومنح الائتمان من خلال وضع معايير واضحة لمنح الائتمان.

دراسة (بختة،2018): بعنوان «إدارة مخاطر صيغ التمويل البنوك الإسلامية».

هدفت الدراسة إلى التركيز على إدارة المخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية من خلال الدراسة ميدانية لعدة فروع لبنك البركة في الجزائر. استخدمت الدراسة استمارة الاستبانة كأداة جمع البيانات. وتوصلت الدراسة إلى أن لصيغ التمويل الإسلامي فائدة كبيرة للمصارف، إلا أن أخطارها كبيرة يجب التحكم فيها، ويجب على المصارف الإسلامية أن تعدل في نظامها وذلك من خلال قيامها بالمزيد من الدراسات.

دراسة (الأمين، 2020) بعنوان:(تحديد وقياس المخاطر المصرفية وعلاقتها بربحية المصارف التجارية)

هدفت الدراسة إلى تحديد وقياس أنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية الليبية محل الدراسة وبيان علاقتها بالربحية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي من خلال استغلال القوائم المالية لتجميع البيانات لـ (5) مصارف التجارية. توصلت الدراسة إلى اختلاف في نوع العلاقة (طردية، عكسية) بين المخاطر المصرفية والربحية، وكذلك اختلاف العلاقة بين مقاييس كل من الخطر والربحية. أوصت الدراسة إنشاء مكاتب تتبع لإدارة المخاطر في فروع المصارف التجارية الليبية (الصغيرة، المتوسطة، الكبيرة) بهدف قياس الأنواع المختلفة من المخاطر المصرفية بصفة مستمرة لتحسين أداء هذه المصارف مستقبلا.

دراسة (ملاوي ،2020): بعنوان(إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية)

هدفت الدراسة للتعرف على المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية في الجزائر والتعرف على مجموعة الأساليب التي يمكن للمصارف الإسلامية استعمالها لإدارة مخاطرها. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. توصلت نتائج الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية تتعرض لمستوى عالي من المخاطر. تتعرض المصارف الإسلامية إلى جانب المخاطر التي تشترك فيها مع المصارف التقليدية لنوع آخر من المخاطر التي تنشأ عن مبادئها الشرعية الحاكمة لكل تعاملاتها. أوصت الدراسة بتعديل أدوات وأساليب الأشراف والرقابة، وكذلك التمويل للمصارف الإسلامية من بنك الجزائر إذا من غير المعقول معاملة المصارف الإسلامية بنفس الأسلوب معاملة المصارف التقليدية. وكذلك، العمل على تدريب وتكوين كوادر جديدة متخصصة في مجال إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية.

دراسة (العريبي،2021) بعنوان: «قياس مخاطر الائتمان وأثرها على ربحية المصارف».

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر مخاطر الائتمان على ربحية المصارف التجارية الليبية التي استمرت بمنح الائتمان عملا بالقانون

رقم 7 لسنة 2015عن الفترة من 2009-2018. وشملت عينة الدراسة مصرف الوحدة ومصرف التجارة والتنمية، باستخدام المنهج الوصفي وتجميع البيانات من القوائم المالية. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، أن مخاطر الائتمان مرتفعة ونسب الربحية منخفضة في عينة الدراسة. أوصت الدراسة أن تحرص المصارف على وجود إدارة متخصصة لإدارة مخاطر الائتمان، والعمل على تحديد وقياس ومراقبة مخاطر الائتمان ومدى كفاءة أدوات معالجة ومواجهة هذه المخاطر.

دراسة (حجازي؛ وآخرون ،2021): بعنوان «أثر إدارة المخاطر على ربحية البنوك الإسلامية في قطاع غزة».

هدفت الدراسة إلى توضيح أثر إدارة المخاطر على ربحية المصارف الإسلامية باستخدام المنهج الوصفي التحليلي. وتكون مجتمع الدراسة من كافة العاملين في المصارف الإسلامية بمحافظات غزة. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، أن مستوى إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية كانت مرتفعة. كذلك، تبين أن المصارف الإسلامية تجمع معلومات كافية حول العملاء قبل منح التسهيلات المصرفية. أنه توجد آليات وخطط محددة لإدارة مخاطر السوق ومواجهتها، ووجود اهتمام بتفعيل آليات التواصل بين أقسام المصرف لإدارة العمليات التشغيلية. أوصت الدراسة بأهمية متابعة العملاء المستفيدين من الائتمان، وأن التمويلات تذهب للأغراض الممنوحة من أجله الائتمان. وكذلك، اوصت الدراسة بأهمية أن تتضمن التقارير الصادرة عن المصارف إفصاح وقياس للمخاطر الائتمانية المختلفة.

دارسة (عودة ،2022): بعنوان» إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية أنواعها وتحليلها».

هدفت الدراسة إلى معرفة مفهوم المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية في العراق وكيفية إدارتها وبيان انواعها وتحليلها، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، أن المخاطر هي أمور احتمالية الوقوع وليست بواقعة. وكذلك، أسباب المخاطر قد تكون إرادية وقد تكون لا إرادية، وأن المصارف الإسلامية تواجه المخاطر التي تتعرض لها وفق مبادئ الشريعة الإسلامية من جهة ومعايير المؤسسات المالية الإسلامية من جهة أخرى.

مشكلة الدراسة:

تمثل عملية إدارة المخاطر أحد أهم الأنشطة المهمة لكل مؤسسة مالية، حيث تنطوي وظيفة إدارة المخاطر بشكل عام على عمليات تحديد وقياس وضبط ومراقبة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة. تعتبر المصارف الإسلامية إحدى المؤسسات المالية التي لها طابع خاص بها، معرضة كذلك لأنواع كثيرة من المخاطر، منها المخاطر الائتمانية الناتجة من صيغ التمويل الإسلامي المبنية على الائتمان. ومن هنا، تطلب الأمر قيام المصارف الإسلامية بتبني سياسة ائتمانية جيدة لموجهة هذا النوع من المخاطر، وبالاعتماد على ما جاء في دراسات كلا من (الأمين، 2020: العربي،2021)، بأن مستوى المخاطر مرتفعة في المصارف الليبية مقارنتا بمستوى الربحية، جاءت هذه الدراسة للتسليط الضوء على وظيفة إدارة المخطر الائتمانية في المصارف الإسلامية ومعرفة مدى تطبيقها من اجل خفض المخاطر التي تتعرض لها المصارف نتيجة عمليات الائتمان التي تقوم بها.

وبناء على ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي:

-ما مدى تطبيق إدارة المخاطر الائتمانية في فروع ونوافذ المصارف الإسلامية؟

وينبثق من هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1 – ما مدى تطبيق عملية تحديد المخاطر الائتمانية في الفروع ونوافذ المصارف الإسلامية؟

2 – ما مدى تطبيق عملية قياس المخاطر الائتمانية في الفروع ونوافذ المصارف الإسلامية؟

3 – ما مدى تطبيق عملية ضبط المخاطر الائتمانية في الفروع ونوافذ المصارف الإسلامية؟

4 – ما مدى تطبيق عملية مراقبة المخاطر الائتمانية في الفروع ونوافذ المصارف الإسلامية؟

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوع إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية بشكل عام، والمخاطر الائتمانية بشكل خاص، والتعرف على مدى تطبيق خطوات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، والبحث في جانب مهم من المخاطر التي تواجهها المصارف الإسلامية والمصارف التجارية الليبية التي لها فروع ونوافذ إسلامية، وهي مخاطر الائتمان. تعتبر مخاطر الائتمان من المواضيع الهامة التي تستحق الدراسة بشكل دوري لما لها من تأثير على هذه الأنظمة المصرفية، وكذلك المساهمة العلمية التي يمكن أن تضيفها هذه الدراسة بالانضمام للبحوث المتعلقة بإدارة المخاطر في البيئة المصرفية الليبية لأثراء الأدب المالي بالمزيد من الدراسات المتعلقة بالمجال المالي.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف الى مدى تطبيق إدارة المخاطر الائتمانية في فروع ونوافذ المصارف الإسلامية، ومن خلال هذا الهدف تتفرع الأهداف الفرعية التالية:

1–التعرف على مدى تحديد المخاطر الائتمانية في فروع ونوافذ المصارف الإسلامية.

2–التعرف على مدى قياس المخاطر الائتمانية في فروع ونوافذ المصارف الإسلامية.

3–التعرف على مدى ضبط المخاطر الائتمانية في فروع ونوافذ المصارف الإسلامية.

4–التعرف على مدى مراقبة المخاطر الائتمانية في فروع ونوافذ المصارف الإسلامية.

5–الخروج ببعض التوصيات التي قد تساهم في الحد من مخاطر الائتمانية في فروع ونوافذ المصارف الإسلامية.

فرضيات الدراسة:

للإجابة على تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها، فقد تمت صياغة الفرضيات الرئيسية التالية:

الفرضية الرئيسية الأولى:

H1 لا يوجد تطبيق لإدارة مخاطر الائتمانية في فروع ونوافذ المصارف الإسلامية.

ومن الفرضية الرئيسية الأولى صيغت الفرضية الفرعية التالية:

H1.1 لا يوجد تحديد للمخاطر الائتمانية في الفروع والنوافذ الإسلامية.

H1.2 لا يوجد قياس للمخاطر الائتمانية في الفروع والنوافذ الإسلامية.

H1.3 لا يوجد ضبط للمخاطر الائتمانية في الفروع والنوافذ الإسلامية.

H1.4 لا يوجد مراقبة للمخاطر الائتمانية في الفروع والنوافذ الإسلامية.

الفرضية الرئيسية الثانية:

H2 لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين أراء المستقصي منهم حول تطبيق إدارة المخاطر الائتمانية في الفروع والنوافذ المصارف الإسلامية، والتي تعزى إلى البيانات الديموغرافية (المؤهل العلمي، التخصص، الخبرة العملية، الوظيفة الحالية).

ومن الفرضية الرئيسية الثانية صيغت الفرضية الفرعية التالية:

H2.1 لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين أراء المستقصي منهم حول تحديد المخاطر الائتمانية في الفروع والنوافذ المصارف الإسلامية، والتي تعزى إلى البيانات الديموغرافية (المؤهل العلمي، التخصص، الخبرة العملية، الوظيفة الحالية).

H2.2 لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين أراء المستقصي منهم حول قياس المخاطر الائتمانية في الفروع والنوافذ المصارف الإسلامية، والتي تعزى إلى البيانات الديموغرافية (المؤهل العلمي، التخصص، الخبرة العملية، الوظيفة الحالية).

H2.3 لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين أراء المستقصي منهم حول ضبط المخاطر الائتمانية في الفروع والنوافذ المصارف الإسلامية، والتي تعزى إلى البيانات الديموغرافية (المؤهل العلمي، التخصص، الخبرة العملية، الوظيفة الحالية).

H2.4 لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين أراء المستقصي منهم حول مراقبة المخاطر الائتمانية في الفروع والنوافذ المصارف الإسلامية، والتي تعزى إلى البيانات الديموغرافية (المؤهل العلمي، التخصص، الخبرة العملية، الوظيفة الحالية).

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، فقد استخدم هذا المنهج في إعداد الإطار النظري من خلال الاطلاع على الكتب والدوريات والمقالات والرسائل الجامعية والأبحاث العلمية التي لها علاقة بموضوع الدراسة. كما اعتمدت الدراسة على المنهج الاحصائي في التحليل من خلال استخدام استمارة استبيان كأداة لجمع البيانات المتعلقة بموضوع الدارسة، حيث وزعت استمارة الاستبيان على عينة الدراسة، وتم بعد ذلك تجميعها وتفريغها وتحليلها بواسطة برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وتم استخدام جميع الأساليب الإحصائية المناسبة للإجابة على الأسئلة المطروحة وتحيقي أهداف الدراسة.

الإطار النظري للدراسة:

المصارف الإسلامية:

يعتبر موضوع المصارف الإسلامية من الموضوعات الحديثة في العلوم المالية والمصرفية، حيث أصبحت هذه المصارف في ظل متطلبات العصر الحديث ضرورة اقتصادية لكل مجتمع إسلامي يرفض التعامل بالفائدة (الربا)، بل امتد الاهتمام والتطبيق في هذا الحقل في جميع دول العالم حتى الغربية وغير الإسلامية، بحيث أصبحت المصارف الإسلامية أمراً واقعا في الحياة المصرفية الدولية، حيث أن أسسها وقواعدها وألياتها متوافقة مع القواعد الإسلامية، ومن خلال صيغ التمويل المصرفية الناجحة التي قدمتها استطاعت تحقيق نجاح ملموس بعيداً عن الديون والربا، وكذلك دخولها في حيز الأسواق المالية عن طريق الأدوات المالية المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية (كاظم،2015). فقد عرفت اتفاقية انشاء اتحاد الدولي للمصارف الإسلامية المصارف الإسلامية بأنها « تلك المصارف والمؤسسات التي ينص قانون إنشائها، ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الاسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء» (طهراوي،2014: 10).

المخاطر:

وقد عرف معهد المدققين الداخليين الأمريكيين المخاطر بأنها مفهوم يستخدم لقياس حالات عدم التأكد في عمليات التشغيل، والتي تؤثر على قدرة المنظمة في تحقيق أهدافها، ويمكن أن يكون الأثر إيجابياً أو سلبياً، فإذا كان إيجابياً يطلق عليه فرص (opportunities)) وإن كان سلبياً يطلق عليها تهديدا(threat). كما ينظر للمخاطر على أنها توقع اختلافات في العائد بين المخطط والمطلوب والمتوقع حدوثه» (الأمين، 2021 :75). وعرفها الفواز، والرواشدة (74:2014) بانها « احتمالية التعرض إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها نتيجة تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين». وتنقسم المخاطر إلى مخاطر مالية تندرج تحتها على سبيل المثال، مخاطر السيولة، المخاطر الائتمانية، مخاطر السوق، مخاطر أسعار الفائدة. والمخاطر غير مالية تندرج تحتها على سبيل المثال، مخاطر التشغيل، المخاطر القانونية، المخاطر الاستراتيجية، مخاطر السمعة، المخاطر السياسية.

مخاطر الائتمان:

تم تعريف المخاطر الائتمانية بأنها « المخاطر الناشئة عن عدم قدرة طرف أخر عن سداد التزاماته المالية وقت استحقاقها» (عودة،2022: 466). وعرفت المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية بنفس المفهوم حيث عرفها الأمين بأنها « المخاطر الناجمة عن فشل العميل أو الطرف الآخر في الوفاء بالتزاماته تجاه البنك وفقًا للاتفاقية المتفق عليها»(2021: 84).

أنواع مخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية:

تصنف المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية حسب مصدر الخطر إلى: (1) مخاطر ائتمانية متعلقة بالعميل، ويتمثل هذا النوع من المخاطر في مخاطر السمعة الشخصية وفقد العميل لأهليته لاستمرار التعامل مع المصرف، ومخاطر تدهور المركز المالي للعميل وإفلاسه، ومخاطر حرص العميل علي الوفاء بالتزاماته اتجاه الغير على حساب المصرف، ومخاطر تراجع الكفاءة الإدارية والفنية للعميل في إدارة نشاطه الممول، ومخاطر المقدرة الإنتاجية نتيجة لخلل في سياسات وأساليب الإنتاج. (2) مخاطر العملية الائتمانية، ويتمثل هذا النوع من المخاطر المتعلقة بجودة الائتمان وبالسياسة الائتمانية المتبعة. (3) المخاطر المتعلقة بالمؤسسة المانحة الائتمان، وتتمثل هذه المخاطر في المصارف وبقدرتها على إدارة الائتمان ومتابعة الائتمان المقدم من العميل والتحقق من استيفاء العميل للمتطلبات المطلوبة، وكذلك الأخطاء التي تسبب درجة من المخاطر وتزيد من المخاطر الائتمانية، هي عدم قيام المصرف بحجز ودائع العميل وقيامه بسحبها، وهي التي تم وضعها كضمان للتسهيلات الائتمانية، (4) المخاطر المتعلقة بالظروف العامة، وتتمثل هذه المخاطر بظروف خارجة عن سيطرة كل من المصرف والعميل، والتي يصعب التنبؤ بها عند اتخاذ القرارات، وترتبط هذه المخاطر عادة بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية وغيرها (الأمين،2021: زرارقي، 2012).

إدارة المخاطر:

نشأ مفهوم إدارة المخاطر بعد الحرب العالمية الثانية بسبب المشاكل الكبرى التي طرأت على إدارة الموارد والاستراتيجيات، إلا أن البداية الأولى لهذه الإدارة كانت مع ارتباطها بمجال التأمين. في عام 1960 اتجه الاهتمام إلى إدارة المخاطر على نطاق أوسع في الولايات المتحدة الأمريكية كفرع من فروع الإدارة العامة. يعتمد مفهوم إدارة المخاطر على» مجموعة من الأساليب العلمية التي يجب أخذها في الحسبان عند اتخاذ القرار لمواجهة أي خطر، وذلك من أجل منع أو تقليل الخسائر المادية المحتملة ومن ثم الحد من ظاهرة عدم التأكد، ويرتكز هذا المفهوم على خفض التكاليف المصاحبة للخطر» (العروسي، وقرة، 298:2016). وتعرف إدارة المخاطر بأنها «مجموعة العمليات التي تتضمن تحديد قياس، وإدارة المخاطر التي يتعرض لها المصرف» (محمد، 13:2011). ولم يذهب تعريف إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية بعيدا عن تعريفها في المصارف التقليدية حيث عرفت بأنها « تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف، وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهته، مع اختيار أنسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب» (الأمين، 2021 :91).

خطوات إدارة المخاطر:

تتم عملية إدارة المخاطر في أربعة خطوات رئيسية تتمثل في التالي (الكراسنة،2010: الأمين،2021):

1- تحديد المخاطر:

من أجل القيام بعملية إدارة المخاطر لابد أولاً من تحديد المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها العملية الائتمانية سواء كانت مخاطر عامة أو مخاطر خاصة، وتحديد مصدرها، والوقوف على أهم أسباب تلك المخاطر. كما يجب أن تتصف عملية التحديد

بالاستمرارية، وفهم كافة المخاطر على مستوى كل عملية وكل نشاط. أن هذه المرحلة ما هي إلا تطبيق لمبدأ التخطيط في الإدارة، ونظراً لأهمية التخطيط كان هناك اهتمام كبير من قبل الكتاّب والباحثين والممارسين لتحديد المخاطر من خلال وظيفة التخطيط الشامل للمخاطر الحالية والمستقبلية قبل التحرك بشأنها أو لمعالجتها.

2- قياس المخاطر:

بعد تحديد المخاطر المرتبطة بنشاط معين، تأتي الخطوة الثانية وهي قياس هذه المخاطر باستخدام أحد أساليب القياس مثل أدوات التحليل المالي. كما يجب النظر إلى كل نوع من المخاطر من حيث أبعاده الثلاثة وهي حجمه ومدته واحتمالية حدوثه، لذا فإن القياس الصحيح في الوقت المناسب مهم جداً لإدارة المخاطر.

3- ضبط المخاطر:

بعد تحديد المخاطر وقياسها تأتي الخطوة الثالثة وهي السيطرة على هذه المخاطر، وهناك ثلاث طرق أساسية للسيطرة على المخاطر المهمة أو إدارتها لتجنب عواقبها السلبية على الأقل وهي:

-تجنب أو وضع حدودا على أنشطة معينة.

-تقليل المخاطر.

-القضاء على تأثير هذه المخاطر.

-يجب على الإدارة موازنة العائد على المخاطر مع النفقات اللازمة لضبط هذه المخاطر، يجب أيضا على المصارف وضع حدود للمخاطر من خلال السياسات والمعايير والإجراءات الموضوعة ضمن السياسة الائتمانية المتبعة.

4- مراقبة المخاطر:

يجب على المصارف أن تعمل على إنشاء نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة، وبنفس القدر من الأهمية يكون قادر على مراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر لدى المصرف، أن عملية إدارة المخاطر ماهي إلا عملية مستمرة فلابد من القيام بمراقبة ومراجعة نتائجها، ونظراً لسرعة تغير البيئة المحيطة بالأعمال بظهور أشكال وأحجام من المخاطر غير متوقعة، لذا يستوجب الأمر العمل على اكتشاف أخطاء الإدارة إن وجدت في إدارتها السابقة أو الحالية لمخاطر الخدمات الإسلامية، ويصبح بعدها لدى المديرين القدرة على تصحيح هذه الأخطاء قبل أن تؤدي إلى كوارث لا تستطيع المنظمة إدارتها أو الحد منها. على سبيل المثال، إذا توقف عميل عن الدفع، فيجب إظهار ذلك من خلال نظام المعلومات، وبالمثل إذا توقف العميل عن الدفع، فسيتم حرمان المصرف أيضًا من هامش الربح الخاص به. بشكل عام، تعني مراقبة المخاطر تطوير أنظمة اعداد التقارير في المصرف والتي تظهر التغيرات السلبية في وضع المصرف من المخاطر، وما هي الاستعدادات التي يتعين على المصارف اتخاذها للتعامل مع هذه التغييرات.

الجانب العملي:

مجتمع وعينة الدراسة:

يشمل مجتمع الدراسة جميع فروع ونوافذ المصارف الإسلامية في ليبيا، حيث أخذت عينة عشوائية من المصارف التجارية التي لديها فروع ونوافذ إسلامية في مدينة بنغازي، حيث اقتصرت على أربع أكبر مصارف تجارية عاملة في مدينة بنغازي: مصرف الجمهورية، مصرف الوحدة، مصرف التجاري الوطني، مصرف الصحاري، حيث تم استهداف مدراء الإدارات ورؤساء الأقسام والوحدات وموظفين إدارة الائتمان، وإدارة المخاطر، وإدارة المنتجات، وبلغ عدد الاستمارات الموزعة (179)، المستلمة منها (172)، وبلغ الاستمارات

الصالحة للتحليل (142) ما نسبته 79%.

الخصائص العامة لعينة الدراسة:

الجدول رقم (1) التكرارات والنسب المئوية للبيانات الديمغرافية للمبحوثين المشاركين في الدراسة

العنصر	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	دكتوراه	4	2.8
	ماجستير	13	9.2
	بكالوريوس	91	64.1
	دبلوم عالي	18	12.7
	دبلوم متوسط	10	7.0
	أخرى	6	4.2
	المجموع	142	100.0
التخصص	محاسبة	73	51.4
	تمويل ومصارف	17	12.0
	إدارة الأعمال	24	16.9
	إدارة عامة	6	4.2
	اقتصاد	6	4.2
	التسويق	0	0.0
	أخرى	16	11.3
	المجموع	142	100.0
الخبرة العملية	أقل من 10 أعوام	35	24.6
	من 10 الى أقل من 20عام	33	23.2
	من 20 الى أقل من 30 عام	50	35.2
	30عام فأكثر	24	16.9
	المجموع	142	100.0

الوظيفة الحالية	مدير إدارة	4	2.8
	مدير فرع	3	2.1
	نائب مدير فرع	4	2.8
	رئيس قسم	54	38.0
	رئيس وحدة	24	16.9
	موظف	43	30.3
	أخري	10	7.0
	المجموع	142	100.0

لتحديد اتجاه العينة اعتمدت الدراسة على مقياس ليكرت الخماسي (Five Liker Scale) لتحليل الإجابات على فقرات الدراسة، حيث أعطيت لكل إجابة درجة على النحو التالي: غير موافق بشدة أعطي درجة (1)، غير موافق أعطي درجة (2)، محايد أعطي درجة (3)، أوافق أعطي درجة (4)، أوافق بشدة أعطي درجة (5) ويوضح الجدول رقم (2) مقياس ليكرت الخماسي المستخدم في توزيع إجابات المشاركين.

الجدول رقم (2) مقياس تحديد الوزن النسبي لمتوسط الحسابي ومستوى التطبيق

المقياس	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	مستوي التطبيق
غير موافق بشدة = 1	من 1 إلي أقل من 1.8	%(20-36)	منخفض جدا
غير موافق = 2	من 1.8 إلي أقل من2.6	%(36-52>)	منخفض
محايد = 3	من 2.6إلي أقل من 3.4	%(52-68 >)	متوسط
أوافق = 4	من 3.4 إلي أقل من 4.2	%(68-84 >)	مرتفع
أوافق بشدة = 5	من 4.2 إلى أقل من 5	%(84-100 >)	مرتفع جدا

اختبار الثبات وصدق فقرات الدراسة:

للتأكد من ثبات استمارة الاستبيان، ومدي اتساق أسئلتها وانسجامها مع مشكلة الدراسة، تم استخدام اختبار ألفا كرو نباخ (Cronbach Alpha) للصدق والثبات، أظهرت النتائج أن معامل الثبات لفقرات الدراسة وعددها (32) فقرة تجاوزت (60%)، حيث بلغ معامل الثبات العام لفقرات الدراسة (75.5%)، في حين بلغ معامل الصدق العام لفقرات الدراسة (87%)، وهي تمثل معاملات ثبات وصدق مرتفعة، وهذا مؤشر على الاتساق الجيد بين فقرات أداة الدراسة، الأمر الذي يؤكد أن استمارة الاستبيان ذات ثبات وموثوقية عالية، ويمكن تطبيقها بثقة ويجعل منها صالحة لأغراض التحليل.



التحليل الوصفي:

1 – تحليل ومناقشة تحديد المخاطر لائتمانية:

الجدول رقم (3) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتحديد المخاطر الائتمانية

م	تحديد المخاطر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب	المستوي
1	يقوم المصرف بعملية تحديد المخاطر الائتمانية بشكل مستمر	4.056	0.722	81%	الأول	مرتفع
2	يقوم المصرف بفهم المخاطر الائتمانية على مستوي كل عملية وعلى مستوي المحفظة ككل	3.944	0.722	79%	الخامس	مرتفع
3	كل منتج أو خدمة يقدمها المصرف ينطوي على عدة مخاطر الائتمانية	3.965	0.709	79%	الثالث	مرتفع
4	أحيانا يجد المصرف صعوبة في تحديد المخاطر الرئيسية وتحديد أولويتها	3.493	0.943	70%	الثامن	مرتفع
5	المصرف يقوم بوضع الإجراءات والسياسات التي تهدف الى حمايته عن طريق تحديد المخاطر الائتمان وذلك لتجنب الخسائر	4.021	0.739	80%	الثاني	مرتفع
6	المصرف يقوم بتطوير وتطبيق جميع الإجراءات لتحديد مخاطر الائتمان	3.965	0.719	79%	الرابع	مرتفع
7	أحيانا يجد المصرف صعوبة في تحديد المخاطر الائتمانية	3.866	3.597	77%	السابع	مرتفع
8	التطبيقات المستخدمة في إدارة مخاطر الائتمان تخفض الخسائر المتوقعة	3.894	0.796	78%	السادس	مرتفع
المتوسط العام		3.901	0.658	78%		مرتفع

من خلال النتائج المعروضة في الجدول رقم (3) يتبين أن المتوسطات الحسابية لجميع فقرات «تحديد المخاطر» يتراوح ما بين (3.493–4.056) ، بانحرافات معيارية تراوحت ما بين (0.709– 3.597)، وأهمية نسبية (0.81– 0.70)، حيث تحصلت فقرة « أحيانا يجد المصرف صعوبة في تحديد المخاطر الرئيسية وتحديد أولويتها» علي أقل متوسط حسابي(3.493)، في حين تحصلت فقرة» يقوم المصرف بعملية تحديد المخاطر الائتمانية بشكل مستمر» على أعلى متوسط حسابي (4.056)، ومن حيث الأهمية النسبية جل الفقرات كان تأثيرها مرتفعا، ويتضح من الجدول أن نسبة المتوسط الحسابي العام (3.901)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا العنصر (تحديد المخاطر) قد زاد عن متوسط الافتراض وهو (3)، وقد بلغت نسبة الانحراف المعياري العام (0.658)، وهو أقل من واحد صحيح، مما يدل على وجود تشتت بسيط للبيانات حول المتوسط الحسابي، وبلغت الأهمية النسبية للمحور (0.78)، مما يعني أن مستواه مرتفعا مقارنة بمستويات تدرج مقياس ليكرت الموضح بالجدول رقم (2)، ولكن بشكل عام أن المستجيبين يوافقون على وجود تطبيق بمستوى مرتفع لخطوة تحديد المخاطر في إدارة المخاطر الائتمانية في الفروع والنوافذ الإسلامية.

2 – تحليل ومناقشة قياس المخاطر لائتمانية:

الجدول رقم (4) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لقياس المخاطر الائتمانية

م	قياس المخاطر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب	المستوي
1	قيام المصرف بتحليل جدارة الائتمان قبل إجراء الصفقة	4.204	2.559	84%	الثاني	مرتفع جدا
2	تقييم موجودات المصرف وخاصة الاستثمارية يعتبر مبدأ أساسي لقياس المخاطر الائتمانية	4.232	3.426	85%	الأول	مرتفع جدا
3	تقوم إدارة المخاطر الائتمانية بإعداد المؤشرات المستخدمة ومتابعتها في قياس مدي صحة أداء المصرف	4.169	3.450	83%	الثالث	مرتفع
4	المصرف يقوم باستخدام طرق قياس المخاطر الائتمان لا تختلف عن المصارف التجارية	3.887	0.765	78%	الخامس	مرتفع
5	يقوم المصرف باستخدام نموذج التقييم المعروف ب 5Cs	3.578	0.766	72%	السادس	مرتفع
6	يقوم المصرف باستخدام نموذج التقييم المعروف ب 5Ps	3.486	0.797	70%	السابع	مرتفع
7	يقوم المصرف باستخدام نموذج التقييم المعروف ب PRISM	3.409	0.827	68%	الثامن	متوسط
8	أن قياس مخاطر الائتمان بكفاءة عالية من أهداف المصرف	4.035	0.776	80%	الرابع	مرتفع
	المتوسط العام	3.875	0.855	78%		مرتفع

تبين النتائج الموضحة في الجدول (4) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات «قياس المخاطر» تراوح ما بين (3.409-4.232) بانحرافات معيارية تراوحت ما بين (0.764-3.450)، وأهمية نسبية (0.68-0.85)، حيث حصلت فقرة « يقوم المصرف باستخدام نموذج التقييم المعروف بـ PRISM » على أقل متوسط حسابي(3.409)، في حين حصلت فقرة» تقييم موجودات المصرف وخاصة الاستثمارية يعتبر مبدأ أساسي لقياس المخاطر الائتمانية « على أعلى متوسط حسابي (4.232)، ومن حيث الأهمية النسبية جل الفقرات كان تأثيرها مرتفعا جدا ومرتفعا، ويتضح من الجدول أن المتوسط الحسابي العام (3.875)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا العنصر (قياس المخاطر) قد زاد عن متوسط الافتراض (3)، وقد بلغ الانحراف المعياري العام (0.855)، وهو أقل من واحد صحيح، مما يدل على وجود تشتت بسيط للبيانات حول المتوسط الحسابي، وبلغت الأهمية النسبية للمحور (0.78)، مما يعني أن مستواه مرتفعا مقارنة بمستويات تدرج مقياس ليكرت الموضح بالجدول رقم (2)، ولكن بشكل عام أن المستجيبين يوافقون على وجود تطبيق بمستوى مرتفع لخطوة قياس المخاطر في إدارة المخاطر الائتمانية في الفروع والنوافذ الإسلامية.

مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
Journal of the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific Studies
الإكاديمية الليبية - بنغازي
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch

3 – تحليل ومناقشة ضبط المخاطر لائتمانية:

الجدول رقم (5) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لضبط المخاطر الائتمانية

م	ضبط المخاطر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب	المستوي
1	قيام المصرف بوضع ضوابط والتعليمات من أجل متابعة مدى التزام الإدارات بتطبيق التعليمات	4.078	0.685	82%	الثاني	مرتفع
2	قيام المصرف بالتحكم في ضبط المخاطر الائتمانية من خلال تجنب أو وضع حدودا على أنشطة معينة	4	0.674	80%	الخامس	مرتفع
3	مهام مدير المخاطر الائتمانية دراسة حجم الخسائر المحتمل حدوثها	3.930	0.796	79%	السابع	مرتفع
4	اتخاذ قرار تعويض الخسارة يتم من خلال تحديد أفضل المعلومات من تقييم التكاليف والعوائد	3.852	0.771	77%	الثامن	مرتفع
5	امتناع المصرف عن منح القروض عالية المخاطر تجنبا لمخاطر الائتمان	4.042	0.789	81%	الرابع	مرتفع
6	يركز المصرف بوضع استراتيجية تغطية كل خطر من خلال التنويع وتقليل الرافعة المالية	3.937	0.774	79%	السادس	مرتفع
7	من أهداف المصرف الوصول الى أضمن وأنسب طريقة للسيطرة على الخطر بالكامل	4.063	0.765	81%	الثالث	مرتفع
8	أن ضبط مخاطر الائتمان بكفاءة عالية من أهداف المصرف	4.113	0.716	82%	الأول	مرتفع
	المتوسط العام	4.002	0.554	80%		مرتفع

تبين النتائج الموضحة في الجدول رقم (5) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات «ضبط المخاطر» تراوح ما بين (3.852–4.113)، بانحرافات معيارية تراوحت ما بين(0.799–0.674)، وأهمية نسبية (0.77–0.82)، حيث حصلت فقرة « اتخاذ قرار تعويض الخسارة يتم من خلال تحديد أفضل المعلومات من تقييم التكاليف والعوائد « على أقل متوسط حسابي(3.852)، في حين حصلت فقرة» أن ضبط مخاطر الائتمان بكفاءة عالية من أهداف المصرف « على أعلى متوسط حسابي (4.113). من حيث الأهمية النسبية جل الفقرات كان تأثيرها مرتفعا ،ويتضح من الجدول أن نسبة المتوسط الحسابي العام (4.002)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا العنصر (ضبط المخاطر) قد زاد عن متوسط الافتراض وهو (3)، وقد بلغت نسبة الانحراف المعياري العام (0.554)، وهو أقل من واحد صحيح، مما يدل على وجود تشتت بسيط للبيانات حول المتوسط الحسابي، وبلغت الأهمية النسبية للمحور (0.80)، مما يعني أن مستواه مرتفعا مقارنة بمستويات تدرج مقياس ليكرت الموضح بالجدول رقم (2)، ولكن بشكل عام أن المستجيبين يوافقون على وجود تطبيق بمستوى مرتفع لخطوة ضبط المخاطر في إدارة المخاطر الائتمانية في الفروع والنوافذ الإسلامية.

4 – تحليل ومناقشة مراقبة المخاطر لائتمانية:

الجدول رقم (6) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمراقبة المخاطر الائتمانية

م	مراقبة المخاطر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب	المستوي
1	المصرف فعال في مراقبة المخاطر الائتمانية	3.923	0.763	78%	السابع	مرتفع
2	يقوم المصرف بوضع مستوي مناسب من السيطرة على المخاطر الائتمانية التي يواجهها	3.965	0.729	79%	السادس	مرتفع
3	المصرف يقوم بمراقبة تنفيذ سياسة إدارة المخاطر الائتمانية	4.289	3.443	86%	الأول	مرتفع جدا
4	تراقب إدارة المصرف فعالية نظام إدارة المخاطر الائتمان بانتظام	4.028	0.734	81%	الرابع	مرتفع
5	قيام المصرف بالتنسيق بشكل مستمر مع السلطة الرقابية	3.838	0.740	77%	الثامن	مرتفع
6	قيام المصرف بمراقبة الإدارات المعنية لمدى التزامها بتطبيق التعليمات الصادرة من السلطات الرقابية	3.993	0.803	80%	الخامس	مرتفع
7	قيام المصرف بوضع جدول زمني لغرض المراجعة والفحص الدوري باستمرار	4.155	3.380	83%	الثاني	مرتفع
8	أن مراقبة مخاطر الائتمان بكفاءة عالية من أهداف المصرف	4.134	0.819	83%	الثالث	مرتفع
المتوسط العام		4.041	0.855	81%		مرتفع

تبين النتائج الموضحة في الجدول رقم (6) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات «مراقبة المخاطر» تراوح ما بين (3.838 –4.289)، بانحرافات معيارية تراوحت ما بين (3.443-0.729)، وأهمية نسبية(0.77-0.86)، حيث حصلت فقرة «قيام المصرف بتنسيق بشكل مستمر مع السلطة الرقابية» على أقل متوسط حسابي(3.8380)، في حين حصلت فقرة «المصرف يقوم بمراقبة تنفيذ سياسة إدارة المخاطر الائتمانية» على أعلى متوسط حسابي (4.289)، ومن حيث الأهمية النسبية جل الفقرات كان تأثيرها مرتفعا، ويتضح من الجدول أن نسبة المتوسط الحسابي العام (4.041)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا العنصر (مراقبة المخاطر) قد زاد عن متوسط الافتراض (3)، وقد بلغت نسبة الانحراف المعياري العام (0.855)، وهو أقل من واحد صحيح، مما يدل على وجود تشتت بسيط للبيانات حول المتوسط الحسابي، وبلغت الأهمية النسبية للمحور (0.81)، مما يعني أن مستواه مرتفعا مقارنة بمستويات تدرج مقياس ليكرت الموضح بالجدول رقم (2)، ولكن بشكل عام أن المستجيبين يوافقون على وجود تطبيق بمستوى مرتفع لخطوة مراقبة المخاطر في إدارة المخاطر الائتمانية في الفروع والنوافذ الإسلامية.

الجدول رقم (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع خطوات إدارة المخاطر الائتمانية

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب	المستوي
تحديد المخاطر	3.901	0.658	78%	الثالث	مرتفع
قياس المخاطر	3.875	0.855	78%	الرابع	مرتفع
ضبط المخاطر	4.002	0.554	80%	الثاني	مرتفع
مراقبة المخاطر	4.041	0.855	81%	الأول	مرتفع
جميع الخطوات	3.954	0.544	79%		مرتفع

تبين النتائج الموضحة في الجدول رقم (7) أن المتوسط الحسابي لجميع خطوات إدارة المخاطر الائتمانية تراوح ما بين (3.875- 4.041)، وبانحرافات معيارية تراوح ما بين (0.554- 0.855)، وأهمية نسبية (0.78- 0.81)، حيث حصلت خطوة قياس المخاطر على أقل متوسط حسابي (3.875) في حين تحصلت خطوة مراقبة المخاطر على أعلى متوسط حسابي (4.041)، من حيث الأهمية النسبية كل الخطوات كان تأثيرها مرتفعا، ويتضح من الجدول أن نسبة المتوسط الحسابي العام لجميع الخطوات (3.954)، مما يدل على أن درجة استجابة المتوسطات الحسابية قد زادت عن متوسط الافتراض (3)، ونسبة الانحرافات المعيارية لجميع خطوات إدارة المخاطر الائتمانية (0.544) ،وهو أقل من واحد صحيح، مما يدل على وجود تشتت بسيط للبيانات حول المتوسط الحسابي، والأهمية النسبية لجميع خطوات إدارة المخاطر الائتمانية (0.79)، مما يعني أن المستويات مرتفعة مقارنة بمستويات تدرج مقياس ليكرت، وهذا دليل علي تطبيق خطوات إدارة المخاطر الائتمانية في الفروع والنوافذ الإسلامية.

اختبار اعتدالية البيانات

الجدول رقم (8) One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

البيان	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الدلالة	القرار الإحصائي
تحديد المخاطر	142	3.901	0.658	.000c	غير دالة
قياس المخاطر	142	3.875	0.855	.000c	غير دالة
ضبط المخاطر	142	4.002	0.554	.000c	غير دالة
مراقبة المخاطر	142	4.041	0.855	.000c	غير دالة
المتوسط العام	142	3.954	0.544	.011c	غير دالة

يبين الجدول رقم (8) اختبار اعتدالية البيانات باستخدام اختبار عينة الواحدة كولموغوروف سمير نوف (Kolmog-orov-Smirnov)، حيث أظهرت النتائج أن قيمة الدلالة لكل خطوة من خطوات إدارة المخاطر الائتمانية والمتوسط العام كانت أقل من مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ > P value، وبناء على هذه النتائج فأن البيانات تتبع التوزيع غير الطبيعي، بالتالي يتم استخدام اختبارات اللامعلمية لاختبار فرضيات الدراسة.

اختبار فرضيات الدراسة:

1 – اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

جدول رقم (9) اختبار الإشارة (Sign Test) اختبار ذو حدين (Binomial Test)

البيان		التصنيف	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الدلالة
تحديد المخاطر	مجموعة 1	<= 3	6	3.901	0.658	0.000
	مجموعة 2	3 <	136			
	المجموع		142			
قياس المخاطر	مجموعة 1	3 =>	14	3.875	0.855	0.000
	مجموعة 2	3 <	128			
	المجموع		142			
ضبط المخاطر	مجموعة 1	3 =>	7	4.002	0.554	0.000
	مجموعة 2	3 <	135			
	المجموع		142			
مراقبة المخاطر	مجموعة 1	3 =>	13	4.041	0.855	0.000
	مجموعة 2	3 <	129			
	المجموع		142			
المتوسط العام	مجموعة 1	3 =>	6	3.954	0.544	0.000
	مجموعة 2	3 <	136			
	المجموع		142			

يتضح من الجدول رقم (9) بأن قيمة الدلالة أقل من مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ > P value لجميع خطوات تطبيق إدارة المخاطر الائتمانية، والمتوسط الحسابي كان أعلى من المتوسط الافتراضي (3)، وبذلك ترفض الفرضية الفرعية الصفرية التي تنص على:

H1.1: لا يوجد تحديد للمخاطر الائتمانية في الفروع والنوافذ الإسلامية.

H1.2: لا يوجد قياس للمخاطر الائتمانية في الفروع والنوافذ الإسلامية.

H1.3: لا يوجد ضبط للمخاطر الائتمانية في الفروع والنوافذ الإسلامية.

H1.4: لا يوجد مراقبة للمخاطر الائتمانية في الفروع والنوافذ الإسلامية.

وعليه ترفض الفرضية الصفرية الرئيسية الأولى التي تنص على: «لا يوجد تطبيق لإدارة المخاطر الائتمانية في الفروع والنوافذ الإسلامية»، وقبول الفرضية البديلة.

2-اختبار فرضية الرئيسية الثانية:

الجدول رقم (10) نتائج اختبار كروسكال ولاس حسب المؤهل العلمي

البيان	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الدلالة
تحديد المخاطر	142	3.901	0.658	0.304
قياس المخاطر	142	3.875	0.855	0.579
ضبط المخاطر	142	4.002	0.554	0.378
مراقبة المخاطر	142	4.041	0.855	0.119
المتوسط العام	142	3.954	0.544	0.282
عنصر المؤهل العلمي	142	3.247	.9689	

من الجدول رقم (10) يتبين أن قيمة الدلالة (الاحتمالية) لجميع الخطوات والمتوسط العام للخطوات أكبر من مستوى المعنوية P value>α=0.05، ومن خلال نتائج التحليل عدم رفض الفرضيات الفرعية الصفرية التي تنص على:

H2.1لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين أراء المستقصي منهم حول تحديد المخاطر الائتمانية في الفروع والنوافذ المصارف الإسلامية، والتي تعزى إلى المؤهل العلمي.

H2.2لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين أراء المستقصي منهم حول قياس المخاطر الائتمانية في الفروع والنوافذ المصارف الإسلامية، والتي تعزى إلى المؤهل العلمي.

H2.3لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين أراء المستقصي منهم حول ضبط المخاطر الائتمانية في الفروع والنوافذ المصارف الإسلامية، والتي تعزى المؤهل العلمي.

H2.4لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين أراء المستقصي منهم حول مراقبة المخاطر الائتمانية في الفروع والنوافذ المصارف الإسلامية، والتي تعزى المؤهل العلمي.

الجدول رقم (11) نتائج اختبار كروسكال ولاس حسب التخصص

البيان	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الدلالة
تحديد المخاطر	142	3.901	0.658	0.557
قياس المخاطر	142	3.875	0.855	0.296
ضبط المخاطر	142	4.002	0.554	0.041
مراقبة المخاطر	142	4.041	0.855	0.034
المتوسط العام	142	3.954	0.544	0.187
عنصر التخصص	142	1.973	2.430	

من الجدول رقم (11) يتبين أن قيمة الدلالة (الاحتمالية) لجميع الخطوات والمتوسط العام للخطوات أكبر من مستوى المعنوية P value>α=0.05، باستثناء خطوتين الثالثة والرابعة (ضبط المخاطر، مراقبة المخاطر) وكانت قيمة الدلالة كل منهم على

التوالي (0.034-0.041)، وهنا يمكن القول أن هناك فروق ذات دلالة معنوية بين أراء المستقصي منهم حول تطبيق إدارة المخاطر الائتمانية في الفروع والنوافذ الإسلامية التي تعزي البيانات الديموغرافية حسب الخطوتين الثالثة والرابعة، ولإيجاد سبب هذه الفروق نقوم باختبار المقارنات البعدية للخطوتين من خلال اختبار كل مجموعتين مع بعضها، وجدول رقم (12) يوضح أسباب الفروقات بين هذه المجموعات:

الجدول رقم (12) أسباب الفروقات في (ضبط المخاطر)

	المجموعات		قيمة الدلالة
ضبط المخاطر	محاسبة	إدارة عامة	0.038
	محاسبة	أخري	0.044
	تمويل ومصارف	إدارة عامة	0.04
	تمويل ومصارف	أخري	0.01

الجدول رقم (12) يوضح المجموعات التي سببت فروقات ذات دلالة معنوية وهي بين:

1-المجموعة الاولي(محاسبة) مع المجموعة الرابعة وهي (إدارة عامة) والمجموعة السابعة (أخري) وكانت قيمة الدلالة على التوالي (0.038) (0.044).

2-المجموعة الثانية (تمويل ومصارف) مع المجموعة الرابعة وهي (إدارة عامة) والمجموعة السابعة (أخري) وكانت قيمة الدلالة على التوالي (0.004) (0.010).

وهذه القيم أقل من مستوى المعنوية α=0.05 <P value، مما يدل على وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في متوسط الدرجات.

الجدول رقم (13) أسباب الفروقات في (مراقبة المخاطر)

	المجموعات		قيمة الدلالة
مراقبة المخاطر	محاسبة	أخري	0.048
	تمويل ومصارف	إدارة عامة	0.003
	تمويل ومصارف	اقتصاد	0.044
	تمويل ومصارف	أخري	0.007

الجدول رقم (13) يوضح المجموعات التي سببت فروقات ذات دلالة معنوية وهي بين:

1-المجموعة الاولي (محاسبة) مع المجموعة السابعة (أخري) وكانت قيمة الدلالة (0.048).

2-المجموعة الثانية (تمويل ومصارف) مع المجموعة الرابعة وهي (إدارة عامة) والمجموعة الخامسة (اقتصاد) والمجموعة السابعة (أخري) وكانت قيمة الدلالة على التوالي (0.003) (0.044) (0.007).

وهذه القيم أقل من مستوي المعنوية α=0.05 <P value، مما يدل على وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في متوسط الدرجات.

الجدول رقم (14) نتائج اختبار كروسكال ولاس حسب الخبرة العملية

البيان	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الدلالة
تحديد المخاطر	142	3.901	0.658	0.919
قياس المخاطر	142	3.875	0.855	0.893
ضبط المخاطر	142	4.002	0.554	0.602
مراقبة المخاطر	142	4.041	0.855	0.516
المتوسط العام	142	3.954	0.544	0.877
عنصر الخبرة العملية	142	2.444	1.042	

من الجدول رقم (14) يتبين أن قيمة الدلالة (الاحتمالية) لجميع الخطوات والمتوسط العام للخطوات أكبر من مستوى المعنوية P value>α=0.05، ومن خلال نتائج التحليل عدم رفض الفرضيات الفرعية الصفرية التي تنص على:

H2.1: لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين أراء المستقصي منهم حول تحديد المخاطر الائتمانية في الفروع والنوافذ المصارف الإسلامية، والتي تعزى إلى الخبرة العملية.

H2.2: لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين أراء المستقصي منهم حول قياس المخاطر الائتمانية في الفروع والنوافذ المصارف الإسلامية، والتي تعزى إلى الخبرة العملية.

H2.3: لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين أراء المستقصي منهم حول ضبط المخاطر الائتمانية في الفروع والنوافذ المصارف الإسلامية، والتي تعزى الخبرة العملية.

H2.4: لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين أراء المستقصي منهم حول مراقبة المخاطر الائتمانية في الفروع والنوافذ المصارف الإسلامية، والتي تعزى الخبرة العملية.

الجدول رقم (15) نتائج اختبار كروسكال ولاس حسب الوظيفة الحالية

البيان	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الدلالة
تحديد المخاطر	142	3.9005	0.65766	0.203
قياس المخاطر	142	3.875	0.85482	0.211
ضبط المخاطر	142	4.0018	0.55404	0.205
مراقبة المخاطر	142	4.0405	0.85528	0.198
المتوسط العام	142	3.9544	0.54434	0.09
عنصر الوظيفة الحالية	142	4.4789	1.58771	

من الجدول رقم (15) يتبين أن قيمة الدلالة (الاحتمالية) لجميع الخطوات والمتوسط العام للخطوات أكبر من مستوى المعنوية P value>α=0.05، ومن خلال نتائج التحليل عدم رفض الفرضيات الفرعية الصفرية التي تنص على:

H2.1 لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين أراء المستقصي منهم حول تحديد المخاطر الائتمانية في الفروع والنوافذ المصارف الإسلامية،

والتي تعزى إلى الوظيفة الحالية.

H2.2لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين أراء المستقصي منهم حول قياس المخاطر الائتمانية في الفروع والنوافذ المصارف الإسلامية، والتي تعزى إلى الوظيفة الحالية.

H2.3لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين أراء المستقصي منهم حول ضبط المخاطر الائتمانية في الفروع والنوافذ المصارف الإسلامية، والتي تعزى إلى الوظيفة الحالية.

H2.4لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين أراء المستقصي منهم حول مراقبة المخاطر الائتمانية في الفروع والنوافذ المصارف الإسلامية، والتي تعزى إلى الوظيفة الحالية.

وبالتالي عدم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على» لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين أراء المستقصي منهم حول تطبيق إدارة المخاطر الائتمانية في الفروع والنوافذ الإسلامية التي تعزي للبيانات الديموغرافية (المؤهل العلمي، الخبرة العملية الوظيفة الحالية).

وقبول الفرضية البديلة التي تنص على» يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين أراء المستقصي منهم حول تطبيق إدارة المخاطر الائتمانية للخطوتين (ضبط المخاطر ومراقبة المخاطر في الفروع والنوافذ الإسلامية التي تعزي للتخصص).

النتائج:

استنادا على نتائج التحليل الوصفي للبيانات واختبار الفرضيات، توصلت الدراسة الي النتائج التالية:

أوضحت نتائج التحليل الوصفي للبيانات أن آراء أفراد عينة الدراسة تتجه للموافقة وبدرجة مرتفعة وبنسبة (78%) على تطبيق خطوة (تحديد المخاطر)، وبدرجة مرتفعة وبنسبة (78%) على تطبيق خطوة (قياس المخاطر)، وبدرجة مرتفعة وبنسبة (80%) على تطبيق خطوة (ضبط المخاطر)، وبدرجة مرتفعة وبنسبة (81%) على تطبيق خطوة (مراقبة المخاطر)، في إدارة المخاطر الائتمانية في فروع ونوافذ المصارف الإسلامية.

كما أوضحت نتائج التحليل الوصفي للبيانات أن آراء أفراد عينة الدراسة تتجه للموافقة وبدرجة مرتفعة وبنسبة (79%) على تطبيق إدارة المخاطر الائتمانية في فروع ونوافذ المصارف الإسلامية.

أظهرت نتائج اختبار الإشارة (ذو حدين) لاختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الأولى أنه يوجد تحديد وقياس وضبط ومراقبة للمخاطر الائتمانية في فروع ونوافذ المصارف الإسلامية.

كما بينت نتائج اختبار الإشارة (ذو حدين) لاختبار الفرضية الرئيسية الاولي أنه «يوجد تطبيق للإدارة المخاطر الائتمانية في فروع ونوافذ المصارف الإسلامية عند مستوي دلالة ($\alpha = 0.05$)

أظهرت نتائج اختبار كروسكال ولاس عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية عند مستوي $0.05 \geq \alpha$ بين أراء المستقصي منهم حول تطبيق إدارة المخاطر الائتمانية في الفروع والنوافذ المصارف الإسلامية والتي تعزي إلى البيانات الديموغرافية (المؤهل العلمي، الخبرة العملية، الوظيفة الحالية).

كما أظهرت نتائج اختبار كروسكال ولاس وجود فروق ذات دلالة معنوية عند مستوي $0.05 \geq \alpha$ بين أراء المستقصي منهم حول تطبيق إدارة المخاطر الائتمانية في فروع ونوافذ المصارف الإسلامية والتي تعزي الى العنصر الديمغرافي (التخصص).

بينت نتائج اختبار المقارنات البعدية للمجموعات أن المحورين الثالث والرابع التي تسببت في فروق ذات دلالة إحصائية في العنصر الديموغرافي (التخصص).

التوصيات:

1. في ظل ما تم التوصل إليه من نتائج توصي الدراسة بالتالي:
2. التأكيد على استمرار المصارف الإسلامية بالاهتمام بتطبيق إدارة المخاطر بشكل عام ومخاطر الائتمانية بشكل خاص.
3. تركيز المصارف على تطبيق خطوة قياس المخاطر.
4. يجب إجراء الدراسات بشكل مستمر لموضوع إدارة المخاطر الائتمان باعتباره من المواضيع الهامة في الصناعة المصرفية.
5. ضرورة اهتمام المصارف بالاطلاع على أخر الدراسات والنماذج المتعلقة بالمخاطر الائتمان للاستفادة منها واستخدامها.
6. يجب الاهتمام بتأهيل موظفين إدارة المخاطر بشكل عام في المصارف من خلال إعطاءهم دورات ومؤتمرات بشكل دوري يتيح لهم فهم وتطبيق إدارة المخاطر الائتمان بشكل كامل.

قائمة المراجع:

- الأمين، حمزة عبد الله علي (2020). تحديد وقياس المخاطر المصرفية وعلاقتها بربحية المصارف التجارية. رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، ليبيا.
- الأمين، عطية ميهوب بشير (2021). المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية والتقليدية وتسييرها. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سونان أمبيل الإسلامية الحكومية، سورابايا، أندونيسيا.
- بختة، طاهر (2018). إدارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 11(02)، 1112-7961.
- حجازي، منتصر، سعيد، ندي، ومنديل، سهي (2021). أثر إدارة المخاطر على ربحية البنوك الإسلامية في قطاع غزة، مجلة JEGE، 4(4)، 65-39.
- زرارقي، هاجر (2012). إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس، الجزائر.
- طهراوي، أسماء (2014). إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر.
- العروسي، زهرة، وبوقرة، رابح (2016). دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر لدي البنوك التجارية. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، 26(2)،309-295.
- العربي، أحمد بوزيد كامل (2021). قياس مخاطر الائتمان وأثرها على ربحية المصارف. رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، ليبيا.
- عودة، أسماء (2022). إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية أنواعها وتحليلها. مجلة الجامعة العراقية، 2(54)، 462-476.
- غرابي، سوسن (2014). أساليب إدارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم البواقي، الجزائر.
- فضيلة، عابد ومملوك، أنس (2014). تحليل إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، مجلة جامعة تشرين، 36(5)، 317-331.
- الفواز، تركي مجحم، والرواشدة، أسامة حسين ماضي (2014). إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية. مجلة

الحقوق والعلوم الإنسانية، 19(2)، 90-72.

- الفواز، تركي وداود، حسام، وعربيات، ياسر (2016). إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في الأردن. مجلة الأردنية في إدارة الاعمال، 12(2)، 305-289.

- كاظم، حيدر يونس (2015). تحديات المصارف الإسلامية في ظل العولمة المالية. مجلة العراقية للعلوم الإدارية. 11(44).-82 107.

- الكرانسة، إبراهيم (2010). أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر (ط2)، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد الدولي.

- لمصادفة، المختار وطمبو، عبد القادر (2019). إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية. الناشر، جامعة أحمد دراية ادرار، الجزائر.

- ملاوي، حمزة (2020). إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خضير، الجزائر.

- محمد، محمد جاسم (2011). إدارة مخاطر الائتمان وأثرها في منع الانهيار التنظيمي. سالة ماجستير غير منشورة، جامعة كربلاء، العراق.


مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
Journal of the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific Studies
الإكاديمية الليبية - بنغازي
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch

إعلان السند التنفيذي كمقدمة للتنفيذ الجبري، دراسة تحليلية في القانون الليبي

أ.محمود بالحسن محمد*

*محاضر وباحث دكتوراه في القانون الخاص

ملخص

تبدأ إجراءات التنفيذ الجبري بالحجز في المنقول، وبالتنبيه بنزع الملكية في العقار، بينما إعلان السند التنفيذي يسبق هذه الإجراءات، حيث يعتبر هذا الإعلان مجرد أعمال تحضيرية قبل بدء التنفيذ، بمعنى أنه لا يترتب على مجرد اتخاذه أي اثر في وضع مال معين تحت يد القضاء، ومع ذلك يجب القيام به لتحقيق غرض أخر قبل البدء في التنفيذ وإلا كان باطلاً، هذا الغرض يتعلق بإحاطة المدين علماً بأن هناك سنداً تنفيذياً عليه الوفاء بما يفرضه اختياراً، وتحذيره من مغبة عدم التنفيذ، أو أن يبادر بالاعتراض عليه إذا كان لديه سبب لذلك، فإذا قام بالوفاء الاختياري تحقق الهدف من هذا الإعلان، وإن أصر على تعنته كان مبرراً لاتخاذ إجراءات جبرية لحمله على التنفيذ.

لذلك نهدف من خلال هذا البحث إلى بيان وتوضيح هذا النوع من الإجراء اللازم من الإجراءات التي تسبق عملية التنفيذ، لنرى مدى ضرورته والغاية منه، وكيف نظم المشرع إجراءات هذا الإعلان وما يشتمل عليه من بيانات، وكيفية إعلان المدين وكذا من يخلفه من بعده، والآثار المترتبة على حصول هذا الإعلان، وماذا لو تم التنفيذ بدون إعلان أو كان الإعلان معيباً، ومتى يعتبر الإعلان غير ملزم يجوز التنفيذ بدونه، دون أن يؤثر ذلك على إجراءات التنفيذ، لنصل في الأخير بعد دراسة تحليلية إلى فهم وتوضيح هذه الأعمال التحضيرية التي ليست من صميم إجراءات التنفيذ.

الكلمات الافتتاحية: إعلان السند التنفيذ، مقدمة التنفيذ الجبري، تكليف المدين بالوفاء، التنفيذ بدون إعلان، قانون المرافعات الليبي.


مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
Journal of the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific Studies
الإكـاديمية الليبيـة ٠ بنـغـازي
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch

Announcing the executive instrument as an introduction to compulsory execution An analytical study in Libyan law

Mahmoud Balhassan Mohamed
Lecturer and PhD researcher in private law

Abstract

The procedures for compulsory execution begin with the seizure of movable property, and the notification of the expropriation of real estate, while the announcement of the executive instrument precedes these procedures, as this announcement is considered merely preparatory work before the start of execution, meaning that its mere adoption does not entail any effect in placing a specific amount in the hands of the judiciary. However, it must be done to achieve another purpose before starting execution, otherwise it is void. This purpose is related to informing the debtor that there is an executive instrument that he must fulfill voluntarily, and warning him of the consequences of not implementing it, or to take the initiative to object to it if he has a reason for that. If he performs the voluntary fulfillment, the goal of this announcement is achieved, and if he insists on his obstinacy, it is justified to take compulsory measures to force him to implement. Therefore, we aim through this research to clarify and explain this type of necessary procedure from the procedures that precede the implementation process, to see the extent of its necessity and purpose, and how the legislator organized the procedures for this announcement and the data it includes, and how to announce the debtor and his successor after him, and what are the effects resulting from obtaining this announcement, and what if the implementation was carried out without an announcement or the announcement was defective, and when the announcement is considered non-binding, it is permissible to implement without it, without that affecting the implementation procedures, so that we finally arrive after an analytical study to understand and clarify these preparatory works that are not at the core of the implementation procedures.

Keywords: Announcement of the implementation instrument, introduction to compulsory implementation, assignment of the debtor to pay, Implementation without introductions, Libyan Code of Civil Procedure.

تمهيد:

الأصل أن يقوم المدين طواعية بتنفيذ التزامه، وفي المقابل لا يعترض الدائن على هذا التنفيذ، التنفيذ الاختياري لا يثير مشكلة، ولا يفتح المجال للحديث عن إجراءات تنفيذ جبري، أما إذا امتنع المدين عن الوفاء بالتزامه فتلك إذن المشكلة الحقيقية التي تتطلب اتخاذ إجراءات تنفيذ جبري على أموال المدين، تمكن الدائن على الشروع الفوري في اقتضاء حقه، عن طريق قهر المدين وإجباره على التنفيذ.

غير أن هذه الإجراءات لا يكفي لمباشرتها أن يكون بين يدي طالب التنفيذ(الدائن) سنداً قابلاً للتنفيذ، حتى يمكن له الشروع فوراً في اقتضاء الحق الثابت فيه، ويكون المال المراد التنفيذ عليه من الأموال التي يجوز الحجز عليها، بل لابد أن يحاط المدين المنفذ ضده علماً بأن هناك سنداً تنفيذاً عليه الوفاء بما يفرضه اختياراً، وتحذيره من مغبة عدم التنفيذ، ولضمان علم المدين بذلك تطلب المشرع كقاعدة عامة القيام ببعض الإجراءات قبل الشروع في عملية التنفيذ، أياً كان طريقة التنفيذ، سواء كان التنفيذ مباشرا أم بنزع الملكية، وسواء كان تنفيذاً على المنقول أو العقار.

هذه الإجراءات تسمى بمقدمات التنفيذ، لأن المشرع اشترط أن تسبق هذه الإجراءات عملية التنفيذ الفعلي، وقد أوضح المشرع متى تكون هذه الإجراءات كأصل عام لا يجوز مباشرة التنفيذ دون اتخاذها، ومتى تعتبر استثناءً يجوز التنفيذ بدونها، دون أن يؤثر ذلك على عملية التنفيذ

أهمية البحث

يحظى إعلان السند التنفيذي كمقدمة لعملية التنفيذ الجبري بأهمية بالغة، وذلك لكونه يعتبر تنبيه وأعذار للمدين المنفذ ضده بضرورة الوفاء بما هو ثابت في السند، وتحذيره من مغبة المماطلة وعدم التنفيذ، كما أنه يمنح المدين فرصة كافية من أجل تهيئة كل ما لديه للوفاء بالتزاماته حتى يتجنب فقدان أمواله، وقد عنى المشرع بهذا الإجراء عناية خاصة، حيث رتب على عدم إجراء هذا الإعلان البطلان كأصل عام، وذلك لما لإجراءات التنفيذ الجبري من خطورة بالغة على المدين وعلى أمواله كلها، لذا يعتبر هذا الإجراء كضمانه ونظام حماية له من مباغتة الدائن وتنبيه وتحذير عن المماطلة وعدم الوفاء.

حصر نطاق البحث

منح المشرع المنفذ ضده ضمانة هامة قبل الشروع في التنفيذ الفعلي على أمواله، هذه الضمانة تعرف بحق العلم، أي العلم بالإجراء قبل التنفيذ، والمقصود بالعلم هنا هو التنبيه والأعذار بان هناك التزام يجب الوفاء به، هذا التنبيه أطلق عليه المشرع في مجال التنفيذ بالإعلان، أي إعلان السند المراد تنفيذه، واعتبره إجراء سابق ولازم لعملية التنفيذ الجبري مثل الأعذار الموجود في نظرية الالتزامات.

لذا سوف تكون دراستنا محصورة في الإعلان كإجراء سابق لعملية التنفيذ الجبري، وما يشتمل عليه هذا الإعلان من بيانات كالتكليف بالوفاء وبيان المطلوب وتعيين الموطن المختار لطالب التنفيذ، ومعالجتنا لهذا الموضوع تتمحور حول ماهية هذا الإعلان وطبيعته والغاية منه، وتحديد إجراءات الإعلان وبياناته وكيفيته، وبيان أثاره القانونية المترتبة على الإعلان، وجزاء الإخلال به، وتحديد الحالات الاستثنائية التي يجوز فيها التنفيذ بدون إعلان.

ويطرح هذا الموضوع العديد من التساؤلات أهمها:.

-هل يعتبر إعلان السند التنفيذي إجراء من إجراءات التنفيذ الجبري او هو مجرد مقدمة ضرورية لعملية التنفيذ الجبري؟ وماذا يقصد -بهذا الإعلان وما هو طبيعته والغرض منه؟

وبعد تحديد ماهية وطبيعة هذا الإجراء نتساءل عن شكل الإعلان وإجراءاته وما يشتمل عليه من بيانات عامة وخاصة، وكيفية هذا الإعلان، وإلى من يعلن هذا السند؟

ثم نتساءل عن الآثار المترتبة على هذا الإعلان؟ وما مصير الإعلان الذي تم بمخالفة لنص القانون، وكذا مصير عملية التنفيذ التي تمت بدون إعلان أو تمت بإعلان معيب؟ وهل هناك حالات معينة لا يتطلب فيها المشرع إجراء هذا الإعلان قبل عملية التنفيذ.

كل تلك التساؤلات سوف أحاول البحث والتدقيق عن إجابات لها وتوضيحها وتحليلها وفق قانون المرافعات الليبي.

منهجية البحث

اعتمدت في معالجة هذا البحث على المنهج التحليلي، وذلك بتحليل النصوص القانونية والآراء الفقهية التي عالجت هذا الموضوع تحليلا دقيقا من أجل الخروج بالفهم الصحيح لهذا الإجراء وبيان غرض المشرع منه، ووضع إطار خاص لهذا الإجراء لا يجوز مخالفته باعتباره إجراء لازم وضروري لعملية التنفيذ الجبري.

خطة البحث

المبحث الأول: التعريف بالإجراء ومدى ضرورته والغاية منه

المطلب الأول: هل الإعلان جزء من التنفيذ أم مقدمة له

الفرع الأول: المقصود بإعلان السند التنفيذي

الفرع الثاني: تحديد طبيعة الإعلان وأهميته

المطلب الثاني: مدى ضرورة الإعلان والغاية منه

الفرع الأول: ضرورة إعلان السند التنفيذي

الفرع الثاني: الغاية من الإعلان

المبحث الثاني: إجراءات الإعلان وكيفيته

المطلب الأول: شكل الإعلان ومشتملا ته

الفرع الأول: صورة السند التنفيذي

الفرع الثاني: تكليف المدين بالوفاء

الفرع الثالث: بيان المطلوب أداؤه

الفرع الرابع: تعيين موطن مختار لطالب التنفيذ

المطلب الثاني: إلى من يعلن السند وكيفيته

الفرع الأول: الإعلان إلى المدين شخصيا

الفرع الثاني: إعادة إعلان السند إلى الورثة

المبحث الثالث: أثار الإعلان وجزاء الإخلال به وحالات التنفيذ بدون إعلان

المطلب الأول: الآثار المترتب على الإعلان وجزاء الإخلال به

الفرع الأول: الآثار المترتبة على الإعلان

الفرع الثاني: جزاء الإخلال بالإعلان أو تخلف بياناته

المطلب الثاني: حالات التنفيذ بدون إعلان

الفرع الأول: حالة الاستعجال أو التأخير الضار

الفرع الثاني: حالة اتخاذ إجراءات تحفظية

المبحث الأول

التعريف بالإجراء ومدى ضرورته والغاية منه

المطلب الأول

هل الإعلان جزء من التنفيذ أم مقدمة له

الفرع الأول: المقصود بإعلان السند التنفيذي

يقصد بإعلان السند التنفيذي: كل تنبيه أو إخطار أو أعذار أو تبليغ للمنفذ ضده وتكليفه بالوفاء بالالتزام الثابت في السند التنفيذي، هذا الإعلان يعتبر من الإشعارات القانونية التي يوجب القانون اتخاذها قبل الشروع في التنفيذ الجبري، بحيث يبطل التنفيذ إن لم تتخذ م373مرافعات .

فلا يكفي لمباشرة إجراءات الحجز التنفيذي أن يكون بين يدي طالب التنفيذ سنداً قابلاً للتنفيذ حتى يمكن له الشروع فورا في اقتضاء الحق الثابت فيه، ويكون المال المراد التنفيذ عليه من الأموال التي يجوز الحجز عليها، ويلزم فضلا عن ذلك أن يقوم باتخاذ إجراءات أوليه تسبق عملية التنفيذ، وهذه الإجراءات لازمة لابد من إتمامها وإلا اعتبر الحجز نفسه باطلا بجميع إجراءاته، ما لم ينص القانون على إجازة الحجز بدون هذه الإجراءات، وهذه الإجراءات تتمثل بالإضافة إلى إعلان السند التنفيذي للمدين المراد التنفيذ على أمواله، التكليف بالوفاء بناء على ما جاء في هذا السند، وطلب التنفيذ المقدم من الدائن إلى المحضر القضائي لمباشرة التنفيذ الجبري على أموال المدين، وهذه الإجراءات تناولها المشرع الليبي في المادة 373مرافعات عندما نص على أنه(يجب أن يسبق التنفيذ إعلان السند التنفيذي لنفس المدين أو لموطنه الأصلي او موطنه المختار أو لوكيله وإلا كان باطلا. ويشتمل الإعلان على تكليف المدين بالوفاء وبيان المطلوب وتعيين موطن مختار لطالب التنفيذ في البلدة التي بها مقر المحكمة الجزئية التابع لها المدين)

إذن نلاحظ أن هذه الإجراءات تسبق عملية التنفيذ الجبري ولا تعتبر بداية للتنفيذ، لذا اصطلح الفقه على تسميتها(بمقدمات التنفيذ) لأنها إجراءات تاليه للحصول على السند التنفيذي، وتسبق عملية التنفيذ، لان المشرع اشترط اتخاذها قبل الشروع في التنفيذ، أي أنها لا تعتبر جزءاً من التنفيذ وهي لا تدخل في تكوينه، وإنما هي مقدمة سابقة عليه وضرورية له من حيث الأصل لمباشرته، ولان تخلفها يؤثر كلياً أو جزئياً في صحة إجراءاته(خليل: 1998 قانون التنفيذ، ص282. دويدار: 2008، النظرية العامة للتنفيذ،ص173).

الفرع الثاني: طبيعة الإعلان وأهميته

من خلال نص م375 مرافعات نلاحظ أن الحجز يعتبر بداية التنفيذ على المنقول، والتنبيه بنزع الملكية بداية التنفيذ على العقار، وبالتالي يخرج من عملية التنفيذ إعلان السند التنفيذي وما يشتمل عليه من تكليف بالوفاء وطلب تنفيذ، لان هذه الإجراءات تسبق عملية الحجز أو التنبيه بنزع الملكية وفقا لنص م373 مرافعات، ولذلك يعتبر هذا الإعلان من مقدمات التنفيذ لا من أعمال التنفيذ(جميعي،1961، بند326 ص360).

فالتنفيذ الفعلي شيء، ومقدمات هذا التنفيذ شيء آخر، فلا التنفيذ يبدأ بهذه المقدمات، ولا مقدمات التنفيذ من إجراءاته(حشيش، 2016، بند8 ص16)، وبالتالي يمكن القول بان مقدمات التنفيذ هي مجموعة من الإجراءات التي اوجب القانون

على طالب التنفيذ اتخاذها قبل مباشرة إجراءات التنفيذ الجبري ضد أموال المنفذ ضده، فهي إجراءات قائمة بذاتها ولاحقة على وجود السند التنفيذي، وسابقة على عملية التنفيذ جبراً، ومستقلة تماماً عنها، وبالتالي لا تخضع للنظام القانوني لعملية التنفيذ، ولا تترتب عليها الآثار القانونية الناتجة عنه، لأن التنفيذ يبدأ كما جاء بنص م375 باتخاذ إجراءات الحجز على المال أو بالتنبيه بنزع الملكية على العقار وليس باستيفاء المقدمات.

وهنا نتساءل عن مدى أهمية الإعلان كمقدمة باعتباره لا يعد جزء من إعمال للتنفيذ الجبري؟

قد يقال أن اتخاذ هذه المقدمات هو إجراء لا فائدة منه في عملية التنفيذ، فهو عبارة عن مضيعة للوقت، لأن طالب التنفيذ حينما يقوم بالتنفيذ فهو غالباً ما يستند إلى حكم قضائي باعتباره السند التنفيذي الذي تبنى عليه إجراءات التنفيذ، وهو في أغلب الأحيان يتم إعلانه إلى المدين(المحكوم عليه)، لذا فهذا الإعلان بالحكم يعتبر كاف لتنبيه المدين ولا حاج لإعلان ثاني بالتنفيذ، كما أن بهذه المقدمات تتاح للمدين فرصة ووقت لتهريب أمواله المنقولة قبل الشروع في اتخاذ إجراءات التنفيذ الفعلي.

غير أن هذا التصور لا يمكن التسليم به، لان الحكم القضائي لا يتم إعلانه إلى المحكوم عليه في جميع الحالات، كما أن إعلان الحكم القضائي لا يعني نية المحكوم له بالتنفيذ، أما إعلان بالسند التنفيذي وما يشتمل عليه هذا الإعلان من تكليف بالوفاء وطلب تنفيذ، لا يمكن تفسيره إلا بنية ورغبة الدائن في اقتضاء حقه، ففي هذا الإعلان تنبيه المدين بنية الدائن في مباشرة إجراءات التنفيذ الجبري عليه، فالدائن يعتبر متسامحاً مع المدين(رغم وجود حكم قضائي) إلى أن يقوم بإعلانه بالسند التنفيذي وتكليفه بالوفاء، حيث تنتفي بذلك مظنة التسامح، كما أن هذا الإعلان في مجال التنفيذ يقوم مقام الأعذار في نظرية الالتزامات المدنية.

أما الخشية من إتاحة الفرصة للمدين بتهريب أمواله، فهذا التخوف يمكن تصوره منذ صدور الحكم أو تأكيد الحق الثابت في السند، أي قبل إعلان السند التنفيذي، فالمدين سيئ النية قد يلجأ إلى تهريب أمواله خشية الحجز عليها قبل البدء في مقدمات التنفيذ، لذا هذا التخوف مرتبط بسوء نية المدين وليس بمقدمات التنفيذ في واقع الأمر، لهذا نجد أن المشرع قد أعطى الدائن وسائل للمحافظة على حقه وحمايته من سوء نية المدين، حيث أتاح له الحق في الحجز التحفظي على الأموال المنقولة، أما الأموال العقارية فنجد بعض القوانين، كالقانون المصري يمنح الدائن حق التأمين الإجباري على العقارات(تنص م914مدني مصري "للدائنين وللموصى لهم ان ينفذوا بحقوقهم على عقارات التركة- إذا اشروا بديونهم وفقاً لأحكام القانون» ، وقد نظم المشرع المصري كيفية التأشير بهذه الحقوق وبين أحكامها من خلال قانوني الشهر العقاري والسجل العيني، ووضع من خلالهما بالتزامين، الأول: يقع على عاتق الوارث بضرورة قيامه بشهر حق الإرث الوارد على عقار، والالتزام الأخر يقع على عاتق دائني المورث بضرورة التأشير بحقوقهم خلال سنة من تاريخ شهر حق الإرث على هامش هذا الشهر).

إذن لهذه الاعتبارات أصبح إعلان السند وما يشتمل عليه من مقدمات للتنفيذ ضرورة حتمية وملزمة للتنفيذ، رغم انه لا يعتبر إجراءًا من إجراءاته، ويترتب على ذلك عدة نتائج:

إن إعلان السند التنفيذي يصح وينتج أثره، حتى ولو كان التنفيذ مستحيلا لعدم وجود مال يحجز عليه مثلا، أو حتى لو كان التنفيذ باطلاً، وإذا تم إعادة إجراءات التنفيذ بالشكل الصحيح فلا يلزم إعادة مقدمات التنفيذ الصحيحة.

إن طالب التنفيذ غير ملتزم عند إعلان السند التنفيذي ببيان طريقة التنفيذ الذي يتبعه ولا بيان المال المراد توقيع الحجز عليه(دويدار،2008، ص173) ، والإعلان مرة واحدة كاف لكي يباشر التنفيذ الجبري عدة مرات متعاقبة على نفس أموال المدين.

إن إعلان السند التنفيذي لا يترتب عليه ما يترتب على إجراءات التنفيذ، كأسبقية الدائن مباشر الإجراءات حيث العبرة

هنا باتخاذ إجراءات وليس بإعلان السند(سيف،ص166. والي،1988،ص334) .

المطلب الثاني

مدى ضرورة الإعلان والغاية منه

الفرع الأول: ضرورة إعلان السند التنفيذي

لا يكفي أن يكون لطالب التنفيذ حق محقق الوجود معين المقدار حال الأداء، وأن يتمثل هذا الحق في وثيقة من الوثائق تسمى سنداً تنفيذياً موجودة بين يدي طالب التنفيذ حتى يمكن له الشروع فوراً في اقتضاء الحق الثابت فيها، بل ولا يكفي أن يكون المال المراد التنفيذ عليه من الأموال التي يجوز الحجز عليها، وإنما يلزم فضلاً عن ذلك أن يقوم طالب التنفيذ بإعلان السند التنفيذي إلى المدين بواسطة المحضر القضائي(جميعي، بند324ص359) .

هذا الإعلان كما قلنا لا يعتبر من إجراءات الحجز التنفيذي، بل هو إجراء أولي يسبق عملية الحجز، أي مقدمة من مقدمات التنفيذ، إلا أنها مقدمة ضرورية ولازمة لا بد من إتمامها وإلا اعتبر الحجز نفسه باطلا بجميع إجراءاته، ما لم ينص القانون على أجازة الحجز بدون هذا الإعلان.

وهذا هو ما تقرره المادة373 مرافعات ليبي إذ تنص على أنه « يجب أن يسبق التنفيذ إعلان السند التنفيذي لنفس المدين أو موطنه الأصلي أو موطنه المختار أو لوكيله وإلا كان باطلا..». وبديهي أن المقصود بإعلان السند التنفيذ لشخص المدين هو الإعلان الصحيح، وليس الإعلان الباطل، ثم أعقبت نفس المادة على مشتملات هذا الإعلان، حيث نصت على انه « ويشتمل الإعلان على تكليف المدين بالوفاء وبيان المطلوب وتعيين موطن مختار لطالب التنفيذ في البلدة التي بها مقر المحكمة الجزئية التابع لها المدين». وخلو الإعلان الصحيح من تكليف المدين بالوفاء لا يبطل الإعلان، ولا يمنع طالب التنفيذ من عمل التكليف على استقلال وإعلانه للمدين قبل البدء في التنفيذ.

ولا يكفي إعلان السند التنفيذي وحده ولو كان مصحوبا بتكليف بالوفاء طواعية وبيان المطلوب تنفيذه، وذلك إذا كان هذا السند هو عقد رسمي بفتح اعتماد، وفي هذه الحالة يلزم أيضا إعلان مستخرج بحساب المدين، وهذا الاستثناء نصت عليه الفقرة الأخيرة من نفس المادة المذكورة بقولها « ويجب عند الشروع في تنفيذ عقد رسمي بفتح اعتماد ان يعلن معه مستخرج بحساب المدين من واقع دفاتر الدائن التجارية».

و الأصل أن هذا الإعلان ضروري أياً كان نوع التنفيذ، سواء كان التنفيذ مباشراً آم بنزع الملكية (. ومع ذلك نجد المشرع الليبي لا يستلزم ضرورة إعلان السند التنفيذ قبل التنفيذ في حالة التنفيذ العقاري، بل يجوز أن يقترن به ويعاصره، أي أن يجرى إعلان السند التنفيذي مع إعلان تنبيه نزع الملكية الذي تبدأ به إجراءات التنفيذ العقاري. انظر م525مرافعات ليبي)، وسواء كان تنفيذاً على المنقول أو العقار، لأن المشرع أورد هذا الإعلان في الفصل الخاص بالسند التنفيذي، وهو ما يعني أن حكمه عام أياً كان طريق الحجز التنفيذي(سيف،ص168)، وهو ضروري كذلك أياً كان نوع السند المنفذ بموجبه، فلا يقتصر الإعلان على الحكم القضائي فقد يكون محررا موثقاً أم غيره من السندات(والي، بند117ص235. مبارك، ص286) .

إذن يعتبر إجراء الإعلان من الإجراءات الضرورية التي تسبق عملية التنفيذ، والتي لا يصح التنفيذ الجبري إلا بها، إلا في حالات استثنائية لا يكون هذا الإعلان ضروريا سنتناولها لاحقا، لكن ما الغاية أو الحكمة من إلزامية هذا الإعلان؟

الفرع الثاني: الغاية من إلزامية إعلان السند التنفيذي

من لحظة تأكيد الحق الثابت في السند التنفيذي يعلم المدين أن عليه التزام يجب الوفاء به، وأن الدائن سوف يباشر إجراءات التنفيذ الجبري على أمواله، فلماذا ألزم المشرع الدائن بضرورة أن يسبق هذه الإجراءات إعلان للمدين بالسند التنفيذي إذا كان المدين يعلم بهذا المستند؟ فما الغاية أو الحكمة من إلزامية هذا الإعلان؟

يبدو الغاية أو الغرض من هذه المقدمة الضرورية للتنفيذ، هو إظهار جدية الطلب، أي نية طالب التنفيذ في اتخاذ إجراءات تنفيذية تمس أموال المدين المعلن إليه (عمر،1977، بند402ص404)، كما إن الأصل في هذا الإعلان كإجراء من إجراءات المرافعات يعد تكريساً لمبدأ المواجهة، بمعنى أن يكون الخصم الذي يتخذ الإجراء ضده على بينه منه، بأن تحصل مواجهته به حتى يستعد له، فقواعد المرافعات تستبعد فكرة المباغتة بالإجراء، لما تنطوي عليه من إخلال بحق المرء في الدفاع عن نفسه أن كان له في ذلك وجه (جميعي، بند325ص359. راجع خليل:2012) . ولذلك فهو لازم رعاية لمصلحة المدين المنفذ ضده، لأنه لا بد أن يحاط علماً ليتمكن من التأكد مما إذا كان الدائن صاحب حق في التنفيذ أم لا، أو لاحتمال الوفاء الاختياري فيتجنب المدين إجراءات التنفيذ الجبري ونفقاته، فاعلان السند يقوم في مجال التنفيذ بدور مماثل للدور الذي يلعبه الأعذار في نطاق الالتزامات، كما أنه يقوم بدور الضغط على إرادة المدين للوفاء الاختياري قبل اتخاذ إجراء التنفيذ الجبري في مواجهته، أو لاحتمال أن يكون للمدين دفاع في هذا الشأن فيتهيأ له ويستعد ليدفع عنه التنفيذ القهري(دويدار،ص174) . هذا فضلا على أن طالب التنفيذ يعتبر متسامحاً مع المدين في إيقاع التنفيذ إلى أن يقوم بإعلانه بالسند وتكليفه بالوفاء، إذ بهذا الإعلان تظهر نية طالب التنفيذ ورغبته في إجبار المدين على الوفاء فتنتفي بذلك مظنة التسامح (جميعي، ص360) .

ولهذه الاعتبارات أوجب المشرع تقديم إجراء إعلان السند التنفيذي قبل مباشرة إجراءات التنفيذ الجبري والتي نص عليها في م373مرافعات. وهذا النص يعتبر من القواعد العامة في التنفيذ الجبري لذا يطبق أيضاً على إعلان الورثة لحلولهم محل المورث(المدين) بل إن الفقه (جميعي، بند20 ص20) اعتبر إعلان الورثة يتم استناداً لهذه المادة وليس المادة 374 الخاصة بالورثة. لكن قد تحدث وفاة المدين بعد إعلانه أو بعد بدء عملية التنفيذ فما الحكمة من إعادة الإعلان للورثة؟

لا شك أن الإعلان واجب سواء حدثت الوفاة قبل بدء التنفيذ أم بعده، لأنه قد لا يعلم ورثة المدين بالتزام مورثهم، ولا بالإجراءات التنفيذية أو مقدماتها الضرورية التي اتخذت في مواجهته، لذا من المنطق أن يحاط علمهم بهذا الإجراء، والإجراءات الأخرى التي اتخذت بعده، ولا يجب مباغتتهم بإجراءات تنفيذ لا يعلمون عنها شيئاً، فاعلان الورثة بالسند التنفيذي هو تطبيق للأصل العام وهو ضرورة العلم بالإجراء المتخذ ضده، وهذا العلم يعد تكريساً لمبدأ المواجهة في التنفيذ الجبري(انظر خليل،2012)

لكن هل يحقق علم الورثة المسبق بالسند التنفيذي الغاية من إعلانهم؟

رأى الفقه(جميعي: نظام التنفيذ، بند24ص22)أن مجرد إعلان المدين قبل وفاته بالسند التنفيذي كافي للورثة من بعده، فلا يلزم إعلانهم مره أخرى، مفترضا علمهم المسبق بهذا الإعلان، لذا ما على طالب التنفيذ إلا متابعة إجراءات التنفيذ في مواجهة الورثة، فالغاية من الإعلان قد تحققت بعلمهم المسبق بالسند التنفيذي وإجراءات التنفيذ.

لكن الأرجح هو أن إعلانهم لازم رعاية لمصلحهم وضمانة لهم، وإذا كان المشرع قد ألزم طالب التنفيذ قبل بداية التنفيذ بضرورة إعلان المدين الأصلي بالسند التنفيذي، على الرغم من علمه المسبق بالالتزام الملقى على عاتقه، فان إعلان ورثته بهذا السند اوجب وألزم(فهمي بك، ص67. سيف، ص168. والي، ص144)، لابد من أن يحاط علمهم ليتمكنوا من معرفة ما إذا كان طالب التنفيذ

هو صاحب حق في التنفيذ أم لا، كما يعرفوا من خلاله ما هم ملزمين بأدائه من تركة مورثهم، ويراقبون استيفاء السند جميع الشروط الشكلية والموضوعية التي يكون بتوافرها صالحا للتنفيذ(جميعي: نظام التنفيذ، بند20ص20)، وكذلك بهذا الإعلان يمكن للورثة من حصر ديون المورث بغية سدادها، حيث لا تركة بدون سداد الديون، لذا قد يبادر الورثة في سداد الالتزام ليتحاشوا عنت التنفيذ الجبري ومذلته، أو يبادروا إلى الاعتراض على السند التنفيذي بالوسائل التي شرعها القانون لهم، وبهذا الإجراء يتأكد تعنت الورثة في حالة عدم اختيارهم التنفيذ طواعية، مما يبرر اتخاذ إجراءات التنفيذ في مواجهتهم.

المبحث الثاني

إجراءات الإعلان وكيفيته

المطلب الأول

شكل الإعلان ومشتملا ته

الفرع الأول: الإعلان بواسطة المحضرين

إعلان السند التنفيذي يتم بورقة من أوراق المحضرين م7مرافعات ليبي، والمحضر لا يباشر هذا العمل من تلقاء نفسه، وإنما بناء على طلب صاحب الحق في التنفيذ، ويجب أن تتوافر الأهلية لديه ولدى المعلن إليه ، وإذا توفي المدين أو فقد أهليته أو زالت صفة من يباشر الإجراءات بالنيابة عنه قبل البدء في التنفيذ أو قبل إتمامه، سواء بعد إعلان السند التنفيذي او قبل هذا الإعلان، فإنه يجب إعلان السند التنفيذي إلى الورثة أو من يقوم مقام من فقد أهليته او زالت صفته م 375مرافعات، على أن يشتمل هذا الإعلان على البيانات العامة التي يلزم توافرها في كافة أوراق المحضرين م10مرافعات ليبي،

الفرع الثاني: البيانات الخاصة بالإعلان

والى جانب البيانات العامة يجب أن يتضمن الإعلان بعض البيانات الخاصة التي نص عليها المشرع في الباب المتعلق بالتنفيذ الجبري، وهذه البيانات هي:

أولا: صورة السند التنفيذي

إذا كان تذييل السند التنفيذي بصيغة التنفيذ شرطاً لصحة إجراء التنفيذ الجبري بموجبه، فلا يكفي إعلان أية صورة رسمية منه، بل يجب إعلان صورته التنفيذية، أي صورة السند الذي يجرى التنفيذ بموجبه، ويتولى المحضر إعلان هذه الصورة للمدين، وذلك بان يسلمه صورة طبق الأصل من الصورة التنفيذية(فهمي بك، بند87ص68. خليل، ص240). وترجع العلة من هذا البيان إلى معرفة قدرة الدائن على إجراء التنفيذ الجبري، وكذلك ليتحقق المدين من أن بيدا الدائن صورة تنفيذية من السند تثبت صفته في إجراء التنفيذ وتنفي احتمال حصول تنفيذ سابق بموجب السند ذاته(فهمي بك، ص68). وبهذا الإجراء يستطيع المدين أن يتحقق من مطابقة الصورة التنفيذية المسلمة إليه بأصل الإعلان(أي بالسند التنفيذي المذيل بالصيغة التنفيذية الموجودة طرف المحضر)وعلى هذا الأصل يدون المحضر ما يفيد تمام الإعلان، ثم يردها إلى طالب التنفيذ ليحتفظ هو بها (يونس، 2013، ص454).

وقد كان الفقه التقليدي في مصري(انظر جميعي، ص370ومابعدها) يرى عدم اشتراط أن يكون الإعلان بصورة تنفيذية، وإنما تكفي أي صورة رسمية من السند، وذلك بحجة أن إعلان التنفيذ ليس من إجراءات التنفيذ، فالمادة التي تتحدث عن إعلان السند التنفيذ وهي المادة281 مرافعات مصري والتي تقابل م373مرافعات ليبي لم تشترط في الإعلان أن يكون بصورة تنفيذية، كما انه ليس من مشتملات الإعلان، وأن اشتراط الحصول على الصيغة التنفيذية جاء في المادة السابقة وهي المادة 280مرافعات مصري والمقابلة

للمادة369مرافعات ليبي، وذلك عندما نصت على أنه « ولا يجوز التنفيذ في غير الأحوال المستثناه بنص في القانون إلا بموجب صورة من السند التنفيذي عليها صبغة التنفيذ».

غير أن الفقه المصري الحديث(انظر فهمي بك، ص68. والي،ص258. خليل، ص240) أجمع على ضرورة أن يصطحب الإعلان على صورة طبق الأصل من الصور التنفيذية، وذلك لكي يتحقق المدين من أن طالب التنفيذ هو فعلا صاحب حق في التنفيذ وأنه قانوناً هو صاحب الصفة في إجراءه، وأن حقه في التنفيذ لم ينقضي لأي سبب، ولا يتأتى للمدين التحقق من ذلك إلا بإعلانه بصورة من السند عليها صيغة التنفيذ دون تفرقة بين ما إذا كان الأمر يتعلق بمقدمة من مقدمات التنفيذ أم بإجراء من إجراءاته.

ثانيا: تكليف المدين بالوفاء.

ويقصد بذلك التنبيه على المدين بالوفاء بالدين اختيارا، وإنذاره بأنه إذا لم يف بذلك اجري التنفيذ الجبري على أمواله دون حاجة إلى بيان طريق التنفيذ الذي سيتبع أو المال الذي سيحجز(والي، ص234. خليل، ص240)، وتكمن فائدة هذا البيان في تمكين المدين من تفادي التنفيذ بالوفاء فورا، إذ أن إظهار الدائن بمظهر المصر على التنفيذ الجبري سيجعل المدين غير المماطل يبادر بالوفاء(خليل، ص240) .

وهنا نتساءل حول قيمة هذا التكليف، هل يعتبر بياناً جوهرياً من بيانات الإعلان يبطل الإعلان بدونه أم هو إجراء مستقل لا يؤثر على صحة الإعلان؟

اختلف الفقه حول قيمة هذا التكليف، فالبعض(جميعي:التنفيذ، ص375) يقرر أن هذا التكليف جزءا من الإعلان وهو من البيانات الجوهرية في إعلان السند التنفيذي، بمعنى أن عدم اشتمال الإعلان عليه قد يؤدي إلى بطلان الإعلان، وهذا يفهم من نص م373مرافعات عندما نصت على أنه «يجب أن يسبق التنفيذ إعلان السند التنفيذي... وإلا كان باطلا. ويشمل الإعلان على تكليف المدين بالوفاء». فالنص واضح في جعل التكليف بالوفاء من ضمن مشتملات الإعلان، بمعنى أنه يجب أن يتم الإعلان والتكليف بورقة واحدة، لأن التكليف ليس إجراء متميزاً عن الإعلان بل أنه عنصر من عناصره.

في حين يرى البعض الأخر(أبو الوفا، ص330) إلى أن عدم اشتمال ورقة الإعلان على التكليف بالوفاء لا يبطلها، فالتكليف بالوفاء مقدمة من مقدمات التنفيذ كما هو الشأن في إعلان السند التنفيذي، فيستوي أن يشتمل الإعلان على التكليف بالوفاء أو يكون بورقة مستقلة عنه.

والراجح بين هذه الآراء(انظر والي،بند127) أن التكليف بالوفاء لا يغني عنه مجرد إعلان السند التنفيذي فهو بياناً جوهرياً ولكن لا يبطل الإعلان بدون هذا التكليف، فإذا حدث وتم إعلان السند التنفيذي دون أن يتضمن التكليف بالوفاء فانه يمكن القيام بهذا التكليف في عمل إجرائي مستقل عن إعلان السند التنفيذي مع ضرورة الإشارة إلى سبق إعلان الصورة التنفيذية، ولا يجوز التكليف السابق على الإعلان.

ثالثا: بيان المطلوب من المدين.

المقصود به: تعيين الشيء المراد اقتضاؤه نوعاً ومقداراً حتى يعلم المدين بما هو مطلوب منه على وجه التحديد، حتى يتسنى له أن يقوم بأدائه ويتفادى التنفيذ الجبري(جميعي،ص376) ، فإذا كان السند يلزم بأداء مبلغ معين من الديون والفوائد، فإن الإعلان يجب أن يتضمن توضيحاً عملياً حسابياً للمبالغ المطالب بها، وكذا المصاريف القضائية، والفوائد الحالة وكذا نسبتها إذا كان القانون يعتد بها. وتعيين المطلوب وتحديده يعتبر بياناً جوهرياً من بيانات الإعلان ويؤدي إغفاله إلى اعتبار الإعلان معيبا بعيب جوهري يتعين معه الحكم

ببطلان الإعلان إذا تحقق للمعلن إليه ضرر من جرائه، لذا يلزم أن يكون المطلوب مطابق لما جاء في مضمون السند التنفيذي ذاته.

أما إذا لم يتضمن البيان على الإفصاح بما هو مطلوب من المدين أو كانت صياغته غامضة، أو لا يؤدي الغرض المقصود قانوناً من الإعلان فان هذا الإعلان يبطل، على أنه إذا تضمن بيان المطلوب أشياء محدودة وأخرى غير محدودة جاز التنفيذ بالنسبة للأشياء المحددة وحدها، كما لو تضمن إعلان الحكم بيان المبلغ المحكوم به وأضيف إلى ذلك ضمن بيان المطلوب والفوائد القانونية دون تحديد مقدارها. وتجدر الإشارة إلى أن الإعلان لا يبطل إذا اشتمل على مبلغ اكبر او اقل مما هو مطلوب من المدين فعلا، لأنه في حالة اشتماله على مبلغ اكبر يكون للمدين المنازعة في التنفيذ لقصره على مقدار ما هو مدين به فعلا، وفي حالة اشتماله على مبلغ اقل يجرى التنفيذ بهذا المبلغ الأقل ويعاد الإعلان عندما يراد التنفيذ بأكثر منه(جميعي، ص377).

رابعا: تعيين موطن مختار لطالب التنفيذ.

توجب م373 مرافعات على اشتمال إعلان السند التنفيذي على تعيين موطن مختار لطالب التنفيذ في البلدة التي بها مقر المحكمة الجزئية التابع لها المدين.

والغرض من هذا البيان هو تمكين المنفذ ضده من معرفة المكان الذي سيتم إعلان الأوراق المتعلقة بالتنفيذ إلى طالب التنفيذ، فإذا كان الموطن الأصلي لطالب التنفيذ في نفس البلدة فيجب ذكر ذلك، وإلا فيجب أن يختار له في هذه البلدة موطناً ويخبر به المنفذ ضده ضمن بيانات إعلان السند التنفيذي(دويدار،ص176)، وهذا البيان من البيانات التي تتضمنها عامة أوراق المحضرين، ولا يعتبر بياناً جوهرياً في إعلان السند التنفيذي ولا يترتب على إغفاله بطلان الإعلان، بل يجوز وفقا للمادة13مرافعات(تنص المادة13 مرافعات ليبي على انه " من يلزمه القانون ببيان موطن مختار له فلا يفعل أو يكون بيانه ناقصا او غير صحيح يجوز إعلانه في قلم الكتاب بجميع الأوراق التي يصح إعلانه بها في الموطن المختار") إعلان طالب التنفيذ في قلم الكتاب بجميع الأوراق التي كان يصح إعلانه بها في ذلك الموطن المختار لو كان قد عينه.

المطلب الثاني

إلى من يعلن السند وكيفيته

الفرع الأول: الإعلان إلى المدين شخصيا.

يتم إعلان السند التنفيذي بواسطة المحضر القضائي، الذي يسلم للمعلن إليه(المنفذ ضده) صورة طبق الأصل للسند التنفيذي مصحوبة بالصيغة التنفيذية، ويسلم الإعلان بالأوضاع المقررة في تسليم الإعلانات القضائية تطبيقاً للقواعد العامة م12-11 مرافعات ليبي، ونظراً لأهمية هذا الإجراء وضماناً لوصوله وعلم المدين على ما اشتمل عليه قرر المشرع صراحة في م373 مرافعات وأكد على ما جاء في القواعد العامة دون أن يستبعد إمكانية الإعلان في الموطن المختار، حيث نص على أنه "يجب أن يتم الإعلان لنفس المدين أو لموطنه الأصلي أو موطنه المختار أو لوكيله وإلا كان باطلا».

وهنا نتساءل؟ لماذا لم يستبعد المشرع إمكانية إعلان المدين في الموطن الذي يكون قد اتخذه أثناء الخصومة لإعلانه بالأوراق المتعلقة بالخصومة، وذلك لأن التنفيذ مسألة مستقلة عن الخصومة، وقد أحسن المشرع المصري في القانون الحالي باستبعاد إمكانية إعلان المدين في الموطن المختار بعد أن كان يجيز إعلانه بالأوراق المتعلقة بالتنفيذ في ذلك الموطن المختار في بعض الأحوال، كما هو عليه الحال في القواعد العامة، ويرجع السبب في استبعاد المشرع المصري الموطن المختار كمحل لإعلان المدين بالتنفيذ، أن التنفيذ مسألة مستقلة عن

الخصومة، ولهذا يبطل الإعلان في القانون المصري وتبطل بالتالي إجراءات التنفيذ اللاحقة عليه إذا تم في الموطن المختار الذي كان المدين قد اتخذه أثناء الخصومة م284مرافعات مصري.

ويجب أن يشتمل هذا الإعلان على صورة من السند التنفيذي مضافاً إليها جميع البيانات الواردة في أصل ورقة الإعلان من تكليف بالوفاء وبيان المطلوب أداءه، ويسلم صورة هذا الإعلان إلي المدين شخصيا أو لوكيله وفقا للقواعد العامة لتسليم الإعلان، بمعنى أنه إذا كان المدين المنفذ ضده معروفاً شخصياً للمحضر جاز له أن يسلمه ورقة الإعلان في إي مكان، فإذا رفض الاستلام أو امتنع عن التوقيع على الأصل بما يفيد ذلك، وجب على المحضر أن يثبت ذلك في الأصل والصورة وعندئذ يسلم الصورة للنيابة، ويكون الإعلان صحيحا م14 مرافعات ليبي، وإذا توجه المحضر إلى الموطن الأصلي للمدين ولم يجده، كان عليه أن يسلم الصورة إلى وكيله أو لمن يكون ساكنا معه من أقاربه أو أصهاره، فإن لم يجد المحضر أحداً أو امتنع من وجده عن تسلم الصورة وجب أن يثبت المحضر ذلك في أصل الإعلان وصورته، وأن يسلم الصورة إلى اقرب فرع أو شعبة الأمن الشعبي المحلي أو اللجنة الشعبية للمؤتمر الشعبي الأساسي التي يقع موطن المطلوب إعلانه في دائرتها، على أن يوجه إلى المعلن إليه في ظرف24 ساعة في موطنه الأصلي أو المختار كتابا بالبريد المسجل يخبره فيه بأن الصورة سلمت إلى الجهات المذكورة في الفقرة السابقة م12 مرافعات، وإذا كان موطن المدين غير معلوم وجب أن يشتمل إعلان السند التنفيذي على بيان أخر موطن معلوم له في ليبيا أو في الخارج وتسلم الصورة إلى النيابة العامة طبقا للمادة 14 فقرة 9 مرافعات ليبي.

الفرع الثاني: إعادة إعلان السند إلي الورثة بعد وفاة المدين

سلمنا بضرورة إعادة إعلان السند التنفيذي بعد وفاة المدين إلي الورثة، لكن هذا الإعلان يواجه تحديات وصعوبات كثيرة، فقد تقتصر علاقة الدائن بالمدين فقط، وكثيراً ما لا تكون له أدني معرفة بأفراد عائلته، أو قد تكون له معرفه سطحية بالبعض منهم، وتكون الأمور أكثر تعقيداً إذا كان المدين أجنبيا أو بلا عائلة، هذه الصعوبات التي تواجه الدائن مع افتراضنا علمه بواقعة وفاة المدين لحظة حدوثها، لا شك تشكل عوائق أمام طالب التنفيذ يمكن أن تعرض حقوقه للضياع أو للسقوط، خاصة إذا ألزمته بالتحري عن الورثة وإعلانهم بأسمائهم وموطنهم.

-كيف عالج المشرع ذلك؟

على فرض علم طالب التنفيذ بوفاة المنفذ ضده قد يتعذر عليه معرفة ورثته، خصوصاً لو كانت علاقتهما الاجتماعية سطحية ولا تتعدى شخصيهما، لكون أحد الأطراف أجنبياً أو يقيم في بلدة بعيدة عن الطرف الأخر، أو قد يكون الورثة متعددي الأشخاص والموطن آو الإقامة، وقد يكون للمورث زوجة ثانية لا يعلم بها حتى باقي الورثة، كل هذه الفروض يمكن أن تحدث جلها أو بعضها، خاصة إذا كانت أعمالهم بعيدة عن محل سكناهم، وهذه الأعمال قد ينشأ عنها علاقات مديونية بين الدائن والمدين، دون أي معرفة بأفراد عائلتهما.

لذلك إذا توفي المدين سيجد الدائن صعوبة ومشقة كبيرة في التحري عن الورثة، إذا ما أراد البدء في عملية التنفيذ أو إكمالها، وان كان القضاء في مصر(نقض مدني12/2/1980،ص481. ط رقم 2186 لسنة 59ق، ص370) افترض في الخصم أن يراقب ما يطرأ على الخصومة من تغير في الصفة أو الحالة، فالمفروض في عملية التنفيذ يكون الدائن أكثر حرصا في مراقبة ما يطرأ على مدينه من تغير في الصفة، لكي لا ينفذ على من لا يجب التنفيذ عليه، وبالتالي يتفادى إبطال إجراءاته أو انعدامها.

ولكن مع ذلك قد لا يفلح في الحصول على معلومات عن ورثة مدينه، رغم حرصه على الاسترشاد عنهم، كما أن واقعة

الوفاة ليست محل إشعارات كافية، حيث يقع إثباتها بدفاتر الحالة المدنية بسعي من أهل المتوفى أو غيرهما(راجع في إثبات تحقق الوفاة في ليبيا قانون رقم36 لسنة1968 بشان الأحوال المدنية)، والدائن ليس من الأشخاص الذين يمنحهم القانون هذه الصفة، وحتى لو تحصل على إثبات بالوفاة فلن يجد فيها المعلومة المطلوبة حول هوية الورثة، وإنما يذكر فيها هوية من صرح بالوفاة– والذي لا يشترط أن يكون من ضمن الورثة وان كان هذا قد يقوده إلى احدهم.

وحتى في حالة معرفة هوية الورثة، قد يجهل موطنهم، وهو ما يجعل الإجراءات التي يباشرها طالب التنفيذ لإتمام عملية التنفيذ مهددة بالبطلان لعدم صحة عنوان الشخص الواقع التنفيذ عليه(الوارث)(م20 مرافعات ليبي).

كما انه على فرض علمه بالورثة، قد يكون من بين هؤلاء الورثة قصر، فان كان لهم ولي أو وصي طلب من المحكمة تعيين ولي أو وصي لهم(جميعي، ص20) . لاشك أن كل هذه الفروض يمكن أن تشكل عوائق أمام طالب التنفيذ في حال تحققها، فهل من حلول لها؟

يبدو أن المشرع وضع أمامه هذه العوائق، وحاول ألا يشق على الدائن بأكثر مما لا يحتمل، وذلك بإحداث توازن بين مصالح مختلف الأطراف، فلم يلزم طالب التنفيذ في فترة التي تالي وفاة المدين بالبحث عن ورثة المدين والتحري عن أسمائهم وموطنهم حتى يتسنى له إعلان كل وارث بالسند التنفيذي باسمه وصفته، وإنما أجاز له إعلان الورثة الظاهرين دون بيان هوياتهم جملة في أخر موطن كان لمورثهم(جودة: مقال، ص107)، لذلك قررت م376مرافعات على أنه « يصح قبل انقضاء ستة أشهر من تاريخ وفاة المدين ان تعلن الأوراق المتعلقة بالتنفيذ إلى ورثته جملة في أخر موطن كان لمورثهم بغير بيان أسمائهم وصفاتهم».

وفي ذلك لا شك تسيير على طالب التنفيذ ورفع المشقة عنه، لأنه قد يؤدي التحري عن أسماء ومواطن الورثة ومدى استحقاقهم للإرث إلى سقوط حق أو فوات مصلحة له، وبالتالي يتشتت جهود طالب التنفيذ في الإعلان(انظر هندي، ص).

وقد أحسن المشرع ذلك حيث راعى الفرض الغالب وهو وجود أقارب المتوفى في أخر موطن كان له، وفي هذه الفترة التالية للوفاة وإن كانت طويلة بعض الشيء، لا بد ممن يبقى من أقاربه في هذا الموطن أن يكون من بينهم ورثة حقيقيون، لذلك فالإعلان الموجه إليهم في هذا المكان لا بد وان يجد طريقة إليهم ويتصل به علمهم جميعاً (جميعي، نظام، ص23).

فإذا ظهر الورثة الحقيقيون بعد هذا، فإنهم يلتزمون بقبول ما تم من إجراءات التنفيذ، ويتحملون سقوط المواعيد إذا سقطت بشرط إثبات حرص الدائن على الاسترشاد عنهم. وإعلان الورثة الظاهرين خلال هذه الفترة متروك لطالب التنفيذ، فله الانتظار حتى قضاء هذه الفترة أو تكليف نفسه بالتحري عن هوية الورثة وموطنهم بغية إعلانهم بأسمائهم وصفاتهم وفي موطن كل منهم، حتى يتفادى المنازعات حول صفة الورثة.

والمشرع قبل انقضاء فترة ستة أشهر من الوفاة افترض جهل طالب التنفيذ بورثة المدين، كما افترض جهله بمن يستحق الإرث منهم، وبالتالي أجاز له إعلان ورثته الظاهرين، أي من يعتقد أنهم من ضمن الورثة، أما إذا كان يعلم بالورثة الحقيقيين ومن يستحق منهم الإرث وموطن كل منهم إذا تعدد موطنهم، فالأولى إعلانهم بأسمائهم وصفاتهم وفي موطن كل منهم مع إلزامه بالتأكيد من هوية كل منهم، لذلك إذا تم الإعلان بالاسم والصفة قبل انقضاء ستة أشهر فيتحمل طالب التنفيذ صحة إعلانه، وبالتالي يبطل الإعلان إذا وجهة إلى غير ذي صفة، ولا يحتج به في مواجهة الورثة الحقيقيين إذا كان طالب التنفيذ يعلم بهم، ومع ذلك هذا البطلان بطلان نسبي يجوز للورثة التنازل عنه، وإجازة ما تم من إجراءات بالمخالفة لنص القانون(زغلول، بند206ص253. عمر، بند122 ص148).

ويبدأ ميعاد ستة أشهر من تاريخ وفاة المدين لصريح النص، وهنا قد نواجه مشكلة عدم علم طالب التنفيذ بواقعة الوفاة، آو

العلم بها بعد انقضاء هذه المدة، خاصة لو حصلت الوفاة بعد استحقاق الحق الثابت في السند وقبل المباشرة بالتنفيذ، أي أن إجراءات التنفيذ لم تبدأ بعد، وفي هذه المرحلة قد لا يكون بين الدائن والمدين، ولا إدارة التنفيذ أي تواصل، وبالتالي افتراض الجهل بواقعة الوفاة وارد، لذا كان على المشرع أن يجعل بداية الميعاد من تاريخ العلم بالوفاة وليس من تاريخ حصول الوفاة، وان كان قصد المشرع أن في هذه الفترة يفترض اجتماع الورثة في موطن مورثهم وتدارس ديون المورث وحصر تركته وربما المباشرة في تقسيمها، كما أن بانقضاء الستة أشهر لا ينقضي حقه في التحري عن الورثة وإعلانهم، وإنما يكون له تتبع الورثة كل حده باسمه وفي موطنه في حدود ما آل إليهم من الميراث. أما إذا كانت عملية التنفيذ قد تمت فلا يبقى هناك حاجة لإعلانهم، مع التزامهم بما تمت عليه عملية التنفيذ، فإذا وفّ احد الورثة بالالتزام الثابت بالسند يكون له الرجوع عن الباقين كل بنسبة حصته في التركة، هذا في حالة تقاسم التركة قبل عملية التنفيذ، أما قبل ذلك فيكون التنفيذ من أموال التركة.

ويجب أن يشتمل الإعلان على الأوراق المتعلقة بالتنفيذ مثل تكليف بالوفاة وبيان المطلوب وتعيين موطن مختار لطالب التنفيذ في البلدة التي بها مقر محكمة التنفيذ المختصة م373 مرافعات، وإعلانهم بهذه الأوراق المتعلقة بالتنفيذ يكون جملة في أخر موطن كان لمورثهم، بغير بيان أسمائهم وصفاتهم، وذلك خلال الأشهر الستة التالية للوفاة عملا بنص م375 مرافعات، أما بعد انقضاء هذه الفترة فالإعلان يكون لكل وارث باسمه وصفاته وموطنه.

وإذا ما نقضت هذه المهلة، يجوز لطالب التنفيذ اتخاذ إجراءات التنفيذ في أي وقت بعد ذلك، فالأمر متروك له حتى يسقط حقه بمضي مدة التقادم الطويل، ويجب عليه عند اتخاذ الإعلان أو الإجراءات التنفيذية الأخرى احترام الوقت في مواعيد المرافعات تطبيقا للقواعد العامة: وهي أن يكون الإعلان بعد الساعة السابعة صباحا، وقبل الساعة الثامنة مساء، في أوقات العمل الرسمية، إلا في حالات الضرورة فيجوز الإعلان في أيام العطل الرسمية أو بعد الساعة الثامنة، لكن بإذن كتابي من قاضي الأمور الوقتية م7 مرافعات، والحكمة من ذلك هو احترام لفكرة الوقت في قانون المرافعات، ومن مظاهر ذلك احترام الوقت المخصص للراحة، وعدم تعكير صفو المنفذ ضده، وربما احتراماً للوقت وتقديراً لمشاعر الورثة لم يلزم المشرع طالب التنفيذ بإعلانهم فور تحقق الوفاة مباشرة، وإنما أعطاهم الحق خلال الستة أشهر من الوفاة أم بعدها. وبما أن الوقت المخصص للإعلان مقرر لمصلحة الورثة(المنفذ ضدهم) فيجوز لهم النزول عنه، وتصحيح البطلان الذي نتج عن مخالفته(راجع دويدار،2008،ص111 وما بعدها) .

المبحث الثالث

آثار الإعلان وجزاء الإخلال به وحالات التنفيذ بدون إعلان

المطلب الأول

الآثار المترتبة على الإعلان وجزاء الإخلال به

الفرع الأول: الآثار المترتبة على الإعلان.

الآثار المترتبة على إعلان السند التنفيذي والتكليف بالوفاء يمكن إجمالها فيما يلي:

أولا: قطع تقادم الحق:

ويقصد به قطع تقادم حق الدائن الساري لمصلحة المدين، خاصة عندما يتمثل السند التنفيذي في حكم قضائي، لان ما يحمي الحكم بالحق من التقادم هو اتخاذ إجراء الإعلان حتى ولو لم يتلوها بدء فعلي للتنفيذ، وقد نصت على هذا التقادم القواعد العامة في القانون المدني، أما في مجال التنفيذ فلم يتناول المشرع الليبي مدة للتقادم يسقط من خلالها الحق في الإجراء، غير أنه أشار إلى إمكانية بطلان الحجز إذا لم يتم التنفيذ بالبيع خلال مدة 6 أشهر، وذلك عندما نص في م433 على انه « يعتبر الحجز كأن لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه إلا إذا كان البيع قد وقف باتفاق الخصوم أو بحكم المحكمة أو بمقتضى القانون...».

ثانيا: انقضاء مهلة للتنفيذ.

بعد إعلان السند التنفيذي إلى المدين وتكليفه بالوفاء، يجب أن تمنح له مدة (مهلة) يتدبر فيها أمره، وينفذ ما عليه (اختياريا) متجنبا بذلك التنفيذ الجبري ومصاريفه، أو المنازعة فيه بالوسائل التي شرعها القانون لذلك، وهذه المدة يفترض فيها أن تختلف باختلاف شخص المدين المنفذ ضده. فإذا كان المدين المنفذ ضده هو المدين الأصلي فتكون المهلة اقصر من لو كان المنفذ ضده هم الورثة، وترجع الحكمة في اختلاف هذه المدة أن الورثة قد لا يكون لهم علم بهذا الدين ولا بإجراءات التنفيذ، كما أن الورثة قد يتعددوا مما يفترض إعطائهم مهلة أطول لكي يتدارسوا هذا الدين وإجراءات التنفيذ، وربما يتجنبوا إجراءات التنفيذ الجبري ومصاريفه وينفذوا ما على أموال مورثهم اختيارا، أو يمنحوا فرصة للمواجهة والدفاع عن أموال مورثهم.

-فهل راعى المشرع الليبي هذه الاعتبارات، وكيف عالج ذلك؟

المتأمل في النصوص المتعلقة بالتنفيذ الجبري يلاحظ أن المشرع الليبي في باب الأحكام العامة لم يعالج مهلة التنفيذ إذا كان المدين المنفذ ضده هو المدين الأصلي، حيث اكتفى في م373 بضرورة إعلان المدين وإلا كان التنفيذ باطلا، ثم جاء في المادة375 وأعطى مهلة للورثة من تاريخ إعلانهم بالسند، حيث نص على انه « إذا توفي المدين قبل البدء في التنفيذ فلا يجوز التنفيذ قبل ورثته إلا بعد عشرة أيام من تاريخ إعلانهم بالسند التنفيذي..»

فهل معنى ذلك أنه لا توجد مهلة للمدين الأصلي قبل بدء التنفيذ عليه؟ بعد تتبع نصوص القانون الليبي نجد أن المشرع قد أشار لمهلة للمدين المحجوز عليه في باب الحجوز، وذلك عندما نص في م412 على انه « لا يجوز توقيع الحجز على ما في يد المدين من المنقولات إلا بعد مضي يوم على الأقل من إعلان سند التنفيذ للمدين ما لم ينص القانون على خلاف ذلك»، وكان الأفضل للمشرع النص على ذلك في باب الأحكام العامة تحت عنوان إعلان السند التنفيذي، وذلك كأصل عام، وأيضا لترتيب وتنظيم نصوص المواد.

ويلاحظ أن هذا الميعاد ميعاد كامل، يجب أن ينقضي بتمامه قبل البدء في التنفيذ، وإذا كان ميعاد اليوم الواحد الممنوح للمدين كافيا، لعلمه بواجب تنفيذ إلزامه منذ نشأته، فهو ليس كافيا بالنسبة للورثة لجهلهم بهذا الالتزام، وحتى على فرض علمهم، فالواقع

يفرض منحهم مهلة خاصة، خاصة في حال تعددهم، للبحث في شئون التركة وديونها، لذا أتاح لهم المشرع مهلة عشرة أيام من تاريخ إعلان السند لهم، وانتقد البعض منح الورثة هذه المدة، وذلك على اعتبار الخوف من استغلالهم لها لتهريب أموال مورثهم والتصرف فيها وإنكار أي تركة للمورث، لكن يرد على ذلك بان الخوف من قيام الورثة بتهريب أموال المورث قائم أيضا حتى في حالة حياة المدين، فالمدين سيء النية قد يعمد إلى ذلك بمجرد نشأة السند التنفيذي او قبلة، وهذا الخوف يتعلق بالأموال المنقولة، أما العقارية فلا يستطيع الورثة التصرف فيها إلا بعد إشهار الإرث، وعملاً بالأصل العام في مواعيد المرافعات، والتي تقضي بإضافة ميعاد مسافة كلما عين المشرع ميعاد لحصول الإجراءات، فانه من المسلم به أن ميعاد العشرة أيام يضاف إليها ميعاد مسافة، فيمتنع على طالب التنفيذ قبل انقضاء كل هذه المهلة البدء في إجراءات التنفيذ فهو ميعاد كامل(خليل، ص242).

والجدير بالملاحظ أن مدة اليوم التي تتعلق بالمدين والعشرة أيام التي تتعلق بورثته، هي الحد الأدنى المقرر لمصلحة هؤلاء، فيجوز للدائن أن يبدأ في التنفيذ بعد انقضاء هذه المهلة بمدة أطول دون حاجة لعمل إعلان جديد بالسند وتكليف الوفاء، أما الحد الأقصى فهو مدة التقادم الطويل، فالحكم يسقط بالتقادم إذا لم ينفذ خلال خمسة عشر سنة من تاريخ صدوره، وبالنسبة للأمر على عريضة ثلاثون يوما كقاعدة عامة(نفس الإشارة السابقة) .

الفرع الثاني: جزاء الإخلال بالإعلان أو تخلف بياناته.

لا بد هنا من توضيح الجزاءات المترتبة على الإخلال بإجراء الإعلان، مثل عدم إعلان السند التنفيذي أصلاً أو إعلانه بعد البدء في التنفيذ أو في وقت معاصر للتنفيذ، أو أن الإعلان تم بشكل معيب أو تخلف احد بيانات هذا الإعلان، فما مصير هذا الإعلان المعيب؟ وكذلك مصير الإجراءات اللاحقة له من حجز وبيع؟

أولاً: حالة عدم إعلان المنفذ ضده أو تعيب الإعلان.

إذا تم إجراء التنفيذ بدون إعلان للمنفذ ضده أو إعلانه بعد البدء في التنفيذ أو في وقت معاصر للتنفيذ كان هذا الإعلان باطلا لصريح نص م373مرافعات التي اشترطت أن يكون الإعلان سابقاً على التنفيذ وإلا كان باطلاً، ورغم أن المشرع لم ينص على البطلان لعدم مراعاة المهلة التي يتعين انقضائها بعد الإعلان وقبل البدء في التنفيذ وهي(يوم بعد الإعلان في حجز المنقول وعشرة أيام بعد الإعلان إذا كان حاصلاً لورثة المدين المتوفى)، إلا أنه يترتب على مخالفتها بطلان التنفيذ، وذلك لعدم تحقق الغاية التي استهدفها المشرع من فرضها.

ولكي يحقق إعلان الورثة هدفه وغايته، كان من المنطقي أن تتاح لهم مهلة للتباحث في شئون التركة ليعدوا عدتهم للوفاء بالديون وتفادي إجراءات التنفيذ، أو الاعتراض ومواجهة إجراءات التنفيذ(فهمي بك، بند94ص73).

فإذا تم التنفيذ دون احترام لهذه المهلة نكون أمام عيب جوهري في الإجراء لا تتحقق بسببه الغاية منه، ومن ثم تكون إجراءات التنفيذ باطلة عملاً بنص م20مرافعات، لان في هذه المهلة قد يكون الورثة قادرون على الوفاء الاختياري تجنبا لمذلة التنفيذ القهري، أو قد تكون لديهم موانع قانونية تمنع هذا الوفاء كان من الجائز إخطار طالب التنفيذ بها بعد إعلامهم بالسند التنفيذي(خليل، هامش1 ص243).

غير أن البعض (والي، بند115ص233) اعتبر الجزاء ليس البطلان وإنما تحمل طالب التنفيذ مصاريف التنفيذ والتعويض إذا اثبت الورثة انه كانوا قادرين على الوفاء الاختياري.

وقد يكون الإعلان بطريق معيب، كما لو أعلن السند لغير شخص المدين أو في غير موطنه الأصلي أو المختار(الغي المشرع

المصري اشتراط الموطن المختار للمدين في الإعلان في القانون الحالي بعد أن كان القانون السابق يتضمن هذا الشرط، لذا رأى الفقه انه لا يجوز الإعلان في الموطن الذي كان المحكوم عليه قد اختاره أثناء سير الخصومة. انظر في ذلك فهمي بك، ص69)، فان التنفيذ يكون باطلا وفقا لصراحة نص م373مرافعات ليبي.

وبما أن الإعلان يتم بواسطة المحضرين بموجب ورقة من أوراق المحضرين، فانه يجب أن تشتمل هذه الأوراق على البيانات العامة بما التي نصت عليها القواعد العامة م10مرافعات، وأن يتم في الأوقات والأيام التي يجوز فيها الإعلان م8مرافعات ليبي، وإلا اعتبر الإعلان هو الأخر باطلاً وفق القواعد العامة م20مرافعات ليبي.

ثانيا: تخلف أو نقص احد مشتملات الإعلان.

مشتملات الإعلان البعض منها عامه نصت عليها القواعد العامة، والبعض الأخر خاص بإعلان السند التنفيذي، وهذا الأخير ما نصت عليه م373 مرافعات على أنه « ويشتمل الإعلان على تكليف المدين بالوفاء وبيان المطلوب وتعيين موطن مختار لطالب التنفيذ..» فهل نقص أو تخلف احد هذه البيانات يترتب عليه البطلان؟

هناك بعض البيانات جوهرية بمعنى أن تخلفها أو تعيبها يترتب عليه البطلان، وبيانات أخرى لا يترتب على إغفالها أي بطلان ما دم أن هناك بيان أخر يؤدي المقصود، وتطبيقا لذلك قضت المحكمة العليا على انه « البيانات الواردة في ورقة الإعلان يكمل بعضها البعض، والنقص في بعض ما يجب أن تتضمنه ورقة الإعلان كإغفال الاسم أو اللقب أو المهنة أو الموطن لا يترتب عليه بطلان الإعلان طالما أن البيانات الأخرى التي تحويها الورقة لا تؤدي إلى الشك في حقيقة شخصية المعلن أو المعلن إليه» (ط مدني رقم2/18 ق ، ص31).

أما المتأمل في نص المادة المذكورة يلاحظ أن البيانات التي تطلب المشرع اشتمال الإعلان عليها قد ذكرت في النص بعد العبارة التي قرر فيها المشرع البطلان « يجب أن يسبق التنفيذ إعلان السند التنفيذي لنفس المدين أو لموطنه الأصلي أو المختار أو لوكيله وإلا كان باطلا»، لذلك ذهب الفقه (جميعي،ص384) إلى أن تخلف هذه البيانات أو وجود عيب فيها لا يطبق عليه جزاء البطلان الوارد بنفس النص، وإنما تطبق عليه القواعد العامة في البطلان الواردة في قانون المرافعات، وبالرجوع إلى القواعد العامة نلاحظ أن المشرع فرق بين بيان وبيان من ناحية البطلان على النحو التالي:

تخلف بيان التكليف أو عدم بيان المطلوب.

يعتبر التكليف بالوفاء وبيان المطلوب من البيانات الجوهرية، لذا فان تخلفه أو نقصه يؤدي إلي بطلان الإعلان، وبالتالي بطلان إجراءات التنفيذ المتخذة على أساسه، وهذا البطلان لم تقرره م373 مرافعات، وان كان المشرع يحرص في النص على هذه البيانات إلا إنها ذكرت بعد العبارة التي يقرر فيها المشرع البطلان، ومع ذلك فالبطلان يتقرر بناء على القواعد العامة أي وفقا للمادة20مرافعات.

ومع ذلك هناك من يرى(والي، بند127) أن عدم التكليف لا يبطل إعلان السند التنفيذي، وإنما يمكن القيام به بورقة مستقلة، فإذا تم التنفيذ ولم يسبق التكليف بالوفاء لا مع إعلان السند ولا في ورقة مستقلة وقع التنفيذ باطلا.

وكذلك الأمر فان عدم بيان المطلوب أداؤه من المدين لا يبطل التنفيذ إذا كان معيناً في السند التنفيذي، وأيضاً لا يبطل التنفيذ إذا كان ما ذكره طالب التنفيذ أكثر مما ذكر في السند التنفيذي، إذ يعتد بما ذكر في السند التنفيذي وحده.

إذن لا يقع البطلان إلا إذا اعتبرنا إغفال البيان عيباً جوهرياً في الإعلان، وبشرط أن يترتب على ذلك ضرر بالخصم، وهذا ما نصت عليه م21مرافعات على انه «يكون الإجراء باطلاً إذا نص القانون على بطلانه أو إذا شابه عيب جوهري ترتب عليه ضرر

للخصم». ويفسر الفقه(جميعي، ص384) حرص المشرع على النص على بيان معين يدل بذاته على أن إغفاله يعتبر عيباً جوهرياً فيترتب عليه البطلان بشرط أن يثبت من يتمسك بالعيب انه قد أصيب من جراء ذلك بضرر، ما لم يوجد نص يقرر جزاء أخر.

إغفال بيان الموطن المختار لطالب التنفيذ

الحكمة من بيان الموطن المختار لطالب التنفيذ هو تمكين المدين من معرفة المكان الذي سيتم إعلان الأوراق المتعلقة بالتنفيذ إليه، ويعتبر هذا البيان من مشتملات إعلان السند التنفيذي، ولا يعتبر هذا البيان من البيانات الجوهرية للإعلان، لذا لا يترتب على إغفاله أو نقصه أي بطلان للإعلان او بطلان للتنفيذ تبعا لذلك، بل كل ما يترتب على ذلك هو تطبيق حكم القواعد العامة، حيث تقرر المادة13 مرافعات على جواز إعلانه في قلم الكتاب بالأوراق التي كان يصح إعلانه بها في الموطن المختار لو كان قد عينه.

ثانيا: لمصلحة من يتقرر البطلان.

إن البطلان المقرر جزاء على تخلف الإعلان أو تعيبه هو بطلان مقرر لمصلحة المنفذ ضده، فليس لغيره التمسك به، لأنه لا يتعلق بالنظام العام، وله وحده أن يتنازل عنه سواء صراحة أو ضمنا، لذلك نصت م22 مرافعات على انه « يزول البطلان إذا نزل عنه من شرع لمصلحته أو إذا رد على الإجراء بما يدل على أنه اعتبره صحيحا أو قام بعمل أو إجراء أخر باعتباره كذلك فيما عدا الحالات التي يتعلق فيها البطلان بالنظام العام».

والتنازل يمكن أن يستفاد من سكوت المدين، فيفترض تنازله عن حقه في التمسك بالبطلان المقرر لصالحه أو الرد على الإجراء يدل ضمناً على تنازله(وتطبيقا لذلك قضت المحكمة العليا بأن إحضار المتمسك بالبطلان لشهوده في التحقيق يدل على انه اعتبر الحكم المدعى ببطلانه والذي يجرى التحقيق تفاديا له صحيحا. (ط مدني، رقم 54/20 ق، ص90) ، أو التمسك به وذلك بإثارة منازعة في التنفيذ، يدعي فيها مثلا على عدم علمه بالسند أو عدم احتواء الإعلان البيانات الضرورية أو تعيب طريقة التكليف أو الإعلان، وقد يحكم بناء على ذلك ببطلان الإعلان وبطلان الإجراءات اللاحقة له، عملا بقاعدة ما بني على باطل فهو باطل، وما على طالب التنفيذ إلا أن يعيد الإجراءات من جديد بواسطة المحضر القضائي.

المطلب الثاني

حالات التنفيذ بدون إعلان(استثناء توافر حالة الضرورة).

إن إعلان السند التنفيذي هو مقدمة ضرورية ولازمة للتنفيذ الجبري وإلا اعتبر التنفيذ باطلا، غير أن هذه المقدمة قد لا تكون ضرورية أو أن هناك مسائل مستعجلة أو تحفظيه أكثر ضرورة، لذا أعفى فيها المشرع طالب التنفيذ من هذا الإعلان ، وهذه الضرورة التي تطلبت التنفيذ بدون إعلان قد تكون اكبر في حالة وفاة المدين وخلافة ورثته لأمواله، لهذا قد يكون طلب التنفيذ لا يحتمل التأخير، إما لان السند صادر في مسألة مستعجلة وتوفي المدين قبل البدء في التنفيذ، وإما للخشية من تصرفات الورثة في أموال المدين بعد وفاته، فإذا كان المشرع قد ألزم طالب التنفيذ بالتحري عن ورثة المدين وإعلانهم، وإلا اعتبر التنفيذ باطلا، وذلك حماية لمصلحة الورثة وضمان لهم، فان مصلحة طالب التنفيذ لا يجب أن تهمل في ضمان وسرعة الوصول إلى حقه، ولا شك أن في تكليف طالب التنفيذ بالتحري عن ورثة المنفذ ضده وإعلانهم قد يجد فيه مشقة كبيرة، بالإضافة إلى ضياع الوقت والجهد، أو قد تضيع الفرص المناسبة لضمان التنفيذ (كالتصرف في أموال المنفذ ضده)، خاصة في الأحوال التي يكون فيها هذا التأخير ضارا بطالب التنفيذ.

فهل يعفى طالب التنفيذ في هذه الأحوال من التحري عن الورثة وإعلانهم، ومباشرة التنفيذ على أموال المدين دون إعلان الورثة ومعرفتهم؟ كيف عالج المشرع ذلك؟

قبل القيام بعملية التنفيذ يلزم التحري عن الورثة وإعلانهم ومنحهم مدة للتنفيذ طواعية أو مواجهة التنفيذ، وهذا الإعلان قلنا انه إلزامي حتى ولو لم ينص عليه المشرع بشكل صريح، لأنه يعتبر مقدمة ضرورية للتنفيذ، فلا يصح التنفيذ إلا به، سواء كان التنفيذ يجرا في مواجهة المدين أو ورثته.

غير أن المشرع استثنى من مبدأ إلزامية إعلان السند التنفيذي للمدين بحالات معينة يجوز فيها التنفيذ دون إعلان، لذلك نصت م377مرافعات على انه «يجوز للمحكمة في المواد المستعجلة أو في الأحوال التي يكون فيها التأخير ضارا أن تأمر بتنفيذ الحكم بموجب مسودته بغير إعلان...". فهل من المتصور أن يحدث ذلك في مواجهة الورثة أيضا؟

سبب هذا السؤال أن المدين معروف ويعلم أن هناك التزام عليه أو حكم سيصدر ضده، أما الورثة فقد لا يعلموا بالالتزام أصلاً أو بما سيصدر ضد مورثهم، فهل يجوز التنفيذ في حالة الاستعجال في مواجهتهم ودون علمهم وإعلانهم؟ كما أن في التنفيذ على الورثة دون علمهم قد يكون فيه أيضا ضررا للورثة، لذلك يجب الموازنة بين ما يحتمل أن يصيب طالب التنفيذ من ضرر بسبب التأخير في التنفيذ(سبب التحري عن الورثة وإعلانهم بأسمائهم وصفاتهم)، وما يحتمل أن يصيب الورثة(المنفذ ضدهم) من ضرر لعدم علمهم بالتزام المورث وعدم إعطائهم فرصة لتفادي مذلة التنفيذ القهري.

وهذه مسألة تقديرية للمحكمة، لذا لا مانع من تطبيق هذا النص على خلف المدين، لان الغاية واحدة وهي تحقق حالة الضرورة التي لا تحتمل التأخير، ففي هذه الاستثناءات لا يتطلب المشرع أي مقدمات للتنفيذ، صحيح أن النص يستثني فقط الإعلان صراحة، إلا أن ميعاد التنفيذ وطلب التنفيذ لا حاجة لهم، فإذا سبق التنفيذ إعلان وانتظار مهلة للإعلان فقد الاستعجال قيمته(يونس، ص451) . لكن قد يحتاج التنفيذ ضرورة إثبات السند أمام الورثة، فالإعلان يجب أن يشمل على بيانات من ضمنها إثبات السند التنفيذي، وهنا نرى أن الإثبات يكون لحظة التنفيذ، نظرا لعدم منح الورثة مهلة للتنفيذ تقديرا لحالة الضرورة.

وهذه الحالات المستثناه من مبدأ إلزامية إعلان السند التنفيذي هي:

حالة الاستعجال والتأخير الضار.

أباح المشرع (م377مرافعات) للمحكمة في المواد المستعجلة، أو في الأحوال التي يكون فيها التأخير ضاراً، أن تأمر بتنفيذ الحكم بموجب مسودة بغير إعلانه، بل بغير حاجة إلى استخراج صورة تنفيذية من الحكم، إذ يحصل التنفيذ بمسودته التي يسلمها الكاتب للمحضر على أن يردها بمجرد الانتهاء من التنفيذ(سيف، بند170 ص168).

فالمشرع بهاتين الحالتين(حالة الاستعجال، والتأخير الضار) يستكمل سلسلة الحماية لأصحاب الحقوق والمراكز التي لا تحتمل حمايتها تأخيرا منذ اللحظة الأولى في التقاضي بشأنها، وحتى اللحظة الأخيرة، لحظة التنفيذ، فهنا كما يقال غلب المشرع مصلحة طالب التنفيذ على مصلحة الورثة(المنفذ ضدهم)، وضحى بمبدأ المواجهة في سبيل إنقاذ الحق أو المركز القانوني الذي لا يقتضي إلا بالحماية المستعجلة(دويدار، ص175).

حالة اتخاذ إجراءات تحفظية.

الحجز التحفظي يقوم على أساس فكرة المباغتة والمفاجأة بهدف منع المدين أو ورثته من التصرف في أمواله المعتبرة ضمانا لحق طالب التنفيذ، تصرفا ماديا أو قانونيا من شانه الأضرار بهذا الضمان العام، كما أن الحجز التحفظي غالباً ما يتم بغير سند تنفيذي م459مرافعات، حتى يفاجئ الدائن مدينة فلا يتمكن الأخير من تهريب أمواله(أبو الوفا، ص281).

وينطبق ذلك سواء كان الحجز التحفظي على مال في حيازة المدين أو ورثته، أو في حجز ما للمدين لدى الغير الذي يبدأ

دائما تحفظيا م461مرافعات، كما ينطبق أيضا على تنفيذ حكم إيقاع البيع فلا يحتاج إلى إعلان، وتبدو العلة من ذلك التيسير على المشتري بالمزاد عملا بنص م604مرافعات(أبو ألوفا، ص281).

الخاتمة

هكذا تناولنا في هذا البحث موضوع إعلان السند كمقدمة للتنفيذ الجبري، تعرفنا من خلاله على هذه الوسيلة القانونية التي تهدف إلى الإشعار بالموضوع الذي يتعلق بالإعلان، فلا يمكن باي حال من الأحوال الاحتجاج بإجراء ما إلا بعد إشعاره به، ومنحه فرصة لإبداء ما لديه من ردود أو أوجه دفاع، أو على الأقل يعرف نواياه إزاء هذا التنفيذ. كما لا يجوز للمعلن إليه الاحتجاج بجهله بما تم إعلانه به، ما دام أن الإعلان كان في الشكل الصحيح.

وقد توصلنا من خلال هذا البحث إلى جملة من النتائج والتوصيات، نوجزها على النحو التالي:

أولا: النتائج

-إن الإعلان وسيلة إشعار قانونية، تهدف إلى تنبيه أو تبليغ المنفذ ضده بنية طالب التنفيذ في تحريك إجراءات التنفيذ الجبري لاقتضاء حقه.

-يعتبر الإعلان ضمانة هامة للمنفذ ضده، حيث تتيح له فرصة للاستعداد ولإبداء ما لديه من ردود أو أوجه دفاع.

-إن إعلان السند يعتبر مقدمة ضرورية ومنطقية لازمة للتنفيذ وليس من ضمن إجراءاته، فهو من ضمن الأعمال التحضيرية لعملية التنفيذ القائمة بذاتها ولها استقلالها، لذا لا يبطل الإعلان إذا اتخذ وكانت عملية التنفيذ مستحيلة لعدم وجود مال يحجز عليه مثلا، كما أنه إذا منع المشرع القيام بالتنفيذ خلال أجل معين، فإن هذا المنع لا يشمل إعلان السند التنفيذي لاستقلاله عن التنفيذ.

-لا يكفي إعلان السند التنفيذي وحده إذا كان هذا السند هو عقد رسمي بفتح اعتماد، حيث يلزم في هذه الحالة إعلان مستخرج بحساب المدين م373 الفقرة الأخيرة مرافعات.

-يبطل الإعلان إذا تخلف أحد بياناته أو تعيب، كما لو كان الإعلان بدون تكليف بالوفاء أو بدون بيان المطلوب، أما إذا كان الإعلان بدون موطن مختار لطالب التنفيذ، فيتم إعلان الأوراق في قلم كتاب المحكمة وفق القواعد العامة م13 مرافعات.

-قد تتطلب حالة الاستعجال أن يكون التنفيذ بدون إعلان للسند، كما في حالة الضرورة التي لا تتحمل التأخير أو في حالة الحجز التحفظي كالخشية من تهريب الأموال أو التصرف فيها.

ثانيا: التوصيات

-على المشرع الليبي أن يعالج نظام التنفيذ كنظام مستقل له أسسه وأحكامه، ويعاد صياغة إجراءاته وأثاره بشكل أكثر دقة وتنظيم.

-نقترح على المشرع إجراء تعديل على المادة375 مرافعات، حيث يذكر فيها مهلة للتنفيذ في حالة وفاة المدين قبل بدء التنفيذ، ويتجاهل إمكانية حدوث الوفاة بعد بدء التنفيذ وقبل إتمامه، لذا وجب أن تشتمل المهلة حالة حدوث الوفاة بعد بدء التنفيذ وقبل إتمامه.

-يشترط المشرع في م373 أن يكون الإعلان لنفس المدين أو لموطنه الأصلي أو موطنه المختار أو وكيله وإلا كان باطلاً، نقترح على المشرع استبعاد إعلان المدين في الموطن المختار الذي قد يكون اتخذه المدين أثناء نظر الخصومة لإعلانه فيه بالأوراق المتعلقة بالخصومة، وذلك لكون التنفيذ مسألة مستقلة عن الخصومة، وقد أحسن المشرع المصري باستبعاد الإعلان في الموطن المختار، ويرتب على الإعلان في الموطن المختار الذي كان المدين قد اتخذه أثناء الخصومة البطلان م280 مرافعات مصري.

والله الموفق والمستعان

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1.د أبو الوفا احمد: (1991)إجراءات التنفيذ، منشأة المعارف، الطبعة العاشرة، الإسكندرية.

2.د جميعي عبد الباسط: (1961) التنفيذ، دار الفكر العربي، القاهرة..

3.د جميعي عبد الباسط: (بدون سنة نشر) نظام التنفيذ، دار الفكر العربي، القاهرة.

4.د حشيش احمد محمد احمد:(2016) مبادئ التنفيذ الجبري، دار النهضة العربية، القاهرة.

5.د. خليل احمد:(1998)قانون التنفيذ الجبري، مكتبة الإشعاع القانونية.

6.د خليل احمد: (2012)، مبدأ المواجهة ودوره في التنفيذ الجبري، دار المطبوعات الجامعية.

7.د. دويدار طلعت:(2008)النظرية العامة للتنفيذ القضائي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية

8.د دويدار طلعت: (2003)،الإعلان القضائي، منشأة المعارف، الإسكندرية.

9.د راغب وجدي: (1971) النظرية العامة للتنفيذ القضائي، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية.

10.د. زغلول احمد ماهر: (بدون سنة نشر) أصول التنفيذ، دار النهضة العربية، القاهرة.

11.د سيف رمزي: (1968) قواعد تنفيذ الأحكام والمحررات الموثقة، الطبعة الثامنة، دار النهضة العربية.

12.د عمر عبد الخالق: (1977) مبادئ التنفيذ، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة.

13.د فهمي بك محمد حامد: (بدون سنة نشر)، تنفيذ الأحكام والسندات الرسمية والحجوز التحفظية، الطبعة الثالثة، دار النشر للجامعات المصرية.

14.د. مبارك عبد التواب: (2004) التنفيذ الجبري، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة

15.د. هندي احمد: (2000) الصفة في التنفيذ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

16.د والي فتحي: (1988) التنفيذ الجبري، دار النهضة العربية، القاهرة.

17.د يونس محمود مصطفى:(2013) المرجع في قانون إجراءات التنفيذ، دار النهضة العربية، القاهرة.

ثانيا: الدوريات

1. المقالات

1.د. جودة أشرف:(2018)،مقال (الحلول القانونية للعوارض التي تطرأ على المنفذ ضده أثناء التنفيذ الجبري)، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور، جامعة الأزهر مصر ، مجلد3 ع2.

2. القوانين والأحكام

1.قانون المرافعات المدنية والتجارية الليبي.

2.طعن مدني رقم2/18 ق جلسة21/12/1971، مجلة المحكمة العليا، القضاء المدني، السنة8 العدد2، تصدر عن المحكمة العليا ليبيا.

3.طعن مدني، رقم 54/20 ق، جلسة 8/12/1974، مجلة المحكمة العليا، القضاء المدني، السنة11 العدد2، تصدر عن المحكمة العليا ليبيا.

4.نقض مدني12/2/1980، مجموعة أحكام محكمة النقض، الصادرة عن الدوائر المدنية والتجارية المصرية، السنة 31، يناير1980.

ط رقم2186 لسنة 59ق، جلسة 9/2/1995، مجموعة أحكام محكمة النقض، الصادرة عن الدوائر المدنية والتجارية المصرية ، الس46نة، العدد1، يناير 1995.


مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
Journal of the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific Studies
الإكاديمية الليبية - بنغازي
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch

التحليل المكاني للاستعمالات التجارية المخالفة في مدينة بنغازي، "دراسة حالة: شارع دبي"

أ. ابراهيم مفتاح بوبكر نجم*
* التفتيش التربوي, التعليم الثانوي

الملخص

اصبحت ظاهرة الاستعمالات التجارية المخالفة سمة غالبة في العديد من الاحياء السكنية وتحديد الشوارع الرئيسية و التي اصبحت يغلب عليها الطابع التجاري, الامر الذي قد ادى الى خلق جملة من المشاكل التخطيطية المتمثلة في الازدحام المروري و الضجيج و التلوث البيئي الناتج عنه, وقد اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي و التحليلي, وهدفت الى دراسة طبيعة الاستعمالات التجارية المخالفة في شارع دبي بمدينة بنغازي و تحليل العوامل المؤثرة في انتشار الاستعمالات التجارية المخالفة بغية تقديم توصيات للتصدي لهذه المشكلة وتحقيق التنمية المستدامة في المدينة, وقد خلصت الى مجموعة من النتائج كان من اهمها التعدي بالمخالفة على الشروط الفنية الواجب اتباعها, علاوة على ضعف الرقابة و المتابعة للقوانين و اللوائح التخطيطية الملزمة بضرورة التقيد بالشروط الفنية و التخطيطية.

الكلمات المفتاحية: الاستعمالات المخالفة, قانون التخطيط العمراني , المخططات التفصيلية.

Abstract

The phenomenon of illegal commercial uses has become a prevalent feature in many residential neighborhoods and in defining the main streets, which have become predominantly commercial in nature, which has led to the creation of a number of planning problems represented by traffic congestion, noise, and environmental pollution resulting from it. This study adopted the descriptive approach. And analytically, it aimed to study the nature of the illegal commercial uses on Dubai Street in the city of Benghazi and analyze the factors affecting the spread of the illegal commercial uses in order to provide recommendations to address this problem and achieve sustainable development in the city. It concluded with a set of results, the most important of which was the violation of the technical conditions. That must be followed, in addition to the weakness of oversight and follow-up of planning laws and regulations that require compliance with technical .and planning conditions

.Keywords: Illegal uses, urban planning law, detailed plans

مقدمة:

تعد الاستعمالات التجارية المخالفة للأنظمة والقوانين أمرًا يثير القلق في العديد من المدن حول العالم، وتعتبر مدينة بنغازي في ليبيا أحدى هذه المدن التي تعاني من هذه المشكلة. تتراوح الاستعمالات التجارية المخالفة من تشغيل المحلات دون ترخيص إلى بناء المباني في مناطق غير مخصصة للأنشطة التجارية. و تغيير استعمالات المخطط العام المعتمد للمدينة و الذي تم اعداده وفق المعايير التخطيطية السليمة التي تراعي كافة الاحتياجات من الانشطة و الخدمات و تحديد مساحات مخصصة لهذه الاستعمالات بما لا يؤثر على الاستعمالات السكنية للأحياء و المجاورات السكنية بشكل خاص وباقي العناصر المكونة للنسيج الحضري للمدينة بشكل عام.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في التحليل المكاني للاستعمالات التجارية المخالفة في مدينة بنغازي وتحديدا بشارع دبي (الدائري الاول) وأسباب انتشارها وتأثيرها على البيئة العمرانية والاقتصادية والاجتماعية. و التي يمكن سردها على النحو التالي:

-انتشار الاستعمالات التجارية المخالفة و ضعف الرقابة والتنظيم.

-تداعيات الاستعمالات المخالفة و تأثيراتها السلبية على التنمية المستدامة.

-الحاجة إلى استراتيجيات فعّالة للتصدي للمشكلة وضرورة البحث عن حلول شاملة ومستدامة

أهداف البحث:

يهدف هذا لبحث الى الاتي:

-دراسة طبيعة الاستعمالات التجارية المخالفة في شارع دبي بمدينة بنغازي.

-تحليل العوامل المؤثرة في انتشار الاستعمالات التجارية المخالفة.

-تقديم توصيات للتصدي لهذه المشكلة وتحقيق التنمية المستدامة في المدينة.

تساؤلات الدراسة:

-ما هي الاستعمالات المخالفة؟

-وما هي أسباب و اثار الاستعمالات المخالفة على البيئة الحضرية والمجتمعية في المدن؟

-ما هي الآليات المتاحة للحكومة المحلية للتصدي لهذه الظاهرة ومنع انتشارها؟

-ما هو واقع الحال بالنسبة لشارع دبي بمدينة بنغازي من حيث الاستعمالات التجارية المخالفة؟

-ما هو تأثير الاستعمالات التجارية المخالفة على النسيج الحضري للمدينة؟

منهجية البحث:

جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالاستعمالات التجارية المخالفة من المصادر المتاحة. باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي للبيانات باستخدام أساليب التحليل المكانية بالإضافة الى استخدام الدراسات السابقة والأبحاث ذات الصلة لفهم السياق وتحليل النتائج. وتقديم التوصيات والحلول المقترحة للتعامل مع الاستعمالات التجارية المخالفة.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: تتمثل في التحليل المكاني للاستعمالات التجارية المخالفة.

الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية لموضوع الدراسة في شارع دبي بمدينة بنغازي.

الحدود الزمنية: تتمثل الحدود الزمنية في الفترة الممتدة من (1972– 2023).شكل (1)

شكل(1) يبين موقع شارع دبي بمدينة بنغازي



المصدر: مكتب العمارة للاستشارات الهندسية ,تقرير المخطط الشامل بنغازي, التقرير الخامس, بنغازي 2009

توقعات البحث:

من المتوقع أن يكشف التحليل المكاني عن الاستعمالات التجارية المخالفة في مدينة بنغازي بشارع دبي و تحديد العوامل وراء انتشارها. كما سيساعد البحث في تحديد الخطوات اللازمة للتصدي لهذه المشكلة وتعزيز التنمية المستدامة في المدينة.

الدراسات السابقة:

دراسة (يوسف حران فارس, 2015), عنوان الدراسة: «اسباب تغير استعمال الارض السكنية الى الاستعمال التجاري بمدينة النعمانية», و اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي و التحليلي, وهدفت الدراسة إلى الكشف عن التباينات الزمانية والمكانية في تغيير استعمال الارضي السكنية الى الاستعمال التجاري في مدينة النعمانية وتحديد اهم اسباب حدوث الظاهرة وبيان الآثار السلبية والإيجابية الناجمة عن هذه التغيرات والمتمثلة بالآثار (الاجتماعية ، الاقتصادية ، البيئية ، العمرانية ، المرورية ... الخ) التي اثرت على المشهد الحضري و على الحياة اليومية, و قد توصلت الدراسة الى أن حجم التغيرات أخذ في الازدياد نتيجة لضعف أجهزة البلدية

ولارتفاع قيمة المردودات المالية من هذه التغيرات.(يوسف فارس, 2015).

دراسة, (دنيا وحيد عبد الأمير, 2022), بعنوان: «مشكلات الشوارع التجارية و انعكاساتها على البيئة الحضرية في منطقة السيدية», و اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي و التحليلي, و هدفت الى تتبع المراحل التطورية لنشأة وتطور الشوارع التجارية في منطقة الدارسة و محاولة التعرف على طبيعة استعمالات الارض التجارية في منطقة الدراسة ومعرفة التوزيع المكاني للشوارع التجارية ومدى ملائمة التوزيع مع اعداد السكان و محاولة التعرف على اهم المشكلات التي توجد في الشارع التجاري ويعاني منها السكان اثناء التسوق, و خلصت الى جملة من النتائج كان اهمها ان تطور الوظيفة التجارية من حيث الزيادة في اعداد المؤسسات التجارية جاء نتيجة زيادة في عدد السكان مما له الاثر في تطوير الوظيفة التجارية في منطقة الدراسة, وان التجاوزات العشوائية من قبل السكان تمت بدون اخذ موافقات من قبل دوائر البلدية. (دنيا وحيد عبد الأمير, 2022).

الاطار النظري:

تمهيد:

تعتمد مخططات استعمالات الاراضي التفصيلية للأحياء السكنية بالمدن وفقا للمعايير و القوانين التخطيطية والشروط الفنية للبناء (لائحة تنظيم المباني) و تعد ملزمة للحد من المخالفات بمختلف انواعها (تغيير الاستعمالات بصفة عامة دون الرجوع الى اللجان الفنية بمصلحة التخطيط العمراني و الجهات ذات العلاقة) في البيئة العمرانية, حيث اصبحت ظاهرة الاستعمالات التجارية المخالفة سمة غالبة في العديد من الاحياء السكنية وتحديد الشوارع الرئيسية و التي اصبحت يغلب عليها الطابع التجاري و التي اهمها شارع دبي (الطريق الدائري الاول), الامر الذي قد يؤدي الى خلق جملة من المشاكل التخطيطية المتمثلة في الازدحام المروري و الضجيج و التلوث البيئي الناتج عنه, , الامر الذي يتطلب عمل السلطات المحلية المعنية وصناع القرار بتطبيق قوانين التخطيط العمراني و لوائحه التنفيذية وفقا لجملة من الاعتبارات التخطيطية الفعالة التي يكون من شأنها العمل على خلق بيئة عمرانية مستدامة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا, وذلك من خلال متابعة اعمال البناء و منح التراخيص و متابعتها بغية الحد من التجاوزات و ضمان تطبيق اللوائح و الشروط الفنية التي تضمن سلامة المخططات التفصيلية من المخالفات التي قد تحدث طيلة مراحل تنفيذ المشروعات الاسكانية بمختلف انواعها (ذاتي – استثماري – عام). الامر الذي يؤدي الى تحسين إدارة المرافق و التجمعات السكنية والتقليل من ظاهرة مخالفة استعمالات الاراضي بالمخططات العامة والتفصيلية. ويتناول هذا الجزء من البحث التعريف بمفهوم الاستعمالات المخالفة و كذلك اسباب انتشارها واثارها على البيئة العمرانية و توضيح القوانين الملزمة حيالها وذلك في محاولة للإجابة على الاسئلة التالية:

-ما هي الاستعمالات المخالفة؟

-ما هي أسباب و اثار الاستعمالات المخالفة على البيئة الحضرية والمجتمعية في المدن؟

-ما هي الآليات المتاحة للحكومة المحلية للتصدي لهذه الظاهرة ومنع انتشارها؟

تعريف استعمالات الاراضي:

استعمالات الأرض هي صور من العلاقات الاجتماعية الاقتصادية داخل المدينة ، تنعكس بوصفها فعاليات وأنشطة مختلفة، فاذا تغيرت العلاقات الاجتماعية والاقتصادية يكون هناك حاجة الى تغيير الفعاليات والأنشطة أي تغيير استعمالات الارض.(مرجع سابق,يوسف فارس, 2015, ص270).

مبادئ استعمالات الاراضي:

-التوازن المستدام بين الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

ملزما قانونًا لقواعد استخدام الأراضي, ويعد الاعتراف الرسمي بخطة استخدام الأراضي أو قواعد استخدام الأراضي أمرًا بالغ الأهمية.

الحوار, حيث يتم بين الجزء المركزي من أي تخطيط لاستخدام الأراضي بعملية الاتصال التي تسمح لجميع أصحاب المصلحة بالتعبير عن آرائهم ومصالحهم وتمكنهم من الاتفاق على استخدامات الأراضي المستقبلية التي تحترم جميع المواقف بطريقة عادلة وكافية. الشمولية, وهذا يتطلب من جميع أصحاب المصلحة ويتم تمثيل المجموعات: المستخدمين المحليين المباشرين وغير المباشرين، والسلطات العامة، والخاصة والمستثمرين والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية. اعتمادًا على المستوى الذي يتم عليه تخطيط استخدام الأراضي عند القيام بذلك، يمكن أن تكون مشاركة أصحاب المصلحة مباشرة أو غير مباشرة؛

-مراعاة النوع الاجتماعي و التمييز بين أصحاب المصلحة.

المشاركة المجتمعية, يجب على السكان النشاط بالمشاركة في تخطيط استخدام الأراضي, ولا يمكن أن تكون التدابير مستدامة إلا إذا تم وضع الخطط بالتعاون مع الشعب وبواسطته.

الواقعية, ليتم تكييفه مع الظروف المحلية, وبما يتناسب مع القدرات الفنية والاقتصادية والتنظيمية للسكان المحليين وكذلك للإدارة.(https://capacity4dev.europa.eu)

تعريف الاستعمال المخالف (تغيير استعمال الارض):

يعني التحول القائم على فكر وتدبر مسبق فيه تخطيط وتدريج بوجود المتابعة بالتنفيذ ، ولذا يخلف التغيير اثارا قد تكون سلبية ولكنها تكون محسوبة اكثر.(http://www.aluae.net).

التعريفات الاجرائية:

المنطقة السكنية: وهي التي تستعمل في غالبيتها للسكن وتشمل بعض المرافق العامة التي تتطلبها الحياة اليومية في المنطقة مثل دور العبادة والمستوصفات والمدارس والحدائق والمراكز التجارية الخاصة بالأحياء السكنية.

المنطقة التجارية:وهي المنطقة التي تتسم بالنشاط التجاري وتشمل المرافق المتعلقة بتجارة القطاعي والوكالات التجارية والشركات بأنواعها ومرافق الترفيه و غيرها من الخدمات. كما يمكن أن تطلق على مناطق تجارة الجملة ومخازنها.

التعديل الجوهري: هو التعديل الذي يدخل على قطاع أو أكثر من المخطط أو على كامل منطقة من مناطقه أو على أحد المعالم الرئيسية في المخطط مما يسبب تغييرا جذرية فيه بكامله

التعديل الثانوي: هو التعديل الذي يتناول جزءا من منطقة ويتعلق باستعمال وتصنيف المنطقة مما يحدث تغييرات طفيفة لا يكون لها تأثير ملموس في المخطط.

الخرائط الرسمية: خرائط تفصيلية للميادين والطرق والشوارع والأراضي المخصصة للمرافق المختلفة.

اليات التصدي لظاهرة الاستعمالات المخالفة:

تتمثل الاليات التي تضبط و تحد من ظاهرة الاستعمالات المخالفة في قانون رقم 5 لسنة 1969 م بشأن تخطيط وتنظيم المدن والقرى, و ما تضمنه من مواد و نصوص قانونية تبين نوع الاعمال المخالفة و تحدد احكاما قانونية واجبة التنفيذ حيالها للحيلولة

دون استفحال هذه الظاهرة و ما لها من تداعيات خطيرة على النسيج العمراني بالأحياء السكنية. يمكن سرد اهم مواد هذا القانون على النحو التالي:

-المادة (65): مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر يعاقب المخالف إذاكان موضوع المخالفة يقتصر على القيام بأعمال بدون ترخيص بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تجاوز أربعمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين.

-المادة (66): كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون أو اللوائح أو القرارات الصادرة بمقتضاه يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين وذلك فضلا عن الحكم بهدم أو إزالة الأعمال المخالفة أو تصحيحها أو استكمالها.

-المادة (67): إذا لم يقوم المحكوم عليه بتنفيذ الحكم الصادر بهدم أو إزالة الأعمال المخالفة في المدة التي تحددها له البلدية المختصة جاز لها إزالة أسباب المخالفة على نفقته.

-المادة (70): تعتبر المباني والأراضي المقسمة وغيرها من المنشآت القائمة حاليا والمرخص بها طبقا للقوانين واللوائح السابقة قابلة للاستعمال بوضعها الحالي بشرط ألا تجري عليها أية تعديلات جوهرية إلا بغرض تنسيقها مع المخطط الجديد طبقا لأحكام هذا القانون. (قانون رقم 5 لسنة 1969)

اسباب انتشار ظاهرة الاستعمالات المخالفة:

ان سرعة التغيير و المخالفة للاستعمال السكني لصالح الاستعمال التجاري اصبح ظاهرة منتشرة تعاني منها اغلب المدن, و قد تجلت مظاهرها الواضحة في مدينة بنغازي و تحديدا في شارع دبي و ذلك يرجع لجملة من الاسباب التي من اهمها ما يلي:

مورفولوجية المدينة: و هي تعد انعكاسا لتطورها العمراني عبر التاريخ, اذ يعد اتساع رقعة المدينة نتاجا لنموها و تطورها خلال اجيال متعاقبة من البناء و التشييد و لا ريب ان يكون نمو المدينة تدريجيا, اذ لا تكتمل وظيفة المدينة و شكلها النهائي الا بعد مرور فترة من التطور, و عليه فان فهم تخطيط المدينة لس بالمهمة السهلة دون معرفة للطريق الذي سلكته حتى وصلت الى ما هي عليه اليوم. و يعد التباين الكبير في استخدام الارض الحضرية من ابرز سمات المدينة الحديثة و التي تعددت بها الوظائف بسبب المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و الحياتية التي دفعت الى ممارسة نشاطات تقليدية و اخرى غير تقليدية , بالإضافة الى تزايد النمو السكاني و ارتفاع الكثافة السكانية مما ادى الى عجز كبير في الخدمات التجارية, علاوة على ارتفاع المستوى المعيشي للسكان, كل هذه العوامل شجعت على قيام اصحاب الوحدات السكنية من تحوير جزء او معظم واجهات منازلهم و خاصة المطلة على الشوارع الرئيسية للاستعمالات التجارية. (احمد على سماعيل, 1992, ص 374)

الاجراءات الحكومية: قد تتخذ السلطات الحكومية بعض الاجراءات التشريعية و تعمل على تغيير صنف الاستعمال السائد على الارض الحضرية لبعض الشوارع الرئيسية اي تحويلها من سكنية الى استعمال تجاري (مختلط) نتيجة لعد التخطيط الملائم لهذا الاستعمال, وكذلك عدم مراعاة الزيادة الكبيرة في السكان على مدى بعيد مما شجع اصحاب الوحدات السكنية على القيام بالمخالفات.

العامل الاقتصادي: يعد العامل الاقتصادي احد الاسباب الرئيسية و المهمة في عملية الغير في صنف الاستعمال السكني الى الاستعمال التجاري, اذ ان اغلب اصحاب الوحدات السكنية قاموا بتحوير جزء او معظم واجهات وحداتهم السكنية وذلك من اجل الاستفادة من المردود المالي الذي يتم الحصول عليه من جراء تأجير هذه المحال اذ تكون لها عوائد ماليه كبيرة اضافة الى استفادتهم من الوحدة السكنية لسكن اسرهم.

النمو السكاني: يقصد به اختلاف حجم السكان عبر فترات متباينة ويعد من ابرز المؤشرات الديموغرافية و من الموضوعات المهمة التي يجب مراعاتها و هو ذو اتجاهين اما بالزيادة نتيجة الولادات او بالنقصان نتيجة الوفيات او الهجرة. و بالتالي فان الزيادة في اعداد السكان المستمرة للمدينة تعني الحاجة الى اعداد اضافية من المحال التجارية لغرض تسهيل الحياة الحضرية المتجددة بالإضافة الى زيادة دخل الفرد السنوي, مما يؤدي الى المخالفات بشكل ملحوظ.

عمر الوحدة السكنية:

لوحظ انه كلما زاد عمر الوحدة السكنية, تطلب اجراء تغييرات مستمرة عليها لظهور بعض المستجدات في حياة ساكنيها و ما تحتمه الضرورة, و في بعض الاحيان يتم هدمها و انشاء محلات تجارية من اجل الاستفادة من موقعها التجاري المميز و المتمثل في الشوارع الرئيسية ما يؤدي الى تغيير الاستعمال بدون الحصول على موافقة الجهات المسؤولة الامر الذي يعد مخالفا للاستعمال الاصلي. موقع الوحدة السكنية: ان لموقع الوحدة السكنية اثراكبيرا في عملية تغيير الاستعمالات الاراضي السكنية الى استعمالات تجارية بالمخالفة, فكلما كان الموقع في مركز المدينة او المناطق القريبة منه تكون الكثافة السكانية فيها مرتفعة, و بسبب توفر الخدمات و فرص العمل وسهولة الوصول يتسبب بحصول التنافس على استعمالات الاراضي الحضرية مما يضطر في بعض الاحيان بتغيير موقعه و كذلك يحدث التغيير على حساب الاستعمالات السكنية من اجل المنافسة.(محمود خالص, 1990, ص 86).

الاطار العملي:

تمهيد:

يتناول هذا الاطار وبشيء من التفصيل تتبع التسلسل الزمني لاستعمالات الاراضي وفق المخطط التفصيلي لمدينة بنغازي و تحديدا شارع دبي وذلك بغية التعرف على ملامح التغيرات التي طرأت على استعمالات الشارع و تحديدا المخالفة لاستعمالات الاراضي المعتمدة بالمخطط العام للمدينة من قبل الجهات ذات الاختصاص, حيث يقدم التحليل الوصفي لأهم مظاهر التغير في استعمالات الاراضي السكنية الى الاستعمال ذات الطابع التجاري, وفي هذا الصدد تم استخدام ما تم تجميعه من بيانات مطلوبة لتحقيق غرض الدراسة من مختلف المصادر المتوفرة كالبيانات الوثائقية النوعية و التي منها على سبيل المثال (المخططات التفصيلية لاستعمالات الاراضي لمدينة بنغازي و تحديدا شارع دبي, وقوانين التخطيط العمراني و اللوائح و المعايير التخطيطية ...الخ, ويمكن القول أن هذا الاطار يهدف إلى الإجابة على التساؤلات التالية:

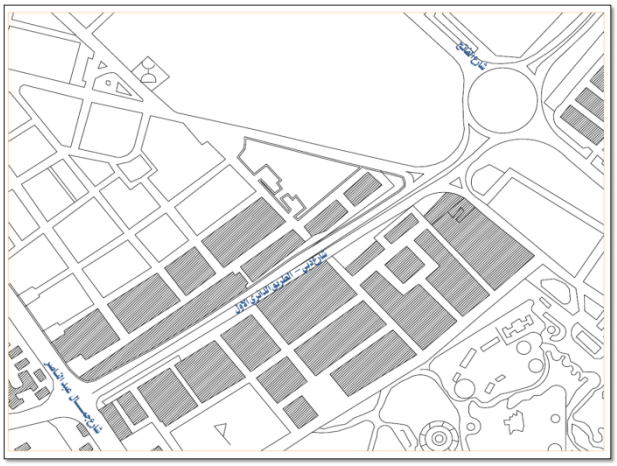
-ما هو واقع الحال بالنسبة لشارع دبي بمدينة بنغازي من حيث الاستعمالات التجارية المخالفة؟

-ما هو تأثير الاستعمالات التجارية المخالفة على النسيج الحضري للمدينة؟

خصائص مجتمع الدراسة:

الموقع: يقع شارع دبي (الطريق الدائري الاول) بمدينة بنغازي و تحديدا الجزء (المسار) المحصور بين تقاطع شارع الفاتح (جزيرة الانابيب) و تقاطع شارع جمال عبدالناصر مع الطريق الدائري الاول, شكل (2).

شكل (2) يبين موقع شارع دبي بمدينة بنغازي



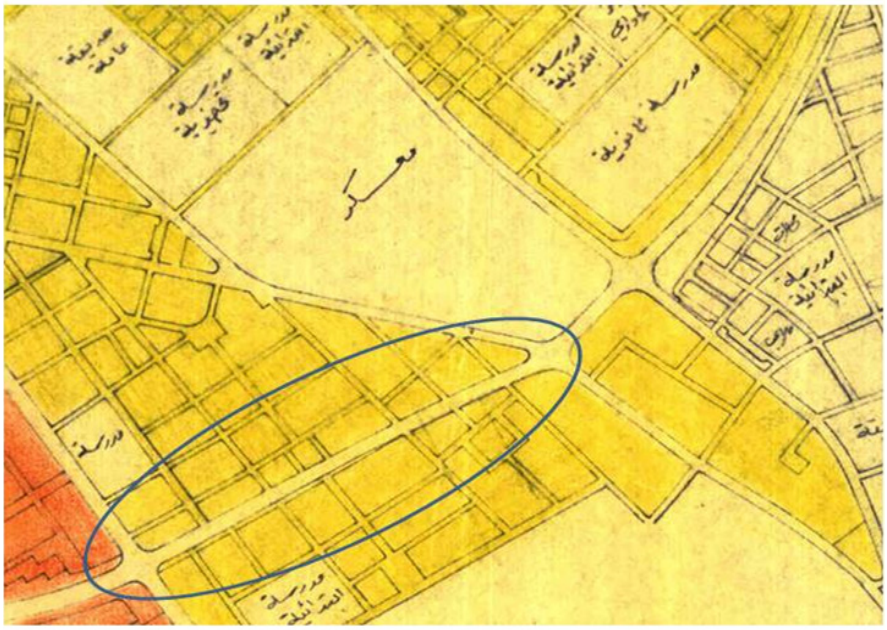
المصدر: مصلحة التخطيط العمراني بنغازي, 2023

التسلسل الزمني لاستعمالات الاراضي وفق المخطط التفصيلي لمدينة بنغازي:

المرحلة الاولى: (1971–2002)

في اطار التنمية المكانية في ليبيا تم اعتماد العديد من المخططات التفصيلية للمدن و القرى و التي من بينها مدينة بنغازي حيث تم الانتهاء من اعداد المخطط التفصيلي للأحياء السكنية بها عام 1971م, حيث بين المخطط التفصيلي بان شارع دبي ليس شارعا تجاريا وان الواجهات الامامية للقطع السكنية غير مطلة علية, وبالتالي ووفقا لقانون التخطيط العمراني رقم (5) لسنة 1969م فانه لا يجوز عمل مداخل او فتحات على هذا الطريق كونه طريقا رئيسا و شريانا مهما لحركة النقل و المواصلات بالمدينة و له حرم طريق يجب ان لا يتم فيه اي نوع من الانشطة الاقتصادية او الخدمية او التجارية. شكل (3).

شكل (3) المخطط التفصيلي المعتمد لمدينة بنغازي عام 1971م



المصدر: مصلحة التخطيط العمراني بنغازي

المرحلة الثانية: (2002–2023)

وخلال السنوات الاولى من هذه المرحلة الزمنية استمر الحفاظ على الاستعمالات وفق المخطط التفصيلي المعتمد عام 1971م وفق خريطة الارجاع الجغرافي لخرائط Googol map, شكل (4), و استمر هذا الوضع مع عدم وجود ظاهرة مخالفات في استعمالات الاراضي حتى عام 2011م, حيث بدأت هذه الظاهرة تنمو بمختلف الاحياء السكنية بمدينة بنغازي و بالتحديد بشارع دبي موضوع الدراسة, و خلال الحقبة الاخيرة من هذه المرحلة و وصولا لعام 2023م فقد استفحلت هذه الظاهرة لتشمل كافة اجزاء المسار التخطيطي لشارع دبي و تمثلت في ارتفاع كثافته بشكل يخالف تصنيف الكثافات السكنية المعتمدة بمخطط استعمالات الاراضي, حيث ان هذه المنطقة مصنفة ضمن الكثافة السكنية المتوسطة (R2) , و المحددة بارتفاع لا يتجاوز 8 م, مع المحافظة على الارتدادات)امامي وخلفي و جانبي) للقطع السكنية, وذلك وفق اللوائح و القوانين التخطيطية المعمول بها لدى مصلحة التخطيط العمراني, علاوة على التعدي على الاستعمالات السكنية بالمخالفة و استحداث الانشطة التجارية بشكل واضح و جلي يجسد هذه الظاهرة. شكل (5).

شكل (4) يبين الوضع التخطيطي لشارع دبي خلال عام – 2002 – 2011



المصدر: https://earth.google.com

شكل (5) يبين الوضع التخطيطي لشارع دبي خلال من عام 2011– 2023



المصدر: https://earth.google.com

النتائج:

تبين من خلال الدراسة ان شارع دبي اصبح من الشوارع التجارية الهامة و المميزة بمدينة بنغازي بالرغم من ان هذا الاستعمال يعد بالمخالفة لاستعمالات الاراضي المعتمدة بالمخطط العام لمدينة بنغازي, ذات التصنيف السكني.

اثبتت الدراسة وجود مخالفة في الارتفاعات المعتمدة وفق الكثافة السكنية المتوسطة (R2) للمنطقة حسب المخطط العام المعتمد لمدينة بنغازي.

اوضحت الدراسة التعدي بالمخالفة على الشروط الفنية الواجب اتباعها فيما يخص الارتدادات (الامامي و الخلفي و الجانبي).

اكدت الدراسة ضعف الرقابة و المتابعة للقوانين و اللوائح التخطيطية الملزمة بضرورة التقيد بالشروط الفنية و التخطيطية وقانون رقم (5) لسنة 1969م.

بينت الدراسة وجود مشاكل مرورية تمثلت في الازدحام و مشاكل بيئية مصاحبة تجلت في الضجيج و التلوث بالانبعاثات الكربونية الناتجة من عوادم السيارات.

تبين من خلال الدراسة وجود تلوث بصري ناتج من عدم تنسيق الالوان و كثرة اللافتات الاعلانية المزعجة بصريا.

عدم وجود مساحات خضراء و مناطق مفتوحة و مواقف للسيارات على جانبي الشارع.

عدم كفاية الارصفة و ممرات المشاة بمسار شارع دبي, وهذا يعزى الى مخالفة الاستعمالات و الاعتداء على الارصفة ببروز مداخل المحال التجارية.

مناقشة اهم النتائج:

ادى ضعف الرقابة و المتابعة للقوانين و اللوائح التخطيطية الى التأثير و بشكل كبير على الاستعمال السكني الذي بدوره شهد تراجعاً ملحوظاً لصالح الاستعمال التجاري في منطقة الدراسة (شارع دبي) خلال الفترة من (2011 – 2023) وهي الفترة التي سقط فيها النظام السياسي وتعطلت فيها اجهزة الدولة عن العمل و شهدت غيابا لفترة طويلة لدور الأجهزة الضبطية والرقابية الاضافة الى الاجهزة الفنية التي كانت مسؤولة على الادارة الحضرية للمدينة بشكل عام, الامر الذي أنعكس بدوره الى بروز ظاهرة التعدي على الاستعمالات السكنية بالعديد من الاحياء السكنية بمدينة بنغازي و احداث تغيير كبير فيها, كما تأثر بها ايضا مسار هذا الشارع بشكل خاص و باقي شوارع المدينة بشكل عام، وهذه نتيجة حتمية في ظل غياب و تعطل عمل هذه الاجهزة عن اداء اعمالها, و بالتالي يؤدى الى استفحال هذه الظاهرة غير القانونية و التي تعد مخالفة للقوانين و اللوائح المعمول بها بالدولة الليبية و المنوط بها تنظيم تخطيط المدن و القري وفقا للتشريعات النافذة و في مقدمتها القانون رقم (5) لسنة 1969م, بهذا الشأن.

التوصيات:

-التقيد بالرسومات المعمارية المرخصة و الالتزام بالشروط الفنية ولوائح البناء المعمول بها.

-الالتزام و التقيد باستعمالات الاراضي و تصنيف المناطق المعتمدة وعدم مخالفتها.

-التأكيد على دور الجهات الضبطية وتفعيل القوانين و اللوائح التي من شأنها تنظيم تخطيط المدن.

-ان يضع المخططين و صناع القرار التخطيطي في اعتبارهم تطور الوظيفة التجارية للمدينة و مراعة الزيادة في عدد السكان.

-العمل على ايجاد الحلول التخطيطية للمشاكل المرورية و البيئية وفق مبادئ التخطيط الحضري المستدام.

المراجع:

1.ادريس الاول, «القانون رقم 5 لسنة 1969 «بشأن تخطيط وتنظيم المدن والقرى في ليبيا», نشر في الجريدة الرسمية, 1969, العدد 11 السنة السابعة. ص(16-10).

2.جنان مرزوك فليح العبيدي ، «الاثار الاجتماعية والعمرانية للتحول في استعمالات الارض السكنية الى تجارية, منطقة الدراسة شارع فلسطين في بغداد»، رسالة ماجستير مقدمة الى مركز التخطيط الحضري والاقليمي، جامعة بغداد، 2015، ص 22.

3.يوسف حران فارس, «اسباب تغير استعمال الارض السكنية الى الاستعمال التجاري بمدينة النعمانية», مجلة كلية التربية, العدد التاسع عشر,2015, ص 265.

4.دنيا وحيد عبد الأمير, «مشكلات الشوارع التجارية و انعكاساتها على البيئة الحضرية في منطقة السيدية», مجلة دراسات البصرة, ملحق العدد(45), السنة السابعة عشر, جامعة بغداد, 2022, ص 561.

5.مكتب العمارة للاستشارات الهندسية, تقرير المخطط الشامل بنغازي, التقرير الخامس, 2009.

6.احمد علي اسماعيل ، دراسات في جغرافية المدن ، دار الثقافة والنشر والتوزيع ، 1992, ص 374.

7.محمود خالص رؤوف حسن ، تغيير استعمالات الارض في مدينة اربيل ، ابحاث جامعة صلاح الدين للعموم الانسانية، العدد الخاص لوقائع المؤتمر العلمي الاول ، العدد 1 ، مطابع التعليم العالي, 1990, ص 283.

http://www.aluae.net , 25-4-2024, 11:50 pm.

https://capacity4dev.europa.eu, 24-4-2024, 10:15 am


مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
Journal of the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific Studies
الإكاديمية الليبية - بنغازي
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch

التوزيع الجغرافي للعيادات المجمعة الذهبية في مدينة بنغازي، «دراسة تطبيقية في جغرافية الخدمات»

أ. اللافي عياد سليمان العبار*

*وزارة المالية، الحكومة الليبية

الملخص

تعد الخدمات الصحية من العناصر الأساسية في عمليات التطوير الاجتماعي والاقتصادي لأي بلد من بلدان العالم، اذا يمكن قياس تطور اي بلد عن طريق مستوى صحة الفرد من أبنائه الناتج عن تطور الخدمات الصحية المتوفرة ومن ملكات ومؤسسات وإمكانات صحية أخرى , وهدفت هذه الدراسة الى تحديد مشكلة التوزيع المكاني للعيادات المجمعة في منطقة الدراسة ومدى مناسبتها مع اعداد السكان والتحليل المكاني للعيادات المجمعة وتوزيعها الجغرافي على مستوى مدينة بنغازي , و اعتمدت الدراسة منهج التحليل الوصفي و الدراسة الميدانية لمجتمع الدراسة, وخلصت الى جملة من النتائج و التي كان من اهمها سوء التوزيع الجغرافي للعيادات المجمعة في بعض محلات المدينة.

الكلمات المفتاحية: التوزيع الجغرافي, العيادات المجمعة العامة.

Abstract

Health services are considered one of the basic elements in the social and economic development processes of any country in the world. The development of any country can be measured by the level of health of its individual members resulting from the development of available health services and other health facilities, institutions and capabilities. This study aimed to identify the problem of distribution. The spatial location of the clustered clinics in the study area and its suitability with the population numbers and the spatial analysis of the clustered clinics and their geographical distribution at the level of the city of Benghazi. The study adopted the descriptive analysis approach and field study of the study population, and concluded with a number of results, the most important of which was the poor geographical distribution of the clustered clinics in Some city stores. Keywords: geographical .distribution, general complex clinics

المقدمة:

تعتبر استراتيجيات تنمية المدينة نهجاً تخطيطيا يمهد الطريق للوصول إلي مستقبل أفضل, فهو يشكل في الوقت نفسه الطريقة والأداة التي تساعد المجالس البلدية في أتخاذ القرارات الصائبة لتحقيق تنمية مستدامة لمدنهم, وتعد الخدمات الصحية من العناصر الأساسية في عمليات التطوير الاجتماعي والاقتصادي لأي بلد من بلدان العالم ، اذا يمكن قياس تطور اي بلد عن طريق مستوى الصحة الفرد من أبنائه الناتج عن تطور الخدمات الصحية المتوفرة ومن ملكات ومؤسسات وإمكانات صحية أخرى, لذلك نجد بلدان العالم تولى الخدمات الصحية عناية فائقة تترجمها بصورة جلية المنظمات العالمية المتخصصة في هذا المجال التي وأن اختلفت اتجاهاتها الا أنها تصب في خدمة الأنسان الذي هو أعلى قيمة من ناحية موارد البلد.(ابراهيم الهموز, 2009, ص1)

ولقد تبنت ليبيا سياسة صحية هدفها توفير الخدمات الصحية وتطويرها كما وكيفا واعتبارها من أهداف التغيير الاجتماعي والاقتصادي الذي تشهده البلاد حيث خصصت لقطاع الصحة مبالغ ماليه كبيرة وانشأت العديد من المستشفيات والعيادات المراكز الصحية في مختلف مناطق البلاد, حيث تشير البيانات المتوفرة حول القطاع الصحي في ليبيا أن المرافق الصحية قد حظيت خلال مراحل التنمية في الفترات الماضية باهتمام بالغ حيث ارتفعت معدلات المرافق الصحية والمنتشرة في كامل مناطق ليبيا.

لذا فان هذا البحث يتناول التوزيع الجغرافي للعيادات المجمعة العامة (الذهبية) بمدينة بنغازي من حيث واقع هذه العيادات و مدى تباين المسافات بين مواقعها و نمط التوزيع المكاني لها.

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية :

-ما واقع الخدمات الصحية العامة المتمثلة في العيادات المجمعة في منطقة الدراسة؟

-هل تتوفر الخدمات الصحية في العيادات المجمعة في الدراسة بشكل كفوء يحقق رغبات وحاجات سكان المدينة من الخدمات؟

-ما نمط التوزيع المكاني للعيادات المجمعة في منطقة الدراسة؟

-ما قيمة المدى الذي تتباين فيه المسافات بين مواقع العيادات المجمعة في منطقة الدراسة؟

أهداف الدراسة :

-تحديد مشكلة التوزيع المكاني للعيادات المجمعة في منطقة الدراسة

-تحديد مدى مناسبة التوزيع للخدمات الصحية مع اعداد السكان بمنطقة الدراسة

-دراسة التحليل المكاني للعيادات المجمعة وتوزيعها الجغرافي على مستوى محلات منطقة الدراسة للوصول إلى مدي التوازن في التوزيع

أهمية الدراسة :

تكمن اهمية البحث في معرفة نمط توزيع العيادات المجمعة (الذهبية) في الوقت الراهن و الأدوات اللازمة لتحسين ورفع مستوى الخدمة مستقبلا .

منهجية الدارسة :

من أجل تحقيق أهداف البحث فقد تم استخدام المنهج التحليلي لتحليل البيانات لاستخدام الدلالات الإحصائية, حيث تمثلت ادوات الدراسة و مصادرها في الاتي:

-البيانات الأولية : وهي لإحصائيات المتعلقة بالمرافق الصحية وقد جمعت عن طريق الدراسة الميدانية إضافة للخرائط التي تبين الخدمات

وتوزيعها الجغرافي والإحصائيات والتقارير والسجلات والوثائق الرسمية.

-البيانات الثانوية : وتشمل المصادر والمراجع المنشورة والغير منشورة عن الجهات الرسمية والكتب التي لها علاقة بموضوع الدراسة

مجال الدراسة :

-المجال الموضوعي: ينحصر موضوع الدراسة في التوزيع الجغرافي للعيادات المجمعة الذهبية.

-المجال الزماني: منذ بداية انشاؤها من عام 1981 م– 2024 م.

-المجال المكاني: يتمثل المجال المكاني للدراسة في نطاق حدود المخطط العام لمدينة بنغازي.

الدراسات السابقة:

دراسة (حمود مبارك سعيد أبوظهير, 2021), بعنوان " التوزيع الجغرافي للخدمات الصحية الخاصة بمدينة أبها في ظل رؤية المملكة العربية السعودية 2030م", وهدفت هذه الدراسة الى التعرف على منظومة الخدمات الصحية الخاصة في مدينة أبها عام 1442 وتوزيعها المكاني و دراسة العلاقة بين توزيع الخدمات الصحية الخاصة وخدمات الرعاية الصحية الاولية الحكومية في المدينة، و معرفة ما إذا كان غياب الخدمات الصحية الحكومية في حي ما يعني تواجد الخدمات الصحية الخاصة، أو لا, و اتبعت منهج دراسة الحالة و التحليل الوصفي, و خلصت الى العديد من النتائج و التي كان اهمها ان توزيع الخدمات الصحية الخاصة و الحكومية يسير باتجاه شرق مدينة ابها و ان تواجد الخدمات الصحية الخاصة غير مرتبط بغياب الخدمات الحكومية.(حمود مبارك سعيد أبوظهير, 2021, ص 658).

دراسة (انتصار محمد علي الضويلع, 2019), بعنوان « لتوزيع الجغرافي للخدمات الصحية في منطقة صبراتة ـ ليبيا دراسة في جغرافية الخدمات", وهدفت هذه الدراسة الى دراسة التحليل المكاني للمؤسسات الصحية وتوزيعها الجغرافي على مستوى محلات منطقة صبراتة للوصول إلى مدى التوازن في التوزيع, واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي و التحليلي, وخلصت هذه الدراسة الى جملة من النتائج كان اهمها فان منطقة صبراتة وعلى مستوى المحلات تفتقر إلى المستشفيات التخصصية الحديثة، وقلة الكادر الطبي والممرضين والعاملين في المؤسسات الصحية في بعض المحلات. وأوصت الدراسة بضرورة الإسراع في زيادة المنشآت الصحية بالشكل الذي يتلاءم مع حاجة المنطقة وسكانها، وتحسين منظومة الخدمات الصحية الموجودة عن طريق الكوادر المتخصصة والمشرفة لتأدية وظائفها بالشكل المناسب والمطلوب, والعمل على سد النقص في المؤسسات الصحية من الأطباء وذوي المهن الصحية وإعادة هيكلة الكادر الطبي في المحلات وفقا للاختصاص. (انتصار محمد علي الضويلع, 2019, ص 406)

الاطار النظري:

مفهوم التوزيع (الجغرافي)المكاني:

يشير التوزيع المكاني إلى مجموعة الملاحظات الجغرافية التي تصور أهمية سلوك ظاهرة أو خاصية غير عادية عبر مواقع مختلفة على سطح الأرض. تشمل أمثلة هذا التحليل توزيع السكان في جميع أنحاء العالم والتحقيق في تحركات المجتمعات وعواملها المؤثرة. وتشمل هذه العوامل التشتت والهجرة والتشتت وتجزئة الموائل. تعمل دراسة التوزيع المكاني عن طريق اختيار متغير معين وتحديد حوادث ذلك المتغير على الخريطة.

انماط التوزيع المكاني:

-النمط الموحد: يحدث نمط موحد عندما تكون نقاط البيانات متباعدة بشكل متساوٍ.

-التوزيع العشوائي: يوضح هذا النمط أنه لا يوجد ارتباط مباشر بين أي نقاط بيانات. هذا يعني أن المجتمعات أو العناصر مبعثرة بشكل عشوائي.

-التشتت المتكتل أو العنقودي: يتميز هذا النوع من التشتت بنقاط بيانات مرتبطة ببعضها البعض ولكن قد لا تكون متباعدة بشكل متساوٍ.

أهمية دراسة التوزيع المكاني:

يساعد تتبع السكان بمرور الوقت على التنبؤ بكيفية تغيرهم المحتمل في المستقبل, تساعد مراقبة الحجم والبنية أيضًا في إدارة المجموعات السكانية, إنه ضروري في تسويق وتخطيط خطوط الإنتاج والمستخدمين النهائيين, من خلال التوزيع المكاني ، يمكن لواضعي السياسات تقدير الاحتياجات من الموارد. ويمكن لمتغيرات التوزيع المكاني أيضًا أن توجه تخطيط الخدمات الصحية .(https://ar.milestoblog.com/)

مفهوم العيادات المجمعة:

يعرف مفهوم العيادة المجمعة بانها منشأة طبية تأتي في المرتبة الثالثة بالنسبة لهيكل النظام الصحي, و تخدم عددا من السكان يتراوح ما بين (40000-60000) الف نسمة. (انتصار الضويلع, 2019,ص 414)

الاطار العملي:

موقع منطقة الدراسة :

تقع مدينة بنغازي في الجزء الشمالي الشرقي من ليبيا وتطل على ساحل البحر المتوسط وتبلغ مساحتها حسب المخطط الأساسي للجيل الثالث للمدة من (2000 - 2025) 240210 هكتار, على شكل نصف دائرة تمتد من سيدي خليفة في الشمال الشرقي إلى قنفودة في الجنوب الغربي ، مع نمو محدد في اتجاه الشرق يضم مناطق بوعطني على أمتداد طريق المطار . وتقع فلكيا عند تقاطع دائرة العرض (32.1167) شمالا مع خط طول (20.0667 شرقا) شكل رقم (1).

شكل (1) يبين الموقع العام لمدينة بنغازي



المصدر: تقرير مخطط بنغازي (2009م)

خصائص منطقة الدراسة:

أولا: خصائص السكان:

يتعرض السكان حجما وتركيبا إلى ما يعرف بالتغيرات السكانية والتي تحظي باهتمام القائمين بالتخطيط لتلبية متطلبات واحتياجات السكان ورفع مستواهم الاقتصادي ماديا وخدميا للقطاعات المختلفة لا سيما الصحية منها عن طريق تنفيذ برامج التنمية وتحقيق اهدافها المخطط لها.(عبدالحسين زيني, 1990،ص43) .

1. النمو السكاني :

يعد النمو السكاني من ابرز الظواهر الديموغرافية المميزة في العصر الحديث، إذ يتجلى الاتجاه العالمي حديثا نحو الزيادة المستمرة للسكان . ويتسم معدل النمو السكاني بأنه من أكثر المقاييس الشائعة لمعرفة حجم السكان في الحاضر وتقديره في المستقبل (يونس الدليمي, 2002 ،ص 21). ومن ثم مقارنه هذا الحجم السكاني بما متوفر من خدمات صحية لتحديد مؤشرات الكفاءة لهذه الخدمات, بلغ عدد سكان مدينة بنغازي حسب تعداد 2006 (746.395) بمعدل نمو(53.9%) ومتوقع يزيد عددهم ليبلغ سنة 2520 (1.378.853) بمعدل نمو (56.9%), (قاسم الزهيري, 1997، ص154).

2. توزيع السكان:

يتوزع السكان داخل مدينة بنغازي في سبعة احياء سكنية جدول (1) حيث بلغ حجم السكان في حاضرة بنغازي سنة 2006 الى 601.287 نسمة, وأن تركيزهم يظهر توزيعه في أحياء المرتبة الأولي في بنغازي وبلغ عددهم حسب تعداد 2006 الى(567.082) تم يليه المرتبة الثانية الكويفية وبلغ عددهم (10.626) تم الثالثة منطقة القوارشة وبلغ عددهم (8.695) نسمة والرابعة بودزيرة 6.936 نسمة والخامسة قنفودة البحرية بمعدل 3.615 ثم بوفاخرة بنسبة 2.583 واخيرا تيكا وبلغت.750 .1 نسمة, ومن المتوقع يصل عدد السكان في حاضرة بنغازي سنة 2025 الى (1.154.576), (تقرير حاضرة بنغازي, 2000 . 2025 ،ص2017).

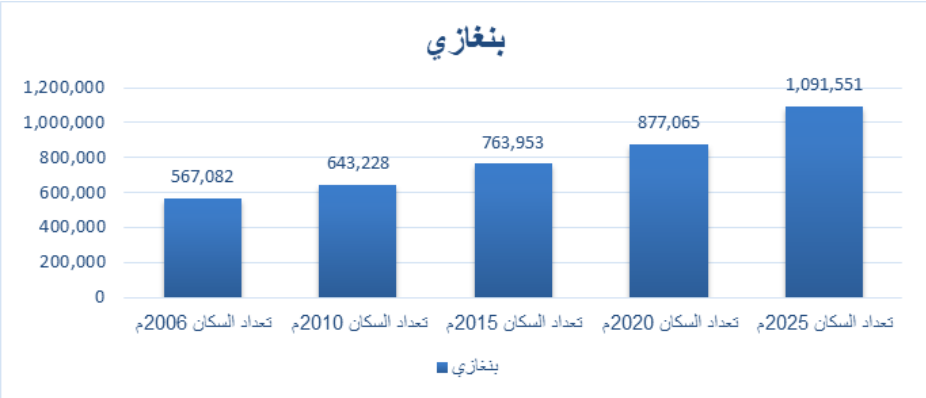
جدول(1) توقعات سكان التجمّعات السكانية داخل حاضرة بنغازي

التجمّعات السكانية	تعداد السكان 2006م	تعداد السكان 2010م	تعداد السكان 2015م	تعداد السكان 2020م	تعداد السكان 2025م
بنغازي	567,082	643,228	763,953	877,065	1,091,551
الكويفية	10,626	12,053	14,315	16,434	19,896
القوارشة	8,695	9,863	11,714	13,448	16,280
بودزيرة	6,936	7,449	8,305	9,125	10,675
قنفودة البحرية	3,615	3,739	4,028	4,361	8,061
بوفاخرة	2,583	2,930	3,480	3,995	4,836
تيكا	1,750	1,985	2,358	2,707	3,277
حاضرة بنغازي	601,287	681,247	808,153	927,135	1,154,576

المصدر: دراسة القطاع (مكتب العمارة: 2009م)

مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
Journal of the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific Studies
الإكـاديمية الليبيـة ـ بنـغـازي
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch

شكل (2) يبين التمثيل البياني لتوقعات سكان التجمّعات السكانية داخل حاضرة بنغازي



المصدر: عمل الباحث بناءا على جدول (1)

ثانيا: واقع العيادات المجمعة الذهبية العامة في منطقة الدراسة:

تعد الخدمات الصحية إحدى المقومات الأساسية لتقدم المجتمعات وتطورها ، فهي تمنح الفعاليات الوقائية والعلاجية لكافة أفراد المجتمع ، وتسهم في تحسين أداء العاملين وترفع من مستوي إنتاجهم (خير صفوح, 2000 , ص 343), أذا أن الاهتمام بالجانب الصحي أمر له أهميته لكونه موجه لخدمة السكان الذين يمثلون العنصر الأساسي للتنمية, وتهتم الدراسات المكانية بدراسة التوزيع الجغرافي للخدمات الصحية من خلال بعدين الاول يرتبط بالإمكانات البشرية المتعلقة بقوة العمل في المجال الصحي.

ويرتبط الأخر بالإمكانات المادية المتعلقة بالمنشآت الصحية (2000, ص 343), ويوجد بمنطقة الدراسة اربعة عيادات او مجمعات صحية تقدم خدمات للأحياء المجاورة وهي العيادة المجمعة الصابري وسيدي حسين و خالد بن الوليد (الماجوري) والكيش تتوزع في مدينة بنغازي حيث تشكل الخدمات الصحية المتمثلة بمساحة (40.000 هكتار) ، وبلغت مساحة المؤسسات الصحية المشيدة فعلا (28.000 هكتار) حيث ان مسقوف العيادة الواحدة المشيدة 3000م^2 والفراغ الغير مسقوف 7000م^2.

وهنا نسلط الضوء علي المترددين بالعيادات المجمعة (الذهبية) داخل مدينة بنغازي فالعيادة المجمعة الصابري عدد أجمالي المترددين على أقسام العيادة لسنة 2023 هو (249.187), (مكتب التوثيق و المعلومات , الصابري, 2023), فقسم الباطنة عدد المترددين55.012 والأطفال 55.012 غيار الجروح 567 قياس الضغط 5.857 ملاحظة النساء 16.065 ملاحظة الرجال 7.885 ملاحظة الأطفال 7.709 غرفة الإنعاش 513 تخطيط القلب 930 حيث بلغ أجمالي المترددين علي أقسام الطواري 136.378 و أجمالي عدد المترددين على الأقسام التخصيصية بلغ83.042 فقسم النساء عدد المترددين 14.912 الجلدية 16.455 الأسنان 6.953 أمراض الجهاز التنفسي 309 ضغط الدم 1.463 أنف وآذن وحنجرة 9.335 العيون 15.987 البصريات 6.594 المسالك 957 الجراحة 1.446 العظام 3.0 46 التغذية 5.585 أجمالي المترددين بالأقسام التخصيصية هو 042. 83 وأجما لي المترددين بالعيادات التشخصية هو 2.408 الموجات فوق الصوتية 1.584 التصوير الطبقي المقطعي 343 الأيكو 305 تخطيط الأعصاب 87 تصوير الثدي 89 وأمام عن المترددين علي الاقسام التالية المختبرات 10.3921 الأشعة

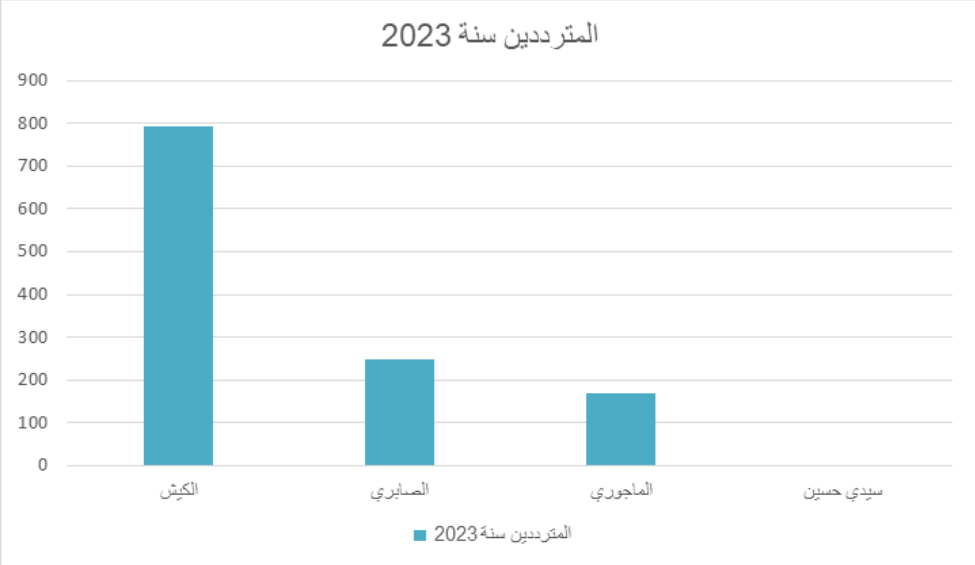
2.856 الصيدلية 14.111 الإجمالي بلغ 27.359 ثم يليه مركز الكيش للعيادات التخصصية والرعاية الصحية الاولية ثم أنشاء المركز سنة 2017 حيث كان قبل هذا التاريخ يعمل باسم مجمع العيادات الكيش, (مكتب التوثيق و المعلومات, عيادة الكيش, 2024), يتردد عليه نسبة كبيرة من المواطنين القاطنين بالمدينة ولها بعض التخصصات سنذكره بعدد المترددين عليها سنة 2023 حيث بلغ عدد أجمالي المترددين في جميع الاقسام بالمركز 303.8 79 الاطفال 71625 الباطنة 70834 أمراض النساء 8080 أمراض الغدد 4193 طب الأسنان 10448 أمراض ضغط الدم 9057 أمراض الجلدية 15607 الجراحة العامة 6903 امراض العظام 6822 حديثي الولادة 1730 أعصاب الباطنة 1955 التغذية العلاجية 10061 أمراض القلب 2577 أنف وأذن وحنجرة 6508 أجمالي عدد المترددين بالعيادات التخصصية بلغ 95.941 يليها قسم الرعاية الصحية الأولية التطعيمات 26894 متابعة الحوامل 3280 الكشف المبكر 1533 الصحة النفسية 1079 حالات خاصة متابعة الحوامل 1348 الصحة المدرسية 4011 أجمالي المترددين بقسم الرعاية الصحية 40.967 ثم الأقسام التشخصية متمثلة في الموجات فوق الصوتية 5757 الإيكو 3377 أيكو أطفال 3493 بلغ أجمالي المترددين12.627 وأخير قسم وحدة الكشف المبكر متمثلة في الكشف السريري 3030 صورة الموجات فوق الصوتية 3023 صورة الماموجرام 3095 سحب العينات 1567 الصورة المقطعية 1161 حيث بلغ أجمالي المترددين فيه 11.885 ، أما عيادة المجمعة الماجوري (خالد بن الوليد) قد بلغ عدد المترددين في جميع الاقسام لسنة 2023 هو 169.421 بين ذكور وإناث باستثناء شهر 12 لم يحصر,(مكتب التوثيق و المعلومات, عيادة خالد بن الوليد, 2024), وذلك بسبب أعمال الصيانة داخل العيادة مما أداء نقل جميع العناصر الطبية والطبية المساعدة الي عيادة السلماني بعد إصدار قرار وزير الصحة رقم 330 لسنة 2023 الخاص بالاستفادة من العناصر الطبية والطبية المساعدة بعيادة خالد بن الوليد وندبهم للعيادة السلماني وأخيرا عيادة المجمعة سيدي حسين فهي الأن تعمل كمركز لتشخيص وعلاج السكر.

جدول (2) يبين عدد المترددين في العيادات المجمعة بمنطقة الدراسة 2023

الرقم	العيادة	المترددين سنة 2023
1	الكيش	793.038
2	الصابري	249.187
3	خالد بن الوليد (الماجوري)	169.421
4	سيدي حسين	

المصدر: مكتب التوثيق و المعلومات بالعيادات المجمعة بمنطقة الدراسة, 2023

شكل (3) يبين عدد المترددين في العيادات المجمعة بمنطقة الدراسة 2023



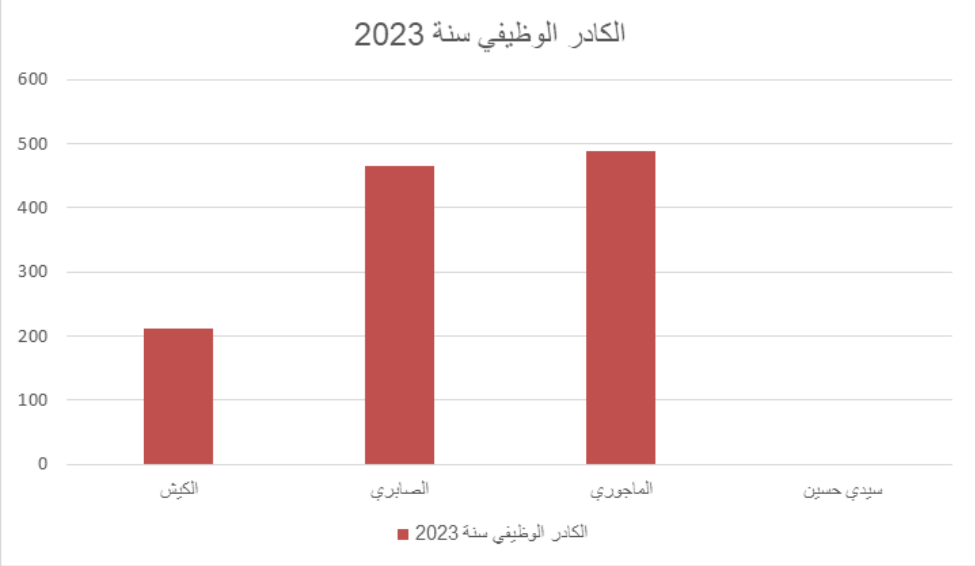
المصدر: من عمل الباحث بناءا على الجدول رقم (2), مكتب التوثيق و المعلومات بالعيادات المجمعة بمنطقة الدراسة, 2023

جدول (3) يبين الكادر الوظيفي في العيادات المجمعة بمنطقة الدراسة 2023

الرقم	العيادة	الكادر الوظيفي سنة 2023
1	الكيش	212
2	الصابري	466
3	خالد بن الوليد (الماجوري)	489
4	سيدي حسين	.

المصدر: مكتب التوثيق و المعلومات بالعيادات المجمعة بمنطقة الدراسة, 2023

شكل (4) يبين الكادر الوظيفي في العيادات المجمعة بمنطقة الدراسة 2023



المصدر: من عمل الباحث بناءا على الجدول رقم (3), مكتب التوثيق و المعلومات بالعيادات المجمعة بمنطقة الدراسة, 2023

ثالثا: التوزيع العددي للمترددين وللملاكات الطبية في منطقة الدراسة:

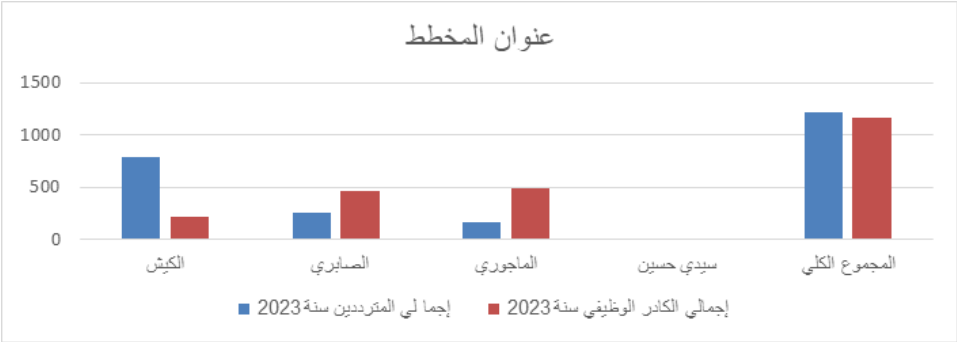
بلغ عدد العاملين في العيادات المجمعة العامة المتمثلة في كلا من عيادة الصابري وخالد بن الوليد والكيش باستثناء عيادة سيدي حسين التي تعمل الأن مركز لتشخيص أمراض السكر هو 1.167 [13]حيث يبلغ أجمالي الكادر الوظيفي في عيادة خالد بن الوليد 489 ويليها عيادة الصابري بعدد 466 واخيرا مركز الكيش التخصصي وصل 212 فأكثر نسبة في عدد الملاك الوظيفي في عيادة خالد بن الوليد وأقل نسبة في مركز الكيش التخصصي هي 212 ونجد نسبة عدد عيادة المجمعة الصابري هي 466 وهي قريبة من نسبة عدد عيادة الكيش.

جدول رقم (4) يبين اجمالي عدد المترددين و الكادر الوظيفي بالعيادات المجمعة بمنطقة الدراسة, 2023

الرقم	العيادة	إجمالي المترددين سنة 2023	إجمالي الكادر الوظيفي سنة 2023
1	الكيش	793.038	212
2	الصابري	249.187	466
3	الماجوري	169.421	489
4	سيدي حسين	.	.
5	المجموع الكلي	1,211.646	1,167

المصدر: مكتب التوثيق و المعلومات بالعيادات المجمعة بمنطقة الدراسة, 2023

شكل رقم (5) يبين إجمالي المترددين والكادر الوظيفي في العيادات المجمعة العامة سنة 2023

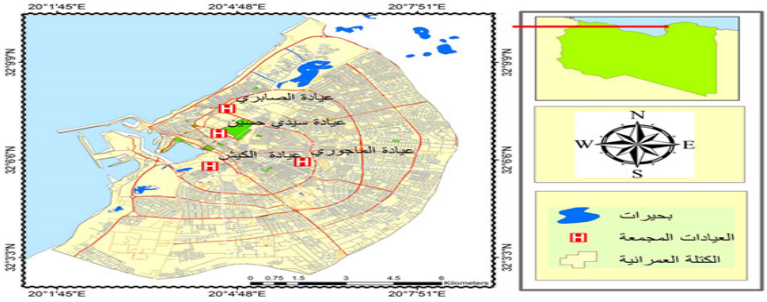


المصدر: من عمل الباحث بناءا على الجدول رقم (4), مكتب التوثيق و المعلومات بالعيادات المجمعة بمنطقة الدراسة, 2023

رابعا :التوزيع المكاني للعيادات المجمعة العامة (الذهبية) في مدينة بنغازي:

يتناول هذا الجزء التوزيع الجغرافي للعيادات المجمعة داخل نطاق مدينة بنغازي أن دراسة التوزيع الجغرافي للعيادات المجمعة مرتبط بالسكان ، لذلك يسعي الجغرافيون إلي تحديد مواقع المؤسسات الصحية في الاماكن المناسبة ، ويعد توزيع وتصنيف الظاهرات أحد الأهداف التي تسعى الجغرافيا في كثير من دراساتها إلى تحقيقه (خالد اعمور, 2007, ص221), بدأت محلات مدينة بنغازي تشهد نمطا ملحوظا ، وخاصة بعد ظهور النفط الأمر الذى ادى إلى تحسين الأداء الاقتصادي للمدينة (سالم الهوني, 1981م،ص212), وتعتبر دراسة النمو السكاني وزيادة حجمها العمراني، وما ينشأ عليه من حفظ على مستوي تقديم الخدمات الصحي' (محسن مظفرة ،2021 , ص38), علاوة على ما تقدم فإنه من الضروري توزيع المؤسسات الصحية وإسناد مهام تسيير المرافق الصحية إلي المؤهلين في هذا المجال من أجل النهوض بخدماتها ، فإن الوضع الصحي في أي مدينة من المدن له أهمية كبرى في حياة الفرد والمجتمع (رؤوف بن عامر, 1998م،ص16), وبالنسبة للمؤسسات الصحية في مدينة بنغازي المتمثلة في العيادات المجمعة العامة، (العيادات الذهبية) فقد بلغ عدد المرافق الصحية بمختلف مستوياتها الخدمية 4 مرفقا صحيا يقدم الخدمات الصحية للمدينة وجميعها تابعة لإشراف الدولة. شكل (6) يوضح التوزيع المكاني الجغرافي للعيادات المجمعة العامة ما يعرف بالعيادات المجمعة الذهبية داخل مدينة بنغازي للعام 2024.

شكل (6) التوزيع الجغرافي للعيادات المجمعة (الذهبية) بمدينة بنغازي .



المصدر: من عمل الباحث, استنادا الى, تقرير مكتب العمارة للاستشارات الهندسية

خامسا: التحليل المكاني لتوزيع العيادات المجمعة العامة (الذهبية) في منطقة الدراسة

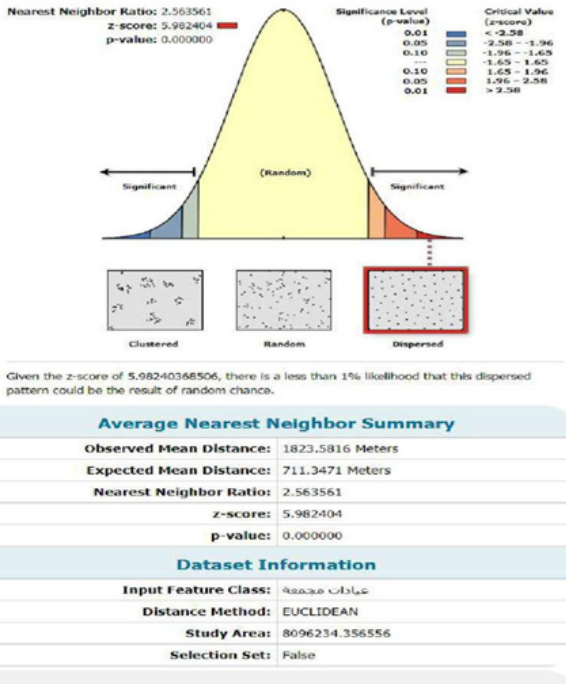
من خلال التحليل نلاحظ التوزيع الجغرافي للعيادة المجمعة العامة (الذهبية) نمط توزيعما مبعثر (مشتت)ونتيجة تحليل معامل الجار الأقرب للظاهرة الدراسة يساوي 5.2 وهي نسبة Ratio

ومتوسط المسافة المرصودة 6185.3281 متر

ومتوسط المسافة المتوقعة 1743.117

ومتوسط المسافة المتوقعة 1743.117

شكل (7) نتائج التحليل المكاني لتوزيع العيادات المجمعة العامة (الذهبية) في منطقة الدراسة



المصدر: من عمل الباحث, باستخدام نظم المعلومات الجغرافية GIS، 2023.

النتائج :

1- قلة الكادر الوظيفي في بعض التخصصات بأقسام الجراحة العامة والعظام ووحدة ضغط الدم بعيادة الصابري

2-قلة أو ندرة في تخصص الجهاز التنفسي وجراحة الأعصاب بعيادة الكيش.

3- أظهر التوزيع الجغرافي الموضح على الخريطة (2) سوء التوزيع للعيادة المجمعة في بعض أحياء المدينة.

4-أن العيادات الموجودة داخل نطاق منطقة الدراسة تقدم خدمات بسيطة لاتتعدي الاسعافات الاولية من علاجات بسيطة وضمادات

5-الشكل العام والمظهر الخارجي (اللاندسكيب) والتصميم موحد في العيادة المجمعة الذهبية لمنطقة الدراسة.

التوصيات:

1-العمل علي سد النقص من الأطباء في بعض التخصصات

2-توسيع نطاق الخدمات الصحية المتاحة سواء بأنشاء عيادات جديدة أوتنفيذ مشاريع بديلة.

المراجع

1-ابراهيم مسعود الهموز, اتجاهات التخطيط التنموي لمدينة نابلس في ضوء الاستراتيجية المقترحة لتنمية وتطوير المدينة, رسالة ما جستير في التخطيط الحضري و الاقليمي, جامعة نابلس, فلسطين, 2009, ص1.

2-حمود مبارك سعيد ابوظهيرة, لتوزيع الجغرافي للخدمات الصحية الخاصة بمدينة أبها في ظل رؤية المملكة العربية السعودية 2030م, مجلة الآداب, العدد الواحد والعشرين, 2021.

3-انتصار محمد علي الضويلع, التوزيع الجغرافي للخدمات الصحية في منطقة صبراتة ـ ليبيا دراسة في جغرافية الخدمات, مجلة البحث العلمي في الآداب, العدد العشرون, الجزء الرابع, 2019, ص414.

4-ميليفانيلي / بيكساباي, https://ar.milestoblog.com 2\4\2024,1:05 AM

5-عبد الحسين زيني , و عبد الحليم القيسي , الإحصاء السكاني , مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر, بغداد ، 1990،ص43.

6-يونس هندي عليوي الدليمي ، التغير السكاني وأثره في التوسع العمراني لمدينة الرمادي ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ابن رشد – جامعة بغداد ، 2002 ،ص 21

7-قاسم مهاوي خلاوي الزهيري ، الكفاءة الوظيفية لمدينة العمارة ، أطروحة دكتوراه ،كلية الأداب . جامعة البصرة ،1997،ص154.

تقرير مخطط حاضرة بنغازي ، مشروع الجيل الثالث للمخططات 2000 . 2025 ،ص2017.

8-خير ،صفوح ،الجغرافية موضوعها ومناخها واهدافها ،دار الفكر ،دمشق ،2000 م ص 343 .

9- محمد نور الدين السبعاوي ،الجغرافية الطبية ،مناهج وأساليب التطبيق ،ط 1 ،المنيا . مصر،2001, ص)

10- مكتب التوثيق و المعلومات للعيادة المجمعة الصابري، 2023.

11-مكتب التوثيق و المعلومات للعيادة المجمعة الكيش، 2023.

12-مكتب التوثيق و المعلومات للعيادة المجمعة خالد بن الوليد، 2023.

13-بناء علي حسبت الباحث من واقع الدراسة الميدانية للعيادات المجمعة في مدينة بنغازي.

14-خالد أعمور ،جغرافية الخدمات في مدينة بنغازي ،رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة الدول العربية،2007م ص221.

15-سالم الحضري الزروق الهوني، ترجمة الحوضرة في طب المجتمع ،منشورات جامعة الفاتح طرابلس ، 1981م،ص21.

16-محسن عبد الصاحب مظفرة ، الجغرافيا الطبية محتوي ومنهج وتحليلات مكانية، دار شموع الثقافة،الزاوية،1996,ص38.

17-رؤوف بن عامر، تطور الوضع الصحي في ليبيا، دار الكتاب الوطنية،بنغازي,1998م،ص16.


مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
Journal of the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific Studies
الإكاديمية الليبية ـ بنغازي
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch

التوزيع الجغرافي للحشرات القشرية «المن» المسببة لتلف النباتات في ليبيا، دراسة حالة :مدينة بنغازي

أ. د. مفتاح سليمان المغربي*، أ. هويدا مفتاح سليمان**

*عضو هيئة تدريس بجامعة بنغازي

**عضو هيئة تدريس بجامعة اجدابيا

ملخص

تعد الظروف الجغرافية المتمثلة في التركيب الجيولوجي للمنطقة وظروفها البيئية ونوع النبات الموجودة فيها أثر في توزيع الحشرات وتكاثرها.

من خلال دراسة توزيع الحشرات في ليبيا « بالاعتماد على عدة حقول زراعية داخل مدينة بنغازي وضواحيها « كدراسة حالة» وذلك لتحديد أنواع الحشرات القشرية « المن» وفصيلتها وعائلها النباتي، أظهرت الدراسة أن نحو15 نوع من الحشرات القشرية التي تعتمد على النبات الطبيعي الموجود في مدينة بنغازي، كما هدفت الدراسة إلى التعرف على انواع الحشرات التي تؤثر على النباتات والمحاصيل الزراعية في مدينة بنغازي .

الكلمات المفتاحية: بنغازي ـ التوزيع الجغرافي ـ الحشرات القشرية ـ درجات الحرارة ـ الرطوبة النسبية.

Summary

Plants and agricultural crops are exposed to several types of insect pests from seed cultivation to their stages of development and even after harvesting, and each geographical region has environmental conditions suited to the growth and development of certain types of insects.

This study examined the geographical distribution of insects causing damage to natural and agricultural plants in Libya and focused on the collection of samples through field visits to farms in different areas of the city of Benghazi as an example in order to know the types of insects endemic to them and their plant breadwinners, The study revealed some eighteen types, using laboratory equipment and the GIS programmer to identify their whereabouts, as recommended by the study to support plans to combat disease-transmitting insects.

مقدمة

تمثل حشرات المن تهديدا خطيرا بسبب الأضرار المباشرة وغير المباشرة على الغطاء النباتي، فهي تلعب دور كبير في انتشار الأمراض بين النباتات والمحاصيل الزراعية مما يسبب في فقدان إنتاج المحاصيل.

تعد الحشرات أهم نواقل الفيروسات النباتية ومن أهمها «حشرات المن» ، حيث تتعرض المحاصيل الزراعية والنباتات الطبيعية في منطقة الدراسة للهجمات الحشرات التي تسبب تلف الأوراق وفساد الحبوب وفقدنا للمعانها الطبيعي، ويصاحب فسادها بعض الروائح العفن الناتجة عن ارتفاع درجات الحرارة والرطوبة التي قد تنتقل إلى منتجات التصنيع من الحبوب التي تسبب في تدهور قيمتها الغذائية، بالإضافة إلى انخفاض قدرة البذرة على الإنبات، كما أن مهاجمة الحشرات تسبب في تلف الحبوب المخزنة سواء من داخل الحبوب أو خارجها ولم يقتصر الضرر على تغذية الحشرات بهذه الحبوب بل تعداه إلى وجود الحشرات الميته أو أجزائها أو البيض وغيرها مما جعل الحبوب ملوثة ببقايا حشرات المخازن (الفيتورى واخرون،2000م).

دراسات سابقة

اكدت نتائج الدراسات التي قام بها الباحث(حافظ وامين 1975م) أن نمو وتكاثر سوسة الأرز وسوس القمح في درجة حرارة 28مْ وتحتاج نسبة رطوبة 85% لسوس القمح ،ونسبة 15.7% لسوس الأرز.

أكد (العلى وإخرون1987م) على أن اختلاف الموقع الجغرافي و اختلاف خصائصها الطبيعية مثل درجة الحرارة والرطوبة يؤدى لاختلاف انواع الحشرات واعدادها ونشاطها، حيث أن لكل حشرة درجة حرارة ملائمة لدورة حياتها ونشاطها.

لاحظ (Sousa et al 2009) أن درجة الحرارة ونوع العائل النباتي» غذاء» الحنفساء أثر على تكاثرها، حيث انخفض معدل التكاثر عند درجة حرارة 20مْ بينما انعدم نمو وتطور الحشرة عند درجة حرارة 35مْ، كما أن عائلها النباتي المفضل يتمثل في الذرة والقمح المجروش ودقيق الذرة.

مشكلة البحث

تلخصت مشكلة البحث في السؤال التالي : هل تؤثر الظروف الجغرافية لمنطقة الدراسة في أنتشار أنواع معينة من الحشرات القشرية «المن»؟

فرضيات البحث

1. توثر الظروف المناخية في توزيع الحشرات في منطقة الدراسة.
2. نوع النبات الطبيعي والمحاصيل الزراعية تحدد أنواع الحشرات.
3. هناك علاقة طردية بين تتكاثر الحشرات وعائلها النباتي.

اهمية البحث

تكمن أهمية البحث في أنه يلقى الضوء على التوزيع الجغرافي للحشرات في مدينة بنغازي وعائلها النباتي المتمثل في المحاصيل الزراعية والنباتات الطبيعية، كما أنها تدرس الظروف الطبيعية لمنطقة الدراسة التي تعد ملائمة لنموها وتكاثرها.

اهداف البحث

1. التعرف على الخصائص الطبيعية لمنطقة الدراسة.
2. معرفة أنواع الحشرات التي تتوطن في مدينة بنغازي.

3. معرفة العائل النباتي للحشرات.

منهجية البحث

اتبع في البحث المنهج الموضوعي في دراسة التوزيع الجغرافي للحشرات بالاعتماد على الخصائص الطبيعية لمنطقة الدراسة من حيث تركيبها الجيولوجي وظروفها المناخية ، وقد اعتمد على المراجع العلمية والبيانات المناخية لمحطة الإرصاد الجوي لمدينة طرابلس خلال المدة من 1980-2007م، كما استعين بالموقع الإلكتروني https://power.larc.nasa.gov/data .لتكملة البيانات حتى عام 2022م.

المواد وطرق البحث

يشكل العمل الميداني العمود الفقري لهذه الدراسة حيث تم تجميع العينات من الحشرات القشرية «المن» التي تعيش في منطقة الدراسة، ومن خلال الزيارة الميدانية للمزارع متفرقة من مدينة بنغازي مثل الرجمة وسيدى خليفة وبنيا ، أضافة للحدائق داخل المدينة، وتم التعرف على أنواع الحشرات القشرية الموجودة في منطقة الدراسة بالاستعانة بالمراجع و الأبحاث العلمية في ليبيا المتعلقة بالحشرات القشرية وتوزيعها حسب البيئات المختلفة في العالم، وقد تم تحديدها موقعها الجغرافي باستخدام جهاز GPS لتحديد المواقع و من تم توزيعها على خريطة منطقة الدراسة بالاعتماد على برنامج نظم المعلومات الجغرافية «GIs Arc « .

الموقع الجغرافي لمدينة بنغازي

تقع مدينة بنغازي شرق ليبيا ضمن سهل شبه جاف يعرف « سهل بنغازي « و يأخذ شكل المثلث يبدأ من منطقة توكره ثم يتسع ناحية الجنوب يحده من الشرق مرتفعات الجبل الأخضر وفى الغرب منطقة المقرون ،اما الحدود الحضرية للمدينة تمتد من الطريق الدائري الخارجي الذى يبدأ من قنفودة إلى البوابة الجنوبية و يتجه ناحية جزيرة دوران ومصنع الإسمنت ثم بنينا وسيدى خليفة، وتضم الحدود التجمعات السكانية في كلا من قنفودة والقوارشة و بودزيرة و بوعطنى والكويفية وسيدى خليفة وبوفاخرة و تيكا، وفلكيا بين خطى طول 33" 7 ً 20 شرقاً، ودائري عرض 70" 10 ً 32 ° شمالاً،»كما هو بالشكل(1)» «انظر الخريطة».

الشكل (1) الموقع الجغرافي لمدينة بنغازي



المصدر: اعتمادا على برنامج GIs Arc

العوامل الجغرافية لمنطقة الدراسة تتمثل في:

1. التركيب الجيولوجي:

يبدأ تاريخ البناء الجيولوجي لليبيا منذ العصور الجيولوجية الأولى فهي تحتوى على صخور نارية قديمة تعد جزءاً من القارة القديمة الأركية، كما تظهر على سطحها ترسبات حديثة التكوين ترجع إلى العصر الحديث، و اغلب الصخور المنتشرة وهى رواسب من الحجر الجيري أو الرملي تتأثر بتباين درجات الحرارة والرطوبة(المهدوى،ص15).

تقع منطقة الدراسة ضمن سهل بنغازي الذى يتميز بشكل عامة بأرض مسطحة ومتموجة ذات ارتفاعات قليلة والمنحدارات بسيطة، تتميز بمظاهر الجيومرفولوجية أهمها انتشار الظاهرات الكارستية* خاصة في القسم الشمالي من المدينة(المهدوى،ص81)منها:

-حفر الإذابة وحفر الانهيار التي تتكون بفعل إذابة المياه للصخور الجيرية وتتحول فيما بعد إلى بحيرات كارستية التى تحتفظ بمياه الإمطار مثل بحيرة عين زيانة، و تنتشر تلك الحفر في شرق وشمال شرق مدينة بنغازي(لامة،ص82).

-وتوجد الكهوف الكارستية فهي عبارة عن ممرات تحت سطح الأرض و مناطق لإعادة ترسيب الكربونات داخل الشقوق الصخرية(جودة،ص115)، ومن أشهرها كهف الليثي ويقع داخل المدينة وكهف البجبج و يقع في منطقة الكويفية، وتنتشر البحيرات والسبخات الساحلية على طول امتداد ساحل البحر المتوسط مثل سبخة اللثامة في الشمال وسبخة الكيش وسبخة قاريونس في الجنوب وسبخة السلماني و ردم معظمها وأقيم عليها مباني سكانية(المهدوى،ص15).

2. الظروف المناخية

تتمثل درجات الحرارة و الرطوبة النسبة «الظروف المناخية» التي تؤثر انواع الحشرات وتكاثرها، ويتضح من خلال ذلك إن منطقة الدراسة تتأثر بمناخ البحر المتوسط في اطرافها الشمالية غير أن التأثير يتراجع بالابتعاد عن ساحل البحر جنوباً بمسافة 40 كيلو متر، حيث يسود المناخ الجاف وشبة الجاف(المهدوى،15) .

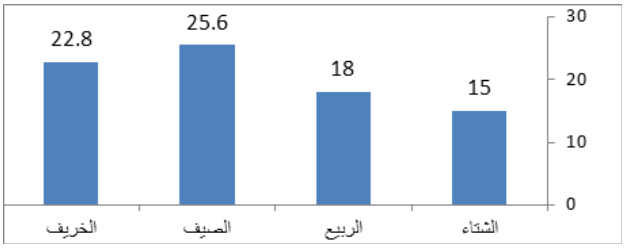
1.2. درجات الحرارة:

تعد درجة الحرارة أحد العناصر التي يستعان بها في فهم وتحليل الظواهر الجوية والمناخية، وهى مقياساً لمستوى حرارة الهواء وتقاس بالدرجات المئوية أو الفهرنهايت،

وتؤدى درجات الحرارة المنخفضة والعالية دوراً مهماً تحرك الرياح وتشكل السحب والإمطار، ويستخدم تحليل البيانات المتعلقة بدرجات الحرارة في التنبؤ بالحالة الجوية وتأثيرها على الحشرات والبيئة.

يظهر من بيانات الملحق(1) وخلال الشكل (2) أن أعلى معدلات لدرجات الحرارة سجلت خلال فصل الصيف (25.6م°) بسبب هبوب رياح القبلي الساخنة و الجافة حيث تستمر المعدلات الشهرية والفصلية لدرجات الحرارة في الارتفاع إلى أن تنخفض في فصل الشتاء الذى يعد من ابرد شهور السنة، حيث سجلت أقل المعدلات في شهري يناير وفبراير (25.8 م°) على التوالي، ويصل المعدل الفصلي (15.0 م°), و المعدل السنوي (20.4 م°).

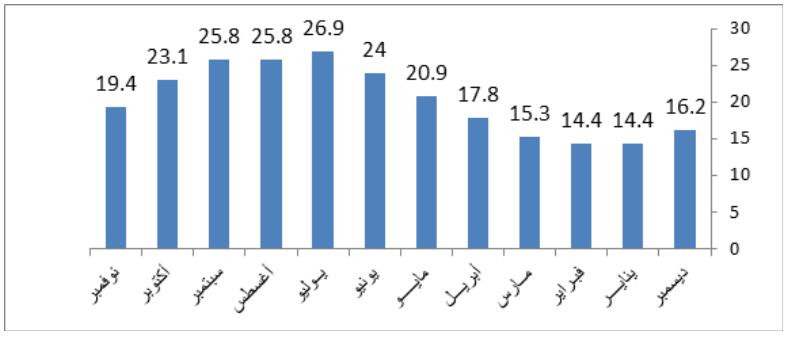
شكل(2) يوضح معدلات الفصلية لدرجة الحرارة في مدينة بنغازي خلال المدة من 1980-2022 م



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على ملحق (1)

يتضح من خلال الشكل (3) أن المعدلات الشهرية لدرجة الحرارة في مدينة بنغازي تتابين بين أشهر السنة، كما أنها تتابين من مكان لأخر نتيجة موقع الأحياء بالنسبة للبحر، وقد سجلت أعلى معدل لدرجة الحرارة خلال المدة الواقعة من 1980 -2023م فقد بلغ المعدل في شهر يوليو (26.9م°) وفي شهري أغسطس وسبتمبر (25.8 م) لكل منهما، و شهر يونيو (24.0م°) وسجل شهر أكتوبر (23.1 م°)، وبعد ذلك تبدأ درجات الحرارة في الانخفاض لتسجل أقل معدل في شهر فبراير (14.1 م°) وشهر يناير (14.4 م °).

شكل (3) معدلات الشهرية لدرجة الحرارة في مدينة بنغازي خلال المدة من 1980-2022م



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على ملحق (1)

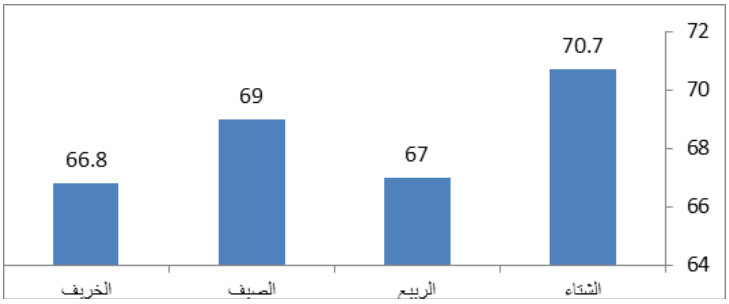
2.2. الرطوبة النسبية:

هي النسبة المئوية لكمية بخار الماء الموجود فعليا في الهواء, إلى كمية الإشباع في نفس درجة الحرارة (المقبلي،ص148)، وتعتمد الرطوبة النسبية في الجو على كمية ما يحتويه الهواء من بخار، وعلى درجة الحرارة فهي تزداد مع زيادة معدل التبخر أو انخفاض درجة الحرارة(الجديدى،ص72).

نلاحظ من خلال بيانات الملحق (2) والشكل (4)،(5) إن المتوسط السنوي للرطوبة النسبية في منطقة الدراسة وصل إلى 68.4% لذلك تتميز المنطقة برطوبة عالية طول العام ثم تأخذ في الانخفاض كلما بعدنا عن خط الساحل واتجهنا نحو الجنوب بسبب تأثير البحر.

كما أن معدلات الرطوبة النسبية في هذه المنطقة لا تختلف كثيراً خلال فصول السنة، فقد سجلت في فصل الصيف نحو(69.0%) لقربها من البحر حيث يتشبع الهواء بها وسجل شهر يوليو أعلى نسبة فيه بنحو (70.7%) ثم شهر اغسطس بنحو(69.9 %)، اما فصلي الربيع والخريف فهما فصلان انتقاليان سجلت فيهما اقل معدلات للرطوبة النسبية (67.0%، 66.8%).

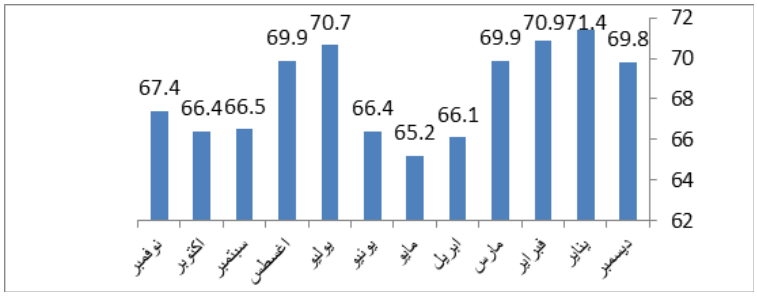
الشكل (4) يوضح المعدلات الفصلية للرطوبة النسبية في مدينة بنغازي للفترة 1980 -2022م



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على ملحق (2)

سجل اعلى معدل للرطوبة في شهر يناير بنسبة 71.4% من الرطوبة النسبية ثم شهر فبراير سجلت نسبة الرطوبة بنحو70.9 %، حيث سجلت نسبة الرطوبة في الشتاء نحو 70.7٪ وذلك لارتفاع تدفق الهواء الساخن إلى الأعلى حيث يتم تشبعهم به وبالتالي وتزداد كثافة الغيوم وتتجه إلى الأرض مرة أخرى محملة برطوبة عالية، والسبب الآخر هو انخفاض درجات الحرارة في الشتاء وعند ملامسة الهواء للأسطح المائية والضغط المنخفض في ذلك الوقت يساعده على التبخر وزيادة رطوبة الهواء(بودلال،202م).

شكل (5) المتوسط الشهري للرطوبة النسبية للفترة 1980 -2022م



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على ملحق (2)

3. الغطاء النباتي

تعد النباتات الطبيعية أحد أهم مصادر الأكسجين اللازم لنمو الكثير من الكائنات الحية، كما أنها الملاذ الأمن للكثير من الكائنات الحية بمختلف أنواعها ورتبها وأطوارها وتختلف البيئات النباتية من مكان لأخر حسب المناخ السائد ونوع التربة، ولذلك فهي كأي نظام بيئي تتعرض للخلل واختلال التوازن وذلك حسب التغير ات التي تحدث في البيئة المحيطة بهذا النظام.

تعتبر النباتات الطبيعية التي تنمو في منطقة ما صورة تعكس ظروفها الطبيعية والتي أهمها في المناخ ونوع التربة ومظاهر السطح،

ويمثل المناخ العامل الرئيسي في تقسيم الأقاليم النباتية ونوع الحشرات التي تتوطن فيه، وبصفة عامة تنتمي ليبيا إلى المناخ الصحراوي الحار يكاد يصل إلى ساحل البحر، الإ أن لكل اقليم في ليبيا مميزات خاصة تميزها عن بعضهما من حيث نوع التربة والمظاهر الطوبوغرافية تؤثر في نوع النبات السائد فيه(مسعود، ص66).

النبات السائد في منطقة الدراسة عبارة عن أشجار والإحراج بعضها فصلي ينمو في فصل التهاطل ثم يموت في فصل الجفاف وبعضها حولي أي يحيا في فصل التهاطل تم يجف في فصل الجفاف ليعود نموها من جديد عند حصوله على المياه مما يجعلها قادر على تحمل الأحوال المناخية في فصل الصيف والخريف.

يتنوع الغطاء النباتي في منطقة الدراسة من أشجار وشجيرات و نباتات موسمية تختلف في كثافتها ومعدلات نموها من مكان لأخر فتجدها تنتشر اشجار كثيرة في منطقة سيدى خليفة والرجمة وبنينا منها أشجار السنديان والنخيل في القوارشة، وكذلك تنتشر نباتات البلوط واسمه العلمي (Quercus coccifera) والعرعر (Juniperus Phoeniceal) وعقد البطم الأطلسي (Pistacia atlantica) ونبات الصفصفة وجذور الأعشاب البرية والصنوبر في ضواحي المدينة، اما نباتات الزينة والدفلة فهي تزرع داخل المدينة وتنمو خارجها بشكل طبيعي.

المبحث الثاني : تعريف بالحشرات القشرية (حشرات المن)

أولا: الحشرات القشرية «المن»

للحشرات القشرية «المن «عدة إسماء اعتمادا على كل فصيلة من حيث الشكل من الاسطواني، ومنها الحشرات القشرية الرطبة الحشرات القشرية المدرعة، وقد تم الاستعانة ببحث تصنيف الحشرات القشرية (Gullan & Kosztarab, 1997)، و توزيعها في مدينة بنغازي وضواحيها ومعظم هذه الأنواع تهاجم النباتات الاقتصادية والزراعية.

تعد حشرات المن من أخطر الآفات التي تصيب المحاصيل والنباتات النافعة للإنسان مسببة أضرار كبيرة للنباتات، حيث تتغذى تلك الحشرات على العصارة النباتية من الأنسجة عن طريق امتصاصه للعصارة وإفراز مواد سامة تؤذى إلى تشويه نمو الأنسجة والإخلال بالتوازن الهرموني وإضعاف النباتات وموت النباتات الصغيرة ويعتمد نمو مستعمراتها على النباتات المصابة، كما أنها تفرز ما يعرف بالندوة العسلية على سطح النبات مما ينمو عليها العفن الأسود التي يعيق ويمنع التمثيل الغذائي لأنسجة، وتعد حشرة المن من أهم نواقل الفيروسات التي تسبب الإمراض الفيروسية (المملكة السعودية، وزارة الزراعة، ص3)، التي ترتبط بقوة الحشرة وكثافة مجتمعاته وعمر الأشجار و النبات المصاب(Barbagallo and Patti, 1986 ،2202Kavallieratos et al.)، وفى المقابل لها منافع عدة منها صناعة الأصباغ ومواد التجميل، وهناك عدة طرق نقل الحشرات للإمراض النبتات منها(منظمة الزراعة والغذاء،14):

1. تنقل ذاتية للحشرة محملة بالإمراض عن طريق الامتصاص، أو التنقل بين النباتات.
2. عن طرق الآفات التي تنقل بواسطة الفيروسات والبكتريا والفطريات مسببة في إمراض تسمى بأسمائها.
3. تنتقل بواسطة العمليات الزراعية المختلفة كالحراثة أو الري أو الأسمدة الكيميائية وغيرها.
4. تنتقل عن طريق الاستخدام الخاطئ للمبيدات الكيماوية تسبب في ظهور آفات ثانوية لم تكن موجودها .

تنتقل الفيروسات النباتية بطرق عديدة وتعد الحشرات أهم نواقلها وتعتبر حشرات المن أكثرها انتشارا في الطبيعة Blackman & Eastop,1984، وتتبع حشرات المن إلى رتبة الأجنحة Homoptera تحت رتبة Stenorrhyncha وفوق فصيلة Aphidoidea ثم فصيلة المن Aphididae، وسجل أكثر من 228 نوعل من حشرات المن نافلة للفيروسات

(Eastop 62p,)، وتؤدى دوراكبيرا في انتشار الأمراض بين النباتات والمحاصيل الزراعية مما يسبب في فقدان إنتاج المحاصيل.

كما تتميز حشرات المن بأنها تولد بشكل بكرى أي ـ تلد حوريات بدون تزاوج فهي لا تحتاج للتلقيح من قبل الذكور، وعند ازدياد كثافة حشرات المن على النبات الواحد تتطور إناث مجنحة تنتقل إلى نبات أخر سليم(حشرات المن وأعداؤها الحيوية، ص3) تكاثر على مدار العام ولكنها تدخل بطور السكون في فصل الشتاء وتكون بمرحلة الحشرة الكاملة في نهاية فصل الخريف وتنشط في فصل الربيع، وتعد الحشرات افات ناقلة للإمراض، يجب تحديد اماكن تواجدها.

ثانيا: تعريف الآفات

الآفات فهي عبارة عن كائنات حية غير مرغوبة (ضارة للنبات) مثل الفيروسات والفطريات والبكتريا والنيماتودا والحشرات والعناكن وغيرها، أو عوامل طبيعية وبيئية غير ملائمة مثل ارتفاع أو انخفاض درجات الحرارة و نسبة الرطوبة المنخفضة أو المرتفعة والرياح و تغير في خصائص التربة ..الخ كل تلك العوامل تسبب في لأضرار النباتات وخسائر في المحاصيل الزراعية التي بدورها تضر بالإنسان والحيوان، ولها تقسيمات عدة نذكر منها ما يلى:(منظمة الأغذية والزراعة، ص12ـ13).

تنقسم آفات حسب اماكن تواجدها إلى:

1. الآفات المحلية « المتوطنة»: وهى افات متواجدة في بيئة المنطقة منذ فترة غير قصيرة، تظهر سنوياً وتكون عادة في حالة توازن طبيعي في بيئتها .
2. الآفات الوافدة «الدخيلة» تنتقل بطرق مختلفة و لا تتواجد في بيئة معينة، وتصبح خطيرة في حالة ملاءمتها مع الظروف البيئية للمنطقة الجديدة .

وتنقسم آفات حسب عائلها النباتي إلى:

1. آفات متخصصة: وهى آفات تصيب عائلا واحدا أو عددا قليلا من العوائل وقد تصيب جزء معينا من النبات مثل حشرة
2. آفات عير متخصصة: وهى آفات عامة تصيب عوائل متعددة او تصيب إجزاء مختلفة من النباتات مثل الجراد.

لاشك في أن الآفات الزراعيةً المختلفة والأمراض النباتية تلعب دوراً سلبياً في تدهور الإنتاجً الزراعي سواء من حيث الكمية او الجودة، لذا فان مكافحة هذه الآفات والأمراض تغدو أمرا ملحاً لحماية تلك المحاصيل الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي، ولكن قبل ذلك لابد من تحديد الموقع الجغرافي لتلك الحشرات التي هي مصدر الآفات ودراسة الظروف الطبيعية التي تتكاثر فيها، ومن إضرار الناتجة من افات الحشرات القشرية:

1. تلف المحاصيل ورداءة نوعية الإنتاج.
2. زيادة تكاليف الإنتاج نتيجة لاستخدام الأساليب الحديثة والمتطورة في مكافحة الآفات الزراعية.
3. نقل الحشرات الأمراض للنباتات السليمة.
4. تلوث البيئة وأضرار صحية للإنسان والحيوانات.

لذلك أهم مسائل تشخيص نوع الإصابة للنبات و الآفات الحشرية الناقلة له، هي تحديد نوع الحشرة الناقلة وتحديد اسمها العلمي واماكن تواجدها التي تحديد البيئة المناسبة له من خلال درجة الحرارة والرطوبة النسبية وغيرها، والعائل النباتي التي تعيش عليه مما يتيح للجهات الاختصاص فيما بعد تحديد طرق مواجهتها للحفاظ على المحاصيل الزراعية.

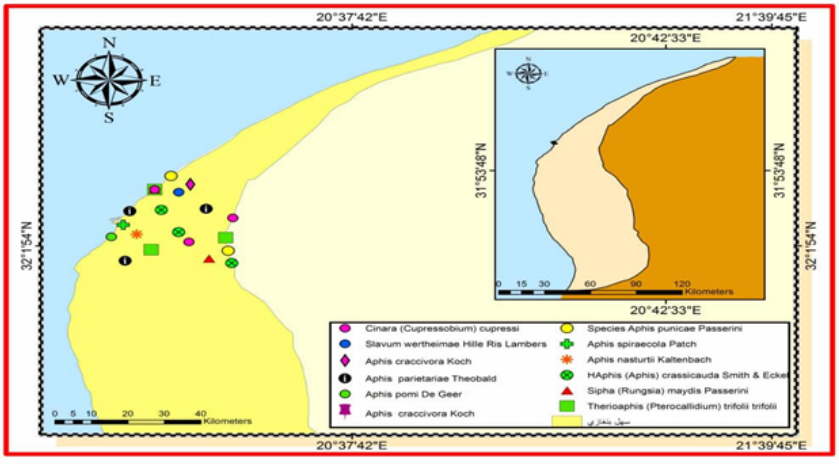
المبحث الثالث: نتائج البحث

نلاحظ من الشكل (5) التوزيع الجغرافي للحشرات القشرية (المن) في مدينة بنغازي حيث توضح الخريطة اسماء الحشرات القشرية لفصيلة المن وعائلها النباتي وأماكن تواجدها في منطقة الدراسة حيث يتشابه نوع الحشرة في معظم المناطق الزراعية فيها وذلك لتشابه ظروفها المناخية، والذى يحدد نوع الحشرة هو العائل النباتي له، ويتبن من خلال ذلك تمركز الحشرات في مناطق المحيطة بالمدينة والتي تنمو فيها النباتات الطبيعية.

حيث تنتشر حشرات Therioaphis (Pterocallidium) trifolii trifolii في منطقة سيدى خليفة و بنينا والقوارشة ورجمة التي تتغذى على الأعشاب البرية « GrassesWild" وتنتشر حشرة (Sipha (Rungsia) maydis Pas-serini) التي تسبب في تلف كلا من القمح « Taitcum aestivum" والشعير«Hordeum vulgare»، وتنتشر حشرة(Hoplocallis picta) التي تتغذى على نبات البلوط « Quercus coccifer» وأنواع عدة من الشجيرات العشبية كزهرة السنديات، بينما تنتشر حشرة(Eulach-nus tuberculostemmatus) وعائلة نبات الصنوبر وإشجار النخيل مما يسبب في تلف ثمارها وسقوط أوراقها في طور النمو.

وهناك تشابه كبير في الحشرات المنتشرة بمزارع المحيطة بالمدينة وذلك لتشابه في أنواع النباتات الطبيعية أو المزروعة، حيث تنتشر في منطقة سيدى خليفة مثل حشرة Aploneura lentisci Passerini) وحشرة(Slavum) wertheimae Hille Ris Lambers التي تتغذى كلا منهما على نبات عقد البطم الأطلسي « Pistacia atlantica» وجذور الأعشاب البرية، وتوجد حشرة (Aphis (Aphis) craccivora Koch)التي تتغذى على نبات الصفصفة المنتشر في مزارع منطقة سيدى خليفة شرق مدينة بنغازي.

شكل (5) يوضح التوزيع الجغرافي للحشرات القشرية «المن» في مدينة بنغازي



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الدراسة الميدانية في مزارع مدينة بنغازي ملحق(3)، واعتمد على برنامج GIs Arc

بينما وجدت حشرة(Therioaphis (Pterocallidium) trifolii trifolii) التي تتغذى على الصفصاف و الأعشاب البرية في مزارع سيدى خليفة والرجمة والقوراشة، وتنتشر حشرةSipha (Rungsia) maydis Passerini التي تتغذى على القمح Triticumaestivum والشعير Hordeum vulgare

توجد حشرة Hoplocallis picta في منطقة سيدى خليفة والرجمة وبنيا والقوارشة تتغذى على نبات البلوط وأنواع عدة من شجيرات والأشجار الضخمة، وكذلك تنتشر حشرتي (Slavum wertheimae Hille Ris Lambers/ Aploneura lentisci Passerin) عائلهما النباتي هو البطم الأطلسي ، وتنتشر حشرة(Aphis craccivora Koch) تتغذى على نبات الصفصفة في سيدى خليفة.

وهناك أنواع عدة من الحشرات المن تنتشر داخل المدينة (بنغازي المركز) ترتبط بالنباتات التي تزرع في الحدائق وإمام المنازل مثل حشرة (Aphis pomi De Geer) وحشرة Aphis parietariae Theobald وحشرة (Species Aphis punicae Passerini)، التي تعتمد في نقلها للإمراض على نباتات الزينة والدفلة، ووجدت حشرة Aphis crassicauda Smith & Eckel في بنغازي المركز ومناطق التي يوجد فيها نبات الخروب مثل بنينا والرجمة وسيدى خليفة .

النتائج

نستنتج من هذه الدراسة انه في دراسة عامل من العوامل الطبيعية مثل نمو وتكاثر الحشرات ونقلها للإمراض يتعلق بدرجات الحرارة ،ففي فصل الربيع تنتشر الحشرات بينما لا توجد اختلاف في الظروف المناخية لانتشار الحشرات في منطقة الدراسة، ولكن تختلف أنواع الحشرات والآفات الناقلة للإمراض باختلاف عائلها النباتي

التوصيات

1. إجراء المزيد من الأبحاث العلمية لدراسة التوزيع الجغرافي للحشرات والآفات في ليبيا من خلال دعم مراكز الأبحاث العلمية.
2. نوصى بالتوسع في دراسة العوامل الطبيعية وتأثيرها على انتشار الحشرات بصورة عامة وتأثير ها على الإنتاج الزراعي والنبات الطبيعي.

قائمة المراجع

1. حسن محمد الجديدي(1998م)، أسس الهيدرولوجيا العامة، منشورات جامعة الفاتح، طرابلس.
2. جودة حسنين جودة(1973م)، أبحاث في جيومرفولوجية الأراضي الليبية، منشورات الجامعة الليبية، كلية الآداب، الجزء الأول، الطبعة الأول، بنغازي.
3. عوض سعد بودلال(2022م)، واخرون، تحديد الرطوبة النسبية ودرجات الحرارة التصميمية الخارجية لمناطق مناخية مختلفة في ليبيا، مجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، مجلد6، ع6.
4. محمد عياد المقيلي(1993م)، مقدمة في الطقس والمناخ، طرابلس, منشورات الجامعة المفتوحة.
5. محمد المبروك المهدوي(1998م)، جغرافية ليبيا البشرية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الثالثة.
6. محمد لامة عبدالله لامة(2003م)، سهل بنغازي – دراسة في الجغرافية الطبيعية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، الطبعة الأول.
7. المملكة العربية السعودية، وزارة الزراعة، مركز أبحاث الزراعة العضوية، بمنطقة القصيم، حشرات المن وأعداؤها الحيوية، اعداد: رضوان محمد ياقتي.

8. منظمة الأغذية والزراعة(2003م)، التابعة للأمم المتحدة، الآفات والأمراض النباتية، الجزء الأول.

المراجع الأجنبية

EASTOP, V. F. Worldwide importance of aphids as virus vectors (Ed. 2.By K. F.. .HARRIS & K. MARAMOROSCH). Academic Press. New York, 1977

ملاحق

ملحق (1)

المعدلات الشهرية والفصلية والسنوية لدرجة الحرارة في مدينة بنغازي خلال المدة من 2022-1980 م

فصول السنة	الأشهـر	المعدل الشهري (مْ)	المعدل الفصلي (مْ)	المعدل السنوي(مْ)
الشتاء	ديسمبر	16.2	15.0	20.4
	يناير	14.4		
	فبراير	14.4		
الربيع	مارس	15.3	18.0	
	أبريل	17.8		
	مايو	20.9		
الصيف	يونيو	24.0	25.6	
	يوليو	26.9		
	أغسطس	25.8		
الخريف	سبتمبر	25.8	22.8	
	أكتوبر	23.1		
	نوفمبر	19.4		

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات https://power.larc.nasa.gov/data

مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
Journal of the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific Studies
الإكاديمية الليبية - بنغازي
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch

الملحق (2)

المتوسط الشهري والفصلي والمعدل السنوي للرطوبة النسبية للفترة 1980 -2022م

الفصل	الأشهر	المتوسط الشهري	المتوسط الفصلي	المتوسط العام
الشتاء	ديسمبر	69.8	70.7	68.4
	يناير	71.4		
	فبراير	70.9		
الربيع	مارس	69.9	67.0	
	ابريل	66.1		
	مايو	65.2		
الصيف	يونيو	66.4	69.0	
	يوليو	70.7		
	اغسطس	69.9		
الخريف	سبتمبر	66.5	66.8	
	اكتوبر	66.4		
	نوفمبر	67.4		

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على https://power.larc.nasa.gov/data

ملحق (3)

التوزيع الجغرافي لفصيلة حشرات (المنAPHIDIDAE) وعائلها النباتي في مدينة بنغازي

اسماء الحشرات	العائل النباتي	اماكن تواجدها
Therioaphis (Pterocallidium)trifolii trifolii	الصفصاف/ الأعشاب البرية	سيدى خليفة - الرجمة - القوارشة
Sipha (Rungsia) maydis Passerini	القمح Triticumaestivum الشعير Hordeum vulgare	سيدى خليفة - الرجمة
Hoplocallis picta	نبات البلوط Quercus coccifer يضم أنواعا كثيرة من السنديان شجيري/ الأشجار الضخمة	سيدى خليفة - الرجمة - بنينا
Eulachnus tuberculostemmatus	الصنوبر Pine / النخيل Palm	سيدى خليفة - الرجمة - بنينا - القوارشة
Cinara (Cupressobium) cupressi	نبات العرعر Juniperus Phoenicea	سيدى خليفة - الرجمة - بنينا

Slavum wertheimae Hille Ris Lambers	عقد البطم الأطلسي Pistacia atlantica	سيدي خليفة
Aploneura lentisci Passerini	عقد البطم الأطلسي / Pistacia atlantica جذور الأعشاب البرية	سيدي خليفة
Aphis (Aphis) craccivora Koch	نبات الصفصفة	سيدي خليفة
Aphis (Aphis) parietariae Theobald	نباتات الزينة الطبيعية/ الدفلة Nerium/ الصقلابيات	بنغازي المركز
Aphis (Aphis) pomi De Geer	نباتات الزينة الطبيعية/ الدفلة Nerium / الصقلابيات	بنغازي المركز
Aphis craccivora Koch	نبات الصفصفة	سيدي خليفة
Species Aphis punicae Passerini	نباتات الزينة الطبيعية/ الدفلة/ الصقلابيات	بنغازي المركز
Aphis spiraecola Patch	نباتات الزينة الطبيعية/ الدفلة/ الصقلابيات	بنغازي المركز
Aphis nasturtii Kaltenbach	نبات الريحان	بنغازي المركز
Aphis crassicauda Smith & Eckel	الخروب Ceratonia siliqua	بنغازي المركز ـ بنينا ـ الرجمة ـ سيدى خليفة


مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
Journal of the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific Studies
الإكـاديمية الليبيـة - بنـغـازي
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch

الازدحام المروري واثره في توليد السلوك العدواني أثناء القيادة ، دراسة سوسيولوجية

د. رفيق أحمد محمد

ملخص الدراسة :

في ظل تأخر حركة التنمية للطرق والجسور والبنية التحتية وتنظيم وتخطيط المدن التي أضحت لا تستوعب الزيادة السكنية والاعداد الكبيرة للسيارات فضلا عن عدم الاهتمام بإنشاء وتشجيع وسائل النقل الجماعي مثل المترو والباصات والملاحة البحرية الداخلية الي غير ذلك من الاسباب التي تطرقنا لها في دراستنا ، نظرا لكل ما تقدم برزت مشكلة السلوكيات العدوانية اثناء القيادة في الازدحام ، الامر الذي دفعنا الي الدراسة والبحث حول أسباب هذه الظاهرة وعوامل ضبط السلوك والوسائل المناسبة لمعالجة الازدحام ، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن أغلب افراد العينة قد تعرضوا لسلوك عدواني أثناء القيادة في الازدحام المروري سواء من الذكور او الاناث وفي جميع المستويات التعليمية والمراحل العمرية ، كما تبين أن أغلب أفراد العينة يرون أن أصحاب السلوك العدواني في الازدحام ليسوا سيئين بطبعهم بل قد يضطرهم الوضع للقيام ببعض اسلوكيات العدوانية ، كما قد يؤكد أغلب أفراد العينة أن نقل الدوائر الحكومية الي أطراف المدينة سيعالج مشكلة الازدحام كما أكدت الدراسة علي أنه أذا ما توفرت وسائل نقل جماعي مريحة وعلي مستوى عالي من الرفاهية سيقوم العديد منهم باستخدامها لتفادي مشكلة الازدحام المروري ، وقد أوصت الدراسة بضرورة أنشاء وسائل نقل جماعي تكفل الوصول الامن في الوقت المحدد وبمستوي عالي من الرفاهية وفي المقابل فرض رسوم على مستخدمي الطرق في الأوقات التي يكون فيها معدلات الطلب على النقل مرتفعة جدا ورفع مقدار الغرامات أثناء الازدحام وحجز السيارات المخالفة للقانون ، تنشيط حركة النقل البحري لنقل البضائع والركاب ونقل الدوائر الحكومية الي أطراف المدينة وتفعيل دور الحكومة الالكترونية لتقليل عدد المراجعين .

Abstract

Due to the delay in the development of roads, fences, infrastructure and urban planning, which no longer accommodates a large number of residential units and a large number of cars, and the lack of interest in it and the encouragement of mass transportation such as the metro, buses and internal maritime navigation, in addition to Therefore, the problem of aggressive behaviors during driving in traffic .the reasons we identified in our study has emerged, which prompted us to study and research the causes of this phenomenon, the factors controlling behavior, and the appropriate means to address traffic congestion. The results of the study showed that most of the sample members were exposed to aggressive behavior while driving in traffic congestion, whether males or females, and at all educational levels and age groups. It also showed that most of the sample members believe that those who behave aggressively in traffic congestion are not inherently bad, but rather the situation may force them to engage in some aggressive behavior. Most of the sample members may also confirm that moving government departments to the outskirts of the city will solve the problem of congestion. The study also confirmed that if comfortable and high-quality public transportation were available, many of them would use it to avoid the problem of traffic congestion. The study recommended the necessity of establishing mass transportation means that ensure safe arrival on time and with a high level of luxury, and in return, imposing fees on road users at times when demand for transportation is very high, increasing the amount of fines during congestion, impounding cars that violate the law, activating maritime transport to transport goods and passengers, transferring government departments to the .outskirts of the city, and activating the role of e-government to reduce the number of visitors

مقدمة :

تعتبر شبكة الطرق داخل المدن بمثابة الشريان داخل الجسد حيث يتدفق من خلالها مئات المركبات باتجاهات مختلفة ، خاصة إذا ما روعي النمو العمراني والتخطيط السليم للتطور والتوسع في المراكز الادارية والاقتصادية والصناعية علي المدى البعيد لضمان انسياب حركة المرور دون عوائق او ازدحام ، وبالرغم من ذلك فإن شق وتوسيع الطرق وإنشاء الجسور كانت شبه عشوائية ومتوقفة لعشرات السنين في ليبيا الامر الذي جعل حركة المرور في أغلب المدن الليبية تشهد ازدحاما مروريا بشكل يومي عند ساعات محددة وذلك ابتداءً من موعد الدوام الرسمي في الصباح وبدء اليوم الدراسي للابناء ثم يبدأ هذا الاكتضاض بالتلاشي تدريجيا بعد انتهاء الدوام او اليوم المدرسي بساعة تقريبا ، وتجدر الاشارة الي أن أغلب الاسر الليبية تقوم بتوصيل ابنائهم الي المدارس بسياراتهم الخاصة فضلا عنكونهم يتوجهون الي أعمالهم بسياراتهم ايضا الخاصة ما يجعل الاعتماد علي المواصلات العامة او الخاصة كالباصات والاتوبيسات يكاد يكون محدودا جدا ، الامر الذي يلقي بتبعاته علي ازدياد اعداد السيارات في وقت الذروة فتتكدس السيارات ويحدث الاكتظاظ لحركة المرور ، فيحصل التأخير عن الوصول في الاوقات المحددة للمدارس او الجامعات او العمل ما يدفع بعض السائقين لمخالفة الاخلاق العامة والقواعد المرورية بزيادة السرعة والتهور واستخدام المزمار بشكل مزعج والدخول في الاتجاه المعاكس ، فتزداد الطين بلة ويتسبب في توقف الحركة ويتعرض للشتم والتهكم من الآخرين فيصدر منه كردة فعل تجاه من يعنفونهم اقوال وافعال وسلوكيات عدوانية قد ترتقي في بعض الاحيان الي المشاجرة بالايدي والضرب والتكسير ، والغريب في الامر أنه قد يرتكب هذا السلوك العدواني أحيانا بعض الاشخاص المسالمين والمشهود لهم بالاخلاق الفاضلة ، ما يجعل هذه التصرفات والسلوكيات مدعاة للدراسة للتعرف علي اسباب هذه الظاهرة والعوامل المساعدة علي ضبط النفس واحترام قواعد المرور في جميع الاوقات .

مشكلة الدراسة :

تنشأ مشكلة الازدحام عند فقد واحدة او اكثر من هذه الركائز الثلاثة وهي صلاحية الطرق وصلاحية المركبة وصلاحية السائق ، فإذا كانت الطرق متهالكة او ضيقة وليست معدة لاستيعاب الاعداد الكبيرة من المركبات فستنعكس بالسلب علي انسياب حركة المرور مما يتسبب في نشأة الازدحام وتكدس المركبات ، وكذلك فإن المركبات اذا لم تكن صالحة للقيادة والسير في الطرقات العامة ولديها التراخيص السارية من مصلحة المرور فقد تتعطل في وسط الطريق وتكون سبب لتوقف حركة السير ، واما السائق الذي ليس لديه علم بقواعد واخلاقيات المرور لن يتقيد بالقواعد المرورية والضوابط الاخلاقية ومراعاة حق الاسبقية واعطاء الاولوية وضبط النفس والالتزام بالمسارات المحددة له بدلا من السير بالاتجاه المعاكس فيتسبب بذلك في عرقلة حركة السير وانسداد كلا الاتجاهين !

ومن هنا فقد ينشأ عن كل هذه الانسدادات والازدحامات انحرافات اخلاقية وسلوكيات عدوانية قد تتطور من الالفاظ والشتم الي الاشتباك بالايدي او تكسير السيارات او اتلاف الممتلكات العامة او الخاصة في الطرقات وقد يتطور الامر الي ارتكاب جرائم قتل او اعتداء الامر الذي قد يؤثر علي أمن واستقرار المجتمع باسره .

إن الحياة في المجتمع وخاصة المجتمعات الحضرية تتطلب قواعد وقوانين تنظم حياة الافراد وتحفظ لهم حقوقهم كما تطالبهم بأداء واجباتهم ومسؤلياتهم تجاه الاخرين ، ففي ظل عدم تطبيق القانون فإن هذه القواعد التي تنبثق من الدين والقيم والاعراف المجتمعية تعمل علي كبح جماح الفرد وردعه حتى لا يعتدي علي غيره.

إن دراسة اسباب السلوك العدواني في الازدحام قد يقودنا الي اكتشاف الاتجاهات التي يمكن ان تساعد في تفسير الدوافع التي أدت الي ارتكاب هذا السلوك الغير مقبول ، ومن هنا فإننا نصوغ مشكلة البحث من خلال التساؤلات الاتية :

-ما هي الاسباب الحقيقية للازدحام المروري في طرابلس ؟

-ما هي العوامل التي تساعد علي ضبط السلوك العدواني أثناء القيادة في الازدحام المروري؟

-هل يمكن معالجة مشكلة الازدحام المروري في طرابلس؟

أهداف الدراسة :

-الكشف عن الاسباب الحقيقية للازدحام المروري في طرابلس .

-بيان أهم العوامل التي تعمل علي ضبط السلوك العدواني أثناء القيادة في الازدحام المروري.

-تقديم مقترح عملي لحل مشكلة الازدحام المروري في طرابلس وتفادي السلوكيات العدوانية.

منهجية الدراسة :

تم اجراء دراسة ميدانية بالاعتماد علي المنهج الوصفي التحليلي، والحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية واستخدام مجموعة من الادوات المنهجية المتمثلة في المقابلة والاستبيان وكانت العينة عشوائية طبقية قوامها 115 سائق في حدود مدينة طرابلس العاصمة الليبية ، وقد روعي في الاستبانة أن تشمل مختلف المستويات التعليمية وجميع الاعمار السنية والذكور والاناث ايضا .

وتضمنت الدراسة ثلاثة مباحث أساسية : المبحث الأول بعنوان الدراسات السابقة ويتضمن بعض الدراسات السابقة التي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع الدراسة، والمبحث الثاني والذي يحمل عنوانه الإطار النظري للدراسة ويتضمن مفهوم السلوك العدواني والازدحام المروري وقواعد المرور الحاكمة ثم المبحث الثالث بعنوان الدراسة الميدانية ويتضمن تحليل البيانات وعرض النتائج والتوصيات .

الازدحام المروري واثره في توليد السلوك العدواني أثناء القيادة

مقدمة :

إن تحليل النزعة العدوانية لدى السائق يدفعنا الي البحث عن أسباب المشكلة المحركة للسلوك والانفعالات أثناء القيادة في الازدحام وفي الأوقات الصعبة ، ويعد الاختناق المروري أحد أهم التحديات التي تواجه المجتمعات المعاصرة اليوم ، فالسائق يحاول استدراك الوقت الضائع في الاختناق المروري من خلال لجوءه الي استخدام السرعة المفرطة متجاهلا بذلك كل قوانين المرور، ولا شك ان ما يعانيه المجتمع من تاثيرات نفسية غير مباشرة من جراء الحوادث المرورية شيء مؤلم حقا يستوجب إعداد الدراسات المرتبطة بالواقع المروري لوضع السياسات المرورية اللازمة لمعالجة مشكلة الاختناق المروري والحد من أثارها[1]

وقد اثبتت الكثير من الدراسات ان الازدحام المروري سبب في توليد السلوك العدواني والذي قد يؤدي الي وقوع الحوادث المرورية ، كما في دراسة سيف الاسلام شوية والتي تهدف الي دارسة العوامل المؤثرة في سلوك السائقين حيث اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي واعتمدت عينة قوامها (169 سائقا) وأسفرت نتائجها عن وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين سلوك المخاطرة وعدد الحوادث المرتكبة لدي للسائقين[2] كما بينت دراسة ثانية قوة تأثير سمات الشخصية على ارتكاب المخالفات المرورية لدى

(1) محمد بن ابراهيم الجار الله ، هندسة النقل، جامعة الملك سعود، الدار العربية للعلوم ناشرون، المملكة العربية السعودية، 2010،ص37 .

(2) سيف الاسلام شوية ، سلوك المخاطرة وعلاقته بحوادث المرور لدى السائقين ، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة عنابة الجزائر ، سبتمبر 2017 ، العدد 36 .

السائقين[3] ، وأشارت دراسة أخرى عن أهمية وضع استراتيجية لادارة الاختناقات المرورية مثل تشجيع منظومة النقل العام ووضع تسعيرة لاستخدام الطرق ومواقف السيارات[4] ، وتشير دراسة اسمهان عزوز والتي اجرتها علي عينة من السائقين الشباب ، عن وجود ارتباط بين القيادة العدوانية ونمط سلوك السائق الذي يسهل استفزازه مثل السرعة، وعدم الصبر، والانفعالية، والتنافسية، والطموح والغضب والايماءات الغير مهذبة ، كما تشير الي أن مستوى المسؤولية الاجتماعية منخفض لدى سائقي العينة[5] ويمكن أن نفسر السلوك العدواني أثناء القيادة من خلال النظرية الاجتماعية حيث ربط جورج هربرت فكرة الذات الفاعلة بعالم الرموز[6] وأن تطبيع الذات يتم علي مجموعة من الرموز والمعاني السائدة في المجتمع وذلك من منطلق أن الفرد يعيش في بيئة فيزيقية حيث تحركة الرموز التي يكتسبها من خلال تفاعله مع الآخرين وعلي ذلك تنظر الي هذه الرموز علي أنها قيم ومعاني شائعة ومألوفة[7] كما تشير نظرية الجودة الاجتماعية بأن سلوك الافراد نتيجة التأثير المتبادل بين البيئة الطبيعية المتمثلة في الموارد الطبيعية والتي تشكل مقومات الحياة وبين البيئة الاجتماعية التي تضبط سلوك الأفراد والجماعات طبقا للمعايير والقيم السائدة في المجتمع ، فجودة البيئة الاجتماعية تتحقق بمقدار إمتثال الأفراد لهذه المعايير وعدم خروجهم عنها[8]، وبالتالي فإننا نري أن جودة الخدمات المتمثلة في صلاحية الطرق من حيث الاتساع واحتوائها علي مواقف خاصة وجود الخدمات ورفاهية المواصلات تعكس بالضرورة انضباط الافراد والتزامهم بالقوانين والقواعد المحددة .

القيادة العدوانية :

القيادة كسلوك إنساني هي ظاهرة معقدة، يتعلمها الفرد من خلال ثقافة المجتمع وقيم الأسرة ومؤسسات التعليم وحتى ما تتداوله وسائل الإعلام ، وتشير بعض الدراسات حول سيكولوجية القيادة بان هناك اتجاهين يساعدان علي فهم سلوك السائقين، أحدهما يتعلق بمجموعة من العوامل الخارجية التي تشمل ظروف الطريق والسيارات والمعلومات التي تاتي من الأجهزة والمقاييس وتقييم الملاحظين، والآخر خاص بمجموعة العوامل الداخلية التي تهتم برأي ووجهة نظر السائقين أنفسهم، أي المتعلقة باحاسيسهم ومشاعرهم وانفعالاتهم ومدركاتهم، وأفكارهم وآرائهم، وكل المعلومات الهامة والتي لا يمكن الحصول عليها من الأجهزة والملاحظ[9] فهي بالتالي تكتسب من خلال عملية التنشئة الاجتماعية للافراد بدءً من الاسرة والمدرسة والرفاق والاعلام وغيرها فيتطبع الفرد بها وينشأ عليها .

ويمكن تعريف القيادة العدوانية بأنها مزيج من مخالفات القيادة التي تضع الآخرين وممتلكاتهم في خطر ، كما يعرفها آخر بأنها قيادة السيارة بطريقة أنانية وغير حضارية تعكس أسلوب حياة السائق فهو يصدر الطغيان والبلبلة إلى العالم والآخرين وخلق الأسباب المباشرة للحوادث القاتلة ، وتحدد الجمعية الأمريكية للسيارات القيادة العدوانية هي باستخدام السيارة دون الاهتمام بسلامة الآخرين عثمان يخلف ، علم نفس الصحة الاسسالنفسية والسلوكية للصحة ، دار الثقافة ، قطر ، ط 1 ،1002 ، ص 91.، ومن أهم السلوكيات العدوانية في الطريق ، استخدام البوق بطريقة مزعجة ، السباق ، تغيير المسار بشكل مفاجئ وبطريقة خطيرة ، قطع الطريق بلا مبالاة ، الإيماءات السيئة ، الشتائم ، الدخول في الاتجاه المعاكس ، السرعة والتهور ، عدم احترام اشارة المرور[10]

أسباب الازدحام المروري:

عند دراسة الظواهر الاجتماعية فإن العقل السوسيولوجي يؤسس فرضيات حول العوامل المسببة للظواهر الاجتماعية ، هل هي تاريخية ام اقتصادية ام هي عوامل تكنولوجية ام عوامل ديموغرافية ام هي عوامل ثقافية ام نتيجة التقدم الصناعي ام هو نتيجة التوازن

(10) Ismahan azouz , The relation of the type A behavior with the aggressive driving and the social responsibility of a sample of drivers , 2023, Batna1 university, Algeria, Vol: 07 Issue: 01 2023 P 622 .

الاجتماعي والسياسي ام هي نتيجة تطور المعرفة العلمية ومناهجها او غيرها من الاسباب ؟ وهذا ما يجعل الدراسة السوسيولوجية تتسم بالابستيمولوجية في منهج البحث وفي النظريات الاجتماعية[11]

ولذلك فإن لهذه المشكلة اسباب تاريخية كقدم شق الطرق وعدم صيانتها او توسعتها ومنها اسباب اقتصادية دفعت المواطنين لشراء اعداد كبيرة من السيارات وهناك اسباب ثقافية كما أن هناك اسباب متعددة ومختلفة سنذكر أهمها في النقاط الاتية :

-الكثافة السكانية التي تؤدي الي زيادة عدد السيارات

-تمركز أغلب الوزارات والسفارات والادارات والمصارف في المدنية الامر الذي يجعل الطرق تعج بالمترددين عليها بشكل يومي

-عدم استخدام وسائل المواصلات الجماعية العامة او الخاصة ، والاعتماد في التنقل بالسيارات الخاصة ، فضلا عن حركة الشاحنات .

-افتتاح المحلات التجارية علي الطرق الرئيسية بكثرة وعدم وجود بارك للسيارات او عدم تقيد السائقين بالوقوف في البارك والاصرار علي الوقوف المتعمد امام المحلات للتبضع او لاخذ قهوة وعدم المبالاة بإغلاق الشارع .

-البنية التحتية المتهالكة وعدم وجود استراتيجية لتحديث الطرق وبناء الجسور التي تستوعب الاعداد الكبيرة من المركبات آخذين بالحسبان الزيادة السكانية والتوسع المستقبلي للمدن لاكثر من خمسين علي الاقل ، مع ضرورة التنويه علي أهمية المشاريع التي نفذت في العاصمة طرابلس وعلي رأسها مشروع عودة الحياة وهو الطريق من جزيرة الفرناج الي وادي الربيع هذا المشروع الذي ساهم في تخفيف الازدحام بالمنطقة ، وكذلك البدء في تنفيذ الطريق الدائري الثالث هذا الشريان الذي سيخفف الازدحام في مدينة طرابلس وغيرها من الطرق التي جاري العمل علي توسيعها ستخفف بالتأكيد من حدة الاختناقات المرورية.

-الافتقار إلى التخطيط العمراني الذي يسمح للمحلات التجارية بمزاولة عملها علي الطرقات الرئيسية ما يسبب في الازدحام بالوقوف المتكرر نظرا لعدم وجود مواقف للسيارات امامها، وعدم وجود مواقف مخصصة للسيارات ايضا حيث يلاحظ ان كل من يرغب في مراجعة ادارة او الدخول الي بنك او غيرها من هذه الاماكن الحيوية سيقوم بركن سيارته بقرب ذلك المكان حتى لو اوقف سيارته صف ثاني دون المبالاة بما سيسببه من ازدحام .

-البناء العشوائي والاعتداء علي المساحات المخصصة للشوارع

العلاقة بين الازدحام المروري والسلوك العدواني في ليبيا.

هناك علاقة طردية بين الازدحام المروري وارتفاع نسبة السلوك العدواني فكلما ازداد الازدحام تعاظمة النزعة العدوانية لدى السائقين من أصحاب النمط العدواني وهذا السلوك العدواني غالبا ما يكون نتيجة ظروف ضاغطة مثل من يقومون بأكثر من وظيفة في وقت واحد ، ووجودهم بشكل مستمر في حالة منافسة ولديهم شعور بالاعتماد على الذات ويمتلكون القدرة علي الإنجاز مما يدفعهم إلى العدوان .

وقد أكدت عدد من الدراسات ارتباط القيادة العدوانية في الازدحام بعدد من المتغيرات الديمغرافية وأهمها متغير الجنس حيث لوحظ ان الذكور أكثر عدوانية من الاناث ، وايضا متغير السن حيث اتفقت أغلب الدراسات على أن العدوانية تزيد عند الأقل من ثلاثين سنة، بالمقارنة بمن هم اكبر منهم، وتؤكد الدراسات أن الصورة النمطية عن الفرد كبير السن من الراشدين هي انه أكثر حذرا

(11) عبدالجبار شكري، التأسيس العلمي للسوسيولوجيا ، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ، القاهرة، ط1 ، 2015 ، ص 122-121

من صغير السن[12].

أهم العوامل التي تعمل علي ضبط السلوك العدواني

إن خصائص وسمات الفرد تعمل على توجيه سلوكياته التي يتمثل بها في الحياة الاجتماعية ويتفاعل بواسطتها مع العالم المحيط به وهي التي تحدد طباعه واتجاهات سلوكه ، فالسمة قوة دافعة ومحددة للسلوك فهي تتميز بالقدرة علي تحريكه وتوجيهه باتجاهات محددة وهي تنطبق علي سلوك السائق خاصة ما يتعلق بالعدوانية وارتكاب المخالفات[13]، هذه السمات التي توجه السلوك يتطبع عليها الفرد منذ نعومة اظفاره من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة فإما أن ينشأ الفرد ملتزما بالقواعد والقوانين والاعراف السائدة او ينشأ متمردا علي كل ما حوله من الاعراف والقيم والقوانين ، وبالتالي ينبغي علي الجهات المسؤولة الزامه بما يجعله يرتدع وينصاع لما تعارف عليه المجتمع بالقانون .

وسائل ضبط السلوك :

اولا الضابط الديني

يحث الدين الاسلامي المسلمين علي الاخلاق الحميدة والاقوال الحسنة قال تعالي ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾[14] ويقول عز وجل ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّكَ لَنْ تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَنْ تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا﴾[15] وقال الرسول الكريم صلي الله عليه وسلم (الزموا أولادكم وأحسنوا أدبهم)[16] ويقول ايضا عليه الصلاة والسلام (كلكم راع وكلكم مسئول ، الأمام راع ومسئول عن رعيته، والرجل راع فى أهله ومسئول عن رعيته، والمرأة راعية فى بيت زوجها ومسؤولة عن رعيتها والخادم راع في مال سيده ومسؤول عن رعيته وكلكم راع ومسؤول عن رعيته)[17]، والأبناء يخلقون مزودين بقوى فطرية تصلح لان توجه للخير كما تصلح لان توجه للشر، قال رسول الله: صلي الله عليه وسلم (كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه او ينصرانه او يمجسانه)[18]، وعلى الآباء أن يستغلوا هذه القوى ويوجهوها وجهة الخير ويعودوا ابنائهم العادات الحسنة حتى ينشأ الطفل علي الخير لينفع نفسه وأمته[19]، ومن باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وتبيان ما هو من مكارم الاخلاق والنهي عن الاعتداء وايذاء الناس والمسلمين باللسان او باليد قال تعالي ﴿ وَلَا تَعْتَدُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾[20].

ومن هنا فإن الالتزام بالعقائد الدينية له دور بارز في حماية الافراد من إيذاء الغير او الانجرار وراء المخالفات أثناء القيادة سواء في الطرق السريعة او في الازدحام

(12) عبد الفتاح سيد درويش، بعض محددات الميل إلى الحوادث المرورية، دار النشر الأقصى، لبنان، ط1 ، 2005 ، ص 429

(13) سعد الدين بوطبال ، سمات الشخصية وأثرها علي ارتكاب المخالفات المرورية لدي السائقين ، المركز الجامع غليزان ، مجلة البحوث والدارسات الاجتماعية ، جامعة الوادي ، العدد الرابع 2014 ، ص 141 .

(14) سورة البقرة ، اية 83.

(15) سورة الاسراء ، اية 37.

(16) ابى عيسى محمد ابن عيسى بن سوره ، سنن الترمذي ، القاهرة ، دار الحديث ، 1999 ، ص 135 .

(17) الحافظ ابن حجر العسقلانى ، فتح البارى بشرح صحيح البخاري ، الجزء التاسع ،ط 1 ، دار الحديث ، القاهرة ، 1998 ، ص 307.

(18) ابن بطال على بن خلف بن عبد الملك ، شرح صحيح البخاري ، الجزء الثالث ، ط 3 ، مكتبة الرشد ، السعودية ، 2004 ، ص 368.

(19) عبد الرحيم تمام ابو كريشة ، العلاقات الاجتماعية فى الاسلام ، مكتبة عين شمس ، د.ت ، ص ص 119 _ 120.

(20) سورة البقرة / 190.

ثانيا تفعيل قانون العقوبات للمخالفات المرورية

يجب الاعتماد علي استراتيجية القوة لخلق السلوك المرغوب حيث تتم هذه الاستراتيجية اولا من خلال الاقناع وترتكز حول الاهتمامات القيمية والمعيارية التي تتوافق مع إحداث التغيير المطلوب ثم استراتيجية اعادة صياغة المعايير التربوية والحث او الاقناع وأخيرا استراتيجية القوة[21]

ومن المعلوم ان لكل مخالفة عقوبة قد تختلف قسوتها بحسب الجرم المرتكب فإذا قاك احد السائقين بالسير في الاتجاه المعاكس ووجد من يوقفه ويوقع به العقوبة الرادعخ فسيتوقف عن فعل مثل هذه الافعال في المستقبل ، ولكن كما يقال (اذا أمن العقاب اساء الادب) ولن يبالي بتكرار المخالفات وايذاء الناس .

ثالثا التنشئة الاسرية

تشكل الاسرة الخلية الاجتماعية الاولي التي يترعرع ضمنها الفرد ويدخل المجتمع الاكبر مزودا بما اكتسب من قيم ومبادي وسلوكيات توفر له نشأة صحيحة تبعده عن الانحراف والسلوك العدواني وتعكس درجة احترامه وانتمائه الي اسرته واقاربه ومجتمعه وتضع اولي خطواته في الاندماج في المجتمع[22]، فالواقع الاسري يكشف عن منطق الاشياء والظواهر والقيم والثقافة والموروث الاجتماعي للافراد ولذلك فإن قيام الاسرة بدورها في عملية التربية والتنشئة له بالغ الاثر ليس علي سلوك الافراد فحسب بل علي مسيرة المجتمع بأسره ، فمن خلال مراقبة الابناء وضبط السلوك العدواني لديهم وعدم تجاهله منذ نعومة اظفارهم ومتابعتهم وتوجيههم الي القيام بالسلوك المرغوب فيه والمقبول عند المجتمع ويجعل افراد المجتمع اكثر تماسكا واكثر التزاما بقواعد واعراف هذا المجتمع ، وهذا ما يجعل دور الاسرة هاما في المجتمع فالافراد يولدون وليس لديهم اي خصائص سلوكية فيكون للاسرة الدور الفعال في تشكيل هذه الخصائص وهذا يحتم الاعتناء بالاسرة التي تتلقي الوليد وتنشؤه في فترة القابلية الكاملة للتلقي والمرونة في الطبيعة الانسانية وبالتالي تكون هناك فرصة كبيرة في تنشئة الابناء والتأثير فيهم ووضع البصمات الخاصة علي شخصيتهم[23]

رابعا الثقافة المجتمعية

تلعب الثقافة دورا اساسيا وهاما في تحديد سلوك الافراد في المواقف الاجتماعية المختلفة ، حيث تتحدد السمات الاساسية للشخصية في مجتمع ما بطابع الثقافة السائدة في المجتمع[24]، فالحديث عن ثقافة المجتمع يعني الحديث عن العقائد واللغة والعادات والقدوات والقيم ، فالتاريخ يشهد علي قوة الطاقة الجبارة التي تمتلكها القيم ففي أحداث الثورة الفرنسية 1789 حيث كانت القيم كرموز ثقافية هي المحرك والدافع للسلوك الانساني ما جعلهم يصمدون ويلتفو حول بعضهم البعض للدفاع عن قيم العدل والمساواة والحرية ، وهذا يؤكد بأن القيم تتمتع بقوة ضاربة لا يستطيع اثباطها أحد[25] لذلك ينبغي علي المؤسسات الحكومية والاهلية القيام بواجبها في بتقديم برامج ودورات لنشر الثقافة الدافعة للتنمية والبناء والمحافظة علي القيم وتوجيه المجتمع نحو السلوك المرغوب واستهجان السلوك العدواني والخارجين عن قيم واعراف المجتمع.

(21) عدلي علي أبو طاحون، في التغير الاجتماعي ، المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية، 1997 ، ص205.
(22) طارق عبدالرؤف عامر وإيهاب عيسي المصري ، في المجتمع المدني والتربية المدنية ، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ، القاهرة، 2016 ، ص190.
(23) إيهاب عيسي المصري وطارق عبدالرؤف عامر ، القيم التربوية والاخلاقية ، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ، القاهرة، 2013 ، ص ص210-209.
(24) علي اسعد وطفة ، علم الاجتماع التربوي ، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ، ط2، الكويت ، 1998 ، ص 100.
(25) محمود الذوادي ، الثقافة بين تأصيل الرؤية الاسلامية واغتراب منظور العلوم الاجتماعية ، دار الكتاب الجديد ، ط1 ، 2006 ، ص 219 .

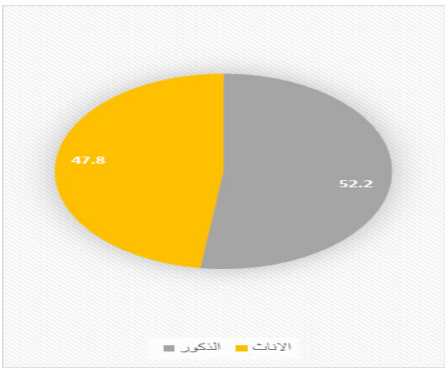
الدراسة الميدانية :

تهدف الدراسة الحالية الي بيان اثر الازدحام المروري علي توليد السلوك العدواني لدي السائقين كما تهدف الي التعرف علي أهم مسببات الازدحام وما هي عوامل تفادي هذا التكدس المروري وعوامل ضبط السلوك العدواني، ومن أجل ذلك تم اعتماد اسلوب المقابلة الذي يعتبر أساسي في مختلف الأبحاث والدراسات السوسيولوجية على وجه التحديد ، حيث تم إجراء مقابلة مع أحد أفراد شرطة المرور (أيمن الحمري) في وسط العاصمة طرابلس بمنطقة جزيرة جنة العريف الذي أفادة بأن قسم المرور يعمل علي تطبيق القانون بشكل حازم وأن شرطة المرور منتشرين بشكل متكامل في الشوارع والمفترقات وعلي الاشارات ويقوموا بواجبهم لتفادي الازدحامات سواءً اوقات الخروج والعودة من العمل او حتى في غير ذلكمن الاوقات ، كما أكد أن أغلب اشارات المرور تعمل بشكل جيد اما فيما يتعلق بتطبيق قانون المخالفات فقد أفاد بأنهم يقوموا بايقاف السيارات المخالفة وسحب الاجراءات وتغريمهم بل في بعض الاحيان قد يظطرون لحجز السيارة، وفي الجديث عن قيمة الغرامة اتضح انها قد تبدأ من عشرة دنانير وقد تصل الي مئة وخمسة دنانير ومن المعلوم أن هذه الرقم يعتبر قليل جدا قد لا يعير اهتمام المخالفين ولا تردعهم عن تكرار المخالفة،

كما تم اجراء مقابلة مع احد المواطنين في سن الخمسين بمركز مرور الفرناج حيث جاء لقسم المرور لدفع غرامة مخالفة مرورية ليأخذ اجراءات سيارته حيث سألناه عن سبب المخالفة فقال أنه كان قد تأخر بسبب ازدحام السيارات ما سبب له التأخر عن توصيل ابنته لاجراء امتحان بالمدرسة فاضطره أن يدخل في الاتجاه المعاكس فوجد شرطي مرور سحب اجراءات السيارة واعطاه ايصال مخالفة مرور ويذكر أن فعله هذا كان مبررا من وجهة نظره وبعد أن قام بدفع المخالفة والتي لم تزيد عن خمسون دينار قال أنه في حال تكرر له نفس الموقف للاسق سيظطر لارتكاب نفس المخالفة .

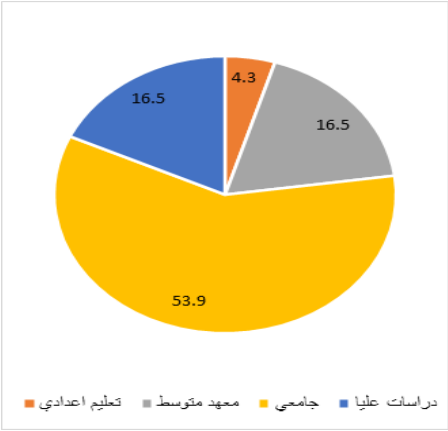
كما تم تصميم استبيان الكتروني ونشره علي عينة قوامها 116 من السائقين في نطاق مدينة طرابلس ،وتم اعتماد خطة التحليل الإحصائي لبنود هذا الاستبيان على حساب التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على كل سؤال من أسئلة الاستبيان، وسنعرض تحليل الاجابات طبقاً للمتغيرات العمر والجنس (ذكر – أنثى) وكذلك المستوي التعليمي حيث كانت علي النحو التالي النتائج الاتية :

جدول رقم (1) توزيع افراد العينة من حيث الذكور والاناث



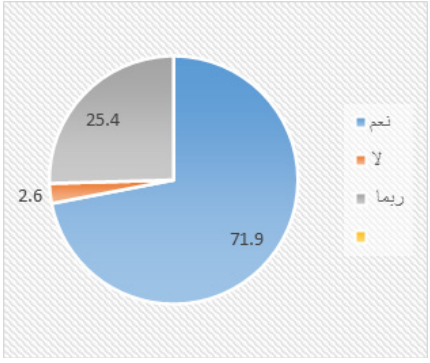
يتكون مجتمع العينة من عدد 55 من الاناث وعدد 60 من الذكور من العدد الاجمالي للعينة وهو 115 ، كما شملت العينة مختلف المستويات العمرية من سن 18عام الي 65 عام وقد بلغت النسبة الاعلي لمن هم بين 35عام الي 50 عام حيث كان عددهم 43 مفردة بين الاناث والذكور بنسبة مئوية 37.4% .

جدول رقم (2) يوضح افراد العينة وفقا للمستوي التعليمي



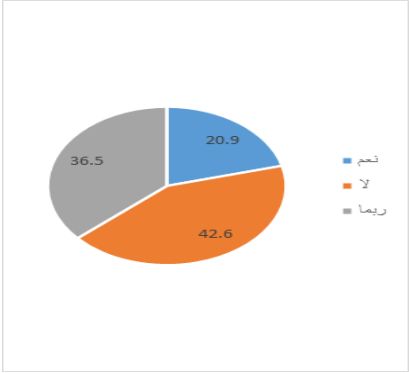
يتضح من الجدول السابق ان العينة شملت جميع المستويات التعليمية وكان أغلبهم من أصحاب الشهادات الجامعية حيث بلغ عددهم 62 من اجمالي العدد الكلي للعينة بنسبة 53.9% وقد تساوت نسبة اصحاب شهادات المعهد المتوسط مع حملة الشهادات العليا بينما كانت اقل نسبة للشهادة الاعدادية وهي 4.3% .

جدول رقم (3) هل سبق لك أثناء الازدحام التعرض لسلوك عدواني من أحد السائقين ؟



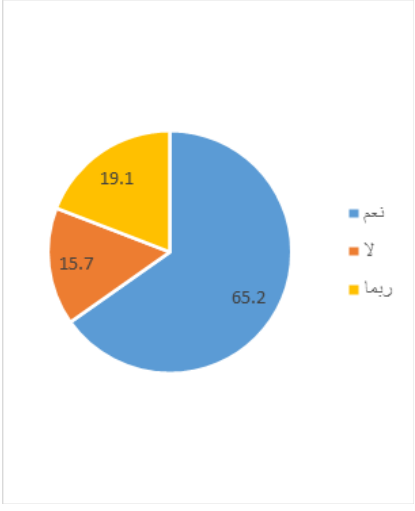
من خلال الجدول رقم 3 يتضح أن أغلب افراد العينة من جميع المستويات والاعمار ومن الذكور والاناث يشتركون في كونهم قد سبق أن تعرضوا الي سلوك عدواني من أحد السائقين اثناء الازدحام بنسبة 71.9% .

جدول رقم (4) هل تعتقد ان السلوك العدواني للسائق مبرر نتيجة الازدحام والتأخير عن الوصول ؟



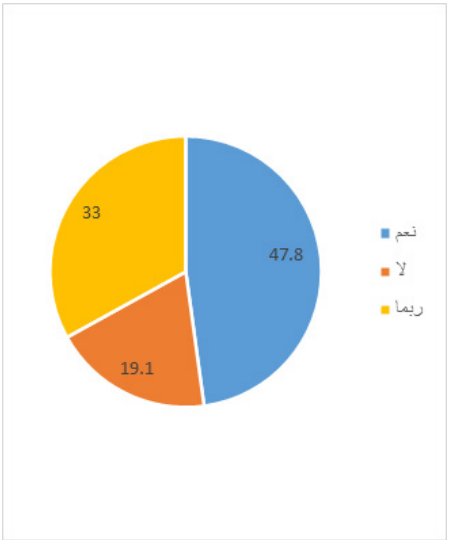
من خلال الاجابات في الجدول رقم 4 تبين ان 42.6% اجابو بنعم وأن 20.9% اجابو بنعم وما نسبته 36.5% من افراد العينة فقد اجابو بربما وهذا يعطي انطباع حول تذمر افراد العينة من الازدحام الذي قد يظطرهم لفعل بعض التصرفات الغير قانونية او العدوانية .

جدول رقم (5) هل تعتقد ان الوقوف علي المقاهي والمحلات التجارية يعتبر سبب رئيسي للازدحام المروري ؟



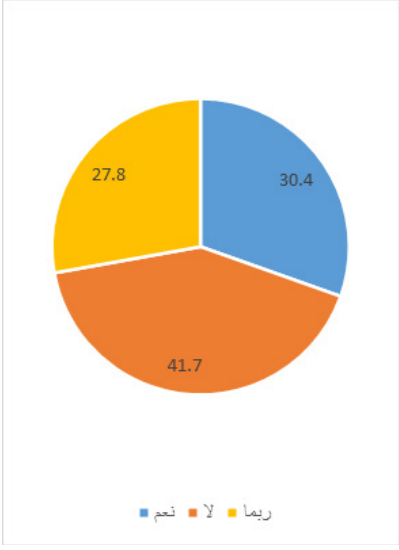
من خلال الاجابة عن السؤال السابق كانت اجابة ما نسبتهم 1.91% بربما بينما أغلب افراد العينة ما نسبتهم 2.56% اجابو بنعم وهذه النسبة تظهر مدي استياء افراد العينة من هذا الوقوف كونه سببا مباشرا في الازدحام .

جدول رقم (6) هل ترى ان توسيع الطرق فقط يمكن أن يعالج الازدحام المروري في طرابلس؟



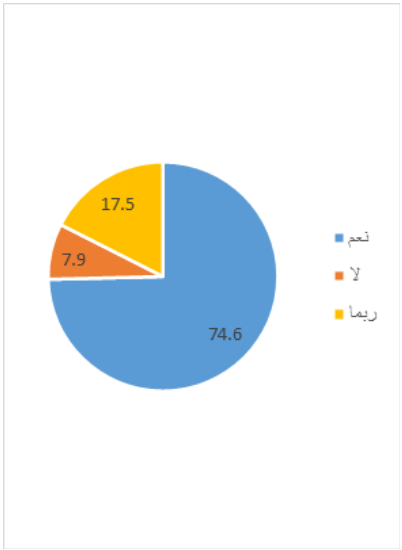
تبين من الاجابات علي السؤال السابق أن أغلب أفراد العينة ونسبتهم 8.74% يرون أن التوسيع الطرق يعالج مشكلة الازدحام وكذلك ما نسبتهم 33% يعتقدون بذلك بينما 1.91% يرون ان المشكلة لا تتعلق بتوسيع الطرق فقط ..

جدول (7) هل ترى أن أغلب اصحاب السلوك العدواني سيئين بطبعهم ؟



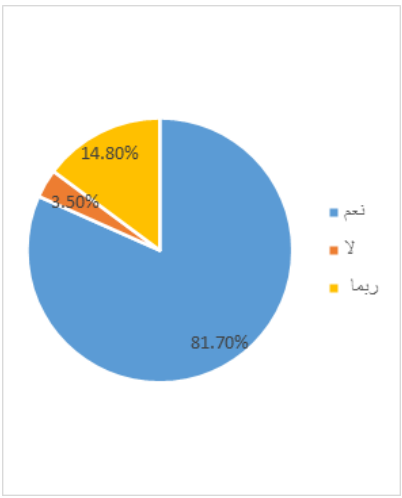
من خلال اجابات افراد العينة علي هذا التساؤل فإن أغلبهم بنسبة 7.14% اجابو لا بينما كانت الاجابة بنعم لنسبة 4.03% بينما كانت نسبة 8.72% لمن اجاب بربما.

جدول رقم (8) هل تعتقد ان نقل الدوائر الحكومية الحيوية الي أطراف المدينة يمكن ان يعالج مشكلة الازدحام؟



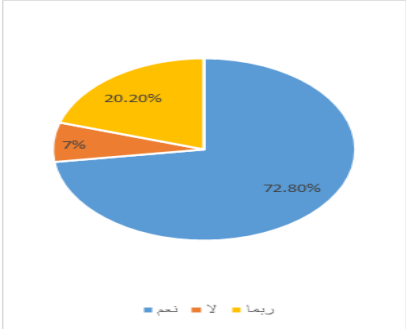
من خلال الجدول السابق فأن أغلب افراد العينة من الذكور والاناث وفي جميع الاعمار اجابو نعم بنسبة 74.6% ، بينما كانت نسبة من قال ربما 17.5% ، والنسبة الاقل لمن قال لا وهي 7.9% .

جدول رقم (9) هل تعتقد ان السبب الرئيسي للازدحام عدم الالتزام السائقين بقوانين واشارات المرور ؟



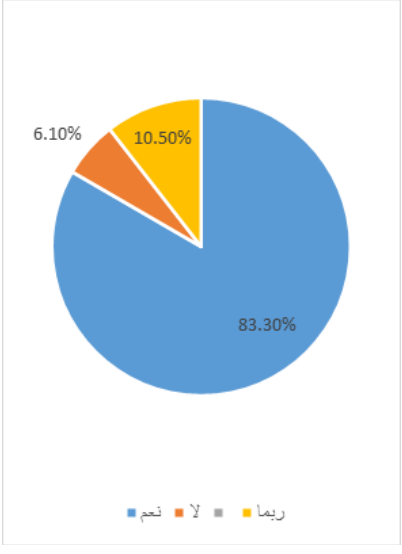
أغلب أفراد العينة بنسبة 81.7% كانت اجابتهم نعم للتأكيد علي ان السبب الرئيسي للازدحام عدم التزام السائقين بقوانين واشارات المرور .

جدول رقم (10) هل تعتقد أن ثقافة المجتمع لها دور فعال في ردع سلوك السائق العدواني ؟



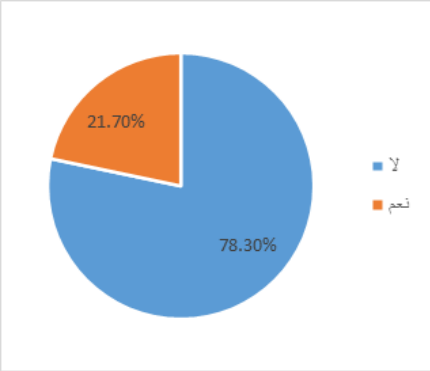
أغلب أفراد العينة بنسبة 72.80% كانت اجابتهم نعم للتأكيد علي للقافة دور اساسي في ردع السلوك العدواني وضبطه

جدول رقم (11) هل أنت مع فرض غرامة مالية كبيرة ضد كل من يخالف القوانين المرورية ؟



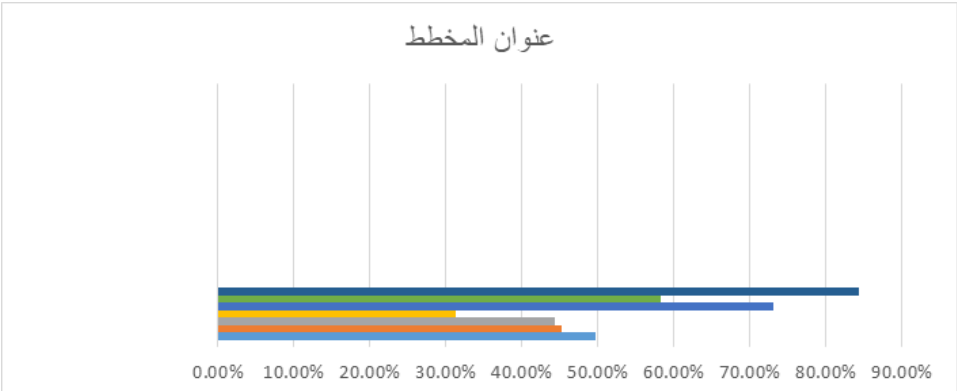
أغلب أفراد العينة بنسبة 83.30% كانت اجابتهم نعم لفرض غرامة مالية ضد المخالفين لقوانين المرور.

جدول رقم (12) هل توافق علي حجز السيارة اذا ما قام السائق بالسياقة في الاتجاه المعاكس ؟



أغلب أفراد العينة بنسبة 03.87% كانت اجابتهم نعم فهم لا يمانعون من حجز السيارة اذا قام السائق بالدخول في الاتجاه المعاكس .

جدول رقم (13) يوضح أكثر السلوكيات التي تصادفها يوميا من السائقين ذوي السلوك العدواني ؟

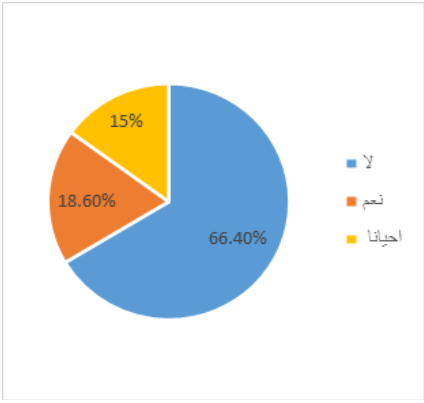


عدم احترام اشارة المرور	84.30%			
السرعة والتهور	58.30%			
الدخول بالاتجاه المعاكس	73%			
الشتائم والايماءات	31.30%			
قطع الطريق	44.30%			
تغيير المسار	45.20%			
استخدام البوق	49.60%			

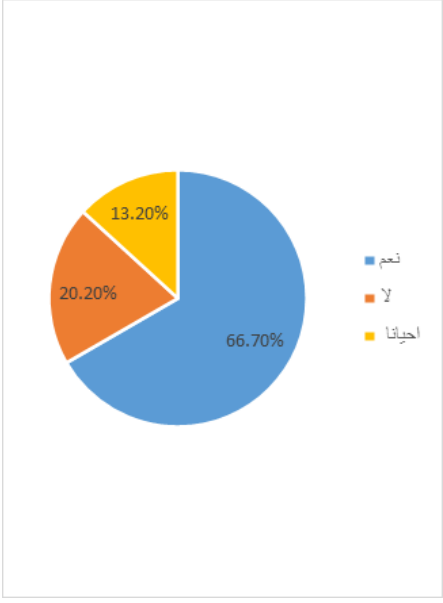
يتضح من الجدول السابق أن أغلب أفراد العينة يصادفون بشكل متكرر سلوكيات عدوانية حيث شكلت عدم احترا اشارات المرور النسبة الاعلي وهي 84.3% وكان سلوك الدخول في الاتجاه المعاكس ثاني أعلي نسبة بما يعادل 73% ثم جاءت السرعة والتهور

بعدها بنسبة 58.3% ثم استخدام البوق بنسبة 49.6% ثم تغيير المسار بنسبة 45% وقطع الطريق بنسبة 44.3% وأخيرا الشتائم والايماءات السيئة بنسبة 31.3% .

جدول رقم (14) هل استعملت الباص لتفادي الازدحام المروري في طرابلس؟



جدول رقم (15) هل سبق لك ان استعملت المواصلات الجماعية مثل الحافلات في اي بلد خارج ليبيا؟



الخاتمة

تحليل النتائج والتوصيات:

من خلال تحليل نتائج الدراسة الميدانية تبين لنا جليا أن أغلب افراد العينة قد تعرضوا لسلوك عدواني أثناء القيادة في الازدحام المروري سواء من الذكور او الاناث وفي جميع المستويات التعليمية والمراحل العمرية ، كما بين أغلب أفراد العينة أن أصحاب السلوك العدواني ليسوا سيئين بطبعهم بل قد يضطرهم الوضع للقيام ببعض السلوكيات العدوانية للوصول الي العمل في الوقت المحدد بينما يرى اصحاب السن الصغيرة من 25-18 انهم كذلك وهذا ما يتفق مع دراسة سعد بوطبال الذي توصل الي قوة تأثير السمات الشخصية على ارتكاب المخالفات المرورية لدى السائقين .

كما أظهرت نتائج الدراسة أن أغلب افراد العينة يعتقدون ان الوقوف علي المقاهي والمحلات التجارية يعتبر سببا رئيس للازدحام المروري ، كما يعتقد الاغلبية في جميع المراحل العمرية من الذكور والاناث أن توسيع الطرق له دور في التخفيف من الازدحام المروري في طرابلس ، وقد أجمع أغلب أفراد العينة بنسبة 74% أن نقل الدوائر الحكومية الحيوية الي أطراف المدينة يمكن ان يعالج مشكلة الازدحام ، وبنفس الاجماع المرتفع قليلا بنسبة 81% يعتقد أفراد العينة ان السبب الرئيسي للازدحام عدم التزام السائقين بقوانين واشارات المرور ، كما اتفق أفراد العينة بنسبة مرتفعة بلغت 72.8% بأن ثقافة المجتمع لها دور فعال في ردع سلوك السائق العدواني وهذا يعطي مؤشر علي ارتفاع مستوى الوعي لدى مجتمع الدراسة ، وبنفس الاجماع فقد اتفقوا علي فرض غرامة مالية كبيرة ضد كل من يخالف القوانين المرورية بنسبة بلغت 83.3% ، وفي الاجابة علي التساؤل هل توافق علي حجز السيارة اذا ما قام السائق بالقيادة في الاتجاه المعاكس كانت اجابة الاغلبية بالموافقة بنسبة 78.3% ، وعند سؤال افراد العينة عن أكثر السلوكيات العدوانية التي يصادفونها كانت الاجابة بأن أغلب أفراد العينة يصادفون بشكل متكرر سلوكيات عدوانية حيث شكلت عدم احترام اشارات المرور النسبة الاعلي ثم الدخول في الاتجاه المعاكس ثم جاءت السرعة والتهور ثم استخدام البوق و تغيير المسار بشكل مفاجئ ثم قطع الطريق وأخيرا الشتائم والايماءات السيئة كل هذا يوضح كم السلوكيات العدوانية التي تنشأ نتسجة الازدحام بشكل يومي وهذا ما يؤكد فرضية الدراسة بأن للازدحام المروري أثر جلي وواضح في توليد السلوك العدواني لدي السائقين .

وقد جاءت اجابة السؤلين الاخيرين لتؤكد أن أغلب أفراد العينة لا يستخدمون المواصلات الجماعية في ليبيا وعلي عكس ذلك خارجها وبالتالي فهم علي استعداد علي الركوب بها أذا ما توفرت وسائل نقل جماعي مريحة وبها سبل رفاهية ومواعيد محددة ، وذلك لتفادي مشكلة الازدحام المروري خاصة وأن أغلبهم يستخدمون هذه المواصلات خارج ليبيا بشكل اساسي ، وهذا ما يتفق مع دراسة عيسي مرازقة وتوليت بأن وضع استراتيجية لادارة الاختناقات المرورية مثل تشجيع منظومة النقل الجماعي العام والخاص من شأنها تشجيع الناس علي استخدامها .

اما ما يتعلق بالمقابلة التي اجريت مع فرد من الشرطة وأحد المواطنين الذين تعرضو لمخالفة فإنهم يؤكدون علي أن قيمة المخالفة لاتحقق الايلام والردع ولذلك وجب التوصية برفع القيمة لتحقق غايتها .

التوصيات:

من خلال الدراسات والبحوث الاجتماعية يمكن تقديم التوصيات والمقترحات للمؤسسات والاجهزة المختصة التابعة للحكومة مثل وزارة الثقافة والمجتمع المدني والادارة العامة للمرور ومصلحة الطرق والجسور وغيرها وذلك لحقيق عوائد كثيرة في مجال إدارة

الاختناق المروري والتقليل من أثاره ، فالسياسيات الاجتماعية لها دور هام في منع او تقليل المعاناة ووئد الامراض الاجتماعية[26]

إن معالجة حركة التنقل في المدن الحضرية الكبيرة وما ينتج عنها من اكتظاظ واختناقات مرورية يجب أن تكون عبر وسائل النقل الجماعي سواءً العام او الخاص او حتى باستخدام الدراجة اوعلى الأقدام فجميعها وسيلة للوصول فالحركة بالسيارة ليست غاية في حد ذاته وهذا التحول يعد جزءًا لا يتجزأ من الحركة الحضرية الجديدة [27]، فتشجيع الناس على الاشتراك في مركبة واحدة عند التنقلات اليومية والتخلي عن استخدام السيارات الخاصة في التنقلات الغير ضرورية مع زيادة رفاهية منظومة النقل الجماعي الخاص والعام وتطويرها ليقتنع الناس بترك مركباتهم الخاصة ، تعد من ابرز السياسات لخفض الطلب على استخدام الطرق[28].

وسنقدم عددا من التوصيات والمقترحات التي تساعد علي معالجة وحل مشكلة الاختناقات المرورية وما ينتج عنها من سلوكيات عدوانية او اصطدامات وحوادث مرورية ،علي النحو التالي:

-توسعة وتحسين الطرق وزيادة المساحات المرورية وبناء الجسور بطريقة تساعد على تدفق حركة المرور بسلاسة لاستيعاب اكثر من ثلاثة صفوف في الاتجاه الواحد .

-تشجيع منظومة النقل الجماعي خاصة العام وذلك بمواعيد محددة وجدول رحلات ثابتة.

-فرض رسوم على مستخدمي الطرق في الأوقات التي يكون فيها معدلات الطلب على النقل مرتفعة جدا ، وبهذا الاسلوب يمكن دفع الناس لاستعمال وسائط النقل الجماعي الخاص والعام

-رفع مقدار الغرامات أثناء الازدحام وحجز السيارات المخالفة للقانون .

-انشـاء شبكة للقطارات والمترو داخل المدن لنقل الناس والبضائع .

-تنشيط حركة النقل البحري للمناطق الساحلية ، مثل الرحلات بين طرابلس وجنزور والزاوية وصبراته وزوارة غربا ومصراته وسرت وبنغازي ودرنه وطبرق شرقا ، وذلك لنقل البضائع والركاب

-نقل الدوائر الحكومية الحيوية الي أطراف المدينة جنوبا ويخصص لها مواقف واماكن للتسوق بالقرب منها تحتوي علي المقاهي ومحلات مما يحتاج اليه المواطن اثناء مراجعته لهذه الدوائر .

-تفعيل دور الحكومة الالكترونية لتقديم الخدمات للمواطنين سواء بالرد عن الاستفسار او بتقديم الخدمات بشكل أكبر لدى جميع الدوائر الحكومية والذي بدوره سيقلل عدد المراجعين .

-تشجيع نقل المحلات بمختلف نشاطاتها من الشوارع الرئيسية الي التجمعات التجارية او الاماكن الفرعية ، وقفل المحلات التي تطل علي الطرق الرئيسية مباشرة خاصة التي لا تملك مواقف.

المراجع :

1.القرآن الكريم

2.ابى عيسى محمد ابن عيسى بن سوره ، سنن الترمذي ، القاهرة ، دار الحديث ، 1999

(26) محمد احمد بيومي ، علم الاجتماع وقضايا السياسة الاجتماعية ،الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1999 ، ص 89.

(27) Andrew Mondschein ,et al A Study of Traffic Delays, Access, and Economic Activity in Metropolitan Los An- geles , Foundation Haynes Dora and Randolph John , 2015 September ، P68.

(28) عيسي مرازقة . توليت عبد الرزاق ، الاختناق المروري الطرقي: أسبابه، أثاره واستراتيجيات إدارته ، مجلة الاقتصاد الصناعي – الجزائر ، العدد 12 (2) ، 2017 ، ص 349 .

3.إيهاب عيسي المصري وطارق عبدالرؤف عامر ، القيم التربوية والاخلاقية ، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ، القاهرة، 2013 .

4.ابن بطال على بن خلف بن عبد الملك ، شرح صحيح البخاري ، الجزء الثالث ، ط 3 ، مكتبة الرشد ، السعودية ، 2004

5.ابن حجر العسقلانى ، فتح البارى بشرح صحيح البخاري ، الجزء التاسع ،ط 1 ، دار الحديث ، القاهرة ، 1998

6.باهية لوبيري و محمد الهادي ، المسؤولية الاجتماعية لدى السائقين المخالفين لقانون المرور ، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، المجلد 7، العدد 2، 2021.

7.بوشالغم حنان و بويزاري رانية ، قراءة سوسيو تحليلية لدورالسياقة العدوانية للشباب في زيادة معدلات حوادث المرور ، دراسة بحثية ، مجلة دراسات في علوم الانسان والمجتمع جامعة جيجل ، مجلد 3 ، عدد1 ، 2020 .

8.بوظريفة حمو، عيسي محمد، زناد دليلة وشريفي هناء ، مستوى سلوك الإقدام على المخاطرة لدى السائقين وعلاقته ببعض الخصائص الشخصية والفردية ، مجلة الوقاية والأرغنوميا ، العدد 3 ، 2010.

9.جمال بلبكاي ومحمد نور الدين بوطي ، سيكولوجية السائق وحوادث المرور ، مجلة الحكمة للدراسات التربوية و النفسة ، المجلد 1 العدد 2 ، 2013.

10.سامية شينار ، السياقة التهورية وحوادث المرور قراءة في الأسباب النفسية ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، المجلد 6، العدد 3 ، 2019 .

11.سعد الدين بوطبال ، سمات الشخصية وأثرها علي ارتكاب المخالفات المرورية لدي السائقين ، المركز الجامع غليزان ، مجلة البحوث والدارسات الاجتماعية ، جامعة الوادي ، العدد الرابع 2014 .

12.سيف الاسلام شوية ، سلوك المخاطرة وعلاقته بحوادث المرور لدى السائقين ، مجلة العلوم الاجتماعية ، جانعة عنابة الجزائر ، سبتمبر 2017

13.طارق عبدالرؤف عامر وإيهاب عيسي المصري ، فى المجتمع المدني والتربية المدنية ، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ، القاهرة، 2016

14.عيسي مرازقة .توليت عبد الرزاق ، الاختناق المروري الطرقي: أسبابه، أثاره واستراتيجيات إدارته ، مجلة الاقتصاد الصناعي – الجزائر، العدد 12 (2) ، 2017

15.عيسي مرازقة .توليت عبد الرزاق ، الاختناق المروري الطرقي: أسبابه، أثاره واستراتيجيات إدارته ، مجلة الاقتصاد الصناعي – الجزائر، العدد 12 (2) ، 2017

16.عبدالجبار شكري، التأسيس العلمي للسوسيولوجيا ، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ، القاهرة، ط1 ، 2015 .

17.عبد الفتاح سيد درويش، بعض محددات الميل إلى الحوادث المرورية، دار النشر الأقصى، لبنان، ط1 ، 2005

18.عبد الرحيم تمام ابو كريشة ، العلاقات الاجتماعية فى الاسلام ، مكتبة عين شمس ، د.ت

19.عثمان يخلف ، علم نفس الصحة الاسسالنفسية والسلوكية للصحة ، دار الثقافة ، قطر ، ط 1 ،2001

20.عدلي علي أبو طاحون، فى التغير الاجتماعي ، المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية، 1997 ، ص205.

21.علي اسعد وطفة ، علم الاجتماع التربوي ، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ، ط2، الكويت ، 1998

22.مصطفي احمد الفرجاني ، دراسة ظاهرة الازدحام المروري علي شبكات الطرق بمدينة طرابلس وضواحيها ، مجلة الاستاذ ، العدد 9، 2015.

23.محمد بن ابراهيم الجار الله ، هندسة النقل، جامعة الملك سعود، الدار العربية للعلوم ناشرون، المملكة العربية السعودية، 2010.
24.محمد احمد بيومي ، علم الاجتماع وقضايا السياسة الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ،الاسكندرية ، 1999
25.محمود الذوادي ، الثقافة بين تأصيل الرؤية الاسلامية واغتراب منظور العلوم الاجتماعية ، دار الكتاب الجديد ، ط1 ، 2006 .
26.سامية الخشاب ، النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة ، ط1 ، القاهرة ، دار المعارف ، 1985، ص36.
27.فوقية حسن عبدالحميد رضوان ، علم الاجتماع التطبيقي وجودة الحياة ، ط1 ، مسقط ، جامعة السلطان قابوس ، ديسمبر2006

المراجع الاجنبية

1.Ismahan azouz , The relation of the type A behavior with the aggressive driving and the social responsibility of a sample of drivers , 2023, Batna1 university, Algeria, Vol: 07 Issue: 01 2023
2.Ismahan azouz , The relation of the type A behavior with the aggressive driving and the social responsibility of a sample of drivers , 2023, Batna1 university, Algeria, Vol: 07 Issue: 01 2023
3.Andrew Mondschein et al, A Study of Traffic Delays, Access, and Economic Activity in Metropolitan Los Angeles , John Randolph and Dora Haynes Foundation , September 2015 .
4.Vessel a Mish Eva, Review Essay : Mead : Sources in Sociology, International Sociology Association , sage , London , VOL 24, March 2009 .


مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
Journal of the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific Studies
الإكاديمية الليبية ـ بنغازي
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch

توظيف الغموض: الشرق الأوسط والمصالح الدولية

كمال يوسف الورفلي

الهيئة الليبية للبحث العلمي, فرع بنغازي

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مصطلح «الشرق الأوسط» للكشف عن مدى غموضه التاريخي والسياسي، وتحديد كيفية توظيفه لخدمة المصالح الاستراتيجية للدول الكبرى. وسعت الدراسة لفهم التطور التاريخي للمصطلح والظروف التي أدت إلى انتشاره، مع التركيز على الجوانب الجغرافية والسياسية التي جعلت المنطقة محوراً للصراع الدولي. واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي تحليلي لدراسة السياقات السياسية والجيوسياسية، والمنهج الجغرافي لفهم الأهمية المكانية للمنطقة، مع الاستعانة بمجموعة متنوعة من المصادر الأكاديمية التي تقدم تصورات متعددة حول تعريف وحدود «الشرق الأوسط". ومن خلال هذا التحليل، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج رئيسية, كان اهمها، ان مصطلح «الشرق الأوسط» يُظهر غموضاً واضحاً من حيث تعريفه، حيث تختلف التفسيرات والتعريفات عبر السياقات التاريخية والسياسية. وكذلك، يُعتبر المصطلح نتاجاً استراتيجياً للمصالح الاستعمارية، حيث ظهر في سياق السيطرة على المنطقة واستغلال مواردها الطبيعية, وأيضا، تُبرز الدراسة الأهمية الجغرافية للمنطقة، باعتبارها ملتقى ثلاث قارات وتحكمها في ممرات مائية حيوية مثل قناة السويس والخليج العربي، مما جعلها محط أنظار القوى العالمية, كما تشير النتائج إلى أن المنطقة كانت دائماً ساحة للصراع بين القوى الكبرى، مدفوعة بثرواتها الطبيعية وخاصة النفط، مما يعزز الفهم الراهن لدور الشرق الأوسط في السياسة الدولية.

الكلمات المفتاحية: الشرق الأوسط, الغموض التاريخي, المصالح الجيوسياسية, المصالح الاستراتيجية, الصراع الدولي.

Abstract

This paper dealt with the intellectual capital and its relationship to organizational culture. The field study of the employees of the Central District Administration of the General Electricity Company where the existence of a moral-level relationship was studied. (Statistical connotation) between the head of intellectual money and organizational culture and for this purpose the existence of a statistical connectedness between organizational culture and both the head of human money was studied and structural money, relational money, and the data has been compiled from a sample that was intentionally taken consisting of department managers and department heads, A valid identification 41 was obtained and statistical analysis was conducted using statistical programmes (SPSS) to test the study's hypotheses. The research found that there was a correlation between the intellectual capital and the organizational culture of the Public Electricity Company of the Central Region Administration. There is an expulsive relationship between both sub-autonomous variables (human capital, structural capital, relational capital) and organizational culture's dependent variable. There is a positive moral impact of both human capital and relational capital on the strength of organizational culture. The absence of a moral impact of structural capital on organizational culture. It recommends attention to intellectual capital especially in its human and relational aspects because they are important influences in the strength of organizational culture

.Keywords: Intellectual capita, Organizational culture

مقدمة:

تعدّ منطقة الشرق الأوسط، منذ ظهور هذا المصطلح، أحد أكثر المفاهيم الجغرافية غموضاً وتبايناً في التعريف, ولقد اختلفت محاولات تحديد ماهية هذه المنطقة بناءً على المصالح الاستعمارية الغربية، وتحديداً البريطانية, إن مصطلح «الشرق الأوسط» ظهر لأول مرة في عام 1902 على يد الكاتب الأمريكي «ألفريد ماهان»، وهو مصطلح غير متفق عليه بين الباحثين. استخدم المصطلح للإشارة إلى الممرات المؤدية للهند، واستمر تطوره ليشمل مناطق مختلفة حسب السياقات الجيوسياسية. وقد ارتبط ظهور مفهوم الشرق الأوسط بتطور الفكر الاستراتيجي البريطاني خاصة خلال الحربين العالميتين، حيث أنشأت بريطانيا مراكز لقيادة العمليات في المنطقة. ومع توسع الاستخدام العالمي لهذا المصطلح، أصبح يشير إلى مناطق تمتد من مصر غرباً إلى إيران شرقاً، مع تداخلات في تعريفه بناءً على المصالح الغربية المختلفة. وفي هذا السياق، ظل الشرق الأوسط يشكل نقطة تقاطع هامة بين قارات العالم الثلاث، آسيا وأوروبا وأفريقيا، مما جعله محوراً للصراعات الدولية طوال التاريخ.

مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة هذه الدراسة حول الصعوبة في تحديد ماهية وحدود منطقة الشرق الأوسط، حيث لا يوجد تعريف موحد لهذه المنطقة في الدراسات السياسية والجغرافية والاستراتيجية. ويرتبط هذا الغموض بالتاريخ الاستعماري الغربي الذي فرض المصطلح لتحقيق مصالحه. هذه الدراسة تسعى إلى تحليل الجهود التي بذلت لتحديد مفهوم «الشرق الأوسط» وتفسير مدى تأثير التعريفات المتعددة على السياسات الإقليمية والعالمية. فعدم وجود تعريف محدد يساهم في خلق صعوبات في فهم العلاقات الدولية، والتعامل مع النزاعات الإقليمية، وتحديد الأدوار السياسية والاقتصادية للدول.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة لعدة أسباب:

إيضاح الغموض: تساعد الدراسة في إيضاح الأسباب التاريخية والسياسية وراء غموض تعريف منطقة الشرق الأوسط، مما يعزز الفهم الأكاديمي لهذه المنطقة.

التأثير السياسي والاستراتيجي: تساهم في فهم تأثير التعريفات المختلفة للشرق الأوسط على السياسات الإقليمية والدولية، خصوصاً من منظور القوى الغربية التي صاغت هذا المصطلح.

أهمية الموقع الجغرافي: تبرز الدراسة أهمية الشرق الأوسط الجغرافية والاقتصادية في العلاقات الدولية، خاصة في ما يتعلق بالثروات الطبيعية والممرات البحرية الاستراتيجية.

المساهمة العلمية: تقدم الدراسة إضافة علمية للمكتبة الأكاديمية، من خلال تحليل عميق لمصطلح شائك وكثير الجدل في العلاقات الدولية والجغرافيا السياسية.

أهداف الدراسة:

تحليل تاريخي لمصطلح الشرق الأوسط: تتبع أصول ظهور مصطلح «الشرق الأوسط» وتحليل التطورات التي رافقت استخدامه في الدراسات السياسية والاستراتيجية.

دراسة الأبعاد الجغرافية والاستراتيجية: تحديد الخصائص الجغرافية والاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط ودورها في العلاقات الدولية.

مقارنة التعريفات المختلفة: تحليل الاختلافات بين التعريفات المختلفة للمنطقة وتفسير كيفية تأثيرها على فهم العلاقات الإقليمية

والدولية.

دراسة تأثير المصطلح على السياسات الإقليمية: تقييم تأثير المصطلح على العلاقات السياسية بين دول المنطقة وعلى السياسات الاستعمارية الغربية.

تساؤلات الدراسة:

-ما هي الأصول التاريخية لمصطلح «الشرق الأوسط»؟

-كيف ساهمت القوى الغربية في صياغة وتحديد هذا المصطلح لخدمة مصالحها الاستعمارية؟

-ما هي الاختلافات في التعريفات الجغرافية لمنطقة الشرق الأوسط، وما تأثيرها على السياسات الإقليمية؟

-كيف أثرت المصالح الجيوسياسية والاستراتيجية في تحديد حدود منطقة الشرق الأوسط؟

-ما مدى تأثير المصطلح على العلاقات الدولية الحديثة والقرارات السياسية لدول المنطقة؟

المنهجية المتبعة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتم تحليل المصطلح من خلال مصادر تاريخية، وجغرافية، وسياسية متنوعة, وتستخدم الدراسة الأسلوب التحليلي المقارن بين مختلف التعريفات التي أطلقت على منطقة الشرق الأوسط عبر العقود، كما تعتمد على منهج تحليل المضمون لدراسة الأبعاد التاريخية والاستراتيجية للمصطلح، يتم جمع المعلومات من كتب ودراسات أكاديمية، بالإضافة إلى تقارير سياسية واستراتيجية، مما يساهم في تقديم تحليل شامل لمشكلة الدراسة.

المبحث الاول: منطقة الشرق الأوسط

تمهيد:

بداية إن صعوبة تحديد ماهية أو حدود منطقة الشرق الأوسط ، تظهر لكل باحث حاول أن يعرف أو يحدد هذه المنطقة ، وذلك بالرغم من كثرة ما تعلق بها من دراسات وأبحاث ومشاريع منذ ظهور هذا المصطلح – الشرق الأوسط – تسميةً للمنطقة .

وليس من قبيل المصادفة أن يكون هذا المصطلح متصفاً بالغموض ، فقد أُريد له هذه الصفة ، فما يشمله أي تعريف لهذه المنطقة من دول قد لا يشملها تعريف آخر لنفس المنطقة ، وهذه الدراسة ترى أنه ليس هناك اتفاق في تعريف وتحديد ماهية هذا المصطلح « الشرق الأوسط « في كافة التعريفات التي تم الاطلاع عليها ، ولكن هذا لا يمنعنا من أن نستحضر ما يتعلق بالجهود التي بذلت لتحديد هذه المنطقة المهمة عالمياً ، وذلك لما يتطلب لهذه الدراسة .

يذكر سلامة أحمد سلامة في كتاب « الشرق أوسيطة هل هي الخيار الوحيد « أن هناك اتفاق بين الكتاب والمؤرخون والسياسيون وأصحاب الفكر المهتمين بالدراسات الشرق أوسطية أو بما يصطلح عليه . بالشرق الأوسط . أن هذا المصطلح وهذه المسميات قد وردت من خارج المنطقة ، وارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالمصالح الاستعمارية الغربية ، فحينما كان تعبير « الشرق الأقصى « أكثر وضوحاً في دلالته وارتباطه بمنطقة واسعة وهائلة مطلة على المحيط الهادي وتضم كيانات كبرى مثل الصين واليابان وغيرها من البلدان المجاورة ، فإن تعبير « الشرق الأدنى « قد ظهر فترة الاكتشافات الأوربية الكبرى منذ القرن الخامس عشر يشير إلى البلاد الواقعة في شرق البحر المتوسط بين الشرق الأقصى وأوروبا (حرب،وآخرون، 1995).

ولقد ارتبط ذيوع هذا المصطلح بتطور الفكر الاستراتيجي الإنجليزي ، وتم استخدام مصطلح الشرق الأوسط لأول مرة عام 1902 بواسطة الكاتب الأمريكي المتخصص في الاستراتيجية البحرية « الفريد ماهان « لدى مناقشته الاستراتيجية البحرية الإمبريالية

البريطانية ، وذلك للإشارة إلى المسالك الغربية والشمالية المؤدية إلى الهند ، ومن نفس العام كتب (فالينتاين شيرول) مراسل جريدة التايمز الإنجليزية مجموعة مقالات امتدت لعدة شهور تحت عنوان المسألة الشرق أوسطية ، وتم جمع هذه المقالات في كتاب عام 1903 ، من ثم صدر كتاب «هاملتون « في عام 1909 تحت عنوان « مشاكل الشرق الأوسط « ، أما الحاكم البريطاني في الهند اللورد « كيزرون « فقد تحدث عن الشرق الأوسط عام 1911 باعتباره مدخلاً للهند وللمناطق المجاورة (حوات، 2002).

وقد أنشأ ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطانية إدارة الشرق الأوسط في عام 1921 لكي تشرف هذه الإدارة على شئون فلسطين ، وشرق الأردن والعراق .

ثم جاءت الحرب العالمية الثانية لتؤكد هذا المفهوم ، حيث أنشأت بريطانيا مركز الشرق الأوسط و» قيادة الشرق الأوسط « ، وقد تضمن هذا المركز ، وتلك القيادة كلاً من الشرقين الأدنى والأوسط ، وتقلص استخدام مصطلح الشرق الأدنى منذ ذلك الحين ، وقد كانت المنطقة تتقلص أو تتسع تبعاً لتطورات خطط العمليات وإدارة الحرب (محمد، 1995، صفحة 45).

فهذه التسمية . الشرق الأوسط . تعتبر حديثة العهد في السياسة الدولية ، ومن ثم عمت التسمية مجمل القارة الأوربية ، للدلالة على موقع منطقة معينة من العالم بالنسبة إلى موقع القوى الدولية الأوربية ، وتمتد هذه المنطقة من مصر والسودان غربا إلى إيران شرقا ، وتضم تركيا والمشرق العربي وشبه الجزيرة العربية ومنطقة الخليج العربي والبحر الأحمر وصولا إلى القرن الأفريقي ، غير أن هذا التحديد الجغرافي لم يكن دقيقا وحاسما عند الاستراتيجيين ، وكثيرا ما أضيفت ليبيا في الغرب أو باكستان في الشرق إلى المنطقة « الشرق الأوسط « وهو يؤكد على حداثة التسمية وارتباطها بالاستراتيجيات الأوربية والغربية في وجه عام (حسين، 1993).

حيث توجد ثلاث مسميات للمناطق حسب موقعها من القوى الدولية الأوربية ، وهو تقسيم ثلاثي غربي للشرق (الأقصى . الأوسط . الأدنى) ، وقد تواردت هذه المصطلحات الوارد ذكرها أدناه بشكل أساسي منذ القرن الثامن عشر ، أي بمعنى منذ أن حققت بريطانيا اختراقاتها الاستعمارية في قارة آسيا ، وأعقبتها فرنسا في التالي لتحقيق اختراقاتها الاستعمارية في قارة أفريقيا (الجميل، 1999، صفحة 98،97).

أولاً:الشرق الأدنىThe Near East:

وهي منطقة إقليمية لها مواصفاتها الجغرافية المحددة والمتميزة بموقعها غربي الأناضول والبحر الأسود ، أي مجموعة الأقاليم في « شرق أوروبا « ، الذي يعتبر هو الأدنى إلى غربي أوروبا. وقد استخدمه البريطانيون في أواخر القرن التاسع عشر للدلالة على الإمبراطورية العثمانية بامتدادها في البلقان من ألبانيا وشمال اليونان إلى الجزيرة العربية ومصر والسودان وطرابلس الغرب (الكعكي، 1986).

ثانياً:الشرق الأقصى The Far East:

منطقة إقليمية واسعة ، وهي أوسع من الشرق الأوسط ، وتتمتع جغرافياً بامتداداتها الكبرى المحيطية (المطلة على محيطين : الهندي والهادي) وتؤلفها مجموعة أقاليم واسعة تجتمع فيها شعوب عدة ، وهي تقع في شرق وجنوب شرق آسيا في أقصى العالم .

ثالثاً:الشرق الأوسط The Middle East:

منطقة إقليمية أوسع من منطقة الشرق الأدنى ، وتتمتع هي الأخرى بمواصفاتها وتراكيبها وتعقيداتها ومشاكلها التي تربط الشرق بالغرب ، وتؤلفها مجموعة أقاليم متنوعة تقع في جنوب غربي آسيا التي تتوسط العالم ، وتمتد فيها بحار عدة لها استراتيجيتها الدولية . وتعد المنطقة بالذات من أغنى مناطق العالم بثرواتها النفطية ، وهي تتوسط الشرقين الأدنى والأقصى .

بيد أنه وعلى الرغم من ذيوع استخدام عبارة الشرق الأوسط منذ الحرب العالمية الثانية، فلا تزال هناك خلافات عديدة حول

تحديد نطاق المنطقة التي يشار إليها بهذا المصطلح ، وبالتالي سنقدم بعض هذه التعريفات التي تُظهر مدى الاختلاف الذي يعطي هذا المصطلح ذلك الغموض المتصف به (منصور، 1995، صفحة 41):

يعرف مجلد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ـ الذي يصدر سنوياً في لندن ـ المنطقة بأنها تشمل : تركيا وإيران وقبرص ومنطقة الهلال الخصيب وإسرائيل وشبه الجزيرة العربية ومصر والسودان وليبيا وأفغانستان وتونس والمغرب والجزائر ، وإذا ما أخذنا في الاعتبار أن الدول الثلاث الأخيرة تشكل ما يسمى شمال أفريقيا لتبين لنا أن مدلول الشرق الأوسط لا يضم تلك الدول الثلاث الأخيرة .

يعرف المعهد البريطاني الملكي للعلاقات الدولية منطقة الشرق الأوسط بأنها : إيران وتركيا وشبه الجزيرة العربية و منطقة الهلال الخصيب والسودان وقبرص (مطر و هلال، 1980).

أما بعض كتاب العلاقات الدولية المهتمين بالمنطقة يقدمون تعريفات مختلفة لها ، فمثلاً يرى (George Lenczows-ki) في مؤلفه الشهير (The Middle East in World Affairs) أن الشرق الأوسط يتضمن دول آسيا الواقعة جنوب الاتحاد السوفيتي (السابق) وغرب باكستان ، بالإضافة إلى مصر في أفريقيا.

كما يستخدم البعض عبارة « الشرق الأوسط » للدلالة على كل من مصر ، الدول الآسيوية الناطقة بالعربية ، إسرائيل ، إيران ، قبرص ، تركيا ، وأحياناً يضمون إليها كل من ليبيا والسودان (منصور، 1995).

ورد تعريف الشرق الأوسط في الموسوعة الجغرافية للوطن العربي ليشمل كل من : تركيا ، واليونان ، وقبرص ، وسوريا ، ولبنان ، وفلسطين ، والأردن ، والعراق ، ومصر ، والسودان ، وليبيا ، وشبه جزيرة العرب ، وإمارات الخليج العربي ، وهي الدول التي كانت داخلة تحت القيادة البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية في القاهرة ، وسميت بـ « قيادة الشرق الأوسط « (شربل، 1998).

كذلك ورد تعريف الشرق الأوسط في موسوعة السياسة ، حيث ترى بأنه مصطلح غربي استعماري ، كثر استخدامه إبان الحرب العالمية الثانية ، وهو يشمل منطقة جغرافية تضم سوريا ولبنان وفلسطين والأردن والعراق والخليج العربي ومصر وتركيا وإيران ، وتتوسع لتشمل أفغانستان وقبرص وليبيا أحياناً ، وترى بأن المقصود من إطلاق هذا المصطلح إدخال دول غير عربية عليه ، وتجنب استخدام مصطلح المنطقة العربية والوطن العربي لمحاربة مفهوم القومية العربية ، ونزع صفة الوحدة العربية عنها ، كما أن للمصطلح دلالة على مركزية أوروبا في العالم وهي شرق أوسط بالنسبة لموقعها الجغرافي (الكيالي،وآخرون، 1993).

ويرى حسن عبد القادر في مقالته « تحولات الجغرافيا السياسية في الشرق الأوسط مطلع القرن 21 « ، أن هذه المنطقة بمفهومها الواسع تشتمل على الوطن العربي إضافة إلى كل من تركيا وإيران وأفغانستان (عبدالقادر، 2004).

وعندما يتحدث محمد علي حوات عن الشرق الأوسط ، فيقصد به بعد إخراج الدول الهامشية منه ، الدول التي تشكل القلب والحلقة الخارجية المحيطة به ، وهي تشمل : إيران ، العراق ، سوريا ، ولبنان ، وتركيا ، والأردن ، وفلسطين ، والسعودية ، ومصر، وليبيا ، والسودان (حوات، 2002).

أما التعريف الأمريكي لدى دائرة المعارف الأمريكية للشرق الأوسط فيشمل الدول التالية : البحرين وقبرص ومصر وإيران والعراق وإسرائيل والأردن والكويت ولبنان وسلطنة عمان وقطر والسعودية وسوريا وتركيا والإمارات العربية واليمن ، وسميت هذه المنطقة بالشرق الأوسط لتوسطها جغرافياً قارات العالم الثلاث (حوات، 2002).

والمتفحص لهذا التعريف سيرى بأنه لا يشمل كافة الدول العربية ومنها (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا) ، بينما يدخل فيه عدة دول ليست عربية متمثلة في (قبرص وإيران وتركيا وإسرائيل) .

أما التعريف البريطاني لهذه المنطقة ، فهو يضم إلى الشرق الأوسط بالإضافة إلى الدول التي ذكرت في التعريف السابق ، كل من أفغانستان وباكستان وبعض مناطق روسيا ، وقد سمي بالشرق الأدنى لتفرقته عن الشرق الأقصى لبعد الأخير عن بريطانيا (الكعكي، 1986).

وقد كانت هناك عدة تعبيرات أو مصطلحات ترتبط بعبارة الشرق الأوسط ، وعليه فإن الغموض الذي يكتنف تحديد إقليم الشرق الأوسط يعود إلى أن هناك نوعاً من الفهم المسبق ، أدى إلى التباس بين ثلاثة مصطلحات : الشرق الأوسط . العالم العربي . العالم الإسلامي ، فالعالم العربي يشتمل على الجزء الغربي من الشرق الأوسط ويمتد خارجه إلى شمال أفريقيا ونطاق السفانا من السنغال إلى السودان ، أما العالم الإسلامي فيشتمل كل الشرق الأوسط ويمتد فيما روائه في شتى الاتجاهات الجغرافية . وأكثر الغموض الذي يجعل تحديد الشرق الأوسط أمراً غير سهل المنال ، يرجع إلى كثرة الأسماء والمصطلحات التي استخدمت في الماضي ، وتستخدم في الحاضر ، للإشارة إلى كل الإقليم أو إلى جزء منه ، ومن هذه المصطلحات :

الليفانت – Levant .

الشرق القديم أو الأقدم – Ancient, most Ancient East .

الصحارى الكلاسيكية – Classical Deserts .

الشرق القريب – Hither East .

الشرق الأدنى – Near East , Naher Osten , Nahost .

الشرق الأوسط – Middle East , Moyen Orient .

وكان أكثر هذه المفاهيم استخداما كمرادف للشرق الأوسط هو الشرق الأدنى ، ثم تراجع ليصبح مفهوم الشرق الأوسط يمثل منطقة أوسع من الشرق الأدنى . وليس ثمة شك في أن خريطة منطقة بعينها هي الأكثر تعبيراً عن الجغرافية المحتملة لها (جيرنر، 2003، صفحة 28). ولكن بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط ونتيجة لعدم الاتفاق على تعريف محدد لها ، فالخريطة الجغرافية لهذه المنطقة تكاد تكون من المرونة بحيث تتقلص وتتمدد ، تتسع وتضيق ، بناءً على تنوع التعريفات لها ، ونتيجة لمجيء هذا المصطلح من خارج حدود المنطقة ، فهو يعبر عن رغبات أو مصالح أو أهداف مُراد تحقيقها في هذه المنطقة من خلال إطلاق هذا المصطلح « الشرق الأوسط » على هذه البقعة من العالم.

بيد أن الصعوبة في تحديد الشرق الأوسط نابعة من أن هذا الإقليم يتكون من عدة متداخلات طبيعية وبشرية ذات طبيعة مرنة شأنها في ذلك شأن معظم الأقاليم ، إضافة إلى ذلك يرتبط الإقليم بعامل جغرافي واضح الأثر في كل أرجائه ذلك هو عامل المكان والعلاقات المكانية التي ميزت وتميز الشرق الأوسط كمنطقة مركزية منذ القدم في علاقات الشرق والغرب القديم ، وحديثاً الشرق بمضمونه الحضاري الاقتصادي عامة في آسيا وشرق وشمال أفريقيا ، والغرب بمضمونه الحضاري الصناعي العام في أوروبا وأمريكا وروسيا الاتحادية (ضيف، 1369 هـ). إن لهذا الإقليم خصائص لصيقة تميزه عن غيره من الأقاليم ، وهي التي لعبت الدور في جعله منطقة مهمة من العالم

المبحث الثاني: الخصائص الجغرافية لمنطقة الشرق الأوسط

يقع إقليم الشرق الأوسط فلكياً بين خطي عرض 40 درجة شمالاً و 2 درجة جنوباً ، وهو بذلك يقع في مكان متوسط بين النطاق المعتدل شمالاً والنطاق المداري جنوباً ، ومن ثم يعتبر منطقة التقاء بين إقليم البحر المتوسط ، والأقاليم الحارة، ولهذا تتنوع غلاته، وتتعدد أنشطة القوة البشرية لشعوبه، كما يقع بين خطي طول 60 درجة شرقاً و 28 درجة غرباً ، وهو بذلك يعتبر امتداداً جغرافياً هائلاً ، حيث تتنوع القوميات ، وتتركب تضاريسه ، وتختلف كثافة سكانه, أما موقع هذا الإقليم « الشرق الأوسط » بالنسبة للبحار والمحيطات ، فتعتبر منطقة التقاء بين اليابس والماء ، حيث تسيطر على البحرين الأحمر والمتوسط، كما تسيطر على الخليج العربي، وتعتبر جميعها مسطحات مائية هامة من وجهة نظر الملاحة والتجارة الدولية .

وتشرف هذه المنطقة كذلك على المحيطين الأطلنطي والهندي، وتعتبر المسطحات المائية سواء التي تسيطر عليها المنطقة ، أو تلك التي تشرف عليها ذات أهمية استراتيجية كبرى، وتعاظمت هذه الأهمية في العصور الحديثة، باعتبارها طرقاً تؤدي إلى قارات العالم القديم، حيث يعتبر البحران الأحمر والمتوسط أقصر الطرق الملاحية التي تؤدي إلى أعماق أفريقيا وآسيا وأوروبا، كما يسيطر هذان البحران على معظم طرق الاقتراب شرقاً وغرباً، وشمالاً وجنوباً، ويعتبر البحر المتوسط أقصر طريق بحري لنقل بترول الدول المنتجة له في منطقة الشرق الأوسط إلى دول غرب أوروبا الصناعية، حيث يقدر أن حوالي 4 مليون برميل من البترول تنقل يومياً عبر مياه البحر الأحمر، وهذه الكمية تشكل ما يقرب من نصف احتياجات أوروبا الغربية من البترول (محمد، 1995). فضلاً عما سبق فإن الشرق الأوسط يتوسط موقعاً جغرافياً بالنسبة للعالم، حيث يجعله يقع في ملتقى ثلاث قارات هي آسيا وأوروبا وأفريقيا، ونظراً لأهمية هذا الموقع الذي يشكل جزءاً من المنطقة البينية (الهلال الداخلي) في نظرية المحور الجغرافي للتاريخ « للسير هالفورد ماكيندر « فإنه ظل طوال فإنه ظل طول العصور التاريخية وحتى يومنا هذا مسرحاً للصراع بين قوى البر وقوى البحر.

ومن الأمثلة على تكالب القوى الدولية عليه تعرضه لغزوات اليونان والفرس والرومان والهكسوس في العصور القديمة، وللغزو الأوربي الحديث بما فيه الغزو الصهيوني في العصور الحديثة، وفي النصف الثاني من القرن السابق اشتد الصراع على الإقليم، وخاصة خلال الحرب الباردة بين الغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، والشرق بزعامة الاتحاد السوفيتي « السابق «، وأخذ الغرب والشرق يتنافسان على مناطق النفوذ فيه للاستفادة من المزايا الموقعية والموضعية، ويخضع الشرق الأوسط منذ انتهاء الحرب الباردة وحتى الوقت الحاضر إلى الهيمنة الأمريكية عليه بعد أن تمكنت من الاستحواذ على الإقليم والانفراد في السيطرة عليه في أعقاب تفكك الاتحاد السوفيتي، ومما يؤكد هذه الحقيقة الاحتلال الأمريكي لكل من أفغانستان والعراق ، إضافة إلى السيطرة الكاملة على الخلجان والبحار والمحيطات داخل الشرق الأوسط وحوله ، إذ تتحكم الأساطيل الأمريكية في طرق المواصلات البحرية العالمية وفي المضايق والممرات المائية (عبدالقادر، 2004).

فقد استمد الموقع الاستراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط أهمية من الموقع الفلكي والموقع بالنسبة للبحار والمحيطات ، والموقع بالنسبة للمناطق الإقليمية والتكتلات الأخرى ، وتتعاظم هذه الأهمية الاستراتيجية بسيطرة المنطقة أو إشرافها على معظم خطوط المواصلات البرية والبحرية والجوية العالمية ، وتحكمها في المضايق والممرات البحرية ذات الأهمية الاستراتيجية للملاحة والتجارة الدولية (محمد، 1995)، وهذه المضايق تعطي المنطقة أهمية كبيرة فيما يخص الملاحة والتجارة الدولية ، وهذا ما يفسر سعي الغرب الدائم للسيطرة على هذه المضايق الاستراتيجية (عاد و جرينون، 1999، الصفحات 33-31).

-المضايق التركية :

توفر هذه المضايق لدول البحر الأسود الوصول إلى البحر المتوسط وما ورائه ، وتشمل مضيق الدردنيل والبوسفور ، ويبلغ

طول مضيق البوسفور حوالي 27 كيلومتراً ، وعرضه في أضيق نقطة سبعين متراً ، أما مضيق الدردنيل فيبلغ طوله 58 كيلومتراً ، ويضيق ليصل عرضه إلى 368 متراً ، ويتراوح عمقه ما بين 50 – 90 متراً ، ويفصل بين المضيقين بحر مرمرة الذي يبلغ طوله أكثر من مائتي كيلومتر ، وتستغرق الملاحة بالمياه الإقليمية التركية عدة ساعات لتمر السفن عبره ، وتقع شواطئ كلا المضيقين التركيين تحت سيطرة دولة واحدة ، وتسهل السيطرة عليهما بسبب طولهما وضيقهما .

–مضيق هرمز :

يتألف مضيق هرمز من قناة يتراوح عرضها ما بين 60 – 100 كيلومتراً ، تربط الخليج مع خليج عُمان ، وتفصل إيران عن عُمان ، ويقع أضيق جزء من المضيق ما بين جزيرة لاراك الإيرانية وجزر القوين العُمانية ، فالمسافة بينهما 39 كيلومتر ، وكان يسمح للسفن حتى عام 1979 باستخدام الممر الذي يقع م ابين المياه الإقليمية العمانية وبين جزيرة قوين والبر الرئيسي ، وقنوات الملاحة الرئيسية الحالية تقع بالقرب من شبه جُزر مسندم ، ويبلغ عمقها ما بين 70 – 90 متراً ، ولهذا فمن الصعب إغلاقها ، ومع أنها من المحتمل أن تتعرض لهجمات تنطلق من البر .

–مضيق باب المندب :

يقع هذا المضيق ما بين البحر الأحمر وخليج عدن في المياه الإقليمية لليمن وجيبوتي وأثيوبيا ، ومن بين هذه الدول ، فإن اليمن تحظى بأفضل مكان للإشراف المباشر على حركة السفن من خلال امتلاكها لجزيرة « بريم « البالغ مساحتها ثمانية كيلومترات مربعة . وتقع طرق الملاحة الرئيسية في باب المندب إلى الغرب من جزيرة بريم ، حيث يبلغ عرض القناة 16 كيلومتراً ، وعمقها ما بين 100 – 200 متراً ، ولا توجد هناك أية قيود بالنسبة لحجم السفن المارة ، و من الصعب سد ممر مائي له مثل هذا العرض .

–مضيق تيران :

يعتبر هذا المضيق ممراً مائياً ضيقاً يربط البحر الأحمر مع خليج العقبة ، ويبلغ عرضه ما بين 19 – 32 كيلومتراً ، ويصل إلى 1.1 كيلومتراً في أضيق نقطة له ، ويبلغ عمقه حوالي خمسين متراً ، ويلامس المضيق حافة شبه جزيرة سيناء من جهة ، و من جهة أخرى يتصل بحافة الجزء الشمالي الغربي للعربية السعودية ، ويتبع المياه الإقليمية لكلا الدولتين . ويسيطر حصن سيناء الموجود في شرم الشيخ على المضيق وهو حيوي لاستخدام الملاحة سواء لميناء إيلات الإسرائيلي أو لميناء العقبة الأردني .

–قناة السويس :

فُتحت قناة السويس التي تُديرها مصر في عام 1869 ، موفرة مسافة مختصرة ما بين البحر المتوسط والبحر الأحمر ، وما بين المحيط الأطلسي والمحيط الهندي ، وباستخدام السفن لهذه القناة فإنها توفر ما بين 10 – 50 بالمائة من المسافة و 50 . 75 بالمائة من استهلاك الوقود ، وذلك يعتمد على سرعة السفينة ، وحجمها ووجهتها ، ويبلغ طول القناة 193.5 كيلومتراً ، وعرضها 350 متراً تقريباً ، ويتراوح عمق القناة الصالح للملاحة من 15 – 18 متراً فقط ، كذلك يمكن إغلاقها بسهولة .وتبقى أهمية القناة بالنسبة للتجارة العالمية بارزة وكبيرة ، فحوالي ستة بالمائة من التجارة العالمية المشحونة بحراً تمر في قناة السويس حالياً ، أي حوالي (360) مليون طن من البترول الخام ومشتقات البترول .

بالإضافة إلى ما سبق فما يميز هذه المضايق والممرات المائية أنها تربط العالم بعضه ببعض ، وتربط بالتالي منطقة الشرق الأوسط بذلك العالم ، فموقع هذه المنطقة تتداخل فيه كيانات أو كتل جغرافية سياسية متعددة ، ففي الشرق الأوسط توجد بلاد تنتمي إلى كل من إفريقيا واسيا وأوروبا وهي : جمهورية مصر العربية ، والجماهيرية العربية الليبية ، بالإضافة إلى تونس والجزائر والمملكة المغربية وموريتانيا

بالمعنى الواسع لمفهوم الشرق الأوسط ، ثم ما يسمى بالهلال الخصيب ويشمل كل من الجمهورية العراقية ، وسوريا ولبنان وفلسطين المحتلة ، والمملكة الأردنية ، وإسرائيل ، ثم شبه الجزيرة العربية وتشمل المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية ، ودولة الكويت ، ودولة قطر ، والبحرين ، والإمارات العربية المتحدة ، وسلطنة عُمان ، ثم ما سمي في الأدبيات السياسية الأمريكية والأوربية بالحزام الشمالي « الجمهورية التركية ، وجمهورية إيران الإسلامية « ، ومع ذلك فإن هناك من يضيفون على هذه البلاد ضمن الشرق الأوسط أطرافاً أخرى من داخل هذا الإقليم أو من خارجه (حوات، 2002).

ومع هذا التعدد في الكيانات أو الكتل في الشرق الأوسط والتي أدت بالتالي إلى تباين الموارد داخل هذا الإقليم ، إلا أنها تتناسب مع اتساع رقعة الإقليم ، وتجعل من الموضع مكاناً يزخر بها ، سواء أكانت موارد طبيعية أو موارد بشرية أو موارد اقتصادية ، ويترتب على اتساع الرقعة الأرضية تنوع في أشكال سطح الأرض والتربة والمناخ والنبات والإنتاج الزراعي والمعدني ، وعلى الرغم من سيادة المناطق الجافة وشبه الجافة ومحدودية الموارد المائية ، إلا أن الشرق الأوسط يشتهر بثرواته المعدنية وبخاصة النفطية منها ، كما أنه يشتهر بأهمية مواقعه السياحية وبتوافر العمالة فيه ، إلى جانب موارده الزراعية والنباتية المتنوعة (عبدالقادر، 2004، صفحة 19).

المبحث الثالث: الخصائص الاجتماعية لمنطقة الشرق الأوسط

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من أقل مناطق العالم كثافة في السكان ، وبالرغم من ذلك فإنها تعتبر من أكثر المناطق التي تشهد تزايداً سكانياً كثيفاً ، إذ يبلغ مساحة المنطقة حوالي 21 مليون كلم^2 ، يسكنها حوالي 400 مليون نسمة ، بكثافة سكانية تبلغ حوالي 20 نسمة لكل متر مربع ، ويشكل العرب حوالي 50 % من إجمالي حجم سكان المنطقة يسكنون حوالي 62 % من مساحتها .

وقد أثرت عناصر الجغرافيا على خصائص منطقة الشرق الأوسط الاجتماعية ، فهي بحكم موقعها تعتبر منطقة تتلامس فيها يابسة قارات العالم القديم في بعض برازخها ، وقد تعددت فيها الأجناس والأديان ، وامتزجت الحضارات ، وتنوعت اللغات والثقافات (محمد، 1995).

حيث أن هذه المنطقة تتسم بتعدد وتنوع عرقي أو ديني ولغوي وثقافي بدرجة كبير جعلت الأغلب الأعم من الكتاب الغربيين يجمعون على ما يعتبرونه طابعاً فسيفسائياً « Mosaic » للمنطقة (حوات، 2002، صفحة 18).

أ–تنتمي أغلب شعوب المنطقة من الناحية العرقية إلى عدة سلالات فرعية : الساميون ، الأتراك ، والآريون ، فالساميون يضمون أساساً العرب واليهود ، في حين يعتبر الإيرانيون أكبر الكتل الآرية ، أما الأتراك فينتشرون عبر بلاد الحزام الشمالي ، ويشكلون معظم سكان تركيا الحديثة ، بالإضافة إلى وجود مجموعة أخرى من المجموعات العرقية مثل الأكراد الموجودين بشكل رئيسي في تركيا وشمال العراق وإيران الخ ، ويعتبر الشرق الأوسط مهد الديانات السماوية التوحيدية الثلاث (الإسلامية والمسيحية واليهودية) ، وينقسم كذلك أتباع هذه الديانات إلى العديد من المذاهب والطوائف فضلاً عن ديانات وعقائد أخرى محدودة ومتناثرة .

ب–ومن الناحية اللغوية تسود اللغات العربية والفارسية والتركية بلهجاتها المحلية العديدة ، هذا بالإضافة إلى لغات محدودة أخرى مثل العبرية والآرامية والسريانية ... إلخ .

وليس هناك شك في أن الدين والثقافة من الأمور الحاسمة في تحديد التنوع الداخلي الذي تقسم به المنطقة والهوية المميزة لها على السواء .

ويرى الكثير من المعاصرين أنه حقيقة وجدت تقسيمات بيولوجية بين البشر منذ فترات طويلة ، وهؤلاء البشر قد قاموا بالتجول حول محيطهم الطبيعي واختلطوا أثناء ذلك بحرية مع أناس آخرين في مناطق أخرى ، وهذا شكل اختلاط في الأجناس والأعراق

، وهو ما تتميز به منطقة الشرق الأوسط ، وأنه من الصعب تجميع هؤلاء عرقياً ، فهم يجتمعون وفقاً للغات التي يتكلمون بها أو الأديان التي يعتنقونها (Tareq Y. Ismael, 1970).

وهناك من يرى بأن العرقية والمذهبية تشكل عقبات رئيسية وإنسانية في الشرق الأوسط، وقد رسمت الارتباطات الدينية والعرقية الحدود الفاصلة بين الولاءات الاجتماعية والإطار الذي انعكست فيه الديناميات السياسية ، وقد ساعد الأوروبيون في خلق اطر جديدة للتفاعل في المجتمع تتجاوز الفئات العرقية والطوائف الدينية في الشرق الأوسط ، لكنهم فشلوا في حالات كثيرة في دمج الناس المختلفين بتراثهم المميز وتاريخهم الانفصالي في بوتقة الدولة القومية الجديدة ، وقد أصبحت بذلك العرقية والمذهبية في مناطق كثيرة مثل الشرق الأوسط عوامل تزعزع الاستقرار السياسي وتهدد بتفكك الدولة القومية (فيبي و لويس، 1996، صفحة 206).

ويجب أن نعلم أن الدين قد لعب دوراً مهماً في الشرق الأوسط لعدة قرون ، وهو لا يوفر فقط قاعدة للوحدة العرقية والقومية ، لكن كان مصدراً للتنوع ، الإسلامية ، المسيحية ، واليهودية، والتي نشأت على هذه الأرض ، وهي الأديان المسيطرة في منطقة الشرق الأوسط (Tareq Y. Ismael, 1970, p. 12) , فتركيا مثلاً وهي دولة إسلامية والتي يزد عدد سكانها عن 60 مليوناً ، فهي متعددة الأقليات الأثنية ، فهي تحتوي فضلاً عن الأتراك ، هناك أكراد وعرب ويونان وشركس وأرمن وجورجيون .

وإيران المقاربة لستين مليون نسمة ، فأغلب سكانها من أصول فارسية ، وفيها أقليات أذربيجانية وغيلانيه ولوري . باختيارية وعربية وأكراد، وأقليات صغيرة من الأرمن والأشوريين ، وقد نرى ذلك التنوع أيضاً في العراق من أغلبية عربية ثم الأكراد والتركمان والأشوريون والأرمن والشراكسة ، ومن ثم سوريا وفيها بجانب العرب الأغلبية ، أكراد وأشوريون وشراكسة وأرمن ، وكذلك لبنان يكاد يكون نفس التنوع ، وغيرها من دول المنطقة في فلسطين والأردن (زيادة، 2001، صفحة 114) ، إلا أن هذا التنوع لا يعد أمراً إيجابياً ، بل هو مدعاة لعدم الاستقرار وإثارة الصراعات العرقية والمذهبية في المنطقة . ويعود السبب في ترجيح اتساع رقعة الخلافات العرقية والمذهبية في الشرق الأوسط إلى الموارد المالية والاقتصادية ، وتوزيعها ، وعمليات التحديث والتنمية ، والتطلعات إلى التعددات السياسية ، وهذا يتأتى نتيجة لقصور الحكومات إما بسبب سوء الفهم أو الغطرسة ، أو الاستخدام السيئ للموارد ، وهذا من شأنه تبلور الجفاء بين السلطة المركزية والقوى العرقية والمذهبية (فيبي و لويس، 1996). ومن خلال ما سبق يمكن إدراك بعض النتائج لعل من أبرزها:

1-أن معظم مجتمعات منطقة الشرق الأوسط لم تشهد تحولاً ونمواً اقتصادياً وثقافياً وتكنولوجياً يواكب ذلك التحول والنمو الديموغرافي، بحيث يترافق النمو السكاني الكبير مع زيادة مماثلة في الرقعة الزراعية أو الثروات الطبيعية أو الزيادة في الإنتاج تعتمد أساساً على التقدم التكنولوجي والنمو الثقافي

2-أن هناك خللا في نسب الكثافة السكانية ليس فقط داخل منطقة الشرق الأوسط ككل ، بل أيضاً داخل القطر الواحد ، فهناك دول ذات مساحة كبيرة تسكنها قوة بشرية صغيرة والعكس ، أو تجد أن الكثافة السكانية تكاد تكون على السواحل البحرية أو على طول ضفاف الأنهار

3-بالرغم من أن منطقة الشرق الأوسط تعتبر وحدة جغرافية واحدة ، إلا أن تعدد الأجناس (سامي . حامي . آري . . . إلخ) ، وتعدد القوميات (القومية العربية ، الفارسية ، التركية ، الحبشية . . . الخ) ، وتنوع اللغات والثقافات ، وكثرة الأديان (يهودية . مسيحية . إسلام) ، بل وكثرة النحل والملل داخل الدين الواحد قد أدى إلى وجود تنافس أفضى بالتالي إلى تباعد شعوب المنطقة بل وصل هذا التنافس إلى حد الصراع المسلح في بعض الأحيان

المبحث الرابع: الخصائص الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط

تتميز منطقة الشرق الأوسط بأهميتها الاقتصادية ، وقد نبعت هذه الأهمية من ثرواتها الطبيعية ، حيث ميزتها الطبيعة بثروات معدنية في أراضيها بكميات ضخمة ، تسمح بتصديرها بالمعدلات الكافية للنمو الصناعي العالمي . ويلعب البترول على وجه الخصوص دوراً هاماً في تعاظم الأهمية الاقتصادية للمنطقة ، فقد ظهر البترول في المنطقة في إيران عام 1908 ، ثم في العراق عام 1927 ، وظل إنتاج المنطقة ضئيلاً بالمقارنة بإنتاج المناطق الأخرى ، ثم تعاظم عندما تم اكتشاف البترول في دول الخليج بأسرها ، وفي دول أخرى في المنطقة ، حتى أصبح إنتاج المنطقة يمثل 28 % من واردات الولايات المتحدة ، و 32 % من احتياجات ألمانيا ، و 45 % للمملكة المتحدة ، و 76% لليابان ، و 79 % لفرنسا (فيبي و لويس، 1996، صفحة 55).

فالأهمية الاقتصادية والاستراتيجية الحالية للشرق الأوسط هي نتيجة للمصادر النفطية بشكل خاص ، وهي منطقة تحتوي على أكبر مخزون مؤكد من احتياطي النفط الخام في العالم (حوالي 65 % من إجمالي الاحتياطي العالمي) ، أو حوالي 664 بليون برميل ، ولديها أيضاً أعلى معدل إنتاج للنفط بالنسبة للاحتياطي في العالم ، فالأهمية العظمى للمنطقة ضمن النظام الدولي تفصح عن ذاتها ، وقد بلغ إنتاج النفط في الشرق الأوسط حوالي 31 % من إجمالي الإنتاج العالمي في عام 1995 عندما احتلت المنطقة حوالي خمسين بالمئة من تجارة النفط العالمية .

وكذلك يضم الشرق الأوسط أيضاً أكبر منتجي الغاز الطبيعي المؤكدين والمحتملين ، مما يمكن أن يغير بصورة أساسية صورة الإمداد الدولي لهذه المادة ، والعامل المساعد لذلك هو قاعدة المصادر الضخمة للغاز في المنطقة مقرونة بمستوى الطلب الحالي والمتوقع ، فنجد أنه في عام 1996 قدر احتياطي الغاز الطبيعي في المنطقة بحوالي 30.5 % من إجمالي الاحتياطي العالمي أو حوالي 45.900 بليون متر مكعب ، ويكفي ذلك لسد حاجة الاستهلاك العالمي لمدة تزيد عن عشرين سنة (عاد و جرينون، 1999).

فضلاً عن ذلك فقد وجدت العديد من المصادر المعدنية في هذه المنطقة غير النفط والغاز متمثلة في الأكسيد الحديدي الأحمر ومكان وجوده في إيران ، وكميات كبيرة من الفحم الحجري في كلا من تركيا وإيران ، وبعض الجيوب الصغيرة من الذهب والنحاس والفضة والخامات الحديدية ، ويمتلك الشرق الأوسط كميات كبيرة من الكروم والمنغنيز والزئبق والكوبالت وغيرها ، وهذا التنوع في المصادر يزيد من أهميته الاقتصادية (Tareq Y. Ismael, 1970, p. 17).

ومن خلال مقارنة إنتاج الطاقة التجارية في إقليم الشرق الأوسط في فترة 1980 و 2000 سنجد أنها ازدادت ، حيث كانت في عام 1980 تشكل نحو 981.3 مليون طن متري مكافئ نفط إلى نحو 1263.3 مليون طن متري مكافئ نفط عام 2000 ، أما استعمال الإقليم للطاقة فقد ازداد أيضاً من 138.5 مليون طن متري مكافئ للنفط لعام 1980 إلى 398.5 مليون طن متري مكافئ نفط في عام 2000 ، أما فيما يخص إنتاج النفط في الإقليم ازداد من 22.6 مليون برميل يومياً وهذا لعام 1975 إلى 26.1 مليون برميل يومياً عام 2001 ، أو بزيادة نسبتها 15 % ، وقد ازداد الاحتياطي النفطي خلال الفترة نفسها إلى 727 مليار برميل ، أو ما نسبته 70 % من الاحتياطي النفطي العالمي (عبدالقادر، 2004، صفحة 25).

كما تؤكد آخر الدراسات الحديثة بأن أهم رقعة إقليمية جغرافية اقتصادية حيوية هي الخليج العربي في منطقة الشرق الأوسط ، والتي ستتفاقم أهميتها واستراتيجيتها في هذا القرن ، وبناءً على ذلك فإن منطقة الشرق الأوسط أهم مجال حيوي وأعظم منطقة استراتيجية بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة التي لم تزل تدعم الأنظمة السياسية الموالية لها ، فضلاً عن تبنيها نشأة وتبلور قوة إسرائيل في هذه المنطقة، بل وتصل أهميتها في التفكير الاستراتيجي الأمريكي إلى مستوى أهمية أوروبا ذاتها (الجميل، 1999).

وتظهر هذه الأهمية لهذا الجزء الحيوي من الشرق الأوسط (الخليج العربي) لما يحتويه من مخزون نفطي ، حيث يحتوي الخليج العربي على حوالي 66 % من الاحتياطي النفطي العالمي المعروف والقابل للاستخراج ، بالمقابل لا يوجد سوى 2.6 % في الولايات المتحدة و 1.9 % في أوروبا الغربية . ويمتلك المنتجون الخمسة الكبار في الخليج مجتمعين كميات من النفط تكفي عند تطويرها لتزويد السوق العالمية بما طول قرن آخر على الأقل بمعدلات الإنتاج ببداية التسعينات، وأهم هذه الدول المنتجة على الإطلاق هي المملكة العربية السعودية (فيبي و لويس، 1996).

وفي نفس السياق فإن جون هاكت في كتابه (The Third World War) قد توقع أن النفط سوف يزداد في النضوب في العالم ، خاصة في التسعينات ، وأن هذه المنطقة وهي الشرق الأوسط سوف تكون هي منطقة الإمداد الرئيسية للعالم بالمصدر الطبيعي الثمين وهو النفط. وهذا من شأنه الزيادة في الطلب العالمي على النفط من هذه المنطقة (Hackett & Others, 1987, p. 422) ، ومن هنا كان اهتمام القوى الغربية بهذه المنطقة على رأسها الولايات المتحدة والتي زاد طلبها للنفط الخليجي، مع تناقص في احتياطيها المحلي ، ويأتي ما يقارب 58 % من إجمالي الزيادة في واردات الولايات المتحدة من النفط الخام منذ عام 1985 من الخليج ، وبعبارة أخرى تعود نصف الزيادة التي طرأت على إنتاج النفط في الخليج منذ عام 1985 إلى ارتفاع الواردات الأمريكية ، فقد ساهم المنتجون الخليجيون وخاصة السعودية والعراق في تزويد الولايات المتحدة بأكثر من 30% من وارداتها عام 1990 ، ويمثل ذلك كمية مساوية تقريباً لما تستهلكه الولايات المتحدة ، وهذه الدول وحدها لديها الطاقة الإضافية للوفاء باحتياجات الولايات المتحدة المتزايدة ، حيث أصبحت السعودية في عام 1988 أكبر مزود للولايات المتحدة بالنفط الخام ومشتقاته ، وساهمت السعودية في ذلك العام بتصدير ما يزيد عن 15 % من واردات الولايات المتحدة (فيبي و لويس، 1996، صفحة 67).

وفي حين أن النفط يمنح الشرق الأوسط هذا الوزن الاستراتيجي والجغرافي والسياسي ، فإنها تعتبر منطقة غير منيعة ، فأي نزاع أو صراع هناك يمكن أن يغري أولاً بضرب صناعة النفط والتي تظل تمثل العمود الفقري للعديد من دول المنطقة ، وأن بعض الأزمات الراهنة في الشرق الأوسط ترافقت إما بتهديد صناعة النفط أو القطع الفعلي لإمدادات النفط من المنطقة ، حتى أنه استخدم كسلاح سياسي من قبل الدول العربية في أعقاب حربي 1967 و 1973 مع إسرائيل .

ومنذ تلك الفترة أي بعد حرب 1973 أصبحت أهمية الشرق الأوسط حلقة أساسية في توجيه الفكر الاستراتيجي للقوى الكبرى ، وذلك نتيجة للصدمة النفطية ، والتي حددت الهوية الجديدة للمنطقة كمخزن للطاقة ، وجعلتها وجهة للهيمنة الجديدة في ذلك الوقت ، وكانت أمريكا تشعر بصعود التنافس الاقتصادي الذي يمثله حلفاءها الأوربيون واليابانيون ، وكانت الولايات المتحدة تخشى من تصاعد فكرة التعددية القطبية ، صعود الكتلة الأوروبية كقطب اقتصادي جديد ، وجاءت الصدمة النفطية لتحدد عنصراً جديداً وحاسماً في الصراع الجديد على الهيمنة ، وبدأت الولايات المتحدة بالضغط بورقة المظلة النووية والحماية من الخطر السوفيتي لتحقيق هدف الهيمنة على الأعداء والحلفاء معاً ، ونتيجة لتنامي الأهمية للعامل الاقتصادي سعت الولايات المتحدة إلى السيطرة على مصادر الطاقة والأقاليم الحيوية ، وكان الشرق الأوسط من أهمها ، واستمرت تلك الهيمنة حتى وقتنا الحالي (جواد و محمد، 2002، صفحة 26،27).

فقد فرضت الولايات المتحدة هيمنتها على العالم ، وبخاصة سيطرتها على منابع النفط في الخليج العربي ، واحتلالها لأفغانستان والعراق ، وفرض ثقافتها وديمقراطيتها ونمط الحياة فيها على مختلف دول العالم بما فيها دول الشرق الأوسط (محمد، 1995، الصفحات 59-58).

المبحث الخامس: الخصائص السياسية لمنطقة الشرق الأوسط

من المؤشرات التي يشير إليها الواقع أن دول منطقة الشرق الأوسط لم تستطع منذ استقلالها حتى الوقت الحاضر أن تحقق قدراً من الارتباط الداخلي فيما بينها لتشكيل نمطاً إقليمياً ، وذلك رغم ما تتسم به المنطقة من كثافة في التفاعلات ، بما يجعل التغيير في أي جزء منها يؤثر على بقية أجزاءها ، وأن هذه المنطقة اتسمت بكثرة الخلافات بين دولها ، وقد أثرت هذه الخلافات في شكل العلاقات التي تجري بينها .

وتتلخص الخصائص السياسية لمنطقة الشرق الأوسط فيما يلي (فيبي و لويس، 1996، صفحة 58):

أولاً: إن منطقة الشرق الأوسط تواجهها مجموعة كبير من المشكلات والمواقف التي تشكلت نتيجة للمتغيرات الإقليمية والدولية والمحلية ، وهذه المشكلات ذات طبيعة ديناميكية ومعقدة بحيث يصعب معها مواجهتها في وقت واحد أو حلها على فترات قصيرة .

ثانياً: اختلاف المواقف بشأن هذه المشكلات يثير اختلافات استراتيجية تنبع من عدم تجانس القوميات في المنطقة ، ومع تعارض قيم ومصالح وأهداف القوميات ، إذ يعتبر الصراع العربي . الإسرائيلي ، والصراع العربي . الفارسي أفضل ما يمثل سمات الصراع القومي في المنطقة .

ثالثاً: إن الخلافات ذات البعد الإقليمي ، والنزاعات والصراعات التي تحدث في هذه المنطقة تتعدى أطرافها لتؤدي إلى الإضرار بمصالح القوى الإقليمية ومصالح القوى الكبرى و العظمى خارج المنطقة ، وهذا ما يجعلها عرضة للتدخل الخارجي .

رابعاً: انعكاس المشكلات الداخلية على أمن واستقرار معظم دول المنطقة ، وتشكل مشكلات الأقليات ، والحدود ، والمشكلات الطائفية، والأيديولوجية ، من أبرز المشاكل التي تهدد أمن المنطقة .

تلك هي أبرز خصائص الشرق الأوسط الذي يعتبر نمطاً إقليمياً في امتداده الجغرافي ، ولكن يحتوي في داخله على دول متنافرة متناثرة ، وهو نمط له أهميته الاستراتيجية البالغة ، ويمتلك إمكانيات اقتصادية هائلة ، ويفتقر على تكنولوجيا التقدم ، تلتقي فيه مصالح القوى الكبرى والعظمى ، وقد شهد صنوفاً من أنماط التوتر وعدم الاستقرار ، ونرى بأنها ستستمر طالما بقى حال المنطقة على ما هو عليه.

اختلاف مفهوم الشرق الأوسط عن الوطن العربي :

نتيجة إلى أن معظم الدول التي تدخل ضمن مفهوم الشرق الأوسط هي دول عربية قد تقل وقد تزيد حسب جهة تعريف المصطلح ، وما ترغب أن يحققه لها ذلك التعريف من تحديد لدول المنطقة ، سعت هذه الدراسة إلى إبراز بعض السمات التي تُظهر اختلاف مفهوم الشرق الأوسط عن الوطن العربي ، فيعتبر الإطار الإقليمي بمثابة الإطار المرجعي الذي ينبع منه كل من مفهومي الشرق الأوسط والوطن العربي ، طالما أن لكل منهما حق التعبير عن نظام إقليمي بذاته واستخدام أحدهما من دون الآخر يرتب نتائج بالغة الاختلاف . والأصل في مفهوم النظام الإقليمي أن له مقومات ثلاثة أساسية تتمتع برضى من دارسي العلاقات الدولية وهي (هلال و مسعد، 2000، صفحة 24،23)

التعبير عن منطقة جغرافية بذاتها

الاتساع – كحد أدنى – لعضوية ما لا تقل عن ثلاث دول تتشابه في ظروفها الثقافية والتاريخية والاجتماعية والاقتصادية . كثافة التفاعل وتنوع أنماطه فيما بين مختلف وحدات النظام .

وبالنظر إلى مفهوم الشرق الأوسط ، نجد أنه إذا أريد به التعبير عن أحد النظم الإقليمية في العالم ، فإنه يبدو مفهوماً فاقداً

للتماسك والصدقية ، فلا هو يمثل منطقة جغرافية واضحة المعالم ، ولا هو يعبر بالضرورة عن قسط من الخصائص المتماثلة بين دوله ، وبذلك فهو أبعد من أن يعبر عن مقومات النظام الإقليمي ، ويبدو مفهوم الوطن العربي هو الأقرب إلى ذلك.

النتائج:

1.أن مصطلح الشرق الأوسط لا يعبر عن منطقة جغرافية محددة المعالم والحدود والأطراف ، فقد جاء هذا المصطلح نتيجة لغايات أو أهداف أُريدَ لها أن تتحقق فوق هذه المنطقة ، فتخرج بعض الدول من نطاقها إذا لم يكن هناك غاية من دخولها ، وتدخل دول لتمثل غاية إطلاق هذا المصطلح .

2.تعددت التعريفات لتحديد هذا المصطلح ، حتى شكل كثرتها ما تتميز به هذه المنطقة من غموض اصطلاحي.

3.شكل ما تمتاز به هذه المنطقة من خصائص مصدراً مهماً للاهتمام بها من قبل الدول الكبرى والعظمى على حد سواء ، ليس فقط خصائصها الإيجابية كالثروات المعدنية ، والممرات المائية ، بل وحتى خصائصها السلبية المتمثلة في عدم الاستقرار بسبب الاختلافات القومية والعرقية التي تنتج نزاعات وصراعات بين دول المنطقة ، بل وفي داخل حدود الدولة الواحدة ، مما يجعلها عرضة لاهتمام الدولة العظمى التي تسعى ليكون لها تواجد في تفاعلات المنطقة ، سواء سياسية أو اقتصادية أو عسكرية وغيرها.

4. أن هذه المنطقة لم تتحدد بشكل واضح رغم ظهور عشرات الكتب ومئات الدراسات عن تاريخ وجغرافية واقتصاديات وسياسات منطقة الشرق الأوسط.

5.أن هذه المنطقة لا تسمى في أغلب الكتابات وخصوصاً الغربية منها باسم ينطلق من خصائصها أو طبيعتها ، ولكن سميت دائماً من حيث علاقتها بالغير ، فالشرق الأوسط (متوسط) بالنسبة لمن، وفي علاقة مع أي منطقة جغرافية أخرى؟

6.تظهر لنا الكتابات العديدة التي تناولتها هذه الدراسة أن هذه المنطقة تضم خليطاً من القوميات والسلالات واللغات ، فالقاعدة في هذا الإقليم هي التعدد والتنوع وليس الوحدة والتماثل.

7.إن المنافسة الاقتصادية الدولية المتزايدة ، أعطت وزناً كبيراً لمصدر الطاقة ، وبما أن الشرق الأوسط يحوي ثلثي احتياطيات العالم من النفط ، وهو أهم مصدر للطاقة ، فقد جعلها هذا الأمر، ميدان للصراع الدولي منذ اكتشاف النفط فيها وحتى يومنا هذا، وستكون وجهة العالم المستهلك لهذه الطاقة طالما كانت مصدر لها.

المراجع:

اولاً: المراجع العربية:

1.أسامة الغزالي حرب،وآخرون. (1995). الشرق أوسطية . هل هي الخيار الوحيد. (سلامة أحمد سلامة، المحرر) القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.

2.جميل مطر، و علي الدين هلال. (1980). النظام الإقليمي العربي في العلاقات السياسية العربية (الإصدار لطبعة الثانية). القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية.

3.حسن عبدالقادر. (شتاء, 2004). تحولات الجغرافيا السياسية في الشرق الأوسط مطلع القرن 21. مجلة دراسات شرق أوسطية، الصفحات 25-15.

4.ديبورا ج. جيرنر. (2003). الشرق الأوسط المعاصر. (ديبورا ج. جيرنر، المحرر، و أحمد عبدالحميد أحمد، المترجمون) القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

5.سعد ناجي جواد، وحارث محمد. (شتاء, 2002). الشرق الأوسط في العلاقات الأمريكية ـ الأوروبية. مجلة دراسات شرق أوسطية، 18، صفحة 26،27.

6.سيار الجميل. (1999). العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط. عمان: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق.

7.سيد أبو ضيف. (خريف, 1369 ه). الاقتصاد السياسي للنظام الشرق أوسطي. مجلة الدراسات العليا، صفحة 40،41.

8.عبدالوهاب الكيالي،وآخرون. (1993). موسوعة السياسة (الإصدار الطبعة الثانية، المجلد الجزء الثالث). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

9.عدنان السيد حسين. (يناير, 1993). حلف شمال الأطلسي استراتيجية في الشرق الأوسط. الفكر الاستراتيجي العربي، 43، صفحة 104،105.

10.علي الدين هلال، و ونيفين مسعد. (2000). النظم السياسية العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

11.فيبي مار،، ووليم لويس. (1996). امتطاء النمر. (عبدالله جمعه الحاج، المترجمون) ابوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

12.كمال موريس شربل. (1998). الموسوعة الجغرافية للوطن العربي. بيروت: دار الجيل.

13.محمد علي حوات. (2002). مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي. القاهرة: مكتبة مدبولي.

14.مصطفى كامل محمد. (1995). التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط ودور مصر. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.

15.ممدوح محمود مصطفى منصور. (1995). الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط. (القاهرة:: مكتبة مدبولي.

16.ناجي أبي عاد، و وميشيل جرينون. (1999). النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط. (محمد نجار، المترجمون) عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.

17.نقولا زيادة. (الصيف, 2001). مراجعة في كتاب (أقليات شرق المتوسط). مجلة الشاهد، الصفحات 119-114.

18.يحي أحمد الكعكي. (1986). الشرق الأوسط والصراع الدولي. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1-Hackett, G. S., & Others. (1987). The Third World War (Third ed.). London: .Sphere Books Limited

2-Tareq Y. Ismael. (1970). Governments and politics of the contemporary middle .east. Illinois Georgetown Ontario: The Dorsey press Homewood


مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
Journal of the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific Studies
الإكاديمية الليبية - بنغازي
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch

دور مواقع التواصل الاجتماعي في إحياء قيم المواطنة الفيس بوك انموذجاً، دراسة ميدانية على عينه من طلاب كلية الإعلام والاتصال – جامعة اجدابيا

أ.فاطمة عبد السلام الورفلي*

*عضو هيئة تدريس بكلية الاعلام والاتصال – جامعة اجدابيا

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور مواقع التواصل الاجتماعي في إحياء قيم المواطنة الفيس بوك (انموذجاً) للطلبة المتخصصين بكلية الإعلام والاتصال جامعة إجدابيا خلال لفصل الدراسي (صيف 2024)، واتّبعت الباحثة المنهج الوصفي بتوزيع استمارة الاستبانة على كامل مجتمع الدراسة بأسلوب المسح الشامل لجميع الطلبة المتخصصين بالكلية.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن الفيس بوك ساهم في إحياء وترسيخ قيم المواطنة وتبصير المواطنين بحقوقهم وواجباتهم نحو الوطن، وكذلك تنمية شعور الفرد بالمسؤولية تجاه وطنه، كما أن للفيس بوك تأثيراً على الطلبة من خلال البحث على المعلومات والمعارف من أجل الرفع من كفاءاتهم في التحصيل العلمي.

كما بينت نتائج الدراسة أن الفيس بوك ساهم في تنمية المشاركة السياسية، وهذا ما أكدته نتائج الجدول رقم (10) المتعلق ببعد قيم المساواة، والجدول رقم (11) المتعلق ببعد قيم الانتماء والولاء. والجدول رقم (12) المتعلق ببعد قيم الحق في حرية الرأي والتعبير.

Abstract

This study aimed to identify the role of social networking sites in reviving the values of citizenship, Facebook (as a model) for students specializing in the Faculty of Media and Communication, University of Ajdabiya, during the semester (summer 2024). The researcher followed the descriptive approach by distributing the questionnaire form to the entire study .community using a comprehensive survey method for all students specializing in the college

The study reached many results, the most important of which is that Facebook contributed to reviving and consolidating the values of citizenship and enlightening citizens about their rights and duties towards the homeland, as well as developing the individual's sense of responsibility towards his homeland. Facebook also has an impact on students through searching for information and knowledge in order to raise their competencies in academic .achievement

The results of the study also showed that Facebook contributed to developing political participation, which was confirmed by the results of Table No. (10) in the dimension of equality values, Table No. (11) in the dimension of belonging and loyalty values. And Table No. .(12) in the dimension of the values of the right to freedom of opinion and expression

مقدمة:

أحدثت مواقع التواصل الاجتماعي انعكاسات كبيرة على قواعد حرية النشر والتعبير وتدعيم الفكر الديمقراطي وحقوق الإنسان وغيرها من المفاهيم التي تكونت حولها المجتمعات مستفيدة من سهولة استخدامها دون خبرات أو تكاليف مادية فُرِضت.

فرضت مواقع التواصل الاجتماعي نفسها على المجتمعات، كما أحدثت صدىً كبيراً نتيجة ما قدمته من سهولة ويسر في التواصل بين الناس، واتّسع استخدامها فأصبحت ضرورية، حيث يتواصلون ويتلقون الأخبار والموضوعات وكل ما هو جديد في الساحة. (يعقوب وأبو يعقوب، 2015، ص42)

وتعتبر وسائل الإعلام بمختلف أشكالها (التقليدية، والجديدة) وسيلة مهمة في إحياء القيم والمفاهيم الإيجابية للمواطنة داخل المجتمع، كما يعد مفهوم المواطنة من المفاهيم التي تكتسب أهمية كبيرة في إطار الديمقراطيات الحديثة؛ نظراً لارتباطه بحقوق وواجبات الأفراد داخل المجتمع.

تكتسب دراسة مواقع التواصل الاجتماعي أهمية في ضوء ما تشاهده البلدان العربية من تغيرات سياسية عميقة في سلوك المواطنين، وطريقة حصولهم على المعلومات والأخبار.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مشكلة البحث:

تعرف مشكلة البحث بأنها عبارة عن تساؤل أو التساؤلات الغامضة التي تدور في ذهن الباحث حول موضوع البحث أو الدراسة التي اختارها وهي تساؤلات تحتاج إلى تفسير يسعى الباحث إلى إيجاد إجابات شفافة وواقعية لها، وقد تكون المشكلة البحثية عبارة عن موقف غامض يحتاج إلى تفسير أو إيضاح، (المشهداني، 2017، ص20)، وتتمثل مشكلة هذا البحث في معرفة دور مواقع التواصل الاجتماعي في إحياء قيم المواطنة من وجهة نظر طلاب كلية الإعلام والاتصال بجامعة إجدابيا وأخذت الباحثة منصة الفيس بوك نموذجاً للدراسة، ولذلك تم تحديد مشكلة البحث في التساؤل الآتي:

-ما دور مواقع التواصل الاجتماعي في إحياء قيم المواطنة الفيس بوك أنموذجاً؟

-دراسة ميدانية على عينه من طلاب كلية الإعلام والاتصال جامعة إجدابيا

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في الآتي:

-التعرف على دور مواقع التواصل الاجتماعي في إحياء قيم المواطنة لدى طلاب المرحلة الجامعية.

-يستمد هذا البحث أهميته من التربية على قيم المواطنة التي تهدف إلى تكوين مواطن مدرك لواقعه؛ لأن الانتماء الجغرافي والسياسي والوطني كفايات ضرورية من أجل التعايش والتقارب بين الهويات المختلفة في المجتمع.

-التعرف على عادات وأنماط استخدام الفيس بوك ودوافع تلقيهم أو استخدامها لهذا الموقع.

الهدف من البحث:

قد يكون الهدف من الدراسة الكشف عن جانب أو أكثر من جوانب ظاهرة، أو التعرف على الجانب الوظيفي لها أو الوصفي، ووصف عناصرها كما يرى البعض أن الهدف من الدراسة من الممكن أن يرد إلى هدفين أساسيين أحدهما علمي والآخر عملي،

والهدف هو إثراء هذا النوع من الدراسات والاهتمام بها. (عبد المعطي والسرياقوسي، 1988، ص403)

-الوقوف على الدور الذي يلعبه الفيس بوك على شبكة الإنترنت في إحياء قيم المواطنة.

-إبراز مساهمة موقع الفيس بوك في رفع مستوى التوعية الوطنية بإحياء قيم المواطنة لدى طلبة الجامعة.

-معرفة واقع إسهامات الفيس بوك في إحياء قيم المواطنة (قيمة الحرية -قيمة المشاركة المجتمعية والسياسية، قيمة الولاء والانتماء).

-إلقاء الضوء على المبادئ الذي على الفيس بوك الالتزام بها؛ لإحياء قيم المواطنة من وجهة نظر الطلبة.

تساؤلات الدراسة:

هي عبارة عن مجموعة من الأسئلة يطرحها الباحث ويحاول الإجابة عنها في دراسته، وهي تساعده في تحديد البيانات التي تجيب عليها الدراسة. (أبو النصر، 2004، ص122)

وقد طرحت الباحثة عدة تساؤلات هي:

-ما الدور الذي تقوم به مواقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك لإحياء قيم المواطنة من وجهة نظر الطلبة بكلية الإعلام والاتصال بجامعة إجدابيا؟

-ما دوافع استخدام طلبة الجامعة لموقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك لإحياء قيم المواطنة؟

-ما أنواع المضامين المتعلقة بقيم المواطنة التي يتابعها الفرد على الفيس بوك؟

-هل يساهم الفيس بوك في إحياء قيم المواطنة (قيم الحرية- قيمة المشاركة المجتمعية والسياسية – وقيم الولاء والانتماء).

الدراسات السابقة:

-تتلخص أهمية الدراسات السابقة في اكتساب الباحثين خبرة في مجال البحث العلمي تتمثل فيما يلي: (الدليمي والرفادي، 2008، ص ص38-37)

-تزويد الباحثين بالمصادر والمراجع التي تفيدهم وتمكنهم من الوقوف على المعلومات التي يحتاجونها وتجاوزاً للعقبات التي تقف حائلاً بينهم وبين المعلومات.

-تمكن الباحث من الاستفادة من نتائج البحوث وتجاوز النقاط التي توقفت عندها الدراسات السابقة.

دراسة لمياء ضياء الدين محمد (2022):

تهدف هذه الدراسة إلى تواجد أعضاء هيأة التدريس بجامعة المنيا على مواقع التواصل الاجتماعي ومدى استفادتهم منها، وذلك من خلال مناقشة فوائد ومميزات استخدام تلك المواقع من وجهة نظرهم واستخدمت الباحثة المنهج التحليلي والاستبانة، وكان أبرز نتائجها هي وعي أعضاء هيأة التدريس بهذه المواقع ويتابعون من خلالها ما يُنشر في تخصصاتهم العلمية، بالإضافة إلى أن هذه المواقع تساعدهم في الحصول على أفكار بحثية وتحيطهم علماً بالدراسات السابقة. (ضياء الدين محمد، 2002، ص7)

دراسة مدوري لمين (2021):

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مساهمة موقع الفيس بوك في تعزيز قيم المواطنة لدى طلبة جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي باستخدام أداة الاستبانة، على عينة قوامها (66) طالباً وطالبة من طلبة السنة الأولى والسنة الثانية ماستر قسم علم الاجتماع، وسحب بطريقة قصدية، وتوصلت الدراسة الى أن الفيس بوك له دور في تعزيز قيم الديمقراطية لدى الطالب الجامعي. (مدوري، 2020-2021)

دراسة بكوش إبراهيم وعطا الله عبد الرحمن (2021):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي لعبته مواقع التواصل الاجتماعي في تعزيز قيم المواطنة لدى الطالب الجامعي، ومن أجل تحقيق هذا الهدف اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي المسحي واستخدام أداة الاستبانة الإلكترونية كأداة لجمع البيانات حيث تم تحقيق البحث على طلبة جامعة حمد لخضر بالوادي، وثم اختيارهم بطريقة عشوائية، وكانت أهم نتائجها أن الفيس بوك يشكّل أحد الوسائل الحديثة للتواصل داخل المجتمع، وأن الفيس بوك قد أثبت وجوده وأصبح تأثيره على قيم المواطنة كبيراً وواسعاً ، كما أثبتت الدراسة أن الفيس بوك يقوم بدور رئيس في مساعدة الأفراد عن التعبير عن آرائهم واتجاهاتهم بحرية وثقة ودون خوف . (إبراهيم وعبد الرحمن، 2020، ص9)

دراسة فاطمة عبد السلام الورفلي وسالمة خليفة السعيطي (2023):

هدفت هذه الدراسة لمعرفة دور القائمين بالحملات الإعلانية في المؤسسات الإعلامية في احياء قيم المواطنة، واستخدمت الباحثتان المنهج المسحي حيث تم استخدام أسلوب مسح أساليب الممارسة الإعلامية، وتم استخدام استمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات ، ومجتمع البحث لهذه الدراسة يتمثل في القائمين بالتخطيط والإعداد لبرامج وانشطة الحملات الإعلانية من اداريين ومعدي برامج في المؤسسات الإعلامية في مدينة بنغازي ، واعتمد هذا البحث على المسح الشامل لكل الموظفين في هذه المؤسسات والبالغ عددهم (56) مبحوثاً ، وكانت اهم النتائج لهذه الدراسة أن الحملات الإعلانية في المؤسسات الإعلامية تحقق أهدافها في ترسيخ واحياء قيم المواطنة، وتبصر المواطنين بحقوقهم وواجباتهم نحو الوطن ، كذلك تنمية شعور الفرد بالمسئولية تجاه وطنه ، كما تستخدم المؤسسات الإعلامية وسائل الاتصال المختلفة ومواقع التواصل الاجتماعي في احياء قيم المواطنة لدى جماهيرها. (الورفلي و السعيطي، 2023)

دراسة الاء صلاح أبو حسين (2022):

هدفت هذه الدراسة الى الكسف عن دور مواقع التواصل الاجتماعي في تنمية قيم المواطنة الرقمية لدى طلبة الجامعات الأردنية الخاصة ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وتم استخدام استمارة الاستبيان للحصول على المعلومات ، وتكونت عينة الدراسة من (502) طالب وطالبة تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة، واظهرت نتائج الدراسة ان دور مواقع التواصل الاجتماعي في تنمية قيم المواطنة الرقمية لدى طلبة الجامعات الأردنية بدرجة مرتفعة ، كما اكدت نتاج الدراسة ان مواقع التواصل الاجتماعي من تسهم بطرق إيجابية في تنمية قيم المواطنة الرقمية ، كما تلعب مواقع التواصل الاجتماعي دوراً مهماً في انتشار المعارف المرتبطة بالجانب الرقمي وتنمية قيم المواطنة الرقمية لدى الطلبة ذلك لسهولة التسجيل فيها وانشاء حسابات بشكل مجاني ساهم في انتشارها بين طلبة الجامعة في نطاق واسع. (ابو حسين، 2022)

التعقيب على الدراسات السابقة:

-أسهمت الدراسات السابقة بطريقة علمية في إثراء الجانب النظري والتطبيقي لهذه الدراسة.

-اشتركت الدراسات السالفة الذكر مع دراسة الباحثة في الاستخدام المكثف للفيس بوك وأثره في سلوك الطلبة الجامعيين.

-ساهمت في ضبط إشكالية البحث وتعديل تساؤلات الدراسة بشكل دقيق.

تعريف المصطلحات الواردة في الدراسة:

إن تعريف المصطلحات الواردة في عنوان الدراسة، وتحديد مدلولها وما ستشير إليه طبيعة استخدامها سيساهم بشكل كبير في تسهيل عملية الفهم لموضوع الدراسة.

دور: الدور لا يرتبط بمجال معين إذاً يتخذ دون غيره، والدور هو نموذج يرتكز حول بعض الحقوق والواجبات، ويرتبط بوضع محدد للمكانة داخل الجماعة، ويدخل في اختصاصات مختلفة فهو موقف أو سلوك أو وظيفة لشخص داخل مجموعة. (عبد الرضا، 2006، ص1)

كما يعرف أيضاً بأنه: الوظيفة أو مركز الإدارة في المنظمة الذي يقوم به الموظف ويحمل معه توقعات معينة لسلوكه كما يراه الآخرون. (فهمي، 2006، صفحة 151)

مواقع التواصل الاجتماعي: وهي مواقع وتطبيقات أخرى مخصصة لإتاحة القدرة للمستخدمين للتواصل فيما بينهم من خلال وضع معلومات وتعليقات ووسائل وصور. (السويري، 2014، ص20) وتتمثل في الفيس بوك، اليوتيوب، تويتر، المدونات، البريد الإلكتروني.

مواقع التواصل الاجتماعي تعريف إجرائي: تعرف بأنها مجموعة من الأسس والمعايير المتعارف عليها في المجتمع وهي مرجعية اجتماعية وثقافية نحو اتجاهات الأفراد وفقاً للأطر المرجعية (العادات–الأخلاق–المبادئ) وإكساب أفراد المجتمع القيم التي تسهم في تنمية سلوكياتهم بصورة إيجابية. (www.jfehk.journals.ekb.eg,2024)

إحياء: تعني الإنعاش والتحديث والتجديد. (الورفلي و السعيطي، 2023، ص220)

المواطنة: هي الإطار الجامع بتفاعل المواطن مع وطنه علاقة المواطنين فيما بينهم ضمن دائرة الوطنية للدولة المحددة في الجغرافيا السياسية، ومركزها القانوني وطبعتها، فالمواطنة مفهوم استشعار المواطن بالولاء والانتماء والارتباط بالوطن، ويترجم إلى واقع ملموس. (عبيس، 2017، ص7)

قيم المواطنة: يقصد بالمواطنة ما يتمتع به المواطنون من حقوق وواجبات نتاج حركاتهم المستمرة والديناميكية المتراكمة على أرض الواقع. (الراشدي و الفارسي، 2023)

الدراسة الميدانية: وهي الدراسة التي تقوم بها الباحثة بتصنيف وتبويب وتحليل البيانات وتفسيرها وفق نسق معين، كلما يتيح تفسيرها للكشف عن الجوانب الظاهرة والعوامل المرتبطة والمؤثرات فيها. (مصطفى، 1994، ص324)

طلاب الجامعة المتخصصون: هو الشخص الذي منحت له كفاءته العلمية الانتقال من المرحلة الثانوية أو مرحلة التكوين المهني أو التقني العالي إلى الجامعة؛ للحصول على شهادة جامعية أو دبلوم، وهذه الفئات هي التي تتميز بالنمو والتطور ومواكبة العصر. (الراشدي و الفارسي، 2023، ص263)

منهجية البحث:

تعد عملية اختيار منهج معين من مناهج البحث العلمي ذات أهمية بالغة في مجمل النشاط البحثي ليلائم طبيعة المشكلة المبحوثة التي تؤدي إلى الفهم الموضوعي للمشكلة والوصول إلى نتائج دقيقة وعلمية. (شوكت و فايق، 2004) واتّبعت الباحثة المنهج الوصفي المسحي، ويعد هذا المنهج الأنسب للبحث لمحدودية عدد أفراد مجتمع الدراسة ولمناسبته لأداة البحث وإمكانية الإجابة عن تساؤلاتها وتحقيق أهدافها من خلالها.

أدوات الدراسة:

–أداة الاستبانة: وهي مجموعة التساؤلات التي سيتم الإجابة عنها وتحقيق أهدافها من خلالها.

مجتمع الدراسة:

تم توزيع الاستبانة على عينة من مجتمع الدراسة والذي بلغ عددها(440) طالباً بكلية الإعلام والاتصال جامعة إجدابيا حيث بلغ حجم العينة (70) مفردة ونسبتها (15.9%) وهي نسبة تعد ملائمة جداً خاصة أنها سُحِبت من مجتمع متجانس إلى حد كبير، كما تم توزيع استمارة استبانة إلكترونية على العينة عبر تطبيق قوقل فورم وهو يوفر لنا منطق العشوائية الذي يضمن إعطاء فرص متساوية لجميع أفراد المجتمع بأن يكونوا ضمن عينة البحث، وهذا ما يتوفر في الرابط الذي تم إرساله للطلاب والذي كان متاحاً للجميع بصورة تضمن تساوي الفرص، وعلى ذلك يمكن الافتراض وبقوة أن العينة تمثل مجتمعها باعتبارها تتسم بأهم خاصية وهي الحصول على فرص متساوية.

الحدود المكانية والزمانية للدراسة:

-الحدود المكانية: ينحصر نطاق الدراسة داخل كلية الإعلام والاتصال بجامعة إجدابيا بأقسامها (الصحافة – العلاقات العامة والإعلان – الإذاعة والتلفزيون – الاتصال).

-الحدود الزمانية: يتحدد المجال الزمني بالفترة التي قامت بها الباحثة بالدراسة وهي الفترة التي استغرقها في توزيع استمارات الاستبانة وصولاً إلى النتائج وتحليلها والتعليق عليها خلال العام 2024.

الصدق والثبات:

بعد إعداد الاستمارة وتجهيزها تم التأكد من صدقها وثباتها بالطرق التالية:

-الصدق الظاهري: حيث تم عرضها على مجموعة من المحكمين من أعضاء هيأة التدريس كلية الإعلام بجامعة بنغازي، وكلية الإعلام والاتصال بجامعة إجدابيا.

-صدق الاتساق الداخلي: تم التأكد من ثبات الأداء من خلال تطبيقها على عينة استطلاعية ثم حساب الثبات من خلال قانون (ألفا كرو نباخ). الاتفاق / الاتفاق +عدم الاتفاق * 100

جدول رقم (1) معامل الصدق والثبات

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	No of Items
8740.	20

ومن خلال نتائج الجدول السابق نجد أن قيمة الثبات للعينة الاستطلاعية كانت (0.874) وتعتبر هذه القيمة نسبة ثبات عالية للعينة.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: الفيس بوك

مفهوم موقع الفيس بوك:

يعتبر الفيس بوك أحد أهم المجتمعات الافتراضية أو التخيلية التي نشأت على الإنترنت ، كما أن موقع ويب للتواصل الاجتماعي يمكن الدخول إليه مجانًا وهو يجمع الملايين بين المشتركين من مختلف بلاد العالم ، فهو يحتوي على الدردشة إضافة إلى العديد من التطبيقات التي تتيح للفرد أن يعبر عن نفسه بشتى الطرق وأن يتعرف على حياة الآخرين والبيانات الشخصية المتعلقة بهم، كما يتيح الفيس بوك الفرصة للاشتراك في العديد من المجموعات والتي يجتمع أفرادها على فكرة ما أو هدف ما وأصبح أيضًا في بعض الأحيان إدمان للكثيرين من رواده فأصبحوا يقضون معظم ساعات اليوم أمامه ولا يستطيعون الاستغناء عنه أبداً ولو ليوم واحد وأحياناً يستغنون عن ساعات النوم الضرورية بسببه كما أصبح الفيس بوك عالماً كبيراً وجديداً ومثيراً ومتغيراً ترى فيه الحقيقة والكذب، ولكن هو عالم داخل موقع واحد تعرض أفكارك فيه عن أي شيء وفي أي وقت وبأي لغة التواصل بها .

ويُعرف أيضًا بأنه عبارة عن موقع اجتماعي يشير إلى دفتر ورقي يحمل صوراً ومعلومات الأفراد في مجموعة معينة، وفي موقع ثورة الويب : هو موقع يجمعك بأصدقائك ويتيح لك قراءة ما كتبوا ومشاهدة الصور التي رفعوا منشورات أصدقائك، وكذلك يتيح لأصدقائك قراءة ما تكتب ومشاهدة الصور التي ترفع إلى صفحتك في الفيس بوك، الأصدقاء ليسوا بالضرورة هم الأصدقاء الذين تعرفهم بل أيضاً الذين تتعرف عليهم عن طريق موقع الفيس بوك فتصبح حينها صداقة فيسبوكية، إذاً الشيء الذي يتم تناقله بين الأصدقاء هو المنشور قد يكون نصاً كتابياً أو صورة وعليها تعليق أو مقطع فيديو أو مقالاً مطولاً أو ربطاً لموقع آخر، عندما يضع صديقك منشوراً جديداً فإنه سيذهب مباشرة إلى معظم أصدقائه وأنت منهم ويصل إلى صفحاتهم، وعندها يمكنك التفاعل مع هذا المنشور. (عامر، 2011، ص203)

ويرى النويهي في مدونته: أنه عبارة عن مدونة شخصية أو صفحة شخصية على الإنترنت تتواصل مع أصدقائك من خلاله، وأنه مجتمع شبابي على الإنترنت، ويتكون الموقع من مجموعة من الشبكات تتألف من أعضاء، وتصنف المجموعات على أساس الإقليم، ومكان العمل والجامعة والمدرسة وبإمكان المشترك الجديد أن يختار أحد تلك التصنيفات ثم يبدأ بالتصفح واختيار مجموعة للاشتراك فيها، داخل المجموعات هناك مساحة للتحاور، والتعليقات، إضافة إلى وجود نتيجة الشهر التي تدون فيها أهم الأخبار التي يهتم بها المشتركون في المجموعة، بدءًا من الأحداث القومية أو المحلية حتى أعياد ميلاد الأعضاء، كما توجد مساحة لإعلانات البيع والشراء الخاصة بالأعضاء، ولكل عضو مساحة يضيف فيها صوره الشخصية، إلى جانب وجود مدونات مرتبطة بالموقع ويهدف الموقع بشكل عام إلى إتاحة التعارف بين الشباب مدونات مرتبطة بالموقع ويهدف الموقع بشكل عام إلى إتاحة التعارف بين الشباب. (عامر، 2011، ص203)

نشأة الفيس بوك:

تعود نشأة الفيس بوك إلى تاريخ 4 فبراير عام 2004م على يد كل من مارك زوكربيرغ وزميله إدوارد سافيرين في جامعة هارفارد، وكان الفيس بوك يقتصر في عضويته على الطلاب الذين يواصلون دراستهم في جامعة هارفارد في البداية وتوسعت إلى كليات أخرى فيما بعد.

شهد موقع فيس بوك تطورات متدرجة بدأت منذ عام 2006 م عندما بات استخدامه ليس محصوراً بطلاب الجامعات

فقط، وفي عام 2007م حدث الفيس بوك الموقع لتنتشر خدمة تحديث الحالة وكتابة المنشورات وفي عام 2008م أطلقت خدمة الحائط الشخصي، وفي عام 2010م تطور الفيس بوك ليصبح قابلاً لتحميل الصور وعرضها بجودة مرتفعة على الموقع وتسهيل التنقل بينها واستمر التطوير في فيس بوك حتى وصل في عام 2014 إلى إطلاق ميزة التعرف على الوجه من قبل فيس بوك.

من خلال متابعة مدى انتشار الفيس بوك في العالم العربي فيمكن القول إنه منذ عام 2010م بات يأخذ الموقع شعبية في العالم العربي، ولعل مستخدمي الشبكة من الجزائر ومصر والسعودية كانوا السبّاقين باستخدام فيس بوك في سبيل التعارف والدردشة.

وأصبح موقع الفيس بوك أكثر أهمية مع ارتفاع عدد مستخدميه الذي وصل إلى 2،23 مليار مستخدم مسجل على الموقع، ولذا من يسأل متى انتشر الفيس بوك في الوطن العربي أو تاريخ دخول الفيس بوك مصر أو دول عربية أخرى فيمكن القول إن تاريخ 2010 كان بداية لتنامي شعبية هذا الموقع. (ويكي ويك ، نشأة الفيس بوك، 2024)

الآثار الإيجابية والسلبية للفيس بوك:

يعيش الشباب اليوم في ظل عالم تقني ومجتمع افتراضي يسيطر على اهتماماتهم، وأخذ الكثير من أوقاتهم، ومن بين أبرز تلك الاهتمامات مواقع التواصل الاجتماعي التي توفرت لهم عن طريق الشبكات الاجتماعية، ويعد الفيس بوك الأشهر على مستوى العالم والأكثر تطوراً ووصولاً لأكبر الفئات والقطاعات في كافة أنحاء العالم، وهنا نتطرق إلى إيجابيات وسلبيات الفيس بوك كموقع للتواصل الاجتماعي:

الآثار الإيجابية للفيس بوك: (اثر موقع الفيس بوك على المجتمع ، 2010)

تتيح فرصة للاتصال والمشاركة في دعم الحملات والنشاطات الخيرية عبر الانضمام لمجموعة معينة وتبين وتدعم مقدرة المجتمع لقبول الرأي العام لتلك الأفكار، فالفيس بوك يعد أقرب وسيلة حديثة للتواصل فهو برنامج اجتماعي من الطراز الأول يتيح فرصًا نادرة للتعارف والتواصل بين الأهل والأصدقاء والتعارف دون التقيد بجغرافية الزمان والمكان.

قضاء الكثير من الوقت للتصفح والدردشة وخلق ترابط بين الناس وتقوية الصلة الاجتماعية والتواصل بين الشخص البعيد عن أهله وأحبائه بسهولة ويسر بأقل تكلفة مالية، هذا إلى جانب الصفحات العلمية والإخبارية والطبية والثقافية والرياضية التي تزود المتصفح بمعلومات قيمة ومفيدة.

أصبح صوت من لا صوت له، يلعب دوراً أساسياً في تعبئة الشباب ونشر التوعية السياسية قضاء الوقت في التحدث مع المستخدمين الآخرين، فرصة لترويج المنتوجات التقليدية وتسويقها حيث تكون وسائل الإعلام الاتجاه لدى الجمهور مع عدم إغفال الدور الانتقائي للفرد في تكوين الاتجاه لديه، فضلا عن أن لهذا الأثر نظرية مستقلة تحمل الاسم نفسه، حيث إن وسائل الإعلام تبرز قضايا، وتقوم في الوقت نفسه بإخفاء قضايا، مما يشكل أهمية لدى الجمهور من جراء تسليط الضوء على الإعلام في قضية دون أخرى.

الآثار السلبية للفيس بوك: (ابن خلفة الله، 2020، ص45)

-اكتساب عادات وتقاليد غريبة بعيدة كل البعد عن عاداتنا وتقاليدنا العربية.

-انتهاك خصوصية مشتركيه، وإمكانية استخدام صوره وبياناته الشخصية من قبل الموقع دون إعلام صاحبها.

-مصدر لنشر الأفكار المسيئة والصور الفاضحة والفيديوهات المخلة للآداب، فهو سلاح ذو حدين، فضلاً عن انشغال التلاميذ عن الدراسة مما أدى إلى تراجع مستوى التحصيل الدراسي وتدني العلامات المدرسية وانتشار الغش.

-ساهم موقع الفيس بوك في انحراف مستخدميه عن تقاليد وأخلاق معينة، والتأثير ببعض الأفكار المتطرفة المشجعة على الأرهاب

والعنف.

-الإدمان على مشاهدة المواقع الإباحية ما انعكس سلباً على مجموعة من القيم والأخلاق وتسبب في تزايد الصراعات بين الأزواج وانتشار أفكار جديدة عن طريقة وطبيعة الزواج والأسرة.

-التخلي عن المطالعة وتجاهل قيمة الكتب والاكتفاء في الإبحار عبر المواقع الإلكترونية للوصول للمعلومة.

-بات موقع الفيس بوك يؤرق الآباء والمربين في مؤسسات تربوية تحرص على تنشئة جيل مسلم من خلال نشر المعلومات والصور التي تتيح مشاهدتها، وقد تنحدر إلى الحضيض وانعدام الحياء.

-تتيح لأي شخص وضع اسم مستعار وإضافة اسم عائلة يريد تشويه سمعتها ووضع معلومات أو صور مخلة بالآداب مما يؤدي إلى الكثير من المشكلات، إن التعرض لمشاهد العنف يصيب الفرد المتلقي بالخوف والقلق والرعب من الوقوع في هذه الأعمال.

المبحث الثاني: قيم المواطنة

مفهوم القيم: تعرف القيم على أنها مجموعة من المعتقدات والمعاني التي يحملها الفرد وتوجه رغباته واتجاهاته إلى ما هو مقبول، وما هو غير مقبول فهي التي تحدد السلوك الصحيح أو السلوك الخاطئ. (سراي، مارس 2024، ص210)

مفهوم المواطنة: هي انتماء الإنسان إلى دولة إقليمية معينة، فهي تتطلب وجود دولة أو إقليم واحد وعلاقة اجتماعية بين الفرد والدولة والالتزام بالتعايش السلمي بين الأفراد والمشاركة في الحقوق والواجبات. (سراي، مارس 2024، ص211)

مفهوم قيم المواطنة: هي مجموعة من المعايير والمبادئ التي تمثل إطار عمل يوجه سلوك الفرد ويحكم علاقته بالآخرين من جهة وعلاقته بمؤسساته الوطنية من جهة أخرى، وقيم المواطنة كثيرة ومتعددة بمختلف تصنيفها من مجال إلى آخر أهمها ما يلي:

الحرية: وهي تعبر عن إمكانية عمل ما نريد دون الإضرار بغيرنا، وهي نوعان، إيجابية وسلبية، وما دمنا نعيش في مجتمع فعلينا أن نتنازل عن جزء من حريتنا لهذا المجتمع فكل ما ينقص من حريتنا يضاف إلى سلطة المجتمع.

المشاركة المجتمعية والسياسية: تعني الأنشطة التي يقوم بها الفرد بهدف التأثير في العملية السياسية من خلال المشاركة النشطة في الحملات الانتخابية وحضور الاجتماعات واللقاءات السياسية، وإبداء الرأي في مختلف القضايا الاجتماعية والسياسية.

الديمقراطية: تعد أحد أساليب التفكير والقيادة التي تتضح من خلال الممارسات والأقوال التي يريدها الفرد ليعبر عن آرائه الشخصية في إطار النظام العام، وبحصول كل إنسان على حق عادل وفرص متكافئة في التعلم والمشاركة، والتوظيف، والتحول من النمط المركزي إلى النمط اللامركزي. (منصر، 2015، ص 135-ص136)

حرية التعبير عن الرأي: من حق كل فرد أن يعبر عن رأيه بحرية في كل ما يحيط به من شؤون وظواهر وقضايا مع احترام الرأي الآخر، وتوفير الضمانات اللازمة التي تسمح لهم بإبداء آرائهم بكل حرية. (ابن محمد، 2011، ص20)

صور المواطنة:

اجتهد بعض علماء الاجتماع في حصر صور المواطنة الجديدة التي أبرزتها التطورات العالمية الراهنة أبرزهم جون بودي، وأهم هذه الصور هي:

- المواطنة الأيكولوجية أو البيئية: وهي جهود والتزامات مواطن الأرض، وتوضيح المخاطر البيئية التي قد تضر بمصير البشر في جميع أنحاء الأرض.

-المواطنة الإقليمية: وتتضمن حقوق التحول ألى مجتمع ما والبقاء في هذا المجتمع.

-المواطنة المتحركة: وتعنى بالحقوق والمسؤوليات للزوار لأماكن أخرى ولثقافات أخرى.

-المواطنة المتعدية القوانين: هي التي تكرس قواعدها داخل نطاق الاتحاد الأوروبي بحيث تبلورت مواطنة أوروبية بالإضافة إلى المواطنة المحلية. (منصر، 2015، ص136)

حقوق وواجبات المواطنة:

هي تلك النابعة من روح الشرائع الإلهية والمتبلورة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وجميع المواثيق والمعاهدات المكملة له والصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي تحرر الإنسان لتحقيق المساواة بين أفراد المجتمع.

الواجبات المترتبة على المواطنة:

تتمثل أهم هذه الواجبات في التالي:

-واجب دفع الضرائب للدولة: فالمواطن عندما يلتزم بهذا الواجب وبالتأكيد أن هذا الدعم في النهاية يعود إليه على شكل خدمات وحقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية.

-واجب إطاعة القوانين: إن القوانين تشرع عن طريق السلطة التي يقدمها الشعب والمخولة بذلك قانونًا طالما إن هذه القوانين ستطبق على الجميع بشكل متساوٍ بدون تمييز، فيجب على المواطن أن يحترم هذه القوانين التي تحقق بدورها الأمن والنظام.

-واجب الدفاع عن الدولة: هو ما يسمى بواجب الخدمة العسكرية فهو واجب مطلوب من كل مواطن إذا طلب منه التجنيد فهو بهذا الواجب، يشارك في الدفاع عن وطنه ومواطنه في حالات الحرب.

-الانتماء والمواطنة: يشير مفهم الانتماء لكيان ما يكون الفرد متواجداً ومندمجاً فيه وقد يكون اختلاف الآراء حول الانتماء ما بين كونه اتجاهًا وشعوراً وإحساساً فجميعها تؤكد استحالة حياة الفرد بلا انتماء. (طلال، ص 357 – ص358)

نماذج المواطنة:

بالنظر إلى قيم المواطنة وفقاً للتشريعات الأمريكية نلاحظ أن هناك نماذجاً مختلفة للمواطنة في النموذج الأمريكي:

-المواطنة القانونية: وهي المستوى الأكثر سطحية للمواطنة في التصنيف، ينطبق على المواطنين الذين هم أعضاء قانونيون في الحقوق التي تقدمها الدولة القومية ولها التزامات معينة تجاه الدولة.

-المواطنة النشطة والفاعلة: تؤثر في العمل لما بعد التصويت لتفعيل القوانين والاتفاقيات القائمة كما يمكن للمواطنين المشاركة العامة في التظاهرات الاحتجاجية أو إلقاء الخطب العامة.

-المواطنة التحويلية: وهي أعلى مستوى من مستويات الممارسة في التصنيف وتهدف الإجراءات المدنية فيها إلى تفعيل القيم والمبادئ الأخلاقية، والمثل، والقوانين القائمة والعمل على تعزيز العدالة الاجتماعية. (سراي، مارس 2024، ص 212)

الفصل الثالث

الإطار التطبيقي للدراسة

عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية

يتناول هذا الفصل عرض وتحليل نتائج استمارة الاستبانة التي تم عرضها على الطلبة المتخصصين داخل كلية الإعلام والاتصال بجامعة إجدابيا، والتي قامت الباحثة بتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) وتطبيق الاختبار الإحصائي، حيث كان عدد التساؤلات في استمارة الاستبانة (20) تساؤلًا تم تحليلها في (13) جدولاً.

ملاحظة: -تم التعليق على البيانات الموجودة بالجداول من القيمة الأكبر إلى الأصغر.

أولاً: الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

جدول رقم (2) توزيع عينة الدراسة حسب النوع

النوع	التكرار	النسبة المئوية
ذكور	42	60
إناث	28	40
المجموع	70	100

تشير البيانات بالجدول رقم (2) إلى أن نسبة الذكور بلغت (60%) بينما بلغت نسبة الإناث (40%)، وهذا يعد مؤشراً يدل على أن الإناث أقل اهتمام بقيم المواطنة على موقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك.

جدول رقم (3) توزيع مفردات العينة على حسب الفئة العمرية

الفئات العمرية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 20 سنة	6	8.6
من 21 . 29 سنة	49	70
من 30 سنة فما فوق	15	21.4
المجموع	70	100

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (3) أن نسبة (70%) من الإجابات للفئة الذين تتراوح أعمارهم بين (21-29 سنة)، في حين بلغت نسبة (21.4%) من الإجابات للفئة العمرية (30 سنة فما فوق)، وجاءت نسبة (8.6%) للذين لا تتجاوز أعمارهم عن (20) سنة.

جدول رقم (4) توزيع مفردات العينة على حسب التخصص الدراسي للطلاب

التخصص	التكرار	النسبة المئوية
إذاعة وتلفزيون	13	18.6
علاقات عامة وإعلان	21	30

اتصال	36	51.4
المجموع	70	100

الجدول رقم (4) يوضح توزيع التخصص الدراسي لعينة الدراسة حيث بلغت نسبة (51.4%) لتخصص الاتصال، وتوضح هذه النسبة أن أكبر عدد من الطلاب المتخصصين في كلية الإعلام والاتصال جامعة إجدابيا ولما له من دور مهم في مساعدة الطلاب في الاطّلاع على الفيس بوك ومعرفة القيم التي تساهم في إحياء قيم المواطنة، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة الاء صلاح أبو حسين بوعي الطب=لبة في الجامعات الأردنية الخاصة في التعامل مع مواقع التواصل الاجتماعي بطرق إيجابية تسهم في تنمية قيم المواطنة الرقمية لديهم نظراً للمكاسب الإيجابية التي حظو بها من خلال مواقع التواصل الاجتماعي كتشجيعهم على الالتزام بالقوانين والأنظمة ، كما تساهم في انتشار المعارف المرتبطة بالجانب الرقمي وتنمية قيم المواطنة الرقمية لدى الطلبة ذلك لسهولة انشاء حسابات عليها بشكل مجاني مما ساهم في انتشارها على نطاق واسع بين طلبة الجامعات . (ابو حسين، 2022)، ثم جاءت نسبة (30%) لطلاب العلاقات العامة والإعلان ويليها نسبة (18.6%) للطلاب الذين يدرسون في قسم الإذاعة والتلفزيون، والجدول رقم (4) يتفق مع دراسة لمياء الدين محمد (2022) حيث كان من اهم نتائجها وهي وعي أعضاء هيئة التدريس بأهمية هذه المواقع ومدى الاستفادة منها في مجال تخصصاتهم العلمية.

جدول رقم (5) يوضح المستوى الدراسي لأفراد عينة الدراسة

الفصل الدراسي	التكرار	النسبة المئوية
الأول – الثالث	30	42.9
الرابع – السادس	14	20
السابع – الثامن	26	37.1
المجموع	70	100

من خلال بيانات الجدول رقم (5) يتبين أن نسبة (42.9%) من الإجابات من الطلبة المقيدين في الفصول الدراسية من الأول إلى الثالث، ثم يليه نسبة الإجابات (37.1%) من الإجابات هم الطلبة المقيدون في الفصول الدراسية السابع والثامن، وجاءت نسبة (20%) من الإجابات للطلبة المقيدين في الفصول الدراسية بين الرابع والسادس.

ثانياً: الأسئلة العامة

جدول رقم (6) يوضح معدل الاستخدام لموقع الفيس بوك لأفراد عينة الدراسة

معدل المتابعة لمضامين تتعلق بقيم المواطنة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من ساعة	32	45.7
من ساعة إلى ساعتين	21	30
ثلاث ساعات فأكثر	17	24.3
المجموع	70	100
المتوسط الحسابي الكلي لمعدل متابعة العينة لمضامين متعلقة بالمواطنة على فيس بوك = 1.79		

يتبين من الجدول رقم (6) بأن إجابات طلاب كلية الإعلام والاتصال جامعة إجدابيا الذين استخدموا الموقع لأقل من ساعة بنسبة (45.7%)، بينما كانت نسبة الطلاب الذين استخدموا الموقع من ساعة إلى ساعتين (30%)، ونسبة الذين استخدموه من ثلاث ساعات فأكثر فجاءت نسبتهم (24.3%) وتعد أقل نسبة؛ ويرجع ذلك إلى انشغال الطلبة بدراستهم وتحصيلهم العلمي.

جدول رقم (7) يوضح أوقات متابعة أفراد عينة الدراسة للمضامين المتعلقة بقيم المواطنة

أوقات متابعة المضامين المتعلقة بقيم المواطنة	التكرار	النسبة المئوية
الصباحية	15	21.4
المسائية	31	44.3
الليلية	24	34.3
المجموع	70	100

تشير بيانات الجدول رقم (7) بأن نسبة (44.3%) من أفراد عينة الدراسة يتابعون المضامين التي تتعلق بقيم المواطنة خلال الفترة المسائية، وجاءت نسبة (34.3%) من الإجابات خلال الفترة الليلية وكانت الإجابات للفترة الصباحية بنسبة (21.4%)، وتعد الفترة المسائية أكبر نسبة لمتابعة المضامين التي تتعلق بقيم المواطنة، ويعتبر هذا الوقت من أوقات الذروة للاطّلاع على مواقع التواصل الاجتماعي لفئة الشباب لانشغالهم أغلب الوقت في الدراسة والعمل.

جدول رقم (8) يوضح أنواع المضامين المتعلقة بقيم المواطنة التي يتابعها أفراد العينة

أنواع المضامين المتعلقة بقيم المواطنة التي يتابعها أفراد العينة	التكرار	النسبة المئوية
سياسية	21	30
اقتصادية	4	5.7
اجتماعية	6	8.6
دينية	5	7.1
متنوعة	34	48.6
المجموع	70	100

تشير بيانات الجدول رقم (8) إلى أن المضامين المتعلقة بقيم المواطنة التي يتابعها أفراد العينة على الفيس بوك والتي كانت لها النسبة الأكبر من الإجابات كانت المضامين المتنوعة بنسبة (48.6%) ويليها بنسبة (30.0%) للمضامين السياسية، وتعد مؤشراً جيداً يدل على اهتمام طلبة الجامعة بالمضامين السياسية خاصة في فترة انشغالهم بالدراسة الجامعية، ثم جاءت إجاباتهم بنسبة (8.6%) للمضامين الاجتماعية، وجاءت نسبة (7.1%) للمضامين الدينية، ويليها نسبة (5.7%) للمضامين الاقتصادية.

وهذا يتفق تماما مع دراسة مدوي لمين (2021) حيث توصلت هذه الدراسة الى ان الفيس بوك له دور في تعزيز قيم الديمقراطية لدى الطالب الجامعي.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بأبعاد الدراسة

جدول رقم (9) يوضح النتائج المتعلقة ببعد قيم العدالة لأفراد عينة الدراسة

العبارات	موافق		إلى حد ما		غير موافق		المتوسط	الأهمية النسبية
	ك	%	ك	%	ك	%		
ضرورة أن يكون هناك توزيع عادل للثروة بين المواطنين	56	80	10	14.3	4	5.7	2.74	91
لا بد أن يعاقب المجرم ولا يفلت من العقاب	63	90	7	10	0	0	2.90	97
ضرورة أن يكون الجميع تحت القانون	66	94.3	3	4.3	1	1.4	2.93	98
ضرورة أن يحصل كل مواطن على حقوقه من الدولة	62	88.6	6	8.6	2	2.9	2.86	95
ضرورة استقلالية القضاء	52	74.3	13	18.6	5	7.1	2.67	89
المتوسط الحسابي الكلي للبعد = 2.82								

تشير بيانات هذا الجدول رقم (9) إلى أن متوسط العبارة الأولى كان (2.93) وهي ضرورة أن يكون الجميع تحت القانون وتعد هي النسبة الأكبر، وهذا يدل على احترام أفراد العينة للقوانين التي تسنها الدولة مما يعزز قيم المواطنة لديهم، بينما كان المتوسط للعبارة الثانية (2.9) لا بد أن يعاقب المجرم ولا يفلت من العقاب، ومتوسط العبارة الثالثة (2.86) ضرورة أن يحصل كل مواطن على حقوقه من الدولة ومتوسط العبارة الرابعة (2.74) وهي ضرورة أن يكون هناك توزيع عادل للثروة بين المواطنين، ومتوسط العبارة الخامسة (2.67) لعبارة ضرورة استقلالية القضاء.

نستنتج من ذلك أنه توجد اتجاهات إيجابية عند أفراد العينة نحو بعد العدالة في مضمون الفيس بوك، وهذا ما أكدته قيمة المتوسط الحسابي الكلي لبعد قيم العدالة (2.82).

جدول رقم (10) يوضح النتائج المتعلقة ببعد قيم المساواة لأفراد عينة الدراسة

العبارات	موافق		إلى حد ما		غير موافق		المتوسط	الأهمية النسبية
	ك	%	ك	%	ك	%		
أن يحصل كل مواطن على فرص للعمل متساوية مع غيره	48	68.6	18	25.7	4	5.7	2.63	88
ضرورة أن يتمتع كل المواطنين بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية	57	81.4	12	17.1	1	1.4	2.80	93
لا يجب أن يكون هناك تمييز بين المواطنين على أي معيار كان	49	70	17	24.3	4	5.7	2.64	88
يجب أن تسن قوانين تدعم حقوق الإنسان	56	80	14	20	0	0	2.80	93
الاستفادة من الخدمات من حق الجميع دون استثناء	63	90	6	8.6	1	1.4	2.89	96
المتوسط الحسابي الكلي للبعد = 2.75								

يبين الجدول رقم(10) أن متوسط العبارة الأولى (2.89) كان الاستفادة من الخدمات من حق الجميع دون استثناء، وجاء متوسط العبارة الثانية ضرورة أن يتمتع كل المواطنين بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية متساوية مع العبارة الثالثة يجب أن تسن قوانين تدعم حقوق الإنسان بقيمة (2.80)، وهذا يدل على مساهمة موقع الفيس بوك بتبصير الطلبة أو أفراد العينة بحقوقهم وواجباتهم تجاه وطنهم مما يساهم في إحياء وترسيخ قيم المواطنة لديهم، وكان متوسط العبارة الرابعة ويليها متوسط العبارة الرابعة (2.64) لا يجب أن يكون هناك تمييز بين المواطنين على أي معيار كان، وجاء المتوسط العبارة الخامسة (2.63) أن يحصل كل مواطن على فرص للعمل متساوية مع غيره، وهذا يشير إلى أن الفيس بوك يحث الطالب على المشاركة في العملية السياسية ووعيه بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه مجتمعه ويعزز أهمية المساواة بين أفراد المجتمع الواحد في الحقوق والواجبات. وهذا يتفق منتائج الجدول رقم (22) في دراسة فاطمة عبد السلام الورفلي وسالمة خليفة السعيطي (2023) بأن المؤسسات الإعلامية تستخدم مواقع التواصل الاجتماعي بنسبة (75.0%) لتعزيز قيم المواطنة، كم يتبين من إجابات المبحوثين في الجدول رقم (8) لنفس الدراسة بأن مفهوم المواطنة من وجهة نظرهم يتمثل في الانتماء بنسبة (51.8%) والمساواة بنسبة (17.9%).

نستنتج من ذلك وجود اتجاهات إيجابية عند أفراد العينة نحو قيم المساواة، وهذا ما أكدته قيمة المتوسط الحسابي الكلي (2.75) لبعد قيم المساواة.

جدول رقم (11) يوضح النتائج المتعلقة ببعد قيم الانتماء والولاء لأفراد عينة الدراسة

العبارات	موافق		إلى حد ما		غير موافق		المتوسط	الأهمية النسبية
	ك	%	ك	%	ك	%		
أشعر بالفخر لانتمائي للمجتمع الليبي	50	71.4	10	14.3	10	14.3	2.57	86
أحب وطني ومستعد للتضحية من أجله	52	74.3	15	21.4	3	4.3	2.70	90
لابد من الخضوع للقوانيين والتشريعات السارية في بلادي	59	84.3	9	12.9	2	2.9	2.81	94
ضرورة أن تستقر ليبيا وتتمتع بالأمن والأمان	65	92.9	4	5.7	1	1.4	2.91	97
إن انتمائي لوطني فوق انتمائي للقبيلة والجهة	56	80	13	18.6	1	1.4	2.79	93
المتوسط الحسابي الكلي للبعد = 2.76								

تشير نتائج الجدول رقم (11) إلى أن متوسط العبارة الأولى جاء بأكبر نسبة للمتوسط الحسابي وكان بمتوسط (2.91) ضرورة أن تستقر ليبيا وتتمتع بالأمن والأمان، وهذا يدل على انتماء الطلبة لوطنهم وحاجتهم أن يستقر الوطن وشعورهم بالأمن والأمان، وهذا يدعم لديهم إحياء قيم المواطنة التي أوضحتها نسبة المتوسط الحسابي للعبارة الأولى بأن الفيس بوك ساهم في إحياء هذه القيم لديهم وهي الولاء والانتماء لهذا الوطن، ويعد الولاء قيمة أخلاقية يتبناها الطالب لذاته وليس من أجل منفعة شخصية إنما واجب يملي عليه المحافظة على استقرار بلاده وكل من يهدد أمنها وأمانها.

في حين كان متوسط العبارة الثانية (2.81) لابد من الخضوع للقوانين والتشريعات السارية في بلادي، وجاء متوسط العبارة الثالثة (2.79) أن انتمائي لوطني فوق انتمائي للقبيلة والجهة، ومتوسط العبارة الرابعة أحب وطني ومستعد للتضحية من أجله (2.70)، وكان متوسط العبارة الخامسة (2.57) أشعر بالفخر لانتمائي للمجتمع الليبي، وتتفق نتائج هذا الجدول مع دراسة بكوش إبراهيم وعطالله

عبد الرحمن (2021) ان مواقع التواصل الاجتماعي لها دور في تعزيز قيم المواطنة لدى الطالب الجامعي.

جدول رقم (12) يوضح النتائج المتعلقة ببعد قيم الحق في حرية الرأي والتعبير لأفراد عينة الدراسة

العبارات	موافق		إلى حد ما		غير موافق		المتوسط	الأهمية النسبية
	ك	%	ك	%	ك	%		
إن حرية التعبير أمر مهم لتحقيق مجتمع آمن	52	74.3	14	20	4	5.7	2.69	90
من حق أي مواطن أن يعبر عن رأيه بكل حرية	43	61.4	20	28.6	7	10	2.51	84
يجب أن يكفل لكل المواطنين الحق في التعبير عن الرأي	49	70	15	21.4	6	8.6	2.61	87
يجب الدفاع باستمرار عن حق المواطنين في التعبير عن آرائهم	51	72.9	14	20	5	7.1	2.66	89
من حق كل مواطن الحصول على المعلومات دون قيود	46	65.7	18	25.7	6	8.6	2.57	86
المتوسط الحسابي الكلي للبعد = 2.61								

في هذا الجدول يلاحظ أن متوسط العبارة الأولى (2.69) أن حرية التعبير أمر مهم لتحقيق مجتمع آمن، في حين كان متوسط العبارة الثانية (2.66) يجب الدفاع باستمرار عن حق المواطنين في التعبير عن آرائهم، وهذا يوضح أهمية الفيس بوك في تشجيع المواطنين في التعبير عن آرائهم بكل حرية من خلال موقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك، في حين كان متوسط العبارة الثالثة (2.61) يجب أن يكفل لكل المواطنين الحق في التعبير عن الرأي، وكان متوسط العبارة الرابعة (2.57) من حق كل مواطن الحصول على المعلومات دون قيود، وكان متوسط العبارة الخامسة (2.51) من حق أي مواطن أن يعبر عن رأيه بكل حرية، وهذا يدل على دور الفيس بوك في الحصول على المعلومات بكل سهولة وسرعة وجعل الجميع في حالة اتصال دائم، ويساعدهم في العثور على المعلومات السياسية التي تهمهم في مجتمعهم، تتفق النتائج الواردة بالجدول رقم (12) مع دراسة بكوش إبراهيم وعطاالله عبد الرحمن (2021) ان الفيس بوك يقوم بدور رئيسي في مساعدة الافراد عن التعبير عن ارائهم واتجاهاتهم بحرية وثقة ودون خوف.

يتضح من ذلك وجود اتجاهات إيجابية لدى أفراد العينة ببعد قيم الحق في حرية الرأي والتعبير بمتوسط حسابي كلي (2.61).

رابعاً: النتائج المتعلقة بالفرضيات

-الفرضية الأولى: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية من حجم متابعة أفراد العينة للمضامين المتعلقة بقيم المواطنة على الفيس بوك في إحياء قيم المواطنة لديهم.

جدول رقم (13) يوضح حساب حجم تأثير حجم متابعة المضامين المتعلقة بقيم المواطنة على الفيس بوك في إحياء قيم المواطنة باستخدام معادلة الانحدار الخطي البسيط

اختبار الانحدار بين متغيري الدراسة	المتغيران	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الارتباط	دلالة الارتباط	دلالة ANOVA	معلمتي الانحدار B
	حجم المتابعة	1.79	8150.	0.452	0060.	0190.	1.176
	إحياء قيم المواطنة	2.7343	286730.				2230.
	معادلة خط الانحدار البسيط = 223. +1.176*						

*. كلما زاد حجم تأثير دور الخطاب الديني بمقدار 1.176 كلما كان لذلك تأثير إيجابي في مستوى قيم السلم المجتمعي لدى أفراد العينة بمقدار 22 % تقريباً

تشير بيانات الجدول (13) إلى أن قيمة الارتباط بين حجم متابعة أفراد العينة لمضامين متعلقة بقيم المواطنة على الفيس بوك وبين إحياء قيم المواطنة لديهم قد بلغت (0.452)، وهي تظهر أن هناك ارتباطاً ذو قوة متوسطة بين المتغيرين، وقد بلغت قيم الدالة لهذا الارتباط (0.006) وهو ارتباط دال عند مستوى معنوية (0.05)، كما يمكننا ملاحظة أن معادلة خط الانحدار البسيط تشير إلى وجود تأثير في إحياء قيم المواطنة لدى أفراد العينة ناتج عن حجم متابعتهم للمضامين المتعلقة بقيم المواطنة على الفيس بوك، بحيث كلما زادت متابعتهم لهذه المضامين زادت فرص إحياء هذه القيم في نفوسهم بنسبة تصل إلى(22%) تقريباً.

الفرضية الثانية: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي لتقدير أفراد العينة لتأثير تعرضهم للفيس بوك على إحياء قيم المواطنة لديهم وبين الوسط الفرضي لمقياس ليكرت الثلاثي المستخدم في الدراسة.

جدول رقم (14) اختبار One-Sample لمعرفة الفروق بين المتوسط الحسابي لتقدير أفراد العينة لتأثير تعرضهم للفيس بوك على إحياء قيم المواطنة لديهم والوسط الفرضي لمقياس ليكرت الثلاثي

متغيرات وأبعاد الدراسة	القيم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجة الحرية	قيمة الدلالة
إحياء قيم المواطنة بشكل عام	70	2.7343	28673.	21.426	69	000.
إحياء قيمة العدالة	70	2.8200	29122.	23.558	69	000.
إحياء قيمة المساواة	70	2.7514	32021.	19.634	69	000.
إحياء قيمة الانتماء والولاء	70	2.7571	36971.	17.134	69	000.
إحياء قيمة الحق في حرية الرأي والتعبير	70	2.6086	54527.	9.338	69	000.
مستوى المعنوية = 05. / الوسط الفرضي = 2						

من خلال النتائج التي يعرضها الجدول (14) يمكننا ملاحظة أن جميع القيم الدالة لمتغيري وأبعاد الدراسة كانت متساوية حيث بلغت (0.000) وهي بالطبع أقل من مستوى المعنوية (0.05) وبذلك فإننا نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة التي تقول بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لمتغيري وأبعاد الدراسة وبين الوسط الفرضي لمقياس ليكرت الثلاثي

المقدر بـ(2) وعند النظر إلى قيم المتوسطات الحسابية لمتغيري الدراسة نجد أن هذه الفروقات كانت لصالح المتوسطات الحسابية لمتغيري وأبعاد الدراسة التي تجاوزت جميعها قيمة الوسط الفرضي.

أهم النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج

-بينت نتائج الدراسة المتعلقة بأبعاد الدراسة ضرورة أن يكون هناك توزيعاً عادلاً للثروة بين المواطنين بمتوسط (2.74).

-لابد من الخضوع للقوانين والتشريعات السارية في بلادي.

-ضرورة أن يحصل كل مواطن على حقوقه من الدولة بمتوسط (2.86).

-لابد أن يكون هناك تمييز بين المواطنين على أي معيار كان.

-بينت النتائج أن الفيس بوك ساهم في حرية التعبير للطلبة عن آرائهم؛ لمعرفة كل ما يحيط بهم من شؤون وظواهر وقضايا.

ثانياً: التوصيات

تتلخص توصيات الباحثة فيما يلي:

-العمل على إجراء البحوث والدراسات للبحث في دور مواقع التواصل الاجتماعي في إحياء قيم المواطنة، وذلك بإجراء الاستبانات.

- القيام بدورات وورش عمل لتوضيح مفهوم قيم المواطنة ودور مواقع التواصل الاجتماعي في إحيائها.

-العمل على تعزيز الدور الذي تقوم به مواقع التواصل الاجتماعي في إحياء قيم المواطنة.

-وضع منتهج دراسية للطلبة تساهم في تعزيز وإحياء قيم المواطنة، وهذا بدوره يساهم في تنمية الفكر السياسي لدى الطلبة.

المراجع

1.أثر موقع الفيس بوك على المجتمع . السودان: مدونة شمس النهضة (2010)، تم الاسترداد من www.jfehk.journals.ekb.eg. (7/7/2024) .

2.أشرف عبدالرحيم الرفاع. (2019)، دور شبكات التواصل الاجتماعي في الترويج الإعلامي للسياحة في الأردن من وجهة نظر السائحين المحليين والعرب. الأردن، رسالة ماجستير ، قسم الصحافة والإعلام ، جامعة الشرق الأوسط.

3.العبود عبدالله بن سعيد بن محمد، (2011)، قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي. الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

4.الاء صلاح ابو حسين. (2022). دور مواقع التواصل الاجتماعي في تنمية قيم المواطنة الرقمية لدى طلبة الجامعات الأردنية الخاصة، رسالة ماجستير ، قسم الإدارة والمناهج ، كلية العلوم التربوية ، جامعة الشرق الاوسط.

5.السيد أحمد مصطفى. (1994)، البحث الإعلامي، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس.

6.إنصاف الراشدي، وفائزة الفارسي، (2023)، إسهامات الفيس بوك في تنمية قيم المواطنة نموذجاً طلبة كلية الإعلام فرع المرج. مجلة البحوث العلمية(العدد 16).

7.بكوش إبراهيم ، وعطاالله عبدالرحمن، (2020)، دور مواقع التواصل الاجتماعي في تعزيز قيم المواطنة، الفيس بوك، دراسة ميدانية (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجزائر، جامعة الشهيد حمد لخضر الوادي.

8.جمال سند السويري. (2014). وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات المستقبلية من القبيلة إلى الفيس بوك ،ط4.

9.حسين شفيق. (2014)، التواصل الإجتماعي – أدوات وتغطية، دار الفكر وفن للنشر والتوزيع.

10.حسين محسن الدليمي، واللافي إدريس الرفادي. (2008). أساسيات البحث المنهجي في الدراسات الإعلامية، ط1، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس.

11.خالد منصر. (نوفمبر, 2015)، دور وسائل الإعلام الجديدة في تعزيز قيم المواطنة، مجلة الفنون والإعلام.

12.سعاد سراي. (مارس 2024)، دور الإعلام في تعزيز قيم المواطنة أثناء الانتخابات. الجزائر مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 14 ، العدد1 ، جامعة بسكرة.

13.سعد سليمان المشهداني. (2017)، مناهج البحث الإعلامي، الكويت، دار الكتاب الجامعي.

14.شدان يعقوب، و خليل أبو يعقوب. (2015). أثر مواقع التواصل الاجتماعي على الوعي السياسي بالقضية الفلسطينية لدى طلاب جامعة النجاح الوطنية (رسالة ماجستير منشورة). نابلس: جامعة النجاح الوطنية.

16.عبد الرازق محمد الدليمي. (2011). الإعلام الجديد والصحافة المكتوبة . عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

17.عبدالوهاب إبراهيم أبوسليمان. (1994). كتابة البحث العلمي (مفهومه وإجراءاته ومناهجه) ،ط1. بنغازي: منشورات جامعة قاريونس.

18.علي إحسان شوكت، وفوزي نوري عبدالخالق فايق. (2004). البحث العلمي أساليبه أدواته. القاهرة: دار المناهج للنشر والتوزيع.
عون طلال. (بلا تاريخ). وسائل الإعلام وترسيخ قيم المواطنة.

19.عياد عبد الرضا. (2006). دور مصر في النظام الشرق أوسطي وافاقه المستقبلية(رسالة ماجستير غير منشورة). كلية التربية، جامعة بغداد.

20.فاطمة عبدالسلام الورفلي، و سالمة خليفة السعيطي. (2023). الحملات الإعلانية وإحياء قيم المواطنة بالمجتمع الليبي. مجلة البحوث العلمية(العدد 16).

21.فتحي حسن عامر. (2011). وسائل الاتصال الحديثة من الجريدة إلى الفيس بوك. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

22.لمياء ضياء الدين محمد. (2002). استخدام مواقع التواصل الاجتماعي الأكاديمي من قبل أعضاء هيأة التدريس جامعة المنيا: دراسة ميدانية،(رسالة ماجستير غير منشورة).

23.لمين مدوري. (2021-2020). دور مواقع التواصل الاجتماعي في تعزيز روح المواطنة لدى الطالب الجامعي، (رسالة ماجستير). الجزائر: جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والاتصال الخارجي.

24.محمد سيد فهمي. (2006). فن الاتصال في الخدمة الاجتماعية ، ط1، دار الوفا لدنيا الطباعة والنشر.

25.محمد عبد المعطي ، ومحمد السرياقوسي. (1988). أساليب البحث العلمي ، ط1. الكويت: مكتبة الفلاح.

26.محمد عبدالحميد. (2000). البحث العلمي في الدراسات الإعلامية. القاهرة: عالم الكتب.

27.مدحت أبو النصر. (2004). قواعد ومراحل البحث العلمي `دليل إرشادي في كتابة البحوث وإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه، ط1، مجموعة النيل العربية.

28.منذر محمد عبيس. (2017). تعزيز مفهوم المواطنة من وجهة نظر الصحافيين العراقيين جامعة الشرق الأوسط (رسالة ماجستير منشورة).

29.نسيمة بن خلفة الله. (2020). التفاعلية مع موقع الفيس بوك رسالة ماجستير منشورة. المسيلة–الجزائر: جامعة محمد بوضياف.
30. ويكي ويك ، نشأة الفيس بوك. (7 8, 2024). تم الاسترداد من https://wikiwic.com



مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
Journal of the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific Studies
الإكاديمية الليبية - بنغازي
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch

السياسات التشريعية في مكافحة الفساد الإداري في ليبيا، دراسة تقويمية لقانون الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

أ. عثمان بالقاسم عثمان*، أ.د. منى رمضان المطردي**

*مساعد محاضر بجامعة بنغازي (باحث دكتوراه بالأكاديمية الليبية – فرع اجدابيا)

** عميد مدرسة الدراسات الإستراتيجية والدولية بالأكاديمية الليبية – فرع اجدابيا

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث السياسات التشريعية في مكافحة الفساد الإداري في ليبيا: دراسة تقويمية لقانون الهيأة الوطنية لمكافحة الفساد. حيث جاءت دراستنا هذه كمحاولة جادة للتعرف على الجهود الوطنية في مكافحة الفساد من خلال معرفة دور صانع القرار من خلال الهيأة الوطنية لمكافحة الفساد في ليبيا، كأحد أجهزة مكافحة الفساد ومعرفة مدى فاعلية القوانين الواردة بالهيأة وارتباطها بباقي قوانين مكافحة وتجريم الفساد في ليبيا، كذلك علاقتها بالاتفاقيات الدولية خصوصاً الاتفاقية الدولية للأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وصولاً إلى نتائج وتوصيات واصلاحات تفيد صانع القرار في وضع رؤية مستقبلية لتصحيح مثالب قوانين الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد في ظل دستور الدولة الليبية مستقبلاً. وانطلق البحث من تساؤل رئيس: **"هل تمثل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد دور رقابي أم قضائي أم استدلالي في مكافحة جرائم الفساد في ليبيا"؟. وماهو مدى ارتباط قانون الهيأة الوطنية بمكافحة الفساد باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والملزمة له قانوناً.**

الكلمات المفتاحية: الفساد الإداري – الاستغلال الوظيفي – قانون الهيأة الوطنية لمكافحة الفساد – هيئة الرقابة الإدارية – ديوان المحاسبة – قانون العقوبات – اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

This paper deals with legislative codes in combating corruption administrative in Libya. It is an evaluation study of Law (11) of (2014) on establishing the National Authority of Anti -Corruption. It is study came as an earnest endeavor to identify the national efforts in combating corruption by understanding the role of National Anti -Corruption Authority in Libya, as one of the anti -corruption agencies and to single out the effectiveness of the laws of the National Authority of Anti -Corruption and its connection with the rest of the laws of combating and criminalizing corruption in Libya, as well as its consistency with the international agreements with regard to this matter, particularly the United Nations International Convention against Corruption (UNCAC). At the end it attains results, recommendations for reform that might benefit the decision -makers in putting a future vision to correct the faults of the laws of agencies concerned with combating corruption under the constitution of the Libyan state in the future. The paper is based on a fundamental questions: "Is the role of the National Anti -Corruption Authority in combating corruption crimes in Libya judicial or audit or constructive?" What is the consistency of the National Authority Law with the United Nations Convention against Corruption


مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
Journal of the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific Studies
الإكاديمية الليبية - بنغازي
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch

المقدمة:

تلعب الإدارة دوراً كبيراً في تقدم الدول وتخلفها، فاستغلال الموارد المادية والمعنوية واستثمارها الاستثمار الأمثل يعتمد أساساً على مدى وجود إدارات ذات كفاءة عالية وفاعلة، فهناك العديد من الدول التي تملك الموارد المادية والمعنوية ولكن لافتقارها للإدارة الجيدة والفاعلة أضحت في مصاف الدول المتخلفة، فالإدارة تقوم بتحديد المهام التي يقوم الأفراد بإنجازها وتدفع الوحدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية نحو تحقيق أهدافها، فالدور الأساسي للإدارة هو توجيه المؤسسة أو المنشأة أو الوحدة سواءً كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو عسكرية نحو تحقيق أهدافها بأقل تكلفة وأسرع وقت، أي دون إسراف أو تقصير، فالإدارة هي المسؤولة عن تنفيذ سياسات الدولة، ونجاح تلك السياسات والمشروعات في جميع الأنشطة يتوقف أساساً على كفاءة وفاعلية الجهاز الإداري، ومن هنا نجد أن نجاح خطط التنمية مرتبطة بمستوى كفاءة وفاعلية الجهاز الإداري، ودول العالم الثالث تواجه الكثير من معوقات التنمية ولعل من أهمها الفساد الإداري والذي يحتاج إلى إرادة سياسية جادة لمواجهته والتصدي له، ومن ثم القضاء عليه، حتى يمكن تحقيق أهداف التنمية[1].

ومما لا شك فيه إن الفساد الإداري يعتبر معضلة في سبيل تطور المجتمعات والدول لأنه يدل على اندثار القيم الاجتماعية ويعزز النظرة الفردية بتغليب مصلحة الفرد على مصلحة المجتمع بكافة أشكاله ومستوياته من خلال العمل بطرق غير مشروعة ينتج عنها استفادة فئة صغيرة على حساب حقوق وتطلعات الفئة الأكبر، وهذا بدوره كفيل بأن يوقف عجلة التقدم وتنفيذ خطط التنمية سواء على صعيد المنظمات والمؤسسات أم على صعيد الدولة بأكملها وهو – بما يترتب عليه من أضرار بالغة الخطورة – آفة لا تعاني منها دولة دون أخرى، بل استشرت في اغلب دول العالم وإن تفاوت حجمها من دولة إلى أخرى[2]

ولخطورة الفساد الإداري والمالي نجد أن هناك تكاتف في جهود وبرامج تقوية النزاهة والشفافية والمسائلة الإدارية وكذا العمل بكل جهد على مكافحة الفساد الإداري والمالي على المستويين الوطني والعالمي، حيث تصاعد الاهتمام بمكافحة الفساد الإداري والمالي من قبل المؤسسات الدولية المعنية بالتنمية، فمن شروط تمويل صندوق النقد الدولي وكذا البنك الدولي للإنشاء والتعمير للدول وتمويل مشروعاتها ومد يد العون لها بالمساعدات، أن تعمل هذه الدول جاهدة على مكافحة الفساد الإداري والمالي بداخلها وجعله من الاولويات لديها[3]

إن أضرار الفساد المدمرة جعلت المجتمع الدولي يخرج عن صمته ويدعو إلى محاربته. منتبهاً إلى خطورة الصمت عليه، وقد تجلى تيار محاربة الفساد، على الصعيد الدولي، في المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد (**IACC**) الذي نظم لأول مرة في عام **1983م**، حيث بدأ كمنتدى للتعاون في مجال تدعيم القانون الدولي، ثم اصبح يركز بعد ذلك بشكل متزايد على محاربة الفساد[4]

عليه ،،، جاءت دراستنا هذه كمحاولة جادة للتعرف على الجهود الوطنية في مكافحة الفساد من خلال معرفة دور صانع

(1) محمد صادق، الفساد الإداري في العالم العربي: مفهومة وأبعاده المختلفة (القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2014) ص9.

(2) نسيم محمد بن عامر، مكافحة الفساد في الأردن بين مجلس النواب وهيئة مكافحة الفساد، رسالة ماجستير منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت (الأردن: جامعة اليرموك، كلية الحقوق، 2012) ص1. أنظر رابط النشر: https://search.mandumah.com/Record/743103

(3) شريهان ممدوح حسن أحمد، «جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة» ورقة منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت، أنظر الرابط التالي: https://jlaw.journals.ekb.eg/article_45185.html

(4) مبروكة المحمد الورفلي، «الثقافة السياسية الليبية والفساد»، مجلة إضافات، ورقة علمية محكمة غير منشورة (مركز دراسات الوحدة العربية، العدد السادس، ربيع 2009) ص1.

القرار من خلال الهيأة الوطنية لمكافحة الفساد في ليبيا، كأحد أجهزة مكافحة الفساد ومعرفة مدى فاعلية القوانين الواردة بالهيأة وارتباطها بباقي قوانين مكافحة وتجريم الفساد، كذلك علاقتها بالاتفاقيات الدولية خصوصاً الاتفاقية الدولية للأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

الدراسات السابقة:

دراسة (عبدالله محمد الناظوري) بعنوان: الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري والمالي في ليبيا[5]:

حيث تلخصت فكرة البحث في الاهتمام بالآليات القانونية الدولية والوطنية لمكافحة الفساد الإداري والمالي، وذلك بالكشف عن الآليات الدولية والوطنية لمواجهة الفساد المستفحلة في معظم الدول. وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج التالية:

تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أشمل الاتفاقيات المعنية بمكافحة الفساد من خلال عملها على إرساء معايير سياسات وعمليات وممارسة مشتركة لدعم جهود مواجهة الفساد على المستوى الوطني والدولي.

ثبتت الاتفاقية معياراً موسعاً للتجريم، حيث إنها لم تكتفي بتجريم الفساد في القطاع العام فقط بل تعدته إلى التجريم في القطاع الخاص.

إن الالتزام بالاتفاقيات الدولية يترتب على الدول، اتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة لجعل الاتفاقية نافذة من وجهة نظر القانون الداخلي، ويترتب على الالتزام الدولة بتنفيذ الاتفاقية، أن الدول في كثير من الحالات لابد لها أن تقوم بالموائمة ما بين الأحكام الواردة في هذه الاتفاقية وقانونها الداخلي، وتلتزم أيضاً بإتخاذ كافة التدابير التشريعية والإدارية اللازمة لإنفاذ الاتفاقيات الدولية.

دراسة «جازية شعيتير" بعنوان: مكافحة الفساد في ليبيا: تعدد السياقات وشمولية السياسات[6]:

تلخصت الدراسة في:

-تفترض الدراسة أن الفساد مقوض للمؤسسات الديمقراطية، ويمثل خطرًا على التنمية المستدامة وسيادة القانون؛ ويمثل تحديًا في طريق -أي عملية سياسية حقيقية لإعادة بناء الدولة الليبية ومؤسساتها.

-مقاربة الدراسة تشمل الفساد بكافة صنوفه المجرمة في الاتفاقية الدولية والتشريعات الليبية، وهي مقاربة قانونية-اجتماعية إذ تولي الدراسة اهتمامًا بالبيئة الاجتماعية التي يفرَز فيها الفساد، والتي تطبَّق فيها السياسات التشريعية المكافحة له، كما أنها مقاربة حقوقية تفترض قوة العلاقة بين الفساد وحقوق الإنسان سواء من حيث إن الفساد يشكل انتهاكًا واضحًا لحقوق الإنسان، أو من حيث تأثير تدابير مكافحة الفساد على حقوق الإنسان.

-تذهب الدراسة إلى أن للفساد علاقة تأثير تبادلية مع البيئة المحيطة به التي يتمظهر خلالها؛ وحيث إن للبيئة المحيطة سياقات عديدة: سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية ودولية وثقافية وحقوقية، ومنها ما يتعلق بالسلطة التشريعية أو التنفيذية أو القضائية؛ فلا مناص من تتبعها.

-توصي الدراسة بألا تقتصر مكافحة الفساد على مواجهة تمظهراته بأدوات قانونية بحتة بقدر ما تلزم إصلاح الاختلالات في البيئة المحيطة

(5) عبدالله محمد الناظوري، «الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري والمالي في ليبيا» ورقة بحثية منشورة في أعمال المؤتمر العلمي الأول: مكافحة الفساد في ليبيا من المنظور التشريعي – تحت شعار: نعم لبناء الدولة، الجامعة الأسمرية الإسلامية- كلية الشريعة والقانون، خلال الفترة: 19-18 سبتمبر 2021م. بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت، أنظر الرابط التالي: https://asmarya.edu.ly/shlaw/?page_id=417

(6) جازية شعيتير، «مكافحة الفساد في ليبيا: تعدد السياقات وشمولية السياسات»، ورقة بحثية منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط التالي:
https://defendercenter.org/ar/5481

به من خلال تبني سياسات عامة بغية الوصول إلى رؤية مكافحة مؤسسية ومجتمعية. وعليه فقد تناول الجزء الثاني من الدراسة عرض خطة شاملة لتدابير مكافحة الفساد بدءًا من التدابير الدستورية والقانونية مرورًا بالتدابير التنفيذية والرقابية، ولم تهمل التعاون الدولي بصدد مكافحة الفساد، كما رسمت سياسات عامة ناجعة لمكافحته.

دراسة (سهام عبدالسيد، سلوى إبراهيم، سمية محمود)، بعنوان: الشفافية الإدارية ودورها من الفساد الإداري من وجهة نظر موظفي هيئة الرقابة الإدارية بمدينة الكفرة[7]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الشفافية الإدارية في المؤسسات الحكومية من وجهة نظر موظفي هيئة الرقابة الإدارية بمدينة الكفرة، كما هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة الشفافية الإدارية في الحد من الفساد الإداري في المؤسسات الحكومية بمدينة الكفرة، ولغرض تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع موظفي هيئة الرقابة الإدارية بمدينة الكفرة، وقد تم استخدام اسلوب الحصر الشامل نظراً لصغر مجتمع الدراسة، حيث تم توزيع واستلام (**15**) استمارة استبانة، وقد توصلت الدراسة إلى ان واقع ممارسة الشفافية الإدارية في المؤسسات الحكومية في مدينة الكفرة بدرجة منخفضة، كما أظهرت نتائج الدراسة أن للشفافية الإدارية دوراً في الحد من الفساد الإداري وبدرجة كبيرة من وجهة نظر موظفي هيئة الرقابة الإدارية بمدينة الكفرة.

تقرير بعنوان: مكافحة الفساد: في أوضاع ما بعد الصراع واستعادة الاستقرار «التعلم من الماضي»

تقرير نشره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي **UNDP** بعنوان: مكافحة الفساد في أوضاع ما بعد الصراع واستعادة الاستقرار: التعلم من الماضي. حيث يقدم هذا التقرير رؤية تعتمد على بحث تجريبي في خمس دول (أفغانستان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والعراق، وسيراليون، وتيمور الشرقية) إضافة إلى بحث مكتبي حول كيفية معالجة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتحديات التي تواجه التدخلات لمكافحة الفساد في الدول بعد نهاية الصراع. وهو ما من شأنه أن يطلعنا على التجارب التي مرت بها مجتمعات أخرى تتماثل في الكثير من أحوالها وظروفها العامة في ليبيا، وهو ما يمكننا من إدراك الدروس والخبرات التي ربما تلهم في الوصول إلى طرق مناسبة للتغلب على المشاكل التي تواجه المجتمع الليبي[8]

دراسة «عادل رمضان حيدر»، بعنوان: أسباب الفساد المالي والإداري في ليبيا وآثاره (دراسة نظرية)[9]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أسباب الفساد المالي والإداري وآثاره حسب ما توصلت إليه الدراسات، وكذلك التعرف على آخر الصور من هذه الأسباب والآثار، كما تهدف إلى التعرف على أسباب الفساد المالي والإداري في ليبيا وآثاره، فمن خلال الاطلاع على الدراسات التي تناولت أسباب الفساد وآثاره في العالم، والدراسات التي أجريت على ليبيا، وتقارير ديوان المحاسبة الليبي، خلصت الدراسة إلى التالي:

خلصت الدراسة إلى أن الأسباب القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، وخصوصاً تغول السوق الموازي «السوداء»، وزيادة قوتها، وظهور اقتصاد الظل بدلاً من اقتصاد الدولة في ليبيا، وإن مصطلح الفساد لم يعد يعبر عن مظاهرة في الواقع الليبي، وإنما

(7) سهام عبدالسيد، سلوى إبراهيم، سمية محمود، "الشفافية الإدارية ودورها من الفساد الإداري من وجهة نظر موظفي هيئة الرقابة الإدارية بمدينة الكفرة"، ورقة بحثية منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط التالي:https://insd.elmergib.edu.ly/papers/INSD022.pdf

(8) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مجموعة الحكم الديمقراطي «مكتب سياسات التنمية – يونيو 2010»، تعريب ومراجعة: ناصر فرج حسونة، عمر إبراهيم العفاس، عبدالناصر عزالدين بوخشيم (بنغازي: منشورات مركز البحوث والاستشارات – جامعة بنغازي، 2017).

(9) عادل رمضان حيدر، "أسباب الفساد المالي والإداري في ليبيا وآثاره (دراسة نظرية)" مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية (المجلد20، العدد "2"، ديسمبر 2023) ص ص 25-41، ورقة بحثية منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت، أنظر الرابط التالي: https://search.mandumah.com/Record/1441816/Description

يمكن إعادة تسميته بالنهب الممنهج وفقاً للمعلومات الواردة بالتقارير العامة بديوان المحاسبة من (**2018 إلى 2022**).

مشكلة الدراسة:

يحتل التشريع واجباً من واجبات السلطات التشريعية لأي دولة، كون السلطات التشريعية هي من يقع على عاتقها مسؤولية اصدار القوانين ذات الطابع السيادي، وكما نعلم إن الفساد الإداري ظل معضلة مستفحلة في كل دول العالم ووجب محاربته، من خلال الاليات القانونية المختصة بمحاربة ظاهرة الفساد على شتى أنواعه ككل، وليس الإداري فقط، إلى أن أسست الأمم المتحدة قاعدة قانونية تحث دول العالم لمكافحة الفساد، تمثلت في «اتفاقية مكافحة الفساد» وحثت الدول الأعضاء لإنشاء أجهزة مختصة بمحاربة الفساد ومن هنا جاء تأسيس السلطات التشريعية الليبية بإنشاء «الهيأة الوطنية لمكافحة الفساد» تضطلع مهامها بمكافحة الفساد في كلا القطاعين العام والخاص تماشياً مع الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد. ولكن كأي تخبط قانوني حاصل في كثير من الدول الملزمة بتنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد من خلال إنشاء أجهزة قانونية لمكافحة الفساد، ظل هناك خلط في المهام ما بين النصوص القانونية في المختصة بها الهيأة وما بين القوانين السابقة لإنشاء الهيأة وغياب التنسيق ما بين الدمج أو الإلغاء مع ما نصت عليه قانون الهيأة ولائحته التنفيذية. عليه تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة مدى التداخل الحاصل ما بين قانون الهيأة الوطنية لمكافحة الفساد وعلاقته بباقي القوانين السابقة له في مكافحة الفساد على صعيد الدولة الليبية. وعليه يرى الباحث أن مشكلة الدراسة تتمثل بشكل أكثر وضوح في التساؤل الرئيس التالي:

"هل تمثل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد دور رقابي أم قضائي أم استدلالي في مكافحة جرائم الفساد في ليبيا»؟ وبناء على التساؤول الرئيس ينبثق عدة تساؤلات فرعية:

س: ماهو مفهوم الفساد؟ وأنواعه؟

س: ما هي الأنماط السلوكية للفساد؟

س: ماهي أسباب الفساد؟ وماهي آثاره؟

س: ماهي الجهود الوطنية لمكافحة الفساد التي قامت بها ليبيا من خلال أجهزتها القانونية المختصة في مكافحة الفساد- وعلى رأسها جهود الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد؟

س: ما هو مدى ارتباط قانون الهيأة الوطنية لمكافحة الفساد بقوانين اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الملزمة له قانوناً؟

س: هل هناك علاقة ارتباطية في عمل الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد في ليبيا؟

أهمية الدراسة:

تنبع اهمية الدراسة في كونها تناولت دراسة تقويمية لقانون الهيأة الوطنية للفساد المتمثل في سلسلة الإجراءات القانونية المتخذة لمكافحة الفساد في ليبيا من قبل السلطات التشريعية، فجاءت ورقتنا هذه كرافداً للدراسات والأدبيات المتعلقة بدراسات الفساد في ليبيا.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

-التعرف على التدابير المتخذة من السلطات التشريعية الليبية لمكافحة الفساد.

-التعرف على نوعية الدور الذي تقوم به الهيأة الوطنية لمكافحة الفساد.

-التعرف على علاقة قوانين هيأة مكافحة الفساد بالقوانين السابقة لها في مكافحة الفساد.

تحديد المفاهيم المستخدمة في الدراسة:

الفساد: بأنه كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة ذاتية لنفسه او لجماعته[10]

الهيأة الوطنية لمكافحة الفساد: هي هياة وطنية مختصة بمكافحة الفساد في ليبيا انشأت بموجب قرار رقم (**11**) لسنة **2014** القاضي بإنشاء الهيأة الوطنية لمكافحة الفساد تكون لها الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة تتبع السلطات التشريعية.

منهجية الدراسة: استخدمت الدراسة المناهج والمداخل التالية:

المنهج الوصفي التحليلي:

يعتمد المنهج الوصفي على تفسير الوضع القائم (أي ما هو كائن) و تحديد الظروف و العلاقات الموجودة بين المتغيرات .كما يتعدى المنهج الوصفي مجرد جمع بيانات وصفية حول الظاهرة إلى التحليل و الربط و التفسير لهذه البيانات و تصنيفها و قياسها و استخلاص النتائج منها[11]

والقصد من استخدام هذا المنهج هو وصف محددات ظاهرة الفساد ومناقشتها وتحليلها بصفة عامة وفي ليبيا بصورة خاصة، وذلك من خلال التعرض للجوانب النظرية، ومحاولة ربط الظاهرة بأسبابها و أبعادها و نتائجها مع المعلومات المتاحة؛ من أجل الوصول إلى استنتاجات مناسبة و تقديم التوصيات العملية بهذا الخصوص.

المنهج المقارن:

المقارنة (**Comparison**) في أوسع معانيها تعني عملية اكتشاف أوجه الشبه والاختلاف بين الظواهر المختلفة، والمقارنة تعني منطقياً أن الظواهر التي تتم مقارنتها تشترك في حد أدنى من الخصائص على الأقل حتى وإن كانت خاصية واحدة فقط، إن المنهج المقارن يختلف عن أدوات وتقنيات التحليل فالمنهج المقارن هو منهج عام وواسع وليس مجرد أداة تحليل ضيقة ومتخصصة[12]

واستعانت الدراسة بالمنهج المقارن على أساس أنه لا تكاد تخلو أي دراسة في ظواهر العلوم السياسية من المقارنة، والقصد من استخدام المنهج المقارن هو معرفة ألتزام الهيأة الوطنية لمكافحة الفساد بقوانين مكافحة الفساد في اتفاقية الأمم المتحدة الملزمة لها قانوناً، من خلال النصوص القانونية الواردة في قانون الهيئة ، وكذلك الإجراءات المتبعة في لائحتها التنفيذية وعلاقتها بالاتفاقية الدولية بالأمم المتحدة لمكافحة الفساد، من خلال التركيز على كلتا القوانين للاتفاقيات محل الدراسة.

المدخل المؤسساتي:

يعد المدخل المؤسساتي لتحليل السياسات العامة منظوراً نظرياً يؤكد على دور المؤسسات في تشكيل السياسات العامة، إن المؤسسات السياسية ليست مجرد أطر محايدة تقوم بصياغة السياسات في إطارها، بل إنها تقوم بنشاطات عملية تسهم في صنع السياسات ونتائجها، ويمكن تعريف المؤسسات بأنها القواعد والأعراف والممارسات التي تحكم السلوك الاجتماعي والسياسي ويمكن أن تكون رسمية مثل (القوانين والأنظمة)، أو غير رسمية مثل العادات والتقاليد ويمكن أن تكون المؤسسات أيضاً عامة، مثل الحكومة، أو خاصة، مثل

(10) الشفافية الدولية (بالإنجليزية Transparency International) يُرمز لها اختصارً (TI)، وهي منظمة مجتمع مدني عالمية تقود الحرب ضد الفساد. تجمع الناس معاً في تجمع عالمي قوي للعمل على إنهاء الأثر المدمر للفساد على الرجال و النساء والاطفال حول العالم. مهمة الشفافية الدولية هي خلق تغيير نحو عالم من دون فساد. للمزيد حول منظمة الشفافية الدولية أنظر الرابط التالي: https://ar.wikipedia.org/wiki

(11) نائل العواملة، أساليب البحث العلمي (عمان : الجامعة الأردنية، 1997) ص ص 103-102.

(12) محمد زاهي المغيربي، قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهاجية ومداخل نظرية (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، ط2، 1998) ص 118.

الشركات والمنظمات غير الربحية[13][14].

والقصد من استخدام هذا المدخل هو التركيز على المؤسسات التشريعية من خلال السياسات العامة التشريعية فيما يخص قوانين مكافحة الفساد.

المدخل القانوني:

ويركز هذا المدخل كما يصفه البعض في مجموعة على الضوابط الإدارية والقانونية التي تحكم سير نشاط الإدارة العامة، هذه الضوابط تتجلى لنا من خلال الدساتير السائدة في الدول و(القوانين والمراسيم والمناشير واللوائح والقرارات المرتبطة بها)، والتي تحدد نشاط الإدارات الحكومية كجهاز التنفيذ، وعلاقة هذا الجهاز التنفيذي مع الجهاز التشريعي والقضائي[15]

والقصد من استخدام هذا المدخل التركيز على الجوانب القانونية من حيث دور النصوص التشريعية في مكافحة الفساد للهيأة الوطنية لمكافحة الفساد ومدى علاقتها بالقوانين المحلية ذات العلاقة بمكافحة الفساد وكذلك مدى علاقتها بنصوص الاتفاقية الدولية للأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وقانون العقوبات الليبي، وقانون علاقات العمل الليبي.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تختص هذه الدراسة بإقليم ليبيا المعروف بحدوده السياسية الدولية.

الحدود الزمانية : يتحدد الإطار الزمني للدراسة في الفترة الممتدة من **2014م** إلى **2022م**.

ويعود سبب اختيار الفترة الزمنية؛ بحادثة على قدر كبير من الأهمية وهي بداية الإعلان عن إنشاء الهيأة الوطنية لمكافحة الفساد في ليبيا لسنة **2014** وحتى إصدار قانون تفعيل اللائحة التنفيذية الملحقة بقانون الهيأة سنة **2022م**.

الحدود الموضوعية: مكافحة ظاهرة الفساد في ليبيا.

أدوات وأساليب جمع البيانات:

1.المصادر الأولية: وتشمل التقارير الصادرة عن: هيأة الأمم المتحدة ، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، قانون الهيأة الوطنية لمكافحة الفساد، اللائحة التنفيذية لقانون الهيأة الوطنية للفساد، قرارات مجلس النواب وتعديلاتها بالخصوص، قوانين العقوبات الإدارية والجنائية الخاصة بجرائم الفساد في ليبيا.

2. المصادر الثانوية: وتشمل: الكتب، أبحاث المؤتمرات والندوات، شبكة المعلومات العالمية « **الإنترنت** « لما تحويه من معلومات غزيرة وحيوية وحديثة.

أولاً: مفهوم الفساد:

الفساد لغةً: عرفت معاجم اللغة والمتخصصين الفساد بأنه: تحول الشيء من حالته الطبيعية إلى حالة متسخة. وجاء لفظ الفساد في اللغة العربية بمعنى: التلف والعطب والقحط أو القتل واغتصاب المال ظلماً دون وجه حق. كما ورد في اللغة هو مصدر الفعل الثلاثي الماضي «فسد» وهو: نقيض الاصلاح والفساد لغة البطلان، فيقال أفسد الرجل الشيء: أي جعله فاسداً، وفسد الرجل: أي

(13) مصطفى عبدالله أبوالقاسم خشيم، تحليل السياسة العامة: ليبيا أنموذجاً (طرابلس: المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات، 2024) ص85.

(14)نقلًا عن نفس المصدر السابق ذكره، تشير الأدبيات إلى أن المؤسسات الفاعلة في السياسة العامة هي المؤسسات التشريعية، والتنفيذية والقضائية، والدستورية، والانتخابية.

(15) محمد مهنى العلي، الوجيز في الإدارة العامة (جدة: الدار السعودية للنشر والتوزيع، 1984) ص33.

جاوز الصواب والحكمة وتفاسد القوم: أي تدابروا وقطعوا أرحامهم، والمفسدة خلاف المصلحة: أي الضرر. ويعرف «معجم أوكسفورد الإنجليزي» الفساد بأنه: انحراف أو تدمير النزاهة في أداء الوظائف العامة من خلال الرشوة والمحاباة، وقد يعني الفساد التلف إذا ارتبط المعنى بسلعة ما، وهو لفظ شامل لكافة النواحي السلبية في الحياة، وعندما يرتبط بالإنسان فيعني انعدام الضمير[16]

كذلك، من فسد، فسد الشيء، (يفسد) بضم السين (فسادا) فهو (فاسد)، و (فسد) بضم السين أيضاً فهو (فسيد). والمفسدة ضد المصلحة، وفساد الشيء يعني تلفه وعدم صلاحيته[17]

الفساد اصطلاحاً: إن تحديد المفهوم الاصطلاحي للفساد ينم على صعوبة مرتبطة بتعدد جوانبه المتعلقة به واتجاهاته المختلفة، وذلك تبعا لاختلاف الثقافات والقيم السائدة، كما يختلف باختلاف الزاوية التي ينظر إليه من خلالها المهتم ما بين رؤية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو إدارية وهو ما يبرر الاختلاف في تحديد مفهوم الفساد، لذا سنعتمد على تحديد مفهومه اصطلاحاً على مجموعة تعريفات:

تعريف منظمة الشفافية الدولية[18]: بأنه كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة ذاتية لنفسه او لجماعته.

ويعرفه البنك الدولي[19]: بأنه «إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص»، وتعريفات الفساد كثيرة تتنوع تبعاً لتنوع البيئة المتواجد فيها، ولكنها تدور كلها في فلك التعريفات المذكورة سلفاً. فهو كل انحراف على صعيد الوظائف العامة أو الخاصة عن مسارها القانوني والإداري والمالي المناطة به والذي وجدت لخدمته من أجل الحصول على منافع شخصية سواء أكانت مادية أو معنوية، بما يؤدي في النهاية إلى الإضرار بالمصلحة العامة». يعد «فساد».

الفساد: إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص ويحدث الفساد عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة[20]

(16) قاسم علوان سعيد، سهاد عادل أحمد، «الفساد الإداري والمالي: المفهوم – الأسباب – الآثار – وسائل المكافحة»، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية «مجلة علمية محكمة» (المجلد6، العدد18، كانون الثاني السنة 2014) دراسة منشورة على شبكة المعلومات الدولية «الانترنت» تاريخ الدخول: 30/7/2024م ساعة الدخول: 5:20pm على الرابط التالي: https://www.iasj.net/iasj/download/4ff9d9cf2188f478

(17) زين العابدين محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1994) ص503.

(18)الشفافية الدولية (بالإنجليزية Transparency International) يُرمز لها اختصارً (TI)، وهي منظمة مجتمع مدني عالمية تقود الحرب ضد الفساد. تجمع الناس معاً في تجمع عالمي قوي للعمل على إنهاء الأثر المدمر للفساد على الرجال و النساء والاطفال حول العالم. مهمة الشفافية الدولية هي خلق تغيير نحو عالم من دون فساد. للمزيد حول منظمة الشفافية الدولية أنظر الرابط التالي: https://ar.wikipedia.org/wiki

(19) البنك الدولي :هو أحد الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة التي تعنى بالتنمية. مجموعة البنك الدولي هي مجموعة مؤلفة من خمس منظمات عالمية، مسؤولة عن تمويل البلدان بغرض التطوير وتقليل إنفاقه، بالإضافة إلى تشجيع وحماية الاستثمار العالمي. وقد أنشئ مع صندوق النقد الدولي حسب مقررات مؤتمر بريتون وودز، ويشار لهما معا كمؤسسات بريتون وودز. وقد بدأ في ممارسة أعماله في 27 يناير 1946، للمزيد أنظر الرابط التالي: https://ar.wikipedia.org/wiki

(20) داود خيرالله، الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها، دراسة منشورة في (الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية) بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2006) ص 414.

ثانياً: أنواع الفساد:

أ- الفساد من حيث الانتشار[21]:

فساد دولي:

وهذا النوع من الفساد يأخذ مدى واسعاً عالمياً يعبر حدود الدول وحتى القارات ضمن ما يطلق عليه «بالعولمة» بفتح الحدود والمعابر بين البلاد وتحت مظلة ونظام الاقتصاد الحر.

ترتبط المؤسسات الاقتصادية للدولة داخل وخارج البلد بالكيان السياسي أو قيادته لتمرير منافع اقتصادية نفعية يصعب الفصل بينهما لهذا يكون هذا الفساد أخطبوطياً يلف كيانات واقتصاديات على مدى واسع ويعتبر الأخطر نوعاً.

فساد محلي:

وهو الذي ينتشر داخل البلد الواحد في منشأته الاقتصادية وضمن المناصب الصغيرة ومن الذين لا ارتباط لهم خارج الحدود (مع شركات أو كيانات أو كيانات كبرى أو عالمية).

ب- الفساد من حيث الحجم:

الفساد فسادان أحدهما (**صغير**): وهو ما يلحق الموظفين العاديين وبعض صغار المديرين. وفسادهم، في العادة، لا يتجاوز حدود الحاجة ومواجهة صعوبة الأوضاع المعيشية من وجهة نظرهم، وهذا هو الخطر الداهم الذي يدمر القيم، كما قلنا. ويصبح الفساد مبرراً، والفاسد شخصاً لا شبهة عليه. علما بأن من واجب الدولة أن تحمي هؤلاء من الانزلاق نحو الفساد. أما (الفساد الكبير)، فيلحق بالمسؤولين الكبار والوزراء وربما رؤساء الحكومات والدول الذين يتحكمون بالثروة القومية ويبددونها كونهم أصحاب حكم، وذلك بدءاً من الرشاوى إلى التهرب الجنائي إلى الاختلاس وتحويل الأموال وتزوير العطاءات والتجاوز الجمركي وتزوير المساعدات الدولية والصفقات العمومية ومنح رخص الاستغلال والاستثمار في القطاع العام والإنفاق على شراء الأسلحة والمناصب المرموقة في إدارة الشركات. كل هذه تُلحق أضراراً مباشرة بالدولة بدءاً من الخزينة وانتهاء بالإدارات المساندة؛ إذ أنها كلها تقوم على أساس الاجتراء على المال العام. وهكذا فإن ممارسات الفساد الكبير هي قلب «الأزمة الاقتصادية والسياسة والمجتمعية». وقد أصابت الكثير من الدول بأمراض في الإدارة والسلطة والمراقبة والمساءلة والمحاسبة والمقاضاة. لذا لابد من التنبّه إلى أن فقدان القانون لهيبته سيؤدي، بالضرورة، إلى التعدي عليه والتطاول على مكوناته وربما إلى تدني قدرته على التنظيم. خاصة إذا أدركنا أن المفسدين والفاسدين يملكون القدرة على تعطيل القانون، وقتل القرارات التنظيمية في مهدها، لأنهم أصلاً أصحاب السلطة[22]

ج- الفساد من حيث القطاع[23]:

الفساد في القطاع الحكومي:

وهو فساد مستشري ومنتشر في مفاصل أجهزة الدولة، وطال من هم بداخل السلطة ومختلف مواقع الدولة، حيث يقوم كبار

(21) محمد صادق، مرجع سبق ذكره، ص 19.

(22) عمر الحضرمي، «الفساد الصغير والفساد الكبير» مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط التالي: https://www.ammonnews.net/article/52471

(23) شريهان ممدوح حسن أحمد، «جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة» المجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية – مجلة علمية محكمة) دراسة منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط التالي: https://jlaw.journals.ekb.eg/article_45185.html

القائمين على أمور الدولة بممارسة شتى أنواع الفساد، الأمر الذي يمثل انحرافاً إدارياً غاية في الخطورة، حيث يتم عن طريق سرقات مالية وسمسرة في تجارة الأسلحة وكافة المشاريع الكبرى بالدولة بغرض تحقيق مصالح شخصية دون النظر إلى مصلحة الدولة وتحقيق الأصلح لها.

الفساد في القطاع الخاص:

وهو الفساد المنتشر في الشركات الخاصة، حيث أشار تقرير صادر عن منظمة الشفافية الدولية، إلى إن الشركات الأمريكية هي أكثر الشركات التي تمارس أعمالاً غير مشروعة، تليها الشركات الفرنسية والصينية والألمانية، كما أشار تقرير خاص لصندوق النقد الدولي أن ما بين **80%** إلى **100%** من الأموال التي تقرضها البنوك الأمريكية للدول النامية تعود مرة أخرى إلى أمريكا وسويسرا، وتودع في البنوك بحسابات شخصية لمسؤولين من تلك الدول، بالإضافة إلى الإسراف الكبير في إنفاق تلك الأموال، حيث تهدر الولايات المتحدة الأمريكية وحدها ما قيمته **400** مليون دولار سنوياً في التبذير وسوء إدارة المال العام.

ثالثاً: الأنماط السلوكية للفساد:

استغلال النفوذ الوظيفي:

تناولت معظم التشريعات الجزائية استغلال النفوذ وإن كانت لم تتفق على أحكام موحدة لها، وقد تمحور هذا الاختلاف حول مدى استقلالية جريمة استغلال النفوذ عن جريمة الرشوة، فغالبية التشريعات الجزائية اتجهت إلى اعتبارها من الجرائم التي تأخذ حكم الرشوة، وذلك لوجود بعض أوجه الشبه بينهما، ومن هذه التشريعات قوانين العقوبات في كل من (ليبيا – ونظام مكافحة الرشوة في المملكة العربية السعودية) حيث نظمت قوانين تلك الدول جريمة استغلال النفوذ الوظيفي وفرضت لها العقوبة ذاتها المفروضة على جريمة الرشوة، بينما اتجه البعض إلى اعتبارها من الجرائم المستقلة كالتشريع اللبناني والسوري حيث اعتبرها من الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة ولم تقرر احكام الرشوة على جريمة استغلال النفوذ. كما عالج قانون العقوبات الفرنسي الصادر في فبراير **1945م** في المادة **178** فعل استغلال النفوذ، حيث نصت على انه يعاقب كل شخص طلب لنفسه أو قبل وعداً أو عطية للحصول على أية سلطة عامة على أية مزية وذلك باستعمال نفوذه الحقيقي أو المزعوم، وقد ساوى المشرع الفرنسي في عقاب مستغل النفوذ سواءً كان موظفاً عاماً أو نائباً أو فرداً من آحاد الناس وإن كان عقاب الموظف العام هو العقاب الأشد[24]. **وفيما يلي جدولًا يبين معالجة عدد من الدول لأحد صور استغلال النفوذ الوظيفي من الناحية الجزائية[25]:**

البلد	القانون	رقم المادة	العقوبة الأصلية والتبعية	العقوبة التكميلية
فلسطين	قانون العقوبات الفلسطيني رقم 74 لسنة 1936	18	اعتبرها جنحة وعاقب عليها بالحبس مدة سنة أو بغرامة قدرها مائتا جنية أو بكلتا هاتين العقوبتين	
الكويت	قانون الجزاء رقم 31 لسنة 1970	35/37	اعتبرها جناية وعاقب عليها بالحبس مدة عشر سنوات وغرامة تساوي ضعف قيمة ما اعطى أو وعد بحيث لا تقل عن خمسين دينار.	الفصل من الوظيفة وفقد الأهلية القانونية في التصرف في أمواله.
مصر	قانون العقوبات رقم 19 لسنة 1953	103/106 مكرراً	العقوبة الخاصة بالرشوة وأعتبرها جناية وعاقب عليها بالأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة لا تقل عن ألف جنية ولا تزيد عما اعطى أو وعد به.	الفصل من الوظيفة وفقد الأهلية القانونية في التصرف بأمواله.

(24) أحمد خفاجي، جرائم الرشوة (القاهرة: دار قباء، 1999) ص 185.

(25) محمد صادق، مرجع سبق ذكره، ص ص 53-52.

ليبيا	قانون العقوبات رقم 73 لسنة 1975	226/227	السجن الذي يتراوح بين 3-15 سنة	الفصل من الوظيفة وفقد الأهلية القانونية في التصرف بأمواله.
سوريا	قانون العقوبات الصادر بتاريخ: 22/6/2002	347	الحبس من شهرين إلى سنتين وبغرامة أقلها ضعفاً قيمة ما أخذ أو قبل به.	الفصل من الوظيفة وفقد الأهلية القانونية في التصرف بأمواله.
لبنان	قانون العقوبات الصادر بتاريخ: 1/3/2002	357	الحبس من شهرين إلى سنتين وبغرامة أقلها ضعفاً قيمة ما أخذ أو قبل به.	الفصل من الوظيفة وفقد الأهلية القانونية في التصرف بأمواله.
المغرب	قانون العقوبات الصادر بمرسوم ملكي رقم: 413-1-59	250	السجن من سنتين إلى عشر سنوات وغرامة من خمسمائة إلى عشرة آلاف درهم.	الفصل من الوظيفة وفقد الأهلية القانونية في التصرف بأمواله.
فرنسا	قانون العقوبات الصادر بتاريخ: 8/ فبراير/1945	178	اعتبرها جنحة وعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن ثلاث سنوات إضافة إلى الغرامة.	

بالنسبة للعقوبات الليبية المقررة لجريمة «استغلال النفوذ»: جرم المشرع الليبي جريمة استغلال النفوذ والتي تعد صورة من أبرز وأخطر صور جرائم الفساد، ووضع لها جزاء مناسب في نصوص قانون العقوبات، وقانون الجرائم الاقتصادية رقم **2** لسنة **1979** وهذه العقوبات هي:

أولاً: العقوبات الأصلية والتبعية لجريمة استغلال النفوذ: بين المشرع الليبي بموجب نص (المادة: **29**) من قانون الجرائم الاقتصادية، إن جريمة استغلال النفوذ عقوبتها السجن، وعقوبة السجن وفقاً للقاعدة العامة التي نصت عليها (المادة:**21**) من قانون العقوبات الليبي يجب ألا تقل عن ثلاث سنوات وألا تزيد عن خمس عشرة سنة كاملة كحد أقصى، إلا في الأحوال التي ينص عليها القانون. والسجن عقوبة أصلية مقررة للجنايات، ويشتغل المحكوم عليه بهذه العقوبة في أعمال البناء والعمارة، قطع ونشر الأخشاب، الحفر ونقل الأتربة وردم المستنقعات، الأعمال الزراعية، صناعة الصابون[26]

كما نصت (المادة: **158**) من القانون رقم **12** لسنة **2010م**، بشأن علاقات العمل أن يوقف بقوة القانون عن العمل بالوظيفة العامة، كل موظف عام يحبس احتياطياً أو تنفيذياً، لحكم جنائي طيلة فترة حبسه، ويجوز توقيع عقوبات تأديبية عليه، مع عدم الإخلال بحق إقامة الدعوة المدنية أو الجنائية ضده، عند الاقتضاء وهذا ما أكدته (المادة: **155**) من ذات القانون، حيث نصت على إنه: «كل موظف يخالف أحد الواجبات، أو يرتكب أحد المحظورات المنصوص عليها في هذا القانون، أو يخرج على مقتضى الواجب يعاقب بأحدى العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون، وذلك بعدم الإخلال بحق إقامة الدعوى المدنية أو الجنائية ضده عند الاقتضاء».

(26) ريما مصباح الفيتوري الفرجاني، «المواجهة الجنائية لجريمة استغلال النفوذ في القانون الليبي» ورقة بحثية منشورة في المؤتمر الدولي الأول لكلية القانون – مجلة الحق (جامعة بني وليد، العدد 13، يونيو 2024) منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت، على الرابط التالي:
https://www.al-haqjournal.ly/index.php/alhaq/article/view/110/87

رابعاً: آثار الفساد الإداري[27]:

1.الآثار السياسية: تتمثل الآثار السياسية للفساد الإداري بالإضرار بمصداقية الدولة وأجهزتها مما ينتج عنه ضعف الثقة في الكيان السياسي، وتزيد من الصراعات بين السياسيين خاصة، إذا تعارضت مصالحهم ويضعف علاقات الدولة بالدول الأخرى. إن تفشي الفساد الإداري في نظام ما يعني فساد المناخ السياسي الذي تعمل التنمية الاقتصادية والاجتماعية تحت ظلاله وعدم استقرار الظروف السياسية قد يؤدي إلى عزوف الكثير من المواطنين عن المشاركة في رسم السياسات العامة لبلادهم وعدم التعبير عن آرائهم فيما يخص القضايا العامة، مما يؤدي إلى ظهور ظاهرة اللامبالاة عند شعوب تلك الدول تجاه ما يدور من احداث سياسية واجتماعية وهو ما ينعكس في اللامبالاة اتجاه أدائهم لأعمالهم[28]

2.الآثار الاقتصادية: ويمكن تلمس بعض الآثار الاقتصادية للفساد الإداري المتمثلة في تدني كفاءة الاستثمار العام، وإضعاف مستوى الجودة، والأثر السلبي في حجم ونوعية الاستثمار وتدفقاته، ويرتبط بتردي توزيع الدخل مما يؤدي إلى توسيع الفجوة بين أفراد المجتمع، وانتشار البطالة.

3. الآثار القانونية: من اخطر ما ينجم عن الفساد الإداري الآثار القانونية الضارة ومن أبرزها ظهور تشريعات لا تحقق ردع كاف وتساعد الفاسدين على التهرب من العقاب. وعدم جدوى وفعالية تطبيق القوانين، نتيجة فساد القائمين على تنفيذها تحت ذريعة أن النصوص القانونية غير قاطعة وتحتمل تفسير وتأويل، وبطء إجراءات المحاسبة مما يؤدي لعرقلة الإجراءات حتى تفقد القضية ولا ينال المقصر جزاءه.

4. الآثار الاجتماعية: يحدث الفساد الإداري أضراراً اجتماعية لا يقل خطرها عن بقية الاضرار، فهو يؤدي إلى انهيار في البيئة الاجتماعية، فالفساد الممنهج يؤدي إلى انعدام المساواة الاجتماعية، مما يؤدي إلى خيبة أمل أفراد المجتمع في المؤسسات العامة ويتسبب في غياب تكافؤ الفرص للجميع، ومعاناة المواطنين من الاحتياجات الأساسية.

خامساً: أسباب الفساد الإداري في ليبيا[29]:

1. الأسباب السياسية: يعد عدم الاستقرار السياسي وكذلك الانقسام السياسي في ليبيا بيئة خصبة لظهور الفساد وانتشاره، وهو ما أكدته تقارير المحاسبة فالسنوات الأخيرة من أنه لا يمكن إحكام الصرف والرقابة عليه، وتوجيهه في مواطنة الصحيحة، وكذلك فإن هيمنة الساسة غير الوطنين على مختلف القطاعات في الدولة وعدم تداول السلطة، وغياب الرؤية الواضحة والتخبط في أداء الحكومات، وضعف أجهزتها وعدم وجود دستور دائم ينظم الدولة، يؤدي كل ذلك إلى ظهور الفساد المالي والإداري، وانتشاره في مختلف القطاعات.

2.الأسباب الاجتماعية والثقافية: اصبح شيوع «ثقافة الفساد»[30] الإداري والمالي في المجتمع أمراً اعتياديًا، إلى درجة إن الموظف بالقطاع

(27) عادل بن أحمد الشلفان، «دور الحوكمة والشفافية في الحد من الفساد الإداري» دراسة منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط التالي:
https://search.mandumah.com/Record/1148546

(28) صلاح الدين فهمي محمود، الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية (الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1994) ص123.

(29)عادل رمضان حيدر، "أسباب الفساد المالي والإداري في ليبيا وآثاره (دراسة نظرية)" مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية (المجلد20، العدد "2"، ديسمبر 2023) ص 31، ورقة بحثية منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت، أنظر الرابط التالي:
https://search.mandumah.com/Record/1441816/Description

(30) ثقافة الفساد: تعرف بشكل عام على أنها مواقف وآراء وإدراك الأفراد للفساد، والتعايش والتسامح معه والمشاركة فيه بطرق متعددة وفي حين إن مفهوم ثقافة الفساد مقبول عموماً في الأدبيات المهتمة بهذا الموضوع، غير أنه لا يوجد اتفاق حول أهمية هذا المفهوم ونقطة الخلاف تركز على طبيعة العلاقة بين الثقافة والفساد، فهناك مدخل يرى إن ثقافة الفساد هي نتيجة سنوات طوال من الفساد السياسي بالتحديد البنيوية/ المؤسسية فثقافة الفساد وفقاً لهذا المنظور هي نتيجة وليست سبباً. (مبروكة احمد الورفلي) مرجع سبق ذكره.

العام يقوم بمخالفة التشريعات واللوائح في سبيل تحقيق مصالح شخصية أمام الملأ ودون تردد أو خوف، إلى أن اصبحت ثقافة الغنيمة أساس البحث عن وظيفة في القطاع العام.

3.الأسباب القانونية والتشريعية[31]: إن عدم الجدية والحزم في تطبيق القانون بخصوص المفسدين، والمجاملة لأصحاب النفوذ على حساب الضعفاء يعد سبباً رئيسياً لانتشار الفساد، وكذلك غياب نزاهة الهيئات التشريعية والقانونية والرقابية، وعدم الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية، وانعدام استقلالية الأجهزة القضائية والرقابية، والتغير المستمر في القوانين، أو غموض بعض القوانين واللوائح المنظمة للعمل وتضاربها، ساعد كل ذلك على تفشي ظاهرة الفساد بشكل كبير.

4.الأسباب التعليمية والدينية[32]: يرتبط التعليم بمسؤولية الثقافة عن تفشي الفساد، ويتجلى الفساد هنا في جانبين: **الأول:** يتعلق بالمناهج التعليمية، والثاني يتعلق بمسلك الإدارة والمعلمين. يتضح الجانب الأول في غياب منهج تربوي يزرع قيماً ثقافية مضادة للفساد، فمثلاً تركز مادة التربية الدينية على تدريس العبادات والفقه والتلاوة بتفاصيل تفوق قدرة استيعاب التلاميذ. بينما تهمل جانب المعاملات والتهذيب. هذا وتفتقر المناهج في جميع المراحل إلى المواد التي ترسخ ثقافة احترام القانون. **أما عن الجانب الثاني:** فيظهر في سلوك الإدارة والمعلمين المنعكس في محاباة أبناء المسؤولين ومساعدتهم على اجتياز الامتحانات بنجاح، رغم ضعف مستويات تحصيلهم وفهمهم وتدنيها. مع صمت باقي المعلمين ولامبالاتهم تجاه ما يشاهدونه من تجاوزات وعمليات غش وتزوير في نتائج الامتحانات.

* **صور من الفساد الإداري الليبي متمثل على سبيل المثال في عدم تناسب المؤهلات مع طبيعة الوظائف الإدارية في قطاعات مختلفة:**

الإدارة أوالمكتب	أمثلة لمؤهلات الأشخاص المنسبين إليها
مكتب المراقب المالي	دبلوم عالي تكييف وتبريد
إدارة الشؤون الفنية	ليسانس لغة إنجليزية
	هندسة طيران
	دبلوم مهني بناء وتشييد
	دبلوم عالي إعلام
إدارة التخطيط والتطوير	دبلوم متوسط محاسبة (مدير إدارة)
	بكالوريوس صيدلة
	هندسة كهربائية
	هندسة تمديدات كهربائية
إدارة تقنية المعلومات	بكالوريوس هندسة كيميائية
إدارة ضرائب غريان	دورة تفصيل وخياطة

(31) عادل رمضان حيدر، مرجع سبق ذكره.

(32) ميروكة امحمد الورفلي، مرجع سبق ذكره.

إدارة ضرائب طرابلس	دورة إسعاف أولية
	دورة فني أحذية
مكتب الإعلام والتثقيف الضريبي	دبلوم عالي مهن إدارية ومالية
	إدارة فنادق
إدارة الشؤون الإدارية والمالية	ليسانس آداب
	علوم سياسية
	بك فنون وإعلام
	تربية بدنية

وورود هذه البيانات عن تقارير متفرقة لديوان المحاسبة الليبي 2017–2014، نقلاً عن: أنس بعيرة، **ورقة بعنوان: «ثقافة السياسات العامة: نحو وعي مؤسسي أكبر بالقضايا العامة» مقدمة لمنتدى القضايا العامة الأول، بنغازي، 2017.**

سادساً: الجهود الوطنية لأجهزة مكافحة الفساد في ليبيا والأساس القانوني لها :

ديوان المحاسبة: انشئ ديوان المحاسبة في ليبيا لأول مرة بالقانون رقم «**3**» لسنة **1955م**، وأعيد تنظيمه عام **1966م**، ثم بالقانون رقم «**79**» لسنة **1975م**، وتم دمجة بعد ذلك مع جهاز الرقابة الإدارية وجهاز المتابعة الشعبية بحيث نظم عمل هذه الأجهزة مجتمعة القانون رقم «**11**» لسنة **1996م**، يعاد تنظيمه مستقلاً بالقرار رقم «**5**» لسنة **2006م**، وبالقانون رقم «**3**» لسنة **2007م**، وبعدها صدر قرار المجلس الوطني رقم «**119**» لسنة **2011** وألغى القانون رقم «**3**» لسنة **2007م**، واعاد العمل بالقانون السابق أي القانون رقم «**11**» لسنة **1996م**، ومؤخراً فقد تم تنظيم عمل ديوان المحاسبة وفقاً لقانون رقم «**19**» لسنة **2013م**، والذي فصل اختصاصات الرقابة الإدارية والمظالم والتحقيق عن ديوان المحاسبة بحيث تم إنشاء هيئة جديدة لها هي: (هيئة الرقابة الإدارية) وفقاً للقانون رقم «**20**» لسنة **2013م**, إذاً وكما أشرنا سلفاً فإن ديوان المحاسبة ينظم عمله القانون رقم «**20**» لسنة **2013م**[33]، ويعتبر ديوان المحاسبة ذو طبيعة خاصة واختصاصات رقابية نوعية تهدف إلى:

-تحقيق رقابة فعالة على المال العام والتحقق من مدى ملائمة أنظمة الرقابة الداخلية اليدوية والإلكترونية وسلامة التصرفات المالية والقيود

-المحاسبية والتقارير المالية طبقاً للتشريعات النافذة.

-بيان أوجه النقص أو القصور في القوانين واللوائح والأنظمة المعمول بها.

-الكشف عن المخالفات المالية في الجهات الخاضعة لرقابة الديوان.

-تقييم أداء الجهات الخاضعة لرقابة الديوان[34]

هيئة الرقابة الإدارية: أول بادرة ظهور للرقابة الإدارية في ليبيا كانت بالقانون الصادر عام **1967م**، بشأن إنشاء هيئة التحقيق الإداري، ثم جاء بعد ذلك قانون رقم «**42**» لسنة **1970م**، بإنشاء الجهاز المركزي للرقابة الإدارية العامة والذي أعيد تنظيمه بالقانون رقم «**88**»

(33) آمال محمد إمحمد المزوغي، «الإطار التسريعي لأجهزة مكافحة الفساد في ليبيا» مجلة الحق، ورقة بحثية منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط التالي:
https://www.al-haqjournal.ly/index.php/alhaq/article/view/119

(34) المادة «2» من قانون ديوان المحاسبة الليبي رقم «19» لسنة 2013م، الجريدة الرسمية العدد «13» للسنة الثانية، بتاريخ: 25/9/2013م، ص 814.

لسنة **1974م**، وتم دمج الجهاز مع الديوان وجهاز المتابعة الشعبية وفقاً للقانون رقم «**11**» لسنة **1996م**، المشار إليه سابقاً. وأخيراً تم إنشاء هيئة الرقابة الإدارية بالقانون رقم «**20**» لسنة **2013م**، والصادر عن المؤتمر الوطني العام، مع ملاحظة أن هذا القانون وقانون تنظيم ديوان المحاسبة قد صدرا في نفس الجلسة المنعقدة في (**1/8/2013م**). ووفقاً لأحكام القانون رقم «**20**» وفي مادته الأولى منه تنشأ هيئة تسمى: هيئة الرقابة الإدارية، وتمنح لها الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة وتلحق أي تتبع السلطة التشريعية وتمارس اعمالها من خلال **25** فرعاً على مستوى الدولة ويكون مقرها الرئيسي طرابلس[35]. وتهدف إلى تحقيق رقابة إدارية فعالة على الأجهزة التنفيذية في الدولة ومتابعة أعمالها للتأكد من مدى تحقيقها لمسؤولياتها وأدائها لواجبها في مجالات اختصاصها وتنفيذها للقوانين واللوائح، وكذلك الكشف عن الجرائم والمخالفات المتعلقة بأداء واجبات الوظيفة العامة وكرامتها والتحقيق فيها واتخاذ الإجراءات اللازمة لمسائلة مرتكبيها[36]

الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد: وقعت ليبيا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حيث تعتبر ليبيا من الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، حيث وقعت على هذه الاتفاقية بتاريخ: **23/12/2003م**، وصادقت عليها بموجب قانون رقم «**10**» لسنة **2005م**، ووفقاً لهذه المصادقة صار اتفاق الأمم المتحدة جزءاً من المنظومة القانونية الوطنية، وبناءً على الالتزامات الدولية لكل الدول الأعضاء الموقعة على الاتفاقية الدولية انشئت ليبيا « هيأة مكافحة الفساد» بموجب القانون رقم «**63**» لسنة **2012م**، ثم صدر القانون رقم «**11**» لسنة **2014م**، بشأن إنشاء «الهيأة الوطنية لمكافحة الفساد» والذي نص في مادة «**31**»: «يلغى القانون رقم **63** لسنة **2012م** بشأن هيئة مكافحة الفساد وتؤول كافة أصولها وألتزاماتها إلى الهيئة المنشأة بموجب أحكام هذا القانون، ويلغى كل نص يخالف ذلك»[37]

كما صدر عن نفس القانون لائحة تنفيذية تنظمه تحت قرار رقم (**131**) لسنة **2021م**[38]. وتنص المادة الاولى من القانون رقم «**11**» لسنة **2014م**، على تنشأ بموجب أحكام هذا القانون هيئة عامة تسمى «الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد» تكون لها الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة وتتبع السلطة التشريعية. وتباشر الهيئة اختصاصاتها وفق ما يلي:

-إعداد المقترحات المتعلقة بتعديل التشريعات ذات العلاقة بمكافحة الفساد التي ترى الهيئة الحاجة إلى تعديلها وإحالتها لمجلس هيئة مكافحة الفساد لدراستها.

-مراجعة وتقييم التقارير الصادرة عن المنظمات المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد والإطلاع على وضع الحكومة الليبية فيها، واقتراح الإجراءات المناسبة حيالها.

-تلقي إقرارات الذمة المالية وفحصها وحفظها وطلب أي بيانات أو إيضاحات تتعلق بها من ذوي الشأن أو الجهات المختصة.

-المساهمة في وضع الأسماء المضافة إلى قوائم الحراسة وفقاً لأحكام القانون رقم **36/2012م**، المعدل بالقانون رقم **47/2012م**، بشأن إدارة أموال وممتلكات بعض الأشخاص.

(35) آمال محمد إمحمد المزوغي، مرجع سبق ذكره.

(36) المادة «24» من قانون هيئة الرقابة الإدارية رقم «20» لسنة 2013م، المنشور في الجريدة الرسمية العدد «13» السنة الثانية 25/9/2013م، ص 838.

(37) أنظر: الملحق رقم «1» بشأن قانون رقم 11 لسنة 2014 المنشأ للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

(38) أنظر: الملحق رقم «2» بشأن قانون رقم 131 لسنة 2021 اللائحة التنفيذية لقانون هيئة مكافحة الفساد.

التنسيق مع مصرف ليبيا المركزي والجهات ذات العلاقة للعمل على استرداد الأموال الناتجة عن الفساد في الداخل والخارج.

-تمثيل ليبيا في المنظمات والمؤتمرات الدولية والإقليمية المتعلقة بمكافحة الفساد.

القيام بالتحري والكشف عن جرائم الفساد وعلى الأخص:

أ- الجرائم المنصوص عليه في القانون رقم (2) لسنة **2005م** بشأن مكافحة غسل الأموال.

ب- الجرائم الماسة بالأموال العامة والمخلة بالثقة العامة المنصوص عليها في قانون العقوبات.

ت- الجرائم الاقتصادية المنصوص عليها بالقانون رقم (2) لسنة **1979م** وتعديلاته.

ث- جرائم إساءة استعمال الوظيفة أو المهنة والوساطة والمحسوبية.

ج- الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم (3) لسنة **1986م** بشأن من أين لك هذا.

ح- الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم (10) لسنة **1994م** بشأن التطهير.

خ- أي فعل أخر نصت عليه اتفاقية الأمم المتحدة بشأن مكافحة الفساد.

ما يلاحظ من خلال ما ذكر سابقاً في الأجهزة والهيئات والدواوين المعنية بمكافحة الفساد في ليبيا بأنها جميعاً تتبع السلطات التشريعية كما وتشترك جميعها في اختصاصات ومهام (مكافحة الفساد) على سبيل الذكر: إساءة استخدام السلطة وجرائم المال العام، كما لم يتضح أيهما أعلى سلطة من الآخر في السلم القانوني المنظم الذي من المفترض أن ينظم تسلسل هرميتها القانونية. كذلك لم نلحظ أي استقلالية ذات حيادية لأي مما ذكر من الأجهزة والهيئات والدواوين السالفة الذكر مما يعطينا انطباع بأن هناك تفريغ تشريعي غير منطقي لأنشاء وتعدد الجهات المخولة بمكافحة الفساد ناهيك عن غياب الحيادية والاستقلالية لها حتى تناط بدورها الصحيح بمكافحة الفساد حتى على صعيد عمل السلطات التشريعية نفسها بالإضافة إلى أن مسودة الدستور لعام **2017م** تضع هيئة واحد فقط سيادية عليا وهي: ديوان المحاسبة كهيئة مستقلة وتندرج باقي الأجهزة تحت مسمى «هيئات أخرى» بمعنى سيطال مستقبلاً تغيير في المراكز القانونية للأجهزة المختصة بمكافحة الفساد ومدى استقلاليتها[39]

وبالعودة إلى موضوع قانون الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وهو محل البحث الحالي، ورد في المادة «13» : يشترط في رئيس الهيئة ووكيلها وأعضاء مجلسها وموظفيها أن يكونوا من الليبيين الحاصلين على مؤهل عال أو جامعي في القانون أو المحاسبة أو الاقتصاد، ولا يجوز منح صفة الضبط القضائي لغير حملة المؤهلات المذكورة ويستثنى من شرط المؤهل المشار إليه شاغلو الوظائف الإدارية والكتابية والحرفية. علماً بأن عنصر التدريب هام جدا وقد ورد باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتأكيد عليه في أكثر من فقرة.

وبالعودة أيضاً و بالاطلاع على القانون رقم **11** لسنة **2014** فإنه آثر ان لا يعرف جرائم الفساد او الوقاية منها ولم يتقيد بالقانون النموذجي لمكافحة الفساد المقدم من الأمم المتحدة من الهيئة المكلفة بمتابعة تطبيق الدول للاتفاقية .

-بل حدد الجرائم على سبيل الحصر من خلال قوانين معينة فاعتبرت هذه الجرائم جرائم فساد حيث نصت المادة 3/7 على[40]:

القيام بالتحري والكشف عن جرائم الفساد وعلى الأخص:

أ. الجرائم المنصوص عليه في القانون رقم (2) لسنة **2005م** بشأن مكافحة غسل الأموال.

(39) الباحث.

(40) الصالون الليبي القانوني، «مجموعة باحثين قانونيين» شبكة المعلومات الدولية الانترنت.

ب. الجرائم الماسة بالأموال العامة والمخلة بالثقة العامة المنصوص عليها في قانون العقوبات.

ت. الجرائم الاقتصادية المنصوص عليها بالقانون رقم (2) لسنة **1979م** وتعديلاته.

ث. جرائم إساءة استعمال الوظيفة أو المهنة والوساطة والمحسوبية.

ج. الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم (3) لسنة **1986م** بشأن من أين لك هذا.

ح. الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم (10) لسنة **1994م** بشأن التطهير.

خ. أي فعل أخر نصت عليه اتفاقية الأمم المتحدة بشأن مكافحة الفساد .

فنص على ان البنود الست الأولي في الفقرة السابعة من المادة الثالثة هي جرائم فساد بنص القانون الا انها ليست الوحيدة فتضاف اليها نصوص أخرى في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد دون ان يبينها مما زاد الغموض غموضا في تشريع عقابي.

-ثم نص في المادة 25 على:

مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمسة سنوات أو غرامة لا تزيد عن عشرة ألاف دينار أو بكلتا العقوبتين معا كل من ارتكب أي جريمة من جرائم الفساد المنصوص عليها في الفقرة (7) من المادة (3) من هذا القانون.

فنلاحظ ان المشرع لم يكن موفقا في التعميم بحيث اعتبر جميع الجرائم الواردة في هذه القوانين جنايات ونص على عقوبة شديدة وهي السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات دون تفريد رغم وجود الكثير من الجنح البسيطة التي لا تستأهل هذه العقوبة الشديدة ومنها قانون الجرائم الاقتصادية مثل الجرائم الخطئية كالمنصوص عليها في المادة **10** او المادة **19** ونصها :

«كل موظف عام في منشأة تعاونية أو تجارية احتجز بغير حق سلعاً مما عهد إليه ببيعه للجمهور أو رفض بيعها أو أخفاها أو سلمها مماثلة لشخص أو لأشخاص معينين بكميات تجاوز احتياجاتهم العادية يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين وبغرامة تعادل قيمة السلع التي احتجزها أو رفض بيعها أو أخفاها أو سلمة» والمادة **32** والتي نصها:

«يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر كل من اختلس الطاقة الكهربائية أو المياه من شبكات المرافق العامة» والمادة **33** والتي نصها :

«يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين كل موظف عام يحصل لنفسه سواء مباشرة أو عن طريق غيره أو بأفعال مختلفة على منفعة غير مشروعة من أي عمل من أعمال الإدارة التي يمارس فيها وظيفته» والمادة **34** والتي نصها :

" يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر كل موظف عام يسيء استعمال سلطات وظيفته لنفع الغير أو الإضرار به وذلك إذا لم ينطبق على فعله نص جنائي آخر في القانون».

والمادة **335** من قانون العقوبات باعتبارها ت دخل ضمن الجرائم المخلة بالثقة العامة ونصها :

يعاقب بالحبس كل من حصل بغير حق على الأختام والمياسم الصحيحة التي تستعملها الدولة أو الإدارة أو السلطات العامة لإثبات الصفة الرسمية أو استعملها إضراراً بالغير أو لمصلحته أو لمصلحة غيره . وقد نصت المادة **37** من قانون ا لجرائم الاقتصادية على أنه:

"لا تخل أحكام هذا القانون بأية عقوبة أشد منصوص عليها في قانون العقوبات أو أي قانون آخر كما لا تخل أحكام هذا القانون بمساءلة الموظف العام تأديبياً ومعاقبته بإحدى العقوبات الواردة في قانون الخدمة المدنية أو أي قانون آخر».

اقتصار دور الهيئة على «سلطة الاستدلال»[41]:

اقتصار دور الهياة في كونها سلطة استدلال فقط، يحد كثيراً من قيامها بدورها في مكافحة الفساد، ويعد ثغرة إجرائية بارزه في عملها، وكان المفترض أن تعطي سلطة التحقيق الابتدائي أسوة بأقرب جهاز مشابه لها في الاختصاص وهو جهاز : «هيئة الرقابة الإدارية» مع مزيد اختصاص الهيئة الوطنية بمكافحة الفساد، وأحقيتها من هيئة الرقابة بالتمتع بسلطة التحقيق الإبتدائي– فلا أقل من إنشاء نيابة مختصة بمكافحة الفساد تتولى هذا الجانب، تحقيقاً لشرط اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في وجوب شرط الاختصاص فيمن يتولى مكافحة الفساد. كما في المادة «36» من الاتفاقية. علماً بأن سلطة التحقيق الإبتدائي كانت ممنوحة للهيئة في القانون السابق الملغي للهيئة رقم «63» لسنة 2012م: كما في المادة «6» المعددة لسلطات ومهام الهيئة في سبيل تحقيق أهدافها، الفقرة «6»: «التحقيق مع مرتكبي جرائم الفساد وإحالتهم إلى القضاء»، وهي بموجب هذا سلطة تحقيق مرجعيتها القضاء مباشرةً، وليس النيابة، أو أي جهة أخرى. فغياب التمتع بسلطة التحقيق الإبتدائي للهيئة، أو وجود نيابة مختصة بجرائم الفساد مضعف لجهود مكافحته، حيث إن دور الهيئة يقتصر على جمع الاستدلالات ونتائج التحريات عن أي واقعة، ومن ثم رفعها إلى النيابة العامة فيما كان من قبيل الجرائم الجنائية، أو لسلطة التحقيق في هيئة الرقابة الإدارية فيما كان من قبيل الجرائم الإدارية، وهنا ينتهي دورها وسلطتها تماماً، وليس لها حتى سلطة المتابعة ومعرفة إجراءات ونتائج التحقيق الإبتدائي فيهما، فضلاً عن نتائج التحقيق النهائي، والفصل في القضية لدى السلطة القضائية ممثلة في محكمة الاختصاص في القضية.

الخاتمة:

في المحصلة لدراستنا المتواضعة هذه يتبين لنا بأن الفساد ظاهرة مستفحلة في كل المجتمعات المتقدمة والنامية، ولكن ما جعلها اكثر استفحالاً في المجتمعات النامية هو إهمال مسببات ظاهرة الفساد فالمجتمعات النامية مما جعله يطال كل المستويات للمنظومة المجتمعية الاقتصادية السياسية الاجتماعية الثقافية.

كما إن مسببات الفساد وقيام الموظفين العموميين بأعمال منافية للقانون ترتقي للجرائم الإدارية والمالية هو ضعف أداء الأجهزة الرقابية وكذلك التغيرات الهيكلية المستمرة وكذلك تداخل وتضارب اختصاصات ومهام هذه الأجهزة المناطة بمكافحة الفساد مما يجعلها عرضة للثغرات القانونية التي تتيح للفساد التغلغل أكثر داخل مؤسسات الدولة. خصوصاً وإن الدولة الليبية تعاني من حالة عدم الاستقرار السياسي تسبب في خلق حكومات موازية تتخذ كل منها تشريعات غير موحدة اثرت سلباً في مكافحة ظاهرة الفساد مما جعل الفساد يكون مستفحلاً في جميع مقدرات ومفاصل الدولة الليبية. **واستناداً إلى تحليل للقوانين المتعلقة بقانون الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ولائحته التنفيذية في ليبيا، وقانون العقوبات وقوانين العمل الليبي، توصلنا للنتائج التالية:**

–أزدواجية الاختصاصات والمهام ما بين الاجهزة الرسمية المناطة بمكافحة الفساد في ليبيا مما جعل هناك إرساء لثغرات تعيق آليات ضبط الفساد.

–لم تجرم التشريعات الليبية رشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفين المؤسسات الدولية العمومية ولا ارتشائهم.

–لم يعرف القانون الليبي من هو المقصود «بالموظف العمومي تحديداً» حيث عرفه بشكل مطلق.

(41) عائشة سليمان القذافي، « عناصر الضعف الإدارية في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد" وريقة منشورة – مجلة المقدمة الالكترونية – العدد العاشر – السنة الأولى – 2022م – الصفحة الرسمية للمجلة : https://:myl.um.ejournal/index.MUQADDIMH.

-لم تجرم ليبيا الوعد بمزية غير مستحقة أو عرضها أو منحها للتحريض على الإدلاء بشهادة زور أو للتدخل في الإدلاء بالشهادة في حالة القبول وحصول الكذب أو الزور، كما لم تجرم استخدام القوة البدنية أو التهديد أو الترهيب أو الوعد بمزيه غير مستحقة أو عرضها أو منحها للتدخل في تقديم أدلة في إجراءات تتعلق بارتكاب أفعال مجرمة وفقاً للاتفاقية.

-لم تنص التشريعات الليبية على المسؤولية الجنائية للشخصيات الاعتبارية فيما يتعلق بالجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية سوى جرائم غسيل الأموال.

-عالج قانون العقوبات المشاركة الجرمية في المواد من **100** الى **103** ولم يعاقب القانون الليبي على الأعمال التحضيرية لارتكاب الجريمة.

-لم تتخذ ليبيا أي تدابير لتوفير حماية فعالة للشهود والخبراء الذين يدلون بشهادة تتعلق بأفعال مجرمة وفقاً للاتفاقية.

-لا تسمح ليبيا للإدلاء بالشهادة باستخدام تكنولوجيا الاتصالات.

-توجب المادة **24** من قانون الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد على كل من لدية معلومات جدية أو وثائق بشأن جريمة فساد أن يقدم بلاغاً عنها إلى الهيئة (دون النص على عقوبة في حالة عدم الإبلاغ).

عليه توصي الدراسة بتوصيات عامة بالتالي:

-إعادة النظر في الأساس القانوني للأجهزة المختصة بمكافحة الفساد في ليبيا من حيث الاختصاصات والمهام. ومستوى الصفة السيادية لكل جهاز.

-إعادة النظر في مدى موائمة ومطابقة قانون الهيأة الوطنية لمكافحة الفساد في ليبيا لما ورد ببنود وقوانين اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والملزمة لليبيا قانوناً.

-إعادة النظر في توصيف ماهية جرائم الفساد من الناحية القانونية بشكل أكثر دقة ووضوح مما لا يدع مجال للشك في توصيف أي جرم ما خاص بالفساد.

-تفعيل محاكم مختصة بجرائم مكافحة الفساد.

-التركيز على عنصر التدريب والخبرة في الكفاءات المنوطة بأعمال مكافحة الفساد في أجهزة مكافحة الفساد.

-تفعيل وسائل إلكترونية مختصة بمكافحة الفساد.

-خلق تعاون دولي فيما يخص المؤتمرات والندوات وورش العمل للاستفادة منها محلياً في محاربة الفساد.

-الرفع من مستوى التثقيف المجتمعي ومد جسور التعاون مع المجتمع المدني.

-كما توصي الدراسة باتخاذ سلسلة الإصلاحات العملية التالية:

-خلق حلقة تعاون بين الأجهزة المختصة بمكافحة الفساد في ليبيا: ديوان المحاسبة – هيئة الرقابة الإدارية – الهيئة الوطنية بمكافحة الفساد -من خلال إنشاء مكتب تحت مسمى (مكتب التعاون المحلي).

-إنشاء محكمة مختصة بجرائم والمالية فيما يخص جرائم الفساد الإدارية والاقتصادية.

-العمل على اصدار قانون لتجريم رشوة موظف عمومي أجنبي أو موظف في مؤسسة دولية عمومية.

-النظر في تجريم الوعد بالرشوة.

-إعادة النظر في تجريم الاموال غير المنقولة.

-إخضاع الشخصيات الاعتبارية لعقوبات فعالة ومناسبة ورادعة عند مشاركتهم في اعمال جرائم الفساد بما يتخطى فقط تجريمهم عن

-غسيل الأموال.

-إتخاذ تدابير حيال حماية الشهود والخبراء الذين يدلون بشهادة تتعلق بجرائم الفساد.

-إعادة النظر في التشريعات للسماح بالإدلاء بالشهادة إلكترونياً وذلك من خلال إنشاء منصة إلكترونية تسمح لأي مواطن بالإدلاء بشهادته وارفاق ما يسند شهادة من مستندات إن وجدت مع ضمان سرية هوية المبلغ. وهذا معمول به في دول كثيرة.

المراجع

أولاً: القوانين:

1.قانون ديوان المحاسبة الليبي رقم «**19**" لسنة **2013**م.

2.قانون هيئة الرقابة الإدارية رقم «**20**" لسنة **2013**م.

3.قانون رقم **11** لسنة **2014** المنشأ للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

4.قانون رقم **131** لسنة **2021** اللائحة التنفيذية لقانون هيئة مكافحة الفساد.

ثانياً: الكتب:

1.الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة، مجموعة الحكم الديمقراطي «مكتب سياسات التنمية – يونيو 2010»، تعريب ومراجعة: ناصر فرج حسونة، عمر إبراهيم العفاس، عبدالناصر عزالدين بوخشيم، بنغازي: منشورات مركز البحوث والاستشارات – جامعة بنغازي، 2017.

2.العواملة، نائل، أساليب البحث العلمي، عمان : الجامعة الأردنية، 1997.

3.المغيربي، محمد زاهي ، **قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهاجية ومداخل نظرية**، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، ط2، 1998.

4.العلي، محمد مهنى، **الوجيز في الإدارة العامة** ، جدة، الدار السعودية للنشر والتوزيع، 1984.

5.الرازي، زين العابدين محمد بن أبي بكر، **مختار الصحاح**، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1994.

6.خشيم، مصطفى عبدالله أبوالقاسم، **تحليل السياسة العامة: ليبيا أنموذجاً** ، طرابلس، المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات، 2024.

7.خيرالله، داود ، **الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها، دراسة منشورة في (الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية)** بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2006.

8.خفاجي، أحمد ، **جرائم الرشوة** ، القاهرة، دار قباء، 1999.

9.صادق، محمد، **الفساد الإداري في العالم العربي: مفهومة وأبعاده المختلفة**، القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2014.

10. محمود، صلاح الدين فهمي ، **الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية**، الرياض، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1994.

ثالثاً: الدوريات:

1.مبروكة المحمد الورفلي، «الثقافة السياسية الليبية والفساد»، ورقة علمية محكمة غير منشورة (بنغازي، د.ن، العدد السادس، ربيع 2009).

2.أنس بعيرة، ورقة بعنوان: «ثقافة السياسات العامة: نحو وعي مؤسسي أكبر بالقضايا العامة» مقدمة لمنتدى القضايا العامة الأول، بنغازي، 2017.

رابعاً: الرسائل العلمية:

1.نسيم محمد بن عامر، **مكافحة الفساد في الأردن بين مجلس النواب وهيئة مكافحة الفساد**، رسالة ماجستير منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت ، الأردن، جامعة اليرموك، كلية الحقوق، 2012، أنظر رابط النشر:
https://search.mandumah.com/Record/743103

خامساً: شبكة المعلومات الدولية «الانترنت»:

1.شريهان ممدوح حسن أحمد، «جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة» ورقة منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت، أنظر الرابط التالي: https://jlaw.journals.ekb.eg/article_45185.html

2.عبدالله محمد الناظوري، «الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري والمالي في ليبيا» ورقة بحثية منشورة في أعمال المؤتمر العلمي الأول: مكافحة الفساد في ليبيا من المنظور التشريعي – تحت شعار: نعم لبناء الدولة، الجامعة الأسمرية الإسلامية- كلية الشريعة والقانون، خلال الفترة: 19-18 سبتمبر 2021م. بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت، أنظر الرابط التالي:
https://asmarya.edu.ly/shlaw/?page_id=417

3.جازية شعيتير، «مكافحة الفساد في ليبيا: تعدد السياقات وشمولية السياسات»، ورقة بحثية منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط التالي:
https://defendercenter.org/ar/5481

4.سهام عبدالسيد، سلوى إبراهيم، سمية محمود، «الشفافية الإدارية ودورها من الفساد الإداري من وجهة نظر موظفي هيئة الرقابة الإدارية بمدينة الكفرة»، ورقة بحثية منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط التالي:
https://insd.elmergib.edu.ly/papers/INSD022.pdf

5.عادل رمضان حيدر، «أسباب الفساد المالي والإداري في ليبيا وآثاره (دراسة نظرية)" **مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية** (المجلد20، العدد "2"، ديسمبر 2023) ص ص 41-25، ورقة بحثية منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت، أنظر الرابط التالي:
https://search.mandumah.com/Record/1441816/Description

6.**الشفافية الدولية** (بالإنجليزية Transparency International) يُرمز لها اختصارً (TI)، وهي منظمة مجتمع مدني عالمية تقود الحرب ضد الفساد. تجمع الناس معاً في تجمع عالمي قوي للعمل على إنهاء الأثر المدمر للفساد على الرجال و النساء والاطفال حول العالم. مهمة الشفافية الدولية هي خلق تغيير نحو عالم من دون فساد. للمزيد حول منظمة الشفافية الدولية أنظر الرابط التالي:
https://ar.wikipedia.org/wiki

7.قاسم علوان سعيد، سهاد عادل أحمد، «الفساد الإداري والمالي: المفهوم – الأسباب – الآثار – وسائل المكافحة"، **مجلة الدراسات التاريخية والحضارية «مجلة علمية محكمة»** (المجلد6، العدد18، كانون الثاني السنة 2014) دراسة منشورة على شبكة المعلومات الدولية «الانترنت» تاريخ الدخول: 30/7/2024م ساعة الدخول: 5:20pm على الرابط التالي:
https://www.iasj.net/iasj/download/4ff9d9cf2188f478

8.الشفافية الدولية (بالإنجليزية Transparency International) يُرمز لها اختصارً (TI)، وهي منظمة مجتمع مدني عالمية تقود الحرب ضد الفساد. تجمع الناس معاً في تجمع عالمي قوي للعمل على إنهاء الأثر المدمر للفساد على الرجال و النساء والاطفال حول العالم. مهمة الشفافية الدولية هي خلق تغيير نحو عالم من دون فساد. للمزيد حول منظمة الشفافية الدولية أنظر الرابط التالي:
https://ar.wikipedia.org/wiki

9.**البنك الدولي**:هو أحد الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة التي تعنى بالتنمية. مجموعة البنك الدولي هي مجموعة مؤلفة من خمس منظمات عالمية، مسؤولة عن تمويل البلدان بغرض التطوير وتقليل إنفاقه، بالإضافة إلى تشجيع وحماية الاستثمار العالمي. وقد أنشئ مع صندوق النقد الدولي حسب مقررات مؤتمر بريتون وودز، ويشار لهما معا كمؤسسات بريتون وودز. وقد بدأ في ممارسة أعماله في **27** يناير**1946**، للمزيد أنظر الرابط التالي: https://ar.wikipedia.org/wiki

10.عمر الحضرمي، "الفساد الصغير والفساد الكبير" مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط التالي:
https://www.ammonnews.net/article/52471

11. شريهان ممدوح حسن أحمد، "جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة" **المجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية – مجلة علمية محكمة)** دراسة منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط التالي: https://jlaw.journals.ekb.eg/article_45185.html

12. ريما مصباح الفيتوري الفرجاني، "المواجهة الجنائية لجريمة استغلال النفوذ في القانون الليبي" **ورقة بحثية منشورة في المؤتمر الدولي الأول لكلية القانون – مجلة الحق** (جامعة بني وليد، العدد 13، يونيو 2024) منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت، على الرابط التالي: https://www.al-haqjournal.ly/index.php/alhaq/article/view/110/87

13. عادل بن أحمد الشلفان، "دور الحوكمة والشفافية في الحد من الفساد الإداري" دراسة منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط التالي: https://search.mandumah.com/Record/1148546

14. عادل رمضان حيدر، "أسباب الفساد المالي والإداري في ليبيا وآثاره (دراسة نظرية)" **مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية** (المجلد20، العدد "2"، ديسمبر 2023) ص 31، ورقة بحثية منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت، أنظر الرابط التالي:
https://search.mandumah.com/Record/1441816/Description

15. آمال محمد إمحمد المزوغي، «الإطار التسريعي لأجهزة مكافحة الفساد في ليبيا" **مجلة الحق**، ورقة بحثية منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط التالي:
https://www.al-haqjournal.ly/index.php/alhaq/article/view/119

16. عائشة سليمان القذافي، « عناصر الضعف الإدارية في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد" وربقة منشورة – مجلة المقدمة الالكترونية – العدد العاشر – السنة الأولى – 2022م – الصفحة الرسمية للمجلة

https://ejournal.um.myl.index/MUQADDIMH



مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
Journal of the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific Studies
الإكاديمية الليبية - بنغازي
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch

السياسات التشريعية في مكافحة الفساد الإداري في ليبيا، دراسة تقويمية لقانون الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

أ. عثمان بالقاسم عثمان*، أ.د. منى رمضان المطردي**

*مساعد محاضر بجامعة بنغازي (باحث دكتوراه بالأكاديمية الليبية – فرع اجدابيا)

** عميد مدرسة الدراسات الإستراتيجية والدولية بالأكاديمية الليبية – فرع اجدابيا

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث السياسات التشريعية في مكافحة الفساد الإداري في ليبيا: دراسة تقويمية لقانون الهيأة الوطنية لمكافحة الفساد. حيث جاءت دراستنا هذه كمحاولة جادة للتعرف على الجهود الوطنية في مكافحة الفساد من خلال معرفة دور صانع القرار من خلال الهيأة الوطنية لمكافحة الفساد في ليبيا، كأحد أجهزة مكافحة الفساد ومعرفة مدى فاعلية القوانين الواردة بالهيأة وارتباطها بباقي قوانين مكافحة وتجريم الفساد في ليبيا، كذلك علاقتها بالاتفاقيات الدولية خصوصاً الاتفاقية الدولية للأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وصولاً إلى نتائج وتوصيات واصلاحات تفيد صانع القرار في وضع رؤية مستقبلية لتصحيح مثالب قوانين الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد في ظل دستور الدولة الليبية مستقبلاً. وانطلق البحث من تساؤل رئيس: **"هل تمثل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد دور رقابي أم قضائي أم استدلالي في مكافحة جرائم الفساد في ليبيا"؟. وماهو مدى ارتباط قانون الهيأة الوطنية بمكافحة الفساد باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والملزمة له قانوناً.**

الكلمات المفتاحية: الفساد الإداري – الاستغلال الوظيفي – قانون الهيأة الوطنية لمكافحة الفساد – هيئة الرقابة الإدارية – ديوان المحاسبة – قانون العقوبات – اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

This paper deals with legislative codes in combating corruption administrative in Libya. It is an evaluation study of Law (11) of (2014) on establishing the National Authority of Anti -Corruption. It is study came as an earnest endeavor to identify the national efforts in combating corruption by understanding the role of National Anti -Corruption Authority in Libya, as one of the anti -corruption agencies and to single out the effectiveness of the laws of the National Authority of Anti -Corruption and its connection with the rest of the laws of combating and criminalizing corruption in Libya, as well as its consistency with the international agreements with regard to this matter, particularly the United Nations International Convention against Corruption (UNCAC). At the end it attains results, recommendations for reform that might benefit the decision -makers in putting a future vision to correct the faults of the laws of agencies concerned with combating corruption under the constitution of the Libyan state in the future. The paper is based on a fundamental questions: "Is the role of the National Anti -Corruption Authority in combating corruption crimes in Libya judicial or audit or constructive?" What is the consistency of the National Authority Law with the United Nations Convention against Corruption


مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
Journal of the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific Studies
الإكاديمية الليبية - بنغازي
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch

المقدمة:

تلعب الإدارة دوراً كبيراً في تقدم الدول وتخلفها، فاستغلال الموارد المادية والمعنوية واستثمارها الاستثمار الأمثل يعتمد أساساً على مدى وجود إدارات ذات كفاءة عالية وفاعلة، فهناك العديد من الدول التي تملك الموارد المادية والمعنوية ولكن لافتقارها للإدارة الجيدة والفاعلة أضحت في مصاف الدول المتخلفة، فالإدارة تقوم بتحديد المهام التي يقوم الأفراد بإنجازها وتدفع الوحدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية نحو تحقيق أهدافها، فالدور الأساسي للإدارة هو توجيه المؤسسة أو المنشأة أو الوحدة سواءً كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو عسكرية نحو تحقيق أهدافها بأقل تكلفة وأسرع وقت، أي دون إسراف أو تقصير، فالإدارة هي المسؤولة عن تنفيذ سياسات الدولة، ونجاح تلك السياسات والمشروعات في جميع الأنشطة يتوقف أساساً على كفاءة وفاعلية الجهاز الإداري، ومن هنا نجد أن نجاح خطط التنمية مرتبطة بمستوى كفاءة وفاعلية الجهاز الإداري، ودول العالم الثالث تواجه الكثير من معوقات التنمية ولعل من أهمها الفساد الإداري والذي يحتاج إلى إرادة سياسية جادة لمواجهته والتصدي له، ومن ثم القضاء عليه، حتى يمكن تحقيق أهداف التنمية[1].

ومما لا شك فيه إن الفساد الإداري يعتبر معضلة في سبيل تطور المجتمعات والدول لأنه يدل على اندثار القيم الاجتماعية ويعزز النظرة الفردية بتغليب مصلحة الفرد على مصلحة المجتمع بكافة أشكاله ومستوياته من خلال العمل بطرق غير مشروعة ينتج عنها استفادة فئة صغيرة على حساب حقوق وتطلعات الفئة الأكبر، وهذا بدوره كفيل بأن يوقف عجلة التقدم وتنفيذ خطط التنمية سواء على صعيد المنظمات والمؤسسات أم على صعيد الدولة بأكملها وهو – بما يترتب عليه من أضرار بالغة الخطورة – آفة لا تعاني منها دولة دون أخرى، بل استشرت في اغلب دول العالم وإن تفاوت حجمها من دولة إلى أخرى[2]

ولخطورة الفساد الإداري والمالي نجد أن هناك تكاتف في جهود وبرامج تقوية النزاهة والشفافية والمسائلة الإدارية وكذا العمل بكل جهد على مكافحة الفساد الإداري والمالي على المستويين الوطني والعالمي، حيث تصاعد الاهتمام بمكافحة الفساد الإداري والمالي من قبل المؤسسات الدولية المعنية بالتنمية، فمن شروط تمويل صندوق النقد الدولي وكذا البنك الدولي للإنشاء والتعمير للدول وتمويل مشروعاتها ومد يد العون لها بالمساعدات، أن تعمل هذه الدول جاهدة على مكافحة الفساد الإداري والمالي بداخلها وجعله من الاولويات لديها[3]

إن أضرار الفساد المدمرة جعلت المجتمع الدولي يخرج عن صمته ويدعو إلى محاربته. منتبهاً إلى خطورة الصمت عليه، وقد تجلى تيار محاربة الفساد، على الصعيد الدولي، في المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد (**IACC**) الذي نظم لأول مرة في عام **1983م**، حيث بدأ كمنتدى للتعاون في مجال تدعيم القانون الدولي، ثم اصبح يركز بعد ذلك بشكل متزايد على محاربة الفساد[4]

عليه ،،، جاءت دراستنا هذه كمحاولة جادة للتعرف على الجهود الوطنية في مكافحة الفساد من خلال معرفة دور صانع

(1) محمد صادق، الفساد الإداري في العالم العربي: مفهومة وأبعاده المختلفة (القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2014) ص9.

(2) نسيم محمد بن عامر، مكافحة الفساد في الأردن بين مجلس النواب وهيئة مكافحة الفساد، رسالة ماجستير منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت (الأردن: جامعة اليرموك، كلية الحقوق، 2012) ص1. أنظر رابط النشر: https://search.mandumah.com/Record/743103

(3) شريهان ممدوح حسن أحمد، «جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة» ورقة منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت، أنظر الرابط التالي: https://jlaw.journals.ekb.eg/article_45185.html

(4) مبروكة المحمد الورفلي، «الثقافة السياسية الليبية والفساد»، مجلة إضافات، ورقة علمية محكمة غير منشورة (مركز دراسات الوحدة العربية، العدد السادس، ربيع 2009) ص1.

القرار من خلال الهيأة الوطنية لمكافحة الفساد في ليبيا، كأحد أجهزة مكافحة الفساد ومعرفة مدى فاعلية القوانين الواردة بالهيأة وارتباطها بباقي قوانين مكافحة وتجريم الفساد، كذلك علاقتها بالاتفاقيات الدولية خصوصاً الاتفاقية الدولية للأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

الدراسات السابقة:

دراسة (عبدالله محمد الناظوري) بعنوان: الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري والمالي في ليبيا[5]:

حيث تلخصت فكرة البحث في الاهتمام بالآليات القانونية الدولية والوطنية لمكافحة الفساد الإداري والمالي، وذلك بالكشف عن الآليات الدولية والوطنية لمواجهة الفساد المستفحلة في معظم الدول. وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج التالية:

تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أشمل الاتفاقيات المعنية بمكافحة الفساد من خلال عملها على إرساء معايير سياسات وعمليات وممارسة مشتركة لدعم جهود مواجهة الفساد على المستوى الوطني والدولي.

ثبتت الاتفاقية معياراً موسعاً للتجريم، حيث إنها لم تكتفي بتجريم الفساد في القطاع العام فقط بل تعدته إلى التجريم في القطاع الخاص.

إن الالتزام بالاتفاقيات الدولية يترتب على الدول، اتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة لجعل الاتفاقية نافذة من وجهة نظر القانون الداخلي، ويترتب على الالتزام الدولة بتنفيذ الاتفاقية، أن الدول في كثير من الحالات لابد لها أن تقوم بالموائمة ما بين الأحكام الواردة في هذه الاتفاقية وقانونها الداخلي، وتلتزم أيضاً بإتخاذ كافة التدابير التشريعية والإدارية اللازمة لإنفاذ الاتفاقيات الدولية.

دراسة «جازية شعيتير" بعنوان: مكافحة الفساد في ليبيا: تعدد السياقات وشمولية السياسات[6]:

تلخصت الدراسة في:

-تفترض الدراسة أن الفساد مقوض للمؤسسات الديمقراطية، ويمثل خطرًا على التنمية المستدامة وسيادة القانون؛ ويمثل تحديًا في طريق -أي عملية سياسية حقيقية لإعادة بناء الدولة الليبية ومؤسساتها.

-مقاربة الدراسة تشمل الفساد بكافة صنوفه المجرمة في الاتفاقية الدولية والتشريعات الليبية، وهي مقاربة قانونية-اجتماعية إذ تولي الدراسة اهتمامًا بالبيئة الاجتماعية التي يفرَز فيها الفساد، والتي تطبَّق فيها السياسات التشريعية المكافحة له، كما أنها مقاربة حقوقية تفترض قوة العلاقة بين الفساد وحقوق الإنسان سواء من حيث إن الفساد يشكل انتهاكًا واضحًا لحقوق الإنسان، أو من حيث تأثير تدابير مكافحة الفساد على حقوق الإنسان.

-تذهب الدراسة إلى أن للفساد علاقة تأثير تبادلية مع البيئة المحيطة به التي يتمظهر خلالها؛ وحيث إن للبيئة المحيطة سياقات عديدة: سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية ودولية وثقافية وحقوقية، ومنها ما يتعلق بالسلطة التشريعية أو التنفيذية أو القضائية؛ فلا مناص من تتبعها.

-توصي الدراسة بألا تقتصر مكافحة الفساد على مواجهة تمظهراته بأدوات قانونية بحتة بقدر ما تلزم إصلاح الاختلالات في البيئة المحيطة

(5) عبدالله محمد الناظوري، «الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري والمالي في ليبيا» ورقة بحثية منشورة في أعمال المؤتمر العلمي الأول: مكافحة الفساد في ليبيا من المنظور التشريعي – تحت شعار: نعم لبناء الدولة، الجامعة الأسمرية الإسلامية- كلية الشريعة والقانون، خلال الفترة: 19-18 سبتمبر 2021م. بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت، أنظر الرابط التالي: https://asmarya.edu.ly/shlaw/?page_id=417

(6) جازية شعيتير، «مكافحة الفساد في ليبيا: تعدد السياقات وشمولية السياسات»، ورقة بحثية منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط التالي:
https://defendercenter.org/ar/5481

به من خلال تبني سياسات عامة بغية الوصول إلى رؤية مكافحة مؤسسية ومجتمعية. وعليه فقد تناول الجزء الثاني من الدراسة عرض خطة شاملة لتدابير مكافحة الفساد بدءًا من التدابير الدستورية والقانونية مرورًا بالتدابير التنفيذية والرقابية، ولم تهمل التعاون الدولي بصدد مكافحة الفساد، كما رسمت سياسات عامة ناجعة لمكافحته.

دراسة (سهام عبدالسيد، سلوى إبراهيم، سمية محمود)، بعنوان: الشفافية الإدارية ودورها من الفساد الإداري من وجهة نظر موظفي هيئة الرقابة الإدارية بمدينة الكفرة[7]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الشفافية الإدارية في المؤسسات الحكومية من وجهة نظر موظفي هيئة الرقابة الإدارية بمدينة الكفرة، كما هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة الشفافية الإدارية في الحد من الفساد الإداري في المؤسسات الحكومية بمدينة الكفرة، ولغرض تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع موظفي هيئة الرقابة الإدارية بمدينة الكفرة، وقد تم استخدام اسلوب الحصر الشامل نظراً لصغر مجتمع الدراسة، حيث تم توزيع واستلام (**15**) استمارة استبانة، وقد توصلت الدراسة إلى ان واقع ممارسة الشفافية الإدارية في المؤسسات الحكومية في مدينة الكفرة بدرجة منخفضة، كما أظهرت نتائج الدراسة أن للشفافية الإدارية دوراً في الحد من الفساد الإداري وبدرجة كبيرة من وجهة نظر موظفي هيئة الرقابة الإدارية بمدينة الكفرة.

تقرير بعنوان: مكافحة الفساد: في أوضاع ما بعد الصراع واستعادة الاستقرار «التعلم من الماضي»

تقرير نشره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي **UNDP** بعنوان: مكافحة الفساد في أوضاع ما بعد الصراع واستعادة الاستقرار: التعلم من الماضي. حيث يقدم هذا التقرير رؤية تعتمد على بحث تجريبي في خمس دول (أفغانستان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والعراق، وسيراليون، وتيمور الشرقية) إضافة إلى بحث مكتبي حول كيفية معالجة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتحديات التي تواجه التدخلات لمكافحة الفساد في الدول بعد نهاية الصراع. وهو ما من شأنه أن يطلعنا على التجارب التي مرت بها مجتمعات أخرى تتماثل في الكثير من أحوالها وظروفها العامة في ليبيا، وهو ما يمكننا من إدراك الدروس والخبرات التي ربما تلهم في الوصول إلى طرق مناسبة للتغلب على المشاكل التي تواجه المجتمع الليبي[8]

دراسة «عادل رمضان حيدر»، بعنوان: أسباب الفساد المالي والإداري في ليبيا وآثاره (دراسة نظرية)[9]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أسباب الفساد المالي والإداري وآثاره حسب ما توصلت إليه الدراسات، وكذلك التعرف على آخر الصور من هذه الأسباب والآثار، كما تهدف إلى التعرف على أسباب الفساد المالي والإداري في ليبيا وآثاره، فمن خلال الاطلاع على الدراسات التي تناولت أسباب الفساد وآثاره في العالم، والدراسات التي أجريت على ليبيا، وتقارير ديوان المحاسبة الليبي، خلصت الدراسة إلى التالي:

خلصت الدراسة إلى أن الأسباب القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، وخصوصاً تغول السوق الموازي «السوداء»، وزيادة قوتها، وظهور اقتصاد الظل بدلاً من اقتصاد الدولة في ليبيا، وإن مصطلح الفساد لم يعد يعبر عن مظاهرة في الواقع الليبي، وإنما

(7) سهام عبدالسيد، سلوى إبراهيم، سمية محمود، "الشفافية الإدارية ودورها من الفساد الإداري من وجهة نظر موظفي هيئة الرقابة الإدارية بمدينة الكفرة"، ورقة بحثية منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط التالي:https://insd.elmergib.edu.ly/papers/INSD022.pdf

(8) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مجموعة الحكم الديمقراطي «مكتب سياسات التنمية – يونيو 2010»، تعريب ومراجعة: ناصر فرج حسونة، عمر إبراهيم العفاس، عبدالناصر عزالدين بوخشيم (بنغازي: منشورات مركز البحوث والاستشارات – جامعة بنغازي، 2017).

(9) عادل رمضان حيدر، "أسباب الفساد المالي والإداري في ليبيا وآثاره (دراسة نظرية)" مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية (المجلد20، العدد "2"، ديسمبر 2023) ص ص 25-41، ورقة بحثية منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت، أنظر الرابط التالي: https://search.mandumah.com/Record/1441816/Description

يمكن إعادة تسميته بالنهب الممنهج وفقاً للمعلومات الواردة بالتقارير العامة بديوان المحاسبة من (**2018 إلى 2022**).

مشكلة الدراسة:

يحتل التشريع واجباً من واجبات السلطات التشريعية لأي دولة، كون السلطات التشريعية هي من يقع على عاتقها مسؤولية اصدار القوانين ذات الطابع السيادي، وكما نعلم إن الفساد الإداري ظل معضلة مستفحلة في كل دول العالم ووجب محاربته، من خلال الاليات القانونية المختصة بمحاربة ظاهرة الفساد على شتى أنواعه ككل، وليس الإداري فقط، إلى أن أسست الأمم المتحدة قاعدة قانونية تحث دول العالم لمكافحة الفساد، تمثلت في «اتفاقية مكافحة الفساد» وحثت الدول الأعضاء لإنشاء أجهزة مختصة بمحاربة الفساد ومن هنا جاء تأسيس السلطات التشريعية الليبية بإنشاء «الهيأة الوطنية لمكافحة الفساد» تضطلع مهامها بمكافحة الفساد في كلا القطاعين العام والخاص تماشياً مع الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد. ولكن كأي تخبط قانوني حاصل في كثير من الدول الملزمة بتنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد من خلال إنشاء أجهزة قانونية لمكافحة الفساد، ظل هناك خلط في المهام ما بين النصوص القانونية في المختصة بها الهيأة وما بين القوانين السابقة لإنشاء الهيأة وغياب التنسيق ما بين الدمج أو الإلغاء مع ما نصت عليه قانون الهيأة ولائحته التنفيذية. عليه تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة مدى التداخل الحاصل ما بين قانون الهيأة الوطنية لمكافحة الفساد وعلاقته بباقي القوانين السابقة له في مكافحة الفساد على صعيد الدولة الليبية. وعليه يرى الباحث أن مشكلة الدراسة تتمثل بشكل أكثر وضوح في التساؤل الرئيس التالي:

"هل تمثل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد دور رقابي أم قضائي أم استدلالي في مكافحة جرائم الفساد في ليبيا»؟ وبناء على التساؤول الرئيس ينبثق عدة تساؤلات فرعية:

س: ماهو مفهوم الفساد؟ وأنواعه؟

س: ما هي الأنماط السلوكية للفساد؟

س: ماهي أسباب الفساد؟ وماهي آثاره؟

س: ماهي الجهود الوطنية لمكافحة الفساد التي قامت بها ليبيا من خلال أجهزتها القانونية المختصة في مكافحة الفساد- وعلى رأسها جهود الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد؟

س: ما هو مدى ارتباط قانون الهيأة الوطنية لمكافحة الفساد بقوانين اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الملزمة له قانوناً؟

س: هل هناك علاقة ارتباطية في عمل الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد في ليبيا؟

أهمية الدراسة:

تنبع اهمية الدراسة في كونها تناولت دراسة تقويمية لقانون الهيأة الوطنية للفساد المتمثل في سلسلة الإجراءات القانونية المتخذة لمكافحة الفساد في ليبيا من قبل السلطات التشريعية، فجاءت ورقتنا هذه كرافداً للدراسات والأدبيات المتعلقة بدراسات الفساد في ليبيا.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

-التعرف على التدابير المتخذة من السلطات التشريعية الليبية لمكافحة الفساد.

-التعرف على نوعية الدور الذي تقوم به الهيأة الوطنية لمكافحة الفساد.

-التعرف على علاقة قوانين هيأة مكافحة الفساد بالقوانين السابقة لها في مكافحة الفساد.

تحديد المفاهيم المستخدمة في الدراسة:

الفساد: بأنه كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة ذاتية لنفسه او لجماعته[10]

الهيأة الوطنية لمكافحة الفساد: هي هياة وطنية مختصة بمكافحة الفساد في ليبيا انشأت بموجب قرار رقم (**11**) لسنة **2014** القاضي بإنشاء الهيأة الوطنية لمكافحة الفساد تكون لها الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة تتبع السلطات التشريعية.

منهجية الدراسة: استخدمت الدراسة المناهج والمداخل التالية:

المنهج الوصفي التحليلي:

يعتمد المنهج الوصفي على تفسير الوضع القائم (أي ما هو كائن) و تحديد الظروف و العلاقات الموجودة بين المتغيرات .كما يتعدى المنهج الوصفي مجرد جمع بيانات وصفية حول الظاهرة إلى التحليل و الربط و التفسير لهذه البيانات و تصنيفها و قياسها و استخلاص النتائج منها[11]

والقصد من استخدام هذا المنهج هو وصف محددات ظاهرة الفساد ومناقشتها وتحليلها بصفة عامة وفي ليبيا بصورة خاصة، وذلك من خلال التعرض للجوانب النظرية، ومحاولة ربط الظاهرة بأسبابها و أبعادها و نتائجها مع المعلومات المتاحة؛ من أجل الوصول إلى استنتاجات مناسبة و تقديم التوصيات العملية بهذا الخصوص.

المنهج المقارن:

المقارنة (**Comparison**) في أوسع معانيها تعني عملية اكتشاف أوجه الشبه والاختلاف بين الظواهر المختلفة، والمقارنة تعني منطقياً أن الظواهر التي تتم مقارنتها تشترك في حد أدنى من الخصائص على الأقل حتى وإن كانت خاصية واحدة فقط، إن المنهج المقارن يختلف عن أدوات وتقنيات التحليل فالمنهج المقارن هو منهج عام وواسع وليس مجرد أداة تحليل ضيقة ومتخصصة[12]

واستعانت الدراسة بالمنهج المقارن على أساس أنه لا تكاد تخلو أي دراسة في ظواهر العلوم السياسية من المقارنة، والقصد من استخدام المنهج المقارن هو معرفة ألتزام الهيأة الوطنية لمكافحة الفساد بقوانين مكافحة الفساد في اتفاقية الأمم المتحدة الملزمة لها قانوناً، من خلال النصوص القانونية الواردة في قانون الهيئة ، وكذلك الإجراءات المتبعة في لائحتها التنفيذية وعلاقتها بالاتفاقية الدولية بالأمم المتحدة لمكافحة الفساد، من خلال التركيز على كلتا القوانين للاتفاقيات محل الدراسة.

المدخل المؤسساتي:

يعد المدخل المؤسساتي لتحليل السياسات العامة منظوراً نظرياً يؤكد على دور المؤسسات في تشكيل السياسات العامة، إن المؤسسات السياسية ليست مجرد أطر محايدة تقوم بصياغة السياسات في إطارها، بل إنها تقوم بنشاطات عملية تسهم في صنع السياسات ونتائجها، ويمكن تعريف المؤسسات بأنها القواعد والأعراف والممارسات التي تحكم السلوك الاجتماعي والسياسي ويمكن أن تكون رسمية مثل (القوانين والأنظمة)، أو غير رسمية مثل العادات والتقاليد ويمكن أن تكون المؤسسات أيضاً عامة، مثل الحكومة، أو خاصة، مثل

(10) الشفافية الدولية (بالإنجليزية Transparency International) يُرمز لها اختصارً (TI)، وهي منظمة مجتمع مدني عالمية تقود الحرب ضد الفساد. تجمع الناس معاً في تجمع عالمي قوي للعمل على إنهاء الأثر المدمر للفساد على الرجال و النساء والاطفال حول العالم. مهمة الشفافية الدولية هي خلق تغيير نحو عالم من دون فساد. للمزيد حول منظمة الشفافية الدولية أنظر الرابط التالي: https://ar.wikipedia.org/wiki

(11) نائل العواملة، أساليب البحث العلمي (عمان : الجامعة الأردنية، 1997) ص ص 103-102.

(12) محمد زاهي المغيربي، قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهاجية ومداخل نظرية (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، ط2، 1998) ص 118.

الشركات والمنظمات غير الربحية[13][14].

والقصد من استخدام هذا المدخل هو التركيز على المؤسسات التشريعية من خلال السياسات العامة التشريعية فيما يخص قوانين مكافحة الفساد.

المدخل القانوني:

ويركز هذا المدخل كما يصفه البعض في مجموعة على الضوابط الإدارية والقانونية التي تحكم سير نشاط الإدارة العامة، هذه الضوابط تتجلى لنا من خلال الدساتير السائدة في الدول و(القوانين والمراسيم والمناشير واللوائح والقرارات المرتبطة بها)، والتي تحدد نشاط الإدارات الحكومية كجهاز التنفيذ، وعلاقة هذا الجهاز التنفيذي مع الجهاز التشريعي والقضائي[15]

والقصد من استخدام هذا المدخل التركيز على الجوانب القانونية من حيث دور النصوص التشريعية في مكافحة الفساد للهيأة الوطنية لمكافحة الفساد ومدى علاقتها بالقوانين المحلية ذات العلاقة بمكافحة الفساد وكذلك مدى علاقتها بنصوص الاتفاقية الدولية للأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وقانون العقوبات الليبي، وقانون علاقات العمل الليبي.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تختص هذه الدراسة بإقليم ليبيا المعروف بحدوده السياسية الدولية.

الحدود الزمانية : يتحدد الإطار الزمني للدراسة في الفترة الممتدة من **2014م** إلى **2022م**.

ويعود سبب اختيار الفترة الزمنية؛ بحادثة على قدر كبير من الأهمية وهي بداية الإعلان عن إنشاء الهيأة الوطنية لمكافحة الفساد في ليبيا لسنة **2014** وحتى إصدار قانون تفعيل اللائحة التنفيذية الملحقة بقانون الهيأة سنة **2022م**.

الحدود الموضوعية: مكافحة ظاهرة الفساد في ليبيا.

أدوات وأساليب جمع البيانات:

1.المصادر الأولية: وتشمل التقارير الصادرة عن: هيأة الأمم المتحدة ، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، قانون الهيأة الوطنية لمكافحة الفساد، اللائحة التنفيذية لقانون الهيأة الوطنية للفساد، قرارات مجلس النواب وتعديلاتها بالخصوص، قوانين العقوبات الإدارية والجنائية الخاصة بجرائم الفساد في ليبيا.

2. المصادر الثانوية: وتشمل: الكتب، أبحاث المؤتمرات والندوات، شبكة المعلومات العالمية « **الإنترنت** « لما تحويه من معلومات غزيرة وحيوية وحديثة.

أولاً: مفهوم الفساد:

الفساد لغةً: عرفت معاجم اللغة والمتخصصين الفساد بأنه: تحول الشيء من حالته الطبيعية إلى حالة متسخة. وجاء لفظ الفساد في اللغة العربية بمعنى: التلف والعطب والقحط أو القتل واغتصاب المال ظلماً دون وجه حق. كما ورد في اللغة هو مصدر الفعل الثلاثي الماضي «فسد» وهو: نقيض الاصلاح والفساد لغة البطلان، فيقال أفسد الرجل الشيء: أي جعله فاسداً، وفسد الرجل: أي

(13) مصطفى عبدالله أبوالقاسم خشيم، تحليل السياسة العامة: ليبيا أنموذجاً (طرابلس: المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات، 2024) ص85.

(14)نقلًا عن نفس المصدر السابق ذكره، تشير الأدبيات إلى أن المؤسسات الفاعلة في السياسة العامة هي المؤسسات التشريعية، والتنفيذية والقضائية، والدستورية، والانتخابية.

(15) محمد مهنى العلي، الوجيز في الإدارة العامة (جدة: الدار السعودية للنشر والتوزيع، 1984) ص33.

جاوز الصواب والحكمة وتفاسد القوم: أي تدابروا وقطعوا أرحامهم، والمفسدة خلاف المصلحة: أي الضرر. ويعرف «معجم أوكسفورد الإنجليزي» الفساد بأنه: انحراف أو تدمير النزاهة في أداء الوظائف العامة من خلال الرشوة والمحاباة، وقد يعني الفساد التلف إذا ارتبط المعنى بسلعة ما، وهو لفظ شامل لكافة النواحي السلبية في الحياة، وعندما يرتبط بالإنسان فيعني انعدام الضمير[16]

كذلك، من فسد، فسد الشيء، (يفسد) بضم السين (فسادا) فهو (فاسد)، و (فسد) بضم السين أيضاً فهو (فسيد). والمفسدة ضد المصلحة، وفساد الشيء يعني تلفه وعدم صلاحيته[17]

الفساد اصطلاحاً: إن تحديد المفهوم الاصطلاحي للفساد ينم على صعوبة مرتبطة بتعدد جوانبه المتعلقة به واتجاهاته المختلفة، وذلك تبعا لاختلاف الثقافات والقيم السائدة، كما يختلف باختلاف الزاوية التي ينظر إليه من خلالها المهتم ما بين رؤية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو إدارية وهو ما يبرر الاختلاف في تحديد مفهوم الفساد، لذا سنعتمد على تحديد مفهومه اصطلاحاً على مجموعة تعريفات:

تعريف منظمة الشفافية الدولية[18]: بأنه كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة ذاتية لنفسه او لجماعته.

ويعرفه البنك الدولي[19]: بأنه «إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص»، وتعريفات الفساد كثيرة تتنوع تبعاً لتنوع البيئة المتواجد فيها، ولكنها تدور كلها في فلك التعريفات المذكورة سلفاً. فهو كل انحراف على صعيد الوظائف العامة أو الخاصة عن مسارها القانوني والإداري والمالي المناطة به والذي وجدت لخدمته من أجل الحصول على منافع شخصية سواء أكانت مادية أو معنوية، بما يؤدي في النهاية إلى الإضرار بالمصلحة العامة». يعد «فساد».

الفساد: إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص ويحدث الفساد عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة[20]

(16) قاسم علوان سعيد، سهاد عادل أحمد، «الفساد الإداري والمالي: المفهوم – الأسباب – الآثار – وسائل المكافحة»، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية «مجلة علمية محكمة» (المجلد6، العدد18، كانون الثاني السنة 2014) دراسة منشورة على شبكة المعلومات الدولية «الانترنت» تاريخ الدخول: 30/7/2024م ساعة الدخول: 5:20pm على الرابط التالي: https://www.iasj.net/iasj/download/4ff9d9cf2188f478

(17) زين العابدين محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1994) ص503.

(18)الشفافية الدولية (بالإنجليزية Transparency International) يُرمز لها اختصارً (TI)، وهي منظمة مجتمع مدني عالمية تقود الحرب ضد الفساد. تجمع الناس معاً في تجمع عالمي قوي للعمل على إنهاء الأثر المدمر للفساد على الرجال و النساء والاطفال حول العالم. مهمة الشفافية الدولية هي خلق تغيير نحو عالم من دون فساد. للمزيد حول منظمة الشفافية الدولية أنظر الرابط التالي: https://ar.wikipedia.org/wiki

(19) البنك الدولي :هو أحد الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة التي تعنى بالتنمية. مجموعة البنك الدولي هي مجموعة مؤلفة من خمس منظمات عالمية، مسؤولة عن تمويل البلدان بغرض التطوير وتقليل إنفاقه، بالإضافة إلى تشجيع وحماية الاستثمار العالمي. وقد أنشئ مع صندوق النقد الدولي حسب مقررات مؤتمر بريتون وودز، ويشار لهما معا كمؤسسات بريتون وودز. وقد بدأ في ممارسة أعماله في 27 يناير 1946، للمزيد أنظر الرابط التالي: https://ar.wikipedia.org/wiki

(20) داود خيرالله، الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها، دراسة منشورة في (الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية) بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2006) ص 414.

ثانياً: أنواع الفساد:

أ- الفساد من حيث الانتشار[21]:

فساد دولي:

وهذا النوع من الفساد يأخذ مدى واسعاً عالمياً يعبر حدود الدول وحتى القارات ضمن ما يطلق عليه «بالعولمة» بفتح الحدود والمعابر بين البلاد وتحت مظلة ونظام الاقتصاد الحر.

ترتبط المؤسسات الاقتصادية للدولة داخل وخارج البلد بالكيان السياسي أو قيادته لتمرير منافع اقتصادية نفعية يصعب الفصل بينهما لهذا يكون هذا الفساد أخطبوطياً يلف كيانات واقتصاديات على مدى واسع ويعتبر الأخطر نوعاً.

فساد محلي:

وهو الذي ينتشر داخل البلد الواحد في منشأته الاقتصادية وضمن المناصب الصغيرة ومن الذين لا ارتباط لهم خارج الحدود (مع شركات أو كيانات أو كيانات كبرى أو عالمية).

ب- الفساد من حيث الحجم:

الفساد فسادان أحدهما (**صغير**): وهو ما يلحق الموظفين العاديين وبعض صغار المديرين. وفسادهم، في العادة، لا يتجاوز حدود الحاجة ومواجهة صعوبة الأوضاع المعيشية من وجهة نظرهم، وهذا هو الخطر الداهم الذي يدمر القيم، كما قلنا. ويصبح الفساد مبرراً، والفاسد شخصاً لا شبهة عليه. علما بأن من واجب الدولة أن تحمي هؤلاء من الانزلاق نحو الفساد. أما (الفساد الكبير)، فيلحق بالمسؤولين الكبار والوزراء وربما رؤساء الحكومات والدول الذين يتحكمون بالثروة القومية ويبددونها كونهم أصحاب حكم، وذلك بدءاً من الرشاوى إلى التهرب الجنائي إلى الاختلاس وتحويل الأموال وتزوير العطاءات والتجاوز الجمركي وتزوير المساعدات الدولية والصفقات العمومية ومنح رخص الاستغلال والاستثمار في القطاع العام والإنفاق على شراء الأسلحة والمناصب المرموقة في إدارة الشركات. كل هذه تُلحق أضراراً مباشرة بالدولة بدءاً من الخزينة وانتهاء بالإدارات المساندة؛ إذ أنها كلها تقوم على أساس الاجتراء على المال العام. وهكذا فإن ممارسات الفساد الكبير هي قلب «الأزمة الاقتصادية والسياسة والمجتمعية». وقد أصابت الكثير من الدول بأمراض في الإدارة والسلطة والمراقبة والمساءلة والمحاسبة والمقاضاة. لذا لابد من التنبّه إلى أن فقدان القانون لهيبته سيؤدي، بالضرورة، إلى التعدي عليه والتطاول على مكوناته وربما إلى تدني قدرته على التنظيم. خاصة إذا أدركنا أن المفسدين والفاسدين يملكون القدرة على تعطيل القانون، وقتل القرارات التنظيمية في مهدها، لأنهم أصلاً أصحاب السلطة[22]

ج- الفساد من حيث القطاع[23]:

الفساد في القطاع الحكومي:

وهو فساد مستشري ومنتشر في مفاصل أجهزة الدولة، وطال من هم بداخل السلطة ومختلف مواقع الدولة، حيث يقوم كبار

(21) محمد صادق، مرجع سبق ذكره، ص 19.

(22) عمر الحضرمي، «الفساد الصغير والفساد الكبير» مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط التالي: https://www.ammonnews.net/article/52471

(23) شريهان ممدوح حسن أحمد، «جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة» المجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية – مجلة علمية محكمة) دراسة منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط التالي: https://jlaw.journals.ekb.eg/article_45185.html

القائمين على أمور الدولة بممارسة شتى أنواع الفساد، الأمر الذي يمثل انحرافاً إدارياً غاية في الخطورة، حيث يتم عن طريق سرقات مالية وسمسرة في تجارة الأسلحة وكافة المشاريع الكبرى بالدولة بغرض تحقيق مصالح شخصية دون النظر إلى مصلحة الدولة وتحقيق الأصلح لها.

الفساد في القطاع الخاص:

وهو الفساد المنتشر في الشركات الخاصة، حيث أشار تقرير صادر عن منظمة الشفافية الدولية، إلى إن الشركات الأمريكية هي أكثر الشركات التي تمارس أعمالاً غير مشروعة، تليها الشركات الفرنسية والصينية والألمانية، كما أشار تقرير خاص لصندوق النقد الدولي أن ما بين **80%** إلى **100%** من الأموال التي تقرضها البنوك الأمريكية للدول النامية تعود مرة أخرى إلى أمريكا وسويسرا، وتودع في البنوك بحسابات شخصية لمسؤولين من تلك الدول، بالإضافة إلى الإسراف الكبير في إنفاق تلك الأموال، حيث تهدر الولايات المتحدة الأمريكية وحدها ما قيمته **400** مليون دولار سنوياً في التبذير وسوء إدارة المال العام.

ثالثاً: الأنماط السلوكية للفساد:

استغلال النفوذ الوظيفي:

تناولت معظم التشريعات الجزائية استغلال النفوذ وإن كانت لم تتفق على أحكام موحدة لها، وقد تمحور هذا الاختلاف حول مدى استقلالية جريمة استغلال النفوذ عن جريمة الرشوة، فغالبية التشريعات الجزائية اتجهت إلى اعتبارها من الجرائم التي تأخذ حكم الرشوة، وذلك لوجود بعض أوجه الشبه بينهما، ومن هذه التشريعات قوانين العقوبات في كل من (ليبيا – ونظام مكافحة الرشوة في المملكة العربية السعودية) حيث نظمت قوانين تلك الدول جريمة استغلال النفوذ الوظيفي وفرضت لها العقوبة ذاتها المفروضة على جريمة الرشوة، بينما اتجه البعض إلى اعتبارها من الجرائم المستقلة كالتشريع اللبناني والسوري حيث اعتبرها من الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة ولم تقرر احكام الرشوة على جريمة استغلال النفوذ. كما عالج قانون العقوبات الفرنسي الصادر في فبراير **1945م** في المادة **178** فعل استغلال النفوذ، حيث نصت على انه يعاقب كل شخص طلب لنفسه أو قبل وعداً أو عطية للحصول على أية سلطة عامة على أية مزية وذلك باستعمال نفوذه الحقيقي أو المزعوم، وقد ساوى المشرع الفرنسي في عقاب مستغل النفوذ سواءً كان موظفاً عاماً أو نائباً أو فرداً من آحاد الناس وإن كان عقاب الموظف العام هو العقاب الأشد[24]. **وفيما يلي جدولًا يبين معالجة عدد من الدول لأحد صور استغلال النفوذ الوظيفي من الناحية الجزائية[25]:**

البلد	القانون	رقم المادة	العقوبة الأصلية والتبعية	العقوبة التكميلية
فلسطين	قانون العقوبات الفلسطيني رقم 74 لسنة 1936	18	اعتبرها جنحة وعاقب عليها بالحبس مدة سنة أو بغرامة قدرها مائتا جنية أو بكلتا هاتين العقوبتين	
الكويت	قانون الجزاء رقم 31 لسنة 1970	35/37	اعتبرها جناية وعاقب عليها بالحبس مدة عشر سنوات وغرامة تساوي ضعف قيمة ما اعطى أو وعد بحيث لا تقل عن خمسين دينار.	الفصل من الوظيفة وفقد الأهلية القانونية في التصرف في أمواله.
مصر	قانون العقوبات رقم 19 لسنة 1953	103/106 مكرراً	العقوبة الخاصة بالرشوة وأعتبرها جناية وعاقب عليها بالأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة لا تقل عن ألف جنية ولا تزيد عما اعطى أو وعد به.	الفصل من الوظيفة وفقد الأهلية القانونية في التصرف بأمواله.

(24) أحمد خفاجي، جرائم الرشوة (القاهرة: دار قباء، 1999) ص 185.

(25) محمد صادق، مرجع سبق ذكره، ص ص 53-52.

ليبيا	قانون العقوبات رقم 73 لسنة 1975	226/227	السجن الذي يتراوح بين 3-15 سنة	الفصل من الوظيفة وفقد الأهلية القانونية في التصرف بأمواله.
سوريا	قانون العقوبات الصادر بتاريخ: 22/6/2002	347	الحبس من شهرين إلى سنتين وبغرامة أقلها ضعفاً قيمة ما أخذ أو قبل به.	الفصل من الوظيفة وفقد الأهلية القانونية في التصرف بأمواله.
لبنان	قانون العقوبات الصادر بتاريخ: 1/3/2002	357	الحبس من شهرين إلى سنتين وبغرامة أقلها ضعفاً قيمة ما أخذ أو قبل به.	الفصل من الوظيفة وفقد الأهلية القانونية في التصرف بأمواله.
المغرب	قانون العقوبات الصادر بمرسوم ملكي رقم: 413-1-59	250	السجن من سنتين إلى عشر سنوات وغرامة من خمسمائة إلى عشرة آلاف درهم.	الفصل من الوظيفة وفقد الأهلية القانونية في التصرف بأمواله.
فرنسا	قانون العقوبات الصادر بتاريخ: 8/ فبراير/1945	178	اعتبرها جنحة وعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن ثلاث سنوات إضافة إلى الغرامة.	

بالنسبة للعقوبات الليبية المقررة لجريمة «استغلال النفوذ»: جرم المشرع الليبي جريمة استغلال النفوذ والتي تعد صورة من أبرز وأخطر صور جرائم الفساد، ووضع لها جزاء مناسب في نصوص قانون العقوبات، وقانون الجرائم الاقتصادية رقم **2** لسنة **1979** وهذه العقوبات هي:

أولاً: العقوبات الأصلية والتبعية لجريمة استغلال النفوذ: بين المشرع الليبي بموجب نص (المادة: **29**) من قانون الجرائم الاقتصادية، إن جريمة استغلال النفوذ عقوبتها السجن، وعقوبة السجن وفقاً للقاعدة العامة التي نصت عليها (المادة:**21**) من قانون العقوبات الليبي يجب ألا تقل عن ثلاث سنوات وألا تزيد عن خمس عشرة سنة كاملة كحد أقصى، إلا في الأحوال التي ينص عليها القانون. والسجن عقوبة أصلية مقررة للجنايات، ويشتغل المحكوم عليه بهذه العقوبة في أعمال البناء والعمارة، قطع ونشر الأخشاب، الحفر ونقل الأتربة وردم المستنقعات، الأعمال الزراعية، صناعة الصابون[26]

كما نصت (المادة: **158**) من القانون رقم **12** لسنة **2010م**، بشأن علاقات العمل أن يوقف بقوة القانون عن العمل بالوظيفة العامة، كل موظف عام يحبس احتياطياً أو تنفيذياً، لحكم جنائي طيلة فترة حبسه، ويجوز توقيع عقوبات تأديبية عليه، مع عدم الإخلال بحق إقامة الدعوة المدنية أو الجنائية ضده، عند الاقتضاء وهذا ما أكدته (المادة: **155**) من ذات القانون، حيث نصت على إنه: «كل موظف يخالف أحد الواجبات، أو يرتكب أحد المحظورات المنصوص عليها في هذا القانون، أو يخرج على مقتضى الواجب يعاقب بأحدى العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون، وذلك بعدم الإخلال بحق إقامة الدعوى المدنية أو الجنائية ضده عند الاقتضاء».

(26) ريما مصباح الفيتوري الفرجاني، «المواجهة الجنائية لجريمة استغلال النفوذ في القانون الليبي» ورقة بحثية منشورة في المؤتمر الدولي الأول لكلية القانون – مجلة الحق (جامعة بني وليد، العدد 13، يونيو 2024) منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت، على الرابط التالي:
https://www.al-haqjournal.ly/index.php/alhaq/article/view/110/87

رابعاً: آثار الفساد الإداري[27]:

1.الآثار السياسية: تتمثل الآثار السياسية للفساد الإداري بالإضرار بمصداقية الدولة وأجهزتها مما ينتج عنه ضعف الثقة في الكيان السياسي، وتزيد من الصراعات بين السياسيين خاصة، إذا تعارضت مصالحهم ويضعف علاقات الدولة بالدول الأخرى. إن تفشي الفساد الإداري في نظام ما يعني فساد المناخ السياسي الذي تعمل التنمية الاقتصادية والاجتماعية تحت ظلاله وعدم استقرار الظروف السياسية قد يؤدي إلى عزوف الكثير من المواطنين عن المشاركة في رسم السياسات العامة لبلادهم وعدم التعبير عن آرائهم فيما يخص القضايا العامة، مما يؤدي إلى ظهور ظاهرة اللامبالاة عند شعوب تلك الدول تجاه ما يدور من احداث سياسية واجتماعية وهو ما ينعكس في اللامبالاة اتجاه أدائهم لأعمالهم[28]

2.الآثار الاقتصادية: ويمكن تلمس بعض الآثار الاقتصادية للفساد الإداري المتمثلة في تدني كفاءة الاستثمار العام، وإضعاف مستوى الجودة، والأثر السلبي في حجم ونوعية الاستثمار وتدفقاته، ويرتبط بتردي توزيع الدخل مما يؤدي إلى توسيع الفجوة بين أفراد المجتمع، وانتشار البطالة.

3. الآثار القانونية: من اخطر ما ينجم عن الفساد الإداري الآثار القانونية الضارة ومن أبرزها ظهور تشريعات لا تحقق ردع كاف وتساعد الفاسدين على التهرب من العقاب. وعدم جدوى وفعالية تطبيق القوانين، نتيجة فساد القائمين على تنفيذها تحت ذريعة أن النصوص القانونية غير قاطعة وتحتمل تفسير وتأويل، وبطء إجراءات المحاسبة مما يؤدي لعرقلة الإجراءات حتى تفقد القضية ولا ينال المقصر جزاءه.

4. الآثار الاجتماعية: يحدث الفساد الإداري أضراراً اجتماعية لا يقل خطرها عن بقية الاضرار، فهو يؤدي إلى انهيار في البيئة الاجتماعية، فالفساد الممنهج يؤدي إلى انعدام المساواة الاجتماعية، مما يؤدي إلى خيبة أمل أفراد المجتمع في المؤسسات العامة ويتسبب في غياب تكافؤ الفرص للجميع، ومعاناة المواطنين من الاحتياجات الأساسية.

خامساً: أسباب الفساد الإداري في ليبيا[29]:

1. الأسباب السياسية: يعد عدم الاستقرار السياسي وكذلك الانقسام السياسي في ليبيا بيئة خصبة لظهور الفساد وانتشاره، وهو ما أكدته تقارير المحاسبة فالسنوات الأخيرة من أنه لا يمكن إحكام الصرف والرقابة عليه، وتوجيهه في مواطنة الصحيحة، وكذلك فإن هيمنة الساسة غير الوطنين على مختلف القطاعات في الدولة وعدم تداول السلطة، وغياب الرؤية الواضحة والتخبط في أداء الحكومات، وضعف أجهزتها وعدم وجود دستور دائم ينظم الدولة، يؤدي كل ذلك إلى ظهور الفساد المالي والإداري، وانتشاره في مختلف القطاعات.

2.الأسباب الاجتماعية والثقافية: اصبح شيوع «ثقافة الفساد»[30] الإداري والمالي في المجتمع أمراً اعتياديًا، إلى درجة إن الموظف بالقطاع

(27) عادل بن أحمد الشلفان، «دور الحوكمة والشفافية في الحد من الفساد الإداري» دراسة منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط التالي:
https://search.mandumah.com/Record/1148546

(28) صلاح الدين فهمي محمود، الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية (الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1994) ص123.

(29)عادل رمضان حيدر، "أسباب الفساد المالي والإداري في ليبيا وآثاره (دراسة نظرية)" مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية (المجلد20، العدد "2"، ديسمبر 2023) ص 31، ورقة بحثية منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت، أنظر الرابط التالي:
https://search.mandumah.com/Record/1441816/Description

(30) ثقافة الفساد: تعرف بشكل عام على أنها مواقف وآراء وإدراك الأفراد للفساد، والتعايش والتسامح معه والمشاركة فيه بطرق متعددة وفي حين إن مفهوم ثقافة الفساد مقبول عموماً في الأدبيات المهتمة بهذا الموضوع، غير أنه لا يوجد اتفاق حول أهمية هذا المفهوم ونقطة الخلاف تركز على طبيعة العلاقة بين الثقافة والفساد، فهناك مدخل يرى إن ثقافة الفساد هي نتيجة سنوات طوال من الفساد السياسي بالتحديد البنيوية/ المؤسسية فثقافة الفساد وفقاً لهذا المنظور هي نتيجة وليست سبباً. (مبروكة احمد الورفلي) مرجع سبق ذكره.

العام يقوم بمخالفة التشريعات واللوائح في سبيل تحقيق مصالح شخصية أمام الملأ ودون تردد أو خوف، إلى أن اصبحت ثقافة الغنيمة أساس البحث عن وظيفة في القطاع العام.

3.الأسباب القانونية والتشريعية[31]: إن عدم الجدية والحزم في تطبيق القانون بخصوص المفسدين، والمجاملة لأصحاب النفوذ على حساب الضعفاء يعد سبباً رئيسياً لانتشار الفساد، وكذلك غياب نزاهة الهيئات التشريعية والقانونية والرقابية، وعدم الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية، وانعدام استقلالية الأجهزة القضائية والرقابية، والتغير المستمر في القوانين، أو غموض بعض القوانين واللوائح المنظمة للعمل وتضاربها، ساعد كل ذلك على تفشي ظاهرة الفساد بشكل كبير.

4.الأسباب التعليمية والدينية[32]: يرتبط التعليم بمسؤولية الثقافة عن تفشي الفساد، ويتجلى الفساد هنا في جانبين: **الأول:** يتعلق بالمناهج التعليمية، والثاني يتعلق بمسلك الإدارة والمعلمين. يتضح الجانب الأول في غياب منهج تربوي يزرع قيماً ثقافية مضادة للفساد، فمثلاً تركز مادة التربية الدينية على تدريس العبادات والفقه والتلاوة بتفاصيل تفوق قدرة استيعاب التلاميذ. بينما تهمل جانب المعاملات والتهذيب. هذا وتفتقر المناهج في جميع المراحل إلى المواد التي ترسخ ثقافة احترام القانون. **أما عن الجانب الثاني:** فيظهر في سلوك الإدارة والمعلمين المنعكس في محاباة أبناء المسؤولين ومساعدتهم على اجتياز الامتحانات بنجاح، رغم ضعف مستويات تحصيلهم وفهمهم وتدنيها. مع صمت باقي المعلمين ولامبالاتهم تجاه ما يشاهدونه من تجاوزات وعمليات غش وتزوير في نتائج الامتحانات.

* **صور من الفساد الإداري الليبي متمثل على سبيل المثال في عدم تناسب المؤهلات مع طبيعة الوظائف الإدارية في قطاعات مختلفة:**

الإدارة أوالمكتب	أمثلة لمؤهلات الأشخاص المنسبين إليها
مكتب المراقب المالي	دبلوم عالي تكييف وتبريد
إدارة الشؤون الفنية	ليسانس لغة إنجليزية
	هندسة طيران
	دبلوم مهني بناء وتشييد
	دبلوم عالي إعلام
إدارة التخطيط والتطوير	دبلوم متوسط محاسبة (مدير إدارة)
	بكالوريوس صيدلة
	هندسة كهربائية
	هندسة تمديدات كهربائية
إدارة تقنية المعلومات	بكالوريوس هندسة كيميائية
إدارة ضرائب غريان	دورة تفصيل وخياطة

(31) عادل رمضان حيدر، مرجع سبق ذكره.

(32) ميروكة امحمد الورفلي، مرجع سبق ذكره.

إدارة ضرائب طرابلس	دورة إسعاف أولية
	دورة فني أحذية
مكتب الإعلام والتثقيف الضريبي	دبلوم عالي مهن إدارية ومالية
	إدارة فنادق
إدارة الشؤون الإدارية والمالية	ليسانس آداب
	علوم سياسية
	بك فنون وإعلام
	تربية بدنية

وورود هذه البيانات عن تقارير متفرقة لديوان المحاسبة الليبي 2017–2014، نقلاً عن: أنس بعيرة، **ورقة بعنوان: «ثقافة السياسات العامة: نحو وعي مؤسسي أكبر بالقضايا العامة» مقدمة لمنتدى القضايا العامة الأول، بنغازي، 2017.**

سادساً: الجهود الوطنية لأجهزة مكافحة الفساد في ليبيا والأساس القانوني لها :

ديوان المحاسبة: انشئ ديوان المحاسبة في ليبيا لأول مرة بالقانون رقم «**3**» لسنة **1955م**، وأعيد تنظيمه عام **1966م**، ثم بالقانون رقم «**79**» لسنة **1975م**، وتم دمجة بعد ذلك مع جهاز الرقابة الإدارية وجهاز المتابعة الشعبية بحيث نظم عمل هذه الأجهزة مجتمعة القانون رقم «**11**» لسنة **1996م**، يعاد تنظيمه مستقلاً بالقرار رقم «**5**» لسنة **2006م**، وبالقانون رقم «**3**» لسنة **2007م**، وبعدها صدر قرار المجلس الوطني رقم «**119**» لسنة **2011** وألغى القانون رقم «**3**» لسنة **2007م**، واعاد العمل بالقانون السابق أي القانون رقم «**11**» لسنة **1996م**، ومؤخراً فقد تم تنظيم عمل ديوان المحاسبة وفقاً لقانون رقم «**19**» لسنة **2013م**، والذي فصل اختصاصات الرقابة الإدارية والمظالم والتحقيق عن ديوان المحاسبة بحيث تم إنشاء هيئة جديدة لها هي: (هيئة الرقابة الإدارية) وفقاً للقانون رقم «**20**» لسنة **2013م**, إذاً وكما أشرنا سلفاً فإن ديوان المحاسبة ينظم عمله القانون رقم «**20**» لسنة **2013م**[33]، ويعتبر ديوان المحاسبة ذو طبيعة خاصة واختصاصات رقابية نوعية تهدف إلى:

-تحقيق رقابة فعالة على المال العام والتحقق من مدى ملائمة أنظمة الرقابة الداخلية اليدوية والإلكترونية وسلامة التصرفات المالية والقيود

-المحاسبية والتقارير المالية طبقاً للتشريعات النافذة.

-بيان أوجه النقص أو القصور في القوانين واللوائح والأنظمة المعمول بها.

-الكشف عن المخالفات المالية في الجهات الخاضعة لرقابة الديوان.

-تقييم أداء الجهات الخاضعة لرقابة الديوان[34]

هيئة الرقابة الإدارية: أول بادرة ظهور للرقابة الإدارية في ليبيا كانت بالقانون الصادر عام **1967م**، بشأن إنشاء هيئة التحقيق الإداري، ثم جاء بعد ذلك قانون رقم «**42**» لسنة **1970م**، بإنشاء الجهاز المركزي للرقابة الإدارية العامة والذي أعيد تنظيمه بالقانون رقم «**88**»

(33) آمال محمد إمحمد المزوغي، «الإطار التسريعي لأجهزة مكافحة الفساد في ليبيا» مجلة الحق، ورقة بحثية منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط التالي:
https://www.al-haqjournal.ly/index.php/alhaq/article/view/119

(34) المادة «2» من قانون ديوان المحاسبة الليبي رقم «19» لسنة 2013م، الجريدة الرسمية العدد «13» للسنة الثانية، بتاريخ: 25/9/2013م، ص 814.

لسنة **1974م**، وتم دمج الجهاز مع الديوان وجهاز المتابعة الشعبية وفقاً للقانون رقم «**11**» لسنة **1996م**، المشار إليه سابقاً. وأخيراً تم إنشاء هيئة الرقابة الإدارية بالقانون رقم «**20**» لسنة **2013م**، والصادر عن المؤتمر الوطني العام، مع ملاحظة أن هذا القانون وقانون تنظيم ديوان المحاسبة قد صدرا في نفس الجلسة المنعقدة في (**1/8/2013م**). ووفقاً لأحكام القانون رقم «**20**» وفي مادته الأولى منه تنشأ هيئة تسمى: هيئة الرقابة الإدارية، وتمنح لها الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة وتلحق أي تتبع السلطة التشريعية وتمارس اعمالها من خلال **25** فرعاً على مستوى الدولة ويكون مقرها الرئيسي طرابلس[35]. وتهدف إلى تحقيق رقابة إدارية فعالة على الأجهزة التنفيذية في الدولة ومتابعة أعمالها للتأكد من مدى تحقيقها لمسؤولياتها وأدائها لواجبها في مجالات اختصاصها وتنفيذها للقوانين واللوائح، وكذلك الكشف عن الجرائم والمخالفات المتعلقة بأداء واجبات الوظيفة العامة وكرامتها والتحقيق فيها واتخاذ الإجراءات اللازمة لمسائلة مرتكبيها[36]

الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد: وقعت ليبيا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حيث تعتبر ليبيا من الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، حيث وقعت على هذه الاتفاقية بتاريخ: **23/12/2003م**، وصادقت عليها بموجب قانون رقم «**10**» لسنة **2005م**، ووفقاً لهذه المصادقة صار اتفاق الأمم المتحدة جزءاً من المنظومة القانونية الوطنية، وبناءً على الالتزامات الدولية لكل الدول الأعضاء الموقعة على الاتفاقية الدولية انشئت ليبيا « هيأة مكافحة الفساد» بموجب القانون رقم «**63**» لسنة **2012م**، ثم صدر القانون رقم «**11**» لسنة **2014م**، بشأن إنشاء «الهيأة الوطنية لمكافحة الفساد» والذي نص في مادة «**31**»: «يلغى القانون رقم **63** لسنة **2012م** بشأن هيئة مكافحة الفساد وتؤول كافة أصولها وألتزاماتها إلى الهيئة المنشأة بموجب أحكام هذا القانون، ويلغى كل نص يخالف ذلك»[37]

كما صدر عن نفس القانون لائحة تنفيذية تنظمه تحت قرار رقم (**131**) لسنة **2021م**[38]. وتنص المادة الاولى من القانون رقم «**11**» لسنة **2014م**، على تنشأ بموجب أحكام هذا القانون هيئة عامة تسمى «الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد» تكون لها الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة وتتبع السلطة التشريعية. وتباشر الهيئة اختصاصاتها وفق ما يلي:

-إعداد المقترحات المتعلقة بتعديل التشريعات ذات العلاقة بمكافحة الفساد التي ترى الهيئة الحاجة إلى تعديلها وإحالتها لمجلس هيئة مكافحة الفساد لدراستها.

-مراجعة وتقييم التقارير الصادرة عن المنظمات المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد والإطلاع على وضع الحكومة الليبية فيها، واقتراح الإجراءات المناسبة حيالها.

-تلقي إقرارات الذمة المالية وفحصها وحفظها وطلب أي بيانات أو إيضاحات تتعلق بها من ذوي الشأن أو الجهات المختصة.

-المساهمة في وضع الأسماء المضافة إلى قوائم الحراسة وفقاً لأحكام القانون رقم **36/2012م**، المعدل بالقانون رقم **47/2012م**، بشأن إدارة أموال وممتلكات بعض الأشخاص.

(35) آمال محمد إمحمد المزوغي، مرجع سبق ذكره.

(36) المادة «24» من قانون هيئة الرقابة الإدارية رقم «20» لسنة 2013م، المنشور في الجريدة الرسمية العدد «13» السنة الثانية 25/9/2013م، ص 838.

(37) أنظر: الملحق رقم «1» بشأن قانون رقم 11 لسنة 2014 المنشأ للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

(38) أنظر: الملحق رقم «2» بشأن قانون رقم 131 لسنة 2021 اللائحة التنفيذية لقانون هيئة مكافحة الفساد.

التنسيق مع مصرف ليبيا المركزي والجهات ذات العلاقة للعمل على استرداد الأموال الناتجة عن الفساد في الداخل والخارج.

-تمثيل ليبيا في المنظمات والمؤتمرات الدولية والإقليمية المتعلقة بمكافحة الفساد.

القيام بالتحري والكشف عن جرائم الفساد وعلى الأخص:

أ- الجرائم المنصوص عليه في القانون رقم (2) لسنة **2005م** بشأن مكافحة غسل الأموال.

ب- الجرائم الماسة بالأموال العامة والمخلة بالثقة العامة المنصوص عليها في قانون العقوبات.

ت- الجرائم الاقتصادية المنصوص عليها بالقانون رقم (2) لسنة **1979م** وتعديلاته.

ث- جرائم إساءة استعمال الوظيفة أو المهنة والوساطة والمحسوبية.

ج- الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم (3) لسنة **1986م** بشأن من أين لك هذا.

ح- الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم (10) لسنة **1994م** بشأن التطهير.

خ- أي فعل أخر نصت عليه اتفاقية الأمم المتحدة بشأن مكافحة الفساد.

ما يلاحظ من خلال ما ذكر سابقاً في الأجهزة والهيئات والدواوين المعنية بمكافحة الفساد في ليبيا بأنها جميعاً تتبع السلطات التشريعية كما وتشترك جميعها في اختصاصات ومهام (مكافحة الفساد) على سبيل الذكر: إساءة استخدام السلطة وجرائم المال العام، كما لم يتضح أيهما أعلى سلطة من الآخر في السلم القانوني المنظم الذي من المفترض أن ينظم تسلسل هرميتها القانونية. كذلك لم نلحظ أي استقلالية ذات حيادية لأي مما ذكر من الأجهزة والهيئات والدواوين السالفة الذكر مما يعطينا انطباع بأن هناك تفريغ تشريعي غير منطقي لأنشاء وتعدد الجهات المخولة بمكافحة الفساد ناهيك عن غياب الحيادية والاستقلالية لها حتى تناط بدورها الصحيح بمكافحة الفساد حتى على صعيد عمل السلطات التشريعية نفسها بالإضافة إلى أن مسودة الدستور لعام **2017م** تضع هيئة واحد فقط سيادية عليا وهي: ديوان المحاسبة كهيئة مستقلة وتندرج باقي الأجهزة تحت مسمى «هيئات أخرى» بمعنى سيطال مستقبلاً تغيير في المراكز القانونية للأجهزة المختصة بمكافحة الفساد ومدى استقلاليتها[39]

وبالعودة إلى موضوع قانون الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وهو محل البحث الحالي، ورد في المادة «13» : يشترط في رئيس الهيئة ووكيلها وأعضاء مجلسها وموظفيها أن يكونوا من الليبيين الحاصلين على مؤهل عال أو جامعي في القانون أو المحاسبة أو الاقتصاد، ولا يجوز منح صفة الضبط القضائي لغير حملة المؤهلات المذكورة ويستثنى من شرط المؤهل المشار إليه شاغلو الوظائف الإدارية والكتابية والحرفية. علماً بأن عنصر التدريب هام جدا وقد ورد باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتأكيد عليه في أكثر من فقرة.

وبالعودة أيضاً و بالاطلاع على القانون رقم **11** لسنة **2014** فإنه آثر ان لا يعرف جرائم الفساد او الوقاية منها ولم يتقيد بالقانون النموذجي لمكافحة الفساد المقدم من الأمم المتحدة من الهيئة المكلفة بمتابعة تطبيق الدول للاتفاقية .

-بل حدد الجرائم على سبيل الحصر من خلال قوانين معينة فاعتبرت هذه الجرائم جرائم فساد حيث نصت المادة 3/7 على[40]:

القيام بالتحري والكشف عن جرائم الفساد وعلى الأخص:

أ. الجرائم المنصوص عليه في القانون رقم (2) لسنة **2005م** بشأن مكافحة غسل الأموال.

(39) الباحث.

(40) الصالون الليبي القانوني، «مجموعة باحثين قانونيين» شبكة المعلومات الدولية الانترنت.

ب. الجرائم الماسة بالأموال العامة والمخلة بالثقة العامة المنصوص عليها في قانون العقوبات.

ت. الجرائم الاقتصادية المنصوص عليها بالقانون رقم (2) لسنة **1979م** وتعديلاته.

ث. جرائم إساءة استعمال الوظيفة أو المهنة والوساطة والمحسوبية.

ج. الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم (3) لسنة **1986م** بشأن من أين لك هذا.

ح. الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم (10) لسنة **1994م** بشأن التطهير.

خ. أي فعل أخر نصت عليه اتفاقية الأمم المتحدة بشأن مكافحة الفساد .

فنص على ان البنود الست الأولي في الفقرة السابعة من المادة الثالثة هي جرائم فساد بنص القانون الا انها ليست الوحيدة فتضاف اليها نصوص أخرى في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد دون ان يبينها مما زاد الغموض غموضا في تشريع عقابي.

-ثم نص في المادة 25 على:

مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمسة سنوات أو غرامة لا تزيد عن عشرة ألاف دينار أو بكلتا العقوبتين معا كل من ارتكب أي جريمة من جرائم الفساد المنصوص عليها في الفقرة (7) من المادة (3) من هذا القانون.

فنلاحظ ان المشرع لم يكن موفقا في التعميم بحيث اعتبر جميع الجرائم الواردة في هذه القوانين جنايات ونص على عقوبة شديدة وهي السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات دون تفريد رغم وجود الكثير من الجنح البسيطة التي لا تستأهل هذه العقوبة الشديدة ومنها قانون الجرائم الاقتصادية مثل الجرائم الخطئية كالمنصوص عليها في المادة **10** او المادة **19** ونصها :

«كل موظف عام في منشأة تعاونية أو تجارية احتجز بغير حق سلعاً مما عهد إليه ببيعه للجمهور أو رفض بيعها أو أخفاها أو سلمها مماثلة لشخص أو لأشخاص معينين بكميات تجاوز احتياجاتهم العادية يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين وبغرامة تعادل قيمة السلع التي احتجزها أو رفض بيعها أو أخفاها أو سلمة» والمادة **32** والتي نصها:

«يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر كل من اختلس الطاقة الكهربائية أو المياه من شبكات المرافق العامة» والمادة **33** والتي نصها :

«يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين كل موظف عام يحصل لنفسه سواء مباشرة أو عن طريق غيره أو بأفعال مختلفة على منفعة غير مشروعة من أي عمل من أعمال الإدارة التي يمارس فيها وظيفته» والمادة **34** والتي نصها :

" يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر كل موظف عام يسيء استعمال سلطات وظيفته لنفع الغير أو الإضرار به وذلك إذا لم ينطبق على فعله نص جنائي آخر في القانون».

والمادة **335** من قانون العقوبات باعتبارها ت دخل ضمن الجرائم المخلة بالثقة العامة ونصها :

يعاقب بالحبس كل من حصل بغير حق على الأختام والمياسم الصحيحة التي تستعملها الدولة أو الإدارة أو السلطات العامة لإثبات الصفة الرسمية أو استعملها إضراراً بالغير أو لمصلحته أو لمصلحة غيره . وقد نصت المادة **37** من قانون ا لجرائم الاقتصادية على أنه:

"لا تخل أحكام هذا القانون بأية عقوبة أشد منصوص عليها في قانون العقوبات أو أي قانون آخر كما لا تخل أحكام هذا القانون بمساءلة الموظف العام تأديبياً ومعاقبته بإحدى العقوبات الواردة في قانون الخدمة المدنية أو أي قانون آخر».

اقتصار دور الهيئة على «سلطة الاستدلال»[41]:

اقتصار دور الهياة في كونها سلطة استدلال فقط، يحد كثيراً من قيامها بدورها في مكافحة الفساد، ويعد ثغرة إجرائية بارزه في عملها، وكان المفترض أن تعطي سلطة التحقيق الابتدائي أسوة بأقرب جهاز مشابه لها في الاختصاص وهو جهاز : «هيئة الرقابة الإدارية» مع مزيد اختصاص الهيئة الوطنية بمكافحة الفساد، وأحقيتها من هيئة الرقابة بالتمتع بسلطة التحقيق الإبتدائي– فلا أقل من إنشاء نيابة مختصة بمكافحة الفساد تتولى هذا الجانب، تحقيقاً لشرط اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في وجوب شرط الاختصاص فيمن يتولى مكافحة الفساد. كما في المادة «36» من الاتفاقية. علماً بأن سلطة التحقيق الإبتدائي كانت ممنوحة للهيئة في القانون السابق الملغي للهيئة رقم «63» لسنة 2012م: كما في المادة «6» المعددة لسلطات ومهام الهيئة في سبيل تحقيق أهدافها، الفقرة «6»: «التحقيق مع مرتكبي جرائم الفساد وإحالتهم إلى القضاء»، وهي بموجب هذا سلطة تحقيق مرجعيتها القضاء مباشرةً، وليس النيابة، أو أي جهة أخرى. فغياب التمتع بسلطة التحقيق الإبتدائي للهيئة، أو وجود نيابة مختصة بجرائم الفساد مضعف لجهود مكافحته، حيث إن دور الهيئة يقتصر على جمع الاستدلالات ونتائج التحريات عن أي واقعة، ومن ثم رفعها إلى النيابة العامة فيما كان من قبيل الجرائم الجنائية، أو لسلطة التحقيق في هيئة الرقابة الإدارية فيما كان من قبيل الجرائم الإدارية، وهنا ينتهي دورها وسلطتها تماماً، وليس لها حتى سلطة المتابعة ومعرفة إجراءات ونتائج التحقيق الإبتدائي فيهما، فضلاً عن نتائج التحقيق النهائي، والفصل في القضية لدى السلطة القضائية ممثلة في محكمة الاختصاص في القضية.

الخاتمة:

في المحصلة لدراستنا المتواضعة هذه يتبين لنا بأن الفساد ظاهرة مستفحلة في كل المجتمعات المتقدمة والنامية، ولكن ما جعلها اكثر استفحالاً في المجتمعات النامية هو إهمال مسببات ظاهرة الفساد فالمجتمعات النامية مما جعله يطال كل المستويات للمنظومة المجتمعية الاقتصادية السياسية الاجتماعية الثقافية.

كما إن مسببات الفساد وقيام الموظفين العموميين بأعمال منافية للقانون ترتقي للجرائم الإدارية والمالية هو ضعف أداء الأجهزة الرقابية وكذلك التغيرات الهيكلية المستمرة وكذلك تداخل وتضارب اختصاصات ومهام هذه الأجهزة المناطة بمكافحة الفساد مما يجعلها عرضة للثغرات القانونية التي تتيح للفساد التغلغل أكثر داخل مؤسسات الدولة. خصوصاً وإن الدولة الليبية تعاني من حالة عدم الاستقرار السياسي تسبب في خلق حكومات موازية تتخذ كل منها تشريعات غير موحدة اثرت سلباً في مكافحة ظاهرة الفساد مما جعل الفساد يكون مستفحلاً في جميع مقدرات ومفاصل الدولة الليبية. **واستناداً إلى تحليل للقوانين المتعلقة بقانون الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ولائحته التنفيذية في ليبيا، وقانون العقوبات وقوانين العمل الليبي، توصلنا للنتائج التالية:**

–أزدواجية الاختصاصات والمهام ما بين الاجهزة الرسمية المناطة بمكافحة الفساد في ليبيا مما جعل هناك إرساء لثغرات تعيق آليات ضبط الفساد.

–لم تجرم التشريعات الليبية رشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفين المؤسسات الدولية العمومية ولا ارتشائهم.

–لم يعرف القانون الليبي من هو المقصود «بالموظف العمومي تحديداً» حيث عرفه بشكل مطلق.

(41) عائشة سليمان القذافي، « عناصر الضعف الإدارية في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد" وريقة منشورة – مجلة المقدمة الالكترونية – العدد العاشر – السنة الأولى – 2022م – الصفحة الرسمية للمجلة : https://:myl.um.ejournal/index.MUQADDIMH.

-لم تجرم ليبيا الوعد بمزية غير مستحقة أو عرضها أو منحها للتحريض على الإدلاء بشهادة زور أو للتدخل في الإدلاء بالشهادة في حالة القبول وحصول الكذب أو الزور، كما لم تجرم استخدام القوة البدنية أو التهديد أو الترهيب أو الوعد بمزيه غير مستحقة أو عرضها أو منحها للتدخل في تقديم أدلة في إجراءات تتعلق بارتكاب أفعال مجرمة وفقاً للاتفاقية.

-لم تنص التشريعات الليبية على المسؤولية الجنائية للشخصيات الاعتبارية فيما يتعلق بالجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية سوى جرائم غسيل الأموال.

-عالج قانون العقوبات المشاركة الجرمية في المواد من **100** الى **103** ولم يعاقب القانون الليبي على الأعمال التحضيرية لارتكاب الجريمة.

-لم تتخذ ليبيا أي تدابير لتوفير حماية فعالة للشهود والخبراء الذين يدلون بشهادة تتعلق بأفعال مجرمة وفقاً للاتفاقية.

-لا تسمح ليبيا للإدلاء بالشهادة باستخدام تكنولوجيا الاتصالات.

-توجب المادة **24** من قانون الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد على كل من لدية معلومات جدية أو وثائق بشأن جريمة فساد أن يقدم بلاغاً عنها إلى الهيئة (دون النص على عقوبة في حالة عدم الإبلاغ).

عليه توصي الدراسة بتوصيات عامة بالتالي:

-إعادة النظر في الأساس القانوني للأجهزة المختصة بمكافحة الفساد في ليبيا من حيث الاختصاصات والمهام. ومستوى الصفة السيادية لكل جهاز.

-إعادة النظر في مدى موائمة ومطابقة قانون الهيأة الوطنية لمكافحة الفساد في ليبيا لما ورد ببنود وقوانين اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والملزمة لليبيا قانوناً.

-إعادة النظر في توصيف ماهية جرائم الفساد من الناحية القانونية بشكل أكثر دقة ووضوح مما لا يدع مجال للشك في توصيف أي جرم ما خاص بالفساد.

-تفعيل محاكم مختصة بجرائم مكافحة الفساد.

-التركيز على عنصر التدريب والخبرة في الكفاءات المنوطة بأعمال مكافحة الفساد في أجهزة مكافحة الفساد.

-تفعيل وسائل إلكترونية مختصة بمكافحة الفساد.

-خلق تعاون دولي فيما يخص المؤتمرات والندوات وورش العمل للاستفادة منها محلياً في محاربة الفساد.

-الرفع من مستوى التثقيف المجتمعي ومد جسور التعاون مع المجتمع المدني.

-كما توصي الدراسة باتخاذ سلسلة الإصلاحات العملية التالية:

-خلق حلقة تعاون بين الأجهزة المختصة بمكافحة الفساد في ليبيا: ديوان المحاسبة – هيئة الرقابة الإدارية – الهيئة الوطنية بمكافحة الفساد -من خلال إنشاء مكتب تحت مسمى (مكتب التعاون المحلي).

-إنشاء محكمة مختصة بجرائم والمالية فيما يخص جرائم الفساد الإدارية والاقتصادية.

-العمل على اصدار قانون لتجريم رشوة موظف عمومي أجنبي أو موظف في مؤسسة دولية عمومية.

-النظر في تجريم الوعد بالرشوة.

-إعادة النظر في تجريم الاموال غير المنقولة.

-إخضاع الشخصيات الاعتبارية لعقوبات فعالة ومناسبة ورادعة عند مشاركتهم في اعمال جرائم الفساد بما يتخطى فقط تجريمهم عن

-غسيل الأموال.

-إتخاذ تدابير حيال حماية الشهود والخبراء الذين يدلون بشهادة تتعلق بجرائم الفساد.

-إعادة النظر في التشريعات للسماح بالإدلاء بالشهادة إلكترونياً وذلك من خلال إنشاء منصة إلكترونية تسمح لأي مواطن بالإدلاء بشهادته وارفاق ما يسند شهادة من مستندات إن وجدت مع ضمان سرية هوية المبلغ. وهذا معمول به في دول كثيرة.

المراجع

أولاً: القوانين:

1.قانون ديوان المحاسبة الليبي رقم «**19**" لسنة **2013**م.

2.قانون هيئة الرقابة الإدارية رقم «**20**" لسنة **2013**م.

3.قانون رقم **11** لسنة **2014** المنشأ للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

4.قانون رقم **131** لسنة **2021** اللائحة التنفيذية لقانون هيئة مكافحة الفساد.

ثانياً: الكتب:

1.الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة، مجموعة الحكم الديمقراطي «مكتب سياسات التنمية – يونيو 2010»، تعريب ومراجعة: ناصر فرج حسونة، عمر إبراهيم العفاس، عبدالناصر عزالدين بوخشيم، بنغازي: منشورات مركز البحوث والاستشارات – جامعة بنغازي، 2017.

2.العواملة، نائل، أساليب البحث العلمي، عمان : الجامعة الأردنية، 1997.

3.المغيربي، محمد زاهي ، **قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهاجية ومداخل نظرية**، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، ط2، 1998.

4.العلي، محمد مهنى، **الوجيز في الإدارة العامة** ، جدة، الدار السعودية للنشر والتوزيع، 1984.

5.الرازي، زين العابدين محمد بن أبي بكر، **مختار الصحاح**، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1994.

6.خشيم، مصطفى عبدالله أبوالقاسم، **تحليل السياسة العامة: ليبيا أنموذجاً** ، طرابلس، المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات، 2024.

7.خيرالله، داود ، **الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها، دراسة منشورة في (الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية)** بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2006.

8.خفاجي، أحمد ، **جرائم الرشوة** ، القاهرة، دار قباء، 1999.

9.صادق، محمد، **الفساد الإداري في العالم العربي: مفهومة وأبعاده المختلفة**، القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2014.

10. محمود، صلاح الدين فهمي ، **الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية**، الرياض، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1994.

ثالثاً: الدوريات:

1.مبروكة المحمد الورفلي، «الثقافة السياسية الليبية والفساد»، ورقة علمية محكمة غير منشورة (بنغازي، د.ن، العدد السادس، ربيع 2009).

2.أنس بعيرة، ورقة بعنوان: «ثقافة السياسات العامة: نحو وعي مؤسسي أكبر بالقضايا العامة» مقدمة لمنتدى القضايا العامة الأول، بنغازي، 2017.

رابعاً: الرسائل العلمية:

1.نسيم محمد بن عامر، **مكافحة الفساد في الأردن بين مجلس النواب وهيئة مكافحة الفساد**، رسالة ماجستير منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت ، الأردن، جامعة اليرموك، كلية الحقوق، 2012، أنظر رابط النشر:
https://search.mandumah.com/Record/743103

خامساً: شبكة المعلومات الدولية «الانترنت»:

1.شريهان ممدوح حسن أحمد، «جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة» ورقة منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت، أنظر الرابط التالي: https://jlaw.journals.ekb.eg/article_45185.html

2.عبدالله محمد الناظوري، «الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري والمالي في ليبيا» ورقة بحثية منشورة في أعمال المؤتمر العلمي الأول: مكافحة الفساد في ليبيا من المنظور التشريعي – تحت شعار: نعم لبناء الدولة، الجامعة الأسمرية الإسلامية- كلية الشريعة والقانون، خلال الفترة: 19-18 سبتمبر 2021م. بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت، أنظر الرابط التالي:
https://asmarya.edu.ly/shlaw/?page_id=417

3.جازية شعيتير، «مكافحة الفساد في ليبيا: تعدد السياقات وشمولية السياسات»، ورقة بحثية منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط التالي:
https://defendercenter.org/ar/5481

4.سهام عبدالسيد، سلوى إبراهيم، سمية محمود، «الشفافية الإدارية ودورها من الفساد الإداري من وجهة نظر موظفي هيئة الرقابة الإدارية بمدينة الكفرة»، ورقة بحثية منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط التالي:
https://insd.elmergib.edu.ly/papers/INSD022.pdf

5.عادل رمضان حيدر، «أسباب الفساد المالي والإداري في ليبيا وآثاره (دراسة نظرية)" **مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية** (المجلد20، العدد "2"، ديسمبر 2023) ص ص 41-25، ورقة بحثية منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت، أنظر الرابط التالي:
https://search.mandumah.com/Record/1441816/Description

6.**الشفافية الدولية** (بالإنجليزية Transparency International) يُرمز لها اختصارً (TI)، وهي منظمة مجتمع مدني عالمية تقود الحرب ضد الفساد. تجمع الناس معاً في تجمع عالمي قوي للعمل على إنهاء الأثر المدمر للفساد على الرجال و النساء والاطفال حول العالم. مهمة الشفافية الدولية هي خلق تغيير نحو عالم من دون فساد. للمزيد حول منظمة الشفافية الدولية أنظر الرابط التالي:
https://ar.wikipedia.org/wiki

7.قاسم علوان سعيد، سهاد عادل أحمد، «الفساد الإداري والمالي: المفهوم – الأسباب – الآثار – وسائل المكافحة"، **مجلة الدراسات التاريخية والحضارية «مجلة علمية محكمة»** (المجلد6، العدد18، كانون الثاني السنة 2014) دراسة منشورة على شبكة المعلومات الدولية «الانترنت» تاريخ الدخول: 30/7/2024م ساعة الدخول: 5:20pm على الرابط التالي:
https://www.iasj.net/iasj/download/4ff9d9cf2188f478

8.الشفافية الدولية (بالإنجليزية Transparency International) يُرمز لها اختصارً (TI)، وهي منظمة مجتمع مدني عالمية تقود الحرب ضد الفساد. تجمع الناس معاً في تجمع عالمي قوي للعمل على إنهاء الأثر المدمر للفساد على الرجال و النساء والاطفال حول العالم. مهمة الشفافية الدولية هي خلق تغيير نحو عالم من دون فساد. للمزيد حول منظمة الشفافية الدولية أنظر الرابط التالي:
https://ar.wikipedia.org/wiki

9.**البنك الدولي**:هو أحد الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة التي تعنى بالتنمية. مجموعة البنك الدولي هي مجموعة مؤلفة من خمس منظمات عالمية، مسؤولة عن تمويل البلدان بغرض التطوير وتقليل إنفاقه، بالإضافة إلى تشجيع وحماية الاستثمار العالمي. وقد أنشئ مع صندوق النقد الدولي حسب مقررات مؤتمر بريتون وودز، ويشار لهما معا كمؤسسات بريتون وودز. وقد بدأ في ممارسة أعماله في **27** يناير**1946**، للمزيد أنظر الرابط التالي: https://ar.wikipedia.org/wiki

10.عمر الحضرمي، "الفساد الصغير والفساد الكبير" مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط التالي:
https://www.ammonnews.net/article/52471

11. شريهان ممدوح حسن أحمد، "جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة" **المجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية – مجلة علمية محكمة)** دراسة منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط التالي: https://jlaw.journals.ekb.eg/article_45185.html

12. ريما مصباح الفيتوري الفرجاني، "المواجهة الجنائية لجريمة استغلال النفوذ في القانون الليبي" **ورقة بحثية منشورة في المؤتمر الدولي الأول لكلية القانون – مجلة الحق** (جامعة بني وليد، العدد 13، يونيو 2024) منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت، على الرابط التالي: https://www.al-haqjournal.ly/index.php/alhaq/article/view/110/87

13. عادل بن أحمد الشلفان، "دور الحوكمة والشفافية في الحد من الفساد الإداري" دراسة منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط التالي: https://search.mandumah.com/Record/1148546

14. عادل رمضان حيدر، "أسباب الفساد المالي والإداري في ليبيا وآثاره (دراسة نظرية)" **مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية** (المجلد20، العدد "2"، ديسمبر 2023) ص 31، ورقة بحثية منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت، أنظر الرابط التالي:
https://search.mandumah.com/Record/1441816/Description

15. آمال محمد إمحمد المزوغي، «الإطار التسريعي لأجهزة مكافحة الفساد في ليبيا" **مجلة الحق**، ورقة بحثية منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط التالي:
https://www.al-haqjournal.ly/index.php/alhaq/article/view/119

16. عائشة سليمان القذافي، « عناصر الضعف الإدارية في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد" وربقة منشورة – مجلة المقدمة الالكترونية – العدد العاشر – السنة الأولى – 2022م – الصفحة الرسمية للمجلة

https://ejournal.um.myl.index/MUQADDIMH



مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية

Journal of the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific Studies

الإكاديمية الليبية - بنغازي

Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch

استراتيجيات إدارة الصراع التنظيمي وأثره على الأداء الوظيفي من وجهة نظر العاملين في كلية الآداب/ جامعة الزاوية

أ. عادل عمران هيبة*

*عضو هيئة التدريس جامعة عمر المختار

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر استراتيجيات إدارة الصراع التنظيمي على الأداء الوظيفي من وجهة نظر العاملين بكلية الآداب جامعة الزاوية واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي، وقد تم تصميم استبانة للدراسة كوسيلة لجمع البيانات مكونة من (50) فقرة موزعة على متغيري الدراسة، وقد تمثل مجتمع الدراسة من جميع العاملين في كلية الآداب جامعة الزاوية والبالغ عددهم (114) موظف.

وقد أظهرت الدراسة عدد من النتائج أهمها:

1-أظهرت الدراسة أن هناك تنوع في استخدام استراتيجيات إدارة الصراع التنظيمي من قبل إدارة كلية الآداب جامعة الزاوية، وأنهم لا يقتصرون على استخدام استراتيجية واحدة.

2-أظهرت نتائج آراء أفراد عينة الدراسة أن أكثر استراتيجيات إدارة الصراع التنظيمي استخداماً داخل كلية الآداب جامعة الزاوية هي استراتيجية التعاون بدرجة مرتفعة بلغت 85%.

3-حصل مجال استراتيجية التنازل (المجاملة) على درجة موافقة بلغت 88% مما يدل على استخدام إدارة كلية الآداب جامعة الزاوية في إدارة الصراعات بدرجة مرتفعة.

4-حصل مجال استراتيجية (التجنب) على نسبة 90% مما يدل على استخدام إدارة كلية الآداب جامعة الزاوية استراتيجية التجنب في إدارة الصراعات التنظيمية بدرجة مرتفعة.

5-حصل مجال استراتيجية التسوية (الحل الوسط) على درجة موافقة بلغت 85% مما يدل على استخدام إدارة كلية الآداب جامعة الزاوية لاستراتيجية (الحل الوسط) في إدارة الصراعات التنظيمية بدرجة مرتفعة.

6-حصل مجال (السيطرة) على درجة موافقة بلغت 87% مما يدل على استخدام إدارة كلية الآداب لاستراتيجية السيطرة في إدارة الصراعات التنظيمية بدرجة مرتفعة.

7-لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة معنوية 0.05 بين استجابات المبحوثين نحو استخدام إستراتيجية إدارة الصراع التي يستخدمها عميد الكلية تعزى إلى متغير النوع (ذكور– إناث).

مقدمة:

تُعد ظاهرة الصراع من الظواهر الطبيعية التي تحدث في كافة المجتمعات البشرية ولا يكاد تخلو منظمة اجتماعية من هذه الظاهرة والتي تشكل عبئا كبيراً على المديرين، حيث يصرفون جل وقتهم في إدارة هذه الصراعات؛ حيث أن الأنظمة البشرية لا يمكن أن تظل في حالة ثبات ما دامت في حقيقتها أنشطة اجتماعية مفتوحة تتفاعل مع البيئة التي تعيش فيها. (الخلايلة، 2010)

ولكون طبيعة الأفراد والمنظمات تستدعى التطور والتغير لأن الاستقرار والثبات حالة غير طبيعية، ولذا فإن الصراعات غالباً ما ترافق التغيرات الحاصلة في مجمل العلاقات السائدة (حمود، 2002)، ومن هنا تكمن الضرورة لإيجاد طريقة يتم بموجبها مواجهة الصراعات بالصورة الأمثل بحيث يتم استثمارها لخدمة المنظمة ولتحقيق أهدافها وأهداف أعضائها والذين هم جزء منها ومن المجتمع ككل. (العبيدي، 2008)

وبجانب ظاهرة الصراع نجد أن الأداء لا يزال واحداً من الموضوعات التي حظيت باهتمام الباحثين في علم الإدارة نظراً لارتباطه بدور حياة المنظمة في مراحلها المختلفة، وتأثيره على نموها وبقائها، وتحقيق مستويات إنتاجية عالية، لذا فإنه ينظر إليه كمؤشر مهم على فعالية المنظمات بشكل عام.

ومن هذا المنطلق قام الباحث في هذه الدراسة بالتركيز على هذين الموضوعين وهي استراتيجيات إدارة الصراع التنظيمي والأداء الوظيفي.

وعليه فإن هذه الدراسة ركزت على التعرف على أهم استراتيجيات إدارة الصراع التنظيمي المطبقة في كلية الآداب، جامعة الزاوية وعلى معرفة مستوى الأداء الوظيفي.

كما وهدفت الدراسة إلى التعرف على أثر استراتيجيات إدارة الصراع التنظيمي على مستوى الأداء الوظيفي داخل كلية الآداب، جامعة الزاوية من وجهة نظر العاملين فيها. (الخالدي، 2008)

الإطار العام للدراسة

أولاً: مشكلة الدراسة

تعد ظاهرة الصراع داخل المنظمة من أهم معوقات العمل لدى المديرين، لأنها تستهلك جهد الإدارة ووقتها في مواجهتها وحلها بدلاً من استثمار هذا الوقت والجهد في أنشطة منتجة بالإضافة إلى أنها تنعكس يلباً على مستوى أداء العاملين وتشتت جهودهم بعيداً عن مسار تحقيق الأهداف. (مصطفى، 2000)

وبالتالي فإن النمط القيادي لمدير المنظمة في إدارة الصراعات بين الأفراد والجماعات داخل المنظمة وتحويلها إلى صراعات إيجابية يعد مهارة إدارية ودور من أهم أدوار مدير المنظمة وذلك من خلال وضع الاستراتيجيات المناسبة لإدارة الصراع بما يحقق أهداف المنظمة بفاعلية، بحيث تؤدي المنظمة دورها الذي أنشئه المجتمع من أجلها، وأن المستوى الأمثل للأداء لن يتحقق إلا من خلال تعلم كيفية إدارة الصراع، وذلك بالإعتماد على استراتيجية ملائمة تقلل من الحيلولة دون بلوغ المنظمات لأهدافها خصوصاً للأهداف الجوهرية المنظمة في سعي المنظمات لتحقيق الكفاية والفاعلية. (بن موسى، 2007)

وعلى ضوء ما تقدم يمكن للباحث صياغة مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:

– ما أثر استراتيجيات إدارة الصراع التنظيمي على مستوى الأداء الوظيفي داخل كلية الآداب، جامعة الزاوية على أداء العاملين.

وينبثق عنه التساؤلات الفرعية التالية:

1 –ما واقع استراتيجيات إدارة الصراع التنظيمي في كلية الآداب جامعة الزاوية؟

2–ما مستوى الأداء الوظيفي لدى العاملين في كلية الآداب جامعة الزاوية؟

3–لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين درجة تطبيق كلية الآداب جامعة الزاوية لإدارة الصراع التنظيمي وبين مستوى أداء العاملين فيها؟

4–ما أثر التطبيق استراتيجيات إدارة الصراع التنظيمي على مستوى الأداء الوظيفي داخل كلية الآداب جامعة الزاوية لدى العاملين فيها؟

5–لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين نحو استخدام استراتيجيات الصراع التي يستخدمها عميد الكلية تعزى للمتغيرات التالية (النوع، العمر، سنوات الخدمة).

ثانياً: أهداف الدراسة

–التعرف على واقع استراتيجيات إدارة الصراع لدى كلية الآداب جامعة الزاوية.

– معرفة مستوى الأداء الوظيفي لدى العاملين في كلية الآداب جامعة الزاوية.

– معرفة أثر تطبيق استراتيجيات إدارة الصراع التنظيمي لمستوى الأداء الوظيفي.

– إبراز علاقة استراتيجيات إدارة الصراع التنظيمي لمستوى الأداء الوظيفي.

– الكشف عن الفروق بين متوسطات استجابات المبحوثين نحو استخدام استراتيجية إدارة الصراع في كلية الآداب جامعة الزاوية والتي تعزى للمتغيرات التالية (النوع، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة).

ثالثاً: أهمية الدراسة

–تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تتطرق إلى أهم المفاهيم التنظيمية المتمثلة بالصراع التنظيمي والاستراتيجيات المستخدمة حديثاً في قياس الأداء الوظيفي.

–ارتباط هذه الدراسة بظاهرة إنسانية طبيعية الحدوث، لابد من التعرف عليها وكيفية التعامل معها.

– يمكن أن تساعد هذه الدراسة صانعي القرار على تحسين الأداء المؤسسي وتطويره.

– كما أن هذه الدراسة قد تكون نقطة لداية لدراسات مماثلة.

رابعاً: حدود الدراسة

1–الحد الموضوعي: يمثل دراسة استراتيجيات إدارة الصراع التنظيمي وأثره على الأداء الوظيفي لدى العاملين في كلية الآداب جامعة الزاوية من خلال البحث والتحليل لهذه الظاهرة كما تناولتها الدراسات السابقة وكذلك كتب الأدب النظري ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

2–الحد الزماني: تقتصر الحدود الزمنية للدراسة عن العام الدراسي 2022– 2023م.

3–الحد المكاني: كلية الآداب، جامعة الزاوية.

4–الحد البشري: العاملين بكلية الآداب، جامعة الزاوية.

خامساً: مصطلحات الدراسة

1–الإدارة: تعرّف بأنها «مجموعة متشابكة من الوظائف أو العمليات (تخطيط، توجيه، تنظيم، قيادة، متابعة، تقويم) والتي تسعى إلى تحقيق أهداف معينة عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة». (مصطفى، 2005)

2–إدارة الصراع: وهي «العملية التي يتم من خلالها التعامل مع الصراع ومواجهته من خلال اختيار الأسلوب الملائم بعد فهم أسباب

الصراع وأبعاده». (المعشر، 2005)

– ويعرفها الباحث إجرائياً بأنها: مجموعة الإجراءات والأدوات والأساليب والقرارات التي يتخذها المديرون للتعامل مع الصراعات التي تحدث داخل منظماتهم بأساليب متعددة.

3–الاستراتيجية: تعرّف بانها «مجموعة من القرارات والأعمال الإدارية التي تحدد أداء المؤسسة على المدى الطويل أو خطة شاملة توجه نحو تخصيص الموارد من أجل تحقيق تنافسية قابلة للإستمرار، وتركز على البيئة التنافسية، وتعكس أفضل تنبؤات عما يمكن عمله في المستقبل في مواجهة المنافسة والظروف المتغيرة، بمعنى أن يتم توجيه كل طاقات المؤسسة نحو هدف محدد» (حسن وحسين، 2007)

4–استراتيجية إدارة الصراع التنظيمي: هي «الأساليب السلوكية التي يتبعها المدير للتعامل مع مواقف الصراع للإبقاء على الصراع إلى الحد المرغوب فيه، والمنبثقة عن بعدين ويحددان سلوك المدير أثناء إدارته للصراع هما: بعد الاهتمام بالذات، وبعد الاهتمام بالآخرين، أو الاثنان معاً». (قطيشات، 2004)

– ويعرف الباحث استراتيجية الصراع التنظيمي إجرائياً بأنها: هي الأساليب والأدوات والتدابير التي يتبعها عميد كلية الآداب والعاملين بها والتي قد تنشأ بينهم وبين العاملين، أو بين العاملين أنفسهم، والعمل على حلها، سعياً لإحداث التغير المطلوب وضمان سير العمل بما يحقق أهداف المنظمة (الكلية).

5–الأداء الوظيفي: يعرّف بأنه «قيام الموظف بأعباء الوظيفة من المسؤوليات والواجبات التي تكلفه بها المنظمة أو الجهة التي ترتبط وظيفة بها». (عبد الباقي، 2005)

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: إدارة الصراع التنظيمي

أولاً: مفهوم الصراع التنظيمي

لم يتفق العلماء على تعريف موحد للصراع التنظيمي لتباين مدارسهم، فمنهم من يرى أن سلوك يقوم به بعض أعضاء التنظيم بشكل يتعارض مع سلوك الآخرين في التنظيم. (القريوتي، 2000)

بينما يرى البعض الآخر أن الصراع عملية تفاعلية تظهر عن الاختلاف والتنافر أو عدم الاتفاق بين الأفراد والجماعات لعدم تدخل أحد الأطراف أنشطة الطرف الآخر ومنعه من تحقيق أهدافه، أو عند وجود حق إداري لأحد الطرفين بتفضيل سلوك أحدهم عن الآخر في أثناء قيامهم بنشاط مشترك، أو عندما تكون اتجاهات الطرفين أو قيمتهم أو معتقداتهم أو ممارساتهم متباينة. (قطيشات، 2010)

ويعرّف الصراع بأنه: «عملية تنتج عندما يدرك شخص أو مجموعة من الأشخاص أن شخصاً ما أو مجموعة من الأشخاص يحبطون، أو على وشك احباطاً للشخص أو المجموعة الأولى". (العويوي، 2013)

ومن خلال ذلك يلاحظ الباحث أنه لا يوجد إجماع على تعرف واحد للصراع، وربما يعود ذلك إلى أن الصراع يحدث في مستويات متعددة المستوى الذاتي داخل الفرد نفسه، والمستوى الفردي في التنظيم، والمستوى التنظيمي من الجماعات داخل المؤسسة أو بين المؤسسات، فبعض التعريفات ركزت على مستوى معين دون غيره.

ثانياً: إدارة الصراع التنظيمي

تعرّف بأنها: «معالجة أي نشاط بهدف تحويل الصراعات بين الأفراد والتنظيمات الإدارية إلى صراعات بناءة بدلاً من أن تكون هدافة، ولهذا فإن إدارة الصراع تظهر دائماً على أنها مهارة إنسانية للإداريين حيث أن الصراع في التنظيمات أمراً محتوماً، كما أن مفيداً أحياناً». (عيد، 2008)

ويرى الباحث أن إدارة الصراع التنظيمي هي: عملية مخططة تترجم في صورة مهارات إدارية راقية، يمكن أن يمارسها مديري إدارات المؤسسات التعليمية وفق استراتيجيات وأساليب وتقنيات عمل تمكنهم من التعامل مع الصراع المحتوم بهدف الحفاظ على ديناميكية العمل مع متطلبات تطوير الأداء داخل المؤسسة.

ثالثاً: أهمية الصراع التنظيمي

إن وجود الصراع التنظيمي ضروري في أي منظمة من المنظمات لما له من نتائج إيجابية إذا ما أحسن استثمارها فإنها تسهم في زيادة فعالية المنظمة وتطوير أدائها والارتقاء بالعمل فيها، ولكن لابد من أن يكون لهذا الصراع مستوى معين يقف عنده كي لا يؤثر سلباً على أهداف المنظمة ويؤدي إلى الجمود والركود فيها.

وفيما يلي نستعرض أهم النقاط حول أهمية الصراع التنظيمي:

1-الصراع دأداة للتكيف والبقاء:

حيث إن وجود الصراع في المنظمة واكتشافه يحتم على الإدارة مواجهته ومعالجته مما يدفعها للتغيير الذي تتمكن من خلاله المنظمة الموائمة والتكيف بهدف استمرار بقائها ونموها.

2-الصراع أداة لتطوير قدرات المدير المعاصر وتحفيزها:

تعد مواجهة الصراع وإدارته في الوقت الحاضر مهمة أساسية من مهام المدير المعاصر الذي ينتظر منه مواجهة الصراع وإدارته لكفة أو كبح جماعة بوصفه مجرد شر. (العبيدي، 2008)

3-الصراعات أداة للإبداع:

هناك علاقة بين الصراع والأداء والإبداع، فعندما لا يكون هناك صراعاً على الأطراف فهذا يعني أن الأداء يعاني الجمود، أما كانت ظروف الصراع محدودة ومسيط عليه فيمكن أن ينشأ لدى الأفراد الاستعداد والدافعية للمبادرة والإبداع، وبنفس الوقت، فإن المستوى المرتفع من الصراع والذي يوصف بالمنشئ أو عدم التعاون أو اللامبالاة والذي يؤثر سلباً في الأداء والإبداع.

4-الصراع أداة لتشغيل حركة المنظمة:

يزداد الاهتمام في الوقت الحاضر بالصراع ليس لكونه من مسببات الإرباك والفوضى في المنظمة فحسب، بل لأنه يقود إلى انهيار المنظمة في حالة عدم إدارته بشكل حسن، وبذات الوقت فإنه سيكون سبباً إيجابياً في زيادة فعالية المنظمة ويجعلها تعمل على اجتياز مرحلة الضعف أو القصور التي تمر فيها والانطلاق نحو تحقيق أهدافها المرسومة بكفاءة عالية. (عساف، 2013)

رابعاً: أساليب واستراتيجيات إدارة الصراع التنظيمي

-هناك أساليب متعددة لتصنيف الصراع التنظيمي يمكن إدراجها على النحو التالي:

-صراع الأهداف: حيث يسعى فرد أو جماعة معينة إلى هدف أو نتيجة تختلف عما يسعى إليه الأخرون.

-الصراع الفكري: حيث يعمل كل فرد أو جماعة أو منظمة أفكاراً لا تنسجم مع أفكار الأخرين.

-الصراع العاطفي: حيث تتعارض أحاسيس الفرد والجماعة ومشاعرهما مع أحاسيس ومشاعر الأخرين.

-الصراع السلوكي: حيث يأتي الفرد بتصرفات لا يتقبلها الآخرون.

-عدم تكافؤ السلطة والمسؤولية: حيث يمكن أن يكون على مستوى التنظيم تداخل بين السلطات والمسؤوليات الأمر الذي يؤدي إلى حدوث الصراع بينهما.

-الرضا الوظيفي: حيث أن عدم الرضا على القرارات والتعليمات الوظيفية يؤدي إلى حدوث الصراع. (الدليمي، 1999)

المبحث الثاني: الأداء الوظيفي

أولاً: مفهوم الأداء الوظيفي

1-الأداء الوظيفي يعرّف بأنه «الأثر الصافي لجهود الفرد التي تبدأ بالقدرات وإدراك الدور أو المهام والذي بالتالي يشير إلى تحقيق المهام المكونة لوظيفية الفرد وإتمامها». (سلطان، 2004)

2-بينما عرّف الأداء الوظيفي بأنه «السلوك الإداري الذي من خلاله يقوم الموظف بتنفيذ المهام الموكلة إليه لتحقيق الهدف المخطط له، متأثراً باستعداد الموظف وقدرته والبيئة المحيطة به، بما تشمله من مساندة زملاء العمل ونمط الإشراف وظروف العمل المادية، وكذلك الجمهور ملتقى الخدمة. (أبو سلطان، 2011)

ثانياً: أهمية تقويم الأداء الوظيفي

أن الهدف الأساسي من تقويم الأداء هو تحقيق أعلى مستوى من الأداء داخل التنظيم، وبمستوى من الكفاءة الانتاجية، وذلك أن المنظمة تكون أكثر استقراراً وأطول بقاء حين يكون أداء العاملين أداء متميزاً، ويحقق نظام تقويم الأداء فوائد عديدة للمنظمة وللعاملين بها، ومن أهم هذه الفوائد:

1-يعد تقويم الأداء أساساً جوهرياً لعمليات التطوير الإداري فهو يتناول جوانب عديدة متشابكة منها ما يتصل بالتنظيم وإجراءات العمل، ومنها ما يتصل بالعاملين أنفسهم.

2 يسهم تقويم الأداء في الكشف عن القدرات والطاقات الكامنة لدى العاملين، ويمكن أن يكون مدخلاً لإعادة تقسيم العمل وتوزيع المسؤوليات والأدوار.

3 يسهم تقويم الأداء في تحسين وتطوير أداء العاملين، فهو يعاون الرؤساء والقادة في اكتشاف جوانب الضعف والقصور في كفاءة العاملين والعمل على تقويتها. (طه، 2007)

ويرى الباحث أن أهمية الأداء الوظيفي تكمن ليس فقط لكونه انعكاساً لقدرات كل فرد ودافعيته، وإنما هو أيضاً انعكاس لأداء المنظمات ودرجة فاعليتها والركيزة الأساسية من أجل استمرارها.

أهداف تقويم الأداء الوظيفي:

تصنف أهداف تقويم الأداء الوظيفي في ثلاثة أقسام هي كما يلي:

1-الأهداف الإدارية: وتتضمن توفير معلومات أساسية وضرورية لاتخاذ بعض القرارات المتصلة بالترقيات والتعيين والنقل والفصل والمكافأة.

2-أهداف التوجيه والتطوير: وتتضمن تحسين وتطوير وسائل الاتصال وتوطيد العلاقة والثقة بين الرؤساء والمرؤوسين، وتحسين مستوى الأداء، وتحسين الدافعية للعمل، وتخطيط التطور الوظيفي للموظف.

3-أهداف البحث: وتتضمن استخدام المعلومات وبيان تقويم الأداء للتأكد من صحة اجراءات الاختيار، وتقويم فاعلية البرامج التعليمية والتدريبية، وإجراءات الحوافز، ومستوى الرضا الوظيفي. (البسامي، 2004)

رابعاً: علاقة الصراع التنظيمي بالأداء الوظيفي

يرى الفكر الإداري الحديث أن الصراع لم يكن أمراً حتمياً في المنظمات فقط، وإنما ينطوي على العديد من الجوانب الإيجابية التي تحقق الفوائد المتعددة للتنظيم ولذا فإن الإدارة الهادفة ينبغي أن تسعى دوماً لإبقاء الصراع في إطاره المرغوب، فإذا زاد الصراع عن الحد أو المستوى المعين يجب أن تتدخل الإدارة لتقليص أثره وتخفيضه للحد المسموح به، أما إذا انخفض مستوى الصراع عن المستوى المطلوب يجب على الإدارة أن تزيد من مستوى الصراع عند الحد الذي يبقى الصراع قائماً تحت سيطرة الإدارة ويُغذى باستمرار في إطار تحقيق الأهداف المعنية. (حمودة، 2002)

وطبقاً للنظرية الحديثة للصراع فإن الصراع يمكن أن يؤدي إلى تطوير طرق عمل جديدة واستراتيجيات بين العاملين، ويمكن أن يؤدي إلى كسر حدة الجمود والتخلف الإداري السائد في منظمة ما، وإن النظر إلى الصراع أنه وسيلة لتوجيه جهود العاملين للتجديد والابتكار يمكن أن يساعد في التقليل من الأضرار السلبية للجمود وزيادة النتائج الإيجابية له. (الخلايلة، 2010)

الدراسات السابقة

1-دراسة الخلايلة (2010) بعنوان استراتيجيات إدارة الصراع التنظيمي وأثره على أداء العاملين، الأردن.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم استراتيجيات إدارة الصراع التنظيمي المطبقة في المستشفيات الحكومية الإدارية في مدينة أربد.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها:

- أن مستوى أداء العاملين مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.31%.
- أن مستوى استخدام أساليب إدارة الصراع التي يستخدمها مديرو المستشفيات الحكومية في مدينة أربد جاءت مرتبة تنازلياً كالتالي (المجاملة، التعاون، التسوية، المنافسة، التجنب).
- عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى (0.05) تعزى لمتغيرات الدراسة (العمر، الحالة الاجتماعية، الراتب، سنوات الخدمة).
- عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) تعزى إلى مستوى استخدام جميع استراتيجيات إدارة الصراع باستثناء استراتيجية التسوية وجاء الفروق لصالح الذكور.

2-دراسة الصرايرة (2011) بعنوان: الأداء الوظيفي لدى أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الاأردنية الرسمية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى الأداء الوظيفي لأعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية الرسمية واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام الاستبانة كأداة الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها:

- إن مستوى الأداء الوظيفي لأعضاء الهيئات التدريسية كانت مرتفعة إذا بلغت (3.78 درجة).
- عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية تعزى لمتغيرات (نزع الكلية، النوع الاجتماعي، الرتبة الأكاديمية، سنوات الخبرة، مكان الحصول على درجة الدكتوراه، والجامعة التي يعمل فيها).

3-دراسة الشريف (2013) بعنوان: دور إدارة التطوير الإداري في تحسين الأداء الوظيفي للعاملين بإمارة منطقة الباحة في السعودية.

تهدف الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في الأداء الوظيفي للعاملين في إدارة الباحة بالسعودية وتحديد أكثرها تأثيراً في الأداء الوظيفي للعاملين، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام الاستبانة كأداة للدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

– وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيرات المستقلة مجتمعة (بيئة العمل، الاتصال الوظيفي، الحوافز، التدريب، القيادة الإدارية، والأداء الوظيفي).

– وجود فروق ذات دلالة احصائية في أثر العوامل التنظيمية في الأداء الوظيفي تعزى للمتغيرات الديموغرافية (نوع الوظيفة، الخبرة، المستوى التعليمي) بينما لم تظهر النتائج وجود فروق ذات دلالة احصائية في أثر العوامل التنظيمية على الأداء الوظيفي تعزي للحالة منهجية الدراسة واجراءاتها

منهج الدراسة:

تتبع الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي بإعتباره المنهج الملائم لتحقيق أهداف الدراسة.

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من (114) موظف وموظفة من كلية الآداب جامعة الزاوية.

جدول (1) يوضح عدد العاملين بكلية الآداب جامعة الزاوية

النوع	العدد	النسبة المئوية
ذكر	100	%86
انثى	14	%14
المجموع	114	%100

أداة الدراسة:

تم إعداد استبانة حول استراتيجيات إدارة الصراع التنظيمي وأثره على الأداء الوظيفي من وجهة نظر العاملين بكلية الآداب جامعة الزاوية تتكون من 50 فقرة موزعة على 5 مجالات.

صدق الاستبانة:

صدق الاستبانة يعني أن تقيس الاستبانة ما وضعت لقياسه (الجرجاوي، 2010)، وقد تم التأكد من صدق الاستبانة عن طريق صدق آراء المحكمين (الصدق الظاهري) حيث تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من (8) من المتخصصين في المجالات الإدارة التربوية والاحصائية من جامعة الزاوية وجامعة عمر المختار وجامعة طبرق، بهدف إبداء الرأي فيما يتعلق بمدى صدق كل فقرة من فقرات الاستبانة وملائمتها لقياس ما وضعت لقياسه وبذلك خرجت الاستبانة في صورتها النهائية.

جدول (2) يوضح سنوات الخبرة للعاملين بكلية الآداب جامعة الزاوية

سنوات الخبرة	العدد	النسبة
اقل من 5 سنوات	24	%21.1
من 5 – اقل من 10	21	%18.4

اقل من 15-10	27	%23.7
من 15 فما فوق	42	%36.8
المجموع	114	%100

أساليب المعالجة الاحصائية:

لقد قام الباحث بتفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج Spss الاحصائي وتم استخدام اختبار (ألفاكورنباخ) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة

نتائج الدراسة:

جدول رقم (3) الاتساق الداخلي بين درجة كل فقرةمقياس(معامل الفاكورنباخ)

الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	.225*	016.	1	.497**	000.	1	.278**	003.	1	.497**	000.	1	.535**	000.
2	.680**	000.	2	.316**	001.	2	.430**	000.	2	.509**	000.	2	.433**	000.
3	.586**	000.	3	.628**	000.	3	.737**	000.	3	.596**	000.	3	.232*	013.
4	.559**	000.	4	.531**	000.	4	.732**	000.	4	.626**	000.	4	.390**	000.
5	.606**	000.	5	.444**	000.	5	.700**	000.	5	.559**	000.	5	.460**	000.
6	.492**	000.	6	.329**	000.	6	.638**	000.	6	.684**	000.	6	.415**	000.
7	.572**	000.	7	.610**	000.	7	.685**	000.	7	.653**	000.	7	.562**	000.
8	.692**	000.	8	.564**	000.	8	.515**	000.	8	.338**	000.	8	.487**	000.
9	.695**	000.	9	.470**	000.	9	.621**	000.	9	.423**	000.	9	.525**	000.
10	.304**	001.	10	.319**	000.	10	.391**	000.	10	.379**	000.	10	.722**	000.

يوضح الجدول (3) الاتساق الداخلي بين درجة كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هدف الفقرة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محاور الاستبانة بهدف التحقق من مدى صدق الاستبانة ككل، ولذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضعت لقياسه.

جدول (4) يوضح الأهمية النسبية

مستوى الأهمية	RII
مرتفعة	0.81 <RII< 1
متوسطة الارتفاع	0.61 RII< 0.80
متوسطة	0.41 <RII< 0.60
متوسطة الانخفاض	0.21 <RII< 0.40
منخفضة	0 <RII< 0.20

نتائج الدراسة

عُرضت نتائج الدراسة وفقاً لأسئلتها وفروضها على النحو الاتي:

-النتائج المتعلقة بالسؤال الأول والذي ينص على:

- ما درجة العاملين بجامعة الزاوية في مقياس استخدام استراتيجية التجنب في إدارة الصراع التنظيمي.؟

-وللإجابة على هذا السؤال استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية لمقياس استخدام استراتيجية التجنب في إدارة الصراع التنظيمي .؟

جدول (5) التكرارات المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية و الأهمية النسبية بحسب إجابات افراد العينة

	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى الصراع	ترتيب الفقرة
س1	تتلقى الإدارة مسؤولية حل المشكلة على عاتق الأطراف المتصارعة	2.0263	75797.	41%	متوسطة	10
س2	تؤجل الإدارة النظر في حل الصراعات للمستقبل	4.0439	1.19283	81%	مرتفعة	7
س3	تضلل الإدارة أهمية المواضيع المختلف بشأنها	3.9298	94746.	79%	متوسطة الارتفاع	9
س4	تخفف الإدارة من حدة الصراعات عن طريق تجاهلها	4.2105	79237.	84%	مرتفعة	4
س5	تتجنب الإدارة مناقشة تختلف فيها في الآراء	4.4825	71930.	90%.	مرتفعة	1
س6	تفضل الإدارة القيام بدور حماة السلام عند مواجهة الصراعات	4.3860	69777.	88%.	مرتفعة	2
س7	تعبر الإدارة حل الصراعات مضيعة للوقت لا تستحق الاهتمام	4.2632	69196.	85%.	مرتفعة	3
س8	تهمل الإدارة شكاوي أطراف الصراع لتتجنب التورط في إدارتها	4.0614	76754.	81%	مرتفعة	6
س9	تلجأ الإدارة لبعض الحيل لجعل الأطراف تتغاضى عن الصراع	4.0263	82506.	81%.	مرتفعة	8
س10	تنسحب الإدارة عندما تواجه قضايا جدلية تؤدي إلى الخلاف	4.1667	56312.	83%.	مرتفعة	5
	المتوسط الموزون والانحراف المعياري المرجح للمحور الأول ككل	3.96	.44298	79%	متوسطة الارتفاع	

يوضح الجدول (5) أن الفقرة رقم (5) والتي تنص على تجنب الإدارة والمناقشة من يختلف معها في الآراء، حيث تحصلت على المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية بلغت (90%؟) والمتوسط الحسابي بلغ (4.48) والانحراف المعياري بلغت قيمته (0.72)، بينما تحصلت الفقرة (6) والتي تنص على تفضيل الإدارة بدور حمامة السلام عند مواجهة الصراعات، حيث تحصلت على المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية بلغت (88%) والمتوسط الحسابي (4.38) والانحراف المعياري بلغت قيمته (0.69) وهذا يعزى إلى أن عميد الكلية يرغب في الإبقاء على حالة من الهدوء النسبي والاستقرار في الكلية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الخلايلة، 2010).

نتائج الدراسة:

-ما درجة العاملين بكلية الآداب جامعة الزاوية في مقياس استخدام استراتيجية التنازل في إدارة الصراع التنظيمي؟

-وللإجابة على هذا السؤال استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية لمقياس استخدام استراتيجية التنازل في إدارة الصراع التنظيمي؟

جدول (6) التكرارات المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية بحسب إجابات افراد العينة

	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى الصراع	ترتيب الفقرة
س1	تضحي الإدارة برغباتها في سبيل رغبات الآخرين	4.1491	64124.	83%.	مرتفعة	7
س2	تتراجع الإدارة في بعض الأحيان عن قرارات تم اتخاذها لترضي الأطراف المتصارعة	4.2544	60691.	85%.	مرتفعة	6
س3	توائم الإدارة قراراتها مع توجهات الأطراف المتصارعة	4.3947	67337.	88%.	مرتفعة	1
س4	تحاول الإدارة العمل مع أطراف الصراع لإيجاد حلول للمشاكل ترضي توقعات أطراف الصراع	4.1228	63997.	82%.	مرتفعة	8
س5	تقدم الإدارة التنازلات عندما تشعر بالضعف أمام الأخرين	4.3509	70375.	87%.	مرتفعة	2
س6	تتجنب الإدارة إتخاذ مواقف تؤدي إلى الجدل	4.0965	78672.	82%.	مرتفعة	9
س7	تعمل الإدارة كل ما هو ضروري للحيلولة دون حدوث صراع	4.3333	89903.	87%.	مرتفعة	3
س8	تترك الإدارة الأخرين يتحملون مسؤوليات حل المشكلة	4.3070	78849.	86%.	مرتفعة	4
س9	تتظاهر الإدارة بتقديرها لوجهات نظر أطراف الصراع رغم عدم اقتناعها	4.0526	71448.	81%.	مرتفعة	10
س10	تدع الإدارة الأخرين يقون على وجه نظرهم إذا كان ذاك	4.2632	.70463	%85	مرتفعة	5
	المتوسط الموزون والانحراف المعياري المرجح للمحور الأول ككل	4.2325	.33983	85%	مرتفعة	

يوضح جدول (6) أن الفقرة (3) والتي تنص على توائم الإدارة قراراتها مع توجهات الأطراف المتصارعة تحصلت على المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية بلغت 88% والمتوسط الحسابي 4.39 والانحراف المعياري 0.67، بينما الفقرة رقم (5) والتي تنص تتظاهر الإدارة بتقديرها لوجهات نظر أطراف الصراع رغم عدم اقتناعها، تحصلت على المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية النسبية بلغت 81% ومتوسط حسابي 4.05 والانحراف المعياري 0.71، وهذا يعزى إلى رغبة الإدارة في الإبقاء على روح الفريق بين العاملين دون حدوث التوتر بينهم، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الشريف، 2013).

-ما درجة العاملين بكلية الآداب جامعة الزاوية في مقياس استخدام استراتيجية التجنب في إدارة الصراع التنظيمي؟

-وللإجابة على هذا السؤال استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات التعاون والاهمية النسبية لمقياس استخدام استراتيجية التعاون في إدارة الصراع التنظيمي؟

جدول (7) التكرارات المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية بحسب إجابات افراد العينة

	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى الصراع	ترتيب الفقرة
س1	تشجع الإدارة فكرة أننا جميعاً في قارب واحد	4.3333	.77193	%87	مرتفعة	1
س2	تشجع الإدارة العاملون على الفهم الصحيح لمشكلات العمل قبل البدء في حلها	4.1228	.68019	82%	مرتفعة	4
س3	تساعد الإدارة باستمرار الآخرين في إيجاد الحلول	3.3070	1.38339	%66	متوسطة	10
س4	تعمل الإدارة على إيجاد بيئة محفزة على التعاون	3.4474	1.36383	69%	متوسطة الارتفاع	9
س5	توازن الإدارة بين بعدي الحزم والتعاون في إدارة الصراع	4.1228	.75423	82%	مرتفعة	5
س6	تتبادل الإدارة المعلومات مع العاملين لحل المشكلات	4.3246	.60229	86%	مرتفعة	2
س7	تشجع الإدارة العمل بروح الفريق عند حل المشكلات	3.9211	.89388	78%	متوسطة الارتفاع	7
س8	تضع الإدارة أهدافاً مشتركة يتطلب إنجازها تعاون الجميع	3.8421	.93675	77%	متوسطة الارتفاع	8
س9	تشرك الإدارة العاملين في وضع الخطط والبرامج لمواجهة الصراع	4.0526	.86056	81%	مرتفعة	6
س10	تسعى الإدارة للوصول إلى حلول جذرية للمشكلات	4.2544	.66268	85%	مرتفعة	3
	المتوسط الموزون والانحراف المعياري المرجح للمحور الأول ككل	3.9728	.53253	79%	متوسطة الارتفاع	

يوضح الجدول (7) أن الفقرة رقم (1) تشجع الإدارة فكرة إننا جميعاً في قارب واحد، تحصلت على المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية وبلغت 87% والمتوسط الحسابي 4.33 والانحراف المعياري 0.77، ويعزى ذلك إلى إيمان الإدارة بأنه لا يمكن أن تستقر وتنمو إلا من خلال تفعيل مشاركة العاملين، ووعي الإدارة بأن العمل والتعاون الجماعي يخفف من الأعباء الملقاء على عاتقهم، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الصرايرة، 2011).

ولقد تحصلت الفقرة (3) تساعد الإدارة باستمرار الآخرين في إيجاد الحلول على المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية النسبية بلغت 66% والمتوسط الحسابي 3.30 والانحراف المعياري 1.38، ويعزى ذلك إلى أن الإدارة تسعى لمشاركة العاملين في إيجاد الحلول وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الصرايرة، 2011)

ما درجة العاملين بكلية الآداب جامعة الزاوية في مقياس استخدام استراتيجية التسوية(الحل الوسط) في إدارة الصراع التنظيمي ؟

-وللإجابة على هذا السؤال استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية لمقياس استخدام استراتيجية التسوية (الحل الوسط) في إدارة الصراع التنظيمي؟

جدول (8) التكرارات المتوسطات الحسابية الانحرافات المعيارية والأهمية النسبية بحسب إجابات افراد العينة

	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى الصراع	ترتيب الفقرة
س1	تعمل الإدارة على إيجاد حل وسط بين الأطراف المتصارعة	4.0351	.81934	81%	مرتفعة	7
س2	تقوم الإدارة بإرضاء كافة الأطراف عند تسوية الصراع التنظيمي	4.0175	.77554	80%	مرتفعة	9
س3	تراعي الإدارة أرباح الأطراف المتصارعة وخسائرهم عند حل الصراع	4.1316	.82562	83%	مرتفعة	3
س4	تحافظ الإدارة على العلاقات مع جميع الأطراف المتصارعة	4.0526	.88089	81%	مرتفعة	6
س5	تقترح الإدارة أرضية مشتركة لحسم الصراعات	4.0263	.81426	81%	مرتفعة	8
س6	تحقق الإدارة المنافع لأطراف الصراع للحصول على رضا الجميع	4.0614	.81235	81%	مرتفعة	5
س7	تتغاضى الإدارة عن بعض الأمور لحل الصراع	4.1053	.64312	82%	مرتفعة	4
س8	تتعامل الإدارة مع الصراع باعتباره موقفاً (أخذ وعطاً)	4.3596	.79964	87%	مرتفعة	2
س9	تحث الإدارة الأطراف المتصارعة على تقديم التنازلات لحل الصراع	3.9737	.72210	79%	متوسطة الارتفاع	10
س10	تسعى الإدارة إلى تقريب وجهات النظر المتباينة عن طريق المقايضة بينهم	4.3772	.64342	88%	مرتفعة	1
	المتوسط الموزون والانحراف المعياري المرجح للمحور الأول ككل	4.1140	.40959	82%	مرتفعة	

يوضح الجدول (8) أن الفقرة رقم (10) تسعى الإدارة إلى تقريب وجهات النظر المتباينة عن طريق المقايضة بينهم، تحصلت على المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية بلغت 88% والمتوسط الحسابي 3.97 والانحراف المعياري 0.64، ويعزى ذلك إلى أن الإدارة تسعى إلى تسوية الصراعات عبر الوصول إلى حلول ترضي جميع الأطراف المتصارعة، وتبرز المصالح المشتركة بينهم، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الخلايلة، 2010)، بينما تحصلت الفقرة (9) تحث الإدارة الأطراف المتصارعة على تقديم التنازلات لحل الصراع على المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية النسبية بلغت 79% والمتوسط الحسابي 3.97 والانحراف المعياري 0.72 ويعزى ذلك أن بعض العاملين لا يقومون بالتنازل عن آرائهم لصالح غيرهم من الزملاء ممن يحملون رتب وظيفية عالية وخبرة إدارية كبيرة، وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (الصرايرة، 2011)

ما درجة العاملين بكلية الآداب جامعة الزاوية في مقياس استخدام استراتيجية السيطرة في إدارة الصراع التنظيمي .؟

وللإجابة على هذا السؤال استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية لمقياس استخدام استراتيجية السيطرة في إدارة الصراع التنظيمي؟

مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
Journal of the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific Studies
الإكـاديمية الليبيـة - بنـغـازي
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch

جدول (9) التكرارات المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية و الأهمية النسبية بحسب إجابات افراد العينة

	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى الصراع	ترتيب الفقرة
س1	تفرض الإدارة الحلول الكفيلة لحل الصراعات بالقوة والسيطرة على المواقف	4.1754	.75546	84%	مرتفعة	6
س2	تعتمد الإدارة على سلطتها في التعامل مع أطراف الصراع	4.3246	.91686	86%	مرتفعة	2
س3	تتمسك الإدارة بمواقفها وآرائها أو الحلول التي قدمتها لحل الصراع	4.3421	.85008	87%	مرتفعة	1
س4	تسعى الإدارة إلى تحقيق أهدافها بغض النظر عن أهداف الأخرين	4.2105	.76971	84%	مرتفعة	5
س5	تطلب الإدارة من العاملين تقديم تنازلات لكنها ترفض تقديم التنازلات من طرفها	4.3070	.71800	86%	مرتفعة	3
س6	ترى الإدارة أن أخذها بآراء الأخرين يعني فقدان كيانها	4.2281	.76465	85%	مرتفعة	4
س7	تطبق الإدارة القوانين والأنظمة لإرغام الأطراف المتصارعة على قبول الحلول المطروحة	4.0526	.72676	81%	مرتفعة	8
س8	تستخدم الإدارة العقوبات لتتراجع الأطراف المتصارعة عن موقفها	3.4561	1.32465	69%	متوسطة الارتفاع	9
س9	تحاول الإدارة التقليل من وجهات النظر المعارضة لمواقفها في موضوع الصراع	3.3333	1.35455	67%	متوسطة الارتفاع	10
س10	تتعامل الإدارة مع مواضيع الصراع على أنها عملية مكسب أو خسارة	4.0789	.76592	82%	مرتفعة	7
	المتوسط الموزون والانحراف المعياري المرجح للمحور الأول ككل	4.0509	.42640	81%	مرتفعة	

يوضح الجدول (9) أن الفقرة رقم (3) تتمسك الإدارة بمواقفها وآرائها أو الحلول التي قدمتها لحل الصراع، تحصلت على المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية بلغت 87% والمتوسط الحسابي 4.34 والانحراف المعياري 0.85 ويعزى ذلك إلى أن السيطرة والهيمنة على تمسك الإدارة بالحلول التي قدمتها لا يحل الصراع نهائياً، اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (الخلايلة، 2010).

بينما تحصلت الفقرة (9) تحاول الإدارة التقليل من وجهات النظر المعارضة لموقفها في موضوع الصراع على المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية النسبية بلغت 67% والمتوسط الحسابي 3.33 والانحراف المعياري 0.76 ويعزى ذلك إلى أن الإدارة ترى بعض الصراعات قد تكون بسيطة ولا تحتاج إلى بذل الجهد والوقت من أجل حلها بل يمكن حلها إذا لم تتجاهلها، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الخلايلة، 2010)، وتختلف مع دراسة (الصرايرة، 2011).

الأداء الوظيفي

الفرضية (1)

-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية (α ≥ 05.0)مستوى بين متوسطات استجابات المبحوثين نحو استخدام استراتيجية إدارة الصراع التي يستخدمها عميد الكلية تعزى لمتغير الجنس (ذكر – انثى)

-نتائج اختبار ((T – TEST لتوضيح الفروق بين متوسطات درجات استخدام استراتيجية إدارة الصراع التي يستخدمها عميد الكلية تعزى لمتغير النوع (ذكر – انثى)

جدول (10) T.Test يوضح الفروق بين متوسطات درجات استخدام استراتيجيات إدارة الصراع التي يستخدمها عميد الكلية تعزى إلى متغير النوع (ذكر – أنثى)

الابعاد	النوع	ن N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية DF	قيمة ت T- TEST	قيمة الدلالة Sig	الدلالة
استراتيجية التجنب	ذكر	16	3.9813	49020.	112	0.834	0.209	غير دالة
	أنثى	98	3.9561	43744.				
استراتيجية التنازل (المجاملة)	ذكر	16	4.2188	54433.	112	0.863	0.173	غير دالة
	أنثى	98	4.2347	29779.				
استراتيجية التعاون	ذكر	16	3.7938	67771.	112	1.458	0.148	غير دالة
	أنثى	98	4.0020	50318.				
استراتيجية التسوية (الحل الوسط)	ذكر	16	3.9937	41226.	112	1.270	0.07	غير دالة
	أنثى	98	4.1337	40790.				
استراتيجية السيطرة	ذكر	16	3.9750	27689.	112	0.766	0.445	غير دالة
	أنثى	98	4.0633	44592.				

الفرضية (1)

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \geq 05.0$)مستوى بين متوسطات استجابات المبحوثين نحو استخدام إستراتيجية إدارة الصراع التي يستخدمها عميد الكلية تعزى لمتغير سنوات الخبرة

وللإجابة على هذه الفرضية استخدمت الباحث الفروق في المتوسطات نظراً لتعدد المتغيرات المستقلة حيث استخدم اختبار (ANOVAone way)

مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
Journal of the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific Studies
الإكاديمية الليبية - بنغازي
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch

جدول (11) يوضح اختبار (ANOVAone way) مستوى بين متوسطات استجابات المبحوثين نحو استخدام استراتيجية إدارة الصراع التي يستخدمها عميد الكلية تعزى لمتغير سنوات الخبرة

البعد	سنوات الخبرة	ن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة F	قيمة الدلالة Sig	مستوى الدلالة
استراتيجية التجنب	اقل من 5 سنوات	24	4.0458	38896.	1.599	194.	داله احصائياً
	من 5 – اقل من 10	21	4.0667	37859.			
	10–اقل من 15	27	3.9704	47297.			
	من 15 فما فوق	42	3.8500	47073.			
	المجموع	114	3.9596	44298.			
استراتيجية التنازل (المجاملة)	اقل من 5 سنوات	24	4.1958	40484.	1.328	269.	غير داله احصائياً
	من 5 – اقل من 10	21	4.2667	41753.			
	10–اقل من 15	27	4.3296	26864.			
	من 15 فما فوق	42	4.1738	29055.			
	المجموع	114	4.2325	33983.			
استراتيجية التعاون	اقل من 5 سنوات	24	3.8583	62687.	1.446	233.	داله احصائياً
	من 5 – اقل من 10	21	3.9286	44288.			
	10–اقل من 15	27	3.9037	51327.			
	من 15 فما فوق	42	4.1048	51842.			
	المجموع	114	3.9728	53253.			
استراتيجية التسوية (الحل الوسط)	اقل من 5 سنوات	24	3.9958	47592.	865.	461.	غير داله احصائياً
	من 5 – اقل من 10	21	4.1524	28744.			
	10–اقل من 15	27	4.1593	49323.			
	من 15 فما فوق	42	4.1333	36067.			
	المجموع	114	4.1140	40959.			
استراتيجية السيطرة	اقل من 5 سنوات	24	3.9375	54598.	1.191	316.	داله احصائياً
	من 5 – اقل من 10	21	4.1571	25213.			
	10–اقل من 15	27	4.0111	49329.			
	من 15 فما فوق	42	4.0881	36439.			
	المجموع	114	4.0509	42640.			

اختبار (ANOVAone way)مستوى بين متوسطات استجابات المبحوثين نحو استخدام استراتيجية إدارة الصراع

التي يستخدمها عميد الكلية تعزى لمتغير سنوات الخبرة

جدول (12) يوضح تحليل التباين الأحادي لتوضيح الفروق بين متوسطات سنوات الخبرة

البعد	المجموعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوي الدلالة	مستوى الدلالة
استراتيجية التجنب	بين المجموعات	3	309.	1.599	194.	غير داله احصائياً
	داخل المجموعات	110	193.			
	المجموع	113				
استراتيجية التنازل (المجاملة)	بين المجموعات	3	152.	1.328	269.	غير داله احصائياً
	داخل المجموعات	110	114.			
	المجموع	113				
استراتيجية التعاون	بين المجموعات	3	405.	1.446	233.	غير داله احصائياً
	داخل المجموعات	110	280.			
	المجموع	113				
استراتيجية التسوية (الحل الوسط)	بين المجموعات	3	146.	865.	461.	غير داله احصائياً
	داخل المجموعات	110	168.			
	المجموع	113				
استراتيجية السيطرة	بين المجموعات	3	216.	1.191	316.	غير داله احصائياً
	داخل المجموعات	110	181.			
	المجموع	113				

المتوسط الفرضي = عدد البنود (الفقرات) x متوسط المقياس

الفرضية (3)

-الفرضية الصفرية (HO_2): لا يختلف مستوى الأداء الوظيفي و درجة التطبيق بكلية الآداب جامعة الزاوية المتوسط عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 05.0$)

-الفرضية البديلة (Hi_2): مستوى الأداء الوظيفي و درجة التطبيق بكلية الآداب جامعة الزاوية المتوسط عند مستوى دلالة ($\alpha \geq$ 05.0)

جدول (13) يوضح اختبار t- test العينة واحدة One-Sample

قيمة ت T- TEST	مستوى المعنوية Sig	مستوى الدلالة	المتوسط الفرضي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية DF
64466.9	0.000	0.05	150	4.066	0.240	113

و يتبين النا من الجدول نرفض الفرض الصفري و نقبل الفرض البديل – مستوىالأداء الوظيفي و درجة التطبيق بكلية الآداب جامعة الزاوية عند متوسط مستوىدلالة ($\alpha \geq 05.0$) ونلاحظ ان متوسط المقياس الذي طبق على الموظفين اكبر من المستوى الفرضي وبالتالي نعتبر أن مستوى الصراع لديهم مرتفع

نتائج وتوصيات الدراسة

مقدمة:

بناء على الدراسة التي أجراها الباحث حول استراتيجيات إدارة الصراع التنظيمي وأثره على الأداء الوظيفي لدى العاملين بكلية الآداب جامعة الزاوية واستناداً على ما جاء من مفاهيم في الإطار النظري وأدبيات الدراسة، ومن خلال ما تم جمعه من بيانات من خلال الاستبانة وبعد التحليل الاحصائي لمحاور الدراسة خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات على النحو التالي:

أولاً: النتائج

1-أظهرت الدراسة أن هناك تنوع في استخدام استراتيجيات إدارة الصراع التنظيمي من قبل إدارة كلية الآداب جامعة الزاوية، وأنهم لا يقتصرون على استخدام استراتيجية واحدة.

2-أظهرت نتائج آراء أفراد عينة الدراسة أن أكثر استراتيجيات إدارة الصراع التنظيمي استخداماً داخل كلية الآداب جامعة الزاوية هي استراتيجية التعاون بدرجة مرتفعة بلغت 85%.

3-حصل مجال استراتيجية التنازل (المجاملة) على درجة موافقة بلغت 88% مما يدل على استخدام إدارة كلية الآداب جامعة الزاوية في إدارة الصراعات بدرجة مرتفعة.

4-حصل مجال استراتيجية (التجنب) على نسبة 90% مما يدل على استخدام إدارة كلية الآداب جامعة الزاوية استراتيجية التجنب في إدارة الصراعات التنظيمية بدرجة مرتفعة.

5-حصل مجال استراتيجية التسوية (الحل الوسط) على درجة موافقة بلغت 85% مما يدل على استخدام إدارة كلية الآداب جامعة الزاوية لاستراتيجية (الحل الوسط) في إدارة الصراعات التنظيمية بدرجة مرتفعة.

6-حصل مجال (السيطرة) على درجة موافقة بلغت 87% مما يدل على استخدام إدارة كلية الآداب لاستراتيجية السيطرة في إدارة الصراعات التنظيمية بدرجة مرتفعة.

7-لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة معنوية 0.05 بين استجابات المبحوثين نحو استخدام استراتيجية إدارة الصراع التي يستخدمها عميد الكلية تعزى إلى متغير الجنس (ذكور – إناث).

8-لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة معنوية 0.05 بين متوسطات استجابات المبحوثين نحو استخدام استراتيجية إدارة الصراع التي يستخدمه عميد الكلية تعزى لمتغيرات سنوات الخبرة.

ثانياً: التوصيات وآليات التنفيذ المقترحة

1-ضرورة تطوير ممارسات إدارة كلية الآداب جامعة الزاوية حول استراتيجيات إدارة الصراع وذلك بعقد دوريات تدريبية لرفع الكفاءة.

2-اعتماد الأساليب العلمية لتطوير العملية الإدارية وذلك من خلال البحث العلمي والنقل التكنولوجي لمحاكاة الدول المتقدمة في مجال الإدارة.

3-الابتعاد عن التمسك بالآراء وتعزيز مبدأ المشاركة والتعاون وذلك عن طريق تعزيز العمل الجماعي وتشجيع على استخدام استراتيجية التعاون.

4-زيادة اهتمام إدارة الكلية في رفع وتطوير الأداء الوظيفي للعاملين لديها وذلك من خلال الحوافز التشجيعية.

قائمة المـراجع

أولاً: الكتب

1. مصطفى، أحمد (2000): إدارة السلوك التنظيمي، رؤية معاصرة، جامعة بنها، مصر.

2. بن موسى، محمد (2007): السلوك التنظيمي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، دار المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر.

3. المعشر، خالد (2005): إدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي، دار وائل للنشر، عمّان، الأردن.

4. مصطفى، يوسف (2005): الإدارة الذكية لتنمية الموارد البشرية، دار المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر.

5. حسين طه، حسين سلامة (2007): استراتيجيات إدارة الصراع المدرسي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن.

6. عبد الباقي، صلاح الدين (2005): الموارد البشرية من الناحية العلمية والعملية، الدار الجامعية، مصر.

7. القريوتي، محمد (2000): السلوك التنظيمي، دراسة السلوك الإنساني الفردي والجماعي في المنظمات المختلفة، دار الشروق، عمان، الأردن.

8. قطيشات، ليلى (2010): إدارة الصراع في المؤسسات التربوية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمّان، الأردن.

9. عبيد، أحمد (2008): السلوك التنظيمي، مدخل بناء المهارات، الدار الجامعية، مصر.

10. عساف، عبد المعطي (2013): الإبداع الإداري، مسقط، عُمان.

11. سلطان، محمد (2004): السلوك التنظيمي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر.

12. حمود، خضير (2002): مناهج البحث العلمي، مؤسسة الوراق للنشر، عمّان، الأردن.

13. طه، طارق (2007): إدارة الأعمال منهج حديث معاصر، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية.

14. الدليمي (1999): السلوك الإنساني والتنظيمي، منظور كلي مقارن، معهد الإدارة العامة، الرياض، السعودية.

15. الجرحاوي، زياد (2010): القواعد المنهجية لبناء الاستبيان، مطبعة أبناء الجراح، فلسطين.

ثانياً: المجلات والرسائل العلمي

1 العبيدي، أمل (2008): استراتيجية التنظيم، وإمكانية تحقيقه، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 69.

2. الخالدي، أحمد (2008): أساليب إدارة الصراع التنظيمي لدى مديري المدارس الثانوية الحكومية بمدينة مكة المكرمة وعلاقتها بالروح المعنوية من وجهة نظرهم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، السعودية.

3.العويوي، محمد (2013): دراسة وتحليل إدارة الصراع التنظيمي في مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخليل، فلسطين.

4. أبو سلطان، مياسة (2011): الاغتراب الوظيفي، وعلاقته بالأداء الوظيفي، وزارة التربية والتعليم العالي، فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

5. الخلايلة، أنس (2010): أساليب إدارة الصراع التنظيمي وأثرها على أداء العاملين في المستشفيات الحكومية الأردنية في مدينة أربد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن.

6.البسامي، عبد الرحمن (2004): تقويم القيادات الإدارية للأداء الوظيفي بالكليات العسكرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف، الرياض، السعودية.

7.الشريف، ريم (2013): دور إدارة التطوير الإداري في تحسين الأداء الوظيفي من وجهة نظر العاملين في مدينة مكة المكرمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف، السعودية .

8.الصريرة، خالد (2011): الأداء الوظيفي لدى أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية الرسمية من وجهة نظر رؤساء الأقسام فيها، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة دمشق، سوريا.


مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
Journal of the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific Studies
الإكـاديمية الليبيـة - بنـغـازي
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch

المدخل الثقافي لعلاقة الفساد الإداري بالتنمية الاجتماعية من منظور النظرية اللامعيارية في علم الاجتماع: (إشكالية شرعنة غير المشروع) حالة المجتمع الليبي نموذجا

أ.د عبدالله أحمد عبدالله المصـراتي*

*أستاذ علم الاجتماع بجامعة بنغازي كلية الآداب والعلوم المرج

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر استراتيجيات إدارة الصراع التنظيمي على الأداء الوظيفي من وجهة نظر العاملين بكلية الآداب جامعة الزاوية واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي، وقد تم تصميم استبانة للدراسة كوسيلة لجمع البيانات مكونة من (50) فقرة موزعة على متغيري الدراسة، وقد تمثل مجتمع الدراسة من جميع العاملين في كلية الآداب جامعة الزاوية والبالغ عددهم (114) موظف.

وقد أظهرت الدراسة عدد من النتائج أهمها:

1-أظهرت الدراسة أن هناك تنوع في استخدام استراتيجيات إدارة الصراع التنظيمي من قبل إدارة كلية الآداب جامعة الزاوية، وأنهم لا يقتصرون على استخدام استراتيجية واحدة.

2-أظهرت نتائج آراء أفراد عينة الدراسة أن أكثر استراتيجيات إدارة الصراع التنظيمي استخداماً داخل كلية الآداب جامعة الزاوية هي استراتيجية التعاون بدرجة مرتفعة بلغت 85%.

3-حصل مجال استراتيجية التنازل (المجاملة) على درجة موافقة بلغت 88% مما يدل على استخدام إدارة كلية الآداب جامعة الزاوية في إدارة الصراعات بدرجة مرتفعة.

4-حصل مجال استراتيجية (التجنب) على نسبة 90% مما يدل على استخدام إدارة كلية الآداب جامعة الزاوية استراتيجية التجنب في إدارة الصراعات التنظيمية بدرجة مرتفعة.

5-حصل مجال استراتيجية التسوية (الحل الوسط) على درجة موافقة بلغت 85% مما يدل على استخدام إدارة كلية الآداب جامعة الزاوية لاستراتيجية (الحل الوسط) في إدارة الصراعات التنظيمية بدرجة مرتفعة.

6-حصل مجال (السيطرة) على درجة موافقة بلغت 87% مما يدل على استخدام إدارة كلية الآداب لاستراتيجية السيطرة في إدارة الصراعات التنظيمية بدرجة مرتفعة.

7-لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة معنوية 0.05 بين استجابات المبحوثين نحو استخدام إستراتيجية إدارة الصراع التي يستخدمها عميد الكلية تعزى إلى متغير النوع (ذكور– إناث).


مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
Journal of the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific Studies
الإكاديمية الليبية - بنغازي
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch

The cultural approach to the relationship of administrative corruption to social development from the perspective of non-normative theory in sociology: The problem of legitimizing the (The situation of Libyan society is a model) illicit

Dr. Abdullah Ahmed Abdullah Al-Masrtai

Abstract

This research focuses on trying to clarify the relationship between the phenomenon of administrative corruption as culturally and religiously skewed behavior, social development and the underdevelopment of Arab communities in general and Lib-.yan societies in particular

This will be done by focusing on an intermediate variable in this relationship, which is a human dimension that is never supposed to be neglected, as a social product acquired by the individual through the processes of socialization, education and education to which he is subjected from birth to his death, with the values, norms, .customs, attitudes, ideas... etc., it is culture and subculture

By doing so, we aim to seek out the features of a subculture of corruption that ap-pears to be the product of certain circumstances where they provide their adherents with justification and justification, or to pursue their cultural objectives by pursu-ing their paths. (Acts) are corrupt and socially distorted, despite prior agreement in the society's general culture that this course of action or route is illegal; subculture persuades its adopters of the legitimacy of such means, which has traditionally been called in this research, "Unlawful lawfulness", which seems to have been over-looked by Merton's non-normative theory, where it stood when it was shown that there were illegal ways for individuals to achieve their goals when they were unable .to achieve them by legitimate means

استهلال ومدخل عام:

إن بحث ودراسة اشكالية الفساد ليس جديدة في ميدان العلوم الاجتماعية، فالعلماء عاكفون منذ فترة على دراسة هذه الظاهرة وما تحويه من أبعاد وعوامل متنوعة، وكذلك الحال دراسة مواطن علاقة هذه الظاهرة بالتنمية والتخلف في مجتمعاتنا النامية بوجه التحديد، ولكن قد يكون من الجديد أن يُبحث هذه الموضوع في ظل المنظومة الثقافية الفرعية التي تألفت في المجتمع الإنساني في ظل نظريات اجتماعية عُنيت بالانحراف عامة والسلوك الإجرامي خاصة تتمثل في نظرية اللامعيارية (الانومي) عند مؤسسها العلامة «اميل دوركايم» ومطورها من بعده عالم الاجتماع «ربورت ميرتون».

ويُعد موضوع الفساد الإداري من بين الموضوعات التي حظت باهتمام وافر من الباحثين بمختلف الاختصاصات، الاجتماعي منها والاقتصادي والسياسي بل وحتى القانوني والديني...، ومن منطلق تنوع المداخل واختلاف الزوايا والمناظير اختلفت وتنوعت تبعا النظرات إلى مضمون هذه الظاهرة وأبعادها المختلفة، وترتب على ذلك أن أصبحنا أمام كم كبير من الرؤى ووجهات النظر بل حتى النتائج العلمية، تارة تتفق وتارة أخرى تختلف، وهذا تحديدا ما حدث في التعريف بالسلوك الفاسد أو ما يعد فسادا إداريا، حيث تعددت التعريفات واختلفت، وقد أكد ذلك «سام فكنين Sam Vaknin" حين أشار إلى أنه من الصعب الوصول إلى تعريف شامل للفساد متفق عليه(Sam Vaknin, 2003, 7)

يحتوى الحكم على الفعل أو السلوك كونه يمثل فسادا أم أنه يعد سلوكاً مقبولاً على طابعا قيميا ينبثق من الثقافة العامة والفرعية للمقيم، وإن هذا الطابع القيم قد أسهم في إحداث اختلافات واضحة بين المجتمعات الإنسانية في تحديد أنماط السلوك الفاسد، من منطلق اختلاف معايير التقييم ألا وهي الثقافة، ويعرف هذا عند الكثير بالنسبية الاجتماعية في ظاهرة الانحراف والجريمة بوجه عام والفساد بوجه خاص. لقد أحدث هذا التباين الثقافي حالة من عدم الاتفاق على معيرة العديد من الأنماط السلوكية أهي سلوك فاسد أو أنها تعد سلوكا اجتماعيا مقبولا، وهنا تكمن أهمية تحليل المنظومة الثقافية لفهم ظاهرة الفساد عامة والفساد الإداري خاصة وهذا ما ذهب يؤكده "جريلد كايدن Gerald E. Caiden"، حين أكد أن بعض الأنماط من السلوك مثل المحسوبية تعد سلوكا فاسدا في بعض المجتمعات في حين لا تُعد كذلك في مجتمعات أخرى، أو على الأقل مسموح بها لبعض الموظفين وليس للكل (Gerald E. Caiden, 4)، ولنقف على مدلول وماهية مفهوم الفساد نستهل البحث باتجاهات تعريفه ومؤشرات انتشاره في المجتمع الليبي ذلك بعد أن نحدد موضوع البحث، وأهميته، ودواعي اختياره:

أولا. تحديد موضوع البحث وأهميته:

نحاول بهذا البحث استجلاء العلاقة بين ظاهرة الفساد الإداري باعتباره سلوكا منحرفا من المنظور الاجتماعي، والتنمية الاجتماعية وحالة التخلف التي تعاني منها مجتمعاتنا، ذلك من خلال التركيز على بعد إنساني في هذه العلاقة، نقصد بهذا البعد الثقافة باعتبارها نتاجا اجتماعيا يكتسبه الفرد من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية والتربية والتعليم التي يخضع لها منذ ولادته إلى وفاته، بما تشتمل عليها من قيم ومعايير وعادات واتجاهات وأفكار...الخ. ونحن في هذا البحث نحاول الوقوف على دور الثقافات الفرعية في تفشي الفساد الإداري مما ينعكس سلباً على التنمية الاجتماعية، فالثقافة الفرعية تتشكل نتاج ظروف معينة حيث توفر لمعتنقيها أفكارا ومبررات تصوغ أو تشرعن لهم تحقيق أهدافهم الثقافية من خلال إتباع مسالك (أفعال) تعد فساداً وانحرافاً اجتماعياً، ذلك رغم الاتفاق المسبق في الثقافة العامة بالمجتمع على كون هذا المسالك أو السبيل غير مشروع، وغير مقبول وربما محرم شرعاً وجرماً قانوناً إلا أن الثقافة الفرعية تقنع متبنيها بشرعية هذه السبل، وهذا ما درجت على تسميته في هذا البحث بـ «شرعنة السبل غير المشروعة»، والذي يبدو غائبا في النظرية

اللا معيارية عند ميرتون حيث وقفت عند بيان أن هنالك سبل غير مشروعة يتبعها الأفراد لتحقيق أهدافهم متى عجزوا عن تحقيقها بالسبل المشروع.

وتكمن أهمية تحليل هذه القضية ونقاشها وفقا للبعد الثقافي في أهمية فهم ظاهرة الفساد وتفسيرها بالاستناد إلى البعد الاجتماعي والثقافي الذي يمثل الواقع الذي يدفع الأفراد إلى العمل بالكثير من نماذج الفعل والسلوك بوجه عام بما فيها الفساد والانحراف والجريمة، فالكثير من المهتمين يرُدون ظاهرة تعاطي الفساد وقبوله إما لعوامل اقتصادية كالعوز الاقتصادي والفاقة أو الأزمات الاقتصادية، أو إلى عوامل إدارية على رأسها التعقد البيروقراطي، وغياب معايير الكفاءة والخبرة في تقلد المناصب...الخ، في المقابل لا تكاد تجد دراسة –على الأقل في المجتمعات العربية– خاصة المجتمع الليبي – اهتمت بتفسير ظاهرة الفساد من خلال ردها إلى العوامل الاجتماعية لاسيما الثقافية ولا تكاد تجد دراسة عنيت بالثقافة الفرعية كمسوغ ومبرر لانتشار الفساد من منظور أو منطلق النظرية اللامعيارية (الانومي).

أيضا تتجلى أهمية هذا البحث من كونه يمثل محاولة جادة لشرح فكرة ثقافة الفساد وتبيان أبرز معالمها في واقع المجتمع الليبي، وكيفية تكون هذه الثقافة بهذا المجتمع ذي الصبغة المحافظة. إن هذه الثقافة فرعية تتسم بكونها منحرفة أو جانحة تقود إلى زيادة تعاطي الفساد من قبل أفراد المجتمع موظفين كانوا أم مترددين (مواطنين مستفيدين من الخدمة).

ثانيا. أسباب الاختيار:

إن الداعي الأساس لبحث هذه القضية الشائكة يتمثل فيما لاحظناه من افتقار شديد للتراث الاجتماعي النظري منه والميداني لدراسات تفسيرية عميقة الغور لعلاقة ظاهرة الفساد بالتنمية والتخلف من منظور ثقافي، كون السلوك الفاسد يمثل بوجه عام سلوكا أو فعلا انحرافا، وبعض صوره ترقى في مستوى الخطورة الاجتماعية إلى مستوى الجريمة(الجناية)Black corruption ، إلا أننا بالكاد نجد من الاجتماعيين الليبيين خاصة من تناول هذه القضية محاولا تأصيلها وردها ردا اجتماعيا ييسر فهمها من واقع المنظومة الثقافية للمجتمع.

ثالثا. الأهداف:

يهدف هذا البحث –كما أسلفنا–إلى دراسة تصور منطقي بوجود علاقة بين الفساد والتنمية، من منطلق أن للفساد ثقافة فرعية جانحة تدعم تبني اتجاهات إيجابية حياله وتشجع الأفراد على إبدائه وتقبله من الآخر، وتكون بديلا أمثل وحلا أسرع وخيارا ملزما للتعقيد البيروقراطي، أو سبيلا سريعا ومجديا لتحقيق أهداف وطموحات مادية واجتماعية يصعب تحقيقها بالطرق المشروعة في المجتمع.

إن تحقيق هذه الغاية استدعى أن نستعرض بإطناب ثلاثة مفاهيم أساسية هي: الفساد، والثقافة، والتنمية وفي أثناء العرض لهذه المفاهيم حاولنا أن نستكشف مواطن العلاقة التي بدت لنا بين هذه المفاهيم بافتراض أن العلاقة تبادلية بين الفساد والتنمية، فالفساد ينتج التخلف، والتخلف بدوره يمثل بيئة خصبة للفساد؛ ذلك لأن الواقع المتخلف اجتماعيا واقتصاديا يكون بيئة جيدة لنمو وتطور ثقافة فرعية تروج للفساد وتعاطيه من قبل الموظف العام أو المواطن المتردد أي المتعامل مع المؤسسة أو الإدارة الحكومية من خلال إصباغ هذا الفعل بصبغة شرعية زائفة مؤقتة مخالفة أي مخالفة للثقافة العامة بالمجتمع قيما ومعاييرا ومبادئا.

رابعا. اتجاهات تعريف الفساد:

تعددت الإسهامات التي طرحت لتعريف مفهوم الفساد لدرجة أنه بات من الصعب حصرها، وبوجه عام يمكن تلخيص أكثر عدد من تلك التعريفات في ثلاثة اتجاهات أساسية أولها: الذي ركز على المنصب أو الدور العام أو الوظيفة، فأنصاره يرون أن الفساد عبارة عن: " كل فعل يشير إلى سوء أو انحراف استخدام الموظف بالقطاع العام للسلطة الممنوحة له من أجل جني فوائد وعائدات مادية

أو اجتماعية"(شتا،1999، 44-43)، وبهذا يمكن القول: إن الفساد كل سلوك يصدر عن الموظف بأحد القطاعات (الإدارية أو السياسية أو القضائية...غيره) يبتغي من ورائه بلوغ مكاسب مادية أو معنوية، ويوظف في ذلك سلطة الدور الذي يؤديه، وبهذا المعنى تقريبا جاء تعريف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام 2003 لهذا المفهوم(عبد اللطيف، 2004، 384).

يركز الاتجاه الثاني على تعريف الفساد من خلال الرأي العام، ويرى أنصاره أن الفساد عبارة عن: كل ضرب من السلوك يصدر عن الموظف يستهجنه المجتمع وينبذه أو يراه فسادا، ومن أنصار هذا الاتجاه سنتنشريا"Senturia" 1990 وفي اعتقاد أنصار هذا الاتجاه أن الرأي العام بالمجتمع هو الذي يمكنه أن يحدد ما يعتبر سلوكا فاسدا من إجمالي أنماط السلوك الشائع في المجتمع (3-5: 1990Robins,)، وإن كان من مميزات هذا التعريف أنه يجنبنا التحيز للثقافة الغربية تحديدا في تعريف الفساد، ويراعي الخصوصية الثقافية والاجتماعية، إلا أنه قد يزيد من إشكالية النسبية الاجتماعية في التعريف مما يزيد من التباين والاختلاف لا التقارب والاتفاق.

يبقى الاتجاه الثالث للتعريفات التي سيقت للفساد، هذا الاتجاه يعتمد على فكرة المنصب لا الوظيفة نفسها، فالكثير من الوظائف قد لا يملك شاغلوها مناصب تجعل منها أشخاصا قادرين على ممارسة الفساد متى شاءوا، وعموما، يعرف الفساد وفقا لهذا الاتجاه على أساس أنه يمثل:"الاستخدام اللاقانوني للمنصب العام من أجل تحقيق مكاسب شخصية"(1990Theobold ,15:).

يمكن القول: أن الفساد بمفهومه الاجتماعي يمثل نمطا من السلوك المنحرف تنبذه ثقافة المجتمع العامة لما فيه من ضرر قريب المدى وبعيد ويستهجن فاعليه بقوة ويزدريهم الرأي العام، لما يمثله من انتهاك للقيم الدينية والأخلاقية، ولما فيه من مضار مادية كانت أو معنوية أو كليهما تلحق بالمجتمع في اقتصاده وبنائه وأنظمته ومؤسساته ومن ثم يهدد استقراره، ناهيك عن كونه ينم عن قدر كبير من الأنانية في شخص فاعلها، ويعبر عن طمع وجشع شديدين، فهو سلوك يشير بجلاء إلى حالة من تغليب المصالح الفردية على المصلحة المجتمعية.

خامسا. مؤشرات الفساد في ليبيا (المدركات حسب منظمة الشفافية الدولية):

إن المجتمع الليبي ليس بمعزل عن العالم المحيط به، فما يسود ذلك الإطار الواسع لابد أن ينعكس بدرجة ما وفي اتجاه ما على حالة المجتمع الليبي باعتباره جزءا من المنظومة العالمية العامة، وعند البحث في موضوع انتشار الفساد في ليبيا وأهم نماذجه نجد هنالك العديد من الصور والنماذج لهذه السلوك قد انتشرت في هذا المجتمع، من أبرزها نذكر:

-عدم تأدية مهام الوظيفة بدقة وأمانة.

-الإهمال والتقصير في صيانة المال العام.

-إساءة استعمال السلطة.

-الاستيلاء على المال العام.

-الاختلاس.

-التزوير.

-إبرام عقود بطريق التكليف المباشر بالمخالف للائحة العقود.

-صرف قيم مستخلصات لأعمال غير منفذة والصرف على أعمال منفذة بالمخالف للمواصفات المعتمدة.

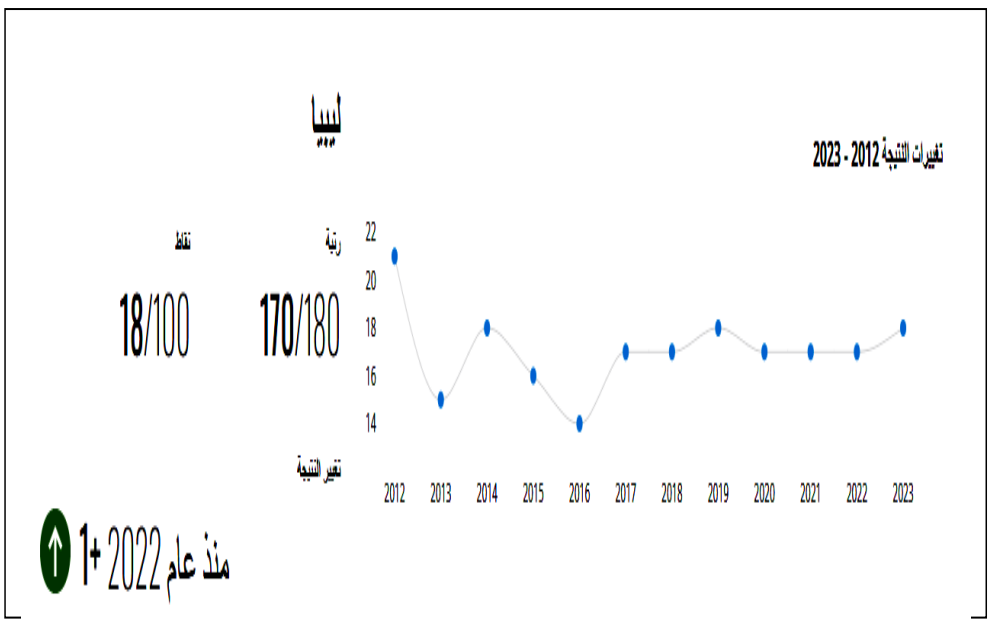
تقدر تقارير الرقابة والمحاسبة الليبية أن الفساد يستنزف ويهدر حوالي ربع مليار سنويا من المال العام أي بالتحديد حوالي (200) مليون دينار ليبي في العام، والملاحظ إن هذا فقط ما وقع تحت طائلة القانون وضبطته الجهات المسؤولة وما خفي لابد أنه كان

أعظم. ومن خلال استطلاع مؤشرات مدركات الفساد (CPI) يتضح مدى استشراء الفساد الإداري بأشكاله المختلفة بالمجتمع الليبي:

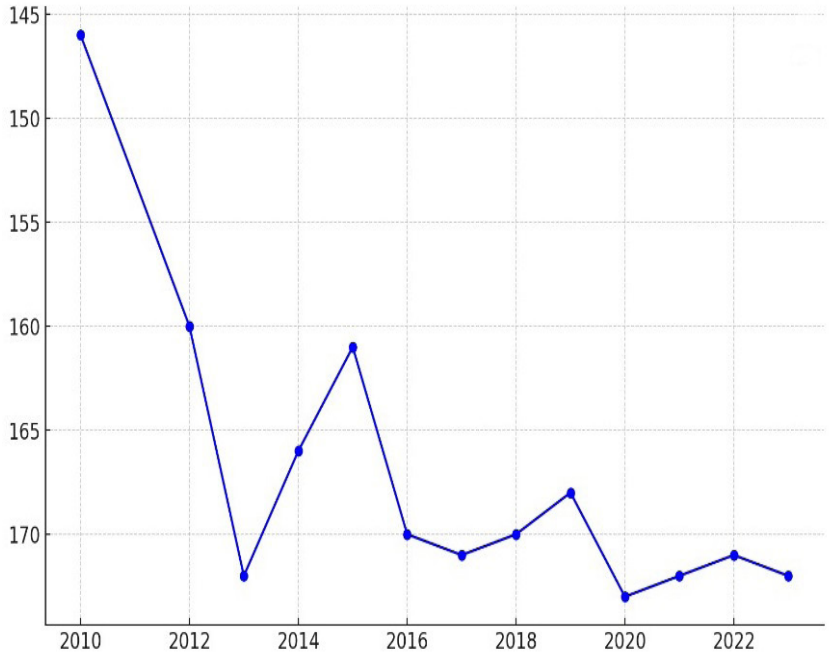
جدول (1) يعرض مدركات الفساد في المجتمع الليبي ما بين عامي 2010 الى عام 2024:

السنة	مؤشر مدركات الفساد(CPI)	الترتيب العالمي
2010	21	146
2011	غير متوفر	غير متوفر
2012	21	160
2013	15	172
2014	18	166
2015	16	161
2016	14	170
2017	17	171
2018	17	170
2019	18	168
2020	17	173
2021	17	172
2022	17	171
2023	17	172
2024	غير متوفر بعد	غير متوفر بعد

المصدر: تقارير منظمة الشافية الدولية، التقارير السنوية 2010 الى 2024.



المصدر: موقع منظمة الشفافية الدولية: www.transparency.org



مدركـــات الفســـاد في ليبيـــا ما بين عامي 2010-2023

وبالمقارنة بين الأعوام العشرة الماضية نلاحظ أن حجم الفساد في ليبيا قد زاد زيادة كبيرة، حيث يلاحظ أن المجتمع الليبي قد فقد مكانته في سلسلة المجتمعات النزيهة، وذلك بحكم الصراع الذي نشب في المجتمع منذ عام 2011 وحتى الآن، ولا يخفى على أحد أن الصراعات المسلحة تؤدي إلى انهيارات شديدة في أنظمة الدولة والتي من بينها نظام الضبط الاجتماعي وبطبيعة الحال يترتب على حالة التفكك هذه انتشار كثير من مظاهر السلوك المنحرف.

ومن خلال مقارنة المجتمع الليبي من حيث معدلات الفساد في بما يسود في المجتمعات العربية نلاحظ مدى تفاقم هذه الظاهرة وانتشارها في المجتمع الليبي فقد تفاقم الفساد فيه حتى أنه في عام 2022 حصل المجتمع الليبي على المركز 171 عالميا، برتبة 17 بين الدول الأكثر فسادا في العالم، الأمر الذي يعني أن مشكلة الفساد تنتشر انشار كبيرا في مختلف القطاعات العامة بالجهاز الحكومي، وفيما يلي جدول يوضح مقارنة معدلات الفساد في المجتمع الليبي مقارنة بباقي الدول العربية:

جدول (2) يعرض مقارنة مدركات الفساد في المجتمع الليبي مع باقي الدول العربية

الدولة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
ليبيا	21	-	21	15	18	16	14	17	17	18	17	17	17
مصر	31	32	32	32	37	36	34	32	35	35	33	33	30
تونس	43	42	41	41	40	38	41	42	43	43	44	44	40
الجزائر	28	26	34	36	36	36	34	33	35	35	36	33	33
المغرب	34	34	37	37	39	36	37	40	43	41	40	39	38
السعودية	47	44	44	46	49	52	46	49	49	53	53	53	51
الإمارات	68	68	68	69	70	70	66	71	70	71	71	69	67
قطر	71	77	68	68	69	71	61	63	62	62	63	63	58
الكويت	43	46	44	43	44	49	41	39	41	40	42	43	42
البحرين	48	43	51	48	49	51	43	36	36	41	42	42	44
عمان	53	48	47	47	45	45	45	44	52	53	54	52	52
الأردن	47	48	48	45	49	53	48	48	49	48	49	49	49
لبنان	25	24	30	28	27	28	28	28	28	28	25	24	24
العراق	18	18	18	16	16	16	17	18	18	20	21	23	23
سوريا	25	26	26	17	17	18	13	14	13	13	14	13	13
اليمن	21	23	23	18	19	18	14	16	14	15	15	16	16
السودان	16	13	13	11	11	12	14	12	16	16	16	20	22
موريتانيا	28	30	31	30	30	31	27	28	27	29	29	28	28
جيبوتي	29	33	34	36	34	34	36	31	30	30	44	30	30
فلسطين	-	-	-	-	-	15	29	30	40	41	42	44	42
الصومال	8	8	8	8	8	8	10	9	10	9	12	13	12
جزر القمر	-	-	-	-	-	26	27	21	28	28	24	20	20

المصدر: تقارير منظمة الشفافية العالمية، عدة تقارير أنظر الرابط: ليبياwww.Transparency.org

سادسا. الفساد والثقافة (الثقافة الفرعية مدخلا):

عتبر الثقافة Culture في أي مجتمع الطابع الذي يسم شخصيات أفراده ويميزها عن غيرها في سائر المجتمعات الإنسانية الأخرى، فالثقافة تمثل نتاج تفاعل الإنسان مع بيئته الفيزيقية، وتعبر عن طرق أو سبل تكيف ذلك الإنسان مع الواقع الذي يعيش بكنفه والوسائل التي ابتدعها لتحقيق ذلك التكيف، فهي تعبر عن أسلوب تعايش الأفراد بواقعهم الاجتماعي والفيزيقي.

إن الثقافة بأبسط معانيها وكما حددها عالم الإنسان البريطاني "إدوارد تايلور Edward Tylo" الذي قام باختراع هذا المفهوم، عبارة عن ذلك «الكل المركب الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والأعراف والقدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان باعتباره عضواً في المجتمع»(كوش، 2002: 22).

تشمل الثقافة بهذا المعنى كل ما يسود المجتمع من إرث مادي واجتماعي(معنوي) اكتسبه الأفراد من خلال وسائل التنشئة الاجتماعية والتربية المعهودة بذلك المجتمع، وتشمل القيم والعادات والتقاليد والأعراف والتي باكتسابها يستمد الفرد انتمائه أو عضويته في الجماعة والمجتمع.

وتكمن أهمية الثقافة –إضافة إلى كونها تمثل الطابع المميز للأفراد– في أنها تمثل مرجعية تقييم المسلك الإنسانية (المعايير، والقيم، والقانون)، بمعنى أنها المرجعية الفيصل في الحكم على نماذج السلوك الجديد التي تتطور مع تغير المجتمع الإنساني عبر الزمن(التغير الاجتماعي)، وإن كانت هي نفسها تتغير (التغير الثقافي) إلا أنها تتغير بما يتماشى مع ما تحتويه من قيم أساسية تقبل تلك التغيرات ولا تتعارض معها. إن الثقافة بهذا المعنى تمثل المعيار الذي يستند إليه الأفراد في الحكم على المسالك التي يتبعونها في تحقيق غاياتهم وطموحاتهم.

ولأن الثقافات تنتقل عبر عمليات معقدة ومتداخلة (أساليب التنشئة الاجتماعية ومؤسساتها) وفي مراحل متعددة من عمر الفرد، فهي قد لا تمتلك المصافي التي من خلالها تستبعد كل غث وتبقي على كل ما هو مفيد وغير منحرف معيبا كان أم غير معيب، ولذلك فهي عرضة لأن تعلق بها بعض العناصر والمركبات الثقافية تسهم في ظل ظروف اجتماعية واقتصادية معينة بشكل أو بأخر في وجود هوة بين القيم الثقافية أي وجود حالة من الصراع بين بعض مكوناتها، أو في حالة البهتان والهون التي تعتري معاييرها، ومثال ذلك ما يحدث بين قيم الآباء وقيم الأبناء من صراع ناتج في الغالب الأعم عن حالة تغير ثقافي فشلت نتيجةً له وسائل التربية في إقناع الأبناء بصلاح هذه القيم وتمشيها مع زمانهم الراهن، وأنها كفيلة بتحقيق غاياتهم وأهدافهم ذات الطابع المادي الإلزامي والجبري(الملحة) وهذا ما دعا لنشوء قيم وتوجهات وأفكار ونماذج سلوك خاصة بالفئة الشبابة ذات المستوى العالي من الطموحات.

هكذا ظهر ما اصطلح علماء الاجتماع على تسميته بالثقافات الفرعية Soups-Culture، والتي تعبر عن حالة تبلور مجموعة من القيم المعايير والأعراف والاتجاهات والأفكار الخاصة بفئة معينة شريحة محددة من أفراد المجتمع يشتركون في مجموعة من الأهداف، والتوجهات، والاعتقادات، ويعتمدون على وسائل محددة لإشباع تلك الأهداف والطموحات، والرغبات، وإن كانت تلك السبل غير شرعية زينتها الثقافة الفرعية الخاصة بهم لتجعل من الأفراد يضنون بل قد يؤكدون أنها شرعية ومقبولة، ويستخدمون في الحالة الليبية التعبير(عادي).

عموما، تمثل القيم الثقافية نتائجا ومكتسبات لتفاعل الأفراد مع ظروف بيئية اجتماعية ومادية يكتسبها الفرد عبر مروره في عمليات التربية والتعليم والتنشئة الاجتماعية طيلة حياته، "والقيم قد تكون إيجابية أو سلبية كالتمسك بمبدأ من المبادئ أو بالعكس عدم الرغبة فيه والبعد عنه" (لشيباني، 2009، 24)، ومن القيم التي يكتسبها الفرد مثلا الكرم، الشرف، الشجاعة، المسؤولية، الإثار، الجوار...الخ، فتفاعل الفرد مع واقع متفكك ومضطرب اجتماعيا واقتصاديا يسهم في الغالب في تبنيه ثقافات فرعية تخدم تحقيقه الأهداف

التي يسعى لبلوغها.

تحتوى هذه الثقافات الفرعية في الغالب على مجموع من القيم قد لا تتفق في الغالب مع الثقافة العامة بالمجتمع، كثقافة الجاليات مثلا، او ثقافة المنحرفين، أو قد تكون متعارضة تماما مع قيم الثقافة العامة مثل ذلك ثقافة الجماعات الجانحة، وثقافة الفساد، هذه الثقافة الفرعية قد لا تحظى بالقبول والرضا من قبل أغلب أفراد المجتمع، لذا فإن معتنقيها يلجؤون إلى شرعنة تلك السبل أو الطرق التي تدعو إليها هذه الثقافة الفرعية في تحقيق غاياتهم وطموحاتهم المشروعة، وتكون عملية الشرعنة هذه من خلال ترويج أفكار تبيح العمل بتلك السبل وتعتمد على مسوغات منطقية وفقا للظروف القائمة مستندة إلى وجود حالات أو أفعال فردية أو ظواهر اجتماعية أو سياسية رهينة بموقف أو وضع راهن في الغالب يتسم بدرجة عالية من التخلف الاجتماعي.

وفي الحقيقة يعتبر الفساد سلوكا اجتماعيا منحرفا، فهو لا يصدر عن فراغ مثله في ذلك مثل أي فعل اجتماعي، فهو ينشأ ويتفاقم من خلال وجود ثقافة (قيم وعادات وأفكار...إلخ) تدعم العمل به وتسوغ للأفراد شرعية استخدامه في تحقيق أهداف مادية واجتماعية مختلفة، وهذه ما اصطلحنا على تسميته في هذا البحث "الثقافة الفرعية للفساد"، فلا وجود للسلوك الفاسد ما لم توجد ثقافة جانحة أو منحرفة تدعم هذا السلوك وتروج له، بل تحث الأفراد على إبدائه.

ونقصد بثقافة الفساد هنا مجموعة القيم والمعايير السلوكية والأفكار والاعتقادات والاتجاهات التي تحفز الأفراد على تعاطي الفساد أو الخضوع له أو التكتم عنه من خلال شرعنته وتصويغه لهم، وتكون قد طفحت على السطح نتيجة لتأثير مجموعة من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تنم عن حالة تفكك اجتماعي ناتجة بدورها عن حالة تخلف اجتماعي واقتصادي متفاقمة.

سابعا. الثقافة الفرعية للفساد بالمجتمع الليبي:

شهد المجتمع الليبي العديد من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية عبر السنوات الأخيرة، فمن كونه ساحة معركة عالمية إلى الاحتلال الايطالي بعد التركي إلى الاستقلال إلى تشكل الدولة الاتحادية مرورا بالانقلاب العسكري في 1969 انتهاءً بالحركة الثورية الشعبية في فبراير 2011، ختاما بمرحلة التطور الإعلامي وعصر الفضاءات وأخيرا وليس اخرا عصر الذكاء الاصطناعي، كل هذه التغيرات كفيلة –في تقديرنا– بتغير ملامح ومكونات البناء الاجتماعي وتركيبة شخصية أفراده وثقافتهم العربية الإسلامية الليبية، وفي إبان هذه التغيرات الجذرية انتشرت العديد من القيم التي أخذت تستشري في المجتمع كافة، وفي ظل شعور شبه عام بعدم العدالة في التوزيع وضياع ثروات الأمة الليبية فيما لا يعود بالنفع علي الأفراد، فمثلا، تبلورت قيمة استباحة المال العام بعد أن شاعت أفكار في الوسط الاجتماعي تؤكد أن القائمين على رأس النظام قد أهدروا المال العام (حق الليبيين) وبذروه حين أنفقوه في أبواب لا تعود بالنفع على الصالح العام كالمشاريع والهبات التي تعطى لبعض الدول أو مشاريع التسلح الفاشلة، أو دعم الجماعات الانفصالية، وهذا ما قد دفع البعض لتبني اعتقاد مفاده: (إن كان ولابد من تبذير الحكام للمال العام فلا بأس ولا ضير ولا عيب إن تمكنا من أخذ حصتنا أو حقنا منه ولو بسبل غير قانونية أي غير مشروعة)، كما قد ساق ذلك كثيرا ممن يؤيدون هذه التوجه إلى الاعتقاد بأنه لا بأس من العمل بمقولة (كل ووكل) أي أن المسؤول عند إنفاقه للمال العام لا بأس ولا ضير ولا عيب في أن يتيح لبعض المهندسين والموظفين والسماسرة والمتربحين فرصة الحصول على قسط من إجمالي الأموال المرصودة للمشروع ولو كان ذلك على حساب الجودة، والكفاءة، والأداء...الخ، في مقابل ان يستلموا المشروع دون الموصفات الفنية والشروط المقبولة.

وقي تقديري، أن اعتماد الحكام الطغاة على معيار الولاءات في تقلد المناصب واستبعاد مبدأ العمل بالكفاءات زاد الطين بلة في ليبيا، فقد ساهم إلى حد كبير في تدني مستوى الخدمات وانهيار واضح في البنى التحتية، مما ساق كثيرا من الأفراد إلى اعتماد فكرة

منحرفة مفادها (هي خاربة خاربة، أنت تبي أتصلحها)، هذه الفكرة السالبة أسهمت إلى حد كبير في انسحاب الخبرات والمتخصصين من واقع العمل الإداري والفني، حيث أضحت هذه الفكرة تمارس ضغطا على كل من يرفع شعارات الإصلاح والتطوير من المسؤولين والمثقفين، وباتت تدفع الكثيرين نحو استباحة المال العام، والعمل بالفساد الإداري والمالي جهارا نهارا.

من ناحية أخرى ساهم رواج القيم المادية في عصر التحديث الاجتماعي والعولمة وعصر الذكاء الاصطناعي في تنامي قيم الربح أو الكسب السريع لدى الأفراد، مما زاد من توجه الأفراد إلى الفساد(بدوي، 1996: 120)، حيث باتت الثقافة نفسها تدفع الأفراد إلى البحث عن أسرع السبل في تحقيق أهدافه المشروعة–على حد ما يذهب ميرتون– ولو كانت تلك السبل غير قانونية (مشروعة) في الثقافة نفسها، (المصراتي، 2011: 56).

وفي ظل ضعف سيادة القانون، الناتجة بدورها عن الغياب المتعمد لاعتماد معيار العدالة القانونية، وعلاء قيمة الحلول العرفية بحجة تحقيق الصلح والمصالحة، يزيد العمل بالسبل «المشرعنة» في تحقيق الأهداف الثقافية، والتي يعتبر الفساد الإداري من أبرزها، بعد أن تأكد الأفراد أنهم لن يقعوا تحت طائلة القانون، وأن العقاب لن يطالهم، فبعد أن باتوا يحملون قيما إيجابية نحو الفساد والعمل به باتوا ينعتون الفاسد ماليا وإداريا بأنه شخصا شطارا، وعرف كيف يعمل على نفسه...إلخ من هذه الصفات البطولية.

ولأن الشخصية في المجتمع الليبي تنطبع إلى حد كبير بالمجاملة والتسامح الزائد إلى حد التنازل عن الحقوق إرضاءً لصاحب المكانة الاجتماعية أو شيخ القبيلة، أو خشيةً منها النبذ من الرعاية العرفية أو الطرد من مظلة القبيلة، اجتنب الأفراد مواجهة متبني ثقافة الفساد والداعيين إليه، وبات هؤلاء يعثون في المال العام فسادا دون أن يعمل الضبط الاجتماعي غير الرسمي دورا في الحد من هذه الظاهرة.

وقد زاد من ضعف دور الضبط الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي قمع الحريات الذي كان يمارس في النظام السابق بواسطة أجهزة الأمن والتي قد يصل بها المطاف من أجل إسكات الأصوات المطالبة بالشفافية والنزاهة إلى الافتراء عليهم كذبا، وتلفيق التهم لهم لإرغامهم على الصمت ومن هذه التهم مثلا أنهم يُتهمون بأنهم دعاة (الرجعية) أو (الزندقة) –على حد ما كانوا يسمونها– وهذه من منظور النظام السابق أخطر الجرائم السياسية والاقتصادية والجنائية على الإطلاق، كل هذا ساهم في أن يجعل المفسدين يجولون ويصولون في المال العام دون أن يجدوا ردعا أهليا أو رسميا.

إن توظيف نظام الحكم السابق للقبيلة في العمل السياسي خاصة والأمني، أخل كثيرا بالثقافة وساهم في رواج الكثير من القيم الثقافية والاتجاهات السلبية والأفكار ذات الطابع الأناني والمعبرة عن الجشع على حساب الشفافية، والأمانة، والانتماء، والولاء، والوطنية، وبصرف النظر عن كون ذلك النظام قد جنى من هذا التوظيف القذر منفعة تمثلت في إطالة مدى حكمه للبلاد أياما معدودة، إلا أن المجتمع الليبي دفع ثمنا باهظا جراء ذلك التوظيف الأناني تمثل في اعتياد الناس على غياب القانون وضعف احترامه في نفوسهم، واعتيادهم على غياب مجتمع المؤسسات المدنية الذي يدعم حق المطالبة بالحريات والحقوق والالتزام بالواجبات، والمسؤولية الفردية، وساهم أيضا في هجرة أو انكفاء الخبرات على نفسها واعتكافها في منابر العلم، وتجنب الإسهام في تطوير المجتمع، ومكافحة مختلف صور الفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي انتشرت في المجتمع.

من زاوية أخرى فإن ضعف الوازع الديني والأخلاقي لدى بعض الأفراد أسهم كثيرا في انصياعهم أو رضوخهم لمغريات الفساد الإداري خاصة في ظل التعقد البيروقراطي وزيادة اتجاه فرض الضرائب على المواطن وغلاء المعيشة وانخفاض الدخل ومحدودية مصادره، هذه الأوضاع جعلت كثير من الأفراد يرضخون لممارسي الفساد لحصولهم على الخدمات المشروعة بسبل قانونية واعتيادية، ومثال ذلك المواطن الذي استجلب سلعة ما وأرغم على أن يدفع عليها ضريبة وقدرها مثلا(100) دينار، وقد عرض عليه احد العاملين بذلك المنفذ

أن يخرج له تلك السلعة مقابل (10) دينار.

ثامنا. الفساد والتنمية (علاقة تبادلية في ظل الثقافة الفرعية):

يدعي البعض أن للفساد وظيفة يؤديها تتمثل في كونه معالجة جيدة لعسر العملية البيروقراطية في المجتمعات النامية، كما أنه يساعد على التوحد والاستقرار القومي، والقضاء على العنف من خلال دمج الجماعات المنعزلة، وترسيخ النخب المحافظة، ومن ثم فهو يحقق الاستقرار السياسي، ويخدم التنمية؛ لأنه يثير الاستثمار الأجنبي (Gerald E. caiden, 21).

ومهما تكن الوظيفة التي يؤديها الفساد في المجتمع، فقد أثبتت العديد من الدراسات عدم دقة هذه الافتراضات، منها مثلا تلك التي قام بها « فريش Dieter Frisch" 1996 بعنوان "آثار الفساد في التنمية" وانتهى فيه إلى التأكيد على أن الفساد سبب ونتيجة في الوقت نفسه للتخلف والفقر. إن الفقر والعوز الاقتصادي وعدم القدرة على بلوغ حد الكفاف في المعيشة هو من دواعي استمرار الفساد وتفاقم هذه المشكلة، في المقابل فإن انتشار الفساد يدمر جهود التنمية والتطوير، وبذلك تبين أن الفقر والعوز والتخلف وتدني مستوى الخدمات وانعدام الديمقراطية وغياب القانون تمثل عوامل قوية لنمو ظاهرة الفساد وانتشارها(Dieter,1996: 96-97).

وفي خضم الحديث عن الآثار الاقتصادية للفساد يؤكد تقرير منظمة الشفافية لعام (2005) أن الفساد يقود إلى فشل المشاريع الإستراتيجية التي تقوم عليها العملية التنموية ومن أجلها، تلك المشاريع الأساسية التي تكون في بعض المجتمعات النامية مدعومة دوليا للمساهمة في نجاحها من أجل تحقيق النقل الضرورية نحو التقدم والرفاهية للمواطن بذلك المجتمع (منظمة الشفافية، 2005)، فالفساد يضعف من ثقة المواطن بالقانون والعدالة ويكون لديه اتجاها سلبيا تجاه المجتمع ومؤسساته نابعا عن شعوره بالحرمان وعدم العدالة في التوزيع، مما ينعكس على الفعالية الاقتصادية، ويصبح معه الأفراد ريعيين أكثر من كونهم منتجين ومبدعين(أبو حمودة، 2002: 445-449).

-ويكمن إيجاز آثار الفساد السلبية على التنمية الاجتماعي خاصة في المجتمعات النامية في النقاط الآتية (المصراتي، 2012: 85-84):

تدني مستوى الإنتاجية والأداء كما وكيفا ورفع كلفة تأدية الخدمة العامة.

-تراكم الثروة الوطنية لدى أقلية من أفراد المجتمع ويترتب على ذلك تكوّن نظام طبقي متميز بكونه يتألف من طبقتين الأولى ثرية والأخرى معدومة وفقيرة وهي الغالبية.

-يسهم في حدوث حالة انهيار اقتصادي نتيجة الخسائر الكبيرة التي يلحقها بالاقتصاد.

-يخلق الفساد اتحادات لا أخلاقية بين التيارات والجماعات الفاسدة توجه ضد القوى النظيفة التي تسعى للإصلاح والتغيير والتطوير.

-هجرة الكفاءات والخبرات والمؤهلات للعمل مع الشركات الخاصة أو للبلدان الغنية.

-انهيار الأنظمة الاجتماعية وتردي مستوى خدماتها وعلى رأسها التعليم والأمن.

-تبذير المال العام وعدم إنفاقه فيما يعود بالنفع على المجتمع وأفراده.

-ظهور صور من الانحرافات السلوكية والجريمة المنظمة مع انتشار الفساد.

-فقدان الثقة عند المواطن في أجهزة الدولة ومؤسساتها واعتبارها عاجزة.

- ضعف الانتماء والوطنية عند أغلب الأفراد بما يضعف المشاركة الشعبية لديهم.

-ينفر الفساد كثيرا من الشركات الدولية التي يكون لها دور في تطوير وتنمية المجتمع، ومنعها من فرص الشراكة وعبور السلع والخدمات.

-يفقد الفساد أغلب أفراد المجتمع الثقة في النظام عامة والمؤسسات والموظف العمومي خاصة.

-يفشل الفساد عموما استدامة المشاريع التي في عمومها قائمة بشكل مؤقت لانها تخالف المواصفات المثالية.

-مما سلف لا يبقي مجال للشك في أن الفساد بمختلف أنواعه وكافة مجالاته ظاهرة تضر باقتصاد المجتمع وتحد من فرص تقدمه وتطور أوضاعه وتحسين أحوال أفراده وجماعاته، وعليه فإن مواجهته لابد وأن تتم بذات درجة الصرامة التي يواجه بها أي مجتمع تلك التحديات التي تهدد أمنه واستقراره، وتهدد بقاءه.

تاسعا. الفساد والتنمية (الحالة الليبية):

يصعب تصور وجود المجتمع الليبي بمعزل عن العالم المحيط به، فظاهرة الفساد باتت ظاهرة دولية، تتسرب عبر وسائل العبور للحدود والاتجار الدولي، ووفقا لما سبق فإن المجتمع الليبي يعاني ويلات استشراء الفساد في أنظمته ومؤسساته، ولعل أبرز الآثار الاقتصادية التي يمكن تقديرها رقميا انخفاض معدل النمو في الدخل الفردي بما يعادل(0.66) أي حوالي ثلاثي النقطة، فارتفاع معدل الفساد بنقطة واحدة يسهم في انخفاض الدخل الفردي بثلثي النقطة (المغيربي، 2004: 339).

ولا ريب أن ينعكس الانخفاض في الدخول الشهرية للأفراد على مستوى معيشتهم من حيث الإنفاق على وسائل الرفاهية، فحرمان أغلب أبنائنا من التعلم قبل سن المدرسة (الرياض) مرده لضعف دخول أوليائهم، ناهيك عن تدني مستوى الإنفاق في الأسرة على صحة الأبناء ومأكلهم ومشربهم وملبسهم، وهذا بدوره مؤشر جلي على تدني مستوى التنمية بالمجتمع.

إن الانخفاض في الدخول الشهرية ينعكس سلبا على التنمية الاجتماعية، فمن جهة يحد من مشاركة الأفراد في الأنشطة الاجتماعية والمشاريع التطوعية والخيرية والأهلية التي تستهدف تطوير الأوضاع القائمة بالمجتمع، لأن الأفراد أكثر انكفاءً على البحث عن مصادر تحسين الدخول من المشاركة في تلك الأنشطة التي لا يجنون منها مردودا ماليا، أيضا، فإن الانخفاض في الدخول يسهم في تدني مستوى الرفاهية ومن ثم فإن كثيرا من الأفراد بالمجتمع يشعرون بالحرمان والعجز عن تحقيق غاياتهم وطموحاتهم وقد يقودهم ذلك لتبني اتجاهات سلبية تجاه المجتمع ومؤسساته ونظمه، وقد يقود ذلك إلى تدني مستوى الانتماء والولاء لهذا المجتمع المسؤول عن فشل الأفراد في تحقيق المستوى الذي يطمحون إليه من الحياة الكريمة —من وجهة نظرهم– ومن ثم انهيار مشاريع التنمية رغم المنفق والمرصود لها من إمكانات مادية كبيرة.

وربما هذا الوضع يفسر انهيار أغلب المشاريع الإستراتيجية في المجتمع الليبي إن لم يكن جميعها، فعلى سبيل المثال، المصانع الكبيرة التي لا تزال لم تقفل أبوابها بعد لا تشغل ثلث قدراتها الإنتاجية، أضف إلى ذلك أن (19%) من مناطق أو محافظات المجتمع الليبي تعاني من فجوة تنموية شديدة، وتردي الخدمات الاجتماعية فيها، رغم ما يرصد من ميزانيات لتحقيق تلك الخدمات بتلك المناطق (المصراتي، 2012: 225).

ولا ريب في أن الفساد أكبر عدو للتنمية المستدامة خاصة، فاستشرائه هو محرقة حقيقية لمقدرات المجتمع وإمكانياته البشرية بشكل يحرم الأجيال القادمة من الانتفاع بجزء من تلك المقدرات لتكفل لهم العيش بكرامة.

الخـاتمة:

ختاما، فإن الفساد سلوك منحرف ينطلق ويترعرع وينتشر في ظل وجود ثقافة فرعية تبيحه وتشجع الأفراد على ارتكابه أو تعاطيه أو الرضوخ له والموافقة، وهذه الثقافة الفرعية بما من القيم والمعايير السلوكية والاتجاهات ما يجعل مجموعة من الأفراد يقتنعون به كسبيل لتحقيق أهدافهم ولو كان منحرفا عن الثقافة العامة وتنبضه وتحرمه، وتروج أفكار وقيم هذه الثقافة وتعميماتها بالمجتمع أو بين فئة من أفراده مستغله الظروف الاجتماعية المتفككة والأوضاع المضطربة (تخلف اجتماعي واقتصادي) الناتجة بدورها عن سياسات معينة مثل توظيف القبيلة، ومنهجية التفكيك والصدامات، واعتماد معايير الولاءات، عدم التدقيق في انفاق مدخرات المجتمع...الخ.

تنتشر الثقافة الفرعية المنحرفة والتي تشرعن غير المشروع من السبل الثقافية (الفساد مثلا) عن طريق الدعاة الأوائل، أولئك الذين إما أنهم ساهموا في تطويرها أو أنهم تلقوها عن آخرين، فهم من يروجون لأفكارها، وقيمها، ومعاييرها، السلوكية، وتوجهاتها بين أفراد المجتمع، وينتج عن ذلك أن تعلو قيمها على القيم الأخلاقية الدينية في الثقافة العامة في المجتمع.

الدعاة الأوائل للثقافة الفرعية المنحرفة هم أصحاب أفكار وعلى درجة من العلم ولهم أدوار مجتمعية مهمة يؤدونها، ولديهم القدر على التأثير، ويملكون وسائل اتصال بالآخرين، فهم مصادر تأثير، يفهمون جيدا ما يدور بالمجتمع من أزمات ولكن لا يطرحون حلول لها بل يحاولوا جاهدين الانتقام من صناع السياسات المجتمعية بخاصة السياسيين في المجتمعات ذات الأنظمة المستبدة، فيروجون أفكار ويرسخون قيم تتنافى مع الأمانة والوطنية والاثار...الخ.

من بين الأفكار التي تروج لها ثقافة الفساد من منطلق شرعنته تلك التي توحي للفرد بأن له حقا مفروضا في المال العام، فلا بأس، أو ضير، أو حرام إن أخذ نصيبه متى أتيحت له الفرصة(حين يصبح مسؤولا)، أو أن الدولة الليبية غنية وليست في حاجة للضريبة التي سيدفعها الفرد، فإن وجد طريقة للهروب منها فلا إثم في ذلك، ولا ذنب، ولا عار من وجهة نظر مروجي تلك الأفكار المنحرفة، وعلى هذا النحو، فإن هذه الثقافة الفرعية قد أعادة شرعنة السبل الثقافية، أي شرعنة الطرق المنحرفة وغير القانونية وغير الأخلاقية التي يلجأ إليها الأفراد في تحقيق الأهداف الثقافية المشروعة، فجعلت المنحرف والممنوع بل، بل حتى الحرام في الغالب، مباحا أو مشروعاً، أو مألوفا (عاديا).

إن مجابهة الثقافات الفرعية المنحرفة يحتاج إلى حملة ثقافية تستعمل تعالي الدين الاسلامي الحنيفة للحد من تأثيرها في دفع الأفراد نحو تبني أفكار إيجابية نحو الفساد الإداري أو ارتكاب سلوكيات منحرفة، وإن المسؤولية من وجهة نظري تلقى على عاتق وزارات الثقافة والشؤون الاجتماعية والشؤون الإسلامية فبالتشبيك بنهما يمكن من وضع خطة طويلة المدى تهدف مكافحة ومجابهة هذه الأفكار والثقافات المنحرفة والتي تضر كثيرا بمستقبل الأجيال القادمة وتحرمه من حق العيش بكرامة.

ولأنه لا فساد دون ثقافة؛ أي أن الفساد لا يكون كذلك ما لم توجد ثقافة تعتبره كذلك، وفي المقابل لا يوجد الفساد ما لم توجد ثقافة فرعية تشجع وتدفع الأفراد إليه، وتروج له، وتبيح العمل به، ولذلك فإن الركون لتحليل الثقافات الفرعية للفساد ورصد قيمها وبيان مكامن ضعفها سيسهم كثيرا في تفكيك المنظومة الثقافية للفساد بالمجتمع، فالمعالجة المثلى والناجعة للفساد وانتشاره يفترض – في تقديري– أن تبدأ من هذه النقطة، مع الوضع في الاعتبار أن تجريد تلك الثقافة الفرعية المنحرفة من قدراتها ونفوذها والحد من رواجها بين أفراد المجتمع يتطلب وضع برنامج متكامل لإعادة أعمار البناء الاجتماعي الليبي، نظما، ومؤسسات، وثقافة ...الخ، ويفترض أن يشمل البرنامج التنموي الجديد مبادئ أساسية على رأسها ترميم بناء الشخصية، وتنقية (فلترة) المنظومة الثقافية من التوجهات التي تدعو للتخلف وإنقاص شأن العلم والعلماء والأخلاق والقانون، فإن بقاء هذه الرواسب الثقافية– إن جازت تسميتها بذلك– سيعوق بقوة

نجاح مشاريع التنمية الاجتماعية والإصلاح مهما رصدت لها من أموال وإمكانات. انتهى ... والله من وراء القصد

الهوامش:

1.أبو حموده، حسن،(2002)، الفساد وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 18، العدد الأول.

2.البدوي، محمد علي، (1996) الفساد في النسق الاقتصادي وانعكاساته على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مصر،"دراسة سوسيولوجية مقارنة في الفترة من 1981-1960"، (دراسة دكتوراه غير منشورة)، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية.

الرقابة، اللجنة الشعبية العامة، (2006)، تقرير السنوى.

3.شتا، السيد علي ،(1999)، الفساد الإداري ومجتمع المستقبل، ط1،المكتبة المصرية، الإسكندرية.

4.الشيباني، محمد عبد القادر(2009)، القيم والعادات الاجتماعية في المجتمع الليبي»دراسة في علم الاجتماع العائلي» المؤسسة العامة للثقافة، ليبيا.

5.عبد اللطيف، عادل، (2004)، الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها، ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز الدراسات العربية، بيروت.

6.المصراتي، عبدالله احمد، (2011)، علم الاجتماع الجنائي، علاقة التحديث الاجتماعي بالجريمة، " دراسة للماهية والنظرية ومواطن العلاقة الامبريقية" المكتب العربي الحديث، الإسكندرية.

7.----------،(2012) الفساد الإداري، (دراسة ميدانية)، المكتب العربي الحديث، 2012.

8.المغيربي، محمد، منصور، عبد الجليل آدم، (2004)، الإدارة العامة في ليبيا،(الواقع والطموحات)، الهيئة القومية للبحث العلمي، (طرابلس- ليبيا).

9.منظمة الشفافية العالمية، التقارير السنوية، 2024-20210.

10.كوش، دوني، (2002)، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية: دراسة، ترجمة: قاسم مقداد، اتحاد الكتاب العرب، دمشق.

11-Dieter Frisch, Effects of corruption on development, the Courier ACP-EU No.158, August 1996. www.euforic.org

12-Gerald E. Caiden, Toward a general theory of official corruption ,Asian journal of :public administration, visit this site

www.sunzi1.lib.hku.hk/hkjo/view/50/5000279.pdf

13-Robins, Theobold, corruption. Development and Underdevelopment, Durham: .Duke University press, 1990

14-Sam Vaknin, Crime and corruption, 1st Editon, Lidija Rangelovska,2003

Theobold, corruption: Development and Underdevelopment, Durham: Duke Uni-.versity press, 1990


مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
Journal of the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific Studies
الإكاديمية الليبية - بنغازي
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch

التوزيع المكاني للخدمات التعليمية العامة بمراقبة تعليم بنغازي خلال الفترة الزمنية(2014 – 2024) «دراسة تطبيقية في جغرافية التنمية»

أ. عادل عبدالله داوود بوخماده*

*هيئة السلامة الوطنية المنطقة الشرقية

الملخص

جاءت هذه الدراسة إلى الكشف عن التوزيع المكاني للخدمات التعلمية (المدارس الابتدائية الاعدادية والثانوية) في مراقبة تعليم بنغازي خلال الفترة الزمنية 2014- 2024. ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت هذه دراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت مجموعة وسائل علمية في التحليل الجغرافي من بينها الأسئلة المفتوحة، واستمارة المقابلة مع مدراء الخدمات التعليمية الخمسة التي توضح التوزيع المكاني للخدمات التعليمية لقياس كفاءتها بكافة مراحلها كشفت نتائج الدراسة عن عدم وجود اختلاف لتوزيع الخدمات التعليمية بمكتب الخدمات التعليمية السلاوي مع الفترة الزمنية 2014- الى 2024 أي انها تتميز بفترة جمود في نمو الخدمات التعليمية (المدارس العامة). ولقد ثبت وجود قصور في التوزيع المكاني للخدمات التعليمية أي يوجد نقص كمي في عدد في الخدمات التعليمية (المدارس العامة) التي تغطي مرحلة التعليم الثانوي ذكور وإناث خاصة بمكتب الخدمات التعليمية سيدي خليفة، وهناك ضغط على المباني المدرسية من حيث الكثافة الطلابية داخل حجرات الفصول الدراسية.

الكلمات المفتاحية: التوزيع المكاني, الخدمات التعليمية, مراقبة تعليم بنغازي.

Abstract

This study aimed to reveal the spatial distribution of educational services (primary, middle and secondary schools) in monitoring Benghazi education during the time period 2014-2024. To achieve this goal, this study adopted the descriptive analytical method, and used a set of scientific methods in geographical analysis, including open questions and a questionnaire. The interview with the five directors of educational services, which clarifies the spatial distribution of educational services to measure their efficiency at all stages. The results of the study revealed that there is no difference in the distribution of educational services in the Al-Salawi Educational Services Office with the time period 2014 - to 2024, meaning that it is characterized by a period of stagnation in the growth of educational services (public schools). . It has been proven that there is a deficiency in the spatial distribution of educational services, that is, there is a quantitative shortage in the number of educational services (public schools) that cover the secondary education stage for males and females, especially in the Sidi Khalifa Educational Services Office, and there is pressure on school buildings in .terms of student density within the classrooms

Keywords: spatial distribution, educational services



مقدمة الدراسة:

تعتبر الخدمات التعليمية من أهم احتياجات المجتمعات التي تمثل أساس التطور الراقي لكل الشعوب في العالم وهي تمثل القاعدة الأساسية التي تبنى عليها المجتمعات والتي تساعد في الخدمات الأخرى التي يحتاج إليها المجتمع والمواطنين في حياتهم اليومية من خدمات صحية وخدمات زراعية وغيرها لذلك لابد من الاهتمام بالخدمات التعليمية وتوفير كل الاحتياجات التي تساعد في بناء مجتمع متعلم ومتحضر (خالد، 2016: 4).

تعد الخدمات التعليمية من الخدمات الضرورية التي لابد من توفرها للمجتمع، لذلك يكمن اعتبار دراستها من الموضوعات المهمة التي تهتم بها الدراسات الجغرافية في الحيز المكاني. وتكمن أهمية ا لتخطيط المكاني استعمالات الاراضي داخل المدن وخارجها وكيفية توزيعها وانتشار الخدمات بشكل علمي ومدروس ومنظم وخاصة الخدمات التعليمية وغيرها، التي تعد من الأولويات التي يجب أخذها بعين لاعتبار، وسيساعد في حل مشكلات الخدمات التعليمية ويحسن من أداء الفرد في مجتمعه تهدف هذه الدراسة لدراسة التحليل المكاني للخدمات التعليمية العامة في بلدية حي الاندلس للتعرف على التوزيع الجغرافي للخدمات التعليمية بالبلدية واستخدام المعايير التخطيطية الخاصة بالخدمات التعليمية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية GIS، كمعيار المسافة والتوزيع الاتجاهي والمركز المتوسط ونطاق تأثير الخدمة ونصيب السكان من هذه الخدمات التعليمية والملائمة المكانية لإنشاء مدارس تعليمة وفق الاحتياج السكاني بمنطقة الدراسة (العيسوق ، 2022).

المرافق التعليمية بصفة عامة والمدارس بصفة خاصة في ليبيا، يجب العمل على توفيرها لجميع المناطق وتوزيعها بشكل عادل داخل مكاتب الخدمات التعليمة للمدن ويلاحظ الباحث بشكل عام، إنه لا تزال عملية توفير المرافق التعليمية (المدارس الحكومية) بمدينة بنغازي لا يتم على أساس حجم السكان والتوافر المكاني حتى الآن، مما يعني وجود توزيع غير علمي ومدروس للمدارس العامة.

تعد دراسة التوزيع المكاني للخدمات التعليمية من العناصر الاساسية للتخطيط الإستراتيجي للمدن الحديثة لكونها تسهم في تقويم التغيرات التي تحدث في الخدمات التعليمية (دنيا: ب ت).

يعد التوزيع المكاني العادل عنصراً هاماً في التخطيط الحضري الذي ينبغي أن يسترشد باستراتيجيات التنمية المستدامة. (Lagrab, W., & Aknin, N. 2017)

مشكلة الدراسة:

تواجه معظم المدن الليبية عدد اً من المشاكل والتحديات المتمثلة في سوء توزيع الخدمات العامة بشكل عام والخدمات التعليمية بشكل خاص، فضلا عن تمركزها في الأحياء السكنية وعدم مراعاة معايير التخطيط المحددة الموضوعة من وزارة التخطيط في بما يتواكب مع الزيادة السكانية والتوسع العمراني، واحتياجات السكان من هذه الخدمات (قلية:2022).

تعاني مدينة بنغازي من عشوائية توزيع المدارس العامة، بسبب غياب السياسات الإستراتيجية، وتوقف خطط التنمية لعقود من الزمن وظهور أحياء خارج المخطط الرسمي للمدينة، وكذلك عدم مراعاة معايير التخطيط لهذه الخدمات، والتي أدت إلى التوزيع غير العادل للمدارس، ويرجع السبب في ذلك لظروف متعددة منها تقصير مصرف الادخار والاستثمار في توفر الموارد المالية لشراء الأراضي والبناء عليها، وعدم كافية الأراضي الحكومية المخصصة لجميع الخدمات ، وعوامل أخرى سياسية تتمثل عدم الاستقرار السياسي؛ ومن هنا تبرز الحاجة لهذه الدراسة كمحاولة لتحليل وتشخيص واقع الخدمات التعليمية بمراقبة الخدمات التعليمية بنغازي قبل 2014- وخلال الفترة الزمنية 2014- 2024 وتحديد كيفية توزيعها ومدى كفايتها في تقديم الخدمة للسكان على مستوى مكاتب الخدمات التعليمية.

تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات التالية:

-هل يوجد اختلاف في التوزيع المكاني للخدمات التعليمية (المدارس العامة الابتدائية – الإعدادية – ثانوية)، بمكتب الخدمات التعليمية السلاوي قبل 2014 وخلال الفترة الزمنية 2014- 2024؟

-هل يوجد اختلاف في التوزيع المكاني للخدمات التعليمية (المدارس العامة الابتدائية – الإعدادية – ثانوية)، بمكتب الخدمات التعليمية البركة الغربي قبل 2014 وخلال الفترة الزمنية 2014- 2024؟

-هل يوجد اختلاف في التوزيع المكاني للخدمات التعليمية (المدارس العامة الابتدائية – الإعدادية – ثانوية)، بمكتب الخدمات التعليمية البركة الشرقي قبل 2014 وخلال الفترة الزمنية 2014- 2024؟

-هل يوجد اختلاف في التوزيع المكاني للخدمات التعليمية (المدارس العامة الابتدائية – الإعدادية – ثانوية) بمكتب الخدمات التعليمية بنغازي المركز قبل 2014 وخلال الفترة الزمنية 2014- 2024؟

-هل يوجد اختلاف في التوزيع المكاني للخدمات التعليمية (المدارس العامة الابتدائية – الإعدادية – ثانوية)، بمكتب الخدمات التعليمية سيدي خليفة قبل 2014 وخلال الفترة الزمنية 2014- 2024؟

-هل يوجد توازن في المستوى المكاني (مكاتب الخدمات التعليمية بمراقبة تعليم بنغازي)، في توزيع الخدمات التعليمية (المدارس العامة الابتدائية – الإعدادية – ثانوية)، خلال الفترة الزمنية 2024- 2024؟

-هل تغطي المدارس العامة القائمة التوزيع الجغرافي بمكتب الخدمات التعليمية بمراقبة تعليم بنغازي؟

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

-النمو السكاني المتزايد وغياب التخطيط الحضري ببلدية بنغازي يتطلب دراسة جدية للخدمات التعليمية لما تحتله من الأهمية في التنمية المجتمعية، التي يجب أن يحصل عليها السكان بطريقة مناسبة وسهلة. كما تعتبر هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي اختصت بالخدمات التعليمية بمدينة بنغازي خلال الفترة الزمنية (2014- 2024)، كما تساعد نتائج هذه الدراسة المسؤولين بوزارة التعليم في صياغة خطة -إستراتيجية لضمان توزيع أكثر عدالة للمرافق التعليمية في جميع أنحاء مدينة بنغازي.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

-التعرف على الاختلاف في التوزيع المكاني للخدمات التعليمية (المدارس العامة الابتدائية – الإعدادية – ثانوية)، بمكتب الخدمات التعليمية السلاوي قبل 2014 وخلال الفترة الزمنية 2014- 2024.

-التعرف على الاختلاف في التوزيع المكاني للخدمات التعليمية (المدارس العامة الابتدائية – الإعدادية – ثانوية)، بمكتب الخدمات التعليمية البركة الغربي قبل 2014 وخلال الفترة الزمنية 2014- 2024.

-التعرف على الاختلاف في التوزيع المكاني للخدمات التعليمية (المدارس العامة الابتدائية – الإعدادية – ثانوية)، بمكتب الخدمات التعليمية البركة الشرقي قبل 2014 وخلال الفترة الزمنية 2014- 2024.

-التعرف على الاختلاف في التوزيع المكاني للخدمات التعليمية (المدارس العامة الابتدائية – الإعدادية – ثانوية)، بمكتب الخدمات

التعليمية بنغازي المركز قبل 2014 وخلال الفترة الزمنية 2014- 2024.

-التعرف على الاختلاف في التوزيع المكاني للخدمات التعليمية (المدارس العامة الابتدائية – الإعدادية – ثانوية)، بمكتب الخدمات التعليمية سيدي خليفة قبل 2014 وخلال الفترة الزمنية 2014- 2024.

-التعرف على التوازن في المستوى المكاني (مكاتب الخدمات التعليمية بمراقبة تعليم بنغازي) في توزيع الخدمات التعليمية (المدارس العامة الابتدائية – الإعدادية – ثانوية)، وخلال الفترة الزمنية 2024- 2024.

-التعرف على وجود (تغطية) نقص كمي في عدد في الخدمات التعليمية (المدارس العامة)، بمراقبة تعليم بنغازي.

منهجية الدراسة:

المنهج الوصفي التحليلي، وقد قام الباحث بإعداد استمارة مقابلة، والمسح الميداني لجمع المعلومات الضرورية للدراسة.

صدق الأداة: عرض الباحث استمارة المقابلة على مجموعة من المحكمين.

موقع منطقة الدراسة:

الحدود المكانية: المدارس العامة بمراقبة تعليم بنغازي.

الحدود البشرية: مدراء مكاتب الخدمات التعليمية بمراقبة تعليم بنغازي.

الحدود الزمنية: خلال الفترة من (2014- 2024). وقام الباحث بجمع المعلومات والبيانات من مراقبة تعليم بنغازي، عن طريق الاستمارة والمقابلة خلال الفترة من 2/ 3/2024 إلى 28/ 3/2024.

الشكل رقم (1) مدينة بنغازي



المصدر: Google Earth

الدراسات السابقة:

دراسة كريم حميد حسن (2022) بعنوان: التوزيع المكاني للخدمات التعليمية بفضاء الراشدية:

جاءت هذه الدراسة إلى الكشف عن التوزيع المكاني للخدمات التعليمية (رياض الأطفال، المدارس الابتدائية، المتوسطة، الاعدادية والثانوية)، في قضاء الراشدية، (2020_2021) ولتحقيق هذا الهدف تم دراسة التوزيع المكاني لهذه المؤسسات التعليمية لبيان نمط التوزيع ومدى ملائمته لحجم السكان وتوزيعهم في القضاء وعلى مستوى النواحي واحيائها ومن ثم معرفة كفاءة التوزيع لتلك الخدمات وكفايتها. حيث اعتمدت على مجموعة من المناهج فضلا عن الدراسة الميدانية، منها المنهج الوصفي. والمنهج الأصولي، والمنهج الإقليمي، والمنهج الكمي المكاني. كما استخدمت مجموعة وسائل علمية في التحليل الجغرافي من بينها الخرائط والجداول التي توضح التوزيع المكاني للخدمات التعليمية من خلال المعابر الخاصة بالخدمات التعليمية لقياس كفاءتها بكافة مراحلها كشف الفصل الأول عن وجود مراحل مميزه لنمو القضاء والخدمات التعليمية الفصل الثاني فقد كشف عن ارتفاع نسب الالتحاق وعن وجود فوارق بين الجنسين في الكتابة والمعرفة والتحصيل الدراسي وعدم وجود توازن في توزيع السكان في القضاء على مستوى الباحثين.

اما الفصل الثالث حيث ثبت وجود قصور في التوزيع المكاني للخدمات التعليمية في القضاء وعلى مستوى الناحيتين بحيث لا يتوفق توزيعها مع حجم السكان في القضاء اما الفصل الرابع بين كفاءة الخدمات التعليمية في القضاء من حيث توزيعها المكاني واعدادها حيث حين عن وجود نقص كمي في عدد مؤسسات رياض الأطفال وجود خلل في التوزيع المؤسسات التعليمية باختلاف مراحلها. فقد تم رسم صورة جديدة لتوزيع المؤسسات التعليمية على أساس عدد السكان وتوزيعهم المكاني وتقدير الحاجات المستقبلية للخدمات التعليمية لغاية 2030

دراسة زينب يعقوب يوسف كريم الجبوري (2017): بعنوان: التحليل املكاني للخدمات التعليمية في ريف قضاء الديوانية وإمكانات تنميتها:

تهدف الرسالة الى دراسة واقع حال الخدمات التعليمية في ريف قضاء الديوانية ضمن رؤية جغرافية الخدمات ، اذ تمثلت مشكلة الدراسة بضعف كفاءة الخدمات التعليمية التعليم الابتدائي، والتعليم الثانوي وعدم عدالة توزيعها، مع توزيع السكان في ريف قضاء الديوانية ، الذي أثر على فائدة تلك الخدمات مما يتطلب الأمر مواجهة هذه المشكلة، التي تسعى للكشف عن واقع الخدمات التعليمية من جميع الجوانب ، والتعرف على كفاءة وكفاية هذه الخدمات وتحديد المشاكل التي يعاني منها قطاع التعليم في الريف والعمل على وضع الحلول الملائمة لتحسين جوانب العملية التربوية ، ومخرجاتها النوعية والكمية. اذ اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج النظامي، والمورفولوجي لتقييم واقع المؤسسات التربوية في ريف القضاء وكذلك استخدام بعض الوسائل الكمية والتقنيات الجغرافية في رسم الخرائط، والإشكال البيانية فضلا عن الدراسة الميدانية المستفيضة. إذ تضمنت استمارة الاستبانة الأولى الخاصة بإدارات المدارس والبالغ عددها (130) استمارة، اما الاستمارة الثانية فهي تتعلق بالأسرة، وعددها (1005) استمارة، اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة، أن ريف قضاء الديوانية يعاني انخفاضاً كبيراً في نسبة الالتحاق للمرحلتين المتوسطة والثانوية اذ بلغنا (28)، (8) على التوالي، وإن نسبة التحاق الإناث أدنى من الذكور وذلك لأسباب اجتماعية واقتصادية وثقافية فضلا عن تردي واقع خدمات البنية التحتية. وهناك خلل في توزيع المدارس اذ يتم توزيع مدرستين في قرية واحدة على الرغم من وجود نقص واضح في عدد المؤسسات التعليمية و ان هناك قرى كثيرة متجاورة لا توجد فيها مدارس ، ان شكلت نسبة القرى التي يوجد فيها مدارس ابتدائية (38) من قرى ناحية الدغارة و (30%) من قرى ريف مركز قضاء الديوانية ، ونسبة (29) من قرى ناحية الشافعية يوجد فيها مدارس ابتدائية ، ونسبة (36%) من

قرى ناحية السنية يوجد فيها مدارس ابتدائية ، وهذا يعني ان هناك نحو (60- (65)% من مجموع القرى في منطقة الدراسة لا توجد فيها مدارس ابتدائية وهي نسبة كبيرة تبين حجم معاناة سكان هذه القرى في الوصول الى المدارس في القرى المجاورة . او انهم يضطرون الى ترك الدراسة في حال تعذر وجود وسائل نقل سهلة. أما التعليم الثانوي ان شكلت نسبة القرى التي يوجد فيها مدارس ثانوية (صفر (%) في ريف مركز قضاء الديوانية و (2) من قرى ناحية السنية فيها مدارس ثانوية و (1%) من قرى ناحية الشافعية فيها مدارس ثانوية و (3) من قرى ناحية الدغارة فيها مدارس ثانوية وهذه مشكلة كبيرة تواجه عوائل الطلبة ذات الدخل المحدود والتي لا تستطيع إرسال أولادها الى مدارس بعيدة، وان العادات والتقاليد لا تسمح للفتاة الالتحاق بالمدارس الثانوية، لكونها بعيدة، ومختلطة فضلاً عن الأسباب الأمنية مما يؤدي الى ترك الدراسة. تبين ان غالبية الابنية المدرسية غير صالحة للاستعمال وبعضها الآخر بحاجة الى ترميم بسبب القدم العمراني لها وكثافة استخدامها بسبب الدوام المزدوج وعدم صيانتها بين فترة واخرى، وحتى المدارس المبنية حديثاً معظمها غير جيدة وبدون مواصفات وظيفية وبدون كفاءة انشائية، فضلاً عن مدارس الكرفانات. وهذا سببه غياب السياسات التربوية، والتخطيطية. إذ بلغت نسبة المدارس غير الصالحة للاستخدام في ريف قضاء الديوانية للمرحلة الابتدائية (209) وللمرحلة المتوسطة (66.7)، اما المرحلة الثانوية فجميعها غير صالحة للاستعمال عدا بناية واحدة لأنها تستخدم ابنية المدارس الابتدائية والتي لا يمكن استخدامها كمدارس ثانوية، لأنها تفتقر الى المختبرات وقاعات النشاطات الخاصة بالتعليم الثانوي.

دراسة ريهام عزالدين (2023): بعنوان: الخدمات التعليمية بمدينة الشروق – القاهرة.

تناولت الدراسة واقع هذه الخدمات التعليمية في مدينة الشروق كنموذج لاحد المدن الجديدة المصرية بداية من دراسة موقعها الجغرافي و نمو وتوزيع وكثافه السكان وأشكال العمران ، كما تناولت الدراسة أنماط الخدمات التعليمية والتوزيع الجغرافي لها (دور الحضانة والتعليم ما قبل الجامعي والتعليم الجامعي) وتم دراسة كفاءة هذه الخدمة من حيث كثافة المدارس والفصول وعدد المعلمين كذلك قياس كفاءة خدمات التعليم الجامعي ، واستخدم التحليل المكاني لمحاولة استقراء عناصر الخلل في التوزيع المكاني الجغرافي من خلال استخدام أساليب التحليل المكاني بنظم المعلومات الجغرافية GIS. واعتمدت الدراسة على أساليب صلة الجوار والمسافة المعيارية واتجاه التوزيع الجغرافي، وتحليل كرينال للكثافة مع دراسة النفوذ الجغرافي للمدارس بمراحلها المختلفة، وقد استنتجت الدراسة بأن هناك خلل في التوزيع المكاني للخدمات التعليمية، وأن التوزيع لم يكن وفق خطط معينة وأن المدينة بواقعها المساحي بحاجة إلى خدمات تعليمية إضافية، وتم عمل رؤية مستقبلية للخدمات التعليمية بمنطقة الدراسة.

دراسة منصور علي قلية (2022) بعنوان: تقييم كفاءة المؤسسات التعليمية ومدى مطابقتها بمعايير التخطيط العمراني (بلديتي العجيلات والجديدة نموذجاً):

تضمن هذا البحث دراسة واقع الخدمات التعليمية في مدينة العجيلات والجديدة لعام 2022 م وذلك عن طريق عدد من مؤشرات الكفاءة وتطبيقياً لمعرفة بيان درجة كفاءتها وملاءمتها لمعايير التخطيط المحلية ، التي تلبي احتياجات السكان ؛ تم إجراء التحليل المكاني وتقويم الواقع ، والتوزيع المكاني للخدمات التعليمية عن طريق الموازنة مع المعايير التخطيطية لوزارة التخطيط للخدمات التعليمية، وقد تبين وجود نقص واضح في حجم وتوزيع الخدمات المقدمة إلى سكان المدينة، و يرجع السبب في هذا النقص لا بعدم في وجودها وإنما نتيجة عجز الرؤية التخطيطية وغياب الخطط المستقبلية، التي تأخذ في الحسبان زيادة حجم سكان المدينة.

دراسة الغريباوي رعد (2012) بعنوان: كفاءة التوزيع المكاني للخدمات التعليمية في مدينة السماوة:

جاءت هذه الدراسة في هدفها الرئيس لإظهار كفاءة التوزيع المكاني للخدمات التعليمية (رياض الأطفال والمدارس الابتدائية،

المتوسطة، الإعدادية والثانوية) في مدينة السماوة، التي تعد المركز الإداري لمحافظة المثنى، ولتحقيق هذا الهدف تم دراسة التوزيع المكاني لهذه المؤسسات ومتغيراتها المختلفة لبيان نمط توزيعها ومدى ملائمته لحجم المكان وتوزيعهم في المدينة وعلى مستوى قطاعاتها وأحيائها ومحلاتها ومن ثم معرفة كفاءة توزيع تلك الخدمات وكفايتها.

استخدمت مجموعة من المناهج، فضلاً عن الدراسة الميدانية، منها المنهج الوصفي التاريخي، والمنهج الكمي التحليلي، كما اعتمدت بعض الأساليب الإحصائية والرياضية والخرائطية منها الجار الأقرب ومربع كاي ومعامل الارتباط البسيط ومعامل الانحدار الخطي والتحليل العنقودي ونسب التركز المكاني ومراكز الثقل المكانية والسكانية والتعليمية، فضلا عن استعمال تقنية نظم المعلومات (GIS) في تحديث خريطة الأحياء المكنية لمدينة السماوة وتوقيع المؤسسات التعليمية وفي التمثيل الخرائطي.

كشف الفصل الأول عن وجود أربع مراحل مميزة لنمو مدينة السماوة وخدماتها التعليمية، امتدت من عام (1770) وحتى عام (2010).

وقد اتضح من خلاله تأخر ظهور الخدمات التعليمية بشكلها الرسمي إلى العام (1919)، وعن نموها البسيط حتى عام (1970)، بعد ذلك أخذت الخدمات التعليمية بالنمو المسارع فشهدت تطورات كمية ونوعية شملت جميع متغيراتها.

أما الفصل الثاني، فقد كشف عن ارتفاع مستوى الإعالة وانخفاض نسبة الالتحاق وتدني المستوى التعليمي لمكان المدينة، فضلا عن وجود فوارق بين الجنسين في اكتساب المعرفة والتحصيل الدراسي، أما على المستوى المكاني فقد كشفت الدراسة.

عن عدم التوازن في توزيع المكان على مناطق المدينة، يرافق ذلك قصور في توزيع استعمالات الأرض التعليمية.

وقد وجد في الفصل الثالث أن ثمة قصورا وتباينا في التوزيع المكاني للخدمات التعليمية في مدينة السماوة وقد أفضى ذلك التباين إلى وجود خمس مستويات تراتبية (هرمية) لمراكز الخدمات التعليمية في مدينة السماوة، تتخذ توزيعا متباينا على أحياء المدينة، بحيث لا يتوافق توزيعها وحجم السكان في معظم تلك المستويات المكانية.

وقد تبين من خلال الفصل الرابع تباين كفاءة الخدمات التعليمية في مدينة السماوة من حيث توزيعها المكاني وإعدادها، بحيث ظهر أن هناك خمسة أنماط لمستوى الخدمات التعليمية في مدينة السماوة وكفاءتها، وعلى ضوء ما أفرزته الدراسة من وجود نقص كمي في عدد مؤسسات رياض الأطفال، ووجود خلل في توزيع المؤسسات التعليمية باختلاف مراحلها، فقد تم رسم صورة جديدة لتوزيع المؤسسات التعليمية في المدينة في ضوء حاجة السكان وتوزيعهم المكاني، فضلا عن تقدير الحاجات المستقبلية للخدمات التعليمية لغاية (2015).

دراسة: بوحليقة، عبد العزيز عبدالكريم (2016) بعنوان: التحليل المكاني لتوزيع خدمات التعليم الأساسي بمدينة طبرق باستخدام نظم المعلومات الجغرافية:

اهتم هذا البحث بدراسة خدمات التعليم الأساسي بمدينة طبرق لكونها مرحلة إلزامية أقرتها سياسة التعليم العام، يهدف البحث إلى تحديد نمط توزيعها المكاني، والتوزيع العددي لتلاميذ المرحلة، واستخدام بعض المعايير التي تبيّن مدى كفاءة مباني الخدمات التعليمية بالمدينة لاستيعاب من هم في سن الالتحاق المدرسي، وباستخدام المنهج التحليل وبعض الأساليب العلمية كتقنية نظم المعلومات الجغرافية والأساليب الإحصائية خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج منها حث الجغرافيون على استخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية لما لها من ادخار للوقت الجهد، كما حددت الدراسة نمط التوزيع المكاني لمباني خدمات التعليم الأساسي الذي اتخذ نمطا عشوائيا، وقصور نطاق الخدمة في تغطيته لمخطط المدينة، وعدم كفاية الخدمات التعليمية لمن هم في سن الالتحاق المدرسي الذي تأكد من خلال استخدام

المباني التعليمية لفترتين صباحية ومسائية، وارتفاع كثافة الفصل. هذا وأوصت الدراسة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، ومراعاة الأحياء التي تفتقر للمباني الخدمات التعليمية عند إنشاء مباني تعليمية جديدة، وضع سياسة تعليمية تسعى للحد من استخدام المباني التعليمية لأكثر من فترة واحدة، وخفض الكثافة العامة للفصل لتصبح أقل من الحد الأقصى لها، وهي 30 تلميذ للفصل الواحد، وذلك من خلال مواكبة بناء المباني التعليمية للزيادة السكانية بالمدينة.

دراسة: طاهر جمعة طاهر يوسف (2007) بعنوان: التحليل المكاني للخدمات التعليمية في مدينة نابلس باستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية.

هدفت هذه الأطروحة بشكل رئيسي إلى دراسة واقع الخدمات التعليمية (المدارس ورياض الأطفال) في مدينة نابلس من حيث كفاءتها وتوزيعها ومدى مواءمتها للتوسع العمراني والنمو السكاني في المدينة، كذلك تناولت الأطروحة مسح شامل لجميع المدارس ورياض الأطفال في المدينة بهدف توفير قاعدة بيانات حول مواقع تلك الخدمات، بالإضافة إلى بيانات تتعلق بأعداد الطلبة والمدرسين والخصائص المعمارية للأبنية والخدمات المرافقة، ومن جهة أخرى تم قياس مستوى الرضا عن هذه الخدمات التعليمية من خلال نتائج الاستبانة التي تم توزيعها على عينة من الطلبة. وقد ارتكزت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال استخدام تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية GIS وبرنامج التحليل الإحصائي (SPSS) وكذلك استخدام بعض النماذج الجغرافية مثل صلة الجوار ونطاق التأثير. وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود عشوائية وضعف في توزيع المدارس ورياض الأطفال في مدينة نابلس بسبب عدم ارتكازها إلى تخطيط مسبق وعدم مطابقتها للمعايير التخطيطية، وكذلك أشارت الدراسة إلى ضعف كفاءة وفاعلية هذه الخدمات وأوصت الدراسة بضرورة إيجاد معايير محلية لتخطيط الخدمات التعليمية في مدينة نابلس بشكل خاص وباقي المدن الفلسطينية بشكل عام، وأيضاً أكدت على ضرورة العمل على تأسيس دائرة تخطيط مكاني في وزارة التربية والتعليم تعنى بتوزيع وتخطيط مواقع الخدمات التعليمية وتطبيق المعايير التخطيطية بما يتناسب مع النمو السكاني والخصائص الجغرافية للتجمعات السكانية. وأخيراً أوصت الدراسة بضرورة إنشاء قاعدة بيانات مكانية للخدمات التعليمية في الأراضي الفلسطينية.

دراسة: صلاح عثمان عبد العاني، محمد عماد قاسم العاني (2022) بعنوان: تحليل كفاءة التوزيع المكاني للخدمات التعليمية في مدينة رأوه باستخدام نظم المعلومات الجغرافية.

جاء هذا البحث للكشف عن كفاءة التوزيع المكاني للخدمات التعليمية في مدينة راوه باستخدام نظم المعلومات الجغرافية, من خلال دراسة التوزيع المكاني للخدمات التعليمية وكفاءتها, من حيث تحليل معيار المسافة المعيارية وصلة الجار الاقرب, فضلاً عن معيار سهولة الوصول, للوصول الى الحاجة المستقبلية من الخدمات التعليمية في مدينة راوه, للنهوض بواقع الخدمات التعليمية, وقد توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات كان اهمها قصور خدمة رياض الاطفال التي توزعت في اثنان من احياء المدينة فقط, اما بقية الاحياء فكانت خارج نطاق الخدمة, وخلو ثلاثة احياء من مدينة راوه من المدارس الابتدائية، وارتفاع معيار تلميذ لكل معلم في ست مدارس عن المعيار المحلي, فيما جاء توزيع المدارس الثانوية يخدم جميع احياء المدينة اذ لم تكن متركزة حول مركزها, وقد توصل البحث الى ضرورة انشاء عدد من المدارس الابتدائية ورياض الاطفال في الاحياء التي تخلو من هذه الخدمة وتعاني من صعوبة الوصول اليها, بواقع (13) روضة موزعة على جميع احياء المدينة، و(5) مدارس ابتدائية موزعة على اربعة احياء من المدينة

دراسة: يونس سليمان سعد بورقية مفتاح أبو بكر فرج العرفي (2020) بعنوان: تحليل كفاءة الخدمات التعليمية بمدينة أجدابيا لعام 2020 دراسة في جغرافية الخدمات.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع حال الخدمات التعليمية في مدينة أجدابيا بمختلف مراحلها التعليمية، والكشف عن خصائص توزيعها المكاني، وتقييم مدى كفاءتها في تقديم الخدمة اللازمة للسكان على مستوى المحلات السكنية بالمدينة وفقَ المعايير المحلية، وقد شملت الدراسة قياس التوزيع المكاني للمؤسسات التعليمية، الذي أظهر قلة عدد المدارس، وعدم عدالة توزيعها على مستوى المحلات السكنية، أما الكفاءة المكانية للمؤسسات التعليمية فقد اتسمت بمركزيتها ونمطها العشوائي، حيث ظهرت بنمط توزيعي متباعد غير منتظم في المحلات السكنية كافة، بينما اتسمت الكفاءة الوظيفية للمؤسسات التعليمية من خلال تقييمها وفقَ المعايير المحلية بالتباين السلبي فيما بينها وبين تلك المعايير التخطيطية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تعرف الباحث من خلال اطلاعه على الدراسات السابقة الغرض الرئيسي من كل دراسة والتي أجريت حول التوزيع المكاني للخدمات التعليمية في منطقة معينة حيث لا توجد دراسة عن التوزيع المكاني للخدمات التعليمية في مدينة بنغازي محل الدراسة الحالية. وهذه فجوة بحثية اكتشفها الباحث. كما تعرف الباحث على المنهجيات التي استخدمت لدراسة تحليل التوزيع المكاني للمؤسسات التعليمية.

حيث لاحظ الباحث تركيز أغلب الدراسات السابقة على المدارس العامة وهذا ما تتشابه به دراستي الحالية بشكل خاص مع الدراسات البحثية الأخرى.

أطلع الباحث على نتائج الدراسات السابقة والتي ساعدة الباحث في إنشاء ملخص للنتائج المتعلقة بتوزيع الخدمات التعليمية والفجوة في المقترحات والتوصيات.

استفاد الباحث من الأساليب المستخدمة في الدراسة، بما في ذلك النهج التاريخي الوصفي والكمي التحليلي. تم تقدير نسبة المئوية في منطقة الدراسة بناءً على البيانات المقدمة من الدراسة الميدانية.

بعض الدراسات السابقة استخدامه تقنية نظم المعلومات الجغرافية في تحديث الخريطة المكانية بالنسبة للمؤسسات التعليمية.

تتفق الدراسة الحالية مع دراسة الغريباوي رعد (2012) في نقدها لاستراتيجيات التخطيط التعليمي الحالية واقترح حلول مبتكرة لتعزيز كفاءة وتوزيع الخدمات التعليمية بمنطقة الدراسة. وفي ضرورة تصميم خطة شاملة للتطوير التعليمي مدمجة بالتحليل المكاني وتوقعات نمو السكان المستقبلية لتلبية الاحتياجات التعليمية المستقبلية.

تتفق الدراسة الحالية مع طاهر جمعة طاهر يوسف (2007) ودراسة صلاح عثمان عبد العاني، محمد عماد قاسم العاني (2022) في وضع خطة لتحسين توزيع وتخطيط المرافق التعليمية.

تحليل واقع الخدمات التعليمية بمراقبة تعليم بنغازي 2014– 2024.

تم تقسيم بلدية بنغازي إلى 14 فرعاً بلدياً و64 محلة وفقاً للقرار رقم 657 الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء بالحكومة الموقتة القرار لسنة 2015. كما يلي:

الفرع البلدي بنغازي المركز.

الفرع البلدي بنغازي السلماني.

الفرع البلدي بنغازي البركة.

الفرع البلدي بنغازي الفويهات.

الفرع البلدي بنغازي الجديدة.

الفرع البلدي بنغازي بوعطني.

الفرع البلدي بنغازي سيدي خليفة.

الفرع البلدي بنغازي الساحل الغربي.

الفرع البلدي بنغازي السلاوي.

الفرع البلدي بنغازي القوارشة.

الفرع البلدي بنغازي الكويفية.

الفرع البلدي بنغازي المقرحة.

الفرع البلدي بنغازي النواقية.

الفرع البلدي بنغازي الهواري.

مراقبة تعليم بنغازي هي ثاني أكبر مراقبة تعليم على مستوى ليبيا وتضم خميس مكاتب خدمية هي: مكتب الخدمات التعليمية السلاوي، مكتب الخدمات التعليمية البركة الشرقي، مكتب الخدمات التعليمية البركة الغربي، مكتب الخدمات التعليمية بنغازي المركز، مكتب الخدمات التعليمية سيدي خليفة. وفيما يلي عرض لهذه المكاتب الخدمية.

– مكتب الخدمات التعليمية السلاوي:

يبلغ عدد المدارس العامة بمكتب الخدمات التعليمية السلاوي (44)، موزعة بين مدارس ابتدائية واعدادية وثانوية يقوم (10347)، معلم بمكتب الخدمات التعليمية السلاوي بتعليم (2378326) طالب وطالبة منهم (1189163)، طالب تعليم أساسي، وعدد (5000)، طالب ثانوي.

الجدول رقم (1) يبين أجمالي الخدمات التعليمية بمكتب الخدمات التعليمية السلاوي حتى مارس 2024.

عدد المدارس العامة 2014 – 2024	عدد المدارس قبل 2014	عدد المدارس تحت الصيانة	عدد المدارس خارج الخدمة	عدد المدارس الجديدة تحت الانجاز	عدد طلاب التعليم الأساسي	عدد طلاب التعليم الثانوي	عدد المعلمين	عدد الموظفين بمكتب الخدمات
44	44	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	1189163	5000	10347	25

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية مارس 2024.

يتضح من دراسة محتويات الجدول السابق رقم (1)، أنه لا يوجد فرق في توزيع الخدمات التعليمية السلاوي قبل عام 2014 والفترة الزمنية 2014 حتى 2024 حيث بلغ عدد المدارس العامة (44) مدرسة بين ابتدائي، اعدادي وثانوي. أي أنه هناك جمود في تمو الخدمات التعليمية لفترة أكثر من عقد من الزمن وهذا مؤشر يؤكد عدم كفاءة الخدمات التعليمية بمكتب الخدمات التعليمية السلاوي خلال الفترة 2014– 2024.

وأن نسبة الموظفين الى المعلمين حوالي (0.25%)، تقريباً أي أن كل موظف يقدم خدمات إدارية (414) معلم بمكتب

الخدمات التعليمية السلاوي مع تقديم خدمات أخرى لمعلمي الاحتياط العام وللطلاب واولياء الأمور. وهذه النسبة تعبر عن ضعف كفاءة الخدمات التعليمية بهذا المكتب.

وأن نسبة المعلمين الى الطلاب حوالي (0.86%)، أي أن كل معلم يقابله (115)، طالب يقدمون خدمات تعليمية لهم بمكتب الخدمات التعليمية السلاوي وهذه النسبة تعبر عن عدم كفاءة الخدمات التعليمية بهذا المكتب ولا تلبي معايير الجودة من ناحية النسبة أي الكم فقط.

-مكتب الخدمات التعليمية البركة الشرقي:

الجدول رقم (2)، يبين أجمالي الخدمات التعليمية بمكتب الخدمات التعليمية البركة الشرقي حتى مارس 2024.

عدد المدارس العامة 2014 -2024	عدد المدارس قبل 2014	عدد المدارس تحت الصيانة	عدد المدارس خارج الخدمة	عدد المدارس الجديدة تحت الانجاز	عدد طلاب التعليم الأساسي	عدد طلاب التعليم الثانوي	عدد المعلمين	عدد الموظفين
108	108	-	-	-	22818	-	15572	31

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية مارس 2024.

يتضح من دراسة محتويات الجدول السابق رقم (2)، أنه لا يوجد فرق في توزيع الخدمات التعليمية البركة الشرقي قبل عام 2014 والفترة الزمنية 2014 حتى 2024 حيث بلغ عدد المدارس العامة (108) مدرسة بين ابتدائي واعدادي وثانوي. أي أنه هناك جمود في نمو الخدمات التعليمية لفترة أكثر من عقد من الزمن وهذا مؤشر يؤكد عدم كفاءة الخدمات التعليمية بمكتب الخدمات التعليمية البركة الشرقي خلال الفترة 2014- 2024.

وأن نسبة الموظفين الى المعلمين حوالي (0.1%)، تقريباً أي أن كل موظف يقدم خدمات إدارية (1197) معلم بمكتب الخدمات التعليمية البركة الشرقي مع تقديم خدمات أخرى لمعلمي الاحتياط العام وللطلاب واولياء الأمور. وهذه النسبة تعبر عن ضعف كفاءة الخدمات التعليمية بهذا المكتب.

وأن نسبة المعلمين الى الطلاب حوالي (0.86%)، أي أن كل معلم يقابله (115)، طالب يقدمون خدمات تعليمية لهم بمكتب الخدمات التعليمية البركة الشرقي وهذه النسبة تعبر عن عدم كفاءة الخدمات التعليمية بهذا المكتب ولا تلبي معايير الجودة من ناحية النسبة أي الكم فقط.

-مكتب الخدمات التعليمية البركة الغربي:

الجدول رقم (3) يبين أجمالي الخدمات التعليمية بمكتب الخدمات التعليمية البركة الغربيحتى مارس 2024.

عدد المدارس العامة 2014 -2024	عدد المدارس قبل 2014	عدد المدارس تحت الصيانة	عدد المدارس خارج الخدمة	عدد المدارس الجديدة تحت الانجاز	عدد طلاب التعليم الأساسي	عدد طلاب التعليم الثانوي	عدد المعلمين	عدد الموظفين
24	24	-	-	-	7807	4739		7

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية مارس 2024.

يتضح من دراسة محتويات الجدول السابق رقم (3)، أنه لا يوجد فرق في توزيع الخدمات التعليمية البركة الغربي قبل عام 2014 والفترة الزمنية 2014 حتى 2024 حيث بلغ عدد المدارس العامة (24) مدرسة بين ابتدائي واعدادي وثانوي. أي أنه هناك جمود في نمو الخدمات التعليمية لفترة أكثر من عقد من الزمن وهذا مؤشر يؤكد عدم كفاءة الخدمات التعليمية بمكتب الخدمات التعليمية البركة الغربي خلال الفترة 2014- 2024.

-مكتب الخدمات التعليمية بنغازي المركز:

الجدول رقم (4) يبين أجمالي الخدمات التعليمية بمكتب الخدمات التعليمية بنغازي المركزحتى مارس 2024.

عدد المدارس العامة 2014 -2024	عدد المدارس قبل 2014	عدد المدارس تحت الصيانة	عدد المدارس خارج الخدمة	عدد المدارس الجديدة تحت الانجاز	عدد طلاب التعليم الأساسي	عدد طلاب التعليم الثانوي	عدد المعلمين	عدد الموظفين
56	65	3	9	لا يوجد	21949	3727	7135	34

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية مارس 2024.

يتضح من دراسة محتويات الجدول السابق رقم (4)، أنه يوجد فرق في توزيع الخدمات التعليمية بنغازي المركز قبل عام 2014 والفترة الزمنية 2014 حتى 2024 حيث بلغ عدد المدارس العامة (56) مدرسة بين ابتدائي واعدادي وثانوي. قبل عام 2014، وبلغ عدد المدارس العامة (65) مدرسة بين ابتدائي واعدادي وثانوي. بعد عام 2014، وحتى 2024 أي أنه هناك نقص في نمو الخدمات التعليمية (خروج تسعة مدارس من الخدمة بسبب الأحداث التي مرت بها المدينة) لفترة أكثر من عقد من الزمن وهذا مؤشر يؤكد عدم كفاءة الخدمات التعليمية بمكتب الخدمات التعليمية بنغازي المركز خلال الفترة 2014- 2024.

وأن نسبة الموظفين الى المعلمين حوالي (0.5%)، تقريباً أي أن كل موظف يقدم خدمات إدارية (210) معلم بمكتب الخدمات التعليمية بنغازي المركز مع تقديم خدمات أخرى لمعلمي الاحتياط العام وللطلاب واولياء الأمور. وهذه النسبة تعبر عن ضعف

كفاءة الخدمات التعليمية بهذا المكتب.

-وأن نسبة المعلمين الى الطلاب حوالي (22%)، أي أن كل معلم يقابله (4)، طالب تقريباً يقدمون

- خدمات تعليمية لهم بمكتب الخدمات التعليمية بنغازي المركز، وهذه النسبة تعبر عن كفاءة عالية

- بالخدمات التعليمية بهذا المكتب وتلبي معايير الجودة من ناحية النسبة أي الكم فقط.

-مكتب الخدمات التعليمية سيدي خليفة:

الجدول رقم (5) يبين أجمالي الخدمات التعليمية بمكتب الخدمات التعليمية سيدي خليفة حتى مارس 2024.

عدد المدارس العامة 2014 - 2024	عدد المدارس قبل 2014	عدد المدارس تحت الصيانة	عدد المدارس خارج الخدمة	عدد المدارس الجديدة تحت الانجاز	عدد طلاب التعليم الأساسي	عدد طلاب التعليم الثانوي	عدد المعلمين	عدد الموظفين بمكتب الخدمات
12	14	2	صفر	1	10598	941	1470	29

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية مارس 2024.

يتضح من دراسة محتويات الجدول السابق رقم (5)، أنه يوجد فرق في توزيع الخدمات التعليمية بنغازي المركز قبل عام 2014 والفترة الزمنية 2014 حتى 2024 حيث بلغ عدد المدارس العامة (12) مدرسة بين ابتدائي واعدادي وثانوي. قبل عام 2014، وبلغ عدد المدارس العامة (14) مدرسة بين ابتدائي واعدادي وثانوي. بعد عام 2014، وحتى 2024 أي أنه هناك نقص في نمو الخدمات التعليمية (خروج أثنين مدارسة من الخدمة) وهذا مؤشر يؤكد عدم كفاءة الخدمات التعليمية بمكتب الخدمات التعليمية سيدي خليفة خلال الفترة 2014- 2024.

وأن نسبة الموظفين الى المعلمين حوالي (2%)، تقريباً أي أن كل موظف يقدم خدمات إدارية (51) معلم بمكتب الخدمات التعليمية سيدي خليفة مع تقديم خدمات أخرى لمعلمي الاحتياط العام وللطلاب واولياء الأمور. وهذه النسبة تعبر عن ضعف كفاءة الخدمات التعليمية بهذا المكتب.

-وأن نسبة المعلمين الى الطلاب حوالي (11%)، أي أن كل معلم يقابله (8)، طالب تقريباً يقدمون

-خدمات تعليمية لهم بمكتب الخدمات التعليمية سيدي خليفة، وهذه النسبة تعبر عن كفاءة عالية

-بالخدمات التعليمية بهذا المكتب وتلبي معايير الجودة من ناحية النسبة أي الكم فقط.

النتائج:

-أنه لا يوجد فرق في توزيع الخدمات التعليمية السلاوي قبل عام 2014 والفترة الزمنية 2014 حتى 2024.

-أنه لا يوجد فرق في توزيع الخدمات التعليمية البركة الشرقي قبل عام 2014 والفترة الزمنية 2014 حتى 2024.

-أنه لا يوجد فرق في توزيع الخدمات التعليمية البركة الغربي قبل عام 2014 والفترة الزمنية 2014 حتى 2024.

-أنه يوجد فرق في توزيع الخدمات التعليمية بنغازي المركز قبل عام 2014 والفترة الزمنية 2014 حتى 2024.

-أنه يوجد فرق في توزيع الخدمات التعليمية سيدي خليفة قبل عام 2014 والفترة الزمنية 2014 حتى 2024.

-يحتل مكتب الخدمات التعليمة البركة الشرقي أعلى نسبة توزيع للخدمات التعليمية (المدارس العامة ابتدائي، اعدادي، ثانوي) ثم يليه على التوال ي مكتب الخدمات التعليمية بنغازي المركز، السلاوي، البركة الشرقي، سيدي خليفة.

-عدم كفاءة توزيع الخدمات التعليمية بمراقبة تعليم بنغازي خلال الفترة 2014- 2024.

-قصور في الإطار الشامل للخدمات التعليمية في بنغازي لتلبية الاحتياجات السكانية الحالية مما يؤثر سلباً على تقديم هذه الخدمات في المستقبل.

التوصيات:

1- إنشاء مقترح شامل يحدد الاستراتيجيات اللازمة لتصحيح مشكلات التوزيع وتعزيز الوصول إلى التعليم لجميع الطلاب في مدينة بنغازي.

2- تحليل أثر التوزيع غير العادل للمرافق التعليمية على التنمية المجتمعية في مدينة بنغازي.

3- صياغة خطة لضمان توزيع أكثر عدالة للمرافق التعليمية في جميع أنحاء مدينة بنغازي.

4- اقامة ندوات علمية للتحقيق في أسباب عدم التوزيع العلمي والمخطط له في المدارس الحكومية في بنغازي.

5-عمل دراسات مقارنة للخدمات التعليمية في بنغازي مع المدن الأخرى في ليبيا.

6- تقييم مدى تلبية الخدمات التعليمية الحالية في بنغازي للاحتياجات المستقبلية للسكان.

7- نقد السياسات التعليمية القائمة واقتراح حلول مبتكرة لتحسين التوزيع المكاني للخدمات التعليمية في ليبيا.

8- تصميم خطة استراتيجية شاملة لتعزيز الخدمات التعليمية في مدينة بنغازي مع الأخذ في الاعتبار النمو السكاني المستقبلي واتجاهات التعليم.

9- وضع خطة لتحسين توزيع وتخطيط المرافق التعليمية بمراقبة تعليم بنغازي.

المقترحات:

-بناء مدارس جديدة أو استغلال مقرات حكومية وتحويرها ’الى مباني مدرسية.

-اقامة دراسة تلخص الفروق الرئيسية في توزيع الخدمات التعليمية بين المناطق الحضرية والريفية في ليبيا.

-اقامة دراسة للتحقيق في كيفية تأثير التوزيع المكاني للخدمات التعليمية على التنمية الشاملة لمدينة بنغازي.

-وضع خطة استراتيجية لتعزيز توزيع الخدمات التعليمية في منطقة الحضرية بمدينة بنغازي التي تشهد نمواً سريعاً وكثافة سكانية عالية.

-تقيم فعالية الاستراتيجيات الحالية المتبعة بمراقبة تعليم بنغازي لتحسين الخدمات التعليمية.

-تحليل التحديات المحتملة المرتبطة بتنفيذ تغييرات وتحويرات في التوزيع المكاني للخدمات التعليمية بمراقبة تعليم بنغازي.

-اقامة دراسة نقدية للسياسات التخطيطية الحضرية الحالية فيما يتعلق بالتوزيع العادل للخدمات التعليمية.

-تصميم إطار شامل لتحسين التوزيع المكاني للخدمات التعليمية لدعم التنمية الحضرية المستدامة بمراقبة تعليم بنغازي.

-تحليل تأثير عدم كفاية المرافق التعليمية على الأداء الأكاديمي للطلاب بمراقبة الخدمات التعليمية بنغازي

المراجع:

1.مراقبة تعليم بنغازي.

2.مكتب الخدمات التعليمية السلاوي.

3.مكتب الخدمات التعليمية البركة الشرقي.

4.مكتب الخدمات التعليمية البركة الغربي.

5.مكتب الخدمات التعليمية بنغازي المركز.

6.مكتب الخدمات التعليمية سيدي خليفة.

7.كريم حميد حسن. (2022). التوزيع المكاني للخدمات التعليمية بفضاء الراشدية دراسة ماجستير غير منشورة الجامعة المستنصرية.

8.طاهر جمعة طاهر يوسف. (2007). التحليل المكاني للخدمات التعليمية في مدينة نابلس باستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية "GIS" دراسة ماجستير غير منشورة جامعة النجاح فلسطين.

9.دنيا وحيد عبد الحميد. (ب ت). التوزيع الجغرافي لمدارس التعليم المتوسط بلدية المنصور ما بعد جائحة كورونا. جامعة بغداد / كلية التربية للبنات /قسم الجغرافية. المؤتمر الدولي الثاني التعليم بعد جائحة كورونا التحديات والمعالجات.

10.زينب يعقوب يوسف كريم الجبوري. (2017). التحليل املكاني للخدمات التعليمية في ريف قضاء الديوانية وإمكانات تنميتها. رسالة ماجستير غير منشورة جامعة القادسية.

11.خالد عبدالرازق عالم. (2016). التحليل المكاني للخدمات التعليمية في مدنية دنقلا. رسالة ماجستير غير منشورة جامعة ام درمان.

12.عزالدين، ريهام. (2023). الخدمات التعليمية بمدينة الشروق – القاهرة دراسة جغرافية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية مجلة الدراسات الإنسانية والأدبية المجلد 29، العدد2.

13.أمنة محمد العيسوق. (2022). استخدام التقنيات المكانية GIS في التحليل المكاني للخدمات التعليمية العامة ببلدية حي الاندلس / ليبيا مجلة مداد الآدب 1159- 1184.

14.الغرياوي، رعد عبد الحسين محمد. (2012). كفاءة التوزيع المكاني للخدمات التعليمية في مدينة السماوة. (أطروحة دكتوراه). جامعة البصرة، العراق.

15.قلية منصور علي. (2022). «تقييم كفاءة المؤسسات التعليمية ومدى مطابقتها بمعايير التخطيط العمراني (بلديتي العجيلات والجديدة نموذجاً)". مجلة القرطاس للعلوم الانسانية والتطبيقية.

16.يونس سليمان سعد بورقية مفتاح أبو بكر فرج العرفي. (2020). تحليل كفاءة الخدمات التعليمية بمدينة أجدابيا لعام 2020 دراسة في جغرافية الخدمات. مجلة كلية الآداب عدد 47.

17.بوحليقة، عبد العزيز عبد الكريم. (2016). التحليل المكاني لتوزيع خدمات التعليم الأساسي بمدينة طبرق باستخدام نظم المعلومات الجغرافية مجلة العلوم والدراسات الإنسانية العدد 16.

18.صلاح عثمان عبد العاني، محمد عماد قاسم العاني. (2022). تحليل كفاءة التوزيع المكاني للخدمات التعليمية في مدينة رأوه باستخدام نظم المعلومات الجغرافية مجلد 11 عدد 24، مجلة مداد الآداب العدد الرابع والعشرون

19.ابوالقاسم على محمد سنان (2013) التحليل المكاني للخدمات التعليمية في مدينة الخمس مجلة البحوث الاكاديمية 341- 402.

الملاحق:

استمارة مقابلة وجمع معلومات من مدراء المكاتب الخدمات التعليمية بمراقبة تعليم بنغازي:

مكتب الخدمات التعليمية: .....

اسم المدرسة	صباحية	بعد الظهر	صباحية / بعد الظهر	ابتدائي	اعدادي	ثانوي	داخل الخدمة	خارج الخدمة	مستغلة نشاط أخر	GPS

مكتب الخدمات التعليمية: .....

عدد المدارس قبل 2014	عدد المدارس بعد 2014	عدد المدارس تحت الصيانة	عدد المدارس خارج الخدمة	عدد المدارس الجديد تحت الإنجاز	عدد طلاب التعليم الأساسي	عدد طلاب التعليم الثانوي	عدد المعلمين	عدد الموظفين	عدد الاحتياطي العام	ملاحظات
ابتدائي : اعدادي : ثانوي:	ابتدائي : اعدادي : ثانوي	ابتدائي: اعدادي : ثانوي:	ابتدائي : اعدادي : ثانوي:	ابتدائي: اعدادي: ثانوي:	ذكور: إناث:	ذكور: إناث:	ذكور: إناث:	ذكور: إناث:	ذكور: إناث: أدبي : علمي :	

س1/ هل ترغب في تقديم ملاحظات حول التوزيع المكاني للمدارس العامة في نطاق مكتب الخدمات التعليمية؟

.....

.....

.....

س2/ هل هناك نقاط قوة في التوزيع المكاني للمدارس العامة في نطاق مكتب الخدمات التعليمية؟

.....

.....

.....

س3/ هل هناك فرص لتحسين التوزيع المكاني للمدارس العامة في نطاق مكتب الخدمات التعليمية؟

.....

.....

.....

س4/ هل هناك تهديدات تعيق التوزيع المكاني للمدارس العامة في نطاق مكتب الخدمات التعليمية؟

.....

.....

.....


مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
Journal of the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific Studies
الإكاديمية الليبية - بنغازي
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch

رأس المال الفكري وعلاقته بالثقافة التنظيمية، «دراسة ميدانية عن الشركة العامة للكهرباء/ فرع المنطقة الوسطى»

أ. عبدالله صالح محمد أبوحجر*، أ. فرج محمد سلامة سلامة**

* عضو هيئة تدريس بمعهد الهيثم للعلوم الإدارية والمالية/ مصراته

** عضو هيئة تدريس بالمعهد العالي للعلوم والتقنية/ مصراته

الملخص

تتناول هذه الورقة رأس المال الفكري وعلاقته بالثقافة التنظيمية دراسة ميدانية عن العاملين بإدارة المنطقة الوسطى بالشركة العامة للكهرباء حيث تم دراسة وجود علاقة ذات مستوى معنوية (دلالة احصائية) بين رأس المال الفكري والثقافة التنظيمية، ولغرض ذلك تم دراسة وجود علاقة دلالة إحصائية بين الثقافة التنظيمية وكلٍّ من رأس المال البشري، ورأس المال الهيكلي، ورأس المال العلائقي، ولقد تم تجميع البيانات من عينة أخذت بشكل قصدي، تتكون من مديري الدوائر ورؤساء الأقسام، وتم الحصول على 41 استبانة صالحة للتحليل، وتم إجراء التحليل الإحصائي عليها باستخدام البرامج الإحصائية (SPSS) لاختبار فرضيات الدراسة، وتوصل البحث إلى النتائج: هنالك علاقة طردية بين رأس المال الفكري والثقافة التنظيمية بالشركة العامة للكهرباء بإدارة المنطقة الوسطى. هناك علاقة طردية بين كلٍّ من المتغيرات المستقلة الفرعية (رأس المال البشري ورأس المال الهيكلي ورأس المال العلائقي) والمتغير التابع (الثقافة التنظيمية). وجد تأثير معنوي موجب لكل من رأس المال البشري ورأس المال العلاقي على قوة الثقافة التنظيمية. وعدم وجود تأثير معنوي لرأس المال الهيكلي على الثقافة التنظيمية. ويوصي بالاهتمام برأس المال الفكري، خصوصا في جانبيه البشري والعلاقي؛ لأنهما مؤثران هامان في قوة الثقافة التنظيمية.

الكلمات المفتاحية: رأس المال الفكري، الثقافة التنظيمية.

Abstract

This paper dealt with the intellectual capital and its relationship to organizational culture. The field study of the employees of the Central District Administration of the General Electricity Company where the existence of a moral-level relationship was studied. (Statistical connotation) between the head of intellectual money and organizational culture and for this purpose the existence of a statistical connectedness between organizational culture and both the head of human money was studied and structural money, relational money, and the data has been compiled from a sample that was intentionally taken consisting of department managers and department heads, A valid identification 41 was obtained and statistical analysis was conducted using statistical programmes (SPSS) to test the study's hypotheses. The research found that there was a correlation between the intellectual capital and the organizational culture of the Public Electricity Company of the Central Region Administration. There is an expulsive relationship between both sub-autonomous variables (human capital, structural capital, relational capital) and organizational culture's dependent variable. There is a positive moral impact of both human capital and relational capital on the strength of organizational culture. The absence of a moral impact of structural capital on organizational culture. It recommends attention to intellectual capital especially in its human and relational aspects because they are important influences in the strength of organizational culture

.Keywords: Intellectual capita, Organizational culture

مقدمة:

في ظل اقتصاديات المعرفة احتل رأس المال الفكري أهمية خاصة من جانب الكُتَّاب والمنظمات في الفكر المحاسبي من حيث: مفهومة، ومكوناته، وأهدافه، وأهميته، وطرق قياسه. ورأس المال الفكري بعناصره المختلفة أصبح من العناصر الهادفة الواجب اخدها في الاعتبار عند تحديد القيمة الاقتصادية لمنظمات الاعمال. كما أن في العصر الاقتصادي الجديد أصبح يُعتمد بشكل كبير جدا على موارد رأس المال الفكري الذي يتكون من: رأس المال البشري، ورأس المال الهيكلي، ورأس مال العلاقات.

والاهتمام برأس المال الفكري باعتباره أهم الموارد لصنع التقدم والنمو للمنظمات، والإقرار بوجود ثقافة تنظيمية موحدة لكل المجتمعات يعد أمرا غير صائب، فلكل مجتمع إنساني له طريقة معينة في ثقافته التنظيمية، ويعد الاهتمام بالثقافة التنظيمية هو الاهتمام برأس المال الفكري والذي يعد أصلا من الأصول غير الملموسة، ويرتبط بالمعرفة التي تؤثر على زيادة قيمة الموجودات الأخرى بالمنظمة، الأمر الذي أدى إلى سعي، المنظمات للحصول عليه واكتسابه وتخزينه ونشره والاستفادة منه في ظروف تؤمن للمنظمة فرص النجاح والاستمرار.

يحاول الباحثان إيجاد العلاقة الارتباطية بين رأس المال الفكري والثقافة التنظيمية، لما ينطوي على هذه العلاقة من قوة معرفية مؤثرة في حاضر المنظمات ومستقبلها وإحداث تغييرات أساسية لزيادة الثقافة التنظيمية.

المشكلة البحثية:

تُعد الشركة العامة للكهرباء من الشركات الكبير في ليبيا، ونظرا لنشاطها الخدمي المطلوب لكل شخص سواء طبيعيا او اعتباريا وجب وجودها في كافة مناطق الدولة، ولكبر مساحة الدولة الليبية وعلاقة سكانها مع سكان الدول المجاورة التي أفرزت ثقافات في المجتمع أثرت في البيئة المحلية على التنوع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي المنعكس على رأس المال الفكري العامل بالشركة، والذي له أثره على الثقافة التنظيمية بها، وبناء على ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال التالي:

ما علاقة رأس المال الفكري بالثقافة التنظيمية؟

-ويتفرع من هذا التساؤل السؤالان التاليان:

-هل هناك إدراك من قبل موظفي الشركة العامة للكهرباء - إدارة المنطقة الوسطى - لرأس المال الفكري؟

-هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية بين رأس المال الفكري والثقافة التنظيمية؟

هدف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة بصورة رئيسية إلى تحديد علاقة رأس المال الفكري بالثقافة التنظيمية، ومن خلال الهدف الرئيسي يسعى البحث الى تحقيق الأهداف الآتية:

1-التعرف على رأس المال الفكري.

2-التعرف على الثقافة التنظيمية.

4- التعرف على علاقة رأس المال الفكري بالثقافة التنظيمية.:

أهمية الدراسة:

تتأتى أهمية هذه الدراسة نتيجة للاهتمام المتزايد الذي حظي به رأس المال الفكري في الآونة الاخيرة في المجال المحاسبي، وأصبح الاهتمام في هذا الجانب ضروريا للشركات.

وأصبح لتوفير المعلومات المحاسبية عن رأس المال الفكري أثر على متخذي القرارات، وبالتالي تتضح أهمية الدراسة في بيان الأهمية التي يحظى به رأس المال الفكري وعلاقته بالثقافة التنظيمية.

منهجية الدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة المتمثل في تحديد علاقة رأس المال الفكري بالثقافة التنظيمية، تم تجميع البيانات الثانوية من الكتب والدوريات والمقالات بالمجلات العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة، في حين تم تجميع البيانات الأولية من خلال تصميم استمارة استبانة بناء على الدراسات السابقة موزعة على عينة الدراسة، وقد تم تحليل هذه البيانات باستخدام بعض الاختبارات الإحصائية المناسبة.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: (رأس المال الفكري وعلاقته بالثقافة التنظيمية).

الحدود المكانية: (دراسة ميدانية عن إدارة المنطقة الوسطى بالشركة العامة للكهرباء).

الحدود الزمنية: الدراسة خلال عام 2024م

الدراسات السابقة:

لقد احتوى الأدب المحاسبي الكثير من الدراسات ذات العلاقة ومن هذه الدراسات:

دراسة بن حمين، (2016): تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع جد هام، ألا وهو رأس المال الفكري وأهميته بالنسبة للمؤسسة، ومساهمة هذا المورد في خلق قيمة مضافة لهذه المؤسسة وتعزيز مكانتها السوقية عن طريق تدعيم الميزة التنافسية التي تتوفر عليها. وقد أجريت الدراسة على مؤسسة موبليس للهاتف النقال بالجهورية الجزائرية. تم استخدام أسلوب الاستبانة لجمع المعلومات، وتحليلها بواسطة مجموعة من المؤشرات الإحصائية.

وقد توصلت الدراسة إلى اعتماد المؤسسة – محل الدراسة – بقوة على عنصر الشباب في عملها، إذ يمثلون أكثر من 60 % من عمال المؤسسة، وأن أغلبية موظفي المؤسسة هم من حملة الشهادات الجامعية (بالخصوص ليسانس) تفوق نسبتهم 70% من إجمالي العينة المدروسة، وأن جل وأغلب أفراد عينة الدراسة لديهم خبرة من 5 سنوات إلى 10 سنوات، إذ يمثلون 50 % من أفراد مجتمع، وهم الفئة الغالبة.

وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية (معنوية) بين رأس المال الفكري والميزة التنافسية – خلال فترة الدراسة – فقد بلغ معامل الانحدار (0.83) أي أن رأس المال الفكري وحده يساهم بنسبة (83%) في مساعدة المؤسسة – محل الدراسة – في التأقلم مع المتغيرات والتطورات البيئة التي يشهدها قطاع الاتصالات اللاسلكية

دراسة عبود، (2020): تهدف الدراسة إلى التعرف على مكونات رأس المال الفكري، ومدى توفر هذه المكونات وما هو تأثير رأس المال الفكري على فاعلية الأداء للمصارف التجارية الليبية قيد الدراسة؟ وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج منها: هناك تفاوت في مكونات راس المال الفكري على فاعلية الأداء في المصارف التجارية قيد الدراسة، وإن كان المكون الثالث لرأس مال العلاقات الأقل تأثيرا، وتحتاج متطلبات رأس المال البشري من أجل تطبيقها إلى تدريب الموظفين، والنهوض بهم للوصول إلى المعرفة النادرة، واتضح وجود بعض الضعف في الهيكل التنظيمي وفي بعض الأنظمة الإدارية التي تشجع على الابتكار والابداع والتطوير، ووجود ضعف في بعض الخدمات المصرفية المقدمة من قبل المصارف قيد الدراسة تؤثر على فاعلية الأداء.

دراسة الجربي، البرغثي (2022): تهدف الدراسة إلى معرفة دور الإفصاح عن رأس المال الفكري في تحسين كفاءة الأداء المالي للمؤسسات الليبية، من خلال التعرف على مدى اهتمام المؤسسات الليبية برأس المال الفكري، بالإضافة الى معرفة مساهمة الإفصاح عن رأس المال الفكري في تحسين كفاءة الأداء المالي للمؤسسات الليبية، حيث تكون مجتمع الدراسة من مكاتب المراجعين الخارجيين المعتمدين لدى كلٍّ من المؤسسة الوطنية للنفط والمصرف المركزي، واستخدمت استمارة الاستبانة كوسيلة لتجميع البيانات الخاصة باختبار فرضيات الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وجود اهتمام لدى المؤسسات الليبية برأس المال الفكري، وكذلك مساهمة الإفصاح عن رأس المال الفكري في تحسين كفاءة الأداء المالي للمؤسسات الليبية. وأوصت الدراسة بضرورة حث المؤسسات الليبية على الإفصاح عن رأس المال الفكري في الحسابات الختامية، لإعطاء القوائم المالية مصداقية في التعبير عن المعلومات المالية التي تحتوي عليها.

دراسة (Rumanti, And others 2015): تناولت هذه الدراسة تحليل تأثير الثقافة التنظيمية على رأس المال الفكري، حيث أجريت هذه الدراسة من خلال دراسة حالة على شركة (Bina Karya SME) تقع في يوجياكارتا، في جزيرة جاوة الوسطى في اندونيسيا، تعمل في المشغولات اليدوية الخشبية والهدايا التذكارية، وتم استخدام الاستبانة كأداة قياس في الدراسة. الثقافة التنظيمية لها سبعة متغيرات، ورأس المال الفكري له ثلاثة متغيرات في نموذج البحث. تمت معالجة البيانات باستخدام برنامج (Smart PLS 2)، وتوصلت الدراسة إلى أن الثقافة التنظيمية لها تأثير على رأس المال الفكري بشكل غير مباشر. إذا كانت الثقافة التنظيمية المطبقة جيدة وداعمة في القيام بالعمل فإنه يزيد من رأس المال الفكري، حيث توصلت إلى أن أربعة متغيرات من المتغيرات السبعة للثقافة التنظيمية تؤثر على ذلك، وهي (الابتكار والمخاطرة – التوجه نحو النتائج – توجيه الفريق – العدوانية) في حين أن لكلٍّ من المتغيرات الثلاثة لرأس المال الفكري (رأس المال البشري – رأس المال الهيكلي – رأس المال العلائقي) تأثيراً.

دراسة (Sa´nchez, Guzman, 2017): تهدف هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين مفهومي الثقافة التنظيمية ورأس المال الفكري في شركات إسبانية للتمكن من اقتراح نموذج لقياس رأس المال الفكري. ويسلط هذا النموذج الضوء على الثقافة باعتبارها عنصرا أساسيا في رأس المال الفكري. (التصميم/المنهجية/النهج) – تبدأ الدراسة بتحليل العلاقة بين مفاهيم الثقافة التنظيمية ورأس المال الفكري، ثم تتناول النماذج الرئيسية المستخدمة لقياس رأس المال الفكري، مع التركيز على بنيتها وموقع ثقافتها، حيث تم التأكيد على أهمية رأس المال في هذا للمنظمات، وتوصلت الدراسة إلى اقتراح نموذج جديد لقياس رأس المال الفكري، ويُعْتَبَر هذا النموذج الثقافة بمثابة النواة المركزية التي تتشكل حولها رؤوس الأموال المتكاملة المتبقية. وتتجلى أهمية رأس المال الثقافي داخل المنظمات على مستويين: الثقافة الوطنية، وثقافة المنظمة، وهذه هي الميزات الأساسية، وتعطي المنطق الداخلي للنموذج المقترح. (الأصالة/القيمة). حيث تفتقر نماذج قياس رأس المال الفكري الأخرى إلى المنطق الداخلي الذي من شأنه مزامنة العناصر مع المتغيرات المستخدمة عند توصيف رأس المال الفكري كجسم.

دراسة (Esteban, Armando De Jesús, 2021): تناولت الدراسة تأثير رأس المال الفكري على البراعة التنظيمية من خلال تقييم التأثير الوسيط لأنواع مختلفة من الثقافات التنظيمية (التعصب، العشيرة، السوق، والتسلسل الهرمي) على العلاقة المذكورة. من عينة مكونة من 124 مديرٍ لشركة كولومبية، تم تحليل المعلومات باستخدام نماذج المعادلات الهيكلية من خلال طريقة المربعات الصغرى الجزئية (SEM-PLS).

وقد أظهرت النتائج أن رأس المال الفكري له علاقة إيجابية مع البراعة التنظيمية، وأن ثقافة السوق تمثل تأثيراً وسيطاً إيجابياً في العلاقة المذكورة، في حين أن التأثيرات الوسيطة لثقافة التعصب وثقافة العشيرة وثقافة التسلسل الهرمي ليست ذات دلالة إحصائية. حيث

يمكن للمديرين أن يفضلوا تطوير البراعة التنظيمية من خلال الاستثمار في رأس المال الفكري لشركاتهم ومن خلال تعزيز تطوير سمات ثقافة السوق. كما تؤكد الدراسة على الدور الوسيط للثقافة التنظيمية في العلاقة بين رأس المال الفكري والبراعة، مع تسليط الضوء على أهمية ثقافة السوق على الأنواع الأخرى من الثقافة للتطوير المتزامن لقدرات الاستكشاف والاستغلال، في سياق أمريكا اللاتينية الناشئة. مثل اقتصاد كولومبيا.

الإطار النظري

1- تمهيد (بن حمين، 2016: ص 81)

في ظل التحديات التي يفرضها التحول نحو اقتصاد المعرفة والكفاءات، أصبح ينظر إلى الموارد البشرية والكفاءات – سواء على مستوى التحليل الكلي أو الجزئي – كأصول حقيقية ورأس مال استراتيجي تفوق قيمته رأس المال (المادي، المالي والتكنولوجي . . .، الخ) وهذا بالنظر إلى أن المصادر الجديدة لامتلاك القدرة أو الميزة التنافسية ممثلة في المعرفة والجودة أصبحت مرتبطة بشكل مباشر برأس المال البشري والفكري والكفاءات.

2- مفهوم رأس المال الفكري:

هنالك عدة تعاريف تناولت مفهوم رأس المال الفكري، ندكر منها:

عرفه (نور، واخرون، 2010: ص25) ()**(livan) عام 1994م اتفق كل من (الباحتين و الشركات ولاتفاق على مبادئ هذا الموضوع ، ففي عام 1994م اتفق كل من** (هو المهارات والمعرفة التقنية والعلاقات , وكذلك الماكينات التي تجسدها والممكن استخدامها لخلق ثورة. حيث يشير هذا التعريف إلى أن رأس المال الفكري هو المعرفة (المهارات والخبرات والتعليم المتراكم في العنصر البشري) التي يمكن تحويلها إلى قيمة.

كما عرف (أبوسويح،2015)، رأس المال الفكري بأنه مجموع كل ما يعرفه الأفراد والمنظمات، ويحقق ميزة التنافسية في السوق. يصنف هذا التعريف رأس المال الفكري كمصدر لتحقيق الميزة التنافسية التي تمكن المنظمة من مواجهة المنافسة الشديدة.

يرى Ulrich أن رأس المال الفكري هو مجموعة المهارات المتوفرة في المنظمة التي تتمتع بمعرفة واسعة تجعلها قادرة على جعل المنظمة عالمية، من خلال الاستجابة لمتطلبات الزبائن والفرص التي تتبعها التكنولوجية (العنزي، 2009).

يرى الباحثان أن رأس المال الفكري يتمثل في القدرة العقلية لدى فئة معينة من الموارد البشرية متمثلة في الكفاءات القادرة على توليد الأفكار المتعلقة بالتطوير الاستراتيجي للأنظمة والأنشطة والعمليات والاستراتيجيات بما يضمن للمنظمة ميزة تنافسية مستدامة.

3- مكونات رأس المال الفكري: (فرحاتي، 2015)

يتكون رأس المال الفكري من ثلاثة مكونات، ونعرضها كالآتي:

بيشسي **رأس المال البشري: أي** قدرات مستخدمي الشركة اللازمة لتوفير حلول لعملائها ولابتكار التجديد، وهو يمثل مصدر الابتكار والتحسين، ولكنة في الوقت نفسه هو الأصعب على القياس وهو ينمو باستخدام الشركة لمعارف المستخدمين وبزيادة هذه المعارف.

رأس المال الهيكلي: وهي الأسس الارتكازية لرأي المال البشري بما في ذلك القدرات التنظيمية لمواجهة متطلبات السوق، كما يتضمن نوعية نظم المعلومات التقنية وإمكانية الوصول إليها، ورؤى الشركة ومادتها الصلبة، وتعتمد قيمة مدى قدرتها على تمكين الشركة من تفعيل وتحريك واستخدام رأس مال البشري؛ أي معارف الشركة في خدمة أهدافها.

رأس المال نخمت رأس المال العلائقي": وهو العلاقة مع الناس الذين تتعامل الشركة معهم والذين يمثلون بزبائنها (ومحفزيها) وقد أسماه البعض برأس المال العلاقات، وهو الأعلى قيمه بين مكونات رأس المال الفكري والأسهل على قياس الإيرادات، إن التفاعل بين هذه الأنواع الثلاثة لرأس المال هو الدي يساعد على تحديد القيمة الحقيقية لرأس المال الفكري الكلي لشركة.

4- مفهوم الثقافة التنظيمية:

إن مجال الثقافة التنظيمية من المجالات الحديثة التي دخلت إلى كتب العلوم الإدارية، فهي تعد عنصرا مهماً في تكوين منظمات الأعمال، وتقوم بدور حيوي في تجسيد وتطوير الفكر الإداري الحديث داخل المنظمة، ولكل منظمة ثقافتها الخاصة بها، حيث يعكس هذا المفهوم منظومة من القيم والاتجاهات ومعايير السلوك داخل أي مجتمع (العميان، 2002: ص311) الثقافة التنظيمية جزء من الثقافة العامة يتعلمها الفرد خلال عمله مع الآخرين (الشيخ، 1995: ص17).

وهناك عدة تعاريف للثقافة التنظيمية من بينها:

عرفها **تايلور** بأنها ذلك الكل المعقد الذي يشمل المعرفة والعقيدة والفن والاخلاق والقانون والعادات وأية قدرات يكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع (العميان، 2002: ص309)

وقد عرفها كذلك **كلباتريك** بأنها « كل ما صنعته يد الإنسان وعقله من الأشياء ومن مظاهر في البيئة الاجتماعية، أي كل ما اخترعه الإنسان أو اكتشفه وكان له دور في البيئة الاجتماعية. (حريم، 2006: ص327)

في حين عرفها **wheelen** بأن الثقافة «عبارة عن مجموعة من الاعتقادات والتوقعات والقيم التي يشترك بها أعضاء التنظيم الواحد (المدهون، وآخرون، 1995: ص397)

وعرفها Gibson وزملاؤه بأنها تعني شيئا مشابها لثقافة المجتمع، إذ تتكون ثقافة المنظمة من قيم واعتقادات ومدركات وافتراضات وقواعد ومعايير وأشياء من صنع الإنسان وأنماط سلوكية مشتركة (حريم، 2006: ص327))

كما عرفها (القريوتي): بأنها منظومة المعاني والرموز والمعتقدات والطقوس والممارسات التي تتطور وتستقر مع مرور الزمن، وتصبح سمة خاصة للتنظيم بحيث تخلق منهجا عاما بين أعضاء التنظيم حول خصائص التنظيم والسلوك المتوقع من الأعضاء فيه. (القريوتي، 2008: ص373)

5- مكونات الثقافة التنظيمية: (العاجز، 2011: ص ص19-17)

تتكون الثقافة من عدة عناصر أهمها:

-القيم التنظيمية: هي قواعد تمكن الفرد من التمييز بين الخطأ والصواب، فهي المرشد والمراقب للسلوك الإنساني ومنها العدالة التنظيمية، النزاهة ... الخ

-المعتقدات التنظيمية: هي أفكار مشتركة حول العمل وكيفية إنجاز المهام، منها: العمل الجماعي، التعاون ... الخ

- **الأعراف التنظيمية:** هي معايير مدركة وغير ملموسة يلتزم بها العاملون داخل المؤسسة، لاعتقادهم بأنها ضرورية ومفيدة لنشاط بيئة العمل.

- التوقعات التنظيمية: وهي تمثل التعاقد النفسي الذي يتم بين العامل والمؤسسة، وهو ما يتوقعه التنظيم من الموظف، مثال ذلك توقعات الرؤساء من المرؤوسين. (العاجز، 2011: ص17)

- **الشخصيات البطولية:** تؤثر الشخصيات البطولية في بناء وتدعيم الثقافة التنظيمية، فمن خلالهم يمكن تحسين القيم والاتجاهات

المشتركة، كما يعمل القادة كرموز لمنظماتهم في البيئة الخارجية وعليه فإن قيم المؤسسين للمنظمة لها تأثير كبير على الثقافة التنظيمية في الأجل الطويل.

–الأساطير والقصص والروايات: هي عبارة عن روايات عند أبطال وبطولات المنظمة الذين ساهموا ويساهمون في نقل الثقافة، كما تقدم القصص معلومات موثوقة عن ثقافة المنظمة

–التقاليد والشعائر والرسميات: التقاليد هي ما اعتاد الناس عليه في حياتهم منذ أمد بعيد، فإذا قامت المنظمة بمنح مكافأة شهرية لموظفيها واستمرت لسنوات يصبح هذا تقليدا، كما تعد سيادة قيم الولاء والإخلاص التنظيمي داخل فرق العمل من أهم الشعائر التنظيمية

–الطقوس الجماعية والاحتفالات: الطقوس هي عبارة عن التطبيقات المنتظمة والثابتة، مثل: اللغة المستعملة، طريقة استقبال موظف جديد، العيد السنوي لإنشاء المنظمة، أما الاحتفالات فهي نشاطات مبرمجة من أجل مكافأة العمال والاحتفال بإنجازاتهم، وهذا يخلق جوا من التنافس بين العاملين، ويؤدي إلى تحسين أدائهم الفردي. (سالم، 2006: ص 17)

الإطار العملي

تمهيد

لأجل تحقيق أهداف البحث قد تم استخدام أسلوب الاستبانة المحكم في جمع البيانات، وذلك من خلال استخدم برنامج التحليل الإحصائي (Statistical Package for Social Sciences SPSS V.25) في إجراء التحليل الإحصائي للبيانات. تم استخدام جداول التوزيع التكراري والتمثيل بالأعمدة في عرض الإحصاء الوصفي للبيانات. كذلك تم استخدام معامل ارتباط بيرسون في قياس العلاقة بين المتغيرات واستخدم معامل الانحدار في قياس تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وفيما يلي عرض لنتائج التحليل الإحصائي للبيانات:

مجتمع البحث وعينتة:

يوضح البحث علاقة رأس المال الفكري بالثقافة التنظيمية (دراسة ميدانية على إدارة المنطقة الوسطى بالشركة العامة للكهرباء) ويتكون مجتمع البحث من العاملين الاداريين بإدارة المنطقة الوسطى، وبلغت عينة البحث (45) مستجوبا تم اختيارهم من المجتمع بشكل قصدي، وتم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات من عينة البحث للتعرف على آرائهم حول متغيرات البحث، وبلغت الاستبانات الموزعة 45 استبانة، وكانت عدد الاستبانات المرجعة والصالحة للتحليل 41 استبانة، أي بنسبة تقارب 91% وهي نسبة جيدة للقيام بالبحث (Hair et. el, 2010).

عرض البيانات الشخصية لعينة البحث ووصفها:

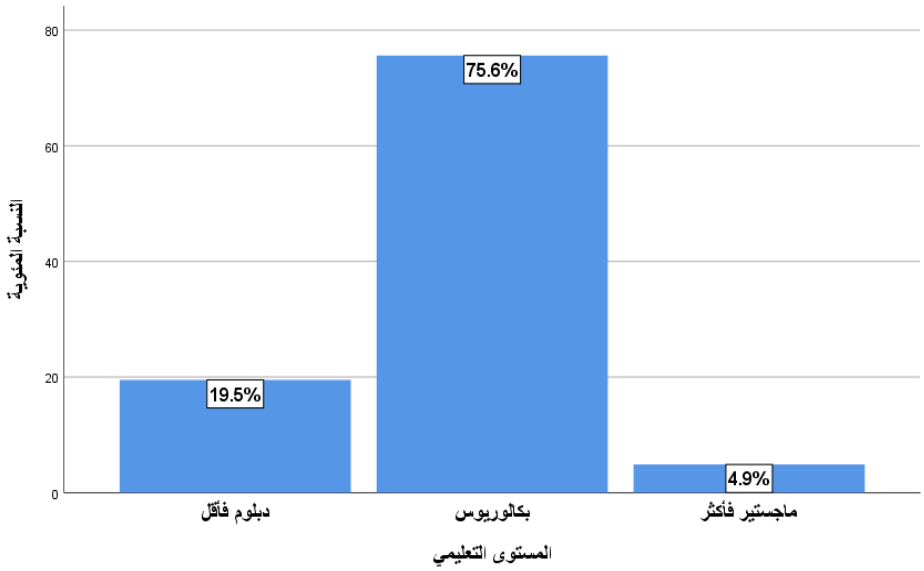
تم في هذا الجزء عرض الإحصاء الوصفي لعينة البحث حسب المستوى التعليمي والمستوى الوظيفي وسنوات الخبرة من خلال جداول تكرارية وتمثيلها بيانيا بالأعمدة.

1-3-3 المستوى التعليمي:

جدول رقم (2) توزيع العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم فأقل	8	19.5
بكالوريوس	31	75.6
ماجستير فأكثر	2	4.9
المجموع	41	100.0

يعرض الجدول رقم (2) توزيع العينة (41 فردا) حسب المستوى التعليمي، حيث تجاوز حملة المؤهلات الجامعية 80% من مجموع العينة، ويمثل الشكل رقم (4) هذه النسب بيانيا.



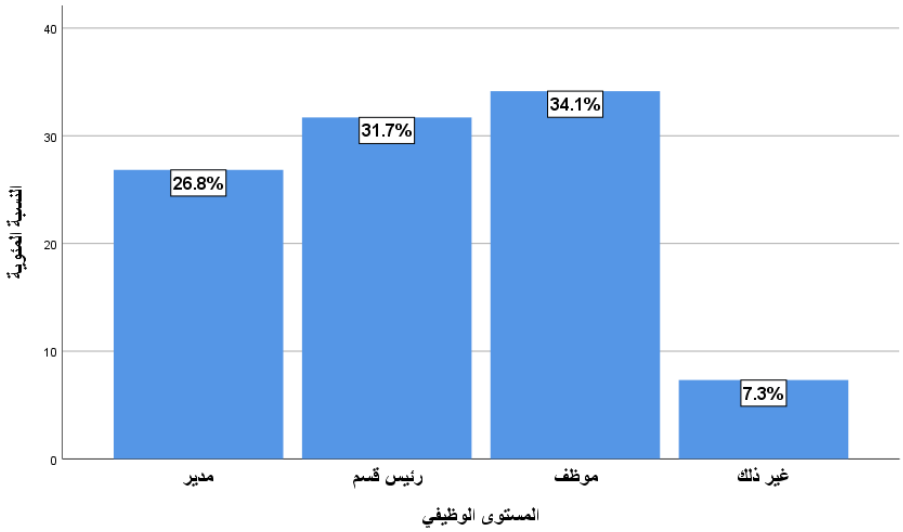
شكل رقم (4) توزيع العينة حسب المستوى التعليمي بيانيا

المستوى الوظيفي:

جدول رقم (3) توزيع العينة حسب المستوى الوظيفي

المستوى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
مدير	11	26.8
رئيس قسم	13	31.7
موظف	14	34.1
غير ذلك	3	7.3
المجموع	41	100.0

يعرض الجدول رقم (3) توزيع العينة (41 فردا) حسب المستوى الوظيفي، حيث بلغ أعلى تمثيل لفئة الموظفين 34.1% من مجموع العينة، ويمثل الشكل رقم (5) هذه النسب بيانيا.



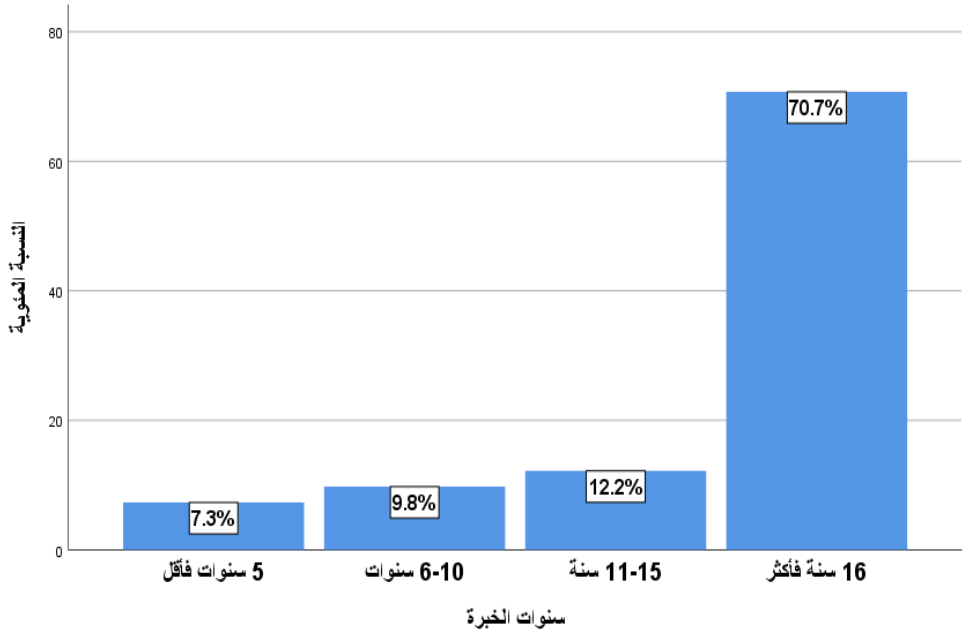
شكل رقم (5) توزيع العينة حسب المستوى الوظيفي بيانيا

سنوات الخبرة:

جدول رقم (4) توزيع العينة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
5 سنوات فأقل	3	7.3
6-10 سنوات	4	9.8
11-15 سنة	5	12.2
16 سنة فأكثر	29	70.7
المجموع	41	100.0

يعرض الجدول رقم (4) توزيع العينة (41 فردا) حسب سنوات الخبرة، حيث بلغ أعلى تمثيل لفئة (16 سنة فأكثر) 70.7% من مجموع العينة، ويمثل الشكل رقم (6) هذه النسب بيانيا.



شكل رقم (6) توزيع العينة حسب سنوات الخبرة بيانيا

عرض متغيرات البحث ووصفه، وقياس الثبات:

جدول رقم (5) الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث وقياس الثبات

المتغيرات وعناصرها	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التفرطح		الالتواء		معامل ألفا كرونباخ
				الخطأ المعياري	القيمة	الخطأ المعياري	القيمة	
رأس المال الفكري	41	3.02	0.544	0.724	-.363-	0.369	0.198	0.86
رأس المال البشري	41	3.41	0.592	0.724	-.279-	0.369	-.184-	0.664
تمتلك الشركة طاقما من الموارد البشرية ذات الكفاءات والمهارات المتميزة القادرة على التعامل بكفاءة وفاعلية داخل إدارات وأقسام الشركة.	41	3.68	0.907	0.724	2.501	0.369	-1.42-	
تقوم الشركة بتوفير فرص التطوير والتنمية المهنية ومستلزمات القيام بالأعمال العملية.	41	2.85	1.038	0.724	-.675-	0.369	0.166	
مؤهلات الموظفين في الشركة تتناسب مع الوظائف المناطة بهم.	41	3.05	0.973	0.724	-.802-	0.369	-.272-	
يكفل نظام العمل استمرار العمل حتى وان ترك أحد العاملين الشركة.	41	3.95	0.805	0.724	0.811	0.369	-.817-	
لدى العاملين القدرة على ابتكار أفكار وأساليب جديدة للعمل.	41	3.51	0.779	0.724	-.233-	0.369	-.544-	
رأس المال الهيكلي	41	2.95	0.667	0.724	-.511-	0.369	-.069-	0.722
تعد القوانين واللوائح الموجودة في الشركة كافية لسد الغرض الذي وجدت من أجله.	41	3.07	0.985	0.724	-.964-	0.369	0.013	
يسمح الهيكل التنظيمي لموظفي الشركة بأداء وظائفهم والقيام بمسؤوليتهم كاملة.	41	3.39	0.919	0.724	-.822-	0.369	-.066-	
وجود هيكل تنظيمي متقدم يعمل بأحدث نظم الرقابة والاستجابة للمتغيرات	41	2.83	0.972	0.724	0.167	0.369	0.016	
تعمل إدارة الشركة على تمكين العاملين وتفوضهم في الكثير من السلطات.	41	2.9	0.917	0.724	-1.03-	0.369	-.209-	
تعتبر الشركة رائدة في مجال تقديم البحث والتطوير بشكل يُجاري أخر التطورات التقنية في الصناعة	41	2.56	1.05	0.724	-.136-	0.369	0.444	
رأس المال العلاقي	41	2.69	0.696	0.724	-.562-	0.369	0.27	0.801

تسعى الشركة باستمرار لإقامة علاقات تعاون مع مؤسسات محلية وعربية ودولية لتطوير معارف موظفيها وقدراتهم.	41	2.78	1.037	0.724	-.614-	0.369	0.324	
تحرص الشركة على الاحتفاظ بعملائها وتحقيق رضاهم وولائهم.	41	2.73	0.949	0.724	-.232-	0.369	0.025	
تعطي الشركة لزبائنها مجالا لطرح وتطبيق أفكارهم وتطلعاتهم المستقبلية في ميادين الصناعة والتسويق.	41	2.39	0.891	0.724	-.684-	0.369	0.014	
تقدم الشركة الخبرة التي يحتاجها أصحاب المصلحة الخارجيون.	41	2.9	0.917	0.724	-.247-	0.369	0.405	
تسعى الشركة للحصول على عضوية العديد من الجمعيات المهنية والعلمية	41	2.63	0.859	0.724	0.464	0.369	0.307	
الثقافة التنظيمية	41	2.97	0.601	0.724	-.213-	0.369	0.142	0.809
يلتزم الموظفون بالسلوكيات الايجابية التي تنص عليها نظم وقوانين الشركة.	41	3.59	0.836	0.724	1.378	0.369	-.959-	
هناك رؤية مشتركة بين الموظفين على أن القيم هي محدد رئيسي لسلوكهم أثناء العمل.	41	3.63	0.968	0.724	1.279	0.369	-1.09-	
تتم مراعاة آراء الموظفين عند اتخاذ القرار	41	2.24	0.994	0.724	0.141	0.369	0.6	
يسمح للموظفين المشاركة في اتخاذ القرار بزيادة حالات الإبداع والابتكار الموجودة لدي.	41	2.2	1.077	0.724	-.328-	0.369	0.599	
يضع الموظفون الأهداف بصورة جماعية ويعملون معا لتحقيقها	41	2.68	0.96	0.724	-.998-	0.369	-.018-	
يكلف الموظفون في وحدة معينة بالقيام بإنجاز أعمال تخص وحدات أخرى	41	3.22	0.962	0.724	-.184-	0.369	-.467-	
يعتمد الموظفون على نفسهم في تنفيذ العمل لإنجازه في الوقت المطلوب	41	3.98	0.821	0.724	0.673	0.369	-.808-	
يلتزم الموظفون في موعد الحضور والانصراف في الوقت المحدد.	41	3.05	1.024	0.724	0.071	0.369	0.046	
تشجع الشركة المستويات الدنيا على تقديم أفكارهم ومقترحاتهم الإبداعية وتناقشها.	41	2.49	1.028	0.724	-.447-	0.369	0.325	

تتعاون الشركة مع مؤسسات البحث العلمي والجامعات لتطوير أفكار إبداعية جديدة	41	2.61	1.181	0.724	-.288-	0.369	0.443	

يعرض الجدول رقم (5) الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث وقياس الثبات. بلغ المتوسط الحسابي لرأس المال الفكري 3.02 على المقياس الخماسي، بانحراف معياري قدره 0.544، بينما جاءت المتوسطات الحسابية لأبعاد رأس المال الفكري على النحو التالي: رأس المال البشري 3.41، رأس المال الهيكلي 2.95، ورأس المال العلاقي 2.69. وقد بلغ المتوسط الحسابي لقوة الثقافة التنظيمية 2.97 بانحراف معياري قدره 0.601.

الجدير بالذكر أن نقاط ضعف رأس المال الفكري كانت « تعتبر الشركة رائدة في مجال تقديم البحث والتطوير بشكل يُجاري آخر التطورات التقنية في الصناعة» 2.56، وتعطي الشركة لزبائنها مجالا لطرح وتطبيق أفكارهم وتطلعاتهم المستقبلية في ميادين الصناعة والتسويق» 2.39، و» تسعى الشركة للحصول على عضوية العديد من الجمعيات المهنية والعلمية 2.63. بالنسبة لنقاط ضعف الثقافة التنظيمية فقد كانت على النحو التالي: «تتم مراعاة آراء الموظفين عند اتخاذ القرار» 2.24، و» يسمح للموظفين المشاركة في اتخاذ القرار بزيادة حالات الإبداع والابتكار الموجودة لديهم» 2.20، و» تشجع الشركة المستويات الدنيا على تقديم أفكارهم ومقترحاكم الإبداعية وتناقشها» 2.49.

ولأجل قياس الثبات تم حساب معامل ألفا كرونباخ لكل من الأبعاد الثلاثة والمقياس الكلي لرأس المال الفكري أسفرت النتائج عن القيم التالية: رأس المال البشري = 0.664، ورأس المال الهيكلي = 0.722، ورأس المال العلاقي = 08.1 والمقياس الكلي لرأس المال الفكري = 0.860 مما يعني أن مقياس رأس المال الفكري يتمتع بمستوى جيد من الثبات. أما مقياس الثقافة التنظيمية فمعامل ألفا كرونباخ = 0.809 مما يشير إلى مستوى جيد من الثبات.

3-5 قياس العلاقة بين متغيرات البحث:

ف1: توجد علاقة معنوية بين رأس المال الفكري والثقافة التنظيمية.

ف1.1: توجد علاقة معنوية بين رأس المال البشري والثقافة التنظيمية.

ف2.1: توجد علاقة معنوية بين رأس المال الهيكلي والثقافة التنظيمية.

ف3.1: توجد علاقة بين رأس المال العلاقي والثقافة التنظيمية.

جدول رقم (6) العلاقات بين متغيرات البحث

	رأس المال الفكري	رأس المال البشري	رأس المال الهيكلي	رأس المال العلاقي	الثقافة التنظيمية
رأس المال الفكري	1				
رأس المال البشري	.774**	1			
رأس المال الهيكلي	.873**	.536**	1		
رأس المال العلاقي	.849**	.452**	.634**	1	
الثقافة التنظيمية	.787**	.699**	.565**	.709**	1

** تعني وجود علاقة دالة إحصائيا عند مستوى المعنوية 0.01.

يعرض الجدول رقم (6) العلاقات بين متغيرات البحث، وقد تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لقياس هذه العلاقات. نلاحظ أن أهم هذه العلاقات كانت طردية وقوية، وهي على النحو التالي: رأس المال الفكري مع الثقافة التنظيمية = 0.787، رأس المال البشري مع الثقافة التنظيمية= 0.699، ورأس المال الهيكلي مع الثقافة التنظيمية = 0.565، ورأس المال العلاقي مع الثقافة التنظيمية =0.709 مع ملاحظة أن جميع هذه القيم دالة إحصائيا عند مستوى المعنوية 0.01. جميع النتائج السابقة تدعم الفرضية الرئيسية **ف1** والفرضيات الفرعية **ف1.1**، **وف2.1 وف3.1**.

قياس تأثير رأس المال الفكري على الثقافة التنظيمية:

ف2: لرأس المال الفكري تأثير معنوي على الثقافة التنظيمية.

ف1.2: لرأس المال البشري تأثير معنوي على الثقافة التنظيمية.

ف2.2: لرأس المال الهيكلي تأثير معنوي على الثقافة التنظيمية.

ف3.2: لرأس المال العلاقي تأثير معنوي على الثقافة التنظيمية.

جدول رقم (7) تأثير رأس المال الفكري على الثقافة التنظيمية

نوع النموذج	المتغير المستقل	المتغير التابع	مربع معامل التحديد	قيمة F ودلالتها	معامل الانحدار المعياري β	قيمة t	قيمة p
انحدار بسيط	رأس المال الفكري	الثقافة التنظيمية	0.619	63.317 ***	0.787	7.957	أقل من 0.001
انحدار متعدد	رأس المال البشري	الثقافة التنظيمية	0.657	26.549***	477.	4.289	أقل من 0.001
	رأس المال الهيكلي				006.-	047.-	0.963
	رأس المال العلاقي				497.	4.090	أقل من 0.001

يشير نموذج الانحدار البسيط في الجدول رقم (7) إلى وجود تأثير معنوي موجب لرأس المال الفكري على قوة الثقافة التنظيمية بمعامل انحدار معياري قدره (0.787) عند مستوى المعنوية 0.001، و بمعامل تحديد قدره (0.619) أي بنسبة 61.9% ويدل معامل الانحدار على أن كل زيادة مقدارها وحدة معيارية واحدة في رأس المال الفكري ستؤدي إلى زيادة مقدارها (0.787) وحدة معيارية في قوة الثقافة التنظيمية، ويدل معامل التحديد على نسبة ما يفسره نموذج الانحدار من العلاقة السببية بين المتغير المستقل (رأس المال الفكري) والمتغير التابع (قوة الثقافة التنظيمية). النتيجة تدعم الفرضية الثانية: لرأس المال الفكري تأثير معنوي على الثقافة التنظيمية. بينما يشير نموذج الانحدار المتعدد في نفس الجدول السابق إلى وجود تأثير معنوي موجب لكل من رأس المال البشري ورأس المال العلاقي على قوة الثقافة التنظيمية بمعامل انحدار معياري قدره (0.477 و0.497 على التوالي) عند مستوى المعنوية 0.001، و بمعامل تحديد قدره (0.657) أي بنسبة 65.7% ويدل معامل الانحدار على أن كل زيادة مقدارها وحدة معيارية واحدة في رأس المال البشري ستؤدي إلى زيادة مقدارها (0.477) وحدة معيارية في قوة الثقافة التنظيمية، وكل زيادة مقدارها وحدة معيارية واحدة في رأس المال العلاقي ستؤدي إلى زيادة مقدارها (0.497) وحدة معيارية في قوة الثقافة التنظيمية، ويدل معامل التحديد على نسبة ما يفسره نموذج الانحدار من العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة (رأس المال البشري ورأس المال العلاقي) والمتغير التابع (قوة الثقافة التنظيمية). النتيجة تدعم الفرضيتين: **ف1.2**: لرأس المال البشري تأثير معنوي على الثقافة التنظيمية و **ف3.2**: لرأس المال العلاقي تأثير معنوي على الثقافة التنظيمية. كذلك تشير النتائج التي في نموذج الانحدار المتعدد إلى نفي وجود تأثير معنوي لرأس المال الهيكلي على الثقافة التنظيمية وبالتالي

فإن الفرضية **ف2.2** لا يمكن دعمها، حيث إن قيمة الإحصاءة 0.963 =p.

مناقشة أهم النتائج

-هنالك علاقة طردية بين رأس المال الفكري والثقافة التنظيمية بالشركة العامة للكهرباء بإدارة المنطقة الوسطى.

-هناك علاقة طردية بين كلٍّ من المتغيرات المستقلة الفرعية (رأس المال البشري ورأس المال الهيكلي ورأس المال العلائقي) والمتغير التابع الثقافة التنظيمية.

-يوجد تأثير معنوي موجب لكل من رأس المال البشري ورأس المال العلائقي على قوة الثقافة التنظيمية.

-عدم وجود تأثير معنوي لرأس المال الهيكلي على الثقافة التنظيمية

التوصيات:

-الاهتمام برأس المال الفكري خصوصا في جانبيه البشري والعلائقي لأنهما مؤثران مهمان في قوة الثقافة التنظيمية.

-الاهتمام بالبحث والتطوير بشكل يُجاري آخر التطورات التقنية في الصناعة.

-السماح لزبائن الشركة بطرح أفكارهم وتطلعاتهم المستقبلية في ميادين الصناعة والتسويق وغيرها وتطبيقها قدر الإمكان.

-أن تسعى الشركة للحصول على عضوية العديد من الجمعيات المهنية والعلمية

-السماح للموظفين بالمشاركة في اتخاذ القرار، وذلك لأجل زيادة وتشجيع حالات الإبداع والابتكار الموجودة لديهم.

المراجع:

المراجع العربية:

1.أبوسويح، أيمن، (2015)، **العناصر والمكونات الأساسية لمكونات رأس المال الفكري: دراسة تحليلية»**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الثالث والعشرون، العدد الأول.

2.الجربي، محمد بشير، البرغثي، وليد إبراهيم، (2022)، **الإفصاح عن رأس المال الفكري ودوره في تحسين كفاءة الأداء المالي دراسة ميدانية على قطاعي النفط والمصارف الليبية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين**، مجلة الدراسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، المجلد الخامس، العدد الرابع.

3.الشيخ، سوسن، (1995)، **أبعاد الثقافة التنظيمية في الفقه الإداري الإسلامي**، المجلة العلمية لكلية التجارة، المجلد العدد 121.

العاجز، إيهاب فاروق مصباح، (2011)، **دور الثقافة التنظيمية في تفعيل الإدارة الالكترونية، دراسة تطبيقية على وزارة التربية والتعليم العالي**، محافظة غزة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال الجامعة الإسلامية غزة.

4.العميان، محمود، (2002)، **السلوك التنظيمي في الأعمال**، دار وائل للنشر، عمان.

العنزي، صالح، (2009)، **إدارة رأس المال الفكري في منظومات الأعمال**، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان، الأردن.

5.القريوتي، محمد قاسم، **نظرية المنظمة والتنظيم**، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ط3.

6.المدهون، الجزراوي، وآخرون، (1995)، **تحليل السلوك التنظيمي: سيكولوجيا واداريا للعاملين والجمهور**، ط1، عمان، المركز العربي للخدمات الطلابية.

7.بن حمين، بوجمعة، (2016)، **رأس المال الفكري كآلية لتحقيق الميزة التنافسية، دراسة ميدانية بمؤسسة موبليس للهاتف النقال – المديرية الجهوية بشار**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 5، العدد 1.

8.حريم، حسين، (2006)، **الثقافة التنظيمية وتأثيرها في بناء المعرفة التنظيمية، دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي الأردني**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال المجلد 2.

9.سالم، الياس، (2006)، **تأثير الثقافة التنظيمية على أداء الموارد البشرية، دراسة حالة الشركة الجزائرية للألمنيوم ALGAL، وحدة EARA بالمسيلة**، رسالة ماجستير في التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.

10.عبود، خالد صالح، (2020)، **رأس المال الفكري وتأثيره على فاعلية الأداء في القطاع المصرفي الليبي دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية**، كلية الآداب والعلوم قصر الأخيار، جامعة المرقب، المجلد 8، العدد 15.

11.فرحاتي، لويزة، (2015)، **دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة دراسة حالة شركة الاسمنت عين التوتة باتنة**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

12.نور، عبدالناصر، القش، طاهر، قراقيش، جهاد، (2010)، **رأس المال الفكري**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد 25.

المراجع الاجنبية:

1-**Intellectual** (2021),,Ramírez-Gómez ,López-Zapata, Armando De Jesús ,Esteban Journal,**capital**, **organizational culture and ambidexterity in Colombian firms** of Intellectual Capital, Volume 24,Number 2, 2021, pp.375-398-24

2-Rumanti, Augustina Asih, Hidayat, Trifenaus Prabu, and Yordy, (2015), **Analysis Intellectual Capital**, International **of Influence Organizational Culture toward** .Journal of Knowledge Engineering, Vol.1, No.3

3-Sa´nchez, Sandra, Guzman, Tomas Lopez, (2007), **Organizational culture and** .Vol.8, No.3 .**intellectual capital**: **a new model**, Journal of Intellectual Capital


مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
Journal of the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific Studies
الإكـاديمية الليبيـة - بنـغـازي
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch

المنصات الإلكترونية ودورها في تسويق المعلومات للمؤسسات الليبية، دراسة ميدانية – تحليلية

أ.د. عبد الخالق السعيطي، أ. انتصار الجماعي

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى رصد وتتبع دور المنصات الالكترونية في التعريف بوزارة الشباب وخدماتها، التعرف على طريقة عرض المعلومات والمتابعات التي تقوم الوزارة بنشرها، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، ولجمع البيانات تم تطبيق استمارة استبيان على عينة من موظفين وزارة الشباب وبلغ عددهم (40) وتم اختيار العينة بطريقة قصدية ، كذلك استمارة تحليلية احتوت على تحديد أولويات توظيف وتقييم تهيئة البيئة الافتراضية الداعمة لمبادئ النظرية الحوارية في توجه وزارة الشباب وفي بناء وتصميم المحتوى المقدم على منصاتها الرقمية، ومدى توافر مؤشرات تطبيق مبادئ نظرية الاتصال الحواري الإلكتروني الخمسة جودة المعلومات، سهولة الاستخدام، إنشاء تفاعلية مع الزوار، الاحتفاظ بالزوار، تشجيع الزوار على معاودة الزيارة في المنصات الإلكترونية للوزارة، وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج اهمها ان توضح النتائج المتعلقة بالمنصات الإلكترونية ودورها في تسويق المعلومات الخاصة بوزارة الشباب من خلال العناصر الإعلامية التي تهتم بوجودها على المنصات الإلكترونية للوزارة « أن» العروض والتقارير الخاصة بنشاطات الوزارة، وأن الأدلة الترويجية والإعلانات عن الوزارة ودورها في خدمة الشباب والمجتمع تلقي اهتماما مكثفاً، في حين تشير نتائج الدراسة بعدم وجود مجلة أو صحيفة خاصة بالوزارة.

الكلمات المفتاحية: المنصات الإلكترونية – تسويق المعلومات – وزارة الشباب

المقدمة:

ألقت التطورات التكنولوجية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بظلالها على الاتصال والإعلام، وأصبحت الآن جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات الاتصالات إيجاد طرق جديدة للحفاظ على الجمهور وتسويق المعلومات في البيئة الرقمية، فمع التزايد المستمر للمنصات الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت والتي تعتمد على الاتصال التفاعلي ثنائي الاتجاه، وتزايد أعداد زوارها ورواداها والذين غالبا ما يكونوا من الشباب، وبما إن العلاقة بين المؤسسة وجمهورها وتعزيز سمعتها، وخلق انطباع إيجابي عنها، تستخدم المنصات الإلكترونية كعناصر لتسويق لخدمات المؤسسة، وأخبارها ومعلوماتها ، وهناك القليل من المعلومات المتاحة حول كيفية استخدام المؤسسات للمنصات مع الأسواق المستهدفة والمستخدمين والجمهور المستهدف بوسائل الإعلام الجديدة كالمنصات الإلكترونية التي تسهل فرص التواصل الاجتماعي عبر واجهات مثل المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي، وبالنظر إلى هذا كله هناك حاجة لفحص فعالية المنصات الإلكترونية في تسويق المعلومات، فكان من الضروري دراسة هذه الأدوات الاتصالية التفاعلية الإلكترونية ومعرفة مدى تطبيقها لمبادئ واستراتيجيات الاتصال الحواري الإلكتروني.

أولاً.. تحديد مشكلة الدراسة وتساؤلاته وأهميته وأهدافه:

1–مشكلة الدراسة:

عند الحديث عن المنصات الإلكترونية كعامل من العوامل الرئيسة لنجاح المواقع الإلكترونية الخاصة بالمؤسسات، نجد أن تحديد المنصات عامل مهم في نشر الأحداث والأخبار عن المؤسسات، كما تستخدم كأداة اتصالات تسويقية خاصة لها، لذا جاء الهدف من الدراسة الحالية في معرفة كيفية استخدام المنصات الإلكترونية من قبل المؤسسات «الوزارة» وطبيعة استخدام مبادئ نظرية الاتصال الحوار، معرفة ذلك، من خلال أن جوهر فعالية المنصات الإلكترونية يعتمد على مشاركة كل من المرسل والمستقبل في عملية الاتصال.

تتبلور مشكلة الدارسة في رصد وتحليل مبادئ الاتصال الحواري الإلكتروني المتبعة في المنصات الإلكترونية بوزارة الشباب، على إمكانات وأدوار المنصات الإلكترونية، وتقييم واقع توظيفها فعلياً في وزارة الشباب، متمثلة في الإجابة على التساؤل الرئيسي « المنصات الإلكترونية ودورها في تسويق الأحداث للمؤسسات الليبية» دراسة ميدانية –تحليلية في وزارة الشباب.

2–تساؤلات الدراسة الميدانية:

– ما الأسس التي يتم من خلالها استخدام المنصات الالكترونية لتسويق معلومات وأحداث وزارة الشباب؟

– ما الدوافع والأسباب لاستخدام المنصات الالكترونية الخاصة بوزارة الشباب؟ والآثار المترتبة على ذلك؟

– ما موضوعات والمعلومات التي يتم نشرها عبر المنصات الإلكترونية للوزارة؟

– ما طبيعة التغطيات الاعلامية في المنصات الإلكترونية الخاصة بالوزارة والتي لها علاقة بقضايا الشباب؟

تحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات الجوهرية السابقة وما قد يتصل بها من أسئلة أخرى مشتقة عنها أو مرتبطة بها قد يثيرها الدراسة في هذا الموضوع.

3–تساؤل الدراسة التحليلية:

–هل يدعم بناء المنصات الإلكترونية الحوار التفاعلي وكيف يمن دعم دور المنصات في الوزارة؟

–ما أكثر المبادئ الحوارية شيوعا، وهل تتبني الوزارة تجهاً معيناً في بناء محتوى منصاتها الإلكترونية؟

–ما مدى توافر مؤشرات تطبيق مبادئ نظرية الاتصال الحواري الإلكتروني: جودة المعلومات، سهولة الاستخدام، إنشاء تفاعلية مع الزوار،

الاحتفاظ بالزوار، تشجيع الزوار على معاودة الزيارة في المنصات الإلكترونية الخاصة لوزارة الشباب

4-أهمية البحث:

-الاستفادة من نتائج الدراسة في معرفة الدوافع الحقيقية التي تتنوع من خلالها المنصات الإلكترونية للوزارة.

-الإضافة العلمية في مجال الدراسات الاعلامية في هذا المجال ومعالجة وسائل الاعلام لها بالطرق المختلفة.

-تنبع قيمة الدراسة من تسليط الضوء على أهمية المنصات الإلكترونية كأداة تسويقية واخبارية الخاصة بالوزارة.

-لفت نظر الشباب والمسؤولين للقضايا المتعددة التي تهم الشباب

5-أهداف البحث الميدانية:

- رصد وتتبع دور المنصات الالكترونية في التعريف بوزارة الشباب وخدماتها

-التعرف على طريقة عرض المعلومات والمتابعات التي تقوم الوزارة بنشرها

-التعرف على اهم منصة من المنصات الإلكترونية التي تقوم الوزارة باستخدامها في نشر المعلومات الخاصة بها

-معرفة كيفية وتحديد طبيعة التغطية الاعلامية لقضايا التي يهتم بها الشباب

6-أهداف البحث التحليلية:

-استكشاف وتحديد أولويات توظيف وتقييم تهيئة البيئة الافتراضية الداعمة لمبادئ النظرية الحوارية في توجه الوزارة وفي بناء وتصميم المحتوى المقدم على منصاتها الرقمية.

-كشف مدى توافر مؤشرات تطبيق مبادئ نظرية الاتصال الحواري الإلكتروني الخمسة جودة المعلومات، سهولة الاستخدام، إنشاء تفاعلية مع الزوار، الاحتفاظ بالزوار، تشجيع الزوار على معاودة الزيارة في المنصات الإلكترونية للوزارة

ثانياً: الدراسات السابقة:

دراسة رضا هاني عبدالرؤوف(2018)[1] بعنوان:(استخدام الاتصال التفاعلي في إدارة علاقات المنظمة مع العملاء – دراسة مقارنة بين الاتصالات التقليدية والإلكترونية) اهتمت الدراسة بتوصيف و تقييم استخدامات الاتصالات التفاعلية التقليدية والإلكترونية في إدارة علاقات البنوك بعملائها: ورصد استراتيجيات إدارة العلاقة و أنماطها و الكشف عن نتائج العلاقة: و التعرف على مدى توافر الخصائص الحوارية التفاعلية في تلك القنوات الاتصالية: وقياس اتجاهات العملاء وتفضيلاتهم إزاء تلك القنوات الاتصالية لتحديد انطباعاتهم نحو القنوات الأكثر كفاءة في إدارة علاقاتهم بالبنوك. وذلك من خلال إجراء دراسة حالة لبنكين (البنك الأهلي المصري و بنك كريدى أجريكول) وتحليل مضمون موقعي البنكين وصفحتيهما على الفيس بوك: و تطبيق استقصاء كمي على عملاء كِلا البنكين. وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج من أهمها: اهتمام كِلا البنكين باستخدام كل من الوسائل التقليدية والحديثة للتواصل مع العملاء بشكل متكامل: وأن عملاء البنكين يفضلون كل من الاتصالات التقليدية والحديثة بنسب متقاربة. وقد أوضحت الدراسة التحليلية أن البنك الأهلي تفوق على بنك كريدي أجريكول من حيث توظيف كل من خصائص الاتصال الحواري واستراتيجيات إدارة العلاقة مع العملاء على موقعه الإلكتروني: بينما تفوق بنك كريدى أجريكول على البنك الأهلي من حيث توظيف كل من

(1) رضا هاني عبد الرؤوف سالم، استخدام الاتصال التفاعلي في إدارة علاقات المنظمة مع العملاء – دراسة مقارنة بين الاتصالات التقليدية والإلكترونية، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم العلاقات العامة، رسالة دكتوراه منشورا، 2018، ص8

خصائص الاتصال الحواري واستراتيجيات إدارة العلاقة مع العملاء على صفحة الفيس بوك الخاصة بالبنك

دراسة حاتم علي حيدر مقبل (2017)[2] بعنوان(دور الفيس بوك في تدعيم الحوار بين المنظمة والجمهور، دراسة في إطار نظرية الاتصال الحواري)

تهدف الدراسة الحالية إلى رصد وتقييم استخدام الفيس بوك من قبل المنظمات العاملة في اليمن، في تعزيز الحوار مع جمهورها، ولتحقيق هدف الدراسة تم اختيار 50 منظمة باستخدام أسلوب العينة القصدية، وتم تحليل وتقييم محتوى صفحات الفيس بوك من منظور نظرية الاتصال الحواري .وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، من بينها أن أكثر المحتويات المنشورة على صفحات الفيس بوك ركزت على استهداف الوكلاء وأفراد المجتمع المحلي، بينما كانت المحتويات التي تستهدف المستثمرين والموزعين والموردين قليلة، ومن ناحية أخرى، جاءت منتجات وخدمات المنظمات على رأس قائمة هذه المحتويات، وفيما يتعلق بالقدرات الحوارية للمنظمات من خلال صفحاتها على الفيس بوك، أظهرت النتائج أن مؤشرات التواصل الحواري ظهرت بدرجات متوسطة باستثناء مؤشر توليد الزيارات المكررة الذي ظهر بدرجة منخفضة من خلال صفحات المنظمات على موقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك. فيسبوك، توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المنظمات الربحية وغير الربحية في ظهور مؤشرين: سهولة التفاعل والحلقة الحوارية؛ وأدى الخلاف إلى مصلحة المنظمات الربحية.

ثالثاً:التعقيب عن الدراسات السابقة:

استفادة الباحثة من الدراسات السابقة في تكوين البناء الفكري والمنهجي لدراستها، حيث تنوعت الأدوات المستخدمة كما تعددت الجوانب والموضوعات التي تناولتها هذه الدراسات بالفحص والدراسة في موضوع المنصات الإلكترونية.

رابعاً: الإطار النظري

المنصات الإلكترونية:

-المنصة الإلكترونية هي: «نظام قائم على البرمجيات يعمل على توفير وظائف أساسية مشتركة بين الوحدات التي تعمل فيما بينها والتي يتم التعامل من خلالها».

-يمكن القول ان المنصة الإلكترونية هي: مجموعة من التقنيات الإلكترونية عبر الإنترنت تعمل على هيكلة وتنظيم وتأطير النشاط الاقتصادي والاجتماعي وذلك وفقا لخوارزميات معينة، بهدف خلق القيمة وتحقيق الربح[3].

خصائص المنصة الإلكترونية:

تعمل المنصة الإلكترونية كبنية تقنية تمكن المؤسسات والأفراد من إرساء عالقات تبادلية تسهل المعاملات، هذا ما يجعلها تتمتع بمجموعة من الخصائص التي يمكن نجد منها:

- توفر ميزة جمع ودمج المعلومات والبيانات من مختلف المصادر داخل منصة واحدة؛
- تقليل تكاليف البحث عن المعلومات وتكاليف الاستعانة بالوسطاء.
- تتيح لمطوري البرامج بيئة تقنية وتنظيمية من اجل تحفيزهم على تطوير التطبيقات.

(2) حاتم علي حيدر مقبل، دور الفيس بوك في تدعيم الحوار بين المنظمة والجمهور: دراسة في إطار نظرية الاتصال الحواري، مجلة العلوم الإنسانية ، المجلد(6) العدد(1)،2016-2017.

(3) مصطفي يوسف، التسويق الإلكتروني في ظل المتغيرات التكنولوجية المعاصرة، سوريا، دار رسلان للطباعة والنشر، ص41-39

- تعمل المنصة على تنظيم وتنسيق التطوير التكنولوجي للمنتجات الإلكترونية.
- تعمل على تقليل تكاليف المعاملات.
- تعمل كنظام وساطة بين المستخدمين.[4]

2-(تسويق المعلومات) ولقد عرفت جمعية المكتبات الامريكية تسويق المعلومات بأنه مجموعة من الانشطة الهادفة الى تعزيز التبادل والبناء السريع والاستجابة بين موردي خدمات المكتبات والمعلومات أو المستخدمين الفعليين والمتوقعين لهذه الخدمات وتكلفتها وطرق توصليها وطرق تحسينها.

-إن المؤسسة وأي مؤسسة لا تستطيع القيام بأي نشاط دون أن تسوق له فالتسويق يعتمد على التبادل في إجراء معاملاتها، والجمهور عامة يشترك في تبادل المنتجات الملموسة وغير الملموسة لإشباع

-حاجاته ورغباته المختلفة وهو ما ينطبق تماما على الخدمات سواء أكانت تعليمية أو ثقافية أو اجتماعية أو صحية، بهذا يمكن القول إن:

1. التسويق هو نظام متكامل من الأنشطة الفرعية
2. التسويق نشاط ديناميكي له إبعاد اجتماعية واقتصادية
3. التسويق يهدف بالأساس إلى تحقيق أهداف المؤسسة
4. التسويق عملية مصممة بدقة وموجهة بعناية.
5. التسويق يطبق على السلع المادية والأفكار غير الملموسة.
6. يمكن للمؤسسات غير الربحية أن تمارس التسويق جنبا الى جنب مع المؤسسات الربحية.[5]

أهداف خدمات تسويق المعلومات:

مع تطور علم التسويق واستيعابه لكثير من نواحي الخدمات وقدرة هذا العلم على تحقيق أهداف المؤسسات فان الاستفادة من مقولات ونظريات التسويق في المكتبات أصبحت حاجة ملحة شريطة أن لا يؤثر ذلك على طبيعة عملها ونمطها الخدماتي.

ومن أهداف التسويق ما يلي:

1. ايجاد المستفيد المقتنع بأهمية الحصول على المعلومات واقتنائها واستخدامها والافادة من الخدمات المعلوماتية المتاحة بما يحقق حاجاته ورغباته.
2. اشباع حاجات المستفيد ورغباته من خلال دراسة سلوكه واتجاهاته والعوامل المؤثرة في عملية اتخاذه القرار لحيازة المعلومات وامتلاكها والافادة منها
3. المحافظة على المستفيد والعمل على ابقاء القناعة لديه في ان المنتجات المعلوماتية المتوافرة في المكتبة او مركز المعلومات والمقدمة اليه هي الافضل والاقدر على اشباع حاجاته ورغباته في ضوء ظروفه وامكانياته الخاصة الوصول الى رضا المستفيد وولائه للمنتجات المعلوماتية او للخدمات المعلوماتية المقدمة اليه وسيلة لضمان بقائه زبونا للمكتبة او مركز المعلومات وتكريسا لمبدأ الاستمرارية والتقديم[6].

(4) محمد سمير أحمد، التسويق الإلكتروني، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، ص82
(5) زكي خليل المساعد، تسويق الخدمات وتطبيقاته، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2003، ص 25-13
(6) الأخضر ايدروج، صناعة وديناميكية التسويق للخدمات المكتبية، المجلة العربية للمعلومات، العدد(1)، مجلد(17)، ص40-35

4. ويتبين من الاهداف السابقة لتسويق المعلومات أن المستفيد المستهلك للمعلومات سواء اكان فردا او منظمة (هو نقطة بداية نشاط تسويق المعلومات البحث عن المستفيد وايجاده والتعرف على حاجاته ورغباته) ونقطة نهائية (أحداث القناعة لدى المستفيد والوصول الى رضاه والمحافظة عليه. فأن المفهوم الحديث لتسويق المعلومات يجعل المستفيد وخدمته الهدف الأول والاخير وأن رضاه وقبوله هو محور النجاح في تحيق الاهداف الموضوعة والبقاء والاستمرار)[7].

خامساً: الدراسة الميدانية

1.نوع الدراسة ومنهجه:

تقع هذه الدراسة في إطار البحوث الوصفية التي تهدف الي تصنف البيانات والحقائق التي يتم تجميعها وتسجيلها، ثم تفسيرها، وتحليل هذه البيانات تحليلا شاملا، واستخلاص دلالات مفيدة[8]

والمنهج المستخدم في الدراسة هو المسح عن طريق العينة القصدية، وذلك للوقوف على دور المنصات الإلكترونية في التسويق للأحداث لوزارة الشباب، ويعتبر منهج المسح الأكثر استخداما في بحوث الاعلام حيث يمكن استخدامه في تحقيق أهداف عديدة وصفية أو تفسيرية أو استكشافية.[9]

2.مجتمع وعينة الدراسة:

اقتصر مجتمع البحث على الموظفين بوزارة الشباب، حيث تم اختيار عينة قصدية من الأقسام التي لها علاقة بالمنصات الإلكترونية، قسم الاتصال والإعلام، قسم الأرشفة الإلكترونية، قسم المعلومات والتوثيق، وبلغ أجمالي عدد الموظفين بهذه الأقسام (40). وتمثل المنصات الإلكترونية التابعة للوزارة المجتمع الأصلي للدراسة التحليلية حيث تم اختيار الموقع وصحفة الفيس بك الرسمية للوزارة.

3.أدوات البحث:

أ – استمارة الاستبيان:

يعتبر الاستبيان أحد الأساليب التي تستخدم في جمع بيانات أولية أو أساسية أو مباشرة من العينة المختارة أو جميع مفردات مجتمع الدراسة عن طريق توجيه مجموعة من الأسئلة المحدودة المعدة مقدماً، وذلك بهدف التعرف على خصائص معينة أو وجهات نظر المبحوثين والدوافع والعوامل التي تدفعهم إلى النشر عبر المنصات الخاصة بوزارة الشباب ودورها في تسويق الأحداث لها.

ب–استمارة تحليل المضمون:

قامت الباحثة بتصاميم صحيفة تحليل المضمون للمنصات الإلكترونية، حيث شملت الاستمارة مجموعة من الفئات التحليلية، من خلال المبادئ الأساسية لنظرية الاتصال الحواري، وهي سهولة استخدام الموقع، تقديم معلومات مفيدة للجمهور، تكرار الزيارات، الحفاظ على الزوار، الحلقة الحوارية التفاعلية.

ج–إجراءات الصدق والثبات:

لقد تم استخدام معامل الثبات، معامل (إلفا كرو نباخ) وتبين أن درجة ثبات الاستبيان 85%

(7) هاني حامد المنصور، تسويق الخدمات، دار وائل للنشر، عمان، 2002، ص147

(8) حسين سمير، بحوث الاعلام والأسس والمبادئ، ط1، القاهرة، دار عالم الكتب، 2002، ص59

(9) سامي طايع، بحوث الإعلام، القاهرة، دار النهضة العربية، 2021، ص45

4.حدود الدراسة:

-الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على معرفة دور المنصات الإلكترونية في تسويق الأحداث للمؤسسات الليبية دراسة ميدانية -تحليلية

-الحدود البشرية: الموظفين بالأقسام التالية بوزارة الشباب: قسم الاتصال والإعلام، قسم الأرشفة الإلكترونية، قسم المعلومات والتوثيق

-الحدود المؤسسية: وزارة الشباب بالحكومة الليبية

-الحدود الزمنية: من شهر (فبراير) 2024-2-14 الي شهر (أبريل) 2024-4-14.

سادساً: عرض وتحليل بيانات الدراسة

1.تحليل الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة:

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة %
الجنس	ذكر	26	65
	أنثي	14	35
المجموع		40	100%
المسمى الوظيفي	رؤساء الأقسام	5	12.5
	مديرو المكاتب	8	20
	موظفين	27	67.5
المجموع		40	100

يوضح الجدول رقم (1) والذي يبين الخصائص الديموغرافية لمفردات عينة البحث أن غالبية المبحوثين من الذكور بما نسبته (65%).

في حين يوضح الجدول كذلك من خلال المسمى الوظيفي أن أكثر بما نسبته (67.5%) من الموظفين، وبعد ذلك مديرو المكاتب في الوزارة بما نسبته (20%) في حين رؤساء القسام أقل نسبة في النسب بما نسبته (12.5%).

2.التحليل الخاص بالبيانات المتعلقة بتساؤلات البحث الميدانية:

-المحور الاول: المنصات الإلكترونية ودورها في تسويق المعلومات الخاصة بوزارة الشباب من خلال معرفة أهم المعلومات التي تهتم عينة الدراسة بنشرها عبر منصات الإلكترونية التابعة للوزارة

م	العبارة	بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		بدرجة ضعيفة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتب
		العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %			
1	بيانات الاتصال مثل أرقام الهواتف والفاكس والبريد الالكتروني	20	50	15	37.5	5	12.5	2.42	67	3
2	أخبار الوزارة وإنجازاتها	17	42.5	10	25	13	32.5	2.39	0.70	5
3	المعلومات الخاصة بخطط الوزارة وسياساتها وأهدافها	25	62.5	11	27.5	4	10	2.51	0.61	1
4	معلومات عن القضايا التي يهتم بها الشباب وتطوراتها	22	55	10	25	8	20	2.36	0.66	2
5	معلومات عن الوزارة ودورها في خدمة المجتمع وفئة الشباب	20	50	15	37.5	5	12.5	2.37	0.17	3

6	معلومات تختص بنشاطات الوزارة وأعمالها	25	62.5	8	20	7	17.5	2.50	0.63	1
7	معلومات عن الدورات التدريبية والتعليمية التي تشرف بها الوزارة	17	42.5	16	40	7	17.5	2.41	69	4
8	معلومات العاملين بالوزارة	10	25	15	37.5	15	37.5	2.50	0.36	8

من خلال الجدول رقم (2) تبين نتائج المحور الأول « المحور الاول: المنصات الإلكترونية ودورها في تسويق المعلومات الخاصة بوزارة الشباب من خلال معرفة أهم المعلومات التي تهتم عينة الدراسة بنشرها عبر منصات الإلكترونية التابعة للوزارة « أن عبارة « المعلومات الخاصة بخطط الوزارة وسياساتها وأهدافها» بالمرتبة الأول من خلال اجابات أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي (2.51) ، تليها عبارة « معلومات تختص بنشاطات الوزارة وأعمالها « بمتوسط حسابي(2.50) في حين جاءت بالمرتبة الأخير بالنسبة لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارة « معلومات العاملين بالوزارة بمتوسط حسابي(0.36).

–المحور الثاني: المنصات الإلكترونية ودورها في تسويق المعلومات الخاصة بوزارة الشباب من خلال العناصر الإعلامية التي تهتم بوجودها على المنصات الإلكترونية للوزارة

م	العبارة	دافع كبير		دافع متوسط		دافع ضعيف		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتب
		العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %			
1	الأخبار الحديثة ذات الصلة بالوزارة	25	62.5	11	27.5	4	10	30.2	76	2
2	العروض والتقارير الخاصة بنشاطات الوزارة	20	50	15	37.5	5	12.5	35.2	71	1
3	ما ينشر عن الوزارة ومن الوزارة وتكثيف المعلومات للاحتفاظ بالمتلقي	23	57.5	13	32.5	4	10	30.2	76	2
4	الأدلة الترويجية والإعلانات عن الوزارة ودورها في خدمة الشباب والمجتمع	20	50	15	37.5	5	12.5	22.2	77	3
5	مجلة أو صحيفة الوزارة الخاصة مع تفاصيل الأحداث والمعلومات	15	37.5	10	25	15	37.5	16.2	76	4

يوضح الجدول رقم (3) الذي يبين نتائج المحور الثاني (المنصات الإلكترونية ودورها في تسويق المعلومات الخاصة بوزارة الشباب من خلال العناصر الإعلامية التي تهتم بوجودها على المنصات الإلكترونية للوزارة) أن عبارة (العروض والتقارير الخاصة بنشاطات الوزارة) بالمرتبة الأول من خلال اجابات أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي (35.2) ، تليها عبارة « ما ينشر عن الوزارة ومن الوزارة وتكثيف المعلومات للاحتفاظ بالمتلقي» و(الأخبار الحديثة ذات الصلة بالوزارة) بمتوسط حسابي(30.2) في حين جاءت بالمرتبة الأخير بالنسبة لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارة « مجلة أو صحيفة الوزارة الخاصة مع تفاصيل الأحداث والمعلومات.

-المحور الثالث: المنصات الإلكترونية ودورها في تسويق المعلومات الخاصة بوزارة الشباب من خلال عرض المحتوي وتقديم معلومات مفيدة للجمهور والتي تهتم عينة الدراسة بنشرها عبر منصات الإلكترونية التابعة للوزارة

م	العبارة	دور أكبر		دور متوسط		دور ضعيف		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتب
		العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %			
1	الحرص على سهولة الوصول على المحتوى والاستفادة	22	55	16	40	2	5	0.7	80	5
2	إتاحة الفرص للتواصل مع الجمهور من خلال استخدام التفاعلية في المنصات الإلكترونية للوزارة	20	50	15	37.5	5	12.5	2.25	78	1
3	المحافظة على نشر محتوى رقمي عالي الجودة عبر منصات الوزارة لتسهيل إيصال المعلومات من حيث تنوع طرق العرض للمحتوى ما بين نصوص مكتوبة ومقاطع صوتية ومرئية وصور ورسوم	27	67.5	10	25	3	7.5	1.8	81	4
4	الدعم المتواصل لعمليات التفاعلية بشكل كبير والتركيز عليها	23	57.5	13	32.5	4	10	1.9	76	3
5	الحفاظ على مستوى نشر أخبار ومعلومات الوزارة بشكل سريع ودقيق	30	75	6	15	4	10	2.1	76	2

يوضح الجدول رقم (4) الذي يبين نتائج المحور الثالث(المنصات الإلكترونية ودورها في تسويق المعلومات الخاصة بوزارة الشباب من خلال عرض المحتوي وتقديم معلومات مفيدة للجمهور والتي تهتم عينة الدراسة بنشرها عبر منصات الإلكترونية التابعة للوزارة» في المرتبة الأولي)إتاحة الفرص للتواصل مع الجمهور من خلال استخدام التفاعلية في المنصات الإلكترونية للوزارة من قبل أفراد عينة الدراسة، وفي المرتبة الثانية جاءت(الحفاظ على مستوى نشر أخبار ومعلومات الوزارة بشكل سريع ودقيق) الأكثر اهتمام وكانت الحرص على سهولة الوصول على المحتوى والاستفادة في المرتبة الأخير من إجابات أفراد عينة الدراسة.

3.نتائج الدراسة التحليلية

-نظرية الاتصال الحواري في المواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي

إن نظرية كينت وتايلور الحوارية وإطار قياس الاتصال الحواري في المواقع الالكترونية قد طبقت لمجموعة متنوعة من المنظمات. وعلى سبيل المثال، درس تايلور وآخرون(2001) كيفية استخدام المنظمات الناشطة لشبكة الانترنت لبناء العلاقات، ووجدوا أنه في حالة أن معظم المنظمات الفاعلة تسد الحاجة من الجوانب التقنية والتصميمية اللازمة لبناء علاقة حوارية على شبكة الإنترنت، إلا أنها لم تنخرط بشكل كامل مع جمهورها في مجال الاتصال في اتجاهين. ومع هذه الاستنتاجات إلا أن بعض المنظمات في الجانب الآخر انخرطت بشكل كامل مع جمهورها عبر شبكات التواصل الاجتماعي مثل الفيس بوك وتويتر وانستغرام وغيرها من المنصات التي توالى ظهورها وشيوعها في السنوات الأخيرة. بالإضافة إلى ذلك، وجد الباحثون أن المنظمات الفاعلة كانت أفضل استعدادا لتلبية احتياجات الجمهور من احتياجات وسائل الإعلام. وهذه النتائج تعني أن ممارسي العلاقات العامة لديهم بالفعل الأدوات اللازمة للاتصال الحواري في المواقع الالكترونية.

-المبادئ الخمسة لنظرية الحوار الإلكتروني (كينت وتايلور، 2004)

1.يجب على المنظمات ذات الاتصال الحواري إنشاء المواقع الالكترونية وفتح الحسابات على مواقع التواصل الاجتماعي والتي تتيح للجمهور طرح الأسئلة على المنظمات وعلى المنظمات أن تجيب.

2.إن المعلومات التي توفرها المنظمات ينبغي أن تقدم محتوى مفيدا للمستخدم وليس فقط لاحتياجات المنظمة.

3.جيل المنظمات ذات الزيارات المتكررة، إذ تنشئ المنظمات مواقع الكترونية تلهم المستخدمين فتدفعهم لتكرار زيارة مواقعها.

4.سهولة الدخول إلى موقع المنظمة، إذ يجب على المنظمة إنشاء المواقع التي يسهل تصفحها وفهمها.

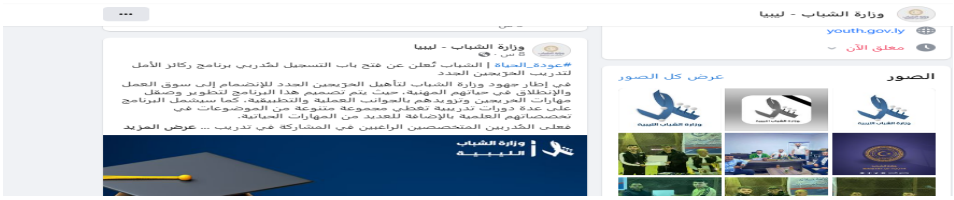
5.قاعدة المحافظة على الزوار: ينبغي للمنظمات إنشاء المواقع التي تبقي الزوار مستفيدين بتصفحهم الموقع دون أن يذهبوا إلى موقع آخر. وقد تطور هذا المبدأ إلى قياس الوقت المناسب لبقاء المعلومات على موقع على شبكة الانترنت(10)







(10) نجم العيساوي، نظرية الحوار في العلاقات العامة، مدونة الإعلام والعلاقات العامة، متاح على الرابط التالي https://najmaleessawi.blogspot.com/2019/05/blog-post.html تاريخ النشر 8-5-2019 تاريخ التصفح 12-4-2024.





سابعاً: نتائج تحليل المنصات الإلكترونية عينة الدراسة:

يتناول هذا الجزء من الدراسة نتائج التحليل للمنصات الإلكترونية الخاصة بوزارة الشباب، حيث تنت مراجعة كل من الموقع الرسمي وصفحة الفيس بوك، فكانت نتائج الدراسة في ضوء نظرية الاتصال الحواري الإلكتروني الخمسة وأهداف الدراسة وتساؤلاتها كالتالي:

1.قياس مدى توفر مؤشرات تطبيق مبدأ جودة المعلومات:

مؤشر نشر المعلومات الخاصة بهوية أعضاء الصفحة: تحتوي صفحة الموقع الرسمي للوزارة نبذه عن إنشاء الموقع والوزارة، ولا يعرض مزيداً من المعلومات في صفحة الفيس بوك سو عبارة « الصفحة الرسمية لوزارة الشباب» المتابعون 150ألف والتابعات 1890.

مؤشر تفير المعلومات والتقارير والمتابعات: تم تضمين الموقع والصفحة في الفيس بوك، بالتقارير والمعلومات بشكل دقيق، من خلال أقسام خاصة بالتقارير في موقع الوزارة، كي يستطيع الزائر تصفحها والإطلاع عليها بشكل سريع.

مؤشر تنوع المضامين واحتواء الصفحات على المحتوى السمعي والبصري: يعتبر الموقع أكثر تنوعاً في المضامين والمحتوى البصري من فيديو مستخدم بكثرة إلى جانب النص والصور الثابتة والجرافيك والإنفو جرافيك، عس ذلك صفحة الفيس بوك والتي تقتصر في الع=غالي على المحتوى الثابت من أخبار وتقارير ومعلومات تحتوي على النص والصورة الثابتة، والتقارير القصيرة.

2.قياس مدى توفر مؤشرات تطبيق سهولة الاستخدام:

مؤشر التبويب الجديد: التبويب الجديد تم مراعاته في الموقع مع تناسق الألوان والشعار للوزارة، ويعتبر هذا المؤشر كذلك في صفحة الفيس بوك حيث ت مراعاة التبويب بدرجة كبيرة.

مؤشر الروابط الانتقالية: لا توجد روابط انتقالية في الموقع وكذلك بصفحة الوزارة.

مؤشر سهولة التصفح: جيدة بالنسبة للموقع بشكل كبير، أما صفحة الفيس بوك تعتبر أقل نظراً لطبيعة النشر بالفيس بوك وكذلك عدم وجود مؤشر للرجوع إلى المعلومات السابقة بشكل سريع.

مؤشر الوسوم(الهاشتاج): تتضمن الأخبار والقصص الإخبارية في صفحة الفيس بوك بالوزارة الوسوم ، وكل خبر أو تقرير أو معلومة لها الوسم الخاص الذي تستخدمه، وهناك وسوم أخرى لمساندة المحتوى في قضايا معينة، أما بالنسبة للموقع يتعذر وجود الوسوم ويكاد لا يوجد وسم بالموقع نظراً لعدم وجود أخبار منشورة ، ويحتوى الموقع على المعلومات خاصة بالوزارة وزوار الموقع من المهتمين.

3.قياس مدى توفر مؤشرات تطبيق مبدأ إنشاء حلقة حوارية أو تفاعلية مع الزوار ك

يمكن التعليق من خلال التعليق على المنشورات الصفحة في صفحة الفيس بوك، إلى جانب تلقي الاستفسارات والرسائل عبر الرسائل الخاصة بالصفحة، أما الموقع يوجد مؤشر نموذج التواصل به معلومات الكاملة للزائر وارسالها إلى الموقع للاستفسار، إلى جانب عنوان الوزارة والبريد الإلكتروني المخصص لها، الاستجابة للرسائل كانت جيده جدا، ولكن التفاعل مع التعليقات على الأخبار والتقارير ضعيف.

مؤشر مدى توفر مؤشرات تطبيق مبدأ الاحتفاظ بالزوار: ضعيف ولا يوجد مؤشر كاف للحفاظ على الزوار غير الأخبار التي تقوم صفحة الفيس بوك بنشرها بشكل مكثف وسريع تكاد تكون بكل الفروع والمدن، وهذا مؤشر يعتبر جيد لو حافظ القائمون على الصفحة على جودة المعلومات وسلامة اللغة وكثافة المعلومات والأنية في تناول الأخبار ، كل ذلك مؤشرات تقود للاحتفاظ بزوار الموقع.

4.قياس مدى توفر مؤشرات تطبيق مبدأ تشجيع الزوار على معاودة زيارة الصفحة:

مراعاة هذا المؤشر بشكل كبير في صفحة الفيس بوك، بحيث يتم تحديث المعلومات والأخبار باستمرار، مع مستوى جيد لتوثيق المعلومات بالأخبار والتقارير.

ثامناً: نتائج الدراسة الميدانية:

تشير النتائج للدراسة للمنصات الإلكترونية ودورها في تسويق المعلومات الخاصة بوزارة الشباب من خلال معرفة أهم المعلومات التي تهتم عينة الدراسة بنشرها عبر منصات الإلكترونية التابعة للوزارة أن المعلومات الخاصة بخطط الوزارة وسياساتها وأهدافها هي أكثر المعلومات تسويقاً من خلال المنصات.

توضح النتائج المتعلقة بالمنصات الإلكترونية ودورها في تسويق المعلومات الخاصة بوزارة الشباب من خلال العناصر الإعلامية التي تهتم بوجودها على المنصات الإلكترونية للوزارة أن(العروض والتقارير الخاصة بنشاطات الوزارة، وأن الأدلة الترويجية والإعلانات عن الوزارة ودورها في خدمة الشباب والمجتمع تلقي اهتماما مكثفاً، في حين تشير نتائج الدراسة بعدم وجود مجلة أو صحيفة خاصة بالوزارة. يتضح من نتائج الدراسة أن المنصات الإلكترونية ودورها في تسويق المعلومات الخاصة بوزارة الشباب من خلال عرض المحتوي وتقديم معلومات مفيدة للجمهور والتي تهتم عينة الدراسة بنشرها عبر منصات الإلكترونية التابعة للوزارة) أن الموظفون بالوزارة يعيرون إتاحة

الفرص للتواصل مع الجمهور من خلال استخدام التفاعلية في المنصات الإلكترونية للوزارة بشكل كبير لاهتمامهم بالجمهور وتوجهاته.

المراجع:

أولاً: الكتب

1.حسين سمير، بحوث الاعلام والأسس والمبادئ، ط1، القاهرة، دار عالم الكتب، 2002.

2.زكي خليل المساعد، تسويق الخدمات وتطبيقاته، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2003.

3.سامي طايع، بحوث الإعلام، القاهرة، دار النهضة العربية، 2021.

4.محمد سمير أحمد، التسويق الإلكتروني، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن.

5.مصطفي يوسف، التسويق الإلكتروني في ظل المتغيرات التكنولوجية المعاصرة، سوريا، دار رسلان للطباعة والنشر

6.هاني حامد المنصور، تسويق الخدمات، دار وائل للنشر، عمان، 2002.

ثانياً: الرسائل العلمية:

1.رضا هاني عبد الرؤوف سالم، استخدام الاتصال التفاعلي في إدارة علاقات المنظمة مع العملاء دراسة مقارنة بين الاتصالات التقليدية والإلكترونية، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم العلاقات العامة، رسالة دكتوراه منشورا، 2018، ص8

ثالثاً: الدوريات العلمية:

1.الأخضر ايدروج، صناعة وديناميكية التسويق للخدمات المكتبية، المجلة العربية للمعلومات، العدد(1)، مجلد(17)، ص40-35

2.حاتم علي حيدر مقبل، دور الفيس بوك في تدعيم الحوار بين المنظمة والجمهور: دراسة في إطار نظرية الاتصال الحواري، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد(6) العدد(1)،2016-2017.

رابعاً: المواقع الإلكترونية

1.نجم العيساوي، نظرية الحوار في العلاقات العامة، مدونة الإعلام والعلاقات العامة، متاح على الرابط التالي https://najmalees-sawi.blogspot.com/2019/05/blog-post.html تاريخ النشر 8-5-2019 تاريخ التصفح 12-4-2024.


مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
Journal of the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific Studies
الإكاديمية الليبية - بنغازي
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch

دور الأمم المتحدة في إدارة النزاعات الدولية: دراسة حالة الأزمة الكورية (1945– 1953م)

د.مسعود محمد يونس

أستاذ مساعد بقسم التاريخ والدراسات الأثرية والسياحية بأكاديمية الدراسات العليا بنغازي

ملخص البحث:

هدف البحث إلى تسليط الضوء على دور الأمم المتحدة في إدارة النزاعات الدولية من خلال دراسة حالة الأزمة الكورية (1945– 1953). تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث تناولت هذه المباحث الخلفية التاريخية للأزمة، ودور الأمم المتحدة في إدارة النزاع، والنتائج والتداعيات على المستويين الإقليمي والدولي.

المبحث الأول: الخلفية التاريخية للأزمة الكورية.

أولًا: تقسيم كوريا بعد الحرب العالمية الثانية.

ثانيًا: التوترات بين الشمال والجنوب وصعود التنافس الأيديولوجي

ثالثًا: أسباب اندلاع الحرب الكورية.

المبحث الثاني: دور الأمم المتحدة في إدارة الأزمة الكورية.

أولًا: تشكيل التحالف الأممي للتدخل في الحرب

ثانيًا: دور مجلس الأمن والجمعية العامة في النزاع

ثالثًا: التحديات التي واجهتها الأمم المتحدة خلال إداراتها للأزمة.

المبحث الثالث: نتائج وتداعيات الأزمة الكورية.

أولًا: أثر الأزمة على العلاقات الدولية خلال الحرب الباردة.

ثانيًا: تحليل نجاحات وإخفاقات الأمم المتحدة في تحقيق السلام بين الكوريتين.

ثالثًا: اتفاقية الهدنة الكورية 1953م وتأثيرها على الوضع الإقليمي والدولي.

Summary of the Research

The Role of the United Nations in Managing International Conflicts- A Case Study of the Korean Crisis (1954-1953). This research aims to highlight the role of the United Nations in Managing international Conflicts By examining the case of the Korean Crisis (1945-1953). The Study is divided into three Sections, focusing on the Historical background of the Crisis, the role of the United Nations in managing the Conflict, and the outcomes and Implications at both regional and International levels.



مقدمة

شهد العالم في منتصف القرن العشرين تصاعدا ملحوظا في حدة النزاعات الدولية التي هددت الأمن والسلم العالميين، خاصة في ظل الاستقطاب الذي نشأ بين المعسكرين الشرقي والغربي بعد الحرب العالمية الثانية. وقد أظهرت هذه المرحلة أهمية وجود منظمة دولية قادرة على إدارة النزاعات بفاعلية ومنع تصاعدها إلى صراعات مدمرة.

تُعد الأمم المتحدة منذ تأسيسها عام 1945م، إحدى أهم المنظمات الدولية التي تبنت دورًا محوريًا في حفظ الأمن والسلام الدوليين. من خلال أدواتها وآلياتها المختلفة، سعت المنظمة منذ تأسيسها إلى التدخل في العديد من النزاعات الدولية، إما عبر الوساطة الدبلوماسية أو استخدام قوات حفظ السلام، وذلك في محاولة لتحقيق التوازن بين مصالح الدول المتنازعة والحفاظ على الاستقرار العالمي.

يُعد النزاع الكوري (1945- 1953م) مثالًا بارزًا على دور الأمم المتحدة في إدارة الأزمات الدولية. فقد شهدت شبه الجزيرة الكورية صراعًا حادًا بين الكوريتين الشمالية والجنوبية، في ظل تدخل القوى الكبرى التي دعمت أطراف النزاع. وعلى الرغم من تعقيد الأزمة وتشابك مصالح الدول الكبرى فيها، لعبت الأمم المتحدة دورًا بارزًا في محاولة احتواء النزاع عبر قراراتها وتدخلها الدبلوماسي والعسكري.

في هذا البحث، نسلط الضوء على دور الأمم المتحدة في إدارة النزاع الكوري، مع التركيز على الوسائل التي استخدمتها لتخفيف حدة الأزمة ودراسة مدى نجاحها أو إخفاقها في تحقيق أهدافها، كما سنناقش التأثيرات السياسية والعسكرية للنزاع على العلاقات الدولية آنذاك، والدروس المستفادة من تلك التجربة في إدارة النزاعات الدولية في المستقبل.

وفق تلك المعطيات ارتأيت دراسة موضوع، دور الأمم المتحدة في إدارة النزاعات الدولية دراسة حالة الأزمة الكورية (1945- 1953م).

تألف البحث من مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة. فكان المبحث الأول الخلفية التاريخية للأزمة الكورية، والمبحث الثاني، دور الأمم المتحدة في إدارة الأزمة الكورية والمبحث الثالث جاء تحت عنوان، نتائج وتداعيات الأزمة الكورية.

تتمحور إشكالية هذا البحث حول مدى فعالية الأمم المتحدة في إدارة النزاعات الدولية وخاصة خلال النزاع الكوري بين عامي 1945- 1953م. فبينما تُعتبر الأمم المتحدة أداة أساسية لتحقيق الأمن والسلم الدوليين، تبرز تساؤلات حول قدرتها على التعامل مع النزاعات الكبرى التي تتداخل فيها مصالح القوى الكبرى. لذلك يتبلور السؤال الرئيسي للبحث في:

كيف أثرت جهود الأمم المتحدة في إدارة الأزمة الكورية، وما مدى نجاحها في تحقيق السلام والاستقرار في ظل التعقيدات الدولية والإقليمية التي أحاطت بالنزاع؟

أهمية البحث:

يساهم البحث في فهم دور الأمم المتحدة في إدارة النزاعات الدولية، من خلال تحليل تجربة تاريخية مهمة، وهي الأزمة الكورية. ويثري النقاش الأكاديمي حول قدرة الأمم المتحدة على مواجهة التحديات التي تفرضها النزاعات بين الدول الكبرى.

أهداف البحث:

-تحليل دور الأمم المتحدة في إدارة النزاع الكوري (1945- 1953م) من خلال استعراض القرارات والوسائل التي تبنتها.

-تقييم مدى نجاح المنظمة في تحقيق السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية.

-استخلاص الدروس المستفادة من تجربة الأمم المتحدة في إدارة هذا النزاع.

استكشاف تأثير النزاع الكوري على العلاقات الدولية ودور الأمم المتحدة كوسيط عالمي.

المنهج المتبع:

لتحقيق أهداف البحث، سيتم الاعتماد على المنهج التاريخي لدراسة الأحداث التاريخية المتعلقة بالنزاع الكوري وتدخل الأمم المتحدة فيه، وتحليل سياق الأزمة والظروف الدولية التي رافقتها والمنهج التحليلي، لتحليل قرارات الأمم المتحدة، الوسائل التي استخدمتها، ومدى تأثير تدخلها على مسار النزاع. والمنهج الوصفي لتوصيف دور الأمم المتحدة خلال المراحل المختلفة للنزاع الكوري وتحديد النتائج التي ترتبت على تدخلها.

من المصادر المهمة التي استخدمها الباحث في تعزيز معلومات موضوع الدراسة، كتاب الهيثم الايوبي، تاريخ حرب التحرير الوطنية الكورية 1950- 1953م، إضافة إلى ذلك، استخدم الباحث العديد من المصادر التي أسهمت في تدعيم وإغناء موضوع البحث، ويمكن الاطلاع عليها كاملة، من خلال مراجعة قائمة الهوامش في نهاية البحث.

المبحث الأول: الخلفية التاريخية للأزمة الكورية

تعود جذور الأزمة الكورية إلى التطورات التي وقعت في شبه الجزيرة الكورية، خاصة خلال النصف الأول من القرن العشرين. أصبحت كوريا مستعمرة يابانية بعد أن استطاعت اليابان ضمها إليها رسميًا سنة 1910م واستمرت هذه السيطرة في نهاية الحرب العالمية الثانية في عام 1945م، حيث تم تحريرها من قبل القوات الأمريكية والسوفيتية.

مع نهاية الحرب العالمية الثانية تطلع الكوريون لحكم بلادهم بأنفسهم والنهوض بها، فعاد الكثير منهم من ديار الهجرة لغرض المساهمة في النهوض ببلادهم، إلا أن متاعب الكوريون لم تنتهي بهزيمة اليابان وخروجها من كوريا. فقد اتفقت الولايات المتحدة وروسيا (الاتحاد السوفيتي سابقًا) على احتلال كوريا وتقسيمها إلى قطبين[1].

أولًا: تقسيم كوريا بعد الحرب العالمية الثانية

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، توصلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إلى اتفاق يقضي بتقسيم كوريا إلى قطبين يفصل بينهما خط عرض 38^0، تكون للقوات الأمريكية السيطرة على جنوبه والقوات السوفيتية على شماله.

وأصبح الحد الفاصل بين القوتين. نوقش هذا التقسيم في مؤتمر بوتسدام 15 يوليو- 2 أغسطس 1945م، الذي أكمل ما جاء في مؤتمر يالطا 4- 11- شباط 1945م، والذي عدّ هذا الخط فاصلًا بين المنطقتين. ولم يكن يمثل حلًا نهائيًا في نظر المؤتمرين، بل كان حلًا مؤقتًا، لاسيما أن الولايات المتحدة كانت تطمح أن تكون كوريا تحت الوصايا الدولية[2].

وخلال الاجتماع الذي عقد في موسكو أواخر عام 1945م، بين وزراء خارجية الدول الأربع الكبرى تم عرض مسألة الوصايا على كوريا. وتمت الموافقة عليه، ولكن للقوى التقدمية والثورية الكورية رأي آخر فقد رفض الحزب الشيوعي الكوري نظام الوصايا بادئ الأمر ولم يؤيده إلا لاحقا، وبدأت الخلافات في وجهات النظر، السوفيتية والأمريكية حول التفاوض مع كوريا.

بدأ الخلاف على مستقبل كوريا، وتم عرض القضية الكورية على الجمعية العامة للأمم المتحدة، وعند إخفاق الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في التوصل إلى حل بعد إخفاقهم في تأسيس حكومة واحدة تحكم كل البلاد، تم إعلان قيام دولتين في شبه

(1) ميلاد المقرحي، تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 2008م، ص 102.

(2)كاظم هاشم نعمة، سياسة الكتل في آسيا، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 1997م، ص 31.

الجزيرة الكورية عام 1948م، إحداهما يمينية رأس مالية في الجنوب والثانية شيوعية في الشمال.

يتضح من ذلك أن كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يحاولان تثبيت رؤيتهما بما ينسجم مع مصالحهما الاستراتيجية.

ثانيًا: التوترات بين الشمال والجنوب وصعود التنافس الأيديولوجي

بعد تأسيس الحكومتان في كوريا، حكومة شيوعية في الشمال تعتمد على مركزية السلطة بقيادة كيم إيل سونغ، Kimm Il Sung حظية بدعم سوفيتي قوي وكذلك صيني فيما بعد. وحكومة رأسمالية بالجنوب بقيادة سكنجمان ري Sxngman Rhee وبسبب ظهور هذين الحكومتين عرقلة ظهور حكومة كورية مستقلة موحدة. وبذلك انقسمت كوريا إلى قسمين، ووضع خط العرض 28 كفاصل بين الحكومتين.

بعد تشكيل الحكومة الجنوبية وانتخاب لي سنغ مان في الثاني عشر من يوليو 1948م، أعلن رسميًا عن سحب القوات العسكرية الأمريكية من شبه الجزيرة الكورية، واعترفت الولايات المتحدة الامريكية بحكومة سيئول كحكومة شرعية لشبه الجزيرة الكورية وإزاء هذا الإعلان رفضت اللجنة الشعبية المتمثلة في حكومة الشمال الكوري الاعتراف بذلك عقد اجتماعًا في مدينة بيونغ يانغ في الثاني والعشرين من يوليو 1948م برئاسة كيم أيل سونغ الذي انتخب رئيسًا لجمهورية كوريا الشمالية[3]، واعترف الاتحاد السوفيتي بهذه الحكومة وأعلنت عن موعد انسحاب قواتها العسكرية من شمال كوريا، وبذلك انقسمت شبه الجزيرة الكورية بين معسكرين، معسكر امريكي رأسمالي في الجنوب ومعسكر سوفيتي اشتراكي في الشمال. مما جعل منها ساحة للصراع بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية للسيطرة على شبه الجزيرة ثم فرض سيطرتها على منطقة الشرق الأقصى[4].

ثالثًا: أسباب اندلاع الحرب الكورية.

ترجع أسباب قيام الحرب الكورية إلى عاملين أساسيين هما: العامل السياسي والذي تمثل بقرار تقسيم كوريا وفق ما جاء بمؤتمر وتستدام 1945 والذي أشرنا له سابقًا. والعامل الاقتصادي حيث أن القسم الشمالي من كوريا يقطنه في ذلك الوقت حوالي تسعة ملايين نسمة وتتركز فيه الصناعات بجميع أنواعها ومصادر الطاقة الكهربائية والمواد الأولية، الشطر الجنوبي من كوريا يبلغ عدد سكانه ما يقارب واحد وعشرون مليون نسمة وهو أكثر بكثير من تعداد السكان في الجزء الشمالي وعلى الرغم من ذلك فإنه يعتمد على الزراعة ويفتقر للصناعات ومصادر الطاقة. فأصبح الركود الاقتصادي يعكس نفسه على نشاط الحياة السياسية والاجتماعية في الكوريتين[5].

وجد كيم الزعيم الشمالي فرصة بعد انسحاب القوات الامريكية من الجنوب في يونيو 1949، وحدوث بعض المناوشات بين قواته وقوات سينجمان فرأى إن الوقت قد حان للقيام بعمل عسكري ضد الجنوب للإطاحة بحكومة الجنوب الموالية للولايات المتحدة ورغبته من البداية في توحيد كوريا وكان هذا شعاره منذ أن انتخب زعيما للقسم الشمالي من كوريا، وكذلك الحال بالنسبة لزعيم كوريا الجنوبية سينجمان كان متحمسًا للزحف نحو الشمال لإعادة توحيد كوريا بالقوة، فطلب من الولايات المتحدة دعمًا عسكريًا من أجل ذلك[6]. وإزاء التطورات بين قسمي كوريا وبسبب تدهور الأوضاع في كوريا والاشتباكات المستمرة بين الجزئين وتقدم القوات الشمالية

(3) الهيثم الايوبي، تاريخ حرب التحرير الوطنية الكورية 1950- 1953م، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1973م، ص 28.

(4) المرجع نفسه، ص55.

(5)فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج6، عمان، الأردن، بدون تاريخ، ص 114.

(6) هيثم الأيوبي، مرجع سابق، ص 564.

باتجاه الجنوب دعت الولايات المتحدة حليفه الجنوب مجلس الأمن للانعقاد للنظر في الأزمة الكورية[7] وتم عقد هذا الاجتماع في 25 يونيو 1950م، وأصدر قرارًا شجب فيه الهجوم الذي قام به كيم على سنجمان ودعا إلى وقف الحرب بين الكوريتين وطلب كيم سحب قواته إلى شمال خط عرض 38، وطلب مجلس الأمن من الدول الأعضاء مساندة الأمم المتحدة في تنفيذ القرار بالامتناع عن تقديم أي مساندة لكوريا الشمالية.

المبحث الثاني: دور الأمم المتحدة في إدارة الأزمة الكورية

تسارعت الأحداث وذلك بعد رفض كوريا الشمالية في اليوم التالي قرار مجلس الأمن، فاجتمع مجلس الأمن مرة ثانية وذلك في السابع والعشرين من الشهر نفسه بعد أن اقتنعت الأمم المتحدة أن كوريا الشمالية لم تتوقف عن الهجوم.

أولًا: تشكيل التحالف الأممي للتدخل في الحرب

على أثر رغبة كوريا الشمالية مواصلة الهجوم، أصدر مجلس الأمن قراره (83) الذي يقضي أن كوريا الشمالية دولة معتدية، ودعا إلى انسحاب قواتها من الأراضي الكورية الجنوبية، وطلب من أعضاء الأمم المتحدة تقديم كل المساعدات اللازمة لكوريا الجنوبية من أجل صد العدوان، وتولت الولايات المتحدة تنفيذ القرار واشتركت بقواتها من جنود ومعدات وتحت قيادتها وبمشاركة خمسة عشر دولة عضوة بالأمم المتحدة هي كندا، بريطانيا، تركيا، استراليا، فرنسا، نيوزيلندا، جنوب افريقيا، الفلبين، تايلاند، كولمبيا، اثيوبيا، هولندا، بلجيكا، وكان نسبة القوات الامريكية تتجاوز 50% من القوات البرية[8]، وبهذه النسبة المرتفعة للقوات الامريكية المشاركة في الحرب نستطيع القول بأن الولايات المتحدة تدخلت لنصرة حليفتها كوريا الجنوبية تحت راية الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من أن مجلس الأمن لم يجز رسميًا حق استخدام القوة العسكرية إلا أن الرئيس الأمريكي ترومان، أعطى أوامره بتقديم الدعم البحري والجوي لقوات كوريا، كما أصدر الأوامر إلى الأسطول السابع الأمريكي بصد أي هجمات على كوريا الجنوبية[9].

وفي الثلاثين من يونيو 1950م قامت الطائرات الأمريكية بقصف عدة مواقع عسكرية داخل الأراضي الكورية الشمالية، وفي اليوم نفسه أصدرت الحكومة الامريكية أوامرها بمشاركة القوات البرية الأمريكية في الحرب إلى جانب كوريا الجنوبية[10].

وعلى الرغم من ذلك التحشيد الأمريكي فقد فشلت في تحقيق أي انتصارات في الأسابيع الأولى من الحرب، وعلى أثر ذلك طلب الرئيس الأمريكي ترومان من الكونغرس تخصيص عشرة ملايين دولا كميزانية إضافية لدعم وتسليح القوات الأمريكية.

ثانيًا: دور مجلس الأمن في النزاع الكوري

كان دور مجلس الأمن في هذا النزاع محوريًا في الاستجابة الدولية للأزمة التي نشبت بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، وأدى إلى تشكيل تحالف أممي كما ذكرنا للتدخل في الحرب. ويمكن تلخيص دوره في إصدار القرارات الدولية مثل قرار رقم (82) الصادر في 25 يونيو 1950م، الذي ادان مجلس الأمن هجوم كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية وطلب بانسحاب القوات الكورية الشمالية منالمنطقة الواقعة جنوب خط عرض 38. ووصف الهجوم بأنه تهديد للسلم والأمن الدوليين[11].

(7) محمود شاكر حميد، الولايات المتحدة والحرب الكورية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، 1998م، ص 49.
(8) محمد علي القوزي واحسان حلاق، تاريخ الشرق الأقصى الحديث والمعاصر، النهضة العربية، بيروت، 2000م، ص 188.
(9) عبد الوهاب الكيالي، كمال الزهيري، الموسوعة السياسية، ج2، المؤسسة العربية للنشر، بيروت، 1974م، ص 8.
(10)ميلاد المقرحي، مرجع سابق، ص 104.
(11)روبرت ليكي، حرب كوريا (1950- 1953م)، ترجمة محمد كمال عبد الحميد وعلي طه حبيب، النهضة العربية، بيروت، 1964م، ص 223.

وكذلك القرار (83) الصادر في 27 يونيو 1950م، الذي دعا فيه دول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تقديم مساعدات عسكرية لكوريا الجنوبية للدفاع عن نفسها، واعتبر هذا القرار الأساس القانوني للتدخل العسكري الأممي. ومن بين هذه القرارات أيضًا القرار رقم (84) (7 يوليو 1950م)وافق فيه المجلس على تشكيل قيادة عسكرية موحدة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك فوض هذا القرار الدول الأعضاء بوضع قواتها تحت تصرف القيادة الأممية وسمح باستخدام علم الأمم المتحدة خلال العمليات العسكرية.

ومن خلال قراراته شكل مجلس الأمن إطارًا قانونيًا لتدخل أممي في كوريا بمشاركة حوالي خمسة عشر دولة تحت قيادة الولايات المتحدة، بالإضافة إلى دول أخرى قدمت دعما طبيًا وإنسانيًا.

وعلى الرغم من الدور العسكري لعب مجلس الأمن دورًا سياسيًا في دعم محادثات الهدنة التي بدأت في عام 1951م، وانتهت بتوقيع هدنة 27 يوليو 1953م[12].

كان النزاع الكوري أول اختبار عملي للأمم المتحدة بعد تأسيسها في عام 1945م وأظهر كيف يمكن للأمم المتحدة أن تتدخل عسكريًا في النزاعات التي تهدد الأمن الدولي، وفقًا لميثاقها، ومع ذلك فإن غياب معاهدة سلام رسمية بين الكوريتين جعل دور المجلس محدودًا في تحقيق سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية.

ثالثًا: التحديات التي واجهتها الأمم المتحدة خلال إدارتها للأزمة

واجهت الأمم المتحدة العديد من التحديات أثناء إدارتها للأزمة الكورية (1950- 1953م)، نظرًا لتعقيد النزاع وطبيعته الدولية. ومن أبرز هذه التحديات الخلافات بين القوى الكبرى، فالاتحاد السوفيتي كان يقاطع مجلس الأمن احتجاجًا على رفض الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية، ومن التحديات أيضًا هو تدخل الصين في الحرب لصالح كوريا الشمالية مما أدى إلى توسيع النزاع وزاد من صعوبة تحقيق إجماع دولي لحل الأزمة، ومن التحديات التي واجهت مجلس الأمن اعتماد الأمم المتحدة على الدول الأعضاء وخاصة الولايات المتحدة، لتنفيذ قراراتها[13]. هذا جعل القيادة العسكرية الأممية تعتمد بشكل كبير على المصالح الأمريكية، مما أضعف الحيادية. ولم تكن هناك قوة دائمة للأمم المتحدة لتنفيذ العمليات العسكرية، مما جعلها تعتمد على قوات الدول المشاركة. وهناك تحديات أخرى واجهتها الأمم المتحدة ألا وهي الطبيعة الجغرافية فتضاريس شبه الجزيرة الكورية شكلت تحديات كبيرة للقوات الأممية في عملياتها العسكرية، فأثرت الظروف المناخية القاسية المتمثلة في قسوة الشتاء على كفاءة العمليات العسكرية. ومن التحديات أيضًا الضغوط السياسية الداخلية في الدول المشاركة فالعديد من الدول الأعضاء في التحالف الأممي واجهت ضغوطًا داخلية لانسحاب قواتها بسبب التكاليف البشرية والمالية، وبعض الدول رأت أن الحرب تخدم الأجندة الأمريكية أكثر من المصالح الدولية. توسع نطاق الحرب وتدخل الصين بقواتها في الحرب يعد أيضًا من التحديات فهذا التدخل جعل النزاع أكثر تعقيدًا وأدى إلى مخاوف من اندلاع حرب عالمية ثالثة بين الكتلتين الغربية والشرقية، وكذلك من التحديات خوف الأمم المتحدة من إطالة أمد النزاع وعلى الرغم من إجبار كوريا الشمالية على التراجع واستعادة كوريا الجنوبية أراضيها، استمرت الحرب لمدة ثلاث سنوات دون تحقيق نصر حاسم لأي طرف، ومن التحديات أيضًا نزوح الملايين من الكوريين فكان على الأمم المتحدة التعامل مع أزمة إنسانية كبيرة وسط الدمار ونقص الموارد[14].

(12) محمد متولي، الأمم المتحدة والسلام العالمي، الدار القومية، القاهرة، 1963م، ص 98.

(13) هيثم الأيوبي، مرجع سابق، ص 578.

(14)محمد السيد سعيد، الأمم المتحدة في إدارة النزاعات الدولية، المركز العربي للأبحاث، الدوحة، قطر، 2010م، ص 54.

ومما يجدر الإشارة إليه على الرغم من دورها المحوري في التصدي للأزمة، عكست الحرب الكورية القيود المؤسسية والعملية التي تواجه الأمم المتحدة عند التعامل مع نزاعات معقدة في سياق التنافس بين القوى الكبرى.

المبحث الثالث: نتائج وتداعيات الأزمة الكورية

أولًا: أثر الأزمة على العلاقات الدولية خلال الحرب الباردة

كانت الحرب الكورية من أبرز نقاط التحول في الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية.

أثرت بشكل كبير على الديناميكيات السياسية والعسكرية الدولية وأسهمت في تشكيل النظام العالمي خلال النصف الثاني من القرن العشرين، فكرّست الحرب الكورية الانقسام بين المعسكر الشرقي بقيادة التحاد السوفيتي والصين والمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها.

وأصبحت الكوريتان رمزين للصراع الأيديولوجي كوريا الشمالية كنموذج للنظام الشيوعي، وكوريا الجنوبية كنموذج للرأسمالية. فزاد التوتر بين القوى الكبرى وأكدت أن الصراع بين الشرق والغرب لم يقتصر على أوروبا، بل امتد إلى آسيا، فزادت المخاوف من اندلا ع حرب عالمية ثالثة بسبب تدخل الصين والتهديد الأمريكي باستخدام الأسلحة النووية[15].

دفعت الأزمة الكورية الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعزيز تحالفاتها العسكرية، مثل توسيع دور حلف الناتو ليشمل تهديدات خارج أوروبا.

ومن نتائج تداعيات الأزمة تقوية العلاقات السوفيتية الصينية فالتعاون الصيني السوفيتي خلال الحرب عزز الشراكة بين الدولتين الشيوعيتين في البداية، فأدى هذا التعاون إلى دعم حركات التحرر الوطني في إفريقيا وآسيا. ومن النتائج أيضًا دفع الحرب القوى الكبرى إلى زيادة الإنفاق العسكري وتطوير قدراتها الدفاعية وبدأ كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في تعزيز قوتيهما النووية كجزء من استراتيجية الردع[16].

ومن آثار الأزمة الكورية آثار طويلة الأمد على آسيا فقد تغيرت موازين القوى الإقليمية فأثبتت الحرب الكورية أهمية آسيا كساحة رئيسية للحرب الباردة وساعدت الولايات المتحدة في إعادة بناء اليابان عدوة الأمس كقوة اقتصادية حليفة للغرب ودفعت الصين لتعزيز جيشها والظهور كقوة إقليمية مؤثرة. ومن الآثار أيضًا بقاء النظام الشيوعي في كوريا الشمالية، مما جعلها نقطة ساخنة دائمة في العلاقات الدولية[17].

يتبين لنا إن الحرب الكورية كانت عاملًا محوريًا في تشكيل ملامح العلاقات الدولية خلال الحرب الباردة، فقد عمقت الانقسام العالمي بين الشرق والغرب، وساهمت في عسكرة السياسة الدولية، وعززت التحالفات العسكرية على الجانبين. كما وسعت نطاق الحرب الباردة من أوروبا إلى آسيا، مما أدى إلى توترات استمرت لعقود في شبه الجزيرة الكورية والمناطق المجاورة.

ثانيًا: تحليل نجاحات واخفاقات الأمم المتحدة في تحقيق السلام بين الكوريتين

الأزمة الكورية التي بدأت بالحرب (1950–1953م) وامتدت إلى توترات مستمرة حتى وقتنا الحاضر، كانت اختبار مهمًا

(15) رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين، مصر، 1983م، ص 205.

(16) محمود عزمي، الأمم المتحدة والنظام الدولي الجديد، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2005م، ص 61.

(17) كيموثي جورج، الحرب الكورية: الأسباب والتداعيات الدولية، ترجمة محمد عبد القادر، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998م، ص 123.

لدور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين.

على الرغم من بعض النجاحات، واجهت الأمم المتحدة إخفاقات كبيرة في تحقيق سلام دائم بين الكوريتين.

ومن النجاحات التي تحسب للأمم المتحدة هو إدانة مجلس الامن هجوم كوريا الشمالية واعتباره تهديدًا للسلام الدولي، فأصدر عدة قرارات أشرنا لها سابقًا لتشكيل تحالف أممي بقيادة الولايات المتحدة للدفاع عن كوريا الجنوبية، ساعد هذا التحالف على منع سيطرت كوريا الشمالية المدعومة من الاتحاد السوفيتي والصين على شبه الجزيرة بالكامل، مما حافظ على وجود كوريا الجنوبية كدولة مستقلة، ومن نجاحات الأمم المتحدة دعمها للتنمية والاستقرار في كوريا الجنوبية فساهمت في تقديم مساعدات إنسانية وإعادة الإعمار بعد الحرب، مما ساعدها على التحول من دولة فقيرة إلى واحدة من أكبر الاقتصاديات العالمية، كذلك منعت الأمم المتحدة اندلا ع حرب شاملة جديدة وهذا يحسب لنجاحاتها بإرسالها لبعثات لحفظ السلام التي ساهمت في مراقبة الحدود وتقليل احتمالات التصعيد[18].

هذا بالنسبة للنجاحات أما الإخفاقات فقد عجزت الأمم المتحدة عن تحقيق سلام دائم فغياب معاهدة سلام رسمية وانتهاء الحرب بهدنة يعني أن الكوريتين مازالتا في حالة حرب من الناحية القانونية، استمرار التوترات العسكرية إلى اليوم، مما يعكس حالة العداء المستمرة بين الكوريتين. فالمناوشات والتهديدات العسكرية مازالت مستمرة نشاهدها حتى الآن من خلال إطلاق الصواريخ الباليستية من قبل كوريا الشمالية، ومن إخفاقات الأمم المتحدة عدم مقدرتها على منع كوريا الشمالية من تطوير أسلحة نووية، مما يشكل تهديدًا للأمن الإقليمي والدولي[19]، ومن أسباب الإخفاقات أيضًا، التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصين، جعل من الصعب تحقيق إجماع دولي حول قضايا شبه الجزيرة الكورية. يمكن القول بأن الأمم المتحدة فشلت في تحقيق سلام دائم ومنع التسليح النووي، وإدارة العلاقات المعقدة بين القوى الكبرى.

ثالثًا: اتفاقية الهدنة الكورية 1953م وتأثيرها على الوضع الإقليمي والدولي

تم توقيع اتفاقية الهدنة الكورية في 27 يوليو 1953م، لإنهاء الحرب بين الكوريتين دون التوصل إلى معاهدة سلام دائمة وقع هذه الهدنة ممثلون عن كوريا الشمالية والصين، وقوات الأمم المتحدة لكنها لم تشمل كوريا الجنوبية التي رفضت التوقيع على هذه الهدنة. ومن أبرز بنود هذه الهدنة، وقف إطلاق النار وإنشاء منطقة منزوعة السلاح (DMZ) وتبادل الأسرى وإنشاء لجنة مشتركة عسكرية للإشراف على تنفيذ الهدنة وضمان عدم استئناف القتال[20].

ومن التأثيرات الإقليمية لهذه الهدنة ترسيخ الانقسام الكوري حيث أن هذه الهدنة أكدت الانقسام بين كوريا الشمالية (نظام شيوعي) وكوريا الجنوبية (نظام رأسمالي) وأصبحت المنطقة منزوعة السلاح رمزًا للتوتر المستمر بين الكوريتين إلى يومنا هذا فالهدنة لم تحقق سلامًا دائمًا، مما أدى إلى استمرار حالة الحرب، فشهدت الحدود العديد من المناوشات والاشتباكات العسكرية، أما التأثيرات الدولية للهدنة تعميق الحرب الباردة فالهدنة عززت الانقسام العالمي بين الكتلتين الشرقية (الاتحاد السوفيتي والصين) والغربية (الولايات المتحدة وحلفائها). أصبحت شبه الجزيرة الكورية واحدة من الخطوط الأمامية للصراع الأيديولوجي بين الرأسمالية والشيوعية.

رغم مرور عقود، تظل اتفاقية الهدنة قضية جوهرية تؤثر على الأمن الإقليمي والدولي، مما يجعل تحقيق سلام دائم في شبه

(18)كيموثي جورج، المرجع نفسه، ص 127.

(19) Bruce Cumings The Korean war; A History, modern Library. 2010,p. 122.

(20) MarkE. Caprio. Japan and the Korean War; Catalyst for normalization, Routledge. 2009, p. 242.

الجزيرة الكورية ضرورة ملحة.

الخاتمة

يتضح من خلال دراسة دور الأمم المتحدة في إدارة النزاع الكوري (1945- 1953م) أن المنظمة واجهت تحديات كبيرة في التعامل مع أحد أكثر النزاعات تعقيدًا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. فقد أظهرت الأزمة الكورية مدى تداخل المصالح الدولية والإقليمية، وتأثير الصراع بين المعسكرين الغربي والشرقي على جهود الأمم المتحدة لتحقيق السلام.

رغم النجاح النسبي للأمم المتحدة في تأمين وقف إطلاق النار عبر قراراتها وتدخلاتها العسكرية، إلا أن النزاع كشف عن عدة قيود واجهتها الأمم المتحدة. أبرزها هيمنة القوى الكبرى داخل مجلس الأمن، وصعوبة تحقيق التوازن بين مبادئها في حفظ الأمن والسلم الدوليين وبين المصالح السياسية للدول المؤثرة. ومع ذلك، تُعتبر تجربة النزاع الكوري درسًا مهمًا حول قدرة الأمم المتحدة على لعب دور محوري في إدارة النزاعات الدولية، حتى في أصعب الظروف.

لقد أثبتت الأزمة الكورية أن التعاون الدولي من خلال الأمم المتحدة يمكن أن يخفف من حدة النزاعات، لكنه يتطلب إصلاحات هيكلية في آليات اتخاذ القرار داخل المنظمة لضمان استقلاليتها وتعزيز فعاليتها. كما أن هذه التجربة تبرز أهمية التوافق الدولي لتحقيق الاستقرار المستدام، خاصة في نزاعات مشابهة تتسم بتعقيداتها السياسية والجغرافية.

في الختام، يوفر البحث قاعدة علمية لفهم دور الأمم المتحدة في النزاعات الدولية وإعادة تقييم آلياتها، وبناءً على هذه التجربة التاريخية، يمكن استلهام حلول مبتكرة لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على مواجهة التحديات العالمية المتزايدة في إدارة الأزمات المستقبلية.

الهوامش

1.تيموثي جورج، الحرب الكورية: الأسباب والتداعيات الدولية، ترجمة محمد عبد القادر، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998م.
2.روبرت ليكي، حرب كوريا (1950- 1953م) ترجمة محمد كمال عبد الحميد وعلي طه حبيب، النهضة العربية، بيروت، 1964م.
3.رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين، مصر، 1983م.
4.فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج6، عمان، الأردن، بدون تاريخ.
5.كاظم هاشم نعمة، سياسة الكتل في آسيا، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 1997م.
6.محمد علي القوزي واحسان حقي، تاريخ الشرق الأقصى الحديث والمعاصر، النهضة العربية، بيروت، 2000م.
7.محمد متولي، الأمم المتحدة والسلام العالمي، الدار القومية، القاهرة، 1963م.
8.محمد السيد سعيد، الأمم المتحدة في إدارة النزاعات الدولية، المركز العربي للأبحاث، الدوحة، قطر، 2010م.
9.محمد شاكر حميد، الولايات المتحدة والحرب الكورية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، 1998م.
10.محمود عزمي، الأمم المتحدة والنظام الدولي الجديد، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005م.
11.ميلاد المقرحي، تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، ط1، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 2008م.
12.الهيثم الأيوبي، تاريخ حرب التحرير الوطنية الكورية 1950- 1953م، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1973.
13.عبد الوهاب الكيالي وكمال الزهيري، الموسوعة السياسية، ج2، المؤسسة العربية للنشر، بيروت، 1974م.
14-Bruce Cumings. The Korean war; A History Modern Library. 2010, p.122
15-MarkE Caprio. Japan and The Korean War; Cataly st for Normaliz ation, Rout-

.leage. 2009, p.242


مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
Journal of the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific Studies
الإكاديمية الليبية ـ بنغازي
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch

دراسة بعنوان: الأمن النفسي وعلاقته بالصحة النفسية. دراسة ميدانية على عينة من رجال الشرطة القضائية بمدينة بنغازي

د. نجمة عيسى العرفي*

* أستاذ مشارك بقسم التربية وعلم النفس – كلية الآداب – جامعة بنغازي

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة الارتباطية بين الأمن النفسي والصحة النفسية لدى عينة من رجال الشرطة القضائية بمدينة بنغازي، كما هدفت إلى التعرف على دلالة الفروق وفقاً لمتغيري الأمن النفسي والصحة النفسية العائدة إلى متغير العمر، وتكونت عينة الدراسة من (44) رجل من رجال الشرطة الفضائية اختيروا بالطريقة العمدية، واستخدم لجمع بيانات الدراسة مقياس الأمن النفسي إعداد محمود يوسف (2017) ومقياس الصحة النفسية إعداد الزبيدي والهزاع (1997)، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

– وجود فروق دالة إحصائياً بين المتوسط الفرضي ومتوسط العينة على مقياس الأمن النفسي المستخدم في الدراسة الحالية ولصالح المتوسط الفرضي، مما يشير إلى انخفاض مستوى الأمن النفسي لدى أفراد الشرطة القضائية بمدينة بنغازي.

– وجود فروق دالة إحصائياً عن المتوسط الفرضي ومتوسط عينة الدراسة على مقياس الصحة النفسية المستخدم في الدراسة الحالية وكانت الفروق لصالح المتوسط الفرضي، وهذا يعني انخفاض في مستوى الصحة النفسية لدى رجال الشرطة القضائية بمدينة بنغازي.

– وجود علاقة ارتباطية ودالة إحصائية بين متغيري الدراسة الأمن النفسي والصحة النفسية لدى رجال الشرطة القضائية بمدينة بنغازي وعند مستوى دلالة (0.01).

– عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متغير الأمن النفسي لدى رجال الشرطة القضائية وفقاً لمتغير العمر.

– وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متغير الصحة النفسية لدى رجال الشرطة القضائية بمدينة بنغازي ولصالح الأكبر سناً.

الكلمات المفتاحية:(الأمن النفسي – الصحة النفسية – رجال الشرطة القضائية)

Abstract

The study aimed to identify the correlation between psychological security and mental health among a sample of judicial police officers in the city of Benghazi. It also aimed to identify the significance of the differences in the variable of psychological security and mental health due to the age variable. The study sample consisted of (44) men from the space police who were chosen intentionally. The psychological security scale prepared by Mahmoud Youssef (2017) and the mental health scale prepared by Al-Zubaidi and Al-Hazza (1997) were used to collect the study data. The study reached the following results: - There are statistically significant differences between the hypothetical average and the sample average on the psychological security scale used in the current study and in favor of the hypothetical average, which indicates a low level of psychological security among members of the judicial police in the city of Benghazi. - There are statistically significant differences between the hypothetical average and the study sample average on the mental health scale used in the current study. The differences were in favor of the hypothetical average, which means a low level of mental health among judicial police officers in the city of Benghazi. - There is a correlation and statistical significance between the study variables of psychological security and mental health among officers working in the Judicial Police Department in Benghazi at a significance level of (0.01). - There are no statistically significant differences in the psychological security variable among judicial police officers according to the age variable. - There are statistically significant differences in the mental health variable among judicial police officers in Benghazi in favor of the older ones

Keywords: Psychological security - mental health - judicial police officers

مقدمة:

يعد الأمن النفسي من الحاجات المهمة لبناء الشخصية الإنسانية، حيث أن جذوره تمتد من مرحلة الطفولة حتى الشيخوخة وذلك عبر المراحل العمرية المختلفة.

كما أن الأمن النفسي مطلب أساسي لكل أفراد المجتمع وينشأ نتيجة لتفاعل الفرد مع البيئة التي يعيش فيها والمحيطة به.

ولأهمية الأمن النفسي فقد ورد ذكره في كتاب الله العزيز حيث يقول الله في محكم كتابه ﴿ لِإِيلَٰفِ قُرَيۡشٍ(1)إِۦلَٰفِهِمۡ رِحۡلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيۡفِ(2)فَلۡيَعۡبُدُواْ رَبَّ هَٰذَا ٱلۡبَيۡتِ(3)ٱلَّذِيٓ أَطۡعَمَهُم مِّن جُوعٖ وَءَامَنَهُم مِّنۡ خَوۡفِۭ(4) ﴾ (سورة قريش)، وقد ورد ذكر الأمن في الآية (126 من سورة البقرة) بقوله سبحانه وتعالى ﴿ وَإِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجۡعَلۡ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنٗا وَٱرۡزُقۡ أَهۡلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾

حيث يعتبر الأمن النفسي من أهم الحاجات النفسية في حياة الفرد لكي يعيش حياة هادئة مطمئنة يتمتع فيها بالتوافق مع ذاته ومع الآخرين المحيطين به.

وفي هذا الصدد أشار (جبر، 1996: 180) إلى أن الأمن النفسي حاجة من الحاجات الأساسية والهامة لبناء الشخصية الإنسانية ولنموها النفسي السليم. وعندما يتحقق الأمن النفسي للفرد ستكون النتيجة هي توافقه مع نفسه وتكيفه مع بيئتها الاجتماعية التي يعيش فيها.

حيث وضح العقيلي، 2004: 23) أن أحساس الفرد بالأمن يعني إحساسه بالسعادة والاستقرار النفسي والاجتماعي.

وفي السياق نفسه أشار (خرنوب، 2003: 77) أن تمتع الفرد بالأمن النفسي سوف يشعره بمشاعر إيجابية مما ينتج عنها إحساس بالصحة النفسية.

وأمن الفرد يصبح مهدداً إذ ما تعرض وبشكل مستمر إلى أحداث حياة ضاغطة وما ينتج عن هذه الأحداث من مشكلات نفسية واجتماعية تؤثر على صحته النفسية، ومن بين هذه الضغوط المهددة لحياة الفرد هي الضغوط المهنية وما تفرضه على الفرد من صعوبات، والتعرض الدائم وبشكل يومي للتحديات هي مهنة رجال الشرطة القضائية، حيث يواجه المنتسبين لجهاز الشرطة القضائية أحداثاً ضاغطة وصعبة ومحفوفة بالمخاطر، هذا لتوليهم مهام شاقة وهي حماية المجتمع وتطبيق اللوائح التي حددها القانون بكفاءة وعدالة.

وشعور الأفراد العاملين في جهاز الشرطة القضائية بالأمن والأمان سوف يقلل من حدة الضغوط والتحديات الصعبة والمرهقة التي يواجهها هؤلاء الأفراد المنتسبين لهذا الجهاز، وهذه الضغوط والمواقف الضاغطة التي يمرون بها ما هي إلا نتاج للصراع الدائم والمستمر بين متطلبات العمل وقدرتهم على الالتزام والمواجهة.

وعليه تحاول الباحثة من خلال دراستها الحالية الكشف عن طبيعة العلاقة الارتباطية بين الأمن النفسي والصحة النفسية لدى عينة من رجال الشرطة القضائية بمدينة بنغازي.

ومن خلال هذه الدراسة لربما نصل إلى مجموعة من التوصيات المهمة التي تفيد العاملين في جهاز الشرطة القضائية.

مشكلة الدراسة:

يعد مفهوم الأمن النفسي من المفاهيم النفسية التي حظيت باهتمام بالغ من المختصين في مجال الإرشاد النفسي والصحة النفسية وعلم النفس، وذلك لاعتبارهم أن الأمن النفسي يعد مؤشراً هام عن مؤشرات التكيف والتوافق والتمتع بالصحة النفسية، أما الشعور بعدم الأمن النفسي فيعتبر واحد من أهم المؤشرات التي تؤثر سلباً في حياة الفرد ويسبب له الكثير من المشكلات الاجتماعية والنفسية وتجعله عرضة للإصابة بالاضطرابات النفسية.

وقد أشار اريكسون إلى أن الحاجة إلى الأمن النفسي تعد من أوائل الحاجات النفسية والاجتماعية التي تحرك السلوك الإنساني وتوجهه نحو غاياته، وإذا ما أخفق الفرد في تحقيق حاجاته إلى الأمن فإن ذلك سيؤدي إلى عدم قدرته على تحقيق ذاته (الجحان، 2015: 2)..

كما أن هناك ارتباط وثيق بين الأمن النفسي والصحة النفسية، حيث أظهرت نتائج العديد من الدراسات وبينت هذا الارتباط وهذه العلاقة كدراسة (العقيلي، 2004) (ودراسة خرنوب، 2003) (ودراسة الشميري وبركات، 2011).

كما أشار (الشحري، 2013: 13) أن الأمن النفسي من المتطلبات الأساسية للصحة النفسية التي يحتاجها الفرد لكي يتمتع بشخصية إيجابية متزنة ومنتجة.

وفي السياق نفسه أشار (خرنوب، 2003: 43) إن أثر الأمن النفسي يظهر في السلوك الإنساني من خلال البيئة التي يشعر فيها بالأمان والاطمئنان ومدى تأثيرها الإيجابي على سلوكه.

وأشار أيضاً كل من (الشميري وبركات، 2011: 95) إلى أن فقدان شعور الفرد بالأمن النفسي ينتج عنه حدوث بعض المشكلات الاجتماعية وظهور أعراض الاضطرابات النفسية.

كما أن الأمن النفسي يتأثر بالعديد من العوامل والتي من بينها البيئة الاجتماعية والمهنية.

وما تجدر الإشارة إليه أن هنالك بعض المهن الضاغطة التي تحدث ضغوط نفسية واجتماعية للعاملين بها.

حيث يعد رجال الشرطة القضائية من أكثر الأفراد الذين يعانون مشكلات نفسية واجتماعية لما يفرضه عليهم عملهم من ضغوطات نفسية متعددة ومتنوعة والتي بدورها تعد مصدر للمخاوف والتوتر والقلق والاحباط والخوف والهلع مما يكون له الأثر السلبي على شخصياتهم وحياتهم الاجتماعية.

كما أن هذه الأحداث الضاغطة التي يشهدها ويواجهها الرجال العاملين في جهاز الشرطة القضائية وبشكل يومي ومستمر وسوف تؤدي بهم إلى عدم تمتعهم بالصحة النفسية الجيدة التي تعتبر أساساً قوية وضروري لتمتعهم أيضاً بالصحة الجسمية أو الجسدية، ولكي يستطيع رجال الشرطة القضائية التغلب على تلك المخاوف والتهديدات التي يواجهونها في عملهم لابد من وجود قدر كافي من الأمن النفسي لديهم حتى يستطيعون العيش بأمن وسلام ودون مخاوف عند احتكاكهم بالوسط الاجتماعي الذي يعيشون فيه.

وتأكيداً لما سبق فقد أشارت نتائج دراسة (الزهراني،2022 والدوسري، 2020، 2013) أن المهام الموكلة لرجال الشرطة القضائية تعد من المهام الشاقة والمتعبة التي تستوجب التعامل مع المجرمين والمدمنين داخل السجون وخارجها، كما أنهم في تفاعل دائم ومستمر خلال ساعات العمل الطويلة والشاقة التي تعرضهم للأخطار المؤدية إلى أنهاء حياتهم وهم يطاردون المنحرفين والمدمنين والخارجين عن القانون، وكل هذه المهام المحفوفة بالمخاطر والصعوبات تؤدي بهم إلى عدم إحساسهم بالأمن النفسي لأنهم يتعاملون مع شرائح خارجة عن القانون وهذا التعامل يتطلب منهم حمل أعباء كبيرة تعرضهم للإنهاك وتشعرهم بالإجهاد والتوتر والقلق الزائد والخوف من المستقبل المجهول والاحباط وكل هذه المشاعر سوف تؤدي بدورها إلى انخفاض مستوى الصحة النفسية لديهم.

وبناء على ما سبق ذكره تحاول الباحثة دراسة العلاقة الارتباطية بين متغير الأمن النفسي والصحة النفسية لدى رجال الشرطة القضائية بمدينة بنغازي.

وعليه تحدد الباحثة مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات التالية:

- ما مستوى الأمن النفسي لدى عينة من رجال الشرطة القضائية بمدينة بنغازي.
- ما مستوى الصحة النفسية لدى عينة من رجال الشرطة القضائية بمدينة بنغازي.

– هل هناك علاقة الارتباط ذات دلالة إحصائية بين الأمن النفسي والصحة النفسية لدى عينة من رجال الشرطة القضائية بمدينة بنغازي.

– هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين رجال الشرطة القضائية في الأمن النفسي وفقاً لمتغير العمر.

– هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين رجال الشرطة القضائية في الصحة النفسية وفقاً لمتغير العمر.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى التحقق من الأهداف الآتية:

– التعرف على مستوى كل من الأمن النفسي والصحة النفسية لدى عينة من رجال الشرطة القضائية بمدينة بنغازي.

– التعرف على العلاقة الارتباطية بين متغيري الدراسة الأمن النفسي والصحة النفسية لدى عينة من رجال الشرطة القضائية بمدينة بنغازي.

– التعرف على دلالة الفروق العائدة لمتغير (العمر) في الأمن النفسي والصحة النفسية لدى عينة من رجال الشرطة القضائية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة النظرية في كونها واحدة من الدراسات القلائل التي تناولت الأمن النفسي وعلاقته بالصحة النفسية لدى شريحة مهمة من شرائح المجتمع الليبي وهم شريحة رجال الشرطة القضائية التي لم تلقى حظها بالبحث والدراسة في حدود علم الباحثة.

كما تكمن أهميتها التطبيقية من خلال الوصول إلى نتائج قد تفيد وتسهم في تفعيل دور الإرشاد النفسي داخل السجون وخارجها لتنمية الأمن النفسي والصحة النفسي لدى فئة رجال الشرطة القضائية.

مصطلحات الدراسة:

الأمن النفسي: عرفه (الكناني، 1988: 93) بأنه مقدار ما يحتاجه الفرد من حماية لنفسه ووقايتها من الظروف التي تشكل خطر عليه وتهديداً له.

كما عرفه (الضبيع، 1995: 70) بأنه سكون النفس وطمأنينتها عند تعرضها لأزمة أو ضغط يحمل في ثناياها خطراً من الأخطار، وكذلك شعور الفرد بالحماية عند تعرضه للأخطار الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والمهنية المحيطة به.

وتعرف الباحثة الأمن النفسي في دراستها الحالية بأنه «حاجة رجال الشرطة القضائية إلى الإحساس أو الشعور بالأمن النفسي والطمأنينة والاستقرار الداخلي في ظل المخاطر والتحديات التي يواجهونها في البيئة المهنية.

ويعرف الأمن النفسي إجرائياً بأنه الدرجة التي يحصل عليها رجال الشرطة القضائية من خلال اجابتهم على مقياس الأمن النفسي المستخدم في الدراسة الحالية، إعداد (يوسف، 2017).

الصحة النفسية: عرفها (المعطي، 2009: 9) بأنه " التكامل بين الوظائف النفسية المختلفة مع القدرة على مواجهة الأزمات النفسية الموجودة في البيئة المحيطة بالفرد مع إحساسه الإيجابي بالسعادة والكفاية".

وعرفها (عبد الغفار، 2005: 76) بأنه «السمة الإيجابية التي يتمتع بها سلوك الفرد واتجاهاته اتجاه ذاته واتجاه الآخرين، فيكون بذلك فرداً متوازناً وإيجابياً وواثقاً من نفسه».

وتعرف الباحثة الصحة النفسية في الدراسة الحالية بأنها «حالة من التوافق الذاتي والتوازن بين متطلبات البيئة الاجتماعية والمادية وبين قدرات الفرد الجسمية».

وتعرف الباحثة الصحة النفسية في دراستها الحالية بأنها قدرة رجال الشرطة القضائية على التوافق والتكيف مع الضغوط المهنية التي تفرضها مهنتهم الشاقة والصعبة، وكذلك إحساسهم بالسعادة وعدم الخوف في ظل هذه الظروف الضاغطة

وتعرف الصحة النفسية إجرائياً بأنها «الدرجة التي يحصل عليها رجال الشرطة القضائية من خلال إجابتهم على مقياس الصحة النفسية إعداد (الزبيدي والهزاع، 1997) المستخدم في الدراسة الحالية.

رجال الشرطة القضائية: هم مجموعة من الأفراد المنتسبين لجهاز الشرطة القضائية والعاملين فيه ويكلفون بمهام صعبة وضاغطة للحفاظ على أمن المجتمع.

حدود الدراسة

تتحدد الدراسة الحالية بالعينة المستخدمة وهم رجال الشرطة القضائية العاملين داخل سجن الكويفية وتتحدد ايضا بالمقاييس المستخدمة(مقياس الامن النفسي اعداد يوسف (2007) ومقياس الصحة النفسية اعداد الزبيدي والهزاع (1997) .)

الإطار النظري:

الأمن النفسي: قد أهتم علماء النفس بدراسة دوافع السلوك الإنساني والتي من بينها دافع الأمن النفسي، حيث يعد الأمن النفسي من النعم التي أنعم بها الله علينا، والشعور بهذه النعمة يجلب السعادة والطمأنينة في الحياة بصفة عامة، وبدون الأمن النفسي لن نجد الراحة والاستقرار والعيش بهناء، (جبر، 1996: 66).

خصائص الأمن النفسي:

أشار زهران المذكور في (الخضري، 2003: 42) إلى أن للأمن النفسي خصائص وضحها على النحو التالي:

- يتحدد الأمن النفسي من خلال عملية التنشئة الاجتماعية وأساليبها، وكذلك بالتفاعل في المواقف الاجتماعية.
- يؤثر الأمن النفسي إيجابياً على الانجاز.
- الآمنون نفسياً أعلى في السمات الإيجابية من غير الآمنين.
- يرتبط عدم الشعور بالأمن النفسي بالإصابة بالاضطرابات النفسية مثل القلق والتوتر والخوف، بالإضافة إلى الإصابة بالأمراض العضوية مثل أمراض القلب والسكري وضغط الدم.

مكونات الأمن النفسي:

يتكون الأمن النفسي من ثلاث مكونات ذكرها (إبراهيم، 2004)

الأمن الاجتماعي: ويتضمن شعور الفرد بإشباع حاجاته الاجتماعية في محيطه الاجتماعي وأن يدرك أن دوره الاجتماعي مؤثراً.

الأمن الجسمي: ويشير إلى إشباع الفرد لحاجاته البدنية والجسمية.

الأمن النفسي: هو أن يشعر الفرد بالسعادة والطمأنينة دون خوف أو قلق داخلي.

الأثار المترتبة على انعدام الشعور بالأمن النفسي:

عندما يفقد الأفراد الشعور بالأمن النفسي سوف يعانون من مشاعر سلبية نحو الآخرين ويفقدون استمتاعهم بالحياة ومن ثم يضعف انتمائهم لهذه الجماعة وتنقص ثقتهم بأنفسهم (يوسف، 1980: 17).

وفي هذا الصدد أشار ماسلو إلى أن الأفراد الذين يفشلون في إشباع حاجاتهم في الأمن النفسي لا يستطيعون الوصول إلى قمة هرم الحاجات النفسية المتمثلة في قدرتهم على تحقيق ذواتهم، كما تصبح لديهم نظرة دونية لذواتهم.

وفي السياق نفسه أشار (الزيادي، 11980: 3) إلى أن انعدام الشعور بالأمن النفسي قد يؤدي إلى أن يصبح الفرد عدوانياً من أجل استعادة أمنه المفقود.

كما أوضح (عبد الخالق، 2001: 11) إلى أن شعور الفرد بالأمن والأمان يدفعه إلى الجد والاجتهاد للوصول إلى أهدافه التي يطمح ويرغب في تحقيقها، وبدون الأمن يشقى ويضطرب كما يكون عرضة للإنهاك والاحباط والإصابة بالاضطرابات النفسية والعقلية والأمراض السيكوسوماتية.

ويتضح لنا ومما سبق عرضه أن عدم الإحساس بالأمن قد يكون سبباً في إصابة الأفراد بكثير من الاضطرابات النفسية مثل القلق والخوف والاكتئاب والهلع وأيضاً الإصابة بالأمراض الجسدية مثل مرض السكري والضغط وأمراض القلب المستعصية.

النظريات المفسرة للأمن النفسي:

النظرية التحليلية: يرى فرويد أننا نشعر بعدم الأمن النفسي عندما يحدث صراع ما بين الـ هو والانا نحو تحقيق رغبة معينة من جانب الـ هو تعمل الانا على كبحها وعدم تحقيقها. عليه يشعر الـ هو بعدم الأمن النفسي لعدم تحقيق رغباته وحاجاته.

وفسر فرويد الشخصية المتوافقة والمطمئنة والمتمتعة بالصحة النفسية هي الشخصية الأمنة.

النظرية السلوكية: يرى أصحاب هذه النظرية أن الأمن النفسي متعلم لأن بعض الأشخاص لديهم الاستجابة السلبية للميزات المحيطة، حيث تم تعلم هذه الاستجابات بطريقة خاطئة مما أدى بدوره إلى عدم إحساس الفرد بالأمن النفسي نتيجة لهذا التعلم الخاطئ (العنيزي، 2005).

النظرية المعرفية: ويرى أصحاب هذه النظرية أن تفكير الفرد هو المسئول الأول عن عدم أمنه حيث يكون تفكيره مشوه حول الأشخاص والأعمال في بيئتها المعاشة، عليه يكون عرضة للإحساس بعدم الأمن النفسي.

نظرية ماسلو في الحاجات:

يرى ماسلو أن الفرد يولد ومعه خمس حاجات تؤثر في كل ما يقوم به ويفعله ولكن قد يكون لأحد هذه الحاجات القدرة في التأثير على سلوكه، وهذه الحاجات وفقاً لترتيب ماسلو هي:

- الحاجات العضوية أو الفسيولوجية الأساسية للحياة.
- الحاجات إلى الأمن والطمأنينة النفسية.
- الحاجات الاجتماعية.
- الحاجات إلى تقدير الذات.
- الحاجات إلى تحقيق الذات. (الضبيع، 2002: 13).

وتستخلص الباحثة مما سبق أن هناك اختلاف كبير بين النظريات في تفسيرها للأمن النفسي حسب رأي نظرية التحليل النفسي أن هناك صراع غريزي بين الـ هو والانا، وهذا الصراع دائم وبدوره يؤدي إلى انعدام الشعور بالأمن، ولكي يتحقق الأمن حسب النظرية التحليلية النفسية على الأنا التوفيق بين مطالب الـ هو والأنا الأعلى. وعليه يتحقق الأمن والطمأنينة حسب هذه النظرية، عندما يحدث انسجام تام بين الهو والأنا والأنا الأعلى.

في حين رأت النظرية السلوكية إلى أن الشعور بالأمن من عدمه هو نتيجة التعلم والتكيف الخاطئ الذي يبدأ في السنوات الأولى من العمر وأن الشعور بالأمن النفسي يتم من خلال اكتساب عادات التفاعل الاجتماعية ومواجهة المواقف بطريقة صحيحة، في حين أكدت النظرية المعرفية على أهمية التفكير والتقييمات المعرفية السابقة في الشعور بالأمن من عدمه.

كما رأى ماسلو أن الإحساس بالأمن النفسي يكمن من خلال حصول الفرد على حاجاته العضوية الأساسية.

الصحة النفسية: هي حالة دائمة نسبياً يكون الفرد قادراً على تحقيق ذاته واستغلال قدراته وامكانياته إلى أقصى حد ممكن ولديه القدرة على مواجهة مطالب الحياة، وتكون شخصيته متكاملة سوية وسلوكه مقبولاً اجتماعياً ويعيش في سلامة مع الآخرين (زهران، 2005: 9)

مناهج الصحة النفسية:

-للصحة النفسية ثلاث مناهج وهي:

المنهج الوقائي: ويطلق عليه اسم التحصين النفسي، ويهدف إلى وقاية الفرد من الإصابة بالاضطرابات والأمراض النفسية، وكذلك يمنع الوقوع في المشكلات الحياتية.

المنهج الانمائي: يهتم هذا المنهج بدراسة الأسوياء وتوجيههم نحو السعادة والتوافق (العناني، 2000: 110).

المنهج العلاجي: يهتم هذا المنهج بإيجاد حلولاً للمشكلات الاجتماعية والنفسية وعلاج الاضطرابات والأمراض حتى يتوافق الفرد مع نفسه ويتكيف مع المجتمع الذي يعيش فيه (زهران، 2005: 35).

خصائص الصحة النفسية:

تتميز شخصية الفرد المتمتع بالصحة النفسية بالخصائص الآتية حسب ما أشار لها (| زهران، 2005: 14): -

- التوافق: أن تكون شخصيته متوافقة مع ذاته ومع المحيطين به.
- الشعور بالسعادة مع النفس والآخرين.
- لديه قدرة على مواجهة مطالب الحياة.
- لديه القدرة على تحقيق ذاته ويعيش في سلامة وسلام.

مظاهر الصحة النفسية وهي على النحو الآتي:

- الدافعية: أن يكون له هدف في حياته.
- لديه اتزان انفعالي عالي.
- يشعر بالسعادة.
- يتقبل مبدأ الفروق الفردية.
- يشعر بالأمن والطمأنينة والثقة بالنفس.
- يتقبل الآخرين ويثق بهم.
- لديه القدرة على إقامة علاقات اجتماعية سليمة وطيبة مع الآخرين.
- يسيطر على الظروف الاجتماعية الصعبة ويتوافق معها. (الخالدي، 2009: 133).

النظريات المفسرة للصحة النفسية:

النظرية التحليلية: ترى هذه النظرية أن الفرد يتمتع بالصحة النفسية من خلال قدرته على مواجهة الدوافع الفسيولوجية الغريزية والسيطرة عليها في ضوء متطلبات الدافع.

كما يرى أدلر أن الفرد يستطيع أن يتغلب على مشاعر النقص ويتمتع بصحته النفسية من خلال العيش بسلامة مع الآخرين والعمل على مواجهة صعوبات الحياة بنجاح. (الخواجة، 2010: 13).

النظرية السلوكية: أن مفهوم الصحة النفسية عند السلوكيين يحدد بالاستجابة المناسبة للمتغيرات المختلفة استجابة بعيدة عن القلق والتوتر (عبدالغفار، 2007: 401).

النظرية المعرفية: يرى أصحاب هذه النظرية أن الصحة النفسية تكمن في قدرة الفرد على تفسير الخبرات بطريقة منطقية وصحيحة لمواجهة الأزمات ولحل المشكلات التي يواجهه.

وتؤكد الباحثة أن هناك اختلاف في تفسير النظريات للصحة النفسية، حيث أشارت نظرية التحليل النفسي إلى أن الخلو من العصاب وقدرة الفرد على المواجهة للدوافع الغريزية يعد مؤشراً هام على تمتع الفرد بصحته النفسية الجيدة.

في حين رأت النظرية السلوكية أن تمتع الأفراد بالصحة النفسية يأتي من خلال اكتسابهم عادات التعامل الاجتماعي الجيد ومواجهة المواقف وتعلمها بطريقة صحيحة.

في حين أكدت النظرية المعرفية على أهمية التقييمات المعرفية عندما يقيم الفرد المواقف بطريقة إيجابية ومنطقية يصبح شخصاً سعيد ومتوافق مع ذاته ومع الآخرين المحيطين به.

الدراسات السابقة:

تمهيد

لم تجد الباحثة دراسة متعلقة بموضوع دراستها بشكل مباشر، عليه تم عرض الدراسات السابقة وفقاً لثلاث محاور.

المحور الأول: الدراسات التي تناولت الأمن النفسي على عينات مختلفة.

هدفت دراسة (الطباع، 2015) إلى التعرف على العلاقة الارتباطية بين الأمن النفسي والأداء الوظيفي لدى عينة من العاملين في مديرية التربية بحمص، وتكونت عينة الدراسة من (50) عاملاً بالمديرية، واستخدم الباحث مقياس الأمن النفسي والأداء الوظيفي لجمع بيانات دراستها، وتوصلت نتائج دراسته إلى وجود علاقة طردية بين الأمن النفسي والأداء الوظيفي لدى العاملين في مديرية تربية حمص، كما أظهرت النتائج وجود فروق في الأمن النفسي والأداء الوظيفي تبعاً لمتغير الجنس والعمر ولصالح الأكبر سناً.

في حين هدفت دراسة (داودي، 2017) إلى دراسة مستوى الأمن النفسي لدى عينة من العاملين بالقطاع الصحي بمدينة الأغواط، وتكونت عينة الدراسة من (182) من العاملين بالمستشفيات الحكومية بمدينة الأغواط وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن مستوى الأمن النفسي مرتفع لدى عينة الدراسة، وكذلك لا وجود للفروق العائدة لمتغير (الجنس، العمر، المهنة).

المحور الثاني: الدراسات المتعلقة بمتغير الصحة النفسية على عينات مختلفة ومتغيرات أخرى.

هدفت دراسة (ابولقمة، 2022) إلى التعرف على العلاقة بين متغير الصحة النفسية والرضا الوظيفي لدى الأطباء بالمستشفى الجامعي، وتكونت عينة الدراسة من (91) طبيباً، واستخدم مقياس الصحة النفسية أعداد القريطي والشخص، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن مستوى الصحة النفسية لدى عينة الأطباء منخفض جداً.

في حين هدفت دراسة (العوفي، 2023) إلى التعرف على العلاقة الارتباطية بين الصحة النفسية والأداء الوظيفي لدى عمال الصحة وتكونت عينة الدراسة من (144) من عمال الصحة العامة وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية بين متغير الصحة النفسية والأداء الوظيفي لدى عمال الصحة، كذلك تبين من خلال نتائج الدراسة أن رجال الصحة يعانون من انخفاض في مستوى الصحة النفسية.

كما هدفت دراسة (الأبرط وعقيلة، 2023) إلى التعرف على العلاقة الارتباطية بين الصحة النفسية والأداء المهني لدى

عينة من الممرضين العاملين بالمستشفيات الحكومية في محافظة أمار، وتكونت عينة الدراسة من (201) ممرض وممرضة، واستخدم الباحثان مقياسان الصحة النفسية والأداء المهني من إعدادهما، وتوصلت نتائج دراستهما إلى وجود علاقة ارتباطية بين الصحة النفسية والأداء المهني لدى عينة الممرضين والممرضات، كما أوجدت فروق في مستوى الصحة النفسية لدى عينة الممرضين تبعاً لمتغير الجنس ولصالح الإناث.

المحور الثالث: الدراسات التي تناولت عينة الضباط وفق لمتغيرات أخرى.

هدفت دراسة (ابوعمود، 2022) إلى التعرف على الدعم النفسي الاجتماعي وعلاقته بالضغوط النفسية لدى رجال الشرطة القضائية في المجتمع الليبي، كما هدفت أيضاً إلى إيجاد الفروق في الدعم النفسي والضغوط النفسية وفقاً للمتغيرات الآتية (الحالة الاجتماعية –المؤهل العلمي – سنوات الخبرة) وقد بلغ حجم العينة (265) رجل من رجال الشرطة القضائية، واستخدمت الباحثة استبانة مكونة من (44) فقرة موزعة على محورين الدعم النفسي الاجتماعي والضغوط النفسية، وأظهرت النتائج أن مستوى الضغوط النفسية جاء متوسطاً، كما أظهرت فروقاً ذات دلالة إحصائية في متغير المؤهل العلمي ولصالح المؤهل العلمي المتوسط، كما أوجدت فروقاً بين المتزوجين وغير المتزوجين على مقياس الدعم النفسي الاجتماعي والضغوط النفسية لصالح المتزوجين.

في حين هدفت دراسة (الزهراني، 2022) إلى التعرف على ضغوط العمل وأساليب مواجهتها وسمات الشخصية لدى ضباط الشرطة وبلغ حجم العينة (100) ضابط بمختلف الرتب العسكرية بمدينة جدة، وقد تم اختيارهم بطريقة العشوائية طبق عليهم استبانة ضغوط العمل من أعداد الباحث واستخدم المنهج الوصفي، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية بين الانبساطية والانطوائية والعصابية والذهانية وضغوط العمل لدى ضباط الشرطة، كما توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة بين بعد الانبساطية وبين أساليب البحث عن المعلومات والمساندة والعدوان والتنفيس واللجوء إلى الدين، في حين أوجدت علاقة ارتباطية سالبة دالة إحصائيا بين بعد الانبساطية وبعد الانسحاب.

في حين هدفت دراسة (الدوسري،2020) للتعرف على العلاقة بين الدعم النفسي والاجتماعي بالضغوط النفسي لدى رجال الشرطة وبلغ حجم العينة (100) رجل من رجال الشرطة، وطبق عليهم مقياس الدعم النفسي الاجتماعي ومقياس الضغوط النفسية واستخدم المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى وجود ارتباط عكسي بين الدعم النفسي الاجتماعي والضغوط النفسية لدى رجال الشرطة، أي أنه كلما زاد الدعم النفسي المستخدم لرجال الشرطة قلت الضغوط النفسية وكلما قل الدعم النفسي الاجتماعي زادت الضغوط النفسية.

كما هدفت دراسة (حنا، 2015) إلى التعرف على ضغوط العمل التي يواجهها رجال الشرطة وأثرها على الصحة والسلامة المهنية، وبلغت حجم العينة (200) رجل شرطة، وتوصلت الدراسة إلى أن رجال الشرطة يواجهون ضغوط مباشرة في عملهم اليومي.

منهج الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة: انتهجت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الوصفي الارتباطي لكونه المناسب لإجراء مثل هذه الدراسات التي تبحث في العلاقة بين متغيرين.

مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة الحالية من جميع الأفراد المنتسبين لجهاز الشرطة القضائية والعاملين داخل سجن الكويفية والبالغ عددهم (80) وفقاً للإحصائية الواردة من مكتب توثيق العاملين داخل السجن.

والجدول رقم (1) يوضح أفراد العينة حسب متغير العمر.

العمر	العدد	النسبة
35-44	19	43,18
45 فما فوق	25	56,81
المجموع	44	%100

عينة الدراسة: اختيرت عينة الدراسة بالطريقة العمدية والبالغ عددهم (55) ولكن لنقص في استجابات رجال الشرطة القضائية على بعض فقرات المقاييس المطبقة في الدراسة الحالية تم استبعاد هذه الاستجابات الناقصة وعددها (11) استمارة، وبذلك يصبح العدد الفعلي لعينة الدراسة الحالية (44) رجل من رجال الشرطة القضائية.

أدوات الدراسة:

استخدمت الباحثة في دراستها الأدوات الآتية:

مقياس الأمن النفسي: أعد هذا المقياس محمود يوسف (2017) ويتكون المقياس من (29) فقرة تقيس الأمن النفسي موزعة على ثلاثة أبعاد وهي البعد المعرفي والبعد السلوكي والبعد الوجداني، ويتم الإجابة عن كل فقرة من فقرات المقياس من خلال ثلاثة بدائل وهي (نعم، أحيانا، لا) بحيث تعطي الدرجات (3، 2، 1) في حالة كون الفقرات إيجابية والعكس صحيح في حالة الفقرات سلبية، وبذلك تكون أعلى درجة لمقياس الأمن النفسي المستخدمة في هذه الدراسة (87) درجة وهذا يشير إلى ارتفاع مستوى الأمن النفسي، وتكون الدرجة منخفضة وضعيفة في حالة الحصول على (29) درجة وهذا مؤشراً على انخفاض الأمن النفسي. وقد قامت الباحثة في هذه الدراسة بحساب صدق المحكمين وذلك بعرضه على أربعة متخصصين في مجال علم النفس والصحة النفسية للحكم على صلاحية فقراته لقياس ما وضع لأجله، وبناء على أداء المحكمين تم تعديل بعض الفقرات الخاصة بمقياس الأمن النفسي.

كما قامت الباحثة بحساب صدق المقياس بطريقة الاتساق الداخلي وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط ودرجة كل بعد من أبعاد المقياس والدرجة الكلية لمقياس الأمن النفسي.

والجدول رقم (2) يوضح ذلك

البعد	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
البعد المعرفي	0.884	0.01
البعد الوجداني	0.731	0.01
البعد السلوكي	0.746	0.01

يتضح من الجدول السابق أن قيم معاملات الارتباط مرتفعة ودالة عند مستوى (0.01) مما يشير إلى اتساق أبعاد مقياس الأمن النفسي.

كما قامت الباحثة باستخراج معامل الثبات عن طريق الفاكرونباخ حسب معامل الثبات للمقياس كل (0.88) وهو معامل ثبات جيد يفي بأغراض الدراسة.

مقياس الصحة النفسية: أعد هذا المقياس كل من كامل الزبيدي وسناء الهزاع (1997)، ويتكون المقياس من (24) فقرة يجاب عليها بثلاثة بدائل (نعم – أحياناً – لا) ففي حالة الإجابة عن الفقرات الإيجابية تأخذ (نعم) ثلاثة درجات، (وأحياناً) تأخذ درجتان، في

حين تأخذ (لا) درجة واحدة، ويتم عكس الدرجات في الفقرات السالبة وبذلك تكون أعلى درجة في المقياس يحصل عليها الفرد هي (72) درجة وتشير إلى ارتفاع صحته النفسية، في حين تكون الدرجة (24) هي المتدنية وتشير إلى انخفاض في مستوى الصحة النفسية.

وقد قامت الباحثة بحساب صدق مقياس الصحة النفسية بطريقة الاتساق الداخلي على عينة مكونة من (30) رجل من العاملين في جهاز الشرطة القضائية، وذلك من خلال حساب العلاقة بين درجة كل فقرة من فقرات مقياس الصحة النفسية بالدرجة الكلية للمقياس ككل باستخدام معامل ارتباط بيرسون.

والجدول رقم (3) يوضح ذلك

الفقرة	معامل الارتباط
1	0.733
2	0.557
3	0.577
4	0.628
5	0.773
6	0.663
7	0.598
8	0.834
9	0.881
10	0.791
11	0.486
12	0.478
13	0.428
14	0.614
15	0.577
16	0.808
17	0.832
18	0.813
19	0.573

20	0.661
21	0.882
22	0.648
23	0.477
24	0.552

يتضح من الجدول السابق أن كل قيم معاملات الارتباط مرتفعة ودالة عند مستوى دلالة (0.01) وهذا يشير إلى تمتع المقياس بدرجة مرتفعة من الصدق الداخلي.

كما قامت الباحثة بحساب ثبات مقياس الصحة النفسية من خلال الفاكرونباخ حيث وصل معامل الثبات إلى (0.75) وهي قيمة دالة عند مستوى دلالة (0.01) مما يشير إلى أن المقياس يتمتع بدرجة عالية من الثبات.

عرض النتائج وتفسيرها:

سيتم عرض النتائج وفقاً لأهداف الدراسة.

الهدف الأول: والذي ينص على "ما مستوى الأمن النفسي لدى رجال الشرطة القضائية بمدينة بنغازي".

وللتحقق من صحة هذا التساؤل تم إيجاد المتوسط الحسابي لعينة الدراسة ومقارنته بالمتوسط الفرضي وإيجاد الانحراف المعياري وقيمة t

والجدول رقم (4) يوضح ذلك

المتغير	المتوسط الحسابي للعينة	المتوسط الفرضي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
الأمن النفسي	22 .23	34	7.16	-6083	0.01

يلاحظ من الجدول السابق أن متوسط الفرضي لمقياس الأمن النفسي أكبر من متوسط العينة على مقياس الأمن النفسي مما يدل على انخفاض مستوى الأمن النفسي لعينة رجال الشرطة القضائية عند مستوى دلالة (0.01).

ويمكن إرجاع نتيجة انخفاض الأمن النفسي لدى رجال الشرطة القضائية ناتج من طبيعة عملهم والمهام المكلفين بها والتحديات التي يواجهونها والتي تتطلب منهم أعمال كثيرة متنوعة ومتعددة ومنها ملاحقة المجرمين والخارجين عن القانون والقبض عليهم، وكل ذلك سوف يؤدي إلى ارتفاع القلق والخوف وبصورة مستمرة، كما أن عملهم داخل مؤسسات الإصلاح والتأهيل إضافة إلى تكليفهم بمهام أوامر القبض على المدمنين والذين قاموا بجرائم غير اخلاقية يجعلهم دائماً في هلع نتيجة خوفهم من هؤلاء المجرمين للتعرض لهم بالضرب أو إيذاء أحد أفراد أسرهم. وكذلك خوفهم المستمر من ردة فعل المجرمين والمنحرفين بعد خروجهم من السجن لتهديدهم بالقتل أو الخطف وكل هذه التهديدات سوف تشعرهم بعدم الإحساس بالأمن النفسي.

واتفقت نتيجة هذا الهدف مع ما ذكر في الإطار النظري للدراسة أن الأمن النفسي يتأثر بالظروف الضاغطة، واختلفت مع دراسة (داودي، 2017) التي أظهرت مستوى الأمن النفسي جاء مرتفع لدى عينة دراسته.

الهدف الثاني: والذي ينص على « ما مستوى الصحة النفسية لدى رجال الشرطة القضائية بمدينة بنغازي» وللتحقق من صحة هذا التساؤل تم إيجاد المتوسط الحسابي لعينة الدراسة والمتوسط النظري لمقياس الصحة النفسية والانحراف المعياري وقيمة (t).

والجدول رقم (5) يوضح ذلك

المتغير	المتوسط الحسابي للعينة	المتوسط الفرضي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
الصحة النفسية	1.83	3.11	0.435	-67.541	0.01

يلاحظ من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01) بين المتوسط النظري والمتوسط الحسابي لعينة الدراسة على مقياس الصحة النفسية، حيث يلاحظ أن المتوسط النظري أكبر من المتوسط الحسابي للعينة مما يشير إلى انخفاض في مستوى الصحة النفسية لدى رجال الشرطة القضائية.

وجاءت هذه النتيجة حسب توقع الباحثة حيث تعد بالمنطقية لأن رجال الشرطة القضائية يواجهون تحديات كبيرة وضغوط كثيرة تفرزها أحداث الحياة الضاغطة التي يعيشونها ولا سيما عند مطاردتهم للمجرمين والمخالفين للقانون والقبض عليهم سوف يؤدي بهم إلى الشعور بمشاعر الخوف والقلق على مستقبلهم ومستقبل أسرهم، كما يشعرهم بالاكتئاب والاحباط والهلع وكل هذه الأعراض التي يشعرون بها تؤدي إلى انخفاض في مستوى الصحة النفسية لدى رجال الشرطة القضائية.

وبذلك اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع ما أظهرته نتيجة دراسة (ابولقمة، 2022) التي أظهرت انخفاض في مستوى الصحة النفسية لدى عينة دراسته، واتفقت أيضاً مع نتيجة دراسة (العوفي، 2023) التي أوجدت انخفاض في مستوى الصحة النفسية لدى عينة الدراسة.

الهدف الثالث: الذي ينص على أنه « هل توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الأمن النفسي والصحة النفسية لدى عينة من رجال الشرطة القضائية بمدينة بنغازي.

للتحقق من هذا التساؤل تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين متغير الأمن النفسي ومتغير الصحة النفسية والجدول رقم (6) يوضح ذلك

المتغير	معامل الارتباط	الدلالة
الأمن النفسي الصحة النفسية	0.48	0.01

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة ارتباطية بين متغير الأمن النفسي ومتغير الصحة النفسية وهي علاقة ارتباط طردية أي أنها كلما انخفض الأمن النفسي انخفضت الصحة النفسية.

ويمكن تفسير هذه النتيجة إلى أن عدم شعور رجال الشرطة القضائية بالأمن النفسي نتيجة تواجدهم في بيئة فيها كثير من الأحداث الضاغطة وما يترتب عليها من إحساس الفرد بالخوف الذي بدوره سوف تؤدي إلى انخفاض في الصحة النفسية لديهم.

وكذلك كلما كانت البيئة المهنية التي يعمل فيها الفرد ملئ بمشاعر الاطمئنان والراحة والانتماء ساعده كل ذلك على الشعور بالأمن النفسي الذي سوف يترتب عليه أيضاً شعوره بأن يكون صحيح نفسياً.

واتفقت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة (الدوسري، 2020) أي أنه كلما زاد الدعم النفسي المقدم لرجال الشرطة قلت الضغوط النفسية. وأيضاً اتفقت مع (الطباع، 2015، والعوفي، 2023، والابرط وعقيلة، 2023) والتي أظهرت كل دراساتهم وجود علاقة طردية بين متغيرات دراستهم.

كما اتفقت هذه النتيجة مع ما أظهرته نتيجة الدراسة التي قام بها (الشحري، 2013) أن الأمن النفسي من المتطلبات

الأساسية للصحة النفسية التي يحتاجها الفرد لكي يتمتع بالصحة النفسية.

الهدف الرابع: والذي ينص على أنه «توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين رجال الشرطة القضائية بمدينة بنغازي على مقياس الأمن النفسي وفقاً لمتغير العمر.

وللتحقق من صحة هذا التساؤل تم إيجاد المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (t) وذلك لإيجاد الفروق بين أفراد الشرطة القضائية وفقاً لمتغير العمر. والجدول (7) يوضح ذلك.

مقياس الأمن النفسي	العمر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	الدلالة الإحصائية
	35-44	31 - 10	21 - 60	-1817	غير دالة
	45 – فما فوق	31 – 9	13 – 08		

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الأمن النفسي لدى رجال الشرطة القضائية وفقاً لمتغير العمر.

وترجع الباحثة نتيجة هذا الهدف إلى أن الأمن النفسي من الحاجات المهمة والأساسية لدى جميع الأفراد وهو مطلب ضروري وأساسي من مطالب الحياة عند جميع العاملين بجهاز الشرطة القضائية سواء كانوا كباراً أم صغاراً في السن.

كما أن الأفراد المنتسبين لجهاز الشرطة القضائية يعملون معاً على اختلاف وتباين أعمارهم في بيئة واحدة تفرز أحداث ضاغطة على الجميع، ولا سيما أنهم يتعاملون مع مجرمين ومنحرفين وخارجين عن القانون، حيث يلعب هذا التعامل والاحتكاك دور كبير في شعورهم بعدم الراحة وأيضاً إحساسهم بعدم الأمن النفسي.

وبذلك اتفقت نتيجة هذا الهدف مع ما ذكره (الجاجان، 2015) إلى أن الحاجة إلى الأمن النفسي تعد من أوائل الحاجات النفسية والاجتماعية التي تحرك السلوك الإنساني وتوجهه نحو غايته وإذا أخفق في تحقيق حاجته إلى الأمن فإن ذلك سيؤدي إلى عدم قدرته على تحقيق ذاته، في حين اختلف مع نتيجة الدراسة التي قام بها (داودي، 2017) والتي أظهرت ارتفاع الأمن النفسي لدى أفراد عينة الدراسة.

الهدف الخامس: والذي ينص على أنه «توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين رجال الشرطة القضائية بمدينة بنغازي على مقياس الصحة النفسية وفقاً لمتغير العمر.

وللتحقق من صحة هذا الهدف تم إيجاد المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (t) لإيجاد الفروق بين أفراد رجال الشرطة القضائية وفقاً لمتغير العمر والجدول رقم (8) يوضح ذلك.

مقياس الصحة النفسية	العمر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	الدلالة الإحصائية
	35-44	18 . 547	4 . 638	5.284	0.01
	45 – فما فوق	23 . 452	4.912		

يتضح من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الصحة النفسية لدى أفراد الشرطة القضائية وفقاً لمتغير العمر ولصالح الأكبر سناً في متغير الصحة النفسية.

وترجع الباحثة هذه الفروق بين رجال الشرطة القضائية في متغير العمر ولصالح الأكبر سناً في الصحة النفسية وذلك لأن

رجال الشرطة الأكبر سناً في العادة يمتلكون الخبرة المهنية التي تجعلهم أكثر قدرة على التعامل مع المواقف الحياتية الصعبة الخاصة بعملهم، وهذه الخبرة تجعلهم يبحثون عن استراتيجيات فعالة تساعدهم على التكيف مع ضغوط العمل التي يواجهونها بشكل يومي ومستمر مقارنة برجال الشرطة الأصغر سناً الذين يعانون من عدم قدرتهم على التكيف مع المواقف الضاغطة. كما أن قدرة رجال الشرطة الأكبر سناً على التكيف مع الأوضاع والمواقف الشاقة والصعبة والخطرة تكون أكثر نتيجة مرورهم بمواقف مشابهة مراراً وتكراراً حيث أصبحوا أكثر تأقلماً مع هذه المواقف الضاغطة المتمثلة في القبض على المجرمين ومطاردتهم والتحقيق معهم ومواجهة المخاطر والاعتداء بالضرب والتهديد والخطف نتيجة لأدائهم لمهامهم مشابهة في الماضي.

وكل ذلك ربما كان سبباً في ارتفاع مستوى الصحة النفسية لدى رجال الشرطة الأكبر عمرا إذا ما قورن بزملائهم الأصغر سناً من رجال الشرطة القضائية.

بالإضافة إلى أن رجال الشرطة القضائية الكبار في السن أصبح لديهم معرفة وخبرة بمتطلبات العمل داخل السجون وخارجها دون خوف أو قلق نتيجة خبرتهم ودرايتهم بالمواقف التي ستحدث عكس رجال الشرطة القضائية الصغار في السن.

التوصيات:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة الحالية من نتائج فإن الباحثة توصي بما يلي:

- الاهتمام بالجانب النفسي لدى رجال الشرطة القضائية وذلك من أجل مساعدتهم على تقبل الضغوط المهنية اليومية التي يواجهونها في مجال عملهم.
- الاهتمام بالجانب المادي لدى رجال الشرطة القضائية وإعطائهم مكافئات لتعزيز ثقتهم بأنفسهم.
- إقامة ورش عمل للأفراد العاملين داخل السجون لتنمية الأمن النفسي والصحة النفسية.
- توفير المناخ المناسب للعاملين بجهاز الشرطة القضائية.
- إنشاء مراكز للإرشاد النفسي لخدمة الأفراد العاملين بجهاز الشرطة القضائية لرفع مستوى الأمن النفسي والصحة النفسية لديهم.

قائمة المراجع:

- القرآن الكريم.

- إبراهيم، عثمان (2004): المسؤولية الأمنية ودور المؤسسات التعليمية في تحقيقها الأسرة النموذجية، ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأسرة المنعقدة بكلية فهد الأمنية بالرباط.
- بوعمود، فريحة بوبكر (2022): الدعم النفسي الاجتماعي وعلاقته بالضغوط النفسية لدى رجال الشرطة في المجتمع الليبي، المؤتمر الدولي الأول للصحة النفسية والعلاج النفسي، مجلة جامعة الزيتونة للعلوم الإنسانية والتطبيقية، العدد الرابع.
- الأبراط، نايف علي صالح، وعقيلة، علي محمد (2023): الصحة النفسية لدى العاملين بمهنة التمريض وعلاقتها بمستوى أدائهم في المستشفيات الحكومية بمحافظة زمار، مجلة جامعة البيضاء، المجلد الخامس، العدد الرابع.
- جبر، محمد (1996): بعض المتغيرات الديموغرافية المرتبطة بالأمن النفسي، مجلة علم النفس، المجلد السادس، النهضة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- الجاجان، ياسر حلبي (2015): الأمن النفسي وعلاقته بسمات الشخصية لدى طلبة الجامعة قسم علم النفس، كلية التربية، جامعة دمشق.

- حنا، ممدوح مجيد إسحاق (2003): ضغط العمل التي يواجهها الشرطي وأثرها على الصحة والسلامة المهنية، مجلة القيادة العامة لشرطة الشارقة، المجلد أثنى وعشرون، العدد الرابع والثمانون.
- خرنوب، فتون (2003): بعض الأساليب المعرفية والسمات الشخصية الفارقة بين ذوي الذكاء المرتفع وذوي الذكاء الوجداني المنخفض لطلبة المرحلة الثانوية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة.
- الخضري، جهاد (2003): الأمن النفسي لدى العاملين بمراكز الإسعاف بمحافظة غزة وعلاقته ببعض سمات الشخصية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة.
- الخالدي، أديب محمد (2009): الصحة النفسية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان.
- الخواجه، عبدالفتاح محمد (2010): مفاهيم أساسية في الصحة النفسية والإرشاد النفسي، دار البداية للنشر والتوزيع.
- داودي، محمد (2017): مستوى الأمن النفسي لدى عينة من العاملين بالقطاع الصحي بمدينة الأقواط، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد الثالث، العدد الرابع والعشرون.
- دحلان، خالد (2007): السمات الشخصية لرجل الأمن لدى السلطة الوطنية الفلسطينية وعلاقتها ببعض المتغيرات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة.
- الدوسري، خليفة بن ناصر (2020): الدعم النفسي والاجتماعي وعلاقته بالضغوط النفسية لدى رجال الشرطة في دولة قطر، مجلة الاكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، العدد الثلاثون، المجلد السابع عشر.
- زهران، عبدالسلام حامد (1989): الأمن النفسي دعامة أساسية للأمن القومي، مجلة دراسات تربوية، العدد العاشر.
- زهران، عبدالسلام حامد (2005): الصحة النفسية والعلاج النفسي، عالم الكتب للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، القاهرة.
- الزهراني، عبدالخالق بن موسى (2002): ضغوط العمل وأساليب مواجهتها وسمات الشخصية لدى ضباط الشرطة، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد السادس، العدد السادس.
- الزيادي، محمود (1980): أسس علم النفس العامة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.
- الشحري، أمينة (2013): الأمن النفسي وعلاقته بكفاءة الأداء لدى إخصائي قواعد البيانات في مدارس ظفار، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نزوى، عمان.
- الشميري، هدى وبركات، أسيا (2011): مستوى الطمأنينة الانفعالية لدى الطلبة الجامعية في ضوء الحالة الاجتماعية والتخصص والمستوى التعليمي، المؤتمر السنوي السادس عشر للإرشاد النفسي، بجامعة عين شمس.
- الضبيع، صالح بن إبراهيم (2002): دراسات في علم النفس من منظور إسلامي، الطبعة الأولى، دار الكتب للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية.
- الطباع، أحمد فايز (2015): الأمن النفسي وعلاقته بالأداء الوظيفي لدى عينة من العاملين في مديرية تربية حمص، مجلة جامعة البعث للعلوم الإنسانية، المجلد السابع وثلاثون، العدد الثلاثون.
- عبدالخالق، أحمد (2001): أصول الصحة النفسية، الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية، الإ.سكندرية.
- عبدالغفار، عبدالسلام (2007): مدخل إلى الصحة النفسية، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان.
- العقيلي، عادل بن محمد (2004): الاغتراب وعلاقته بالأمن النفسي لدى طلاب جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، رسالة

ماجستير غير منشورة.

– العناني، حنان عبدالحميد (2011): الصحة النفسية، الطبعة الرابعة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن.

– العنيزي، عمران جهاد (2005): علاقة إدراك الطالب في جماعات النشاط الطلابي بالأمن النفسي والاجتماعي لدى طلاب المرحلة الثانوية بمدينة الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف للعلوم الأمنية.

– العيسوي، عبدالرحمن (2006): علم النفس الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

– العوفي، سهام (2023): الصحة النفسية وعلاقتها بالأداء الوظيفي لدى عمال الصحة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم النفس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة يحي فارس.

– يوسف، أحمد (1980): أثر العقيدة في تحقيق الأمن النفسي، دار العلوم، جامعة القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع.

– الكناني، ممدوح عبدالمنعم (1989): مدى تحقيق التنظيم الهرمي للحاجات النفسية، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، المجلد الثالث، العدد التاسع.


مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
Journal of the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific Studies
الإكاديمية الليبية ـ بنغازي
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch

اسهامات وسائل الاعلام الجديد في المصالحة الوطنية الفيس بوك أنموذج (أ)

د.سكينة محمود التهامي*، أ.أسماء فرج مجيد**

*أستاذ مساعد بكلية الاعلام جامعة بنغازي

**محاضر بكلية الاعلام جامعة بنغازي

ملخص الدراسة

اختصت الدراسة الحالية المسومة بعنوان اسهامات وسائل الاعلام الجديد في المصالحة الوطنية الفيس بوك أنموذجا دراسة ميدانية على طلبة الاجازة الدقيقة «الدكتوراه» بقسمي العلوم السياسية

والاعلام بالكاديمية الليبية للدارسات العليا، وتتحدد الدراسة في الكشف عن ما تبثه صفحات التواصل الاجتماعي «الفيس بوك» من أفكار واخبار وقصص لحداث سياسية أو اجتماعية او اقتصادية، وغيرها من الاحداث التي قد تكون موجها وتهدف لخدمة أيدولوجيات بعينها، لذلك نجد ان شبكات التواصل الاجتماعي تأخذ النصيب الكبر من اهتمامات الشباب واستخداماته وذلك لما توفره من خدمات متعددة.

ولقد جاءت أهمية هذه الدراسة في إبراز الدور الفعال في التكنولوجية الرقمية في بث الفكار وتأثيرها على قيم المجتمع، أيضا من ضمن أهميتها اعتبار الفيس بوك احد اهم الوسائل التي ترتكز عليها المخططات الاستراتيجية والتي من شانها احداث تأجيج داخل المجتمع، وكان هذا الدراسة هو التعرف على مدى الاستفادة في تعزيز المصالحة الوطنية من خلال استخدام الفيس بوك ومعرفة أهم الاساليب التي يستخدمها الفيس بوك في تعزيز قضايا المصالحة الوطنية، وفي سبيل تحقيق هذي الهداف قامت الباحثة بصياغة مجموعة من التساؤلات التي غطت كافة جوانب الدراسة، والاجابة عليها ولتحقيق الاهداف ولتمام العمل الميداني قامت الباحثة بتصميم استمارة استبيان كأداء أساسيا لجمع البيانات والمعلومات الخاصة بهذا الدراسة، حيث بلغت عدد الاستمارات التي تم توزيعها على مجتمع الدراسة(93) استمارة تم حذف(13) استمارة لعدم صلاحيتها، وقد استخدمت الباحثة ما يعرف بعينة الصدفة مع مجتمع هذه الدراسة والذي تكونه من جميع طلاب الإجازة الدقيقة الدكتوراه بقسمي العلوم السياسية والاعلام بالكاديمية الليبية للدراسات العليا، ولغرض الوصول الي نتائج دقيقة تمكننا من فهم و ادراك مشكلة الدراسة و اقتراح الحلول الموضوعية لها، و في جانب عرض البيانات و تحليلها طبقت أفضل السليب الإحصائية التي تتناسب مع بيانات هذه الدراسة حيث تم ترميز إجابات

المبحوثين علي أسئلة الاستبيان و إدخالها الي الحاسب الالي و ذلك من خلال أوراق العمل الملحقة بالبرنامج الاحصائي(SPSS) حزمت البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية والمعدة خصيصا لهذا الغرض، و بعد تحليل البيانات و عرضها تواصلت الباحثة الي مجموعة من النتائج أهمها:

1_ ان(38.7%) من افراد العينة يشاهدون الفيس بوك بشكل يومي من ساعتين الي أكثر من ذلك.

2_ ان(50%) من افراد العينة كانت درجة استخدامهم للفيس بوك قوية جدا وهذا ما يعزز الاعتماد على وسائل الاعلام الجديد.

3_ أجاب(40%) من افراد العينة بان العمل الذي يؤديه الفيس بوك في موضوع المصالحة الوطنية هو العمل على التوعية السياسية والثقافية.

4_ يرى (45%) من افراد العينة ان مساهمة الفيس بوك في فهم ونشر قيم المصالحة الوطنية كانت بدرجة كبيرة.

5_ رأي(50%) من افراد العينة ان مساهمة الفيس بوك في كيفية نشر قيم المصالحة الوطنية كانت عن طريق استخدام صفحات الفيس بوك في بث روح النتائج والمصالحة.

Abstract

The current study, titled «Contributions of New Media to National Reconciliation: Facebook as a Model,» is a field study conducted among doctoral students in the Departments .of Political Science and Media at the Libyan Academy for Graduate Studies

The study aims to reveal the ideas, news, and stories that social media pages, particularly Facebook, disseminate regarding political, social, and economic events, which may be di- .rected toward serving specific ideologies

Consequently, social networks occupy a significant portion of young people›s interests and .uses due to the multiple services they provide

The importance of this study lies in highlighting the effective role of digital technology in disseminating ideas and its impact on societal values. Additionally, it considers Facebook as one of the essential tools on which strategic plans are based, potentially leading to tensions within society. The study›s objective is to identify the extent to which Facebook can enhance national reconciliation and to understand the main methods it employs to promote issues of national reconciliation. To achieve these goals, the researcher formulated a set of questions that covered all aspects of the

.study and sought to answer them

To complete the fieldwork, the researcher designed a questionnaire as the primary tool for data collection, distributing 93 questionnaires to the study population, of which 13 were discarded due to invalidity. The researcher used a convenience sample consisting of all doctoral students in the Departments of Political Science and Media at the Libyan Academy for Graduate Studies. To reach accurate results that would enable understanding and addressing the study problem and proposing objective solutions, the researcher applied standard statistical methods suitable for the data. The responses to the questionnaire were coded and entered into a computer using the Statistical Package for the Social Sciences SPSS

.which is specifically designed for this purpose

After analyzing and presenting the data, the researcher arrived at several significant find- :ings, including

.of the sample members access Facebook daily for two hours or more (38.7%)

of the sample indicated a very strong level of Facebook usage, reinforcing reliance (50%) .on new media

of the sample stated that the role of Facebook in national reconciliation is to raise (40%) .political and cultural awareness

of the sample believes that Facebook contributes significantly to understanding and (45%) .promoting the values of national reconciliation

of the sample views Facebook›s role in disseminating the values of national reconcil- (50%) iation as being achieved through the use of Facebook pages to foster a spirit of outcomes .and reconciliation

المقدمة:

لقد أصبح الإعلام الجديد منافساً ومشاركاً للإعلام التقليدي كونه يحتوي في مضمونه على كافة الفنون والتقنيات الحديثة لمواقع التواصل الاجتماعي، ولقد زاد الاهتمام بالقضايا الوطنية في ظل التطورات التقنية الكبيرة في مجال الاتصال وتبادل المعلومات بعد أن كانت الأخبار السياسية و النشاطات السياسية للدولة تصل إلي فترة زمنية ليست بالبسيطة الي كافة أرجاء الدولة، لذلك اعتبرت مواقع التواصل الاجتماعي وما تحويه من شبكات اجتماعية مجالاً خصباً للتضليل وتزييف الوعي أو نشر الأفكار واعتبرت بذلك وسائل بالغة التأثير في المستخدمين الذين يقبلون عليها باعتبارها تمثل منابر حرة لإبداء الرأي ومناقشة القضايا بحرية بعيداً عن الإكراهات والحدود التي يرسمها المجتمع ووسائل إعلامه التقليدية، لذلك اعتبرت هذه الوسائل فضاءاً هاماً لدراسة سلوكيات وأنماط مستخدميها وقياس مدى ممارستهم لبعض السلوكيات الآتي قد تلائم قيم مجتمعهم.

الفصل الأول

الدراسة المنهجية مشكلة الدراسة:

تتحدد مشكلة الدراسة في الكشف عن ما تبثه بعض صفحات التواصل الاجتماعي كالفيس بوك من أفكار وأخبار وقصص لأحداث سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو غيرها من الأحداث التي قد تكون موجهة وتهدف لخدمة إيديولوجيات بعينها، والتي قد تساهم في تزكية العنف والتعصب الفكري لجهة أو أيديولوجيات ما، مما قد يساهم في زيادة الأحقاد بين العديد من الفرقاء على الصعيد المجتمعي بشكل عام، والكشف عما إذا كان هناك بعض منها يعمل على بث قيم التسامح والمصالحة والمساهمة في رأب الصدع الذي أصاب النسيج الاجتماعي، والكشف عن إمكانية استخدام الفيس بوك باعتبا ره أحد وسائل التواصل الاجتماعي.. في بث أو دعم قيم المصالحة والتسامح بين مستخدمي هذه الصفحات.

وتأخذ شبكات التواصل الاجتماعي النصيب الأكبر من اهتمامات الشباب واستخداماته ،لما توفره من خدمات متعددة، فبالإضافة الي مساهمتها في تقوية العلاقات الاجتماعية وسهولة التواصل، تعتبر شبكات التواصل فضاء لبث الأفكار والمعتقدات والمعلومات التي قد تكون غير صحيحة في بعض الأحيان، وبالتالي تعد من أهم الوسائل التي يمكن من خلالها فهم بعض الممارسات والسلوكيات، وخاصة أنها تتمتع بالحرية المطلقة في التعبير، بالإضافة الي إمكانية إخفاء شخصية المستخدم أسماء مستعارة.

ومن هذا المنطلق صيغت مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: إلي أي مدى تسهم شبكات الإعلام الجديد في تعزيز قضايا المصالحة الوطنية ؟

أهمية الدراسة:

1_ تكمن أهمية هذه الدراسة في أهميتها العلمية والمجتمعية، وما يمكن أن تقدمه من نتائج يمكن الاستفادة منها.

2_ إبراز الدور الفعال للتكنولوجيا الرقمية في بث الأفكار وتأثيرها على قيم المجتمع الثقافية والاجتماعية.

3_ يعتبر الفيس بوك أحد اهم الوسائل التي ترتكز عليها المخططات الإستراتيجية والتي من شأنها إحداث تأجيج داخل المجتمع وهو الأمر الذي يمثل تهديداً للأمن القومي.

أهداف الدراسة:

1_ تهدف هذه الدراسة بشكل رئيس الي توضيح تأثير الفيس بوك في تعزيز قضايا المصالحة الوطنية.

2_ التعرف على مدى الاستفادة في تعزيز قضية المصالحة الوطنية من خلال استخدام الفيس بوك.

3_ معرفة أهم الأساليب التي يستخدمها الفيس بوك في تعزيز قضايا المصالحة الوطنية.

الدارسات السابقة:

1_ دراسة بعنوان: (دور الاعلام الجديد في تعزيز قضية المصالحة الوطنية):

دراسة ميدانية على عينة من الإعلاميين العاملين في قطاع غزة هدفت هذه الدراسة الي التعرف على دور الاعلام الجديد في تعزيز قضية المصالحة الوطنية الفلسطينية ومحا ولات انهاء الانقسام، واستخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتمثل مجتمع الدراسة من الإعلاميين الفلسطينيين العاملين في قطاع غزة حيث تمثلت عينة الدراسة في(183)، مفردة وتوصلت الدراسة الي النتائج الذي يسمى:

1_ إن قضية تفاعل الإعلاميين مع قضية المصالحة الوطنية كان كبير جداً وبنسبة (78.7%)

2_مواقع الاعلام الجديد مصدر مهم للمعلومات في القضايا المختلفة وبنسبة(92.7%). (رامي حسين الشرافي، 2019، ص 678).

2_دراسة بعنوان: (جهود وسائل الاعلام في تزويد طلاب الجامعات الفلسطينية بالمعلومات حول المصالحة الوطنية).

هدفت هذه الدراسة الي التعرف على الدور الذي تقوم وسائل الاعلام المتعددة في تشكيل وعي الشباب الجامعي وتفسيراتهم لما يتعلق بقضية المصالحة، ومدى إسهام تلك الوسائل في تعريف الشباب الجامعي لما تتعرض له مدينة القدس من اعتداءات ومحاولات نزاعيه، واستخدام الباحث منهج المسح الإعلامي حيث شملت العين على (600) طالب وطالبة باستخدام صحيفة استبيان ومن الإنتاج للدراسة

1_ جاء الانترنت في المرتبة الأولى في تعرض الشباب الجامعي لوسائل الاعلام يليه التلفزيوني ثم الإذاعة.

2_يعتمد الطلبة على المصادر الإعلامية الفلسطينية بشكل رئيسي في الحصول على المعلومات (موسى طالب، 2011، ص ص 235 _ 238)

تحديد المفاهيم والمصطلحات الواردة في عنوان الدراسة:

يعد تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية امراً ضرورياً في البحث العلمي، وكلما اتسمه هذا التحديد بالدقة والوضوح أمكن إجراء البحث العلمي على أساس علمي سليم، واشتملت هذه الدراسة على المفاهيم التالية:

–وسائل الاعلام الجديد: وهي الوسائل الجديدة التي تعمل على أساسها العملية الإعلامية الاتصالية والتي تعتمد على الشبكة ال عنكبوتية والتطور في التقنيات وهي متغيرة باستمرار مع التحديثات التي تط أر على التكنولوجيا، وتشمل هذه الوسائل مواقع الانترنت والفيديوهات والأصوات التي يتم نقلها الي الشبكة. (محمد علاوة، 2022، ص ص 68 _ 69)

المصالحة الوطنية: حالة من التوافق بعد الخلاف بين جماعات البشرية س وء على مستوى الافراد او القبائل او الشعوب، وفي ديننا الإسلامي الحنيف العبرة والموعظة التي تشجع وتحفز البشر على قيم التصالح والتسامح والعفو (عبد السلام جمعة زاقود ،2012، ص 288)

الفيس بوك: هو أكبر شبكات التواصل في العالم من حيث عدد المستخدمين وعدد الساعات التي يقضيها المستخدم ونسبة الذين يبقون نشطين في اليوم، بالإضافة الى ارتفاع عدد الأصدقاء والشخص الواحد، كما انه بالتنوع وإلغاء القيود. (محمد علاوة، مرجع سابق، ص 77)

منهج الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة الي الدراسات الى الوصفية والتي تختص بدراسة الحقائق المتعلقة بالظواهر والاحداث القائمة من خلال جمع البيانات والمعلومات حولها والقيام بتحليلها بشكل علمي وذلك بهدف الوصول الي نتائج حول الظواهر المدروسة. (سمير محمد حسين، 1999، ص 131)

وقد تم استخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة لوصف هذه الظواهر من خلال أراء بعض من طلاب الإجازة الدقيقة (الدكتوراة) بقسمي الاعلام والعلوم السياسية بالأكاديمية الليبية للدراسات العليا.

مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل مجتمع هذه الدراسة من جميع طلاب الاجازة الدقيقة (الدكتوراة) بقسمي الاعلام والعلوم السياسية بالأكاديمية الليبية للدراسات العليا والبالغ عددهم (58) قسم الاعلام و(53) قسم العلوم السياسية، وتم اختيار ما يعرف بعينة المصادفة او الصدفة وهي من العينات المقصودة التي تقوم على اختيار المفردات البحثية الأكثر توافرن او إتاحة اثناء تطبيق البحث، حيث يلجأ الباحث في هذه العينة الي اختيار عدد من الافراد الذين من الممكن الحصول عليهم في مكان محددة وبشكل عرضي عن طريق ال مصادفة.
(سكينة إبراهيم بن عامر ،2019، ص521)

وقد تم اختيار عينة قوامها (80) مفردة تم مراعاة فيها تمثيل القسمين (الاعلام والعلوم السياسية).

أدوات جمع البيانات:

لتحقيق أهداف البحث والاجابة على تساؤلاته فقد تم التعامل مع نوعين من البيانات وهي البيانات الأولية والبيانات الثانوية.

البيانات الولية: وهي البيانات التي تم جمعها من أفراد العينة عن طريق البحث الميداني باستخدام أداء الاستبيان)*(لكونها تتسم مع طبيعة البحث العلمي والتي تستهدف معرفة أراء مجتمع الدراسة حول إسهامات وسائل الاعلام الجديد في المصالحة الوطنية.

البيانات الثانوية: وهي البيانات التي تم جمعها من خلال التراث العلمي والدراسات المختلفة للاطلاع عليها، وتحديد أ تم الاستعانة بالمصادر الاتية:

-الكتب والمراجع العلمية المتخصصة في مجال الاعلام.

-الرسائل العلمية.

-البحوث والدارسات المنشورة

-المعالجة الإحصائية للبيانات: لغرض تحقيق اهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها تم استخدام الإجراءات والأساليب الإحصائية وذلك باستخدام برامج التحليل الاحصائي (SPSS) على النحو التالي:

-التكرارات البسيطة والنسب المئوية.

-المتوسط الحسابي الانح ارف المعياري وذلك لمعرفة الآراء مجتمع البحث حول إسهامات وسائل الاعلام الجديد في المصالحة الوطنية.

(*) تم عرض استمارة الاستبيان على الأساتذة الأتية أسمائهم:

-الافي إدريس الرفادي عضو هيئة تدريس كلية الاعلام جامعة بنغازي.

_ خالد سعيد اسبيته عضو هيئة تدريس كلية الاعلام جامعة بنغازي.

_ سليمان رابح الشريف عضو هيئة تدريس كلية الاعلام جامعة بنغازي.

الفصل الثاني الإطار المعرفي:

تعد وسائل التواصل الاجتماعي من ضمن أهم وسائل الاتصال بشكل عام لما تؤديه من دور إعلامي بارز وهام في المجتمعات، خصوصا وإنها تغطي مساحات واسعه من الحريات للتعبير عن الرأي والموضوعات في المجالات المتنوعة.

مفهوم مواقع التواصل الاجتماعي:

الإعلام الاجتماعي حديث النشأة، وهذا ما جعل ليس ثمة اتفاق بين الباحثين على المفهوم، بل أخذ المفهوم حيزاً كبيراً من جهود الخبراء أو المختصين في هذا الحقل الذي جمع الإعلام بتكنولوجيا المعلومات، لذلك نجد أن يوجد من يرغب بتسمية «الإعلام الجديد»، في مقابل من يرغب بتسميته

«الإعلام الاجتماعي»، أو «الإعلام الرقمي.» (فيصل محمد عبد الغفار،2021، ص28)

الإعلام الجديد New Media أو الإعلام الرقمي Digital Media: هو مصطلح يضم كافة تقنيات الاتصال والمعلومات الرقمية، التي جعلت من الممكن إنتاج وتبادل المعلومات ونشرها واستهلاكها في الوقت الذي نريده، وبالشكل الذي نريده، من خلال الأجهزة الإلكترونية (الوسائط) المتصلة أو غير المتصلة بالأنترنت، والتفاعل مع المستخدمين. (على حجاز إبراهيم، 2017، ص 15)

ومهما يكن فستطيع فيما يلي عرض أبرز تعريفات الإعلام الجديد:

1_الإعلام الاجتماعي: هو «الرؤية الجديدة في الاتصال في البيئة الرقمية بما يسمح للمجموعات الأصغر من الناس لا بإمكانية الالتقاء والتجمع على الإنترنت وتبادل المنافع والمعلومات، وهي بيئة تسمح للإفراد والمجموعات بإسماع صوتهم وصوت مجتمعاتهم إلى العالم اجمع». (محمد علاوة ،2022، ص 33)

2_تعريف كلية شريديان التكنولوجية للأعلام الجديد Sheridan: بأنه من «أنواع الإعلام الرقمي الذي يقدم بشكل رقمي وتفاعلي، ويعتمد على اندماج النص والصورة والفيديو والصوت، فضلاً عن استخدام الكومبيوتر كآلية رئيسية له في عملية الإنتاج والعرض، اما التفاعلية فهي تمثل الفارق الرئيس الذي يميزه وهي أهم سماته». (على حجازي إبراهيم، 2017، ص 18)

تسميات الإعلام الجديد:

هي تسميات الاعلام الجديد توجد مجموعة من التسميات (للإعلام الرقمي) على النحو المشار إليه، ويمكن تفصيلها على النحو التالي:

الإعلام الرقمي: جاء هذا الوصف من بعض تطبيقاته التي تقوم على التكنولوجيا الرقمية ،مثل: التلفزيون الرقمي والراديو الرقمي وغيرهما أو وسيلة إعلامية تندمج مع الحاسوب.

الإعلام الشبكي: الحي على خطوط الاتصال(Online Media): جاءت هذه التسمية من خلال التركيز على تطبيقاته في الانترنت.

إعلام المعلومات(Info Media): «للدلالة على التزاوج داخله بين الحاسوب والاتصال ،وعلى ظهور نظام إعلامي جديد يستفيد من تطور تكنولوجيا المعلوماتية ويندمج بها.»

إعلام الوسائط المتعددة(Multimedia): «لحالة الاندماج التي تحدث داخل الإعلام الجديد، أي بين النص والصورة

والفيديو.»

الإعلام التفاعلي(Interactive media): «جاءت هذه التسمية لتوفير حالة العطاء والاستجابة بين المستخدمين لشبكة الإنترنت والتلفزيون والراديو وصحافة الإنترنت وغيرها من النظم التفاعلية الجديدة.» (عباس مصطفى صادق ،2008، ص 32)

أهم الوسائط أو مواقع الإعلام الجديد الإلكترونية:

أو لا: الفيسبوك:

يعتبر الفيسبوك موقع الكتروني للتواصل الاجتماعي، أي انه يتيح ميزة للأشخاص العاديين والاعتبارين كالشركات والمؤسسات أن يبرز نفسه وأن يعزز مكانه من أدوات المواقع التواصل مع اشخاص اخرين، وفي تعريف اخر هو شبكة اجتماعية (الكترونية) تسمح للعديد من المشتركين عرض مفاهيم الشخصية ومشاركة الأخرين فيما يختارون من نشاطات.

نشأة فكرة (الفيسبوك) على يد شاب امريكي اسمه «مارك زوكر» عام 2004 درس في جامعة هارفارد و أرد أن يؤسس موقعا يتقابل فيه أصدقاء الجامعة و تضم إليه زملاء له في الجامعة، و امتدت للثانوية، ثم العالم كله منذ عام 2006 و اقترب العدد من مليار مشترك، و قد تحول الموقع من مجرد مكان

التواصل مع الأصدقاء و العائلة ،الي قناة تواصل بين المجتمعات (الالكترونية) و أصبح الفيسبوك قناة تسويقية أساسية تعتمدها الالاف من الشركات للتواصل مع جمهورها، و كذلك الصحف و المجلات التي اعتمدت على المجتمعات (الالكترونية) تنقل الاخبار و الترويج لكتابها و غيرها من وسائل الاعلام ليتعدى موقع (الفيسبوك) وظائفه الاجتماعية الي موقع تواصل متعدد الأغراض(رضى امين ،2015، ص 35)

مميزات (الفيسبوك):

-الملف الشخصي: حيث من يريد الاشتراك بالموقع فعليه أن ينشئ ملفاً شخصياً يعرف بنفسه محتوياً على معلوماته الشخصية.

-إضافة الصديق: يستطيع المستخدم إضافة أي صديق، وأن يبحث عن أي فرد موجود على شبكة (الفيسبوك) بواسطة بريده الالكتروني.

-إنشاء مجموعة: وهنا يستطيع المستخدم إنشاء مجموعة (الكترونية) على الانترنت، لمناقشة قضية معينة، سياسية أو اجتماعية، على -مستوي الاسرة أو الأصدقاء ولكل منهم مهتم القضايا المطروحة للنقاش والتعليق.

-لوحة الحائط: وهي عبارة عن مساحة مخصصة بصفحة الملف الشخصي لأي مستخدم، حيث تتيح الأصدقاء إرسال الرسائل المختلفة إلى هذا المستخدم. (المرجع السابق، ص 37)

ثانيا: التويتر:

هو إحدى شبكات التواصل الاجتماعي التي نشرت في السنوات الأخيرة، ولعبت دوار كبي ار في الأحداث السياسية في العديد من البلدان وخاصة الشرق الأوسط، وأخذ تويتر اسمه من مصطلح تويت الذي

يعني التغريد ، وأتخذ من العصفورة رمزاً له فيسمح للمغردين إرسال رسائل نصية موجودة لتفاصيل كثيرة تتعدي(140) حرفاً للرسالة الواحدة، ويجوز للمرء أن يسحبها نصاً مكتفياً بتفاصيل كثيرة، و يمكن لمن لديه حساب في موقع (التويتر) أن يتبادل مع أصدقائه تلك التغريدات أو التويترات من خلال ظهورها على صفحاتهم الشخصية، أو في حالة دخولهم على صفحة المستخدم صاحب الرسالة.

ويتميز التويتر بالمميزات التالية:

-سهل وسريع: هو أسرع وسهل لطرح التساؤلات عن الأصدقاء وتلقي إجابة فورية سريعة.

-محمول ومتحرك: يعتبر موقع تويتر من مواقع التواصل الاجتماعي المحمولة، أي من المواقع التي تدعم وتتيح أدوات التدوين، وإرسال الرسائل والصور القصيرة عبر المواقع المحمولة ومن أي مكان في العالم.

-مجاني: حيث إرسال التدوينات القصيرة عبر التويتر هو مجاني، وهي خاصية مكنت الملايين من تدوين وإرسال الرسائل الفورية عن كل مجريات حياتهم وهذا ما ساهم في نشر تويتر لاحقاً.

-أداة فعالة للتواصل مع العالم: فهو يمثل شبكة تواصل اجتماعية يمكن المستخدم فتح حساب يربطه بالأخرين من خلال خاصية التتبع. (عباس مصطفي صادق، مرجع سابق، 44)

ثالثا: الويكي:

كلمة ويكي تعني السرعة، واستخدمت هذه الكلمة لهذا النوع من المواقع للدلالة على السرعة والسهولة في تعديل محتويات الموقع، فهو من المواقع التي تسمح للمستخدمين إضافة محتويات وتعديل الموجود منها حيث تلعب دور قاعدة بيانات مشتركة جماعية تضم ملايين المقالات ، ويتميز الموقع بسهولة إنشاء مواضيع جديدة أو تحديث مواضيع قديمة وتعديلها دون الحاجة الي وجود رقابة على إنشاء الصفحات أو تعديلها ، وعادة تتقسم قاعدة البيانات المشتركة الجماعية ملايين المقالات بمعظم لغات العالم. (عبد الرزاق الدوليمي، ص 62)

دوافع استخدام مواقع التواصل الاجتماعي:

توجد العديد من الدوافع التي تدفع الأفراد لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي وتتباين تلك الدوافع من حيث الأهداف والأسباب سنوضحها كما يلي:

1-بعد المسافات بين الهل والقارب:

أدي بعد المسافة بين الأهل والأقارب واضطرار بعض الأشخاص المقربين للسفر لدواعي العمل أو العلاج الي محاولة البحث على طريقة ووسيلة للتواصل مع هؤلاء الأشخاص، وكان ذلك سبباً هاماً للجوء الي استعمال مواقع التواصل الاجتماعي.

المشكلات السرية: يلجأ الكثير من الأفراد الي استخدام مواقع التواصل الاجتماعي كهروب من المشكلات الأسرية التي تحدث داخل المنزل، فيلجأ الفرد الي البحث عن أصدقاء جدد كمحاولة للبعد عن ذلك التوتر.

عدم وجود فرص للعمل: يلجأ الكثير من الشباب الي مواقع التواصل الاجتماعي كنتيجة للبطالة وعدم توافر فرص عمل يفرغ فيها الشباب طاقته وقدرته على العطاء والإنجاز، فيتجه الي المواقع التواصل الاجتماعي للهروب من ذلك الواقع المرير.

أوقات الفراغ: يملأ البعض وقت الفراغ عن طريق التحاور مع بعض الأصدقاء وتكوين صداقات جديدة في محاولة منهم للقضاء على الشعور بالملل والرغبة في التجديد وخلق جو اجتماعي وراء شاشات الحاسوب. (المرجع السابق، ص 78)

المصالحة الوطنية:

مفهوم المصالحة الوطنية: إن لفظة «المصالحة» مشتقة في أصلها اللغوي من الصلاح، وهو ضد الفساد، والصلح السلم، وصالحه مصالحة وصلاحاً، واصطلحا وتصالحا.

من الدلالات المنطقية التي يمكن أن نستنبطها من الجذر اللغوي للكلمة أن المصالحة فعل يفترض توافر طرفين نشب بينهما عداء أو خصومة، وتنشأ المصالحة بوصفها فعلاً، إما بمبادرة وتنازل من الطرفين المتخاصمين، و إما بمبادرة و تنازل من أحدهما، كما قد تكون فعلاً ناشئاً عن وساطة طرف ثالث يسعى للتقريب بين المتخاصمين، أما في الأدبيات المهتمة بمسائل النزاع و السلام في العالم،

فتعرف المصالحة بأنها: عمل من الوفاق و طمأنة الرأي العام في أمة أو بلد ما، بعد حدث اليم يكون قد أصاب تاريخهما الحديث، ويظهر مسعى المصالحة في مظهر مزدوج، يتمثل في السماح للضحايا بالتعبير الصريح وحث الفاعلين الآخرين على الاعت ارف بأفعالهم، بهدف تحقيق الشعور بالانتماء الي كيان واحد، و القبول بمنطق العيش المشترك، و في الحصيلة تجنب تكرار المأساة الوطنية. (ابوبكر خليفة ابوبكر، 2016، ص 20)

أما في الاستخدامات الشائعة في مجال علم السياسية، فيكتسي مفهوم المصالحة أبعاداً تحليليه عميقة، حيث هناك من يشرطه بتوافر مجموعة من العناصر تتلخص في:

-الحقيقة: أو ما يدعوه بعض المتخصصين «المصارحة قبل المصالحة»، وتعني التعبير المفتوح عن الماضي ولتحقيق ذلك، يقترحون تشكيل لجان وهيئات وطنية للحقيقة، تضطلع بمهمة التحقيق في مسائل مثل: المفقودين والمجازر الجماعية وأعمال الاغتيال، يطلق عليها «لجان الحقيقة والمصالحة.»

-العدالة: وهي عملية إعادة اعتبار وإصلاح وتعويض للمتضررين ومساواة ووقف للضغوط والممارسات الت عسفية.

-الرحمة: وتعني العفو اللازم لبناء شبكة علاقات جديدة.

-السلام: ويعني الأمن لجميع الأطراف، والتوجه نحو المستقبل المشترك والحياة الكريمة.

- العفو والمسامحة: أي أن يجري تعميم حالة من العفو والسماح على المجتمع كله ثمرةً

للمصالحة والذاكرة، بمعني المحافظة على الذاكرة الجمعية، وما فيها من ندوب ترجع الي حقبة النزاع، من أجل الاعتبار منها واستخلاص الدروس، تحت قاعدة أن من ينسى الماضي محكوم عليه بتكراره. (على محمد، 2021، ص 35)

ويؤكد آخرون ضرورة عدم خلط مفهوم المصالحة بمفهوم تسوية النزاع Regalement de conflict أو حل النزاع resolution de conflict فالأول منهما يستهدف وقف أعمال العنف، أما الثاني فيستهدف إقرار السلام بمعالجة البنى المسببة للنزاع، أم المصالحة، فتسعى الي استتباب السلم بمعالجة آثار النزاع، وذلك باستحداث حالات أو وضع يتيح اعتياد الأط ارف المتنازعة العيش المشترك في ظل العلاقات الجديدة التي تم ترسيخها عبر آلية حل النزاع (المرجع السابق، ص 48)

أهداف المصالحة الوطنية:

-شكل العقدان الأخيران من القرن الماضي مرحلة مهمة في التقويم الزمني للمجتمعات المعاصرة،

-خصوصاً تلك التي شهدت نزاعات واضطرابات على جبهاتها الداخلية، وأتاحت الظروف الإقليمية والدولية)مثل سقوط جدار برلين،

-وانهيار المعسكر الشرقي، وظهور العولمة الاتصالية(انفتاح هذه المجتمعات على قيم هذه الحقبة وأفكارها ومستجداتها، إذ لم تبق شعوبها حبيسة حدود دولها.

-في هذا الصدد، احتل موضوع المصالحة في العالم حيزاً كبيراً من الاهتمام، لأنه بدا بطريقة حضارية، وأسلوباً مرغوباً فيه لتسوية الصراعات والتوترات الداخلية بالطرق السلمية، بدلاً من المسالك الراديكالية والعنيفة التي طغت في الحقب السابقة.

وتتحدث أهداف المصالحة الاتي:

-الوقف الفوري للعنف: للوصول الي حالة من السلم المستقر عبر تحويل العلاقات من طابعها العدائي الي طابعها التراحمي، وعلى الرغم من أن هذه العملية صعبة المراس والتحقق، بالنظر الي حجم الترسبات والتراكمات الطويلة من الحقد والكراهية والعداء والضغائن الناجمة عن أعوام الصراع، فهي ضرورية، وتستلزم عملية تغيير أو تأهيل سيكولوجي وثقافي عميقة للمعتقدات والسلوك.

إعادة تحديد الإجماع الوطني عبر حل أزمة اختيار السلطة السياسية: ذلك أن الإجماع الوطني يتعرض لشروخ عميقة، نتيجة للنزاع المجتمعي ونظراً الى أن معظم النزاعات في العالم كان مرده الي أزمة السلطة السياسية، فإن حل أزمة اختيارها يعد مرحلة مهمة ضمن مخطط التسوية والمصالحة، وكل ذلك رهين بتأسيس مجتمع جديد على قواعد جديدة يتوافق عليها الجميع.

إصلاح المؤسسات الاجتماعية القائمة: مثل المؤسسات الأساسية والتربوية والإعلامية ،وغيرها من المؤسسات الأساسية في المجتمع، لأن شعور الفرد بتغير محيطه الاجتماعي والمؤسسي والرمزي يؤثر في دائرة سلوكه لتكتمل حلقة التغيير الاجتماعي.

دعم ثقافة السلم: ذلك أن المصالحة تستلزم أن تتقبل أغلبية المواطنين مسؤوليتها الأخلاقية والسياسية لتغذية ثقافة حقوق الإنسان وفن العيش المشترك بنشر منطق التسامح وترسيخ ثقافة ديمقراطية ومواجهة ثقافة الصراع، لتأمين مستقبل الأجيال اللاحقة والعيش بسلام في ظل مؤسسات منتخبة بإرادة الشعب السيدة من دون تزوير انتخابي أو إملاءات مفروضة.

تجاوز مخلفات الزمة: بضمان استقلالية الدولة وكفالة الحريات وتخفيف معاناة ضحايا النزاع الذين تأثروا به مباشرة)مثل عائلات المفقودين وضحايا الاغتيال السياسي والسجناء والمفصولين من العمل(عبر الآليات السيكولوجية والرمزية المختلفة) مثل التقدير والقبول الاجتماعي وصناعة الأمل ،وعبر الآليات التشريعية والقانونية التي تتيح التعويض والتكفل المادي من مؤسسات الدولة في حالة الضرورة. (ابوبكر خليفة ابوبكر، 2016، ص 25)

المقاربات الساسية للمصالحة:

على اعتبار أن عملية المصالحة تسعى لعلاج جملة الاهتزازات والرضوض الحاصلة في الجسم الاجتماعي نتيجة نزاع له أسبابه الخاصة، تنوعت مقاربات المصالحة بين ما يأتي:

المقاربة المعرفية والثقافية:

المصالحة وفق المقاربة المعرفية و الثقافية هي عملية تغيير لأهداف أط ارف النزاع و مفاهيمها أفكارها حول ذات ها و خصومها في الوقت نفسه، في لحظات النزاع، يطور كل طرف رؤيته الدفاعية الخاصة للنزاع، و يشكل تمثيلاته السلبية عن الطرف الآخر، معطياً نفسه المسوغات كلها التي تغتال الآخر وتبرر حذفه و إقصاءه، و لابد من تغيير هذه البنى الذهبية و الثقافية المشكلة خلال فترة النزاع و تأهيلها من أجل استتباب السلام الناشئ، و ذلك كله مشروط بتحقيق التقارب الفكري و التلاقي الثقافي حال استشعار فداحة العنف الذي و قع وكذلك حال تقويمه.

المقاربة السيكولوجية والدينية:

المصالحة وفق المقاربة السيكولوجية والدينية عملية تغيير لمواقف أطراف النزاع وأحاسيسها، تجاه ذاتها وتجاه خصومها في الوقت نفسه، إن أعمال العنف المشاهدة أو المرتكبة في فترة النزاع تغرس الخوف والحزن والألم، وتعمق الإحساس بالظلم والمعاناة والرغبة في الانتقام، وهذا المناخ السيكولوجي هو فتيل قد يشعل النزاع مجدداً في أي لحظة، لذلك تصبح عملية استتباب السلم مشروطة بإحداث تغيير نفسي اجتماعي، حيث يكون محركه هو الاعتراف بالظلم الواقع وطلب العفو وممارسة العفو فعلاً وفق هذه المقاربة، يمكن اعتبار المصالحة بمنزلة تقارب في الأحاسيس، وبناء لإطار سيكولوجي مشترك أيضا، من اجل استتباب السلام ودعم النظام السياسي الناتج من الحل التفاوضي للنزاع، وهنا يمكن تشغيل الترسانة الدينية لتغليب منطق المصلحة العامة وترسيخ قيم التسامح والحث على العفو والدفع بالتي هي أحسن، وهي آليات مهمة لتصريف النزاع ولإتاحة مناخ من المودة الاجتماعية. (على محمد، مرجع سابق، ص 72)

الفصل الثالث:

الدراسة الميدانية نتائج الدراسة الميدانية

جدول رقم(1) يوضح توزيع افراد العينة حسب النوع

النوع	العلوم السياسية		الاعلام	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
ذكور	29	%65.9	20	%55.5
الاناث	15	%34.1	16	%44.5
المجموع	44	%100	36	%100

توضح بيانات الجدول رقم(1) بتوزيع افراد عينة الدراسة حسب النوع في قسمي العلوم السياسية والاعلام حيث كانت نسبة الذكور في قسم علوم السياسية (65.9%) والاناث(34.1%) اما في قسم الاعلام كانت نسبة الذكور(55.5%)والاناث (44.5%)

جدول رقم(2)يوضح التخصص العلمي لفراد العينة

التخصص العلمي	التكرار	النسبة
اقتصاد ,علوم سياسية	42	%52.5
الإعلام	38	%47.5
المجموع	80	%100

توضح بيانات الجدول رقم(2) الي توزيع المبحوثين حسب تخصصهم العلمي حيث كان(5.52%) منهم تخصصهم اقتصاد علوم سياسية وكانت هي النسبة الأكبر و(45.5%) منهم تخصص الإعلام.

جدول رقم(3) يوضح الفئة العمرية الفراد والعينة

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية
من 35-40	10	%12.5
من41-45	13	%16.5
من46-50	17	%21
50 فأكثر	40	%50
المجموع	**80**	**%100**

تبين بيانات الجدول رقم(3) توزيع المجموعتين علي حسب الفئة العمرية حيث كانت الفئة العمرية من 50 فأكثر النسبة الأكبر حيث بلغت(50%) بعدها في المرتبة الثانية الفئة العمرية من(46 – 50) بنسبة بلغت(21%) والمرتبة الثالث الفئة العمرية من(45-41) حيث بل غت(16.5%) واخيراً الفئة العمرية من(40-35) حيث بلغت نسبتهم(12.5%).

جدول رقم(4) يوضح عدد سنوات الخبرة للمبحوثين

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 5سنوات	19	%23.7
من 10 سنوات الي 15 سنة	21	%26.3
أكثر من 15 سنة	40	%50
مجموع	80	%100

تشير بيانات الجدول رقم(4) الي عدد السنوات الخبرة لأفراد العينة، حيث اجمالي(50%) منهم الي ان عدد سنوات خبرته تفوق (15) سنة وهي النسبة الأكبر، في حين المرتبة الثاني عدد المبحوثين (26.3%) والمبحوثين الذي تتراوح سنوات خبرتهم من(10)سنوات الي(15)سنة، واخيراً عدد المبحوثين الذين تقل سنوات خبرتهم الي اقل من (5)سنوات وذلك بنسبة(23.7%)

جدول(5) يوضح توزيع افراد العينة على معدل التعرض اليومي للفيس بوك

معدل التعرض	التكرار	النسبة المئوية
من30د – الي ساعة	19	%23.7
من ساعة الي ساعتين	30	%37.5
من ساعتين فأكثر	31	%.838
مجموع	80	%100

تشير بيانات جدول رقم(5) الي ان (38.8%) من افراد العينة يقومون بمشاهدة الفيس بوك بشكل يومي من ساعتين الي أكثر و(37.5%) منهم يشاهدونه من ساعة الي ساعتين و(23.7%) منهم 30 دقيقة الي ساعة.

جدول رقم(6) يوضح معدل درجة استخدام أفراد العينة للفيس بوك

الدرجة	التكرار	النسبة المئوية
قوية	25	%31.3
قوية جد اً	40	%50
ضعيف	15	%18.7
مجموع	80	%100

جاءت إجابات افراد العينة في الجدول السابق حول درجة استخدام الفيس بوك وكانت الإجابات كالتالي: أن (50%) منهم كانت درجة استخدامهم قوية جداً و(31.3%) كانت قوية و(18.7%)كانت ضعيفة.

جدول(7)يوضح العمل الذي يؤديه الفيس بوك في مصالحة الوطنية

العمل الذي يؤديه الفيس بوك	التكرار	النسبة المئوية
يعمل على التوعية السياسية وثقافية	32	%40
يعمل على مناقشة المعلومات السياسية	20	%25
يعمل على تشكيل رأي حول القضايا السياسية	15	%18.7
يساعد في المشاركة السياسية	13	%16.3
المجموع	80	%100

تبين البيانات الجدول رقم(7) العمل الذي يؤدي الفيس بوك في مصالحة الوطنية حيث أجابه (40%) من المبحوثين الي ان الفيس بوك يقوم بالتوعية السياسية والثقافية(25%) منهم ير وا بان الفيس بوك يعمل على مناقشة المعلومات السياسية و(18.7%) منهم كان يرى بان الفيس بوك يعمل على تشكيل رأي نحو القضايا السياسية واخيرًا (16.3%) من ال مبحوثين اجابوا بان الفيس بوك يساعد في المشاركة السياسية.

جدول رقم(8) يبين مدى قدرة الفيس بوك على تشكيل الاتجاهات السياسية نحو قضايا المصالحة

الدرجة	التكرار	النسبة المئوية
قوية	29	%36.3
قوية جد اً	31	%38.7
ضعيفة	20	%25
المجموع	80	%100

تشير بيانات الجدول رقم(8) مدى قدرة الفيس بوك على تشكيل الاتجاهات السياسية نحو قضايا المصالحة الوطنية إذا أجاب(38.7%) من ال مبحوثين بان قدرة الفيس بوك قوية جداً في تشكيل هذه الاتجاهات و(36.3%) منهم اجابوا بان قدرته قوية و(25%)منهم اجابوا بان قدرنه ضعيفة.

جدول رقم(9) يوضح مدى مساهمة الفيس بوك في فهم ونشر قيم المصالحة الوطنية

المساهمة	التكرار	النسبة المئوية
بدرجة كبيرة	36	%45
بدرجة متوسطة	24	%30
بدرجة قليلة	20	%25
المجموع	80	%100

تشير بيانات الجدول رقم(9) الى مدى مساهمة الفيس بوك في فهم ونشر قيم المصالحة الوطنية حيث أجاب(45%) من المبحوثين بان الفيس بوك يساهم بدرجة كبيرة في ذلك وأجاب(30%) منهم بانه يساهم بدرجة متوسطة وأجاب(25%) منهم بانه يساهم بدرجة قليلة.

مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
Journal of the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific Studies
الإكاديمية الليبية - بنغازي
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch

جدول رقم(10) وضع كيفية مساهمة الفيس بوك في نشر قيم المصالحة الوطنية

مساهمات الفيس بوك	موافق		موافق الي حد ما		غير موافق	
	التكرار	نسبة المئوية	التكرا ر	نسبة المئوية	التكرار	نسبة المئوي ة
1-تساهم بعض صفحات الفيس بوك من حيث المعلومات التي تعمل على نزع الصراع السياسي.	30	%37.5	29	%36.2	21	%26.2
2-يمكن استخدام بعض صفحات الفيس بوك في بث روح التسامح والمصالحة بين كل الأط ارف المتصارعة.	40	%50	22	%27.5	18	%22.5
3-تساهم بعض صفحات الفيس بوك في نبت العنف والتطرف.	40	%45.4	28	%31.8	12	%15
4-تساهم بعض صفحات الفيس بوك في زيادة التعصب القبلي والجهوي.	38	%43.2	30	%34	12	%15

توضح البيانات جدول رقم(10) البيانات الاتية:

-وافق(37.5%) من ال مبحوثين على مساهمة صفحات الفيس البوك في توفير المعلومات التي تعمل على نزاع الصراع السياسي، في حين أجاب(36.2%) منهم بأنهم موافق الي حد ما و(26.2%) من هم غير موافق.

-أجاب(50%) من ال مبحوثين بموافقتهم على استخدام صفحات الفيس بوك في بث روح التسامح والمصالحة بين الا ط ارف المتصارعة، في حين أجاب(27.5%) منهم بأنهم موافق الي حد ما و (22.5%) غير موافق.

-أقاراً (45.4%) من ال مبحوثين لموافقهم بمساهمة صفحات الفيس بوك في نبث العنف والتفرق، في حين أجاب منهم (31.8%) بأنهم موافق الي حد ما و(15%) غير موافق.

وافق(43.2%)من المليونين لمساهمة صفحات الفيس بوك في زيادة التعصب القبلي والجه وي ،في حين أجاب (34%) منهم بموافق الي حد ما و(15%) منهم غير موافق.

نتائج الدراسة توصلت الدراسة الي النتائج الاتية:

-ان 38.7% من افراد العينة يشاهدون الفيس بوك بشكل يومي من ساعتين الي أكثر من ذلك.

-ان 50% من افراد العينة كانت درجة استخدامهم للفيس بوك قوية جداً وهذا ما يعزز الاعتماد على وسائل الاعلام الجديد.

-أجاب 40% من افراد العينة بان العمل الذي يؤديه الفيس بوك في موضوع المصالحة الوطنية هو العمل على التوعية السياسية والثقافية.

-يرى 45% من افراد العينة ان مساهمة الفيس بوك في فهم ونشر قيم المصالحة الوطنية كانت بدرجة كبيرة.

-رأي 50% من افراد العينة ان مساهمة الفيس بوك في كيفية نشر قيم المصالحة الوطنية كانت عن طريق استخدام صفحات الفيس بوك في بث روح النتائج والمصالحة.

أولا: الكتب

1.ابوبكر خليفة ابوبكر، ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، دار الكتب الوطنية، ط2، 2018.

2.رضى أمين، الاعلام الجديد، ط1، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2015.

3.سكينة إبراهيم بن عامر، دليل الباحث العلمي، ط1، بنغازي، الدار العلمية للنشر والتوزيع، 2019

4.سمير محمد حسين، بحوث الاعلام، القاهرة، عالم ال كتب، ط3، 1999.

5.عباس مصطفى صادق، الاعلام الجديد الوسائط والتطبيقات دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2008.

6.عبد الرزاق الدوليمي، الاعلام الرقمي والمجتمعات المعاصرة، دار الابتكار للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2019.

7.عبد السلام جمعة زاقود، مسار المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي، عمان، دار الزهرات للنشر والتوزيع، ط1، 2012.

8.على حجازي، الاعلام البديل، عمان ،دار المعز للنشر والتوزيع، ط1، 2017.

9.على محمد، العدالة والمصالحة الوطنية ضرورة العدالة والمصالحة الوطنية، القاهرة، دار ابن خلدون للنشر والتوزيع، 2012.

10_فيصل محمد عبد الغفار، شبكات التواصل الاجتماعي، ط1، الجنادرية للنشر والتوزيع 2015.

ثانيا: الرسائل والبحوث العلمية:

1.رامي حسين حسني الشرافي، دور الاعلام الجديد في تعزيز قضية المصالحة الوطنية، مجلة خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد الثاني، العدد السابع، ص687.

2.محمد علاوة، الاعلام الجديد المفهوم والخصائص والعوامل التي تميزه عن الاعلام التقليدي وطبيعة العلاقة بينهما، المجلة العلمية الجزائرية، العدد السادس وثلاثون،2022.

3.موسى طالب، جهود وسائل الاعلام في تزويد الجامعات الفلسطينية بالمعلومات حول القضية المصالحة الوطنية، المجلة العربية للأعلام والاتصال، الرياض العدد السابع مايو 2011.


مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
Journal of the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific Studies
الإكـاديمية الليبيـة - بنـغـازي
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch

EXPLORATION DU POUVOIR DES MOTS DANS LA COMMUNICATION ET LA PERSUASION SUR LES DÉCISIONS HUMAINES

Dr.Souad Ameur*

* Professeur associé en linguistique et littérature comparée, Université de Benghazi, Faculté des langues

Résumé

Le langage est le tissu qui unit les membres d'une société. Il reflète l'identité et le patrimoine d'une communauté, et contribue à forger une identité nationale. À travers les mots et le langage, les valeurs, les croyances et les normes sociales sont transmises de génération en génération, assurant ainsi la pérennité et la cohésion de la société. Les mots sont un outil essentiel pour bâtir la confiance et la coopération entre les membres d'une communauté, et ils contribuent à résoudre les conflits et à construire des sociétés plus tolérantes. Apprendre de nouvelles langues élargit les horizons de la personne et ouvre de nouvelles perspectives. La langue joue un rôle crucial dans le développement de la pensée critique et créative, et améliore la capacité de la personne à communiquer et à s'exprimer. Les mots peuvent être utilisés comme un outil de manipulation et de contrôle en diffusant des mensonges, des rumeurs et en jouant sur les émotions. La propagande politique et médiatique est un exemple clair de l'utilisation du langage pour atteindre des objectifs spécifiques et influencer l'opinion publique. Il est important d'être conscient des techniques de manipulation linguistique afin de pouvoir les contrer et se protéger. L'étude du langage et de la persuasion nous révèle le pouvoir des mots sur l'esprit de la personne et sur ses comportements, ainsi que sur la construction de la société. Le langage n'est pas seulement un outil de communication, c'est le tissu de la vie qui relie les uns aux autres et au monde qui les entoure. En comprenant les mécanismes du langage et de la persuasion, la personne peut être plus conscients des influences qui l'entoure et peut ainsi utiliser le langage de manière consciente et responsable pour construire un monde meilleur. C'est pourquoi il est essentiel de développer des compétences critiques pour analyser le discours médiatique. Le langage joue également un rôle crucial dans l'éducation et le développement personnel, car il est la clé de la connaissance et du progrès. Cependant, nous devons être vigilants face à l'utilisation du langage comme outil de domination et de manipulation, et la personne doit développer sa capacité à penser de manière critique et à résister.

Mots-clés: Mots - langage - persuasion - communication - pensée critique

مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
Journal of the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific Studies
الإكاديمية الليبية ٠ بنغازي
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch



الملخص

اللغة هي النسيج الذي يربط أفراد المجتمع ببعضهم البعض، فهي تعكس هوية المجتمع وتراثه، وتساهم في بناء الهوية الوطنية. من خلال الكلمات، يتم نقل القيم والمعتقدات والأعراف الاجتماعية من جيل إلى جيل، مما يساهم في استمرارية المجتمع وتماسكه، الكلمات أداة أساسية لبناء الثقة والتعاون بين أفراد المجتمع، فهي تساهم في حل النزاعات وبناء مجتمعات أكثر تسامحًا. وتعلم لغات جديدة توسع آفاق الانسان وتفتح أبوابًا جديدة للفرص. فان لها دورًا حاسمًا في تطوير مهارات التفكير النقدي والإبداعي، وتحسين القدرة على التواصل والتعبير عن الذات. يمكن استخدام الكلمات كأداة للسيطرة والتلاعب بالناس من خلال نشر الأكاذيب والشائعات والتلاعب بالعواطف. الدعاية السياسية والإعلامية مثال واضح على استخدام اللغة لتحقيق أهداف معينة والتأثير على الرأي العام. من المهم أن يكون الانسان واعي بأساليب التلاعب اللغوي حتى يتمكن من مقاومتها وحماية نفسه، دراسة اللغة والإقناع تكشف لنا عن قوة الكلمات في تشكيل عقول الانسان وسلوكه، وبناء المجتمعات. فهي ليست مجرد أداة للتواصل، بل هي نسيج الحياة الذي تربطنا الانسان بالآخرين وبما حوله. من خلال فهم آليات اللغة والإقناع، يستطيع الانسان أن نكون أكثر وعياً بالتأثيرات التي تحيط به، وأن يستخدم اللغة بوعي ومسؤولية لبناء عالم أفضل ومن هنا تأتي أهمية امتلاك مهارات نقدية لتحليل الخطاب الإعلامي. اللغة تلعب أيضا دورًا حاسمًا في التعليم والتطور الشخصي، فهي مفتاح المعرفة والتقدم. ومع ذلك، يجب أن يكون الانسان حذرا من استخدام اللغة كأداة للسيطرة والتلاعب، وأن يعمل على تطوير قدراته على التفكير النقدي والمقاومة.

الكلمات المفتاحية: الكلمات–اللغة–الاقناع–التواصل– التفكير النقدي

Les mots ont un pouvoir particulier et apportent des changements profonds en nous-mêmes et dans nos communautés. Que ce soit dans les médias, la politique ou dans le quotidien, Ils portent une immense force de persuasion qui contribue à façonner les croyances et les actions. La communication linguistique, développée sur des milliers d'années, est bien plus qu'un simple échange d'idées ; c'est un outil puissant pour construire des ponts et tisser des relations humaines. En explorant les mécanismes du langage et de la persuasion, nous pouvons comprendre comment les mots nous affectent émotionnellement et cognitivement, et comment ils participent à la formation de notre identité collective. Comprendre comment fonctionne le langage et la persuasion est la clé pour percer les secrets derrière nos interactions quotidiennes. Les mots, sous leurs formes et significations multiples, constituent la base de la communication humaine. En étudiant la sémantique, la grammaire et les formes littéraires, nous pouvons décrypter les mécanismes psychologiques qui sous-tendent l'effet des mots sur nous. Cette compréhension n'est pas simplement une curiosité scientifique, mais un outil puissant pour améliorer nos compétences en communication et en persuasion, et pour construire des relations plus profondes avec les autres. Cet article vise à explorer en profondeur le pouvoir des mots dans la communication et la persuasion sur les décisions humaines. Ce travail s'inscrit dans le contexte actuel de manipulation verbale omniprésente dans la société, justifiant ainsi la nécessité d'une analyse approfondie. En examinant de près les mécanismes de la communication persuasive, on cherchera à apporter une contribution significative à la compréhension des impacts des mots sur les choix et comportements humains. Le contexte de cette étude se situe dans un monde où les discours persuasifs et la manipulation verbale sont monnaie courante, influençant des choix allant des décisions d'achat aux orientations politiques. La justification de cette exploration réside dans la nécessité primordiale de comprendre profondément comment les mots peuvent façonner nos croyances les plus profondes et pourtant les plus changeantes ainsi que nos actions qui en découlent. En scrutant de très près les multiples paramètres complexes du langage et de la persuasion, il devient impératif de dévoiler les mécanismes sous-jacents subtils, cachés et singulièrement captivants de ces processus pour une meilleure prise de conscience et une utilisation

éthique et responsable de ce pouvoir des mots qui fascine et interpelle l'humanité depuis des millénaires. Cette compréhension approfondie permettra une appropriation plus juste, plus humaine et plus respectueuse de ce moyen d'influence et de communication, évitant ainsi certains abus et dérives potentielles. De plus, l'étude approfondie de ces interactions peut permettre la navigation dans ce monde complexe tissé de discours et de phraséologies afin de demeurer lucides et sereins face à ces puissances linguistiques omniprésentes dans notre quotidien. En révélant les intrications profondes et les liens inattendus entre les choix de mots et la psyché humaine, cette exploration va au-delà de la simple prise de conscience individuelle, elle nous entraîne sur les chemins sinueux de la conscience collective où chaque mot prononcé trouve sa place et où chaque discours peut devenir une force bienveillante ou néfaste. C'est dans cette perspective élargie que cette étude s'inscrit, espérant ainsi faire avancer la recherche et contribuer au développement d'une société plus éclairée, où le pouvoir des mots est utilisé avec résilience et respect, pour le bien de tous. L'objectifs est de déterminer les stratégies et les techniques de communication verbale et persuasive ayant un impact significatif sur les décisions humaines. Cette étude peut fournir des connaissances pratiques et théoriques aux professionnels de la communication et de la persuasion, tout en éclairant le grand public sur les implications et les limites du pouvoir des mots.

Les origines de la communication verbale remontent à l'époque des premiers hominidés, environ 2 millions d'années avant notre ère. Ce fut une étape majeure dans l'histoire de l'humanité, marquée par l'émergence du langage articulé:

«Homme moderne s'est longtemps considéré comme le premier détenteur du langage. Et c'est l'argument anatomique qui prévalait: notre appareil vocal d'Homo sapiens, unique chez les hominidés, nous permet d'articuler des sons variés. Mais des arguments en faveur d'une apparition plus lointaine se sont ensuite fait jour. De récentes études anatomiques ont permis d'avancer que rien ne s'opposait à l'usage de la parole chez les Néandertaliens, apparus il y a 250.000 ans. Ils auraient notamment eu la capacité de prononcer les voyelles «a», «i» et «ou», ce qui revient à dire qu'ils auraient

pu prononcer autant de voyelles que nous»[1]

Cette forme de communication a permis aux ancêtres de l'homme moderne de transmettre des connaissances, de coordonner des actions et de renforcer les liens sociaux au sein de leur groupe. Ainsi, la communication verbale a forgé les bases de la culture et de la société humaine telle que nous la connaissons aujourd'hui. Les mots ont un pouvoir incroyable lorsqu'il s'agit de persuader quelqu'un. Qu'il s'agisse de la publicité, du discours politique ou même de la communication quotidienne, les mots ont la capacité de convaincre, de manipuler et de persuader. Les publicitaires utilisent des mots soigneusement choisis pour influencer les consommateurs et les inciter à acheter un produit. De même, les politiciens utilisent des discours persuasifs pour rallier des partisans à leur cause. Comprendre comment les mots peuvent être utilisés comme outils de persuasion est essentiel pour une communication efficace et éthique. L'importance des mots dans la communication émotionnelle est très grande. Les mots ont le pouvoir de susciter diverses émotions chez les individus, qu'il s'agisse de joie, de tristesse, de colère ou de peur. Le choix des mots peut influencer l'humeur et le bien-être des personnes avec qui nous communiquons, et il est essentiel de comprendre comment utiliser les mots de manière empathique et appropriée pour créer des interactions positives et constructives. Les mots utilisés pour exprimer des sentiments peuvent avoir un impact profond sur la manière dont ces émotions sont perçues et interprétées par les autres. Qu'il s'agisse de mots d'encouragement, de réconfort, de colère ou de désespoir, ils ont le potentiel de créer une expérience émotionnelle intense chez ceux qui les entendent. Comprendre cette dynamique est fondamental pour une communication efficace et empathique. Les mots jouent un rôle crucial dans la construction de liens solides et significatifs dans les relations interpersonnelles, La communication verbale permet aux individus de partager leurs idées, leurs émotions et leurs expériences, favorisant ainsi le développement de relations empathiques et compréhensives. Les mots peuvent servir de ponts entre les individus, facilitant la connexion émotionnelle

(1)-https://www.mnhn.fr/fr/depuis-quand-l-humain-est-il-capable-de-parler

et renforçant le sentiment de proximité. Par conséquent, choisir ses mots avec soin et empathie est essentiel pour établir et entretenir des relations interpersonnelles saines et enrichissantes:

«La communication empathique repose sur la capacité d'écouter activement et de comprendre les émotions de l'autre. Elle implique une attention sans jugement envers la personne qui s'exprime, afin de vraiment saisir son ressenti. En se concentrant sur les sentiments et les besoins de l'autre, on crée un espace d'échange propice à la confiance et à la compréhension mutuelle»(2)

Depuis l'aube de l'histoire, le langage a été un outil essentiel dans l'évolution des civilisations. La communication verbale, qui a commencé par de simples sons, a évolué pour devenir un système complexe de règles et de significations. Aujourd'hui, le langage n'est pas seulement un moyen de transmettre des informations, mais aussi un miroir qui reflète notre histoire, notre culture et notre identité. En étudiant l'évolution du langage, nous pouvons comprendre comment les mots ont façonné nos croyances et nos valeurs, et comment ils ont contribué à la formation du monde dans lequel nous vivons. Les mots ont un pouvoir immense pour façonner nos pensées et nos comportements. En explorant les mécanismes psychologiques et linguistiques qui sous-tendent la persuasion, nous pouvons comprendre comment les mots nous influencent individuellement et collectivement. La communication linguistique, qui s'est développée au cours de milliers d'années, est bien plus qu'un simple moyen de transmettre des informations ; c'est un outil puissant pour bâtir des communautés et façonner des civilisations. Il est essentiel de souligner l'évolution continue du langage en tant qu'organisme vivant, en constante transformation pour s'adapter aux changements sociaux et mondiaux. Le langage joue un rôle actif dans la pensée, et met en évidence son influence sur la manière dont la personne pense et perçoit le monde qui l'entoure. Delà vient le contexte et la justification de cette étude qui reposent sur la nécessité de mettre en lumière le caractère évolutif et dynamique du langage qui reflète

(2)-https://sante-opti.com/la-communication-empathique-un-pilier-de-laccompagnement/

et qui influence les sociétés. En s'appuyant sur la conviction que le langage et les mots sont bien plus qu'un simple système de communication, leur rôle est essentiel dans la construction de la pensée humaine puisque la diversité culturelle, linguistique, la dimension culturelle du langage, les nuances et les spécificités linguistiques propres à chaque culture, témoignent tous de ses valeurs et de ses traditions uniques.

Le langage est un organisme vivant en constante évolution, influencé par les changements sociaux, politiques et technologiques. De nouveaux mots, expressions et idiomes émergent régulièrement pour refléter les évolutions de la société. Les langues existantes subissent également des modifications au fil du temps, que ce soit par l'ajout de nouveaux termes, l'évolution de la prononciation ou des tournures de phrases. Cette évolution continue du langage en fait un domaine d'étude passionnant et en constante évolution. Le langage peut être comparé à un organisme vivant en raison de sa capacité à évoluer et à s'adapter. Comme tout être vivant, il est soumis à des influences extérieures qui le modifient. Les interactions sociales, les avancées technologiques et les découvertes scientifiques ont un impact direct sur l'évolution du langage, le rendant apte à survivre dans un environnement en perpétuelle mutation. Cette vision permet de mieux comprendre la dynamique complexe du langage et son lien étroit avec la société. Les changements linguistiques au fil du temps sont le reflet des évolutions culturelles, historiques et sociales qui marquent une société. Les termes utilisés, la grammaire, la prononciation et les expressions varient d'une époque à une autre, témoignant des transformations profondes au sein de la communauté linguistique. L'étude des changements linguistiques au fil du temps permet de mieux appréhender l'histoire et l'évolution des sociétés à travers le prisme de la langue, révélant les valeurs et les préoccupations qui ont animé les individus à différentes époques. Le langage joue un rôle fondamental dans la pensée, agissant à la fois comme un reflet et un moteur de celle-ci. En tant que reflet, le langage permet d'exprimer nos pensées et nos émotions, de les mettre en forme pour les communiquer aux autres. Mais au-delà de cette fonction, le langage agit également comme un moteur de la pensée, en influençant la manière dont nous conceptualisons le monde qui nous entoure. En effet, les mots que nous utilisons pour décrire notre réalité peuvent façonner notre perception et notre

compréhension de celle-ci. Ainsi, le langage n'est pas simplement un outil passif, mais un acteur actif dans la construction de nos pensées et de nos représentations mentales. Le langage est à la fois le reflet et le moteur de la pensée, ce qui reflète sa profonde influence sur nos processus mentaux. En tant que reflet, le langage nous permet d'exprimer nos pensées, nos désirs et nos émotions, et de les partager avec autrui. Ainsi, il matérialise et rend tangible le contenu de notre pensée. Mais le langage va au-delà de ce simple reflet, agissant également comme un moteur de la pensée. En effet, les mots que nous utilisons pour décrire la réalité façonnent notre compréhension du monde, influençant notre manière de penser et de raisonner. Par conséquent, le langage exerce une influence dynamique sur la façon dont nous concevons le monde et dont nous élaborons nos pensées. Le langage est bien plus qu'un moyen de communication, c'est aussi un vecteur de culture. Chaque société utilise son langage pour transmettre ses valeurs, ses croyances et son histoire. Ainsi, le langage est imprégné de la culture dans laquelle il évolue, et contribue à la perpétuation de cette culture à travers les générations. Cette relation étroite entre langage et culture démontre l'importance de prendre en compte la dimension culturelle lors de l'étude du langage et de ses évolutions. Le langage est le reflet de la culture qui le nourrit. Chaque langue comporte des mots, des expressions et des concepts uniques qui témoignent des coutumes, des croyances et des traditions d'une communauté. Ainsi, le langage devient un véritable vecteur de culture, permettant de transmettre l'essence même d'une société à travers les générations. Par conséquent, étudier le langage dans sa dimension culturelle revient à explorer les multiples facettes qui composent l'identité d'un peuple. Chaque culture a ses propres nuances et spécificités linguistiques qui reflètent sa vision du monde, ses valeurs et son histoire. Ces particularités linguistiques peuvent se manifester à travers la grammaire, le vocabulaire, les expressions idiomatiques ou même la gestuelle associée à la parole. L'étude des nuances linguistiques dans différentes cultures permet de mieux comprendre la manière dont la langue façonne la perception du monde et influe sur les interactions sociales au sein de chaque communauté. Les mots agissent comme des moyens de connexion authentique dans les relations interpersonnelles. Lorsqu'ils sont utilisés de manière réfléchie et intentionnelle, les mots peuvent exprimer la reconnaissance, la

gratitude, l'amour et le soutien. Ils sont un outil puissant pour établir des liens émotionnels profonds et pour renforcer la confiance. Les mots permettent également de valider les expériences et les émotions des autres, créant ainsi un sentiment de compréhension mutuelle. En utilisant les mots comme moyen de connexion, les individus peuvent cultiver des relations durables et enrichissantes. Dans le monde des médias et de la politique, l'usage des mots est un outil puissant pour influencer l'opinion publique. Les discours des politiciens, les articles de presse et les publicités utilisent des mots soigneusement choisis pour susciter des émotions, provoquer des réactions et façonner la perception du public. La manipulation de l'opinion publique à travers les mots peut se faire subtilement, en utilisant des termes chargés émotionnellement pour influencer les attitudes et les croyances des citoyens. L'analyse des discours politiques et médiatiques permet de mettre en évidence les stratégies de communication verbale visant à orienter et contrôler l'opinion publique. Les mots jouent un rôle crucial dans la communication interculturelle, car ils intègrent des significations et des nuances qui peuvent être spécifiques à une culture particulière. Comprendre les différents usages des mots dans différents contextes culturels est essentiel pour éviter les malentendus et les conflits. Les mots peuvent véhiculer des identités culturelles, des histoires, des croyances et des valeurs uniques, et ils peuvent refléter la diversité linguistique et culturelle du monde. En explorant la façon dont les mots sont utilisés dans divers contextes culturels, on peut développer une sensibilité culturelle et une communication plus efficace dans un monde de plus en plus interconnecté. La diversité linguistique et culturelle implique l'existence de nombreuses langues, dialectes, traditions, coutumes et modes de vie différents à travers le monde. Cette diversité influence la façon dont les gens utilisent les mots pour communiquer, exprimer des idées, raconter des histoires et transmettre des émotions. Grâce à cette diversité, les mots prennent des formes variées et portent des connotations spécifiques qui peuvent revêtir une signification profonde dans différentes cultures. Comprendre et respecter cette diversité linguistique et culturelle est fondamental pour une communication interculturelle inclusive et respectueuse. Cela peut favoriser des échanges plus enrichissants et renforcer les liens entre les individus et les communautés. Le lien entre les mots et le pouvoir, mettant en

lumière la façon dont les mots peuvent être utilisés pour influencer, convaincre et manipuler. De la persuasion politique à l'usage des mots dans les relations interpersonnelles, nous analysons les différentes formes de pouvoir que les mots peuvent exercer sur les individus et les groupes. Nous examinons également comment le choix des mots, leur ton et leur contexte peuvent renforcer ou affaiblir leur pouvoir, soulignant l'importance de la conscientisation linguistique et de la responsabilité dans l'usage des mots. Il est évident que les mots jouent un rôle crucial dans la communication humaine, ayant un impact puissant sur les émotions, les relations interpersonnelles, les médias, la politique, et les contextes culturels. Les mots sont des outils de persuasion et de manipulation, mais aussi des moyens de connexion et d'expression émotionnelle. Leur pouvoir dans la société est indéniable, et il est essentiel de comprendre comment les mots peuvent être utilisés de manière positive pour favoriser une communication efficace et respectueuse. La communication verbale repose sur plusieurs théories, dont celle de Paul Watzlawick sur les niveaux de communication. Selon cette théorie, la communication est régie par le contenu manifeste, le contenu latent et le rapport. De plus, la théorie de la communication de David Berlo met en évidence l'importance de la source, du message, du canal et du récepteur dans le processus de communication verbale:

«Si la théorie de la communication de Gregory Bateson a connu dans les années 1970 un essor remarquable, c'est en grande partie grâce aux publications de l'école de Palo Alto. Ce groupe de chercheurs a en effet su saisir l'essentiel de la pensée de Bateson et la présenter d'une façon plus accessible que celui-ci n'avait su le faire. Aussi, lorsqu'on parle de cette théorie de la communication, c'est d'abord à Paul Watzlawick et à ses collègues que l'on se réfère. Dans Une logique de la communication, Watzlawick et ses collaborateurs en ont présenté les fondements sous la forme de cinq axiomes (Watzlawick et al., 1981). Cette formule, bien qu'elle n'ait pas eu l'heur de plaire à Bateson, a pourtant l'avantage indéniable de faciliter l'accès à cette approche.»

Ces théories fournissent des bases solides pour comprendre la dynamique complexe de la communication verbale et son impact profond sur les décisions humaines. Lorsque nous explorons davantage le sujet, nous découvrons que la com-

munication verbale est un processus bien plus complexe qu'il n'y paraît à première vue. Elle implique non seulement des mots et des phrases, mais aussi des gestes, des expressions faciales, des intonations vocales, et même des silences. Chaque composant de la communication verbale joue un rôle crucial dans la transmission efficace des idées, des émotions et des informations. De plus, il est important de noter que la communication verbale est également influencée par des facteurs tels que la culture, le contexte social, et les expériences personnelles. Cela signifie que la façon dont nous comprenons et interprétons la communication verbale peut varier considérablement d'une personne à l'autre. En fin de compte, la communication verbale est un processus dynamique qui nécessite une écoute attentive, une compréhension mutuelle et une clarté dans l'expression. Les théories de la communication verbale sont un domaine d'étude qui englobe plusieurs concepts clés. Parmi ces théories, on trouve la théorie de la cohérence, la théorie de la réciprocité et la théorie de l'ancrage. Chacune de ces théories apporte des connaissances précieuses sur la manière dont la communication verbale influence nos interactions sociales. La théorie de la cohérence postule que les individus cherchent à maintenir une congruence entre leurs croyances, leurs attitudes et leurs comportements. Ainsi, lorsque la communication verbale met en évidence une incohérence entre ces trois éléments, cela peut entraîner une déstabilisation et une réaction adaptative. Par exemple, si une personne exprime des opinions contradictoires sur un sujet, cela peut provoquer de la confusion et de l'incertitude chez les interlocuteurs. La théorie de la réciprocité met l'accent sur l'importance de l'échange équitable dans la communication verbale. Selon cette théorie, les individus ont tendance à répondre de manière similaire à ce qu'ils reçoivent dans une interaction verbale,Robert Cialdini(3) le célèbre psychologue américain, chercheur à l'Université de l'Arizona a publié son livre intitulé « Influence : La psychologie de la persuasion où il a découvert les six principes pour augmenter la force de persuasion : le principe de réciprocité,le principe de rareté,le principe d'autorité, le principe de coherence,le

(3)-https://nospensees.fr/robert-cialdini-et-les-6-principes-de-la-persuasion

principe de la preuve sociale, et le principe de la sympathie.

Par exemple, si quelqu'un exprime de la gratitude ou de l'affection, l'autre personne est plus susceptible de répondre de manière positive. De même, si une personne est agressive ou hostile, elle peut susciter une réaction similaire chez son interlocuteur. La théorie de l'ancrage se concentre sur la façon dont la présentation sélective de l'information peut influencer les décisions humaines. Les individus ont souvent recours à des repères ou des points de référence lorsqu'ils prennent des décisions. Ces repères, appelés «ancres», peuvent être des informations préalables, des attentes ou des normes sociales. Par exemple, lors de négociations, la première offre peut jouer le rôle d'ancre et influencer le reste de la discussion. En résumé, les théories de la communication verbale, telles que la théorie de la cohérence, la théorie de la réciprocité et la théorie de l'ancrage, sont des outils précieux pour comprendre les dynamiques sociales. En approfondissant nos connaissances dans ces domaines, nous pouvons améliorer notre communication verbale et créer des interactions plus harmonieuses et efficaces. La communication verbale est fortement influencée par la sémantique et la syntaxe. La sémantique, qui se rapporte à la signification des mots et de leur combinaison, ainsi que la syntaxe, qui concerne l'ordre des mots et la structure des phrases, sont des éléments essentiels pour transmettre un message de manière efficace. Une compréhension précise et approfondie de la sémantique et de la syntaxe est nécessaire pour une communication claire, persuasive et impactante. Les nuances de la signification des mots et les erreurs de syntaxe peuvent grandement influencer les décisions des individus, démontrant ainsi l'importance de maîtriser ces concepts pour éviter toute confusion ou interprétation erronée. En analysant la signification profonde et contextuelle des mots et en respectant scrupuleusement la structure grammaticale, il est possible de transmettre des idées de manière claire, précise et concise pour faciliter la compréhension mutuelle au sein de l'échange verbal. De plus, une connaissance approfondie de la sémantique et de la syntaxe permet d'éviter les malentendus et les erreurs d'interprétation, car elle confère une compréhension précise de la signification des mots et de leur combinaison, ainsi que la capacité de construire des phrases cohérentes et compréhensibles. Cependant, une mauvaise utilisation de la syntaxe peut entraîner des phrases ambiguës,

prêtant à confusion et conduisant à des malentendus regrettables :

"Homophones: Une faible utilisation de la forme peut créer une ambiguïté lorsque les homophones sont utilisés dans une phrase. Les homophones sont des mots qui sonnent de la même manière mais ont des significations différentes. Par exemple, les mots « correctement » et « écriture » sont des homophones. Si la forme faible de « écrire » est utilisée dans une phrase, elle peut créer une ambiguïté. Par exemple, «J'ai besoin d'écrire une lettre» peut être ambigu si la forme faible de «écrire» est utilisée, car elle peut ressembler à «correctement» et créer une confusion. Stress de la phrase : une faible utilisation de la forme peut également créer une ambiguïté lorsque le stress est déplacé dans une phrase. Par exemple, considérez la phrase «Je n'ai jamais dit qu'elle avait volé mon argent». Selon le mot stressé, le sens peut changer. Si le stress est sur « jamais », cela signifie que la personne ne l'a pas dit. Si le stress est «dit», cela signifie que la personne ne l'a pas dit mais quelqu'un d'autre l'a fait. Si le stress est sur « elle », cela signifie que quelqu'un d'autre a volé l'argent. Contractions : une faible utilisation de la forme peut également créer une ambiguïté lorsque des contractions sont utilisées. Les contractions sont des formes de mots raccourcies, telles que «ne peuvent» pour «ne peut pas». Par exemple, considérez la phrase «Je ne peux pas croire que vous avez fait ça. «Si la forme faible de «Can't» est utilisée, elle peut créer une ambiguïté. Il peut être interprété comme «je ne peux pas croire que vous l'avez fait », qui a une signification différente. Lettres silencieuses : L'utilisation de la forme faible peut également créer une ambiguïté lorsque des lettres silencieuses sont utilisées dans une phrase. Les lettres silencieuses sont des lettres qui ne sont pas prononcées en un mot, comme le «B» dans «Peigl". Par exemple, considérez la phrase «J'ai un peigne dans mes cheveux».Si la forme faible de «peigne» est utilisée, elle peut ressembler à «venir», ce qui peut créer une ambiguïté et une confusion. L'ambiguïté causée par une faible consommation de forme peut entraîner des malentendus dans la communication. Pour éviter l'ambiguïté, il est important de prêter attention à la prononciation, à l'intonation, au stress et aux formes faibles dans une phrase. Ce faisant, nous pouvons communiquer notre

message plus efficacement et éviter la confusion».(4)

Une maîtrise totale donc de la sémantique et de la syntaxe est indispensable pour une communication verbale claire et efficace afin d'influencer positivement les décisions prises par les individus. Il est donc primordial de les prendre en compte, de les développer dans le cadre de tout échange verbal, et de les approfondir dans une optique d'amélioration constante. La psychologie de la persuasion étudie avec minutie et analyse en profondeur les divers mécanismes mentaux qui sous-tendent la capacité extraordinaire à influencer de façon significative et durable les croyances profondément enracinées, les attitudes préétablies et les comportements habituels des individus. Une compréhension approfondie de ces mécanismes psychologiques est cruciale pour développer des stratégies de communication incroyablement efficaces. La persuasion est en effet un art subtil qui requiert une compréhension précise des leviers psychologiques pouvant être actionnés pour persuader autrui. Cette discipline extrêmement passionnante repose non seulement sur des modèles classiques de persuasion tels que le modèle Hovland-Yale, largement connu et reconnu pour son approche rigoureuse, mais également sur d'autres théories telles que le modèle de la motivation-opportunité-capacité, qui met en évidence l'importance des motivations, des opportunités et de la capacité des individus à être persuadés. De plus, le modèle du traitement de l'information, qui explore les mécanismes cognitifs et émotionnels à l'œuvre lors de la persuasion, est également étudié de près. L'exploration de ces modèles et théories permet de décomposer et d'analyser les processus complexes et fascinants impliqués dans la persuasion. Les chercheurs en psychologie de la persuasion s'efforcent de comprendre comment, à travers l'utilisation de mots, d'arguments et de techniques de communication spécifiques, il est possible de convaincre les individus et

(4)- Ambiguité resolution des significations ambigues dues à une faible utilisation de la forme https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=https://fastercapital.com/fr/contenu/Ambiguite--resolution-des-significations-ambigues-dues-a-une-faible-utilisation-de-la-forme.html&ved=2ahUKEwi49Ly0gLKJAxXQSvEDHaXGEQoQFnoECBIQAw&usg=AOvVaw3pnE18FjnulTRrD5gr-Hvn
Mis à jour: 5 Jun 2024 6 minutes

de les amener à adopter de nouvelles croyances, à modifier leurs attitudes et à changer leurs comportements de manière durable. Il s'agit d'un domaine de recherche passionnant car il explore les tréfonds de la psyché humaine et les subtilités de l'influence sociale. Grâce à ces avancées scientifiques, il devient possible d'améliorer les pratiques de communication et de persuasion dans divers domaines, tels que la publicité, la politique, le marketing ou encore la santé. En conclusion, la psychologie de la persuasion est une discipline fascinante qui permet d'approfondir notre compréhension des processus de persuasion et de développer des stratégies de communication efficaces. Les mécanismes mentaux étudiés dans ce domaine sont à la fois complexes et passionnants, offrant ainsi des perspectives intéressantes pour influencer les croyances, les attitudes et les comportements des individus. En exploitant les connaissances acquises grâce à la recherche scientifique, nous pouvons progresser dans notre capacité à persuader autrui et à créer un impact durable dans notre société. Les modèles classiques de persuasion offrent une grille d'analyse détaillée et approfondie des différentes étapes cruciales du processus persuasif, allant du stimulus initial à la réponse comportementale. Par exemple, le modèle Hovland-Yale, largement reconnu et utilisé, distingue avec précision les étapes fondamentales de l'exposition, de l'attention, de la compréhension profonde, de la rétention mémorielle et, enfin, de l'action décisive. Ces modèles, qui ont fait leurs preuves dans de nombreuses études et recherches, permettent de mieux appréhender, voire de décortiquer, les stratégies de persuasion les plus pointues. En s'appuyant sur ces théories robustes, les individus sont en mesure d'identifier et de sélectionner avec une plus grande précision les leviers les plus efficaces pour influencer les choix et les décisions des autres. Grâce à cette approche scientifique et rigoureuse, la persuasion devient une science à part entière, offrant aux praticiens les outils nécessaires pour devenir des influenceurs de premier plan et jouer un rôle crucial dans la sphère sociale et professionnelle. Le modèle Hovland-Yale, largement reconnu et utilisé, distingue avec précision les étapes fondamentales de l'exposition à la communication persuasive. Il fournit un cadre pertinent pour comprendre le processus par lequel les individus sont influencés par les messages. Cette introduction permettra d'aborder les origines, les concepts clés, les étapes du processus de persuasion, les applications, les

études, les critiques, les limites, les implications et la résonance contemporaine de ce modèle influent dans la communication persuasive. Les origines et le contexte historique du modèle Hovland-Yale remontent à la seconde guerre mondiale, période durant laquelle les chercheurs se sont intéressés à comprendre l'influence des messages de propagande sur les soldats. Cette période a jeté les bases de la communication persuasive telle qu'elle est étudiée aujourd'hui. Le modèle Hovland-Yale a été développé dans ce contexte afin de comprendre les mécanismes de persuasion et les facteurs qui influencent l'efficacité des messages publicitaires et de communication. Les concepts clés du modèle Hovland-Yale incluent l'expérience de communication, l'attitude envers l'objet, le lien entre attitude et comportement, l'identification, la crédibilité de la source, la force du message, et les caractéristiques de l'audience. Ces concepts jouent un rôle essentiel dans la compréhension du processus de persuasion et dans l'élaboration de stratégies efficaces pour influencer les attitudes et les comportements des individus à travers la communication persuasive. Le modèle Hovland-Yale, largement reconnu et utilisé, distingue avec précision les étapes fondamentales de l'exposition à un message persuasif. Ces étapes sont essentielles pour comprendre le processus global de persuasion et pour élaborer des stratégies efficaces. L'attention, la compréhension et l'acceptation sont les piliers sur lesquels repose ce modèle et chacune joue un rôle spécifique dans la réception du message et la formation de l'attitude du destinataire. L'attention est la première étape cruciale dans le processus de persuasion. Sans elle, le message risque de ne pas être perçu et donc d'être inefficace. Cette étape implique la captation de l'attention du public cible, ce qui peut être accompli par divers moyens tels que des éléments visuels saisissants, des titres accrocheurs ou une orientation vers des préoccupations personnelles du destinataire. La capacité à susciter l'attention est essentielle pour préparer le terrain à la réception du message persuasif:

«Comprendre un message ne veut pas forcement que l'on est totalement (ou même partiellement) d'accord avec ce qu'il véhicule, il faut donc faire en sorte que la cible accepte de modifier son comportement, pour y parvenir, le message doit démontrer les bienfaits de ce changement et/ou les méfaits du contraire (Jouve, 1994, p. 54). Une fois que la cible accepte de changer son comportement, il doit être en mesure de

Retenir les informations distillées dans le message, car les oublier reviendrais à anéantir toutes lesétapes précédentes»(5)

Une fois que l'attention est captée, la compréhension du message devient l'objectif principal. Cette étape implique la clarté et la pertinence du contenu du message afin que le public puisse le comprendre correctement. L'utilisation de langage accessible, d'arguments logiques et d'exemples concrets sont des éléments clés pour faciliter la compréhension. Sans une compréhension adéquate, le message persuasif risque d'être rejeté ou mal interprété:

«D'après Galisson et Coste la définissent dans le dictionnaire de didactique des langues comme « une opération mentale, résultat du décodage d'un message qui permet(…) à un auditeur de saisir la signification que recouvrent des signifiants sonores. »(1976, p.110).Cela reflète l'effort énorme donné par le cerveau humain pendant le traitement de l'information retenue par l'appareil auditive afin d'élaborer le sens durant la compréhension»(6)

Une fois que l'attention est acquise et que le message est compris, la phase d'acceptation entre en jeu. Cette étape consiste à convaincre le destinataire de l'efficacité et de la pertinence du message. Des arguments convaincants, des preuves solides et une présentation crédible sont nécessaires pour faciliter l'acceptation. Sans cette phase, le processus de persuasion est incomplet, car l'objectif final est d'amener le destinataire à adopter l'attitude souhaitée. Un cas pratique illustrant le modèle Hovland-Yale est celui des campagnes de sensibilisation aux enjeux environnementaux. En utilisant les concepts clés du modèle, telles que l'attention et l'acceptation, des organisations ont conçu des messages persuasifs pour inciter à des comportements écologiques bénéfiques. Ces cas concrets démontrent comment les principes du modèle peuvent

(5)- BENBOUZID, Badreddine, Brahim DOUAR, and Adel SELMANI. "La publicité sociale au service de l'intérêt public: Une analyse comportementale Social Advertising in the Service of the Public Interest: A Behavioral Analysis." Revue Forum d'études et de recherches économiques Volume. Vol. 5. No. 01. 2021. cerist.dz

(6)- IMPACT, C. and ORALE, S. U. R. L. A. C. "MÉMOIRE DE MASTER." archives. univ-biskra.dz, . univ-biskra.dz

être appliqués avec succès dans des contextes réels. La compréhension et l'acceptation sont deux processus interdépendants qui jouent un rôle crucial dans nos relations avec les autres et avec nous-mêmes. Comprendre, c'est décoder les informations, les interpréter et construire un sens à partir d'elles. Cela implique non seulement une compréhension cognitive, c'est-à-dire intellectuelle, mais aussi une compréhension émotionnelle, qui consiste à se mettre à la place de l'autre et à ressentir ce qu'il ressent. L'acceptation, quant à elle, va au-delà de la simple compréhension. Elle implique de reconnaître la validité d'une réalité, d'une opinion ou d'un sentiment, même s'il diffère du nôtre. C'est une attitude qui nécessite de l'ouverture d'esprit, de l'empathie et de la tolérance. La compréhension est souvent une condition préalable à l'acceptation. En effet, il est difficile d'accepter quelque chose que l'on ne comprend pas. Cependant, la compréhension ne garantit pas l'acceptation. D'autres facteurs, tels que nos valeurs, nos croyances et nos expériences passées, peuvent influencer notre capacité à accepter les différences. Les enjeux de la compréhension et de l'acceptation sont multiples. Dans nos relations interpersonnelles, elles favorisent la résolution des conflits, le renforcement des liens sociaux et la construction de relations durables. Dans le monde professionnel, elles sont essentielles pour le travail en équipe, la gestion de la diversité et la résolution de problèmes complexes. Plus largement, la compréhension et l'acceptation sont des fondements de sociétés justes et inclusives. Cependant, plusieurs obstacles peuvent entraver notre capacité à comprendre et à accepter les autres. Les biais cognitifs, les émotions négatives et les difficultés de communication sont autant de facteurs qui peuvent limiter notre ouverture d'esprit. Pour favoriser la compréhension et l'acceptation, il est important de développer certaines compétences telles que l'écoute active, l'empathie, la curiosité et l'ouverture d'esprit. En conclusion, la compréhension et l'acceptation sont des compétences essentielles pour vivre en harmonie avec soi-même et avec les autres. En développant ces compétences, nous pouvons construire des relations plus solides, résoudre les conflits de manière plus constructive et contribuer à un monde plus juste et équitable:

«The classic definition of social psychology, provided by Gordon W. Allport (1985), is "an attempt to understand and explain how the thought, feeling, and behav-

ior of individuals is influenced by the actual, imagined, or implied presence of others." That is, social psychology studies how we are affected to our very core by the fact that we are fundamentally social creatures. If humans lived solitary and disentwined lives, the field of social psychology most certainly would not exist. Social psychologists study a wide variety of topics, many of which overlap with other areas of psychology (developmental, cognitive, clinical, neuroscience), as well as other disciplines outside psychology (sociology, education, law, business, political science). At its core are three guiding principle that weave together theory and research within the field (see Ross & Nisbett, 1991»[7]

Des recherches expérimentales ont été menées pour tester la validité et l'efficacité du modèle Hovland-Yale dans divers domaines. Par exemple, des expériences ont été menées pour mesurer l'impact de différentes stratégies de communication persuasive basées sur les étapes du processus de persuasion. Ces études expérimentales ont apporté des données empiriques confirmant la robustesse du modèle dans la compréhension et l'influence des attitudes et des comportements. Le modèle Hovland-Yale offre une compréhension approfondie du processus de persuasion et de communication persuasive, en mettant en lumière les éléments clés tels que l'attention, la compréhension et l'acceptation. Ces étapes fournissent un cadre solide pour analyser et comprendre comment les messages persuasifs sont reçus et traités. De plus, les implications pratiques de ce modèle sont vastes, offrant des pistes pour concevoir des campagnes de communication efficaces et des stratégies de persuasion convaincantes. Les biais cognitifs se réfèrent aux erreurs systématiques dans le traitement de l'information, qui peuvent influencer la réception et l'évaluation des messages persuasifs. Ces biais, comme l'effet de confirmation, l'ancrage ou la dissonance cognitive, contribuent à façonner les réactions des individus face à la persuasion. Comprendre l'impact de ces biais est crucial pour adapter les discours et optimiser leur efficacité. Les biais cognitifs sont un domaine de recherche fascinant qui a captivé l'attention de nombreuses disci-

(7) - https://www.researchgate.net/publication/314045728_Social_Psychology

plines, de la psychologie à la communication en passant par le marketing. Ils font partie intégrante de notre façon de penser et d'interagir avec le monde qui nous entoure. Les différents types de biais cognitifs, comme la tendance à rechercher des informations qui confirment nos croyances préexistantes ou à s'appuyer sur des informations initiales lors de la prise de décision, peuvent avoir un impact profond sur la façon dont nous traitons et interprétons les messages persuasifs. Par conséquent, il est crucial de prendre en compte ces biais lors de la conception de discours persuasifs afin de maximiser leur pouvoir d'influence. En adaptant nos messages en fonction de ces biais, nous pouvons optimiser leur capacité à persuader et à convaincre. Cela nécessite une compréhension approfondie de la psychologie cognitive et de la manière dont les individus traitent et assimilent l'information. En se basant sur des recherches empiriques et en utilisant des techniques telles que l'ancrage, la répétition stratégique et l'alignement avec les valeurs préexistantes, il est possible de créer des messages persuasifs qui contournent ces biais et atteignent leur public cible de manière efficace. Les biais cognitifs sont donc un outil puissant dans l'arsenal des communicateurs persuasifs, mais ils doivent être utilisés avec précaution et éthique. En comprenant et en exploitant ces biais de manière responsable, nous pouvons maximiser l'influence de nos messages sans tomber dans la manipulation ou la tromperie. En conclusion, les biais cognitifs sont des mécanismes complexes qui influencent notre réception et notre évaluation des messages persuasifs. Ils sont essentiels pour adapter nos discours et atteindre notre public cible de manière convaincante. En comprenant ces biais et en les utilisant de manière éthique, nous pouvons optimiser l'efficacité de nos messages et influencer positivement les attitudes et les comportements des individus.

La rhétorique est l'art de convaincre et de persuader à travers les mots, en utilisant des techniques de communication efficaces pour influencer les décisions humaines. Elle repose sur une compréhension profonde des fondements de la rhétorique, ce qui est essentiel pour maîtriser l'art de convaincre et de persuader dans divers contextes. Par exemple, dans le domaine de la politique, la rhétorique joue un rôle crucial pour persuader les électeurs et remporter des élections. Dans le monde des affaires, la rhétorique est essentielle pour influencer les clients, les partenaires commerciaux

et les investisseurs. Même dans les relations interpersonnelles, la rhétorique peut être utilisée pour communiquer efficacement, résoudre les conflits et inspirer confiance. En développant les compétences en rhétorique, on acquiert la capacité de s'exprimer avec persuasion et d'avoir un impact positif sur les autres. Il est donc primordial de se familiariser avec les différentes stratégies rhétoriques, telles que l'utilisation de l'éthos, du pathos et du logos, ainsi que les structures argumentatives convaincantes. En comprenant les principes de la rhétorique, on devient un communicateur plus habile, capable d'articuler ses idées de manière claire, persuasive et influente. Alors, que ce soit dans la sphère publique ou dans le domaine privé, la rhétorique reste un outil puissant pour persuader, influencer et convaincre avec succès:

«D'une manière ou d'une autre, nous reconnaissons que les figures sont partout depuis le développement des théories d'analyse du discours notamment dans le discours politique. La figure est « la matrice de la rhétorique ancienne qui donne au discours un esthétisme : éclat, grâce » c'est pourquoi, cette notion de figure est liée à l'origine à la rhétorique, dont l›objet est l›étude du style et des techniques de persuasion. Les figures de style, viennent du latin figura, sont « des procédés d'expression utilisés pour émouvoir, impressionner, persuader, plaire, embellir » Elles permettent de faire passer à l'auditoire

un message ou une pensée de façon plus éloquente. Les mots sont choisis et agencés de manière à posséder une force suggestive qui frappera l'auditoire. En bref, Les figures de style sont le principal instrument de « l'art de bien dire. »[8]

Les trois genres de discours selon Aristote, Le célèbre philosophe et penseur de l›Antiquité grecque, largement reconnus et étudiés sont : le discours délibératif, le discours judiciaire et le discours épidictique. Tous ces genres de discours visent à persuader et influencer le public, que ce soit pour prendre des décisions importantes ou pour juger une action spécifique. Comprendre ces différentes catégories de discours est

(8) - Hassan, M. A. M., Farghali, D. N. M., & Mahmoud, D. R. M. (2024). Les figures rhétoriques dans quelques allocutions d'Emmanuel MACRON: étude stylistique, 8(71), 95-131.مجلة كلية الآداب. جامعة بني سويف · ekb.eg

essentiel pour adapter sa communication de manière efficace et appropriée à un objectif donné. En connaissant les caractéristiques propres à chaque genre de discours, il est plus facile de choisir les arguments, les techniques rhétoriques et les stratégies de persuasion les plus adaptées pour convaincre de manière convaincante. Que ce soit pour convaincre un auditoire d'adopter une certaine politique, pour défendre ou accuser quelqu'un en justice, ou pour célébrer un événement spécial, il est essentiel de maîtriser les spécificités du discours délibératif, du discours judiciaire et du discours épidictique. En somme, la connaissance et la maîtrise de ces genres de discours permettent de devenir un communicateur plus efficace et persuasif, capable d'adapter son message en fonction des circonstances et de l'objectif visé. Les différentes figures de style, telles que la métaphore, l'allégorie, l'anaphore et l'hyperbole, jouent un rôle essentiel dans la rhétorique en renforçant les arguments et en attirant l'attention de l'auditoire. Leur efficacité réside principalement dans leur capacité à captiver l'attention, à rendre le discours plus mémorable et à susciter des émotions intenses. Ainsi, il est crucial de comprendre comment utiliser ces figures de style de manière stratégique afin de maximiser l'impact de la communication persuasive et de convaincre pleinement les destinataires. En maîtrisant ces outils rhétoriques, il devient possible de créer des discours captivants, percutants et persuasifs qui laissent une impression durable dans l'esprit des auditeurs. La pratique régulière de l'utilisation de ces figures de style permet de développer son propre style d'expression et d'améliorer ses compétences en communication, en particulier dans les domaines tels que le discours public, la publicité et la politique. Ainsi, les figures de style sont bien plus que de simples procédés ornementaux, elles sont des armes puissantes pour influencer et persuader. Lorsque nous examinons les différentes figures de style, nous pouvons constater leur variété et leur importance dans la rhétorique. La métaphore est une figure de style couramment utilisée, qui consiste à comparer deux éléments en utilisant un terme ou une expression qui ne leur est pas littéralement applicable. Par exemple, on peut dire que «la vie est un voyage» pour illustrer le caractère changeant et imprévisible de notre existence. Cette comparaison suggestive permet de créer une image vivante et saisissante dans l'esprit de l'auditoire. De même, l'allégorie est une figure de style puissante qui représente symboliquement

des idées abstraites par des personnages, des actions ou des événements concrets. Par exemple, l'allégorie de la justice sous la forme d'une femme aveugle tenant une balance symbolise l'équité et l'impartialité dans le système judiciaire. Cette représentation visuelle rend l'idée plus accessible et émotionnellement engageante pour le public. L'anaphore est une figure de style où un mot ou une phrase est répétée au début de plusieurs phrases ou clauses successives. Cette répétition crée un effet rythmique et une emphase sur les idées ou les émotions exprimées. Par exemple, le discours de Martin Luther King Jr. intitulé «I Have a Dream» est un exemple célèbre d'anaphore, où il répète les mots «I have a dream» pour souligner le message d'espoir et d'égalité qu'il souhaite transmettre:

«Le discours «J'ai un rêve» de King commence par faire référence à la Proclamation d'émancipation comme un «grand phare d'espoir» pour les esclaves qui subissent l'injustice ; malgré cet espoir, King a souligné qu'un travail supplémentaire était nécessaire pour que les Afro-Américains soient vraiment libres dans leur propre pays.King utilise la métaphore d'un chèque sans provision pour décrire comment l'Amérique a maltraité les Afro-Américains, malgré les termes de la Constitution américaine et de la Déclaration d'indépendance qui accordent à tous les droits à la vie, à la liberté et à la poursuite du bonheur.»[9]

Enfin, l'hyperbole est une figure de style qui consiste à exagérer délibérément une situation, une caractéristique ou une émotion afin de créer un effet saisissant. Par exemple, dire que "je meurs de faim" pour exprimer simplement une grande faim est une hyperbole courante. Cette exagération intentionnelle permet d'attirer l'attention de manière dramatique et de donner plus de poids à ce qui est exprimé. Ces figures de style, parmi bien d'autres, sont les outils précieux du rhéteur. En utilisant judicieusement ces techniques dans la communication persuasive, il est possible de captiver,

(9)-https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=https://www.storyboardthat.com/fr/lesson-plans/j%2527ai-un-r%25C3%25AAve-par-martin-luther-king-jr&ved=2ahUKEwjs4d276LWJAxWxSvEDHdCiKVEQFnoECBIQAQ&usg=AOvVaw2nh6LgTDMQRxZ9wqNftRua

d'influencer et de persuader pleinement l'auditoire. En ajoutant des détails visuels et émotionnels, en structurant le discours de manière rythmée et en employant des expressions percutantes, on peut créer un impact durable dans l'esprit des auditeurs. Il est important de noter que la maîtrise des figures de style demande de la pratique et de l'expérience. En s'exerçant régulièrement à leur utilisation, on peut développer son propre style d'expression et améliorer ses compétences en communication. Que ce soit dans le discours public, la publicité ou la politique, les figures de style sont des outils incontournables pour influencer, persuader et laisser une impression durable. Ainsi, que vous soyez un étudiant en rhétorique ou un professionnel de la communication, il est crucial de comprendre et de maîtriser les différentes figures de style. Leur utilisation stratégique nous permet de créer des discours captivants, percutants et persuasifs qui pourraient capté l'attention de l'audience et les convaincre de notre point de vue. Le pouvoir des figures de style est extraordinaire. Ce sont des armes puissantes capable d'influencer et de persuader l'audiance, elles peuvent faire la différence entre un discours ordinaire et un discours extraordinaire. Leur impact est étonnant lorsqu'ils sont utilisées de manière stratégique et efficace. La neurolinguistique de son côté étudie comment le cerveau réagit à la langue et aux mots. Cette discipline à son tour examine les zones cérébrales activées lors de la réception de discours persuasifs, mettant en lumière l'implication de l'aire de Broca et de l'aire de Wernicke [(10)]dans le traitement du langage persuasif. le concept de l'implication de l'aire de Broca et de l'aire de Wernicke dans le fonctionnement du langage. Ces deux découvertes ont marqué un tournant majeur dans la compréhension des mécanismes cérébraux du langage, ouvrant la voie à de nombreuses études futures sur le sujet. L'aire de Broca est responsable de la production du langage, tandis que l'aire de Wernicke est impliquée dans la compréhension du langage. Lorsque ces deux aires travaillent de concert, la communication verbale fluide est possible.

(10) - Paul Broca (1824-1880). Bulletin de la société française d'anthropologie. Texte n° 1 : séance du 18 avril 1861, tome 2, p. 235-238 ; texte n° 2 : séance du 16 avril 1863, tome 4, p. 200-204.

La neurolinguistique explore comment les mots influencent la pensée et les décisions en activant différents réseaux neuronaux dans le cerveau, ce qui souligne l'importance de comprendre l'impact des mots sur le fonctionnement cérébral. Lors de la réception de discours persuasifs, le cerveau subit des changements neurologiques significatifs qui ont été largement étudiés. Des études approfondies ont démontré de manière convaincante que la persuasion active des zones cérébrales spécifiques impliquées dans le traitement du langage, de l'émotion et de la prise de décision. Ces résultats fascinants révèlent que le cortex préfrontal, une région critique du cerveau associée à l'évaluation cognitive, est activé de manière intense lors de l'évaluation des arguments persuasifs. L'activation de cette région indique que le cerveau examine et analyse de manière approfondie les informations présentées afin de prendre une décision éclairée. En outre, il a été observé que l'amygdale, une structure clé du système limbique, est intensément sollicitée lors de la réception de discours persuasifs. Cette activation de l'amygdale témoigne de son rôle crucial dans le traitement des émotions générées par ces discours. Les chercheurs ont découvert que les discours persuasifs peuvent susciter des réactions émotionnelles intenses chez les individus, allant de la surprise à la fascination en passant par l'enthousiasme ou l'indignation. Ces émotions jouent un rôle déterminant dans la formation des croyances et des attitudes face aux arguments persuasifs, influençant ainsi les décisions ultérieures. Comprendre ces processus neurologiques complexes est d'une importance cruciale pour appréhender pleinement l'impact profond des discours persuasifs sur les décisions humaines. En examinant les réponses neuronales spécifiques durant la persuasion, il devient possible d'identifier les mécanismes sous-jacents qui contribuent à l'influence persuasive. Cela offre des perspectives précieuses pour améliorer les techniques de communication, affiner les stratégies de persuasion et renforcer la résistance face à la manipulation. Dans l'ensemble, l'étude des changements neurologiques induits par les discours persuasifs ouvre de nouvelles perspectives pour la compréhension de l'influence sociale et de la prise de décision. Les recherches futures dans ce domaine permettront de mieux saisir les mécanismes sous-jacents qui régissent notre réceptivité aux arguments persuasifs, contribuant ainsi à une société plus critique et informée.

Les neurotransmetteurs jouent un rôle clé dans la réaction aux mots et discours persuasifs. Par exemple, la dopamine est libérée en réponse à des mots positifs ou à des discours gratifiants, renforçant ainsi les réponses neuronales associées à ces stimuli. De même, la sérotonine influence l'humeur et peut moduler la réceptivité aux discours persuasifs. Comprendre le rôle de ces neurotransmetteurs est essentiel pour appréhender la réaction du cerveau aux mots et pour évaluer leur impact sur les décisions humaines.

Les études de cas et les exemples concrets dans le domaine de la communication et de la persuasion offrent des illustrations particulièrement puissantes et captivantes de l'impact profond des mots sur les décisions humaines. Dans des situations réelles, on peut observer avec une clarté éblouissante comment les stratégies verbales sophistiquées ont été utilisées avec une maîtrise exceptionnelle pour influencer de manière extrêmement positive les comportements, les attitudes et les choix de ceux qui les entendent. Ces études approfondies permettent non seulement de mettre en lumière et d'explorer en profondeur les mécanismes subtils et complexes qui sous-tendent la persuasion verbale, mais elles permettent également d'analyser et de déchiffrer avec minutie les résultats concrets, tangibles et impressionnants qui en découlent, offrant ainsi une perspective incroyablement précieuse et éclairante pour comprendre et apprécier pleinement l'efficacité exceptionnelle des mots choisis avec soin et pertinence dans l'art exquis de la communication persuasive. Dans le domaine de l'éducation, les enseignants et les communicants pourraient utiliser ces connaissances pour adapter leurs méthodes de communication afin de maximiser l'impact de leur message. Comprendre comment la sérotonine influence la réceptivité aux discours persuasifs pourrait notamment être utile pour concevoir des interventions éducatives plus engageantes et persuasives

Les campagnes publicitaires à succès constituent des exemples incontournables de l'impact formidable que peuvent avoir les mots sur les décisions humaines. Les choix lexicaux et syntaxiques, la structure narrative, les figures de style, et les stratégies rhétoriques ingénieuses sont minutieusement déployées dans le but de pleinement atteindre des objectifs spécifiques. Parmi les nombreux exemples exceptionnels qui ont

marqué les esprits, on peut citer des publicités qui ont non seulement réussi à changer radicalement les comportements des consommateurs, mais ont également eu le pouvoir de transformer leurs perceptions de manière extraordinaire, voire même de susciter des émotions profondes et captivantes. Ceci démontre clairement et indéniablement l'incroyable et saisissante puissance des mots au sein du domaine complexe et fascinant de la publicité.

Les discours politiques marquants offrent une perspective fascinante sur la façon dont les mots peuvent façonner les opinions publiques, mobiliser les foules et influencer les décisions collectives. Si on voit de près les discours historiques ou contemporains, on constatera les stratégies rhétoriques utilisées par les dirigeants politiques pour convaincre, inspirer ou mobiliser les citoyens. Ces exemples concrets permettent d'illustrer comment les choix lexicaux, la structure du discours et les techniques persuasives ont été employés avec succès pour provoquer des changements significatifs dans la société, mettant ainsi en évidence le pouvoir profond des mots dans la sphère politique.

L'éthique et la responsabilité sont des principes essentiels qui doivent être pris en compte dans l'utilisation des mots en communication et persuasion. En effet, il est impératif de réfléchir à l'impact éthique du discours et du messages afin de ne pas manipuler ou tromper le public. La transparence et l'honnêteté sont des valeurs qui doivent guider les actions, car il est primordial de préserver la confiance. Par ailleurs, la responsabilité sociale revêt également une grande importance, car il faut bien comprendre que les mots ont le pouvoir d'influencer de manière significative les décisions humaines. C'est pourquoi il est essentiel d'agir de manière responsable en tenant compte de l'impact potentiel des paroles sur la société dans son ensemble. Il est donc essentiel de toujours agir avec éthique et responsabilité dans l'usage des mots en communication et persuasion. La transparence, l'honnêteté et la considération de l'impact du discours sur la société sont des principes fondamentaux qui doivent guider la personne. En agissant ainsi, chacun de nous nous préservera la confiance d'autrui et contribuera à une communication plus éthique et responsable. La manipulation est une pratique inacceptable dans la communication persuasive. Les professionnels

doivent respecter un code éthique strict, en évitant de jouer sur les émotions du public de manière abusive. L'éthique de la communication persuasive implique de garantir que les messages transmis sont éthiquement valables, véridiques et respectueux. Il est crucial de maintenir l'intégrité de la persuasion, tout en évitant toute forme de manipulation ou de coercition. Les limites éthiques dans la publicité et le marketing sont extrêmement cruciales pour préserver l'intégrité et la légitimité de ces domaines en constante évolution. Il est impératif de mettre en œuvre des stratégies publicitaires infaillibles qui ne nuisent en aucun cas à la société ou ne trompent les consommateurs. Les professionnels éminents de la publicité et du marketing se doivent donc de se conformer à des normes d'éthique rigoureuses, en veillant constamment à promouvoir des produits et services de manière impeccable, à la fois honnête et responsable. En s'efforçant d'atteindre ces objectifs élevés, il est essentiel d'éviter toute pratique publicitaire trompeuse, afin de préserver et de renforcer la confiance des consommateurs. Le maintien de cette confiance est non seulement un impératif éthique, mais aussi un facteur clé pour assurer la satisfaction continue des clients et la pérennité des entreprises. Les professionnels de la publicité et du marketing doivent donc consacrer des efforts considérables à la création de campagnes publicitaires innovantes, qui mettent en valeur les caractéristiques réelles et les avantages concrets des produits et services. L'accent doit être mis sur l'établissement de relations honnêtes et durables avec les clients, en fournissant des informations précises et transparentes. En tant que gardiens de l'éthique de la publicité et du marketing, il est primordial de s'engager dans des pratiques équitables et éthiques. Cela implique de respecter les lois et les règlements en vigueur, de ne pas exploiter les vulnérabilités des consommateurs et de ne pas exercer de pression indue sur eux. La communication doit être claire, concise et exempte de tout élément susceptible de confondre ou de manipuler les consommateurs. En résumé, la préservation de l'intégrité dans la publicité et le marketing passe par une vigilance constante et un engagement sans faille envers des normes éthiques strictes. En évitant les pratiques trompeuses, en agissant de manière responsable et en favorisant une communication honnête avec les consommateurs, les professionnels de la publicité et du marketing peuvent renforcer la confiance et jouer un rôle essentiel dans la construction d'une

société équilibrée et éthique.

Conclusion

Il est vivement évident que l'impact des mots dans la communication et la persuasion sur les décisions humaines est significatif. Il est clair aussi que les mots peuvent influencer les individus de manière profonde et subtile, en utilisant à la fois la sémantique et la syntaxe pour persuader. Les perspectives futures pourraient inclure des recherches approfondies sur l'évolution des techniques de persuasion verbale dans un contexte numérique en constante évolution, ainsi que l'exploration de l'interaction entre la communication verbale et non verbale. Les principaux résultats révèlent que la sémantique et la syntaxe jouent un rôle absolument essentiel dans la communication verbale et la persuasion. En effet, une analyse approfondie permettra de démontrer l'impact significatif de la manière dont les mots sont choisis et agencés sur la compréhension et l'influence des messages persuasifs. Il est clair que les biais cognitifs exercent une influence considérable dans le processus de persuasion. Ces biais, tels que la tendance à confirmer ses propres croyances préexistantes ou à accorder plus de poids aux informations émotionnellement chargées, peuvent affecter la réceptivité du public aux messages et leur inclination à agir conformément aux objectifs persuasifs. En outre, les discours politiques marquants et les campagnes publicitaires à succès ont illustré de manière éclatante l'efficacité des figures de style et de la rhétorique dans la persuasion. Des techniques telles que l'utilisation de métaphores frappantes, de répétitions habilement placées et d'analogies percutantes ont le pouvoir de captiver l'attention de l'auditoire et de susciter des émotions fortes, renforçant ainsi l'impact persuasif des discours et des publicités. Dans un contexte de communication persuasive, l'éthique et la responsabilité dans l'usage des mots ont été soulignées comme des considérations cruciales. Les mots peuvent être de puissants outils de manipulation, il est donc primordial de veiller à leur utilisation responsable et respectueuse. Les communicants doivent être conscients de l'impact potentiellement néfaste de certaines techniques persuasives et s'engager à favoriser une communication éthique, basée sur des arguments solides et des informations vérifiables. La sémantique, la syntaxe, les biais cognitifs, les figures de style, la rhétorique, représentent une importance vitale dans la communication

persuasive. Comprendre et maîtriser ces éléments clés permet d'accroître l'efficacité de la persuasion verbale, tout en garantissant une communication respectueuse et responsable. Il s'agit d'un domaine de recherche en constante évolution, et ces résultats constituent une base solide pour des études futures visant à approfondir notre compréhension de la persuasion et de son impact sur notre société.

Pour les praticiens de la communication et de la persuasion, il est vivement recommandé d'intégrer pleinement les théories de la communication verbale et de la persuasion dans leurs stratégies pour maximiser leur efficacité et leur impact. En effet, il est essentiel de prendre en compte la complexité de ces domaines pour garantir des pratiques à la fois responsables et performantes. L'attention devrait également être portée sur une compréhension approfondie des biais cognitifs et de l'éthique de la persuasion. Une connaissance fine de ces concepts permettra aux praticiens d'adapter leur approche de manière éthique et d'optimiser ainsi leurs résultats. En étant conscients des différentes distorsions cognitives qui peuvent influencer les pensées et les comportements, ils pourront développer des stratégies de communication adaptées à des publics variés. De plus, l'utilisation judicieuse des figures de style et des techniques rhétoriques peut grandement renforcer l'impact des messages. Les métaphores, les comparaisons et autres formes de langage figuré permettent de captiver l'attention du public et de rendre les messages plus mémorables. Les praticiens de la communication et de la persuasion doivent donc maîtriser ces outils pour atteindre leurs objectifs avec succès. Enfin, une sensibilisation accrue à l'interaction entre la communication verbale et non verbale peut significativement améliorer la persuasion globale. En effet, les gestes, les expressions faciales et le langage corporel en général jouent un rôle crucial dans la transmission du message. Les praticiens doivent prendre conscience de l'importance de ces signaux non verbaux et les intégrer de manière cohérente avec leur discours pour optimiser leur impact.

Pour être des praticiens de la communication et de la persuasion accomplis, il est indispensable de maîtriser les théories de la communication verbale et de la persuasion, de comprendre les biais cognitifs et l'éthique de la persuasion, de savoir utiliser de manière efficace les figures de style et les techniques rhétoriques, et d'être sensibilisés

à l'interaction entre la communication verbale et non verbale. En adoptant ces approches pluridisciplinaires, les praticiens pourront adapter leurs stratégies en fonction des situations et des publics, et ainsi maximiser leur impact et leur efficacité.

Réferences:

1-https://www.mnhn.fr/fr/depuis-quand-l-humain-est-il-capable-de-parler

2-https://sante-opti.com/la-communication-empathique-un-pilier-de-laccompagnement/

3-https://nospensees.fr/robert-cialdini-et-les-6-principes-de-la-persuasion

4-Ambiguité resolution des significations ambigues dues à une faible utilisation de la forme https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=https://fastercapital.com/fr/contenu/Ambiguite--resolution-des-significations-ambigues-dues-a-une-faible-utilisation-de forme.html&ved=2ahUKEwi49Ly0gLKJAxXQSvEDHaXGEQoQFnoECBIQAw&usg=AOvVaw3pnE18FjnulTRrD5gr-Hvn Mis à jour: 5 Jun 2024 6 minutes

5-BENBOUZID, Badreddine, Brahim DOUAR, and Adel SELMANI. "La publicité sociale au service de l'intérêt public: Une analyse comportementale Social Advertising in the Service of the Public Interest: A Behavioral Analysis." Revue Forum d'études et de recherches économiques Volume. Vol. 5. No. 01. 2021. cerist.dz

6-IMPACT, C. and ORALE, S. U. R. L. A. C. "MÉMOIRE DE MASTER." archives.univ-biskra.dz, . univ-biskra.dz

7-https://www.researchgate.net/publication/314045728_Social_Psychology

8- Hassan, M. A. M., Farghali, D. N. M., & Mahmoud, D. R. M. (2024). Les figures rhétoriques dans quelques allocutions d'Emmanuel MACRON: étude stylistique, 8(71), 95-131. ekb.eg

9-https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=https://www.storyboardthat.com/fr/lesson-plans/j%2527ai-un-r%25C3%25AAve-par-martin-luther-kingjr&ved=2ahUKEwjs4d276LWJAxWxSvEDHdCiKVEQFnoECBIQAQ&usg=AOvVaw2nh6LgTDMQRxZ9wqNftRua.

10- Paul Broca (1824-1880). Bulletin de la société française d'anthropologie. Texte n°1: séance du 18 avril 1861, tome 2, p.235-238; texte n°2: séance du 16 avril 1863,

tome 4, p.200-204.


مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
Journal of the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific Studies
الإكـاديمية الليبيـة ٠ بنـغـازي
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch

Enhancing the Harmony Search algorithm via integrating it with the Whale Optimization Algorithm for solving optimization problems.

Khamiss M. S. Ahmed[1], Mahmmoud H. Alawan[2], Amna A. A. ALsanousi[3]

[1,3] Department of Computer Science, Faculty of Information Technology, Sebha University- Libya

[2]Department of Network and Communication, Faculty of Information Technology, Sebha University- Libya

ABSTRACT

Harmony Search (HS) is a relatively new and easy-to-use algorithm for music-inspired optimization problems. An algorithm known as hybrid harmony search integrated with whale algorithm (WOA) was suggested to enhance the method's accuracy and rate of convergence. Utilizing the bubble net hunting tactic employed by humpback whales, the Whale Optimization Algorithm (WOA) is a groundbreaking meta-heuristic that effectively tackles complex optimization issues. Optimization practitioners favors it for its simple structure, low operator engagement, quick convergence rate, and capacity to strike a balance between intensification and diversity. Ten popular optimization issues were used in a series of tests to assess and contrast the performance of our suggested hybrid algorithms (WOAHS). To assess the impact of the parameters on the algorithms, a uniform design experiment was conducted. According to the experiment results, the suggested algorithms beat HS and other heuristic techniques and can find better solutions to a variety of global optimization issues.

Keywords: Harmony search algorithm, Whale Optimization algorithm, Hybridization, Particle swarm optimization, Global optimization.

الملخص

اللغة هي النسيج الذي يربط أفراد المجتمع ببعضهم البعض، فهي تعكس هوية المجتمع وتراثه، وتساهم في بناء الهوية الوطنية. من خلال الكلمات، يتم نقل القيم والمعتقدات والأعراف الاجتماعية من جيل إلى جيل، مما يساهم في استمرارية المجتمع وتماسكه، الكلمات أداة أساسية لبناء الثقة والتعاون بين أفراد المجتمع، فهي تساهم في حل النزاعات وبناء مجتمعات أكثر تسامحًا. وتعلم لغات جديدة توسع آفاق الانسان وتفتح أبوابًا جديدة للفرص. فان لها دورًا حاسمًا في تطوير مهارات التفكير النقدي والإبداعي، وتحسين القدرة على التواصل والتعبير عن الذات. يمكن استخدام الكلمات كأداة للسيطرة والتلاعب بالناس من خلال نشر الأكاذيب والشائعات والتلاعب بالعواطف. الدعاية السياسية والإعلامية مثال واضح على استخدام اللغة لتحقيق أهداف معينة والتأثير على الرأي العام. من المهم أن يكون الانسان واعي بأساليب التلاعب اللغوي حتى يتمكن من مقاومتها وحماية نفسه، دراسة اللغة والإقناع تكشف لنا عن قوة الكلمات في تشكيل عقول الانسان وسلوكه، وبناء المجتمعات. فهي ليست مجرد أداة للتواصل، بل هي نسيج الحياة الذي تربطنا الانسان بالآخرين وبما حوله. من خلال فهم آليات اللغة والإقناع، يستطيع الانسان أن نكون أكثر وعياً بالتأثيرات التي تحيط به، وأن يستخدم اللغة بوعي ومسؤولية لبناء عالم أفضل ومن هنا تأتي أهمية امتلاك مهارات نقدية لتحليل الخطاب الإعلامي. اللغة تلعب أيضا دورًا حاسمًا في التعليم والتطور الشخصي، فهي مفتاح المعرفة والتقدم. ومع ذلك، يجب أن يكون الانسان حذرا من استخدام اللغة كأداة للسيطرة والتلاعب، وأن يعمل على تطوير قدراته على التفكير النقدي والمقاومة.

الكلمات المفتاحية: الكلمات–اللغة–الاقناع–التواصل– التفكير النقدي

Introduction:

Efficient operators that are impacted by control parameters can be used by optimization algorithms to move through the search space. The ability to strike a balance between exploration—the capacity to enter promising areas of the search space when necessary—and exploitation—the capacity to refine regions that have already been explored in order to converge to the local optimum—is a crucial component of any optimization strategy (Chen, S. & Zhang, H. 2024).

In an effort to emulate the process of musical improvisation, Al-Betar & Khader (2010) developed the Harmony Search (HS) algorithm, a new advancement in the field of evolutionary algorithms (EA). For example, this algorithm requires fewer mathematical computations during the first search, which is one of its many advantages over other optimization techniques (Mirjalili & Lewis, 2016).

Moreover, the HS technique is now simpler, more flexible, universal, and scalable thanks to a novel stochastic derivative that lowers the number of iterations required to converge to the local minimum (Mostafa & Yazdani, 2019).) I.e. Several optimization issues are frequently resolved by the HS algorithm.

The administration of nursing personnel, space distribution, and scheduling planning are only a few of its uses (Zheng, Y, et al., 2022). However, some highly complicated optimization issues necessitate alterations to HS theories (Mostafa & Yazdani, 2019). Furthermore, Al-Betar, M. et al. (2012) explored the adaption of HS control settings.

According to Wang et al. (2023), HS is essentially an iterative refinement process that begins with a randomly selected set of people kept in harmony memory. Every time an iteration occurs, a new individual is created using three operators: (i) the height adjustment, which is in charge of the local improvement; (ii) the memory, which chooses the variables of the new individual from among all HM individuals; and (iii) random considerations, which add random elements to the new individual. After that, the new person is assessed, and if it performs better than the poorest person in the HM, the previous person is replaced. This procedure is repeated until the intended outcome is obtained (as illustrated in Figure 1).

Originally put forth by Mirjalili & Lewis (2016), the Whale Optimization Algorithm (WOA) is a meta-heuristic inspired by nature? It emulates humpback whales' social behavior, which is distinct from other social structures because to the animals' propensity for either solitary or group living. Strong familial relationships are maintained throughout the lifespan by certain species, such killer whales. Through the use of humpback whale social behavior, WOA seeks to provide approximations for optimization and research challenges (Luo, J., & Shi, B. 2019).

2. The Harmony Search Algorithm:

Initially presented by Chen, S. and Zhang, H. (2024), the harmony search algorithm is a well-known evolutionary methods method. According to Guo and Xue (2024), this algorithm begins with a population of people stored in a matrix called the harmony memory (HM). Utilizing a centralized approach, the harmony search algorithm creates a new individual at each reproduction phase that interacts with every other individual in the HM.

Three rules are followed by the algorithm to construct a new individual during reproduction: height adjustment, randomness consideration, and memory consideration. A replacement procedure starts if the newly produced individual performs better than the worst individual in the HM. Until the harmony search algorithm achieves a standstill state, these steps are repeated (Jain, V., & Saini, A. 2023). Figure 1 shows the steps of the harmony search algorithm. A thorough explanation of each step is provided below.

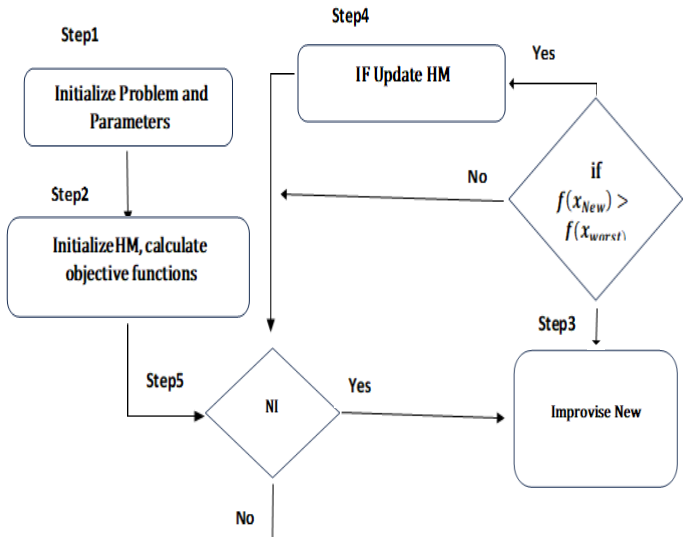


Figure (1): Flowchart of the Basic Harmony Search Algorithm

Step 1: **Initialize the problem**

Typically, the minimization problem's goal looks like this: Minimize {f(x) x ∈ X}, where x = {xi = 1..N} indicates the set of decision variables, and X is the range of potential values for each decision variable. f (x) represents the objective function. N is the number of choice variables, while LB́ and UB1, respectively, stand for the lower and upper bounds of each decision variable.

Step 2: **The parameters of the HS algorithm are established in the following steps**:

(a) A selection process factor called HMCR determines the decision variables' values based on individuals kept in HM.

(b) HM size, which establishes how many people are contained within the HM. (c) PAR, which modifies a subset of memory-stored decision variables.

(d) BW, which establishes the degree to which a person is adjusted in the field adjustment operator.

(e) NI, a measure of the number of generations.

Step 3: **Initialize the Harmony Memory (HM)**

The sets of solution vectors described by HMS are contained in an augmented matrix of dimension N × HMS, which is called the harmonic memory. An equation can be represented as follows:

$$x\left\{x_i^j \quad i = 1....N\, j = 1....HMS, \right. \quad (1)$$

where $x_i^j = \mathrm{LB}_i + \mathrm{rx}(\mathrm{UB}_i - \mathrm{LB}_i)$ }

and r = an even number between 0 and 1 will be formed.

The generated solutions will be kept in HM and arranged according to the values of their goal functions, which will be sorted in ascending order.

Step 4: **Improvise a new harmony**

Also referred to as the improvisation phase, this stage of the Harmony Search (HS) algorithm involves creating a new harmony vector from scratch. There are three operators that control the creation of this new harmonic vector:

From a collection of predefined values known as HM, the beginning value of the first decision variable is selected at random.

The memory process determines each decision variable. If the pitch adaptation test is successful, a new harmony vector is produced, and the probability of the test is between 0 and 1.

In HAS, the random operator functions as a resource exploration, much like the mutation operator in genetic algorithms (GA), where a value is assigned at random within its possible range with a chance of (1-HMCR).

Step 5: **Refresh the memory of Harmony**

During this phase, the least favorable harmonic is stored in the HM memory. Phase 3 will develop a new harmonic and apply it if it surpasses the existing harmony.

Step 6: **Check the stop criteria**

The NI parameter defines the stopping condition, and steps 3 and 4 of the HS algorithm keep running until it is reached. This criterion will establish the maximum number of repeats needed to improve harmony.

3. The Whale Optimization Algorithm (WOA)

Inspired by the bubble net hunting method used by humpback whales, the Whale Optimization Algorithm (WOA) is an effective tool for resolving complicated optimization issues (Qiu, J, et al., 2023). It is a well-liked option for academics and practitioners because it is a met heuristic optimization technique that mimics the cunning hunting tactics of these magnificent animals. WOA's success in resolving practical optimization issues has been demonstrated by its widespread application in a variety of sectors, including engineering design, finance, and the social sciences (Li, S., et al., 2024).

A well-known feature of this method is its capacity for global optimization using fewer control parameters. WOA is a population optimization and research method inspired by nature. It changes equation 2 ($f(t) < a$) by moving some solutions towards the global optimum and many solutions towards the local optimum (Xia, B, et al., 2023). Al-Betar, M, et al., 2013). The method seeks to achieve a balance between exploration and exploitation, thereby facilitating its implementation.

According to Nadimi et al. (2023), WOA employs α-β artificial whales to update the search agents in Equations (3–4). Each decision vector of the search agent is then updated to its corresponding lower and higher bounds. The capacity described is formally considered and detailed in the last paragraph of the WOA phase of section 3. WOA solutions are built by merging current and learnt solutions and have vast capacities to handle dynamism and multimodality.

The position of the prey is unknown and the whale population is randomly initialized in the first phase of the Whale Optimization Algorithm (WOA). At the start of every iteration, WOA resets itself and thinks that the solution with the best fit will be utilized. Other whales move around the prey to accommodate the target once they identify it (Gao, L., et al., 2023). Three operations adequately reflect the process of hunting humpback whales:

-The enclosure shrinking mechanism assists in reducing the enclosure's size in order to update the enclosure's position in the search space between the best iteration's solution and the original solution's position.

-Based on how humpback whales approach their prey, the spiral improvement was placed in that location. The humpback whale's spiral movement in the area between its position and that of its prey is modelled using a spiral equation.

-Because whales locate prey at random and can thus easily elude the local population, hunting for prey is a metaphor for the process of exploration.

Whale Optimization Algorithm (WOA)
1:Initialize the population randomly
2:Calculate fitness of each solution (whale}
3:the best solution
4:for do
5:for do
6:Update
7:if then
8:if then
9:
10: else
11:
12: end if
13: else
14:
15: end if
16:end for
17:Evaluate population: if a feature of a goes beyond its boundary, set it the value of the boundary
18:Recomputed the fitness of all
19:Update if a better is found.
20:end for
21: Results:

Figure (2) Pseudocode of WOA Algorithm.

We enumerate WOA's mechanisms in Algorithm While the original WOA with its spiral path and encircling mechanism is good in searching the space, it performs better in terms of efficiency and simplicity than other nature-inspired algorithms. When WOA becomes trapped in local optima and loses accuracy, it still needs to be improved in order to handle large-scale global optimisation challenges.

4. Integration of WOA into HS

The Harmony Search (HS) algorithm is a popular metaheuristic optimisation technique that is based on artists' improvised process. Another effective metaheuristic algorithm is the Whale Optimisation Algorithm (WOA), which was inspired by humpback whale hunting techniques. According to Verma, O. et al. (2019), combining these two algorithms can boost each one's capabilities and result in a hybrid optimisation technique that is more effective.

The use of WOA, stop criteria, and test functions as hyper-parameters or variables in harmonic search (HS) has drawn formal criticism. While some articles deal with these issues, they primarily use computational experiments to focus on ideal conditions. Reflective elements, which emphasise global exploration while striking a balance between exploration and exploitation, are what make HS stand out. By tracking the height adjustment index, the HS method enables non-continuous vector updates that synchronise the noise with the harmonic orchestration WOA parameters. The fuzzy nature of HS and WOA algorithms should be utilised to maximise each of their unique advantages without sacrificing accuracy and convergence when combining them.

Their complimentary hydrodynamic and ecological adaptability features can be leveraged for the successful combination of HS and WOA. WOA begins with the random initialisation of search agents and the best position available, and it proceeds through four chapters and phases. It is crucial to carefully control the exploitation and exploration parameters in the primary WOA equation for updating agent positions in order to manage convergence and noise tolerance.

To increase the performance of handling large-scale problems, the HS-WOA algorithm should assign equal weight to the exploitation and exploration parameters.

Exploitation and exploration in WOA are clearly out of balance, despite the advantages of using the exploration mode to boost performance (Mostafa & Yazdani, 2019).

According to Mahdavi, S. et al. (2021), the hybrid approach of HS-WOA outperforms the individual HS and WOA algorithms in terms of stability, speed of convergence, and quality of the solution. The hybrid method demonstrates promising outcomes in the fields of pressure vessel design, welded beam design, and truss optimisation. Kaur and Arora (2021) further state that it performs exceptionally well in resolving load distribution economic issues and accurately localises and scales distributed energy resources in renewable energy plants.This integration creates a potent hybrid optimisation method by combining the capabilities of the Harmony Search (HS) and Whale Optimisation Algorithms (WOA) (Rao, R. et al., 2021). Due to its shown capacity to address a broad range of optimisation issues, the HS-WOA hybrid algorithm is strongly advised for use by scholars and professionals (Jiang, S. and Lv, Z. 2021).

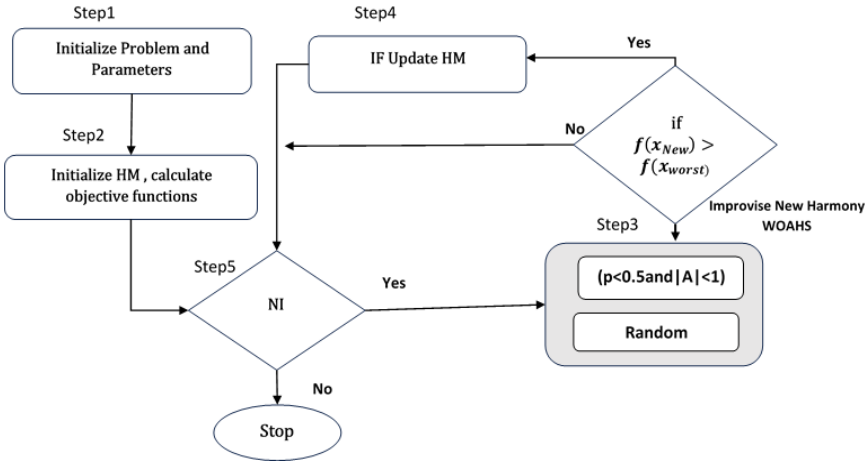


Figure (3) Integration of WOA into Harmony Search Algorithm.

5.Benchmark functions use to evaluate the Performance of HSWOA.

The proposed approach (SMHS) is compared with the classical HS algorithm using standard global minimization functions. Yang, X. S. (2009) describes the remaining five functions, while [9] defines the first five. Mahdavi, M., et al. (2007) used these functions. Between unmoral and multimodal functions, these functions offer a

balance. Harmony search algorithms' maximum variance is frequently estimated using these functions.

6.Functions used to compare SMHS with other approaches

The objective function's conventional solution spaces range widely for the majority of reference functions. If not, functions whose global optimum is in the middle of the solution space are represented by asymmetric initialization intervals. These benchmark functions as proposed by (Tang, K et. al, 2007) are as follows:

1.Sphere function, defined as

$$f_1(x) = \sum_{i=1}^{N} x_i^2 \quad (2)$$

where global optimum $x^* = 0$ and $f(x^*) = 0$ [Search range $-100 \le x_i \le 100$].

2.Schaefer's Problem 2.22, defined as

$$f_2(x) = \sum_{i=1}^{N} |x_i| + \prod_{i=1}^{N} |x_i| \quad (3)$$

where global optimum $x^* = 0$ and $f(x^*) = 0$ [Search range $-10 \le x_i \le 10$].

3.Step function, defined as

$$f_3(x) = \sum_{i=1}^{N} (\lfloor +0.5 \rfloor)^2 \quad (4)$$

where global optimum $x^* = 0$ and $f(x^*) = 0$ [Search range $-100 \le x_i \le 100$].

4.Rosenbrock function, defined as

$$f_4(x) \sum_{i=1}^{N-1} \left(100\left(x_{i+1} - x_i^2\right)^2 + (x_i - 1)^2\right) \quad (5)$$

where global optimum $x^* = (1,1,\ldots,1)$ and $f(x^*) = 0$ [Search range $-100 \le x_i \le 100$].

6.Rotated hyper-ellipsoid function, defined as

$$f_5(x) = \sum_{i=1}^{N} \left(\sum_{j=1}^{i} x_j \right)^2 \quad (6)$$

where global optimum $x^* = 0$ and $f(x^*) = 0$ [Search range $-100 \le x_i \le 100$].

7.Generalized Schwefel's Problem 2.26, defined as

$$f_6(x) = -\sum_{i=1}^{N} \left(x_i \sin \sqrt{(|x_i|)} \right) \quad (7)$$

where global optimum x*= (420.9687, 420.9687...420.9687) and f(x*) = −12569.5 [Search range −500 ≤ x_i ≤ 500].

8.Rastrigin function, defined as

$$f_7(x) = \sum_{i=1}^{N}\left(x_i^2 - 10\cos(2\pi x_i) + 10\right) \quad (8)$$

where global optimum x*= 0 and f(x*) = 0 [Searchrange−5.12≤x_i≤5.12].

9.Ackley's function, defined as

$$f_8(x) = -20\ exp(-0.2\sqrt{\frac{1}{30}\sum_{i=1}^{N} x_i^2}) - exp(\frac{1}{30}\sum_{i=1}^{N} cos(2\pi x_i)) + 20 + e \quad (9)$$

where global optimum x*= 0 and f(x*) = 0 [Search range −32 ≤ x_i ≤ 32].

10.Griewank function, defined as

$$f_9(x) = \frac{1}{4000}\sum_{i=1}^{N} x_i^2 - \prod_{i=1}^{N}\cos(\frac{x_i}{\sqrt{i}}) + 1, \quad (10)$$

where global optimum x*= 0 and f(x*) = 0 [Search range −600≤x_i≤600].

11.Six-Hump Camel-Back function, defined as

$$f_{10}(x) = 4x_1^2 - 2.1x_1^4 + \frac{1}{3}x_1^6 + x_1x_2 - 4xx_2^2 + 4x_2^4, \quad (11)$$

where global optimum x*= (−0.08983, 0.7126),(−0.08983,0.7126) and f(x*) = 1.0316285 [Search range −5 ≤ xi≤ 5].

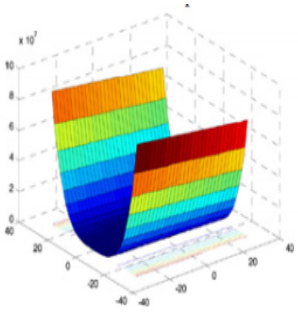


Figure (4) Sphere function

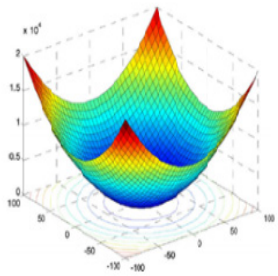


Figure (5) Rosenbrock function

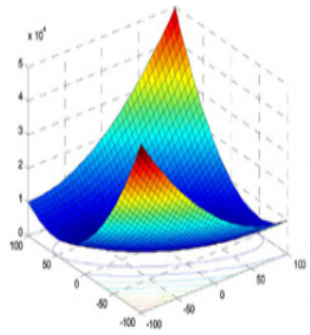


Figure (6) Rotated h-ellipsoid function

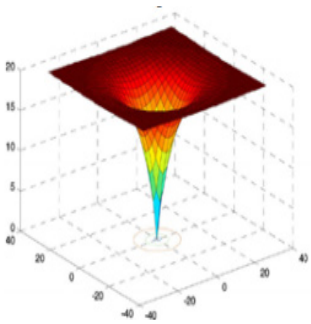


Figure (7) Ackley function

The suggested SMHS algorithm is examined experimentally in two different methods in this work:

1.Examining the impacts of various HSWOA parameters.

2.A comparison between HSWOA and other cutting-edge methods using the same benchmark performance.

8. Comparison with Other Approaches

The literature has given a large number of HS variants (Wang, L., et al., 2023). In addition to the original HS method, two updated versions are also chosen in order to ensure fairness in the comparison. Table 1 provides an overview of the techniques utilized to compare the suggested HS variation.

Table 1 the key for comparative study

Method	Denotation	Reference
An improved harmony search minimization algorithm using different slip surface generation methods for slope stability analysis	MHS	(Cheng, et al., 2008)
A local-best harmony search algorithm with dynamic sub-populations	DLHS	(Pan, et al., 2010)

The comparative results of the suggested method for ten features (f1 – f10) in thirty dimensions (N = 30) are displayed in Tables 2 and 3. HSWOA and MHS findings.

Table 2 Comp\ arison Results between MHS, DLHS and HSWOA for five functions (f1-f5).

Function	MHS	DLHS	HSWOA
f1 : Sphere	2.762E-05 (8.937E-06)	1.299E-09 (2.766E-09)	5.645E-05 (1.284E-05)
f2 : Schwefel's problem 2.22	1.258E-02 (1.886E-03)	1.234E-04 (2.268E-04)	6.72E+01 (3.23E+00)
f3 : Step	3.000E-01 (5.349E-01)	1.333E+00 (2.771E+00)	5.568E-05 (9.632E-06)
f4 : Rosenbrock	1.319E+02 (1.642E+02)	2.283E+02 (2.508E+02)	7.70E+09 (1.37E+09)
f5 : Rotated hyper-ellipsiod	5.483E+03 (2.205E+03)	9.029E+02 (4.663E+02)	4.86E+06 (6.89E+05)

The HSA-WOA method's high stability is evident from the results, suggesting that the novel algorithm can be a valuable tool for well-informed decision-making across a range of scientific and technological domains. On this topic, further research ought to be done.

Table 3 Comparison Results between MHS, DLHS and HSWOA for five functions (f6-f10)

Function	MHS	DLHS	HSWOA
f6 : Schwefel's problem 2.26	1.342E-02 (6.963E-05)	6.785E-03 (6.907E-03)	-1.257E+04 (1.531E-06)
f7 : Ratrigin	7.157E-02 (2.520E-01)	1.863E+00 (1.340E+00)	2.58E+02 (1.52E+01)
f8 : Ackely's	6.025E-03 (1.947E-03)	1.910E+00 (6.838E-01)	5.308E-03 (4.190E-04)
f9 : Griewank	1.001E+00 (3.006E-05)	1.000E+00 (1.166E-06)	2.058E-03 (5.611E-03)
f10 : Six-Hump Camel-Back	5.774E-08 (1.35408)	4.651E-08 (1.531E-13)	-1.032E+00 (2.422e-11)

The efficacy of the WOA and HSA search algorithms is demonstrated by survey responses. They are able to handle limited, uncontrolled, non-linear, and complicated function manipulation scenarios. When the whale optimization rule is included in the new HSA component setup, HSA performance is significantly increased. At this

testing stage, HSA outperformed other algorithms in terms of outcomes.

9.Conclusion:

The idea is to create a hybrid harmony search that enhances the harmony search's accuracy and convergence rate by utilizing the Whale Algorithm (WOA). A groundbreaking meta-heuristic, the Whale Optimization Algorithm (WOA) replicates the humpback whales' bubble net hunting strategy to solve challenging optimization issues. This work introduced a new hybrid optimization method by combining WOA with the classic harmony search (HS) algorithm, which improved the algorithm's performance for tackling complicated optimization issues. The fundamental motivation behind this hybrid architecture has been to leverage HS and WOA to increase the optimization process's accuracy, convergence rate, and overall efficiency.

Effectiveness in resolving challenging global optimization problems has been demonstrated for the whale optimization method, a potent meta-heuristic. The way humpback whales hunt with bubble nets served as inspiration for it. In order to address the shortcomings of stand-alone HS, such as premature convergence and incorrect solutions, the hybrid WOAHS (Whale Optimization Algorithm-Harmony Search) algorithm integrates the separate processes of WOA exploration and exploitation into the HS framework.

In order to assess the hybrid WOAHS algorithm's comparative performance, ten well-known worldwide benchmark optimization issues were used to compare it against the HS and WOA approaches alone. The outcomes unmistakably demonstrate how the WOAHS strategy performed better than the other optimization techniques, locating optimal solutions more precisely and effectively overall.

Therefore, compared to the original whale optimization approach and several of its modifications, the suggested method offers notable advantages in repair and convergence. This opens up new possibilities for future analysis and optimization techniques. The key benefits of the hybrid WOAHS algorithm are outlined below:

1.Enhanced capacity for exploration and exploitation

The algorithm is better equipped to effectively explore the search space and take advantage of the desirable locations by integrating WOA's bubble network search

approach into HS.

2.Faster convergence rate

The hybrid WOAHS algorithm's much faster convergence rate is the only reason it gets the global optimal solution sooner than the HS and WOA algorithms.

3. Make the ultimate solution more accurate

Even with the reduced cost function values, the hybrid WOAHS algorithm outperforms other optimization strategies in terms of performance.

4.Increased accuracy of the final solution

Shows that it is robust and trustworthy on a variety of benchmark optimization issues, indicating that it can be applied to a wide range of real-world optimization scenarios.

These findings indicate that the hybrid WOAHS algorithm has a lot of promise for use as an optimization tool to tackle challenging issues in a variety of domains, including engineering design, planning, resource allocation, and more. Future research directions could focus on optimizing the WOAHS algorithm's parameters, incorporating adaptive mechanisms, and merging it with other meta-heuristics in order to further maximize its potential and expand its usefulness.

10.Recommendations for Future research

The hybrid WOAHS method should be used for practical optimization tasks. The research exhibited the WOAHS algorithm's exceptional performance on benchmark optimization challenges. It is advised that this hybrid technique be used to address real-world optimization problems in a variety of domains, including planning, resource allocation, engineering design, and renewable energy systems, to demonstrate its efficacy.

Examining the effects of parameter tuning: A thorough examination of the algorithm parameters and how they affect the optimization process can help to further enhance the WOAHS algorithm's performance. Creating auto tuning or adaptive parameter adjustment procedures can assist the algorithm become more robust and adapt to the many aspects of the problem.

Examining hybridization with other meta-heuristics: While the integration of WOA and HS has worked well, there might be advantages to integrating the hybrid

WOAHS with other meta-heuristic algorithms such simulated optimization, genetic algorithms, or particle swarm optimization. This may spur the creation of hybrid optimization methods that are even more potent.

Comparison with cutting-edge optimization algorithms: To assess the effectiveness and competitiveness of the hybrid WOAHS approach, this section expands the experimental evaluation to include a broader range of cutting-edge optimization algorithms, including ant colony optimization, deep reinforcement learning, and differential evolution.

Examine how well the hybrid WOAHS algorithm performs when handling limited optimization problems, which are frequently encountered in practical applications. Provide potential answers and develop ways to handle various kinds of restrictions.

Distributed and Parallel Implementation: Investigate how to implement the WOAHS algorithm on distributed computing platforms and parallelize it to take advantage of high-performance computing advantages and enhance the scalability of the optimization process for large-scale problems.

Conducting a comprehensive theoretical examination of the WOAHS algorithm, encompassing its convergence characteristics, computational intricacy, and stability, in order to gain a deeper comprehension of the algorithm's performance and enable additional enhancements.

Practical applications across a variety of fields: To show the hybrid WOAHS algorithm's impact and versatility, it is applied to a number of real-world optimization problems, including resource planning, energy system optimization, transportation logistics, and material design.

11.References:

1.Chen, S., Li, J., & Zhang, H. (2024). Quantum-inspired harmony search algorithm for solving combinatorial optimization problems. IEEE Transactions on Cybernetics, 54(2), 1223-1235.

2.Mirjalili, S., & Lewis, A. (2016). The whale optimization algorithm. Advances in Engineering Software, 95, 51–67.

3.Al-Betar, M. A., & Khader, A. T. (2010). A harmony search with multi-pitch adjusting rate for the university course timetabling. Recent Advances in Harmony Search Algorithm, 147–161.

4.Kaur, A., & Arora, S. (2021). A hybrid harmony search and whale optimization algorithm for global optimization. Neural Computing and Applications, 33(8), 3023-3045.

5.Mostafa Bozorgi, S., & Yazdani, S. (2019). IWOA: An improved whale optimization algorithm for optimization problems. Journal of Computational Design and Engineering, 6(3), 243-259.

6.Saeed, N., Farhan, M., & Hussain, A. (2022). Hybrid whale optimization algorithm for solving economic load dispatch problem. IEEE Access, 10, 36837-36849.

7.Nadimi-Shahraki, M. H., Zamani, H., Asghari Varzaneh, Z., & Mirjalili, S. (2023). A systematic review of the whale optimization algorithm: Theoretical foundation, improvements, and hybridizations. Archives of Computational Methods in Engineering, 30(7), 4113-4159.

8.Zheng, Y., Gao, W., & Wu, X. (2022). Improved whale optimization algorithm with reinforcement learning for dynamic optimization problems. Swarm and Evolutionary Computation, 64, 100917

9.Ahmed, K. M., Alawan, M. H., & Mustafa, F. (2019). Improve of harmony search by scramble mutation for global optimizations problems. Journal of Pure & Applied Sciences, 18(4).

10.Azad, M. A. K., Rahman, M. M., & Sarker, R. (2022). An adaptive harmony search algorithm with Lévy flight for global optimization. Swarm and Evolutionary Computation, 64, 100909.

11.Luo, J., & Shi, B. (2019). A hybrid whale optimization algorithm based on modified differential evolution for global optimization problems. Applied Intelligence, 49, 1982-2000.

12.Al-Betar, M. A., Khader, A. T., & Awadallah, M. A. (2012). Novel selection schemes for harmony search. Applied Mathematics and Computation, 218(10), 6095-6117.

13.Mahdavi, S., Mahdavi-Amiri, N., Rahgozar, P., & Malik, A. (2021). Hybridizing harmony search and whale optimization algorithm for solving optimization problems. Expert Systems with Applications, 166, 114037.

14.Wang, L., Zheng, X., & Guo, Y. (2023). Hybrid harmony search algorithm with differential evolution for numerical optimization. Applied Soft Computing, 124, 349-365.

15.Jain, V., & Saini, A. K. (2023). Enhanced harmony search algorithm with dynamic parameter adaptation for optimizing renewable energy systems. Energy, 244, 124253.

16.Li, S., Wang, J., & Jiang, C. (2024). Adaptive whale optimization algorithm with memory for dynamic environmental change. Swarm and Evolutionary Computation, 70, 101062.

17.Jiang, S., & Lv, Z. (2021). A Hybrid Harmony Search and Whale Optimization Algorithm for Optimal Placement and Sizing of Distributed Energy Resources. IEEE Access, 9, 26232-26244.

18.Guo, F., Jiang, C., & Xue, Y. (2024). Harmony search with adaptive memory for dynamic optimization problems. Swarm and Evolutionary Computation, 68, 100992.

19.Xia, B., Gao, Z., & Wang, H. (2023). Chaotic whale optimization algorithm for global optimization problems. Applied Soft Computing, 126, 109679.

20.Al-Betar, M. A., Khader, A. T., Geem, Z. W., Doush, I. A., & Awadallah, M. A. (2013). An analysis of selection methods in memory consideration for harmony search. Applied Mathematics and Computation, 219(22), 10753-10767.

21.Gao, L., Zhou, Y., & Li, J. (2023). Multi-objective whale optimization algorithm for solving the vehicle routing problem with time windows. Computers & Industrial Engineering, 167, 108039.

22.Rao, R. V., Savsani, V. J., & Vakharia, D. P. (2021). Hybrid Harmony Search and Whale Optimization Algorithm for Solving Economic Load Dispatch Problem. In Advances in Metaheuristic Algorithms for Optimal Design of Structures (pp. 81-93). Springer, Singapore.

23.Qiu, J., Chen, Z., & Gao, X. (2024). Quantum-inspired whale optimization algorithm for solving combinatorial optimization problems. IEEE Transactions on Cyber-

netics, 54(3), 1789-1802.

24.Yang, X. S. (2009). Harmony search as a metaheuristic algorithm. In Music-inspired harmony search algorithm: Theory and applications (pp. 1-14).

Tang, K., Li, X., Suganthan, P. N., Yang, Z., & Weise, T. (2007). Benchmark functions for the CEC'2010 special session and competition on large-scale global optimization. Nature inspired computation and applications laboratory, USTC, China, 24, 1-18.

25.Verma, O. P., Kumar, V., & Agarwal, D. (2019). Hybrid Harmony Search and Whale Optimization Algorithm for Solving Optimization Problems. In Advances in Computer Communication and Computational Sciences (pp. 359-369). Springer, Singapore.


مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
Journal of the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific Studies
الإكـاديمية الليبيـة - بنـغـازي
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch

Design, optimization, and analysis of a solar water pumping system for the Great Man-Made River project (GMMR)

Dr. Mohamed Muftah M. Saleh[a], M Sc. Rabee A. Al-Kashme[b]

a. School of Engineering and Applied Science, Libyan Academy Benghazi- Libya

b. The Great Man-Made River administration Benghazi- Libya,

Abstract

This paper presents a comprehensive study on implementing a large-scale solar-powered water pumping system in the Sarir wellfield, a component of Libya's The Great Man-Made River project. The system is specifically designed for Line 100, one of three operational lines within the Sarir wellfield. This work details the system's sizing, component selection, and dynamic modeling. PV SYST simulation program was employed to determine the optimal system size to meet the electrical power demand of 10.5 MW required by Line 100, which comprises 42 wells. An on-grid system configuration was chosen through PV-SYST simulation. Considering the desert environment of the study area, specific criteria were established for selecting the type and number of solar panels and inverters. Furthermore, the tilt angle of the panels was optimized based on Sarir Desert's geographical location to maximize solar radiation capture throughout the year.

Keywords: SPVWPS, PV-SYST, Water pumping, optimum sizing, performance modeling

خلاصة

هذه الورقة دراسة شاملة حول تنفيذ نظام ضخ المياه بالطاقة الشمسية على نطاق واسع في حقل بئر السرير، وهو أحد مكونات مشروع النهر الصناعي العظيم في ليبيا. تم تصميم النظام خصيصًا للخط 100، أحد الخطوط الثلاثة العاملة ضمن حقل بئر السرير. تتناول هذه الدراسة حجم النظام واختيار المكونات والنموذج

الأمثل لتحديد حجم النظام لتلبية الطلب على الطاقة الكهربائية من منظومة كهروضوئية (PV SYST)

.تم استخدام برنامج محاكاة لإنتاج 10.5 ميجاوات المطلوبة للخط 100، والذي يتألف من 42 بئرًا

تم الاختيار بمراعاة البيئة الصحراوية للمنطقة حيث وضعت معايير محددة لاختيار نوع وعدد الألواح الشمسية والعاكسات. علاوة على ذلك،

.تم تحسين زاوية إمالة الألواح بناءً على الموقع الجغرافي لصحراء السرير لتعظيم التقاط الإشعاع الشمسي على مدار العام

1. Introduction

Humanity faces increasing challenges in securing adequate supplies of freshwater, particularly in arid and semi-arid regions. This issue is attributed to population growth, urban and industrial expansion, and the impact of climate change on rainfall patterns. In response to this challenge, sustainable technologies have emerged as innovative and promising solutions.

Renewable energy sources, such as solar, wind, hydro, geothermal, and biomass, have gained importance as the world seeks to reduce its reliance on fossil fuels and lower its carbon footprint. One of the most notable practical applications of renewable energy is its use in water pumping through photovoltaic cells.

Photovoltaic technology relies on converting light energy directly into electrical energy by means of photovoltaic effect. A photovoltaic cell consists of a semiconductor material that generates free electrons when light strikes it, creating a direct electric current. Multiple photovoltaic cells can be assembled into larger units called PV solar systems, which consisting of just a PV module and load, as in the direct powering of a water pump motor, Solar photovoltaic water pumping system (SPVWPS), in remote areas or regions with limited electricity supply. PV systems also can be built as large power plants with a peak power of several MW; they are connected to the electricity grid, we can distinguish three main types of PV systems: stand-alone, grid-connected, and hybrid. The basic PV system principles and elements remain the same. Systems are adapted to meet particular requirements by varying the type and quantity of the basic elements. A modular system design allows easy expansion, when power demands change.

2. Literature review

For the SPVWPS research, a variety of system design and optimization software tools are available. PVsyst software is the perfect choice for solar photovoltaic (PV) system design and optimization simulations in this segment. SPVWPS systems can provide clean drinking water to millions of underserved people worldwide (Yahyaoui, Imene, et al., 2015). Environmental conditions, PV panel quality, and the operational condition of the controller, energy storage unit undergo studded. Some of

the researchers shows that the pump, and the motor are the main elements influencing the performance and efficiency of SPVWPS (Bora, Birinchi, et al., 2017). Bora et al. found thar the water output of SPVWPS and its optimal size are affected by variations in irradiance and temperature. For system performance studies, the effect of different array configurations should be investigated, and PVsyst provides a framework for such investigations (Kaldellis, J. K., et al., 2009). Environmental characteristics (irradiance and ambient temperature), system parameters (PV and array geometry), load data, and sizing methods are all included in the system design. The optimal system size ensures high reliability as measured by two indices: the number of autonomous days (NAD) and the probability of load loss (LOLP) (Kandasamy, C. P., et al., 2013). Several equations for modeling and methods for designing PV systems have been developed. It is necessary to incorporate financial and reliability elements for techno-economic analysis to obtain the ideal optimization strategy (Mokeddem, Abdelmalek, et al., 2011). In PVsyst, the number of parameters is categorized for performance analysis using a graphical technique (Vokas, Ev, M. et al. 2015). Additionally, this software facilitates comparative analysis using several factors. Analytical comparison studies on two systems with different environmental conditions and designs was carried out with the aid of the PVsyst program (Lodha, N. K., & Sudhakar K., 2013). Theoretical and experimental findings could be at odds with one another. The computation of solar water pumping system efficiency enables us to evaluate current efforts in light of earlier literature or experimental studies. This aids in verifying the accuracy of the simulation output (Gouws, R., & Lukhwareni, T., 2012). The quantity of modules and pumps available on the global market is provided by the PVsyst data collection for system computation. The program offers services for using various tools according to requirements and aids in identifying variations among products that share similar characteristics. Datasheets with a collection of climatic data are offered by PVsyst and can be used further during system analysis (Mermoud, A., 2004). The results of simulation tools like PVsyst and EOS can be compared. The sizing tool has been found to produce useful results (Mermoud, A., 2004). A variety of feasibility study of a solar water pumping system indicators are included in PVsyst's output, including water sup-

ply availability, power losses, mismatches between the PVs and pumps, limitations on good drawdown, water capacity (full storage), economic analysis, etc. were studded. (Raturi, A., 2011).

3. Backgrounds

3.1 Solar Energy in Libya

Libya, a North African country, is largely covered by the Libyan desert, which spans an area of 1,750,000 square kilometers, accounting for around 88% of the country's total land area. Despite its desert climate, Libya enjoys abundant sunshine, with average daily solar radiation exceeding 7.1 kWh/m2/day along the coast and reaching up to 8.1 kWh/m2/day in the southern Sahara region. In total, Libya benefits from more than 3,500 hours of sunshine annually, making it a promising location for solar energy development (Ibrahim, 1998). Figure 1. provides a map of Libya illustrating the varying levels of solar radiation across different regions.

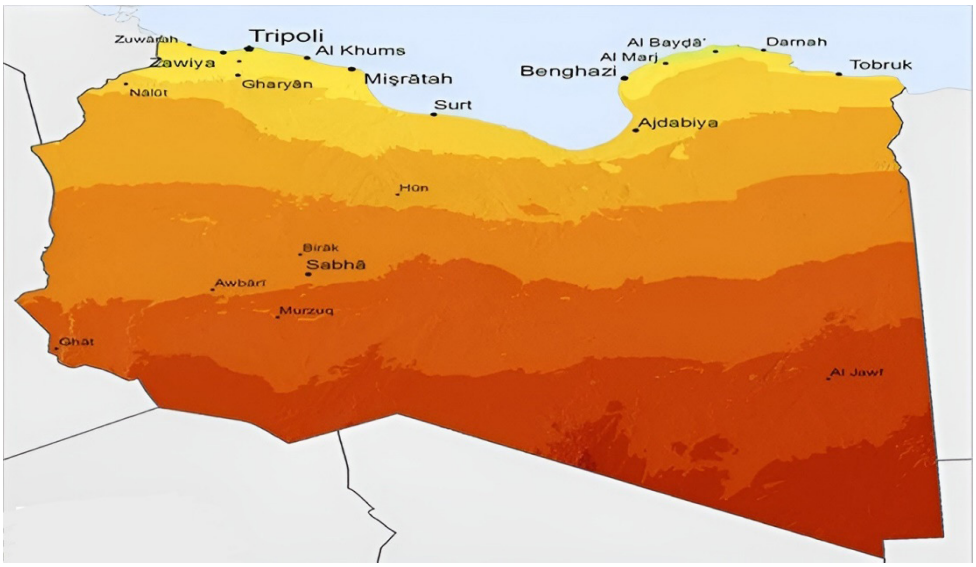


Fig 1. Map for Libya indicating the radiation Level

3.2 Water Source

Selecting a pump depends heavily on both the water source and the desired

performance. Head and flow rate are crucial factors, and the well depth plays a key role in determining them. In this case study, a 450-meter-deep well is the water source. However, to avoid damage from sand or stones, the pump will be installed at a depth of 148 meters, leaving 302 meters for water accumulation. Figure 2 illustrates the design of one of the wells operating in the Sarir Field.

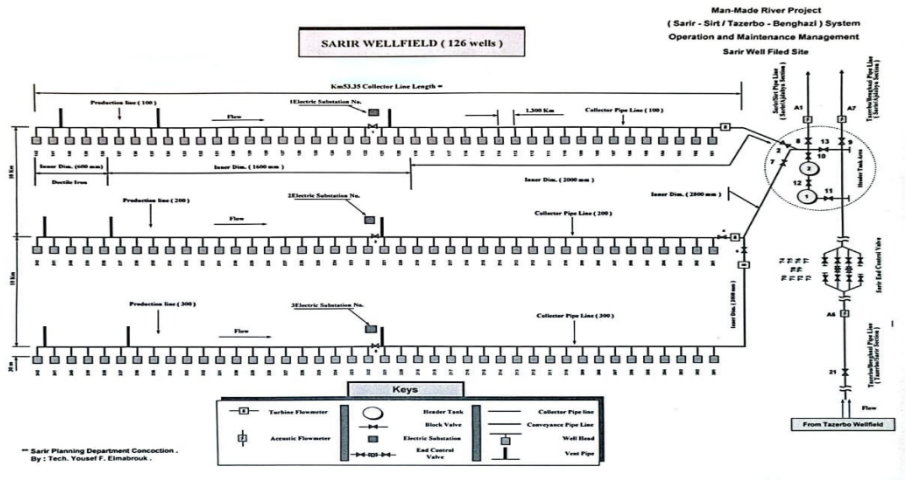


Fig.2. One of the water sources in the Sarir field.

The Sarir area has a large supply of clean drinking water. This water is pumped through pipelines to coastal cities that need it. The wellfield has 126 wells in three pipelines. Figure 3 shows a picture of the wellfield.



Fig.3. Sarir well field

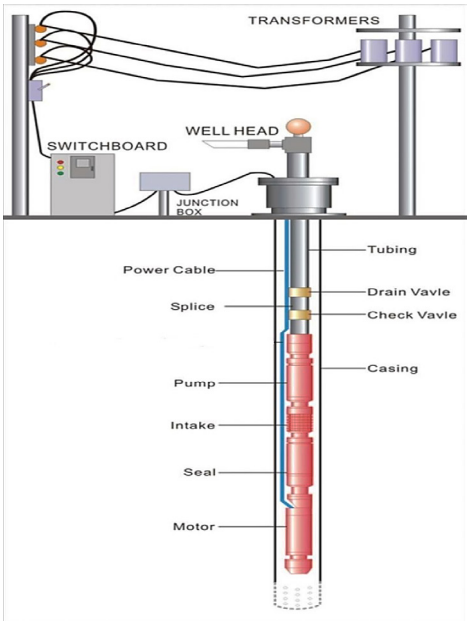


Fig. 4 Fig.4. submersible pump inside a well

3.3 Productivity and Pump Type

The Sarir wellfield, featuring 126 active production wells, was constructed to generate 1 million cubic meters of water daily (MCM/day). The submersible pumps in the field, each requiring about 250 kW of electrical power, can deliver approximately 120 liters per second. A schematic of a submersible pump installed in a well is illustrated in Figure 4.

3.3 System Design and Optimization

The design concept involves using one of the operational well lines as a model, specifically line 100 since all three lines are similar in terms of the number of wells and the distance between them. Line 100 operates with a solar water pumping system that utilizes photovoltaic cells during the day and connects to the public electricity grid in the evening. In contrast, lines 200 and 300 operate 24 hours a day through a system connected to the public electricity grid (on-grid).

The design was based on a simulation program PV SYST. The PVsyst, is a

popular simulation tool, was created by Swiss experts. It's widely used by engineers due to its speed, ease of use, and ability to accurately predict system performance. PVsyst analyzes various factors affecting solar system efficiency, generates regular reports, and provides clear visual feedback.

4. Design methodology

Using PVsyst simulation to design a grid-connected solar power system to supply the electricity required to operate pumps during evening hours and also when some clouds or dust prevent an adequate amount of sunlight from falling on the solar panels. The Design, optimization, and analysis of the solar system was based on setting the geographical location, Optimal Tilt and Azimuth, selecting the PV Module and the system Inverters.

4.1 Set out the geographical location

The Sarir area is in the eastern desert of Libya, approximately 450 kilometers south of the city of Ajdabiya. The coordinates of the location are 27.64°N, 21.50°E. It is considered one of the largest sources of solar energy in the world, making it a strategic location for renewable energy development, the geographical location is illustrated in the Libyan map Figure 5.



Fig.5. geographical location

4.2 Setting Optimal Tilt and Azimuth

The tilt angle of a solar panel system is crucial for maximizing solar energy collection. It's determined by the system's geographical location, the optimal tilt angle varies throughout the year whereas the azimuth angle, which represents the system's horizontal orientation, is 0 degrees for due south. The system in this study is fixed at a 27-degree tilt angle and faces directly south. Figure 6 shows the relationship between tilt angle and solar energy collection.

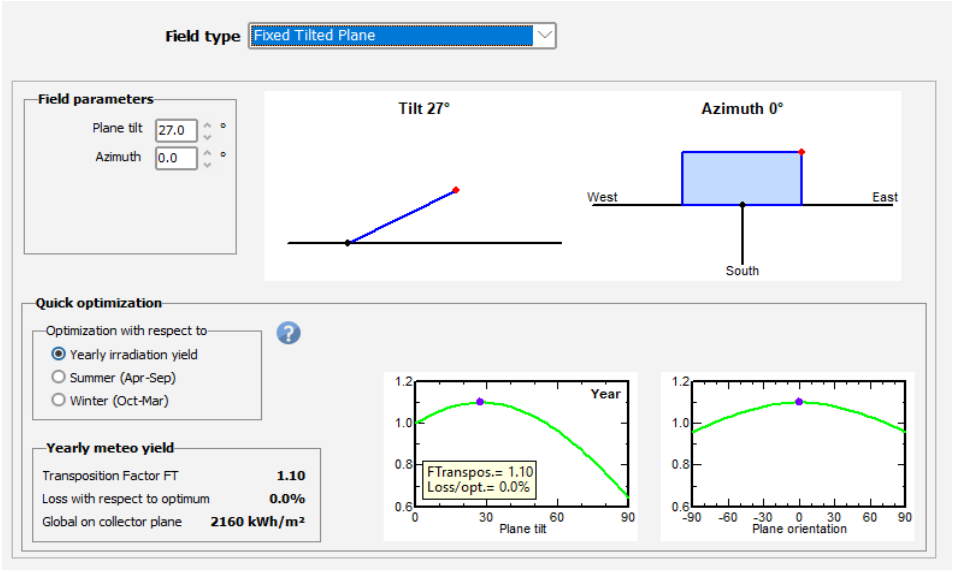


Fig.6. Orientation simulation page.

4.3. Selection of PV Module

The Longi Solar LR5-72 HIH 540 M G2 panel was chosen for Sarir due to its high-efficiency monocrystalline silicon technology, producing 560 watts. Its robust construction ensures reliability in harsh conditions. The panel's low-temperature coefficient maximizes power output in high temperatures areas, and the extended warranties assure its lifespan and performance.

4.4 Selection of Inverters

The ABB PVS800-57-1000 kW-C is chosen through PV SYST simulation.

This inverter is a high-power, reliable inverter for large solar projects (ideal for large-scale solar power plants), it offers advanced grid support features, high efficiency, and easy system management.

After determining the system type, specifying the geographical location of the selected area, defining the required electrical capacity, determining the tilt angle and direction of the solar panels, as well as selecting the type of solar panels and inverter, a layout of the intended system can be set up as shown in Figure 7 which illustrates the layout of the system setting.

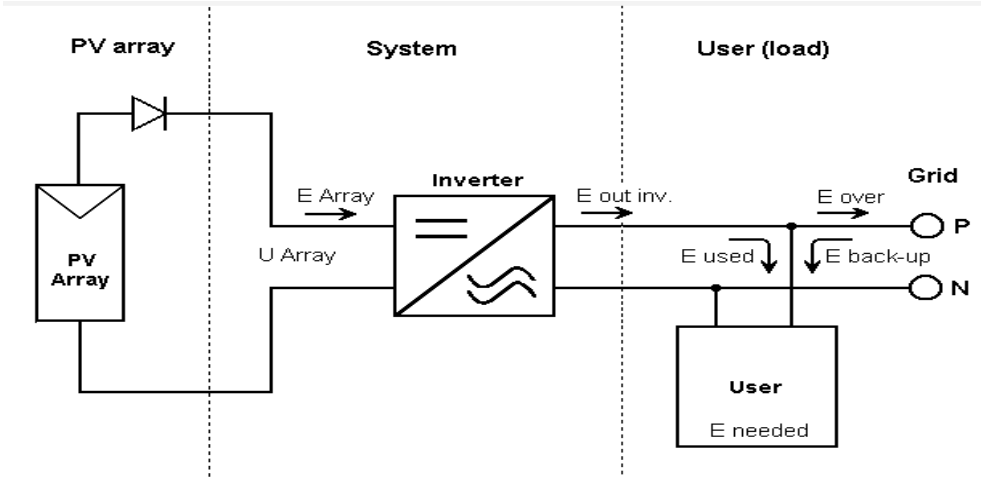


Fig.7. Project page layout and important settings.

4.5 block diagram

The PVsyst block diagram as shown in figure 8 represent a simple diagram of a PV system. It includes the inverter and load, making it easy to see how the system works. This diagram helps users understand PV system design **and the output general design result**.

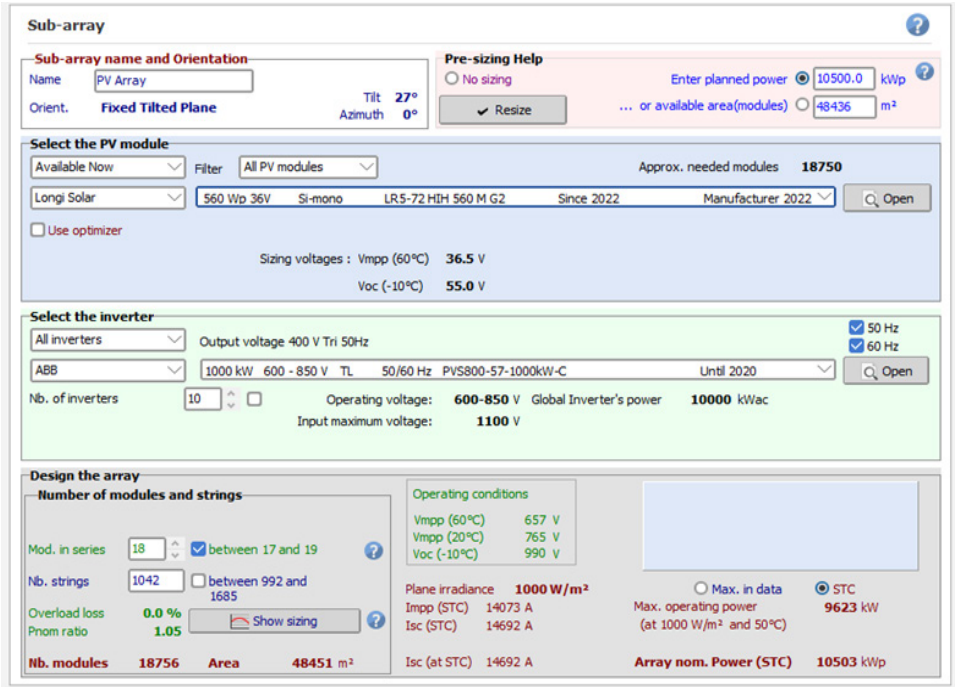


Fig. 8. PVsyst block diagram.

5. RESULTS

The PV syst software updates its weather database based on the location of the proposed PV system. Simulation results provide information on each step of the simulation. For example, the first step of a simulation provides a list of the directly connected assets that are affected by the simulation. The second step lists assets in the network that can communicate to first-level assets in the simulation. The most valuable performance parameters, Ration and Loss diagram, are selected and presented out as a guide line to the system design, optimization, and analysis and important results parameters,

5.1 Performance Ratio (PR)

The Performance Ratio (PR) measures how efficiently a PV solar system converts sunlight into electricity. Higher PR means better performance. Table 1 represents the PR for each month and the whole year. It considers factors like sunlight,

temperature, and energy loss. The PR varies throughout the year, with the highest in January and the lowest in Jul and Aug. Overall, the system operates at 85.7% efficiency.

Table 1 Normalized performance efficiency of the plant

	GlobHor kWh/m²	DiffHor kWh/m²	T_Amb °C	GlobInc kWh/m²	GlobEff kWh/m²	EArray GWh	E_Grid GWh	PR ratio
January	113.0	40.5	11.69	157.0	155.0	1.511	1.485	0.901
February	118.7	55.1	13.90	147.2	145.0	1.406	1.382	0.894
March	166.4	75.2	18.91	187.6	184.8	1.745	1.716	0.871
April	183.2	87.9	23.23	187.5	184.5	1.711	1.682	0.855
May	205.2	101.2	27.60	193.7	190.2	1.745	1.716	0.844
June	212.3	94.1	30.15	193.1	189.5	1.719	1.692	0.834
July	218.7	90.9	31.67	201.3	197.3	1.778	1.750	0.828
August	204.5	85.6	31.39	202.4	198.9	1.787	1.759	0.827
September	173.5	72.4	28.35	188.2	185.3	1.683	1.656	0.838
October	150.9	59.2	24.21	183.6	181.0	1.672	1.645	0.853
November	120.2	40.7	17.80	163.5	161.5	1.533	1.507	0.877
December	103.2	38.2	13.22	146.9	145.1	1.409	1.385	0.897
Year	1969.8	841.1	22.72	2152.0	2118.1	19.700	19.377	0.857

Legends

GlobHor	Global horizontal irradiation
DiffHor	Horizontal diffuse irradiation
T_Amb	Ambient Temperature
GlobInc	Global incident in coll. plane
GlobEff	Effective Global, corr. for IAM and shadings
EArray	Effective energy at the output of the array
E_Grid	Energy injected into grid
PR	Performance Ratio

The performance ratio (PR) curve (shown in Figure 9) exhibits a seasonal trend, with lower values during summer months (typically June to August) and higher values during winter months (typically December to February). This pattern aligns with the variation in sunlight hours throughout the year. While the text mentions

January for the highest PR (0.901) and July for the lowest (0.86), it's more likely these values would occur in the winter and summer months respectively. The annual average PR of 0.857 indicates that the PV system is performing at 85.7% of its theoretical maximum output under standard test conditions (STC).

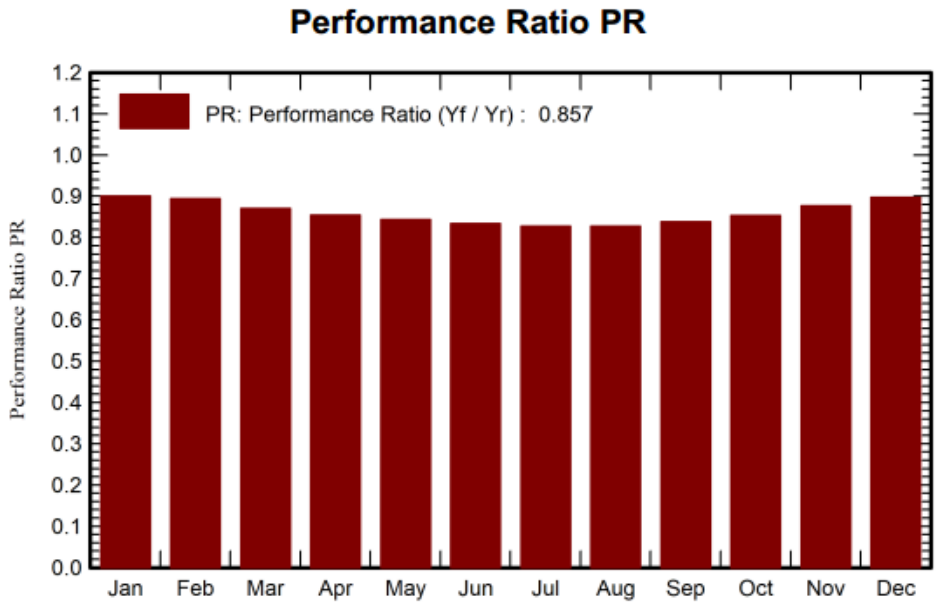


Fig.9. Performance ratio

5.2 Loss Diagram

The Loss Diagram analyzes energy losses in a PV system. It shows that factors like irradiance, temperature, module quality, and inverter efficiency contribute to losses. The system's efficiency is 21.72%, but losses reduce the actual energy output to 19.38 GWh. The diagram helps identify areas for improvement to increase efficiency and reduce losses. Figure 10 shows the system loss diagram.

.

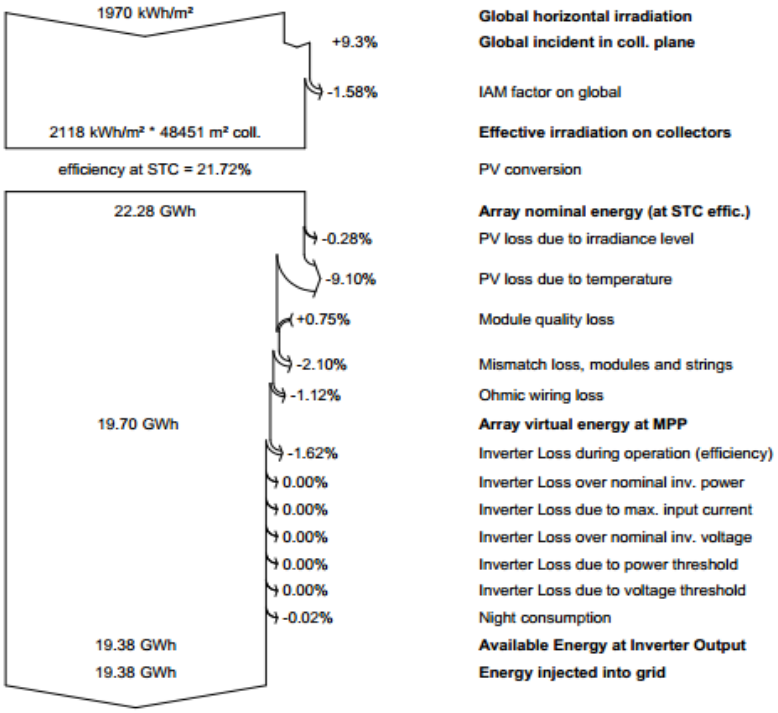


FIG.10. Loss Diagram

Conclusion

This study presents the potential of solar-powered water pumping systems (SPWPS) in Libya. The study found that SPWPS can be a reliable alternative to traditional power sources in sunny areas. Solar energy is a great option for the country. A large-scale SPWPS model was simulated using PV SYST software and showed promising results. Libya has a lot of potential for SPWPS, not only in the Sahara Desert but also in other areas. Solar energy can help ensure water supply security and protect water pipes. This study shows that the PV system is performing at 85.7% of its theoretical maximum output under standard test conditions (STC) which mean that the location provide high opportunity to produce high electric power from PV solar systems plant.

The efficiency of the system can be increased by some temperature and dust mitigation processes.

References:

1.Boraa Birinchi, Renua,b, Basudev Prasadb, , O.S. Sastrya, , Atul Kumarb, and Manander Bangara. Elsevier. 2017, https://www.elsevier.com/open-access/userlicense/1.0/

2.Chikh, M., Mahrane, A., & Bouachri, F. (2011). PVSST 1.0 sizing and simulation tool for PV systems. Energy Procedia, 6, 75-84.

3.Gouws, R., & Lukhwareni, T. (2012). Factors influencing the performance and efficiency of solar water pumping systems: A review. Science Journal of Energy and Engineering: International Journal of Physical Sciences, 7(48), 6169-6180.

4.Ibrahim S. "Prospects of renewable energy in Libya", 1998.

5.Kaldellis, J. K., et al. (2009). Experimental validation of autonomous PV-based water pumping optimum system sizing. Renewable Energy, 34(11), 1106-1113.

6.Kandasamy, C. P., Prabu, P., & Niruba, K. (2013). Solar Potential Assessment Using PVSYST Software. IEEE, 978(1), 4673-6126.

7.Lodha, N. K., & Sudhakar, K. (2013). Theoretical Design and Simulation Analysis of PV Based Pumping System for Domestic Applications in Bhopal, M.P., India. International Journal of Scientific Research, 4(2), 2319-7064.

8.Medanis, E. V., Vokas, G. A., & Kaldellis, J. K. (2008). Theoretical Simulation and Experimental Analysis of a PV-Based Water Pumping System. Presented at the 6th Mediterranean Conference and Exhibition on Power Generation, Transmission and Distribution, Thessaloniki, Greece.

9.Mermoud, A. (2004). Pump behavior modeling for use in a general PV simulation software. Presented at the 19th European Photovoltaic Solar Energy Conference and Exhibition, Paris.

10.Mermoud, A. (2004). Pumping system sizing, and modeling tool. Presented at the 19th European Photovoltaic Solar Energy Conference and Exhibition, Paris.

11.Mokeddem, M., et al. (2011). Performance of a directly-coupled PV water pumping system. Energy Conversion and Management, 52(10), 3089-3095.

12.Oyedokun, O. A., Achara, N., Muhammed, S. U., & Oyefolahan, I. O. (2017). Design and Simulation of Solar Powered Water Pumping System for Irrigation Purpose in Kaduna, Nigeria. International Journal of Scientific and Engineering Technology, 6(10), 342-346.

13.Raturi, A. (2011). Feasibility study of a solar water pumping system. Applied Solar Energy, 47(1), 11-13.

14.Renu, B. B., et al. (2017). Optimum Sizing and performance modeling of Solar Photovoltaic (SPV) water pump for different climatic conditions. Solar Energy, 155, 1326-1338.

15.Vokas, Ev, M., G.A. and Kaldellis, J.K. (2015) Theoretical Simulation and Experimental Analysis of a PV-Based Water Pumping System. MedPower 2008, 6th Mediterranean Conference and Exhibition on Power Generation, Transmission and Distribution, Thessalonica, Greece, No. 1

16.ahyaoui, I., Tina, G., Chaabene, M., & Tadeo, F. (2015). Design and Evaluation of a Renewable Water Pumping System. In Renewable Energy Systems: Design, Optimization and Applications (pp. 462-467). Elsevier.


مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
Journal of the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific Studies
الإكاديمية الليبية · بنغازي
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch

Representation of Group Algebra of Non-Abelian Group of Order 18

Nabila M. Bennour , Ola Ahmad Elhaj

Abstract

In this paper the results of [1] are extended by using semidirect products to find the matrix representation of group algebras of non-abelian group of order 18 of the form.

$(C_3 \times C_3) \rtimes_\emptyset C_2$ This group is presented by three generators.

Keywords: Circulant matrix, Group Algebra, Semidirect Product.

1. Preliminaries

Let G be a group, assume that H is a normal subgroup of G, K is a sub group of G, H ∩K={1}, and G=HK. Suppose that K acts on H by automorphisms of H, then there exists a homomorphism $\emptyset: K \to Aut(H)$. . Assume the action is by conjugation, then for $k \in K$ and $h \in H$ we have $kh = \emptyset(k)(h) = khk^{-1}$. G is an internal semidirect product of H and K by $\emptyset$, it is denoted by $G = H \rtimes_\emptyset K$[4] .

Non-abelian groups of order 18 are: $D_9, S_3 \times C_3, (C_3 \times C_3) \rtimes_\emptyset C_2$ [4]

The presentation of the group $G = (C_3 \times C_3) \rtimes_\emptyset C_2$ is:

$G = \langle \alpha, \beta, \gamma : \alpha^3 = \beta^3 = \gamma^2 = 1, \alpha\beta = \beta\alpha, \gamma\alpha = \alpha^2\gamma, \gamma\beta = \beta^2\gamma \rangle$

$G = \{1, \alpha, \alpha^2, \beta, \alpha\beta, \alpha^2\beta, \beta^2, \alpha\beta^2, \alpha^2\beta^2, \gamma, \alpha\gamma, \alpha^2\gamma, \beta\gamma, \alpha\beta\gamma, \alpha^2\beta\gamma, \beta^2\gamma, \alpha\beta^2\gamma, \alpha^2\beta^2\gamma\}.$

Let F be a field. A ring A with unity is an algebra over F (F-algebra) if A is a vector space over F and the following compatibility condition holds $(sa).b = s(a.b) = a.(sb)$ for any $s \in F$ A is also called associative algebra (over F). The dimension of the algebra A is the dimension of A as a vector space over F.

5. **Theorem 1**[5]

Let A be a n-dimensional algebra over a field F. Then there is a one to one

algebra homomorphism from A into M_n (F), the algebra of n-matrices over F.

Let $G = \{g_1 = 1, g_2, \dots, g_n\}$ be a finite group of order n and F a field. Define $FG = \{a_1 g_1 + a_2 g_2 + \cdots + a_n g_n : a_i \in F\}$. FG is n-dimensional vector space over F with basis G. Multiplication of G can be extended linearly to FG. Thus, FG becomes an algebra over F of dimension n. FG is called group algebra. The following identifications should be realized:

i) $0_F g_G = 0_{FG} = 0$ for any $g \in G$

ii) $1_F g_G = g_{FG} = g$ for any $g \in G$. In particular $1_F g_G = 1_{FG} = 1$

$a_F 1_G = a_{FG}$ for any $a \in G$

The general element of is

FG is $w = a1 + b\alpha + c\alpha^2 + d\beta + e\alpha\beta + f\alpha^2\beta + g\beta^2 + h\alpha\beta^2 + i\alpha^2\beta^2 + j\gamma + k\alpha\gamma + l\alpha^2\gamma$
$+ m\beta\gamma + n\alpha\beta\gamma + o\alpha^2\beta\gamma + p\beta^2\gamma + q\alpha\beta^2\gamma + r\alpha^2\beta^2\gamma.$

A circulant matrix M on parameters $a_0, a_1, \dots, a_{n-1}$ is defined as follows:

$$M(a_0, a_1, \dots, a_{n-1}) = \begin{bmatrix} a_0 & a_{n-1} & \cdots & a_1 \\ a_1 & a_0 & \cdots & a_2 \\ \vdots & \vdots & & \vdots \\ a_{n-1} & a_{n-1} & & a_0 \end{bmatrix}$$

This matrix may be denoted in terms of its columns by $[col(a_0)|col(a_{n-1})| \dots |col(a_0)]$. is said to be circulant block matrix if it is if the form $M(M_1, M_2, \dots, M_n)$. . i.e, it is circulant blockwise on the blocks $M_1, M_2, \dots, M_n$. Thus,

$$M = \begin{bmatrix} M_1 & M_n & \cdots & M_2 \\ M_2 & M_1 & \cdots & M_3 \\ \vdots & \vdots & & \vdots \\ M_n & M_{n-1} & & M_1 \end{bmatrix}$$

2. Main Results

Theorem 2 [1]

Let F be a field and $G = \langle \alpha : \alpha^n = 1 \rangle$ a cyclic group of order n. Then any

element a $a_0 1 + a_1\alpha + \cdots + a_{n-1}\alpha^{n-1}$ of FG can be represented with respect to the ordered basis $\{1, \alpha, \ldots, \alpha^{n-1}\}$ by the circulant matrix $M(a_0, a_1, \ldots, a_{n-1})$. .

Proof Let

$w = a_0 1 + a_1\alpha + \cdots + a_{n-1}\alpha^{n-1}$ be in FG. $w\alpha = a_0\alpha + a_1\alpha^2 + \cdots + a_{n-1}1 = a_{n-1}1 + a_0\alpha + \cdots + a_{n-2}\alpha^{n-1} \ldots w\alpha^{n-1} = a_0\alpha^{n-1} + a_1\alpha + \cdots + a_{n-1}\alpha^{n-2} = a_1 1 + a_2\alpha + \cdots + a_0\alpha^{n-1}$.

Then the matrix representation of w with respect to the basis

$\{1, \alpha, \ldots, \alpha^{n-1}\}$ is $\begin{bmatrix} a_0 & a_{n-1} & \cdots & a_1 \\ a_1 & a_0 & \cdots & a_2 \\ \vdots & \vdots & & \vdots \\ a_{n-1} & a_{n-1} & & a_0 \end{bmatrix}$ which is $M(a_0, a_1, \ldots, a_{n-1})$

Note that if the order of the basis elements is changed, we obtain a different matrix of representation. The new matrix is obtained by suitable interchanging of the columns of the matrix M(a_0,a_1,…,a_(n-1)). In [2] the representation is done for the non-split metacyclic group.

For more complicated finite groups we use the circulant block matrices to do the required representations.

Now, let G be an internal semidirect product of H and a cyclic group $K = \langle\alpha\rangle$ by $\emptyset$. Then the matrix representation [w] of the general element w in FG is given as follows:

$G = H \rtimes_\emptyset K, \emptyset: K \to Aut(H)$ is a homomorphism, $\emptyset(\gamma)(h) = \gamma h \gamma^{-1}$.. Suppose that $H = \{h_1, h_2, \ldots, h_n\}, K = C_m\langle\gamma\rangle = \{1, \gamma, \ldots, \gamma^{m-1}\}$ then the general element w in FG is $w = a_1h_1 1 + a_2h_2 1 + \cdots + a_n h_n 1 + a_{n+1}h_1\gamma + a_{n+2}h_2\gamma + \cdots + a_{2n}h_n\gamma + a_{2n+1}h_1\gamma^2 + \cdots + a_{3n}h_n\gamma^2 + \cdots + a_{mn}h_n\gamma^{m-1}$.

Now we can write as: $w = w_1 + w_2 + \cdots + w_m$

Where

$w_1 = a_1h_1 1 + a_2h_2 1 + \cdots + a_n h_n 1$

$w_2 = a_{n+1}h_1\gamma + a_{n+2}h_2\gamma + \cdots + a_{2n}h_n\gamma$

$\vdots$

$w_m = a_{(m-1)(n+1)}h_1\gamma^{m-1} + \cdots + a_{mn}h_n\gamma^{m-1}$

The matrix representation $[w]$ of w is $[w] = M([w_1], [w_2]^{\gamma}, \dots, [w_m]^{\gamma^{m-1}})$, where $\gamma^i : H \to H$ is the automorphism

$\gamma^i = \emptyset(\gamma)(h) = \gamma^i h \gamma^{-i}$ and $[w_i] = \left[col(\gamma^i(h_1)) \middle| col\left(\gamma^i(h_2)\right)\middle| \dots \middle| col\left(\gamma^i(h_n)\right)\right]$.

Now by theorem 3 in [3] we can find the matrix representation of [w] of the general element w in FG as follows:

$w_1 = a1 + b\alpha + c\alpha^2 + d\beta + e\alpha\beta + f\alpha^2\beta + g\beta^2 + \quad h\alpha\beta^2 + i\alpha^2\beta^2$

$w_2 = j\gamma + k\alpha\gamma + l\alpha^2\gamma + m\beta\gamma + n\alpha\beta\gamma + o\alpha^2\beta\gamma + p\beta^2\gamma + q\alpha\beta^2\gamma + r\alpha^2\beta^2\gamma$

$w = w_1 + w_2$

The matrix representation of is $[w] = \begin{bmatrix} [w_1] & [w_2]^{\gamma} \\ [w_2]^{\gamma} & [w_1] \end{bmatrix}$

$$[w_1] = \begin{bmatrix} \begin{bmatrix} a & c & b \\ b & a & c \\ c & b & a \end{bmatrix} & \begin{bmatrix} g & i & h \\ h & g & i \\ i & h & g \end{bmatrix} & \begin{bmatrix} d & f & e \\ e & d & f \\ f & e & d \end{bmatrix} \\ \begin{bmatrix} d & f & e \\ e & d & f \\ f & e & d \end{bmatrix} & \begin{bmatrix} a & c & b \\ b & a & c \\ c & b & a \end{bmatrix} & \begin{bmatrix} g & i & h \\ h & g & i \\ i & h & g \end{bmatrix} \\ \begin{bmatrix} g & i & h \\ h & g & i \\ i & h & g \end{bmatrix} & \begin{bmatrix} d & f & e \\ e & d & f \\ f & e & d \end{bmatrix} & \begin{bmatrix} a & c & b \\ b & a & c \\ c & b & a \end{bmatrix} \end{bmatrix}$$

$G = (C_3\langle\alpha\rangle \times C_3\langle\beta\rangle) \rtimes_{\emptyset} C_2\langle\gamma\rangle$

$\emptyset : C_2\langle\gamma\rangle \to Aut(C_3\langle\alpha\rangle \times C_3\langle\beta\rangle)$ is a homomorphism such that $\emptyset(\gamma) = \gamma\alpha\gamma^{-1}$.

$\emptyset(\gamma)(1) = 1$
$\emptyset(\gamma)(\alpha) = \alpha^2$
$\emptyset(\gamma)(\alpha^2) = \alpha$
$\emptyset(\gamma)(\beta) = \beta^2$
$\emptyset(\gamma)(\alpha\beta) = \alpha^2\beta^2$
$\emptyset(\gamma)(\alpha^2\beta) = \alpha\beta^2$
$\emptyset(\gamma)(\beta^2) = \beta$
$\emptyset(\gamma)(\alpha\beta^2) = \alpha^2\beta$
$\emptyset(\gamma)(\alpha^2\beta^2) = \alpha\beta$

$$[w_2] = [col(1)|col(\alpha)|col(\alpha^2)|col(\beta)|col(\alpha\beta)|col(\alpha^2\beta)|col(\beta^2)|col(\alpha\beta^2)|col(\alpha^2\beta^2)]$$

$$[w_2]^\gamma = [col(1)|col(\alpha^2)|col(\alpha)|col(\beta^2)|col(\alpha^2\beta^2)|col(\alpha\beta^2)|col(\beta)|col(\alpha^2\beta)|col(\alpha\beta)]$$

$$[w_2]^\gamma = \begin{bmatrix} \begin{bmatrix} j & k & l \\ k & l & j \\ l & j & k \end{bmatrix} & \begin{bmatrix} m & n & h \\ n & o & i \\ o & m & g \end{bmatrix} & \begin{bmatrix} p & q & r \\ q & r & p \\ r & p & q \end{bmatrix} \\ \begin{bmatrix} m & n & o \\ n & o & m \\ o & m & n \end{bmatrix} & \begin{bmatrix} p & q & b \\ q & r & c \\ r & p & a \end{bmatrix} & \begin{bmatrix} j & k & l \\ k & l & j \\ l & j & k \end{bmatrix} \\ \begin{bmatrix} p & q & r \\ q & r & p \\ r & p & q \end{bmatrix} & \begin{bmatrix} j & k & e \\ k & l & f \\ l & j & d \end{bmatrix} & \begin{bmatrix} m & n & o \\ n & o & m \\ o & m & n \end{bmatrix} \end{bmatrix}$$

$$[w] = \begin{bmatrix} \begin{bmatrix} a & c & b \\ b & a & c \\ c & b & a \end{bmatrix} & \begin{bmatrix} g & i & h \\ h & g & i \\ i & h & g \end{bmatrix} & \begin{bmatrix} d & f & e \\ e & d & f \\ f & e & d \end{bmatrix} & \begin{bmatrix} j & k & l \\ k & l & j \\ l & j & k \end{bmatrix} & \begin{bmatrix} m & n & h \\ n & o & i \\ o & m & g \end{bmatrix} & \begin{bmatrix} p & q & r \\ q & r & p \\ r & p & q \end{bmatrix} \\ \begin{bmatrix} d & f & e \\ e & d & f \\ f & e & d \end{bmatrix} & \begin{bmatrix} a & c & b \\ b & a & c \\ c & b & a \end{bmatrix} & \begin{bmatrix} g & i & h \\ h & g & i \\ i & h & g \end{bmatrix} & \begin{bmatrix} m & n & o \\ n & o & m \\ o & m & n \end{bmatrix} & \begin{bmatrix} p & q & b \\ q & r & c \\ r & p & a \end{bmatrix} & \begin{bmatrix} j & k & l \\ k & l & j \\ l & j & k \end{bmatrix} \\ \begin{bmatrix} g & i & h \\ h & g & i \\ i & h & g \end{bmatrix} & \begin{bmatrix} d & f & e \\ e & d & f \\ f & e & d \end{bmatrix} & \begin{bmatrix} a & c & b \\ b & a & c \\ c & b & a \end{bmatrix} & \begin{bmatrix} p & q & r \\ q & r & p \\ r & p & q \end{bmatrix} & \begin{bmatrix} j & k & e \\ k & l & f \\ l & j & d \end{bmatrix} & \begin{bmatrix} m & n & o \\ n & o & m \\ o & m & n \end{bmatrix} \\ \begin{bmatrix} j & k & l \\ k & l & j \\ l & j & k \end{bmatrix} & \begin{bmatrix} m & n & h \\ n & o & i \\ o & m & g \end{bmatrix} & \begin{bmatrix} p & q & r \\ q & r & p \\ r & p & q \end{bmatrix} & \begin{bmatrix} a & c & b \\ b & a & c \\ c & b & a \end{bmatrix} & \begin{bmatrix} g & i & h \\ h & g & i \\ i & h & g \end{bmatrix} & \begin{bmatrix} d & f & e \\ e & d & f \\ f & e & d \end{bmatrix} \\ \begin{bmatrix} m & n & o \\ n & o & m \\ o & m & n \end{bmatrix} & \begin{bmatrix} p & q & b \\ q & r & c \\ r & p & a \end{bmatrix} & \begin{bmatrix} j & k & l \\ k & l & j \\ l & j & k \end{bmatrix} & \begin{bmatrix} d & f & e \\ e & d & f \\ f & e & d \end{bmatrix} & \begin{bmatrix} a & c & b \\ b & a & c \\ c & b & a \end{bmatrix} & \begin{bmatrix} g & i & h \\ h & g & i \\ i & h & g \end{bmatrix} \\ \begin{bmatrix} p & q & r \\ q & r & p \\ r & p & q \end{bmatrix} & \begin{bmatrix} j & k & e \\ k & l & f \\ l & j & d \end{bmatrix} & \begin{bmatrix} m & n & o \\ n & o & m \\ o & m & n \end{bmatrix} & \begin{bmatrix} g & i & h \\ h & g & i \\ i & h & g \end{bmatrix} & \begin{bmatrix} d & f & e \\ e & d & f \\ f & e & d \end{bmatrix} & \begin{bmatrix} a & c & b \\ b & a & c \\ c & b & a \end{bmatrix} \end{bmatrix}$$

Acknowledgment

I would like to sincerely thank Prof. Kahtan Alzubaidy for suggesting the problem. His recommendation was incredibly valuable, and it significantly influenced

my approach to the paper.

References

[1] Kahtan H. Alzubaidy, Nabila M. Bennour, Matrix representation of Group Algebra of Split Metacyclic Groups. International Journal of Mathematical Archive, 2021;12(5), 8-10.

[2] Kahtan H. Alzubaidy, Nabila M. Bennour, Matrix representation of Group Algebra of General Metacyclic Groups. International Journal of Mathematics and its Applications, 2021; 9(3), 33-36.

[3] Nabila M. Bennour and Kahtan H. Alzubaidy, Representation of Group Algebras of Non-Abelian Groups of order , for a Prime , European Journal of Mathematics and Statistics, 2024; 5(2), 1-5.

[4] David S. Dummit, Richard M. Foote, Abstract Algebra, 3rd edition. Wiley, 2003.

[5] Nathan Jacobson, Basic Algebra I, 2nd edition. W.H. Freeman and Company New York, 1996.


مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية
Journal of the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific Studies
الإكـاديمية الليبيـة ـ بنـغـازي
Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch

Wareness level, knowledge and attitude towards breast cancer among females in Tripoli ,Libya

marwa A.RAMADAN*, ANANI ABRAEEM MOUSAY**

*College of Medical Technology, Lab Medicine Department, Derna, Libya

**Sabratha UniversityFaculty of ScienceDepartment of Molecular Biology and Biochemistry

Abstract

Breast cancer is the most common type of cancer and the second highest cause of mortality in women. The foremost common sort of breast cancer is ductal carcinoma (85–90% of all cases), which starts within the lining of the milk ducts. The other sort of breast cancer is lobular carcinoma (8% of all cases), which starts within the lobules of the breast. Globally, among all types of cancer, breast cancer accounts for 11.7% of all cancer incidents, with approximately 2.3 million new cases in women in the year. Breast cancer incidence is alarmingly high in the Middle East, which could be linked to delayed diagnosis allowing the disease to progress. The aim of our study was to assess the practices of breast self-examination (BSE) and evaluate the knowledge level of females regarding breast cancer in Tripoli, Libya. cross-sectional survey conducted to assess the level of awareness, knowledge, and attitude towards breast cancer among 100 Libyan women less than 20- <50 years old residing in Tripoli, Libya, during the period 2024. Participants were selected through a non-random, convenience sampling method. Results: The study showed an overall knowledge level of 31% regarding breast cancer. Participants had average knowledge about signs and symptoms, and awareness and practice of self-testing were 46%, whereas knowledge about risk factors for breast cancer and screening methods was 73% and 60%, respectively.In conclusion, knowledge, awareness, and attitudes towards breast cancer significantly impact early detection and prevention.



مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية

Journal of the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific Studies

الإكاديمية الليبية - بنغازي

Libyan Academy for PostGraduate Studies Benghazi Branch

مستوى الوعي والمعرفة والموقف تجاه سرطان الثدي بين الإناث في طرابلس، ليبيا

مروة عبد الكريم بومعلومه، *أماني ابراهيم موسي**

* قسم طب المختبرات، كلية التقنية الطبية، درنة، ليبيا

** قسم علم الاحياء الجزيئية والكيمياء الحيويه جامعه صبراتة

الملخص

سرطان الثدي هو النوع الأكثر شيوعا من السرطان وثاني أعلى سبب للوفيات بين النساء. النوع الأكثر شيوعًا من سرطان الثدي هو سرطان الأقنية (85-90٪ من جميع الحالات)، والذي يبدأ داخل بطانة قنوات الحليب. النوع الآخر من سرطان الثدي هو السرطان الفصيصي (8% من جميع الحالات)، والذي يبدأ داخل فصيصات الثدي. على الصعيد العالمي، من بين جميع أنواع السرطان، يمثل سرطان الثدي 11.7% من جميع حوادث السرطان، مع ما يقرب من 2.3 مليون حالة جديدة بين النساء هذا العام. ترتفع معدلات الإصابة بسرطان الثدي بشكل مثير للقلق في الشرق الأوسط، وهو ما قد يكون مرتبطًا بتأخر التشخيص مما وتقييم مستوى معرفة الإناث (BSE) يسمح للمرض بالتطور. كان الهدف من دراستنا هو تقييم ممارسات الفحص الذاتي للثدي فيما يتعلق بسرطان الثدي في طرابلس، ليبيا. تم إجراء مسح مقطعي لتقييم مستوى الوعي والمعرفة والموقف تجاه سرطان الثدي بين 100 امرأة ليبية أقل من 20 – أقل من 50 سنة مقيمة في طرابلس، ليبيا، خلال الفترة 2024. تم اختيار المشاركين من خلال عملية غير عشوائية ، طريقة أخذ العينات المريحة. النتائج: أظهرت الدراسة مستوى معرفي إجمالي قدره 31% فيما يتعلق بسرطان الثدي. كان لدى المشاركين معرفة متوسطة حول العلامات والأعراض، وكانت نسبة الوعي وممارسة الاختبار الذاتي 46%، في حين بلغت المعرفة حول عوامل الخطر للإصابة بسرطان الثدي وطرق الفحص 73% و60% على التوالي. وفي الختام، المعرفة والوعي والمواقف نحو سرطان الثدي يؤثر بشكل كبير على الكشف المبكر والوقاية

Introduction

Breast cancer is the most common type of cancer and the second highest cause of mortality in women (Alotaibi et al.,2018) .The foremost common sort of breast cancer is ductal carcinoma (85–90% of all cases), which starts within the lining of the milk ducts. The other sort of breast cancer is lobular carcinoma (8% of all cases), which starts within the lobules of the breast (Alotaibi et al.,2018) Globally, among all types of cancer, breast cancer accounts for 11.7% of all cancer incidents with approximately 2.3 million new cases in women in the year 2020 (Sung et al., 2021) .Breast cancer incidence is alarmingly high in the Middle East, which could be linked to delayed diagnosis allowing the disease to progress (Arafa,2020) .Breast cancer is one of the most prevalent and life-threatening cancers among women globally, including in the Arab region. In Libya, as in many other countries, the incidence of breast cancer has been steadily increasing, highlighting the urgent need for effective prevention, early detection, and treatment strategies (World Health Organization, 2020). Early detection through methods such as breast self-examination (BSE) has been shown to significantly improve survival rates, as it allows for the identification of lumps or changes in the breast tissue at an early stage (American Cancer Society, 2021). However, despite the proven benefits of early detection, studies show that many women, particularly in developing countries, have limited knowledge and practice of BSE, which can delay diagnosis and treatment (Al-Youbi et al., 2016). In Libya, as in many Arab countries, cultural and socio-economic factors often contribute to insufficient awareness and engagement with breast cancer prevention methods (Mohammed et al., 2019). These factors include misconceptions about the disease, fear of a cancer diagnosis, and limited access to healthcare facilities that provide early screening services (Azzam et al., 2018). Consequently, many women remain unaware of the importance of BSE, and fewer engage in regular screening, which may lead to delayed diagnoses and poorer prognoses (El-Zein et al., 2017). Therefore, the aim of this study was to assess the practices of breast self-examination (BSE) and evaluate the knowledge level of females regarding breast cancer in Tripoli, Libya. Additionally, the study sought to gather insights into participants' understanding of breast cancer prevention strategies, early detection

methods, and their general attitudes towards the disease. By identifying the knowledge gaps and barriers to effective breast cancer screening practices, this research aims to inform the development of targeted educational interventions that can bridge these gaps, ultimately enhancing women's engagement with preventive healthcare practices. The findings of this study could provide valuable information for policymakers and healthcare providers, facilitating the design of culturally appropriate health education programs that aim to reduce the breast cancer burden in Libya Therefore, the aim of this study was to determine the BSE practices and evaluate the knowledge of females regarding breast cancer in order to create an education intervention that would fill in the gaps in knowledge and practice,also to gather information on the participants' understanding of breast cancer prevention, early detection methods, and general attitudes towards the disease.

Materials and Methods

Study Design and participants

This population-based cross-sectional survey conducted to assess the level of awareness, knowledge, and attitude towards breast cancer among 100 Libyan women less than 20 - <50 years old residing in Tripoli, Libya during the period 2024. Participants were selected through a non-random, convenience sampling method. Data Collection Instrument Data was collected using a structured, self-administered questionnaire developed specifically for this study . All participants were selected from a combination of rural and urban. The questionnaire was designed to evaluate participants' awareness, knowledge, and attitudes towards breast cancer, with questions divided into three main sections:

1.Demographic characteristics of participant: Age group , marital status, Academic qualification , employment status.

2.awareness: Questions assessing participants' sources of information about breast cancer (6 items). Knowledge of breast cancer was assessed using a categorical response scale (yes/ /no).

3. Knowledge and awareness: Items focusing on the understanding of early detection methods, such as self-examination and mammography, as well as general attitudes to-

wards breast cancer Knowledge of breast cancer risk factors (15 items), Knowledge about breast cancer signs and symptoms (10 items), attitudes toward breast cancer prevention (5 item. Knowledge and attitude about breast cancer screening (3 items)The questionnaire was comprised of , Participants answered items on a three -point Likert-type scale, ranging from 1 to 2 in attitude and barrier domains (1= yes , 2 = no).

Procedure

The questionnaires were distributed to participants through community centers and health clinics. Trained research assistants provided instructions on how to complete the questionnaire. Participants were informed about the purpose of the study and assured of confidentiality. The questionnaires were anonymous, and informed consent was obtained from all participants prior to participation.

Inclusion criteria for the study were:Female gender and Willingness to participate in the survey.Exclusion criteria included:Women with a history of breast cancer or any related breast disease and health workers, as they may have differing knowledge and attitudes due to personal experience.

Data Analysis

Data was entered into a statistical software program (SPSS version 21) for analysis.Descriptive statistics, including frequencies and percentages, were used to summarize the demographic characteristics and responses related to awareness, knowledge, and attitudes towards breast cancer. Chi-square tests were used to examine relationships between demographic variables (e.g., age, education level) and the level of awareness and knowledge.

Results

The mean ± SD age among participance was 42 ± 14, and the age range was from less than 20 to 49 years old. The majority of participants were single, 50%, followed by 47% who were married, while 3% were divorced.A higher percentage of participants were students, 60%, followed by education workers and housewives, who were 30% and 10%, respectively, in rural areas (70%) than in urban areas (30%). Many women reported academic qualifications: 60% had university degrees, 30% had master's degrees, and 10% of them had secondary degrees. The demographic charac-

teristics of participants in Table (1)

Table 1:Demographic characteristics of participants

Variable	Categories	Frequency (n)	Percentage (%)
Age group	Less than 20	0	0%
	20-24	50	50%
	25-29	10	10%
	30 -34	15	15%
	35-39	10	10%
	40-44	7	7%
	45-49	6	6%
Marital status	Single	50	50%
	Married	47%	47%
	Divorced	3	3%
Academic qualification			
	Secondary	10	10%
	University	60	60%
	Master's	30	30%
	PhD	10	10%
Employment status	student.	60	60%
	Housewife	10	10%
	Education workers	30	30%

Table 2 showed that the most common source of information reported by all participants was the Internet (30%), followed by friends and health facilities (20%), and education was 15%, and the lowest source of information reported was TV (5%).

Table 2 : The source of information about breast cancer.

Source of information	Yes	%	No	%
Educational	15	15%	70	70 %
A friend	20	20%	80	80%

A family member	10	10%	90	90%
A health facility	20	20%	80	80%
Internet	30	30%	85	85%
Tv	5	5%	95	95%
Mean ± SD	16.67 ± 8.755		83.33 ±8.75	

Table 3. Respondents' overall knowledge towards breast cancer. In the current study, we observed poor overall knowledge about breast cancer in 31% of the participants. Participants had average knowledge about signs and symptoms and Awareness and practice self-testing was 46% whereas Knowledge about risk factors breast cancer and screening methods were 73% and 60% respectively) .

Table 3. Respondents' overall knowledge towards breast cancer.

Overall knowledge towards breast cancer	N	%	X2	p-value
Awareness and practice self-testing	46	46%	5.768	0.5
Knowledge of risk factors	73	73%	8.976	0.03
Knowledge about signs and symptoms	31	31%	4.32	0.34
Knowledge about breast cancer screening methods	60	60%	4.567	0.001

The majority of participances chose did not know how to perform about knowledge and awareness Breast Self-Examination (77%) followed by Breast self-examination helps detect breast cancer early (60%) .Many of the participants understood that abstaining from breastfeeding , Post menopause, First child bearing after age 30 years obesity, lack of exercise, smoking and X-rays increase the risk of breast cancer. And they had knowledge the regular breastfeedingPrevent and reduce from breast cancer . They also had average knowledge the signs and symptoms of breast cancer; 75%,86% ,62 % Asymmetric breast ,touch , bloody nipple discharge respectively.table (4)

Table 4. Respondents' knowledge on awareness and practice of BSE, risk factors, signs and symptoms and screening methods in breast cancer.

Knowledge and awareness Breast Self-Examination	Yes	%	No	%
Perform a breast self-examination monthly	35	35%	65	65%

Breast self-examination was never performed	16	16%	84	84%
Breast self-examination helps detect breast cancer early	60	60%	40	40%
I don't know how to perform	77	77%	23	23%
There is no need to perform a breast self-examination	40	40%	60	60%
Knowledge of breast cancer risk factors				
Aging	3	3	97	97%
Family history	5	5%	95	95%
Disregarding breast hygiene	5	5%	95	95%
First child bearing after age 30 years	20	20%	80	80%
Touching the breast cancer patient	10	10%	90	90%
family history	5	5%	95	95%
Post menopause	40	40%	60	60%
Abstaining from breastfeeding	98	98%	2	2%
obesity and lack of exercise	1	1%	99	99%
Hormonal contraceptives	2	2%	98	98%
Smoking	0	0%	100	100%
Early menstruation	2	2%	98	98%
Family history	5	5%	95	95%
Exposure to X-rays	5	5%	95	95%
Infertility	5	5%	95	95%
Knowledge of breast cancer preventive measures factors				
Regular breastfeeding	80	80%	20	20%
Healthy nutrition	55	55%	45	45%
Menstrual cycle regularity	12	12	88	88%
Pregnancy before the age of forty	34	34%	66	66%
Early marriage	26	26%	74	74

Knowledge about breast cancer signs and symptoms				
Asymmetric breast	75	75%	25	25%
Painless mass	10	10%	90	90%
Skinniness	4	4%	96	96%
Nodular breast before menses	12	12	88	88%
Bloody nipple discharge	62	62%	38	38%
Discharge from the nipple	12	12 %	88	88%
Heaviness under the armpit	7	7%	93	93%
Touch	86	86%	14	14%
Change in the shape of the nipple	37	37%	63	63%
Nipple radiating pain	2	2%	98	98%
Knowledge and attitude about breast cancer screening				
Doing mammograms yearly	9	9%	91	91%
have you ever had a mammogre	98	98%	2	2%
Early detection of breast cancer helps in treatment to obtain better results	73	73%	27	27%

Table (5) Participants' perceptions towards breast cancer treatment. The most of Participants' agreement with After treatment for breast cancer, women can enjoy a good quality of life followed by 60% with agreement Breast cancer treatment leads to loss of confidence

perceptions towards breast cancer treatment.	Agree (%)	Disagree (%)	Neutral (%)
After treatment for breast cancer, women can enjoy a good quality of life	80(80%)	0%	10(10%)
Breast cancer treatment is more beneficial for younger women	40(40%)	20(20%)	40 (40%)
Breast cancer treatment is embarrassing for women	40(40%)	40(40%)	20(20%)
Breast cancer treatment leads to loss of confi-dence	60(60%)	0(0%)	40(40%)

Discussion

Breast cancer remains one of the leading causes of mortality among women worldwide. Early detection through self-examination, awareness of risk factors, and participation in screening programs are critical in improving survival rates. This discussion focuses on the overall knowledge towards breast cancer, awareness, and self-testing practices, as well as the understanding of risk factors, signs, symptoms, screening methods, and preventive measures.In our study showed the Internet was the most common source of Information with (30%) The increasing importance of the Internet as a primary source of health information is widely recognized. Many studies (Rothman and Hoh 2018; Suggest that people, particularly younger generations, rely heavily on the internet to access health-related knowledge this study discusses the growing reliance on the internet for health-related information, particularly breast cancer, emphasizing that online platforms (social media, websites, etc.) are increasingly popular sources for individuals seeking health information and Nelson et al. highlight the increasing role of the internet as a source for cancer-related information, reflecting how people use online resources to stay informed, especially regarding breast cancer Nelson., et al. 2016) .Friends and Health Facilities as Secondary Sources (20%) The role of peer networks (friends and family) and healthcare facilities (hospitals, clinics) in disseminating health information is well-documented. These are key sources of information for many individuals, especially when dealing with sensitive health issues like breast cancer. McDonald & Moores(2019). emphasizes the role of healthcare providers as critical sources of information for cancer patients. It reflects how women often turn to health facilities and professionals for trusted information about breast cancer diagnosis, treatment, and prevention. Cline & Haynes (2001). This study showed that people often rely on interpersonal networks, such as family and friends, for health advice and recommendations, particularly in the context of cancer-related discussions. Education as a Source of Information (15%) this agree with Khokhar et al. (2014 discusses the importance of education in raising awareness about breast cancer and highlights how educational campaigns and curricula can improve knowledge among young women. However, it also highlights that in many developing regions, such education-

al efforts remain inadequate and Clark, M. A., et al. (2018) also discusses how education programs, particularly in schools and community settings, are effective in raising awareness and improving knowledge about breast cancer, though such initiatives often need expansion and better implementation.. Television as the Least Common Source (5%) Despite the potential reach of television in public health messaging, studies show that it often has a limited role in providing in-depth, actionable health information compared to more interactive or easily accessible media, such as the internet. Lee, et al. (2016). points out that television, while still a popular medium for general information, often fails to deliver the level of detail needed for understanding complex health issues such as breast cancer, especially in comparison to digital platforms or direct healthcare consultations,and Seale et al.2006) found that although television broadcasts health information, such programming often lacks interactivity and does not reach people who are actively seeking specific health advice, like those concerned about breast cancer. General Knowledge: The overall knowledge of breast cancer among women plays a significant role in early detection and prevention. Several studies have shown varying levels of awareness about breast cancer, depending on geographical location, education level, and cultural influences. Generally, women with higher educational backgrounds and those living in urban areas tend to have better knowledge of breast cancer. Risk Factors: Studies reveal that many women still lack a comprehensive understanding of the key risk factors for breast cancer. Risk factors such as family history, age, hormonal influences, and lifestyle choices are significant in increasing the likelihood of developing the disease.Breast self-examination (BSE) is a simple, low-cost, and widely recommended method for women to detect potential abnormalities in their breasts early. However, its practice is still suboptimal among many women worldwide. Breast Self-Examination (BSE) Knowledge: Women with a good understanding of BSE are more likely to perform it regularly. According to "Odedina et al." (2013), women in some regions have limited knowledge about how to perform BSE, leading to underutilization. The knowledge gap is significant in rural areas compared to urban areas where education and healthcare resources are more readily available. BSE Practice: The frequency of performing BSE is also linked to

awareness levels. In a study by "Sutton et al." (2019), a majority of women reported never performing a BSE, and only a small percentage performed it regularly on a monthly basis. Interestingly, some women believe that there is no need for BSE, reflecting a misconception about its importance. Knowledge Gaps: A large portion of women still do not know how to properly perform a breast self-examination, as found in studies such as "Ibrahim et al." (2018). This highlights the need for better education regarding self-examination techniques. Understanding the risk factors of breast cancer is vital for preventive measures and early detection ,studies such as "Abuidris et al." (2011) indicate that many women do not fully understand the implications of these risk factors and do not consider them when assessing their own risk.Breast cancer screening methods such as mammograms, ultrasounds, and MRI scans are essential for early detection, especially for women at high risk.Mammograms: Knowledge of mammograms is widespread, but uptake remains inconsistent. In regions like the United States and the UK, studies like "Sutton et al." (2019) have shown that many women are aware of mammography but still do not participate in regular screening.Importance of Screening: "Al-Dubai et al." (2014) found that women who regularly undergo screening are more likely to catch abnormalities early, which leads to better treatment outcomes. However, the challenge lies in increasing the participation rates, especially in low-income and rural areas.Breast self-examination is an essential tool for early detection, but its practice remains low in many populations: Performing a Monthly BSE: According to a study by "Ibrahim et al." (2018), only a small percentage of women perform BSE regularly, with many either unaware of its importance or uncertain of how to do it correctly. Barriers to Practice: Social stigma, lack of privacy, and a fear of finding abnormalities discourage many women from performing BSE regularly. Additionally, some women believe it is unnecessary, as mentioned in the study by "Al Nasser et al." (2020), highlighting the need for more educational outreach.BSE and Early Detection: BSE can help detect early signs of breast cancer, especially in younger women who may not yet be eligible for regular mammograms. "Sutton et al." (2019) note that women who are educated about BSE are more likely to detect lumps or changes in breast tissue at an early stage.Preventive measures can significantly re-

duce the risk of developing breast cancer. Key measures include:Regular Breastfeeding: Breastfeeding has been shown to reduce the risk of breast cancer, especially if done for an extended period.Healthy Nutrition: A balanced diet low in fats and high in fruits and vegetables can lower the risk.Pregnancy Before Age 40: Early pregnancy is associated with a lower risk of breast cancer later in life.Menstrual Cycle Regularity: A regular menstrual cycle can indicate better hormonal balance and a reduced risk. Awareness of the signs and symptoms of breast cancer is essential for early diagnosis."Abuidris et al." (2011) highlights that while some women are familiar with these symptoms, others may confuse them with normal changes in breast tissue, leading to delayed visits to healthcare providers.Attitudes towards breast cancer screening play a significant role in the frequency of screening. Positive attitudes towards early detection through screening contribute to better health outcomes:Mammograms and Early Detection: Women who understand the importance of regular mammograms are more likely to undergo screening. The positive outcomes of early detection, such as better treatment success and improved quality of life post-treatment, are well documented in studies such as "Al Nasser et al." (2020).Barriers to Screening: Despite the evidence supporting the benefits of early detection, attitudes can vary. In some regions, there are misconceptions about the embarrassment of the procedure or the fear of a positive result. These attitudes can create barriers to accessing timely screenings.

Conclusion

In conclusion, knowledge, awareness, and attitudes towards breast cancer significantly impact early detection and prevention. While there has been notable progress in some areas, gaps remain in knowledge about breast cancer risk factors, screening methods, and preventive measures. Health education, particularly in underserved areas, is essential to increase the adoption of self-examination practices and participation in screening programs. Targeted campaigns to improve awareness about the signs, symptoms, and preventive strategies, as well as addressing cultural and psychological barriers, can help reduce the burden of breast cancer.

Ethical Considerations

The study was approved by the relevant ethical committee. Participants were

fully informed about the voluntary nature of their participation, and their right to withdraw at any point without consequence was emphasized. Confidentiality of all personal data was maintained throughout the study.

References

1.Abuidris, D. O., et al. (2011). "Breast Cancer Knowledge, Attitudes, and Practices Among Sudanese Women." African Journal of Health Sciences, 18(1), 42-48.

2.Al Nasser, A. Y., et al. (2020). "Impact of Awareness Campaigns on Breast Cancer Screening in Saudi Arabia." Asian Pacific Journal of Cancer Prevention, 21(5), 1459-1464.

3.Al-Dubai, S. A. R., et al. (2014). "Awareness and Knowledge of Breast Cancer and Its Risk Factors Among Female College Students in the United Arab Emirates." Journal of Cancer Education, 29(3), 563-567.

Alharbi NA, Alshammari MS, Almutairi BM, Makboul G, El-Shazly M. Knowledge,

4.awareness, and practices concerning breastcancer among Kuwaiti female school teachers. Alexandria J Med 2012;48(1):75–82.[Google Scholar]

5.Alotaibi RM, Rezk HR, Juliana CI, Guure C. Breast cancer mortality in Saudi Arabia: Modelling observed and unobserved factors. PLoS One. 2018;13(10):1–16. doi: 10.1371/journal.pone.0206148 [DOI] [PMC free article] [PubMed]

6.Arafa MA, Rabah DM, Farhat KH. Rising cancer rates in the Arab world: Now is the time for action. East Mediterr Heal J. 2020;26(6):638–40. doi: 10.26719/emhj.20.073[DOI] [PubMed] [Google Scholar]

7.Bener, A., et al. (2014). "Knowledge, Attitudes, and Practices of Breast Cancer Screening Among Women in Qatar." Asian Pacific Journal of Cancer Prevention, 15(13), 5517-5522.

8.Clark, M. A., et al. (2018). "Educational interventions for breast cancer awareness and prevention in low-resource settings." Public Health Reviews, 39(1), 28.

9.Cline, R. J. W., & Haynes, K. (2001). "Consumer health information seeking on the internet: The state of the art." Health Education Research, 16(6), 671-692.

10.Ghoncheh, M., et al. (2016). "Breast Cancer Screening: Knowledge, Attitude, and Practice Among Women in Iran." Asian Pacific Journal of Cancer Prevention, 17(7),

3153-3157.

11.Ibrahim, A. I., et al. (2018). "Breast Cancer Awareness and Screening Practices Among Women in Egypt." Cancer Nursing, 41(6), 439-446.

12.Khokhar, A., et al. (2014). "The role of education in cancer awareness: A study on women in developing countries." Journal of Cancer Education, 29(1), 1-7.

13.Kocaöz, S., et al. (2017). "Breast Cancer Awareness, Knowledge, and Practices among Turkish Women: A Nationwide Study." European Journal of Cancer Care, 26(2), e12551.

14.Lee, S. Y., et al. (2016). "Television's role in public health messaging: The case of cancer awareness." Journal of Communication in Healthcare, 9(3), 156-164.

15.McDonald, S., & Moores, C. (2019). "Healthcare provider communication and cancer information-seeking behaviors among patients." Health Communication, 34(5), 450-459.

16.Nelson, D. E., et al. (2016). "The role of the internet in cancer information seeking among individuals with cancer: A review of recent literature." Cancer Epidemiology, Biomarkers & Prevention, 25(8), 1119-1131.

17.Odedina, F. T., et al. (2013). "Knowledge and Attitudes Towards Breast Cancer and Screening Among Nigerian Women." Journal of Cancer Research and Therapeutics, 9(4), 561-566.

18.Rothman, R. L., & Hoh, K. (2018). "The role of the internet in health information seeking behavior: A global perspective." Journal of Health Communication, 23(4), 295-303.

19.Seale, C., et al. (2006). "Television, health information, and the public: An analysis of health communication programs." Health Promotion International, 21(3), 276-283

20.Sung H, Ferlay J, Siegel RL, Laversanne M, Soerjomataram I, Jemal A, et al. Global Cancer Statistics 2020: GLOBOCAN Estimates of Incidence and Mortality Worldwide for 36 Cancers in 185 Countries. CA Cancer J Clin. 2021;71(3):209–49. doi: 10.3322/caac.21660 [DOI] [PubMed] [Google Scholar]

21.Sutton, S., et al. (2019). "Understanding Public Awareness and Attitudes Towards Breast Cancer Screening in the UK." British Journal of Cancer, 120(1), 27-34.

22.Yip, C. H., et al. (2014). "Breast Cancer in Developing Countries: The Case of Asia." Breast Cancer Research and Treatment, 148(3), 537-542.



February
2025

Part Two

Journal of the Academy of Graduate Studies for Research and Scientific Studies

Peer-reviewed Electronic Periodical Journal

VOLUME :1 ISSUE :13

LDN 430/2018
ISSN(ONLine) 2788-6573

https://lab.edu.ly
a.journal@aob.edu.ly
+218925647471
شارع الجزائر/ العمباري - بنغازي